
المنتقى
من النوادر
في الرواة المختلف فيهم
عند أهل الحديث
سامح محمد الشامي

سلسلة مؤلفات الشامي (١٢)

المُنْتَقَى مِنَ النَّوَادِرِ

فِي الرُّوَاةِ المُخْتَلَفِ فِيهِمْ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ

تَصْنِيف

سامح محمد الشامي

دار المدينة

www.alukah.net
شبكة الألوكة

المُنْتَقَى مِنَ النَّوَادِرِ
فِي الرُّوَاةِ المُخْتَلَفِ فِيهِمْ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ

شبكة الألوكة - قسم الكتب

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الثالثة

رقم الإيداع

2026/19794

الترقيم الدولي

978-977-95-8051-7

الناشر

دار المدينة للنشر والتوزيع/ القاهرة


بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ الكِتَابَ مِيزَانًا لِلْحَقِّ وَالقِسْطِ، وَأَقَامَ السُّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ مَنَارًا لِلْهُدَى وَالشَّرْعِ، وَقَيَّضَ لَهَا جَهَابِذَةً نُقَّادًا نَفَوْا عَنْهَا تَحْرِيفَ الغَالِينَ وَانْتِحَالَ المُبْطِلِينَ.

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى رَسُولِهِ الأَمِينِ، سَيِّدِ وَلَدِ آدَمَ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ الرُّوَاةِ الأَثْبَاتِ، وَبَعْدُ؛

فَإِنَّ **"عِلْمَ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"** هُوَ مِيزَانُ السُّنَّةِ الحَاكِمُ، وَصِمَامُ أَمَانِهَا العَاصِمُ، وَأَدَقُّ فُنُونِ الأَثَرِ الَّتِي أَرْسَى بِهَا النُّقَّادُ الأَوَّلُونَ مَعَايِيرَ قَبُولِ الأَخْبَارِ أَوْ رَدِّهَا، عَبْرَ نَقْدٍ مِجْهَرِيٍّ صَارِمٍ يَتَتَبَّعُ عَدَالَةَ الرَّاوِي وَضَبْطَهُ، وَيَسْبُرُ مَرْوِيَّاتِهِ لِيُمَيِّزَ الخَبِيثَ مِنَ الطَّيِّبِ، وَالصَّوَابَ مِنَ الوَهْمِ.

وَلَمَّا كَانَ هُوَ العُمْدَةَ فِي ذَوْدِ الكَذِبِ وَالعِلَلِ عَنْ حَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَدْ جَاءَ كِتَابُنَا المَوْسُوعِيُّ الَّذِي سَمَّيْنَاهُ (**النَّوَادِرُ فِي الرُّوَاةِ المُخْتَلَفِ فِيهِمْ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ**) وَثِيقَةً عِلْمِيَّةً تَطْبِيقِيَّةً، وَلَبِنَةً

مِنْ لَبِنَاتِ مَعَالِمَ مَدْرَسَتِنَا: **"مَدْرَسَةِ النَّقْدِ الحَدِيثِيِّ المِعْيَارِيِّ الهَنْدَسِيِّ"**.

وَقَدْ حَشَدْنَا فِي أَصْلِهِ مَا يُنِيفُ عَلَى أَلْفٍ وَتِسْعِ مِائَةِ تَرجَمَةٍ مِنْ رُوَاةِ الآثَارِ الَّذِينَ تَبَايَنَتْ فِيهِمْ أَنْظَارُ النُّقَّادِ جَرْحًا وَتَعْدِيلًا.

وَهُوَ عَمَلٌ اسْتَلْزَمَ فِي سَبْرِ مَرْوِيَّاتِهِ، وَتَتَبُّعِ عِلَلِهِ، وَمُقَابَلَةِ أُصُولِهِ سَنَوَاتٍ طِوَالًا، حَتَّى اسْتَوَى عَلَى سُوقِهِ.

بَيْدَ أَنَّ مَسَالِكَ الأَئِمَّةِ فِي مِعْيَارِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ لَمْ تَجْرِ عَلَى نَسَقٍ وَاحِدٍ؛ بَلْ تَقَاسَمَتْهُمْ مَذَاهِبُ شَتَّى: فَمِنْهُمْ مَنْ سَلَكَ سَبِيلَ التَّشَدُّدِ جَرْحًا وَتَعْدِيلًا، وَمِنْهُمْ مَنْ مَالَ إِلَى التَّسَاهُلِ فِيهِمَا.

وَمِنْهُمْ مَنْ تَعَادَلَ حُكْمُهُ بِالتَّسَاهُلِ فِي بَابٍ وَالتَّشَدُّدِ فِي آخَرَ عَكْسًا وَطَرْدًا، فِيمَا كَانَ الِاعْتِدَالُ وَالإِنْصَافُ سِمَةَ فَرِيقٍ آخَرَ، فَضْلًا عَمَّنْ نَأَى النُّقَّادُ عَنِ الِاعْتِدَادِ بِأَقْوَالِهِمْ رَدًّا وَقَبُولًا.

كَمَا أَنَّ مِنْ دَقِيقِ صَنِيعِهِمْ إِطْلَاقَ أَلْفَاظِ التَّوْثِيقِ الصَّرِيحَةِ وَالمُرَادُ بِهَا تَزْكِيَةُ العَدَالَةِ دُونَ إِثْبَاتِ أَهْلِيَّةِ الضَّبْطِ.

وَلِأَجْلِ هَذَا التَّبَايُنِ المَنْهَجِيِّ المَلْحُوظِ تَعَدَّدَتْ أَقْوَالُهُمْ، حَتَّى لَتَجِدَ لِلنَّاقِدِ الفَذِّ تَعَاقُبَ أَقْوَالٍ تَكُونُ نَيِّفًا وَعَشَرَةً فِي الرَّاوِي الوَاحِدِ تَبَعًا لِتَغَيُّرِ اجْتِهَادِهِ وَنَظَرِهِ.

فَتَأْتِي تِلْكَ الِاخْتِلَافَاتُ بَيْنَ أَهْلِ الفَنِّ تَارَةً مِنْ قَبِيلِ خِلَافِ التَّنَوُّعِ الَّذِي يَسَعُهُ الجَمْعُ، وَتَارَةً مِنْ بَابِ التَّضَادِّ الَّذِي يَقْتَضِي التَّرْجِيحَ.

وَنَظَرًا لِكَوْنِ هَذَا المشْرُوعِ يَقَعُ فِي مِسَاحَةٍ فَسِيحَةٍ مِنَ المجَلَّدَاتِ، وَرَغْبَةً مِنَّا فِي النَّفْعِ بِهِ، وَتَقْدِيمِ بَاكُورَةٍ تَكُونُ بِمَثَابَةِ الشَّاهِدِ الدَّالِّ عَلَى حَقِيقَةِ أَصْلِهِ؛ فَقَدْ رَأَيْنَا أَنْ نُقَدِّمَ بَيْنَ يَدَيْ نَشْرِ الأَصْلِ كُلِّهِ عَمَلًا طَلِيعِيًّا مُنْتَقًى، يَضَعُ طُلَّابَ هَذَا الفَنِّ وَأَهْلَ التَّحْقِيقِ فِيهِ عَلَى جَادَّةِ الطَّرِيقَةِ التَّطْبِيقِيَّةِ الَّتِي سِرْنَا عَلَيْهَا.

وَمِنْ ثَمَّ، فَقَدِ انْتَقَيْنَا مِنْ بَيْنِ دَفَّاتِ هَذَا الدِّيوَانِ طَائِفَةً حَافِلَةً مِنَ التَّرَاجِمِ المحَرَّرَةِ المنْقُوحَةِ، وَتَبْلُغُ إِحْدَى وَمِائَةَ تَرجَمَةٍ كَامِلَةٍ مِنْ عُيُونِ الرُّوَاةِ الَّذِينَ دَارَتْ حَوْلَهُمْ مَعَارِكُ النَّقْدِ، وَاخْتَلَفَتْ فِيهِمْ مَسَالِكُ النُّقَّادِ، فَأَفْرَدْنَاهَا فِي هَذَا المصَنَّفِ المسْتَقِلِّ، وَوَسَمْنَاهُ بِـ (**المُنْتَقَى مِنَ النَّوَادِرِ فِي الرُّوَاةِ المُخْتَلَفِ فِيهِمْ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ**).

لِيَكُونَ الطَّلِيعَةَ المعْيَارِيَّةَ التَّطْبِيقِيَّةَ الَّتِي تُمَثِّلُ حَقِيقَةَ النَّظَرِ المجْهَرِيِّ فِي الموْسُوعَةِ الأُمِّ.

وَقَدْ سِرْنَا فِي تَرْتِيبِ الرُّوَاةِ عَلَى سِيَاقِ الحُرُوفِ الهَجَائِيَّةِ تَبَعًا لِمَا هُوَ مُعْتَمَدٌ فِي أَصْلِهِ كِتَابِ "النَّوَادِرِ"؛ حَيْثُ يَقُومُ **مَنْهَجُنَا** فِيهِ عَلَى ذِكْرِ

اسْمِ الرَّاوِي وَنَسَبِهِ، وَطَائِفَةٍ مِنْ تَلَامِيذِهِ وَشُيُوخِهِ عَلَى سَبِيلِ المِثَالِ لَا الحَصْرِ، وَبِخَاصَّةٍ فِي الرُّوَاةِ المُكْثِرِينَ.

ثُمَّ نَعْمِدُ إِلَى ذِكْرِ مَنْ رَوَى لَهُ مِنْ أَصْحَابِ الكُتُبِ السِّتَّةِ، وَهِيَ: صَحِيحُ البُخَارِيِّ، وَصَحِيحُ مُسْلِمٍ، وَسُنَنُ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ، وَسُنَنُ التِّرْمِذِيِّ، وَسُنَنُ النَّسَائِيِّ الصُّغْرَى (المُجْتَبَى)، وَسُنَنُ ابْنِ مَاجَهْ؛ فَإِنْ كَانَتْ لَهُ رِوَايَةٌ فِي هَذِهِ الكُتُبِ أَوْ بَعْضِهَا، اكْتَفَيْنَا بِالعَزْوِ إِلَيْهَا.

وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لَهُ فِيهَا رِوَايَةٌ، ذَكَرْنَا مَرْوِيَّاتِهِ مِنْ مُلْحَقَاتِ هَذِهِ الكُتُبِ كَـ(الأَدَبِ المُفْرَدِ، وَالتَّارِيخِ الكَبِيرِ، وَالتَّارِيخِ الأَوْسَطِ، وَخَلْقِ أَفْعَالِ العِبَادِ، وَالقِرَاءَةِ خَلْفَ الإِمَامِ، وَقُرَّةِ العَيْنَيْنِ بِرَفْعِ اليَدَيْنِ) لِلْبُخَارِيِّ، وَ(مُقَدِّمَةِ الصَّحِيحِ) لِمُسْلِمٍ، وَ(المَرَاسِيلِ، وَالنَّاسِخِ وَالمَنْسُوخِ، وَالرَّدِّ عَلَى أَهْلِ القَدَرِ) لِأَبِي دَاوُدَ، وَ(الشَّمَائِلِ، وَالعِلَلِ الكَبِيرِ) لِلتِّرْمِذِيِّ، وَ(السُّنَنِ الكُبْرَى، وَخَصَائِصِ أَمِيرِ المُؤْمِنِينَ عَلِيٍّ ﷺ وَعَمَلِ اليَوْمِ وَاللَّيْلَةِ) لِلنَّسَائِيِّ، وَ(كِتَابِ التَّفْسِيرِ) لِابْنِ مَاجَهْ، وغَيْرِهِمْ.

فَإِنْ لَمْ يُخَرِّجْ لَهُ أَحَدٌ مِنَ الأَئِمَّةِ السِّتَّةِ فِي أُصُولِهِمْ وَلَا مُلْحَقَاتِهِمْ، ذَكَرْنَا مَنْ رَوَى لَهُ مِنْ أَصْحَابِ كُتُبِ السُّنَّةِ الأُخْرَى عَلَى سَبِيلِ

المِثَالِ لَا الِاسْتِقْصَاءِ؛ كَالمَسَانِيدِ، وَالسُّنَنِ، وَالمَعَاجِمِ، وَالمُسْتَخْرَجَاتِ، وَالأَجْزَاءِ الحَدِيثِيَّةِ، وَالمَشْيَخَاتِ، وغَيْرِهَا.

وَلَوْ كَانَ المُصَنِّفُ كَثِيرَ التَّصَانِيفِ وَخَرَّجَ لِلرَّاوِي فِي أَكْثَرَ مِنْ كِتَابٍ، اقْتَصَرْنَا عَلَى مَصْدَرٍ وَاحِدٍ أَوْ أَكْثَرَ، وَقَدْ نَكْتَفِي بِذِكْرِ اسْمِ المُصَنِّفِ الَّذِي خَرَّجَ لِلرَّاوِي دُونَ المَصْدَرِ، وَرُبَّمَا جَمَعْنَا فِي العَزْوِ بَيْنَ بَعْضِ الكُتُبِ السِّتَّةِ وَمُلْحَقَاتِهَا، أَوْ بَعْضِ المُلْحَقَاتِ مَعَ سَائِرِ كُتُبِ السُّنَّةِ.

يَلِيهِ سَرْدُ أَقْوَالِ المُوَثِّقِينَ وَالمُعَدِّلِينَ لِحَالِ الرَّاوِي، ثُمَّ أَقْوَالُ المُضَعِّفِينَ أَوْ مَنْ وَصَفُوهُ بِالجَهَالَةِ.

وَمَا كَانَ مِنْ أَقْوَالٍ ظَنِّيَّةِ الدَّلَالَةِ تَحْتَمِلُ التَّعْدِيلَ وَالتَّجْرِيحَ –وَهِيَ كَثِيرَةٌ– أَدْرَجْنَاهَا فِي التَّوْثِيقِ أَوِ التَّضْعِيفِ ارْتِهَانًا بِالقَرَائِنِ العِلْمِيَّةِ الحَاكِمَةِ.

فَقَدْ أَوْدَعْنَا فِي كُلِّ تَرجَمَةٍ مِنْهُ خُلَاصَةَ المَنْهَجِ الِاسْتِقْرَائِيِّ الحَتْمِيِّ الَّذِي نَتَبَنَّاهُ؛ حَيْثُ لَا نَعْتَمِدُ عَلَى الظَّنِّ الِاحْتِمَالِيِّ فِي قَبُولِ التَّوْثِيقِ أَوِ التَّجْرِيحِ.

وَإِنَّمَا نَحْتَكِمُ فِي تَرْجِيحِ حَالِ الرَّاوِي إِلَى دِرَاسَةِ أَحَادِيثِهِ وَمَرْوِيَّاتِهِ وَمُقَابَلَتِهَا وَسَبْرِهَا بِمَرْوِيَّاتِ الثِّقَاتِ الأَثْبَاتِ، وَهَذَا هُوَ الأَصْلُ الَّذِي نُعَوِّلُ عَلَيْهِ فِي أَحْكَامِنَا مَعَ الِاسْتِئْنَاسِ بِإِشَارَاتِ النُّقَّادِ وَأَقْوَالِ أَهْلِ

العِلْمِ مِنَ المتَقَدِّمِينَ وَالمتَأَخِّرِينَ؛ لِنَخْرُجَ بِالحُكْمِ الَّذِي قَامَ عَلَيْهِ البُرْهَانُ المادِّيُّ السَّاطِعُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الزَّغَلَ، أَوْ بِمَا هُوَ الأَقْرَبُ لِلصَّوَابِ.

وَلَوْلَا خَشْيَةُ الإِطَالَةِ؛ لَذَكَرْنَا كُلَّ أَوْ جُلَّ مَرْوِيَّاتِ هَؤُلَاءِ الرُّوَاةِ مَعَ دِرَاسَتِهَا التَّفْصِيلِيَّةِ، لَكِنَّنَا اكْتَفَيْنَا فِي الحُكْمِ عَلَى الرَّاوِي بِمَا انْتَهَيْنَا إِلَيْهِ مِنْ دِرَاسَةِ مَرْوِيَّاتِهِ وَأَحَادِيثِهِ مُخْتَصَرًا.

وَرُبَّمَا ذَكَرْنَا بَعْضَ المَرْوِيَّاتِ وَالأَحَادِيثِ مَعَ دِرَاسَتِهَا بِشَيْءٍ مِنَ التَّفْصِيلِ لِأَهَمِّيَّتِهَا وَشُهْرَتِهَا؛ كَالحَدِيثِ الَّذِي رَوَاهُ عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى القُرَشِيُّ فِي "صَحِيحِ البُخَارِيِّ" وَغَيْرِهِ.

وَأَحْيَانًا نَذْكُرُ بَعْضَ المَرْوِيَّاتِ بِإِيجَازٍ، مُحِيلِينَ تَفْصِيلَهَا إِلَى مُصَنَّفَاتِنَا الأُخْرَى؛ كَـ"سِلْسِلَةِ الأَحَادِيثِ المشْهُورَةِ الصَّحِيحَةِ"، وَ"سِلْسِلَةِ الأَحَادِيثِ المشْهُورَةِ الضَّعِيفَةِ وَالمَوْضُوعَةِ"، وَغَيْرِهِمَا.

كَمَا نُشِيرُ فِي بَعْضِ التَّرَاجِمِ إِلَى تَنْبِيهَاتٍ وَفَوَائِدَ نَقْدِيَّةٍ تَتَعَلَّقُ بِصَاحِبِ التَّرْجَمَةِ، أَوْ بِمَنْ لَمْ يُتَرْجَمْ لَهُ.

وَرُبَّمَا نَذْكُرُ تَرَاجِمَ بَعْضِ الرُّوَاةِ مِمَّنْ لَيْسُوا عَلَى شَرْطِ الكِتَابِ مِنْ بَابِ التَّمْيِيزِ؛ وَذَلِكَ لِاتِّفَاقِهِمْ مَعَ صَاحِبِ التَّرْجَمَةِ فِي الِاسْمِ، وَاسْمِ الأَبِ، أَوِ الجَدِّ، أَوِ النِّسْبَةِ، أَوِ الطَّبَقَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

أَوْ لِلْخِلَافِ فِي تَعْيِينِ أَسْمَائِهِمْ، أَوْ كُنَاهُمْ، أَوْ أَسْمَاءِ مَشَايِخِهِمْ أَوْ تَلَامِيذِهِمْ، وَدَفْعًا لِمَا اعْتَرَى بَعْضَ أَهْلِ العِلْمِ فِيهِمْ مِنَ الخَلْطِ وَالِاضْطِرَابِ.

وَكُلُّ إِحَالَةٍ أَطْلَقْتُهَا فِي التَّرَاجِمِ بِقَوْلِي: (كَمَا سَيَأْتِي فِي تَرْجَمَتِهِ) وَنَحْوِهِ، مِمَّنْ لَمْ يُتَرْجَمْ لَهُ فِيهِ؛ فَالْمَقْصُودُ أَنَّ تَرْجَمَتَهُ فِي كِتَابِنَا "النَّوَادِرِ".

وَقَدْ تَعَمَّدْنَا فِي ثَنَايَا نَقْلِ بَعْضِ أَقْوَالِ أَهْلِ العِلْمِ مِنَ المتَأَخِّرِينَ – كَابْنِ عَبْدِ البَرِّ، وَابْنِ القَيْسَرَانِيِّ، وَابْنِ القَطَّانِ الفَاسِيِّ، وَابْنِ التُّرْكُمَانِيِّ، وَابْنِ رَجَبٍ الحَنْبَلِيِّ، وَالهَيْثَمِيِّ، وَغَيْرِهِمْ– عَدَمَ إِيرَادِ بَعْضِهَا.

أَوْ اسْتِقْصَاءِ كُلِّ مَا قَالُوهُ فِي كُتُبِهِمُ المخْتَلِفَةِ عَنِ الرَّاوِي مَعَ وُقُوفِنَا عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهَا فِي الأَغْلَبِ لَيْسَتْ عَنْ دِرَاسَةٍ وَاجْتِهَادٍ، وَإِنَّمَا هِيَ نُقُولٌ عَنِ المتَقَدِّمِينَ مِنْ نُقَّادِ الحَدِيثِ؛ فَأَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِهَا مَنْعًا لِلتَّكْرَارِ.

وَاكْتَفَيْنَا فِي أَقْوَالِ بَعْضِهِمْ فِي الغَالِبِ بِمَا قَالُوهُ فِي مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ كَقَوْلِ الذَّهَبِيِّ مَثَلًا فِي "الكَاشِفِ"، وَابْنِ حَجَرٍ فِي "تَقْرِيبِ التَّهْذِيبِ".

كَمَا أَعْرَضْنَا عَنْ ذِكْرِ الرُّؤَى وَالمَنَامَاتِ الَّتِي تَشْتَمِلُ عَلَى تَعْدِيلٍ أَوْ تَجْرِيحٍ لِبَعْضِ الرُّوَاةِ؛ لِأَنَّهَا لَا قِيمَةَ لَهَا، وَلَا يُعْتَدُّ بِهَا فِي تَقْيِيمِ حَالِ الرَّاوِي عِنْدَ التَّحْقِيقِ.

فَمِنَ المؤْسِفِ أَنَّ ثَمَّةَ أُنَاسًا لَا يَتَوَرَّعُونَ عَنِ الكَذِبِ عَلَى اللهِ ﷻ وَعَلى رَسُولِهِ ﷺ وعلماءِ المسلمينَ مِن بعده؛ اتباعًا للهَوى، أَوْ نُصْرَةً لِمَذَاهِبِهِمُ العَقَدِيَّةِ، والفِقْهِيَّةِ، والسِّيَاسِيَّةِ فَيدَّعونَ رُؤيةَ مَا لم يَرَوْا.

وقَوْلِي فِي هَذَا الكِتَابِ فِي ثَنَايَا ذِكْرِ تَلَامِيذَ، وشُيُوخِ الرَّاوِي: (**رَوَى عَنْ فُلَانٍ**)، أَوْ (**رَوَى عَنْهُ فُلَانٌ**)، لَا يَلْزَمُ مِنْهُ ثُبُوتُ السَّمَاعِ بَيْنَ الشَّيْخِ والتِّلْمِيذِ.

وذَاكَ بِخِلَافِ: (**كَتَبَ عَنْ**)، أَوْ (**كَتَبَ عَنْهُ**)، أَوْ (**سَمِعَ مِنْ**)، أَوْ (**سَمِعَ مِنْهُ**) دُونَ التَّطَرُّقِ لِلرِّوَايَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الكِتَابَةِ أَوِ السَّمَاعِ ثُبُوتُهَا؛ فَقَدْ يَكْتُبُ أَوْ يَسْمَعُ أَحَدُهُمْ أَحَادِيثَ رَاوٍ مَا ولَا يَرْوِيهَا عَنْهُ؛ لِضَعْفِهِ عِنْدَهُ ونَحْوِهِ.

وقَوْلِي فِيمَنْ أَخْرَجَ حَدِيثَ الرَّاوِي مِنْ أَصْحَابِ الكُتُبِ السِّتَّةِ وغَيْرِهِمْ: (**رَوَى لَهُ**) أَعَمُّ مِنْ (**رَوَى عَنْهُ**)؛ فَهُوَ يَشْمَلُ تَلَامِيذَهُ مِنْ

أَصْحَابِ هَذِهِ الكُتُبِ الَّذِينَ رَوَوْا عَنْهُ مُبَاشَرَةً، والَّذِينَ رَوَوْا عَنْهُ بِوَاسِطَةٍ.

وذَاكَ بِخِلَافِ (**سَمِعَ مِنْ فُلَانٍ أَوْ سَمِعَ مِنْهُ**)؛ فَهَذَا فِيهِ التَّنْصِيصُ عَلَى إِثْبَاتِ أَصْلِ السَّمَاعِ لَا مُطْلَقَهُ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، سِيَّمَا فِي الرُّوَاةِ المخْتَلَفِ فِي سَمَاعِهِمْ مِنْ بَعْضِ مَشَايِخِهِمْ.

وكُلُّ مَنْ قُلْتُ فِيهِ: "ثِقَةٌ ثَبْتٌ حُجَّةٌ"، أَوْ "ثِقَةٌ حُجَّةٌ"، أَوْ "ثِقَةٌ فَقِيهٌ"، أَوْ "ثِقَةٌ"، أَوْ "صَدُوقٌ"، أَوْ "حَسَنُ الحَدِيثِ"، أَوْ "صَدُوقٌ حَسَنُ الحَدِيثِ"، أَوْ "صَدُوقٌ لَا بَأْسَ بِهِ"، وَمَا جَرَى مَجْرَاهُمْ مِنَ العِبَارَاتِ؛ فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِمَا انْفَرَدَ بِهِ، مَعَ اخْتِلَافِ مَرَاتِبِ الاحْتِجَاجِ.

وكَذَلِكَ مَنْ وَصَفْتُهُ بِـ: "ثِقَةٌ يَخْطِئُ عَنْ فُلَانٍ"، أَوْ "صَدُوقٌ حَسَنُ الحَدِيثِ ورُبَّمَا وَهَمَ"، أَوْ "صَدُوقٌ ولَهُ أَوْهَامٌ"، أَوْ "صَدُوقٌ يَخْطِئُ"، أَوْ "صَدُوقٌ يَهِمُ"، فَهُوَ مِمَّنْ يُحْتَجُّ بِمَا انْفَرَدَ بِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ وَهِمَ، أَوْ أَخْطَأَ فِي حَدِيثٍ بِعَيْنِهِ فَلَا يُقْبَلُ.

ومَنْ قُلْتُ فِيهِ: "مَجْهُولُ الحَالِ"، أَوْ "لَا يُحْتَجُّ بِهِ"، أَوْ "لَا يُحْتَجُّ بِهِ ويُكْتَبُ حَدِيثُهُ"، أَوْ "ضَعِيفٌ"، أَوْ "ضَعِيفُ الحَدِيثِ"، أَوْ "ضَعِيفُ الحَدِيثِ مَعَ عُلُوِّ مَنْزِلَتِهِ فِي الْفِقْهِ"، أَوْ "لَيْسَ بِالقَوِيِّ"، أَوْ "يُكْتَبُ

حَدِيثُهُ فِي الشَّوَاهِدِ ونَحْوِهَا"، فَهَؤُلَاءِ لَا يُحْتَجُّ بِمَا انْفَرَدُوا بِهِ، وإِنَّمَا يُعْتَبَرُ بِأَحَادِيثِهِمْ، فَإِذَا تُوبِعُوا عَلَيْهَا مِنْ خِلَالِ الشَّوَاهِدِ والمتَابَعَاتِ أَوْ أَحَدِهِمَا؛ ارْتَقَتْ لِلْقَبُولِ وإِلَّا فَضَعِيفَةٌ.

أَمَّا مَنْ قُلْتُ فِيهِ: "مَجْهُولُ العَيْنِ"، فَهُوَ عَلَى الرَّاجِحِ يُعَدُّ مِنَ الضَّعْفِ الشَّدِيدِ، ولَا يُكْتَبُ حَدِيثُهُ فِي الشَّوَاهِدِ والمتَابَعَاتِ.

ومَنْ وُصِفَ بِـ: "ثِقَةٌ ورَوَى مَنَاكِيرَ"، أَوْ "صَدُوقٌ ولَهُ مَنَاكِيرُ"، أَوْ "صَدُوقٌ ولَهُ أَبَاطِيلُ"، أَوْ "صَدُوقٌ حَسَنُ الحَدِيثِ ولَهُ مَا يُنْكَرُ"، أَوْ "ضَعِيفٌ ولَهُ مَنَاكِيرُ"، أَوْ "ضَعِيفٌ ولَهُ يُنْكَرُ"، أَوْ "ضَعِيفٌ ولَهُ مَنَاكِيرُ وأَبَاطِيلُ"، ونَحْوِ ذَلِكَ؛ فَهَؤُلَاءِ يُحْتَرَزُ مِنْ مَنَاكِيرِهِمْ وأَبَاطِيلِهِمْ، فَالحَدِيثُ المنْكَرُ مَعَ تَفْصِيلٍ لَا يَرْتَقِي بِتَعَدُّدِ طُرُقِهِ، فَهُوَ أَبَدًا مُنْكَرٌ.

وكَذَلِكَ مَنْ قُلْتُ فِيهِ: "مُنْكَرُ الحَدِيثِ"، أَوْ "ضَعِيفٌ جِدًّا"، أَوْ "مَتْرُوكٌ"، أَوْ "مَتْرُوكُ الحَدِيثِ"، أَوْ "مُتَّهَمٌ بِالكَذِبِ"، أَوْ "كَذَّابٌ"؛ فَهَؤُلَاءِ لَا يَنْجَبِرُ حَدِيثُهُمْ أَبَدًا، فَهُوَ شَدِيدُ الضَّعْفِ مَعَ اخْتِلَافِ مَرَاتِبِهِ.

وَمَعَ مَا بَذَلْتُهُ فِي هَذَا السِّفْرِ مِنْ تَحْرِيرِ الأَقْوَالِ، وَصَرْفِ العِنَايَةِ إِلَى تَرْجِيحِ مَا قَامَ عَلَيْهِ البُرْهَانُ فِي أَحْوَالِ الرِّجَالِ، مُضَافًا إِلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ العَمَلُ فِي هَذَا المصَنَّفِ مِنْ ضَبْطِ هَذِهِ المَوَازِينِ، وَالفَصْلِ فِي

مَرَاتِبِ الرِّجَالِ بِمَا قَامَ عِنْدِي عَلَيْهِ الدَّلِيلُ؛ فَإِنَّنِي أُقِرُّ بِتَعْظِيمِ أَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ، وَأَحْفَظُ مَقَادِيرَ الجَهَابِذَةِ أَهْلِ البَيَانِ، وَأَعْرِفُ لِأَسَاتِذَةِ الفَنِّ السَّابِقِينَ قَدْرَهُمْ، وَأَحْفَظُ لِلْأَئِمَّةِ النُّقَّادِ حَقَّهُمْ.

فَمَا كَانَ مِنْ تَرْجِيحٍ يُخَالِفُ قَوْلَ بَعْضِهِمْ، فَمَا هُوَ إِلَّا نَظَرٌ فِي المقَالَةِ لَا نَيْلٌ مِنَ الجَلَالَةِ؛ فَهُمْ بَيْنَ أَجْرٍ وَأَجْرَيْنِ، وَنَحْنُ عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَفُونَ، وَبِأَنْوَارِ عُلُومِهِمْ وَهَدْيِهِمْ مُسْتَضِيئُونَ، نَعْرِفُ لِلْحَقِّ حَقَّهُ، وَلِلْفَضْلِ أَهْلَهُ.

* وَلَا يَلْزَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ مِنْ تَرْجِيحٍ لِرَاوٍ -سَوَاءٌ كَانَ تَرْجِيحِي فِي هَذَا الكِتَابِ وَغَيْرِهِ، أَوْ تَرْجِيحَ غَيْرِي مِنْ نُقَّادِ الحَدِيثِ- بِأَنَّهُ "ثِقَةٌ" أَوْ "صَدُوقٌ"؛ أَنَّ كُلَّ مَا يَرْوِيهِ ثَابِتٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَصَحِيحٌ مَقْبُولٌ؛ لِأَنَّ الثِّقَةَ قَدْ يَهِمُ وَيُخْطِئُ فِي حَدِيثٍ مَا أَوْ أَكْثَرَ، فَيُوصَمُ إِسْنَادُ حَدِيثِهِ، أَوْ حَدِيثُهُ بِالشُّذُوذِ أَوِ النَّكَارَةِ.

فالأَمْرُ لَيْسَ كَمَا ظَنَّ بَعْضُ المتَأَخِّرِينَ والمعَاصِرِينَ؛ مِنْ أَنَّ الإِسْنَادَ إِذَا كَانَ رِجَالُهُ كُلُّهُمْ ثِقَاتٍ فَهُوَ إِسْنَادٌ صَحِيحٌ، ولَوْ كَانَ أَحَدُ رِجَالِهِ صَدُوقًا أَوْ حَسَنَ الحَدِيثِ فَهُوَ إِسْنَادٌ حَسَنٌ.

وإِنْ وَقَعَ أَنْ خَرَّجَ الشَّيْخَانِ لِرِجَالِ الإِسْنَادِ، فَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وإِنْ وُجِدَ رِجَالٌ رَوَى لَهُمْ أَحَدُهُمَا، فَهُوَ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ البُخَارِيِّ أَوْ عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ.

فَكُلُّ ذَلِكَ عَلَى إِطْلَاقِهِ لَا يَصِحُّ؛ إِذْ لَيْسَ ثَمَّةَ قَاعِدَةٌ مُطَّرِدَةٌ يُمْكِنُ اسْتِصْحَابُهَا دَائِمًا عِنْدَ دِرَاسَةِ كُلِّ حَدِيثٍ، فَكُلُّ إِسْنَادٍ ومَتْنٍ لَهُ القَرَائِنُ الخَاصَّةُ بِهِ، وَالَّتِي لَا تَنْكَشِفُ إِلَّا لِمَنْ أَجْهَدَ نَفْسَهُ فِي سَبْرِ الطُّرُقِ وَتَتَبُّعِ العِلَلِ.

وقَدْ يَرْوِي الشَّيْخَانِ لِرَاوٍ مَا مُتَابَعَةً واسْتِشْهَادًا لَا احْتِجَاجًا، أَوْ يُخْرِجَا لَهُ انْتِقَاءً ومَا ضَبَطَ وحَفِظَ مِنْ أَحَادِيثِهِ عَنْ ذَلِكَ الشَّيْخِ لَا كُلَّ حَدِيثِهِ عَنْهُ.

كَمَا أَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ وَصْفِ رَاوٍ مَا بِالحِفْظِ أَنَّهُ فِي ذُرْوَةِ التَّوْثِيقِ والضَّبْطِ؛ لِانْفِكَاكِ الجِهَةِ بَيْنَ تَحَمُّلِ المَرْوِيَّاتِ والأَحَادِيثِ وحِفْظِهَا، وبَيْنَ أَدَائِهَا، فَقَدْ يُوصَفُ أَحَدُهُمْ بِالحِفْظِ مَعَ ضَعْفِ ضَبْطِهِ وإِتْقَانِهِ عِنْدَ الأَدَاءِ ونَقْلِ الأَحَادِيثِ.

وإِتْقَانُ الضَّبْطِ هُوَ المهِمُّ عِنْدَ نَقْدِ المَرْوِيَّاتِ والحُكْمِ عَلَيْهَا، فَلَا يُغْتَرُّ بِمَا يُوجَدُ أَحْيَانًا فِي بَعْضِ كُتُبِ الرِّجَالِ كَـ"سِيَرِ أَعْلَامِ النُّبَلَاءِ" ونَحْوِهِ،

مِنْ وَصْفِ رَاوٍ مَا بِالحَافِظِ والإِمَامِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَكُونُ عَالِمًا، وإِمَامًا، ونَاقِدًا فِي أَيِّ عِلْمٍ مِنَ العُلُومِ غَيْرِ عِلْمِ الأَسَانِيدِ ونَقْلِ الأَخْبَارِ.

كَذَلِكَ فَإِنَّ ثَمَّةَ فَرْقًا بَيْنَ بَعْضِ رُوَاةِ "الصَّحِيحَيْنِ" المتَكَلَّمِ فِيهِمْ وفِي ضَبْطِهِمْ بِأَنَّهُ لَا يُحْتَجُّ بِمَا انْفَرَدُوا بِهِ وإِنَّمَا يُكْتَبُ أَحَادِيثُهُمْ فِي الشَّوَاهِدِ والمتَابَعَاتِ، وبَيْنَ أَحَادِيثِهِمُ الَّتِي أَخْرَجَهَا الشَّيْخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا فِي "الصَّحِيحِ"؛ لِتَبَايُنِ المنْحَى بَيْنَهُمَا.

فَقَدْ يَرْوِي صَاحِبَا "الصَّحِيحِ"، أَوْ أَحَدُهُمَا عَنِ الرَّاوِي الضَّعِيفِ كَأَسْبَاطِ بْنِ نَصْرٍ الهَمْدَانِيِّ (خ تَعْلِيقًا، م)، وقَطَنَ بْنِ نُسَيْرٍ البَصْرِيِّ (م) عَلَى غَيْرِ وَجْهِ الاسْتِشْهَادِ والمتَابَعَةِ؛ ابْتِغَاءَ عُلُوِّ الإِسْنَادِ، والحَدِيثُ مَحْفُوظٌ مِنْ طَرِيقِ الثِّقَاتِ، لَكِنْ بِنُزُولٍ.

وذَاكَ سِوَى مَنْ غُمِزَ فِيهِمْ بِلَا حُجَّةٍ؛ إِذِ الصَّوَابُ الاحْتِجَاجُ بِمَا انْفَرَدُوا بِهِ، كَإِمَامِ دَارِ الهِجْرَةِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، ومُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ الشَّافِعِيِّ، ويَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ.

إِنَّ هَذَا "المنْتَقَى" يَأْتِي مَعَ أَصْلِهِ "النَّوَادِرِ" لِيَفْتَحَا لِلْبَاحِثِينَ مَغَالِيقَ **"عِلْمِ الجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ"** عَمَلِيًّا، وَيَضَعَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ مَفَاتِيحَ التَّعَامُلِ مَعَ تَعَارُضِ الأَقْوَالِ بِالبُرْهَانِ لَا بِالتَّخْمِينِ.

وَاللهَ تَعَالَى أَسْأَلُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ لَبِنَةً صَالِحَةً فِي جِدَارِ حِفْظِ السُّنَّةِ النَّبَوِيَّةِ، وَأَنْ يَرْزُقَنَا فِيهِ الإِخْلَاصَ فِي القَوْلِ وَالعَمَلِ، وَيَجْعَلَهُ ذُخْرًا لَنَا يَوْمَ العَرْضِ عَلَيْهِ.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وأُفِيءُ إِلَيْكَ، وصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِ ولَدِ آدَمَ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلِّمْ تَسْلِيمًا جَمًّا، والحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.

كتبه

سامح محمد محمد أحمد الشامي

القاهرة – مصر

الأحد ٢٤ محرم ١٤٣١هـ

١٠ يناير ٢٠١٠م



[من اسمه أبان]:

١- أبان بن أبي عياش مولى عبد القيس، واسم أبي عياش: فيروز، أبو إسماعيل، وقيل: أبو سعيد، وقيل في كنيته غير ذلك.

روى عن: أنس بن مالك بن النضر أبي حمزة المدني ﷺ وإبراهيم بن يزيد بن قيس أبي عمران النخعي، وبكر بن عمرو أبي الصديق الناجي، والحسن بن أبي الحسن البصري، وخليد بن عبد الله أبي سليمان العصري، والربيع بن لوط الأنصاري أبي لوط الكوفي، ورفيع أبي العالية الرياحي، وسعيد بن جبير أبي محمد الأسدي الكوفي، وشهر بن حوشب أبي سعيد الأشعري الشامي، وعطاء بن أبي رباح، ومسلم بن يسار أبي عبد الله الفقيه، ومسلم البطين أبي عبد الله الكوفي، والمنذر بن مالك بن قطعة أبي نضرة العبدي، ومورق بن مشمرج أبي المعتمر العجلي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن أبي بكرة الشامي، وأرطاة بن المنذر أبو عدي الألهاني السكوني، وبكر بن خنيس الكوفي العابد، والحارث بن نبهان أبو محمد الجرمي، والحسن بن أبي جعفر، والحسن بن صالح بن حي

أبو عبد الله الكوفي، وحفص بن جميع العجلي الكوفي، وحفص بن عمر الأبار قاضي حلب، وحماد بن سلمة بن دينار أبو سلمة البصري، وحماد بن واقد العيشي أبو عمر الصفار، والخليل بن مرة الضبعي البصري، وداود بن الزبرقان أبو عمرو الرقاشي، وزيد بن حبان الرقي مولى ربيعة، وسعيد بن بشير أبو عبد الرحمن الأزدي، وسعيد بن عامر أبو محمد الضبعي، وسفيان بن سعيد أبو عبد الله الثوري، وشهاب بن خراش أبو الصلت الواسطي، وطعمة بن عمرو الجعفري، وعباد بن عباد أبو معاوية المهلبي، وعبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان أبو عبد الله العنسي، وعبد الرحيم بن واقد، وعمران بن داور أبو العوام القطان العمي، وعنبسة بن عبد الرحمن القرشي، وفضيل بن عياض أبو علي الزاهد، ومحمد بن جحادة الأودي، ومحمد بن الفضل بن عطية، ومعمر بن راشد أبو عروة الأزدي البصري، والنعمان بن ثابت أبو حنيفة الكوفي، ويزيد بن هارون أبو خالد الواسطي، وآخرون.

روى له: أبو داود حديثًا واحدًا مقرونًا بقتادة بن دعامة السدوسي.

قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن العنبري، حدثنا أبو علي الحنفي عبيد الله بن عبد المجيد، حدثنا عمران القطان، حدثنا قتادة وأبان

كلاهما، عن خليد العصري، عن أبي الدرداء ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: **خَمْسٌ مَنْ جَاءَ بِهِنَّ مَعَ إِيمَانٍ دَخَلَ الْجَنَّةَ: مَنْ حَافَظَ عَلَى الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ، عَلَى وُضُوئِهِنَّ وَرُكُوعِهِنَّ وَسُجُودِهِنَّ وَمَوَاقِيتِهِنَّ، وَصَامَ رَمَضَانَ، وَحَجَّ الْبَيْتَ إِنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلا، وَأَعْطَى الزَّكَاةَ طَيِّبَةً بِهَا نَفْسُهُ، وَأَدَّى الأَمَانَةَ**، قَالُوا: يَا أَبَا الدَّرْدَاءِ، وَمَا أَدَاءُ الأَمَانَةِ؟ قَالَ: الْغُسْلُ مِنَ الْجَنَابَةِ.

مات سنة ثمان وثلاثين ومائة من الهجرة، وقيل بعدها.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال سلم العلوي لحماد بن زيد: «يا بني عليك بأبان، فإني قد رأيته يكتب بالليل عند أنس بن مالك عند السراج»[(١)].

وقال أيوب السختياني: «مازال يُعرف بالخير منذ كان»[(٢)].

وقال مالك بن دينار: «طاوس القراء»[(٣)].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٦٩).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (٢/٢٧٣).

وقال حماد بن سلمة بن دينار: «هو والله خير مِنِّ»، يعني أبان بن أبي عياش، خير من شعبة[1].

وقال رجل لحماد بن سلمة: يا أبا سلمة، تروي عن أبان بن أبي عياش؟ قال: «وما شأنه؟» قال: إن شعبة لا يرضاه، قال: «فأبان خير من شعبة»[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال شعبة بن الحجاج: «لولا الحياء من الناس ما صليت على أبان بن أبي عياش»[3].

وقال أيضًا: «لأن يزني الرجل خير له من أن يروي عن أبان بن أبي عياش»[4].

وقال أيضًا: «لأن يعمل الرجل بزنا خير له من أن يروي عن أبان، ويزيد الرقاشي»[5].

---

(١) قبول الأخبار (١/٣٤٢).

(٢) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص٢٣).

(٣) مسند ابن الجعد (ص٢٣).

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص٢٠٠).

(٥) الكامل لابن عدي (١٠/٦٦٢).

وقال أيضًا: «لأن أشرب من بول حماري حتى أروى، أحبّ إلي من أن أقول: حدثني أبان بن أبي عياش»[١].

وذُكر له حديث القنوت في الوتر قبل الركوع، ثم قال: «ردائي، وحماري في المساكين صدقة، إن لم يكن أبان بن أبي عياش يكذب في هذا الحديث»، قيل له: فلم سمعته منه؟ قال: «ومَن يصبر على ذا الحديث؟!»[٢].

وقال أيضًا: «لأن أزني سبعين مرة أحب إلي من أن أحدِّث عن أبان بن أبي عياش»[٣].

وقال عباد بن عباد المهلبي: أتيت شعبة أنا، وحماد بن زيد، فكلمناه في أبان بن أبي عياش، فقلنا له: يا أبا بسطام، تمسك عنه. فلقيهم، فقال: «ما أرى يسعُني السكوت عنه»[٤].

وقال حماد بن زيد: كلمنا شعبة في أن يكف عن أبان بن أبي عياش لسِنّه وأهل بيته، فضمِن أن يفعل، ثم اجتمعنا في جنازة، فناداني من

---

(١) الضعفاء الكبير (١/٢٥٥).

(٢) المصدر السابق (١/٢٥٣).

(٣) المصدر السابق (١/٢٥٦).

(٤) المصدر السابق (١/٢٥٧).

بعيد: «يا أبا إسماعيل، إنِّي قد رجعت عن ذاك، لا يحل الكف عنه؛ لأنَّ الأمر دين»[١].

وقال سفيان الثوري: «كان أبان نسَّاءً للحديث»[٢].

وقال سلام بن أبي مطيع الخزاعي لرجلٍ: «لا تحدث عنه بشيء»[٣].

وقال أبو عوانة الوضاح اليشكري: «ما أستحل أن أروي عنه شيئًا»[٤].

وقال يزيد بن زريع العيشي: «إنما تركت أبان؛ لأنه روى عن أنس حديثًا»، فقيل له: عن النبي ﷺ؟ فقال: «وهل يروي أنس إلا عن النبي ﷺ؟!»[٥].

وقال يزيد بن هارون الواسطي: «لأن أزني أحب إلي من أن أحدِّث عن أبان بن أبي عياش»[٦].

---

(١) الضعفاء الكبير (١/٢٥٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٣/١٢٩).

(٤) الضعفاء للبخاري (ص٢٩)، الخلافيات للبيهقي (١/٩٨).

(٥) الضعفاء الكبير (١/٢٥٧).

(٦) المجروحين (١/١٥٣).

وقال أبو أحمد حفص بن عبد الله السلمي: «ضعيف»[1].

وقال عفان بن مسلم الصفار: «أول مَن أهلك أبان بن أبي عياش: أبو عوانة، أنه جمع حديث الحسن عامته من البصرة، فجاء به إلى أبان»، قال: فقرأه عليه[2].

وقال ابن سعد: «متروك الحديث»[3].

وقال يحيى بن معين: «كان يكذب»[4].

وقال أيضًا: «متروك الحديث»[5].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٧٤)، حيث قال ابن عدي: سمعت محمد بن الرومي النيسابوري يقول: جاء رجل إلى إبراهيم بن طهمان، وأظنه ذكره عن أحمد بن حفص، عن أبيه، سأله أن يخرج له شيئًا، فأخرج إليه حديث أبان بن أبي عياش، فقال له الرجل: أبان ضعيف، فقال له إبراهيم: تراه أضعف منك؟! وسيأتي مزيد تفصيل عن حفص السلمي في ترجمته بـ "النوادر".

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٢٠٢، ٥٣٧).

(٣) الطبقات الكبرى (٩/٢٥٣).

(٤) تاريخ ابن معين/رواية ابن محرز (ص٩٥).

(٥) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢/٩٥).

وقال أيضًا: «ليس بشيء»[1].

وقال أيضًا: «ضعيف»[2].

وقال أيضًا: «ليس حديثه بشيء»[3].

وقال أيضًا: «ليس بثقة»[4].

وقال علي ابن المديني: «كان ضعيفًا ضعيفًا عندنا»[5].

وقال أحمد بن حنبل: «متروك الحديث، ترك الناس حديثه مذ دهر من الدهر»[6].

وقال أيضًا: «يزيد الرقاشي فوق أبان بن أبي عياش»[7].

وقال أيضًا: «كان وكيع إذا أتى على حديث أبان بن أبي عياش، يقول: رجل لا يسميه، استضعافًا له»[1].

---

(١) المجروحين (١/١٥٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٧١).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٢٩٦)، تهذيب الكمال (٢/٢١).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/١٦٨).

(٥) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٣٣).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (١/٢١٦).

(٧) المصدر السابق (١/٢٦٤).

وقال أيضًا: «كذاب يضع الحديث»[٢].

وقال ابنه عبد الله: قرأت على أبي حديث عباد بن عباد، فلما انتهى إلى حديث أبان بن أبي عياش قال: «اضرب عليها»، فضربت عليها، وتركها[٣].

وقال أبو طالب، سمعت أحمد بن حنبل يقول: «لا يُكتب عن أبان بن أبي عياش»، قلت: أبان كان له هوى؟ قال: «كان منكر الحديث»[٤].

وقال أحمد بن إسحاق السني الدينوري: «رأى أحمد بن حنبل رحمة الله عليه يحيى بن معين في زاوية بصنعاء، وهو يكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل ﷺ له: تَكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك القائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟! قال: رحمك الله يا أبا عبد اللهِ، أكتب هذه

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (١٩٢/٢).

(٢) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١٧٩/١).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢٥/٣).

(٤) الكامل (٢٧٠/٢).

الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن أنس، وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعدنا إنسانٌ، فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، فأقول له كذبت إنما هي أبان لا ثابت»[1].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «متروك الحديث»[2].

وقال أيضًا: «كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن أبان بن أبي عياش»[3].

وقال أيضًا: «متروك الحديث، وهو رجل صالح»[4].

وقال البخاري: «كان شعبة سيئ الرأي فيه»[5].

وقال الجوزجاني: «ساقط»[6].

---

(١) المجروحين (١/١٠٢).

(٢) الخلافيات للبيهقي (١/٩٩).

(٣) الضعفاء الكبير (١/٢٦٠).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٦٧).

(٥) التاريخ الكبير (٢/٢٦٧)، التاريخ الأوسط (٣/٤٠١).

(٦) أحوال الرجال (ص١٠٣).

وقال العجلي: «ضعيف الحديث»[1].

وقيل لأبي زرعة الرازي: أبان بن أبي عياش كان يتعمد الكذب؟ قال: «أما تعمد الكذب فلا، ولكنه واه بمرة، كان يسمع الحديث عن أنس، وعن شهر بن حوشب، وعن الحسن، فلا يميز بينهم»[2].

وقال أيضًا: «متروك حديثه»[3].

وقال الترمذي: «كان فيه من الضعف، والغفلة ما وصفه أبو عوانة وغيره، فلا يغتر برواية الثقات عن الناس»[4].

وقال أبو داود السجستاني: «لا يُكتب حديث أبان»[5].

وقال أبو حاتم الرازي: «متروك الحديث، وكان رجلا صالحًا، لكن بُلِي بسوء الحفظ»[6].

---

(١) تمييز الرجال (ص٣٢٣).

(٢) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص١٩٨).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٢٩٦).

(٤) العلل الصغير له/ مطبوع بآخر السنن (٥/١٥٧).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (ص١٤٠).

(٦) الجرح والتعديل (٢/٢٩٦).

وقال البزار: «كان عابدًا، ولم يكن بالحافظ، فصار في حديثه مناكير، من سوء حفظه»[1].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[2].

وقال أيضًا: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه»[3].

وقال الساجي: «كان رجلا صالحًا سخيًّا كريمًا، فيه غفلة، يهم في الحديث ويخطئ فيه، روى عنه الناس، تُرك حديثه لغفلة كانت فيه، لم يحدِّث عنه شعبة، ولا عبد الرحمن، ولا يحيى»[4].

وقال ابن الجارود: «متروك»[5].

وذكره العقيلي[6] في الضعفاء.

وقال ابن حبان: «كان من العباد، يسهر الليل بالقيام، ويطوي النهار بالصيام، سمع من أنس أحاديث، وجالس الحسن فكان

---

(١) مسند البزار/كشف الأستار (٢٤/٤).

(٢) الضعفاء والمتروكون له (ص٤٥).

(٣) تهذيب الكمال للمزي (٢٢/٢).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١٦٨/١).

(٥) المصدر السابق (١٦٩/١).

(٦) الضعفاء الكبير (٢٥٣/١).

يسمع كلامه ويحفظه، فإذا حدَّث ربما جعل كلام الحسن الذي سمعه من قوله، عن أنس عن النبي ﷺ وهو لا يعلم، ولعله روى عن أنس أكثر من ألف وخمس مائة حديث، ما لكثير شيء منها أصل يرجع إليه»[(١)].

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه لا يُتابع عليه، وهو بيِّن الأمر في الضعف ... وأرجو أنه ممن لا يتعمد الكذب، إلا أنه يشبه عليه ويغلط، وعامة ما أتي أبان من جهة الرواة لا من جهته؛ لأن أبان روى عنه قوم مجهولون، لما أنه فيه ضعف، وهو إلى الضعف أقرب منه إلى الصدق كما قال شعبة»[(٢)].

وقال الحاكم أبو أحمد: «منكر الحديث، تركه شعبة، وأبو عوانة، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الرحمن بن مهدي»[(٣)].

وقال الدارقطني: «متروك الحديث»[(٤)].

---

(١) المجروحين (١/١٥٢).

(٢) الكامل (٢/٢٨١).

(٣) الأسامي والكنى (١/١٤٧).

(٤) سنن الدارقطني (١/٤٥، ١٢٨، ٢/٣٥٦)، الضعفاء والمتروكون (ص٩٠).

وأورد لـه حـديثًا، وقـال: «مـتروك، واختلـف عنـه، ولا يثبـت حديثه»[1].

وقال البيهقي: «متروك»[2].

وقال أيضًا: «ضعيف»[3].

وقال الذهبي: «قال أحمد: متروك، وقرنه أبو داود بآخر»[4].

وقال ابن حجر: «متروك»[5].

وقال أيضًا: «ضعيف»[6].

الترجيح:

متروك الحديث.

تنبيهات:

---

(١) سنن الدارقطني (١/٤٢٤).

(٢) السنن الكبرى (١/٣٤، ٥/٤٥٩، ١٩/٥٩٧).

(٣) المصدر السابق (٧/٢٧١).

(٤) الكاشف (١/٢٠٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص٨٧).

(٦) المطالب العالية (١/٢٤٢)، فتح الباري (٩/٢٢٢).

١- رُمِيَ أبان بالكذب، ولا يثبت، فقد كان صدوقًا في نفسه، وما نُقِل عنه من أحاديث ظاهرها الكذب، إنما كان عن غفلة، وسوء حفظ منه، لا عن تعمد.

٢- قول شعبة فيه: "لأن يزني الرجل خير له مِن أن يروي عن أبان بن أبي عياش".

وقوله: "لأن أزني سبعين مرة أحب إلي من أن أحدِّث عن أبان بن أبي عياش"، وتقليد يزيد بن هارون الواسطي له.

فيه نظر، وليس على ظاهره، فالزنا من أعظم الكبائر التي نهى عنها الله ﷻ فقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا﴾[الإسراء: ٣٢]، وقال تعالى: ﴿وَعِبَادُ الرَّحْمَنِ الَّذِينَ يَمْشُونَ عَلَى الْأَرْضِ هَوْنًا وَإِذَا خَاطَبَهُمُ الْجَاهِلُونَ قَالُوا سَلَامًا (٦٣) وَالَّذِينَ يَبِيتُونَ لِرَبِّهِمْ سُجَّدًا وَقِيَامًا ... وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا (٦٨) يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾[الفرقان: ٦٣- ٦٩].

وفي "الصحيحين" واللفظ للبخاري في (الصحيح ٧٠٤٧) عن سمرة بن جندب ﷺ قال: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِمَّا يُكْثِرُ أَنْ يَقُولَ

لِأَصْحَابِهِ: «**هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنْ رُؤْيَا؟**» قَالَ: فَيَقُصُّ عَلَيْهِ مَنْ شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقُصَّ، وَإِنَّهُ قَالَ ذَاتَ غَدَاةٍ: «**إِنَّهُ أَتَانِي اللَّيْلَةَ آتِيَانِ، وَإِنَّهُمَا ابْتَعَثَانِي، وَإِنَّهُمَا قَالاَ لِي انْطَلِقْ، وَإِنِّي انْطَلَقْتُ مَعَهُمَا ... فَأَتَيْنَا عَلَى مِثْلِ التَّنُّورِ** – قَالَ: فَأَحْسِبُ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ – **فَإِذَا فِيهِ لَغَطٌ وَأَصْوَاتٌ**، قَالَ: «**فَاطَّلَعْنَا فِيهِ، فَإِذَا فِيهِ رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاةٌ، وَإِذَا هُمْ يَأْتِيهِمْ لَهَبٌ مِنْ أَسْفَلَ مِنْهُمْ، فَإِذَا أَتَاهُمْ ذَلِكَ اللَّهَبُ ضَوْضَوْا**» قَالَ: " **قُلْتُ لَهُمَا: مَا هَؤُلاَءِ؟**" قَالَ ... **وَأَمَّا الرِّجَالُ وَالنِّسَاءُ العُرَاةُ الَّذِينَ فِي مِثْلِ بِنَاءِ التَّنُّورِ، فَإِنَّهُمُ الزُّنَاةُ وَالزَّوَانِي** ... الحديث.

فالسعي إلى الزنا، والوقوع فيه مُنافٍ لسبيل المؤمنين، وإنما خَرجَ كلامُ شعبة مَخرَجَ المبالغة الشديدة والتغليظ الزاجر؛ لبيان عِظم مفسدة الكذب على رسول الله ﷺ –سواء كان عمدًا أو غفلة–؛ لأن الكذب في الدِّين مفسدةٌ متعدية تهدم الشريعة وتُضل الأمة، بينما مفسدة الزنا –مع عظم جرمها وقبحها– قاصرة على فاعلها غالبًا.

فاختار الإمام هذه المقارنة الصادمة صيانةً للجناب النبوي، وتنفيرًا للناس عن نقل الأباطيل، لا تهوينًا من كبيرة الزنا التي حرمتها الشريعة بقطعياتها.

كما أن أبان لم يكن ممن يتعمد الكذب على رسول الله ﷺ بل كان رجلا صالحًا مشهورًا بالعبادة، وإنما هُجرت روايته تمامًا لشدة غفلته وسوء ضبطه الذي ملأ مروياته بالأباطيل والمناكير.

٣- نَقل ابنُ شاهين أن شعبة قال فيه: «لأن أقطع الطريق أحب إلي من أن أروي عن أبان»[١].

وفيه نظر؛ إذْ المشهور أن شعبة خَص به يزيد بن أبان الرقاشي - كما سيأتي في ترجمته من كتابنا "النوادر"- دون أبان بن أبي عياش، وذلك كما رواه العقيلي[٢] مسندًا، ومن طريقه ابن عساكر[٣].

---

(١) تاريخ أسماء الضعفاء (ص١٥٨)، ذكر مَن اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص٢١).

(٢) الضعفاء الكبير (٦/٣٣١).

(٣) تاريخ دمشق (٦٥/٧٨-٧٩).

وربما يكون ابن شاهين قد وقف عليه مسندًا عن شعبة من مصدر آخر ما زال في عداد المخطوط أو المفقود، ويكون شعبة قد أطلقه في كليهما.

٤- أسرف حماد بن سلمة في الثناء على أبان، فقال: "أبان خير من شعبة".

وقد تعقبه ابن شاهين بقوله: «وهذا الكلام من حماد بن سلمة في تفضيل أبان على شعبة فيه إسراف شديد، وليس هذا الكلام بمقبول، شعبة أفضل، وأنقل، وأعلم»[1].

وهو ما صَدَع به؛ غير أن حقيقة الأمر تُبيِّن أن أبان تجاذبه مسلكان: أحدهما غالى في ذمِّه وتنفير الناس منه -وهو شعبة- جريًا على سننه في التشديد والزجر، والآخر جازف في مدحه ورفعه فوق مقامه.

والحقُّ وسطٌ بين القولين، وهو أن ابن أبي عياش -كما سلف- كان رجلَ عبادةٍ وصلاح، وعليه يُحمل ثناءُ من أثنى عليه، ولكن

---

(١) ذكر من اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص٢٣).

علم الحديث وإتقانه لم يكن من شأنه ودَيْدَنِهِ، فلما كثرت المناكير في روايته استحق التَّرك، دون الطعن في دينه وأمانته.



٢- أَبَان بن إسحاق الأسدي الكوفي المدني النحوي.

روى عن: الصباح بن محمد بن أبي حازم البجلي الأحمسي.

وروى عنه: إسماعيل بن زكريا بن مرة الخلقاني أبو زياد الأسدي، وحماد بن أسامة بن زيد أبو أسامة القرشي، وعبد الله بن نمير الهمداني الخارِفِي أبو هشام الكوفي، وعيسى بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، ومحمد بن عبيد أبو عبد الله الطنافسي الأحدب، ومروان بن معاوية أبو عبد الله الفزاري، والمسيب بن شريك، والوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني، ويعلى بن عبيد أبو يوسف الطنافسي، وآخرون.

روى له: الترمذي.

مات بعد سنة مائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ليس به بأس»[(١)].

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (ص١١٨).

وقال العجلي: «ثقة»[١].

وذكره ابن حبان[٢] في الثقات.

وقال ابن حجر: «ثقة، تكلم فيه الأزدي بلا حجة»[٣].

وصحح له الحاكم[٤].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو الفتح الأزدي: «متروك»[٥].

وقال المنذري: «ليِّن الحديث»[٦].

وقال الذهبي: «فيه لين»[٧].

---

(١) معرفة الثقات وغيرهم (ص٥٠).

(٢) الثقات (١٣٠/٨).

(٣) تقريب التهذيب (ص٨٦).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٣٠١/٧، ٥٨٩)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".

(٥) تهذيب الكمال (٥/٢).

(٦) الترغيب والترهيب (٥٦٧/٤).

(٧) الكاشف (٢٠٥/١).

الترجيح:

ثقة، ولا يضره طعن الأزدي ومَن قلده، فقد كان مُجْحِفًا في النَّقْد.



٣- أبان بن تغلب الربعي، أبو سعد، ويقال: أبو أميمة، الكوفي القاري.

روى عن: أنس بن مالك ﷺ (ولا يُعرف له سماع منه)، وجعفر بن محمد أبي عبد الله الصادق المدني، وجهم بن عثمان المدني، والحكم بن عتيبة أبي محمد الكندي، وسفيان بن سعيد بن مسروق أبي عبد الله الثوري الكوفي، وسليمان بن مهران أبي محمد الكوفي الأعمش، وطلحة بن مصرف أبي محمد الهمداني، وعدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، وعطية بن سعد أبي الحسن العوفي، وعكرمة مولى ابن عباس، وعمر بن ذر بن عبد الله أبي ذر الهمداني، وعمرو بن عبد الله أبي إسحاق السبيعي، وفضيل بن عمرو أبي النضر الفقيمي، ومحمد بن علي أبي جعفر الباقر، والمنهال بن عمرو الأسدي، وخلق.

وروى عنه: ابنه محمد بن أبان، وأبان بن عبد الله بن أبي حازم البجلي، وأبان بن عثمان الأحمر، وإدريس بن يزيد أبو عبد الله الأودي، وحسان بن إبراهيم أبو هشام العنزي الكرماني، وحماد بن زيد بن درهم أبو إسماعيل الأزدي، وداود بن عيسى النخعي، وزهير

بن معاوية أبو خيثمة الجعفي، وزياد بن الحسن بن فرات القزاز، وسعيد بن بشير أبو عبد الرحمن الأزدي، وسفيان بن عيينة أبو محمد الهلالي، وسلام بن أبي خبزة، وشعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي، وعباد بن العوام أبو سهل الواسطي، وعبد الله بن إدريس بن يزيد أبو محمد الأودي، وعبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي، وعلي بن عابس الأسدي، ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير، ومخلد بن خداش أبو خداش، والمفضل بن عبد الله الحبطي، وهارون بن موسى أبو عبد الله النحوي، وجماعة.

روى له: مسلم، وأصحاب السنن الأربعة.

مات سنة إحدى وأربعين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو نعيم الفضل بن دكين: «كان غاية من الغايات»[1].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٥٨).

وقال ابن عجلان: «ثقة، دل شعبة على الحديث، وحمله إليه، وأفاده»[١].

وقال ابن سعد: «ثقة، روى عنه شعبة»[٢].

وقال ابن معين: «ثقة»[٣].

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة»[٤].

وقال أيضًا: «ثبت الحديث»[٥].

وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة، صالح»[٦].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٥٨).

(٢) الطبقات الكبرى (٨/٤٨٠).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٢٩٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد (ص١٣٠).

(٦) الجرح والتعديل (٢/٢٩٧).

وقال محمد بن سعيد الرازي: «سمعت أبا عبد الله يذكر عنه عقلا وأدبًا، وصحة حديث، إلا أنه كان فيه غلوٌّ[1] في التشيع»[2].

وذكره ابن حبان[3] في الثقات.

وقال أبو الفتح الأزدي: «زائغ مذموم المذهب، كان غاليًا في التشيع، وما أعلم به في الحديث بأسًا»[4].

وقال ابن عدي: «أحاديثه عامتها مستقيمة إذا روى عنه ثقة، وهو من أهل الصدق في الروايات، وإن كان مذهبه مذهب الشيعة، وهو معروف في الكوفيين، وقد روى نحوًا أو قريبًا من مائة حديث، وقول

---

(١) جاء في بعض النسخ المطبوعة بالنصب: (غلوًّا)، والظاهر أنه تصحيف من الناسخ، فالجادة الرفع على أنه اسم "كان" مؤخر، وجملة (فيه) خبرها المقدم، وبه صححت المتن.

ويمكن توجيه النصب المنقول في بعض النسخ على التمييز بتقدير "كان" تامة، أو هو اسم "كان" مؤخر منصوب على لغة حكاها بعض النحاة.

(٢) الضعفاء الكبير (١/١٦٩)، إكمال تهذيب الكمال (١/١٥٨).

(٣) الثقات (٦/٦٧).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/١٥٩).

السعدي: "مذموم المذهب مجاهر"، يريد به أنه كان يغلو في التشيع، لم يرد به ضعفًا في الرواية، وهو في الرواية صالح لا بأس به»[1].

وقال الحاكم أبو عبد الله: «ثقة، مخرج حديثه في "الصحيحين"، وكان قاص الشيعة»[2].

وقال ابن خلفون: «تُكلم في مذهبه، وهو ثقة»[3].

وقال الذهبي: «ثقة، شيعي»[4].

وقال ابن حجر: «ثقة، تكلم فيه للتشيع»[5].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يزيد بن هارون: «لم يكن أهلا للأخذ عنه»[6].

---

(١) الكامل (٢/٢٨٦).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص٢٤٥)، ولم يخرج له البخاري شيئًا، وإنما روى له مسلم وغيره.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/١٥٩).

(٤) الكاشف (١/٢٠٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص٨٧).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/١٥٩).

وقال أيضًا: «لم يكن يستأهل»[(١)].

وقال أبو حماد مفضل بن صدقة الحنفي: «إنّ أبان بن تغلب تنقَّص عثمان عند أبي إسحاق الهمْداني، فأخذ أبو إسحاق كفًّا من حصى، فقال: «يا فاسق، أعثمانَ تذكر؟!»[(٢)].

وقال عبد الرحمن بن الحكم الرازي: «كان به غلو في التشيع»[(٣)].

وقال الجوزجاني: «مذموم المذهب، مجاهر زائغ»[(٤)].

وقال ابن قانع: «له مقالة ردية»[(٥)].

وقال الدارقطني: «غير أبان أحفظ منه»[(٦)].

الترجيح:

ثقة وكان غاليًا في التشيع.

---

(١) الضعفاء الكبير للعقيلي (١/١٦٩)، قاله جوابًا عن سبب عدم سماعه منه.

(٢) المصدر السابق (١/١٧٠).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/١٥٩).

(٤) أحوال الرجال (ص٦٧).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/١٥٨).

(٦) التتبع له (ص٤٨٨).

تنبيه:

– كان أبان بن تغلب قليل الرواية عن أنس ﷺ وقد ورد عنه حديثٌ لا يثبت، فيه الإشارة إلى سماعه منه، أخرجه الخطيب واللفظ له في (المتفق والمفترق ١٨٠٢/٣)، وأبو موسى المديني في (اللطائف ق٣٨/ب) قال: أخبرنا أبو محمد الحسن بن محمد الخلال، حدثنا عبيد الله بن أحمد بن يعقوب المقرئ، حدثنا محمد بن مخلد بن حسن، حدثنا حاتم بن الليث ح وأخبرنا محمد بن علي بن الفتح الحربي واللفظ له، أخبرنا علي بن عُمر الحافظ، حدثنا محمد بن مخلد بن حفص، حدثنا حاتم بن الليث، حدثنا كلثوم بن محمد المقرئ، حدثنا سفيان بن عيينة، **عن أبان بن تغلب، أنه سمع أنس بن مالك**، قال: أبصر رسول الله ﷺ سعدًا يدعو بأصبعين –وأشار سفيان بأصبعه السبابة من يده اليمنى على ركبته اليمنى، وأشار بأصبعه السبابة من يده اليسرى على ركبته اليسرى– فقال رسول الله ﷺ: **"أحد يا سعد"**.

قال علي بن عُمر: "تفرد به كلثوم المقرئ عن ابن عُيينة، عن أبان بن تغلب، وتفرد به حاتم بن الليث عنه".

ولفظ أبي موسى المديني: "ثنا حاتم بن الليث، ثنا كلثوم بن محمد الرازي، ثنا سفيان بن عيينة قال: **سمعت أبان بن تغلب قال: سمعت أنس بن مالك ﷺ يقول** ... الحديث".

وإسناده ضعيف جدًّا، فكلثوم بن محمد المقرئ -كما سيأتي بيانه في "النوادر"- مجهول العين.

وقد اغتر أبو موسى المديني بهذا الإسناد، فقال قبل روايته: "أبان بن تغلب روى عن أنس بن مالك ﷺ ثلاثة أحاديث، وقيل: إنه سمع منه"، ثم ساق هذا الحديث.

والمرَجَّح عدم ثبوت السماع من وجهٍ يُعَوَّل عليه.



٤- أبان بن صالح بن عمير بن عُبَيد القرشي مولاهم، أبو بكر، وقيل: أبو محمد، المدني، وقيل: المكي.

روى عن: أنس بن مالك بن النضر أبي حمزة المدني ﷺ والحسن بن أبي الحسن البصري، والحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب، والحسن بن مسلم بن يَنَّاق المكي، وربيعة بن عباد الديلي، وشهر بن حوشب أبي سعيد الأشعري، وعطاء بن أبي رباح، وعطاء بن يسار أبي محمد الهلالي، وعمر بن عبد العزيز أبي حفص الأموي (أمير المؤمنين)، والفضل بن معقل بن سنان الأشجعي، والقعقاع بن حكيم الكناني المدني، ومجاهد بن جبر أبي الحجاج القرشي، ومحمد بن كعب أبي حمزة القرظي، ومحمد بن مسلم بن شهاب أبي بكر الزهري، ومنصور بن المعتمر أبي عتاب الكوفي، ونافع مولى ابن عمر، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن أبي عبلة المقدسي، وأسامة بن زيد الليثي المدني، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وخالد بن إلياس أبو الهيثم المدني، ودرست بن زياد العنبري، وسعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، وعبد الله بن عامر أبو عامر الأسلمي المدني، وعبد الملك بن

عبد العزيز بن جريج أبو الوليد القرشي، وعبيد الله بن أبي جعفر، وعقيل بن خالد أبو خالد الأيلي، ومحمد بن إسحاق بن يسار أبو بكر المدني، ومحمد بن خالد الجندي المؤذن، وموسى بن خلف أبو خلف العمي، وموسى بن عبيدة أبو عبد العزيز الربذي، وآخرون.

روى له: البخاري استشهادًا، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مات بعسقلان سنة مائة وبضع عشرة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال ابن معين: «ثقة»[(١)].

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة»[(٢)].

وقال أحمد بن حنبل: «ما أرى به بأسًا، حدَّث عنه الشيباني»[(٣)].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص٧٤).

(٢) تاريخ دمشق (٦/١٤٤).

(٣) سؤالات أبي داود لأحمد (ص١٢٧).

وقال العجلي: «ثقة»[1].

وقال أبو زرعة الرازي: «ثقة»[2].

وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة»[3].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[4].

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «ثقة»[5]

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يعتبر بحديثه من غير رواية درست بن زياد وأضرابه من الضعفاء عنه»[6].

وقال ابن حجر: «وثقه الأئمة، ووهم ابن حزم فجهله، وابن عبد البر فضعفه»[7].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) معرفة الثقات وغيرهم (١/١٩٨).

(٢) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٢٩٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تهذيب الكمال (٢/١١).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/١٦١).

(٦) الثقات (٦/٦٧).

(٧) تقريب التهذيب (ص٨٧).

قال ابن حزم: «ليس بالمشهور»[1].

وقال أيضًا في حديث هو أحد رواته: «وجدنا أبان بن صالح قد ذكر في روايته فرقًا من زبيب، وأبان لا يعدل في الحفظ بداود بن أبي هند عن الشعبي، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ولا بأبي قلابة، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ... فوجب أخذ ما رواه أبو قلابة، والشعبي عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن عُجْرة لثقتهما، ولأنها مبينة لسائر الأحاديث»[2].

وقال ابن عبد البر: «ضعيف»[3].

الترجيح:

ثقة، وقدح ابن حزم وابن عبد البر فيه غير مؤثر.



(١) المحلى بالآثار (٢/٢٠٥).

(٢) المصدر السابق (٧/٩٩).

(٣) التمهيد (١/٣١٢).

٥- أبان بن عبد الله بن أبي حازم بن صخر بن العيلة بن عبد الله البجلي الأحمسي الكوفي، وقيل: ابن أبي حازم صخر بن العيلة، وقيل غير ذلك.

روى عن: أبان بن تغلب الربعي أبي سعد الكوفي، وإبراهيم بن جرير بن عبد الله البجلي، وعثمان بن أبي حازم البجلي، وعدي بن ثابت الأنصاري الكوفي، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن شعيب بن محمد أبي إبراهيم القرشي، وعمرو بن غزي بن أبي علباء، وكريم بن أبي حازم البجلي، ونعيم بن أبي هند، وأبي بكر بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، وخلق.

وروى عنه: خالد بن عبد الرحمن أبو الهيثم الخراساني، وسفيان بن سعيد أبو عبد الله الثوري، وسليمان بن إبراهيم بن جرير البجلي، وسليمان بن داود أبو داود الطيالسي، وشعيب بن حرب أبو صالح المدائني، وعبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي، وعبيد الله بن موسى أبو محمد الكوفي، والفضل بن دكين أبو نعيم الملائي، ومحمد بن بشر اليماني، ومحمد بن بشر أبو عبد الله العبدي، ومحمد بن الحسن بن الزبير الأسدي (ويقال له: ابن التل)، ومحمد بن ربيعة أبو

عبد الله الكلابي، ومحمد بن عبد الله بن الزبير أبو أحمد الزبيري، ومحمد بن يوسف أبو عبد الله الفريابي، ووكيع بن الجراح أبو سفيان الرؤاسي، والقاضي يعقوب بن إبراهيم أبو يوسف الأنصاري الكوفي، ويونس بن بكير بن واصل أبو بكر الشيباني، وجماعة.

روى له: أبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مات بالكوفة إِبَّان خلافة أبي جعفر نحو سنة ستين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[1].

وقال محمد بن نمير الهمداني: «ثقة»[2].

وقال أحمد بن حنبل: «صالح الحديث»[3].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص٧١)، الجرح والتعديل (٢/٢٩٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/١٦٣).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٣٤).

وقال أيضًا: «صدوق صالح الحديث»[١].

وقال أيضًا: «ثقة»، أو كلمة نحوها[٢].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «كان عبد الرحمن يحدث عن سفيان، عن أبان بن أبي حازم، وهو: أبان بن عبد الله البجلي»[٣].

وقال العجلي: «ثقة»[٤].

وقال ابن عدي: «عزيز الحديث، عزيز الروايات، ولم أجد له حديثًا منكر المتن فأذكره، وأرجو أنه لا بأس به»[٥].

وذكره ابن خلفون في كتاب الثقات، وقال: «أبان بن أبي حازم، وقيل: أبان بن عبد الله بن أبي حازم، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدِّثين»[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٢٩٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/١٦٣).

(٣) الضعفاء الكبير (١/٢٦٤).

(٤) معرفة الثقات وغيرهم (١/١٩٨).

(٥) الكامل (٢/٢٨٣).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/١٦٢).

وقال الذهبي: «وثقه ابن معين، ولينه غيره»[١].

وقال ابن حجر: «صدوق في حفظه لين»[٢].

وخرج له ابن خزيمة[٣]، والحاكم[٤].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال النسائي: «ليس بالقوي»[٥].

وذكره العقيلي، وابن الجوزي[٦] في الضعفاء، ونقل العقيلي عن عمرو بن علي الفلاس، أنه قال: «ما سمعت يحيى حدَّث عنه بشيء قط»[٧].

وقال ابن حبان: «كان ممن فحش خطؤه، وانفرد بالمناكير»[٨].

---

(١) الكاشف (١/٢٠٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص٨٧).

(٣) صحيح ابن خزيمة (١/٢٠٦) .

(٤) المستدرك على الصحيحين (٢/٢١٢).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/١٦٣).

(٦) الضعفاء والمتروكون له (١/١٧).

(٧) الضعفاء الكبير (١/٢٦٤).

(٨) المجروحين (١/١٥٧).

وقال الدارقطني: «ضعيف»[1].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث، وله مناكير.



(١) العلل للدارقطني (٤/٢١٧).

٦- أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري.

روى عن: بديل بن ميسرة العقيلي البصري، والحسن بن أبي الحسن البصري، وعاصم بن بهدلة أبي بكر المقرئ، وعامر بن عبد الواحد الأحول البصري، وعبيد الله بن حميد بن عبد الرحمن الحميري، وعبيد الله بن عمر أبي عثمان العمري، وعمرو بن دينار أبي محمد الأثرم، وغيلان بن جرير المعولي الأزدي، وقتادة بن دعامة أبي الخطاب السدوسي، وكثير بن شنظير أبي قرة البصري، ومالك بن دينار أبي يحيى الناجي الزاهد، ومطر بن طهمان أبي رجاء الوراق، ومعمر بن راشد أبي عروة الأزدي، ويحيى بن سعيد بن قيس أبي سعيد الأنصاري، ويحيى بن أبي كثير اليمامي أبي نصر، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن الحجاج أبو إسحاق السامي، وبشر بن عمر أبو محمد الزهراني، وحبان بن هلال أبو حبيب الباهلي، وسليمان بن داود أبو داود الطيالسي، وسهل بن بكار أبو بشر المكفوف، وشيبان بن فروخ أبو محمد الأبلي، وعبد الله بن سوار أبو السوار العنبري، وعبد الله بن المبارك أبو عبد الرحمن المروزي، وعبد الصمد بن عبد الوارث أبو سهل البصري، وعفان بن مسلم أبو عثمان

الصفار، ومحمد بن أبان أبو الحسن الواسطي، والمغيرة بن سلمة أبو هشام المخزومي، وهارون بن مسلم العجلي الحنائي، وهدبة بن خالد بن الأسود أبو خالد القيسي، وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي، ووكيع بن الجراح بن مليح أبو سفيان الرؤاسي، ويحيى بن سعيد بن فروخ أبو سعيد القطان، ويزيد بن هارون أبو خالد الواسطي، وجماعة.

روى له: البخاري تعليقًا، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

مات سنة بضع وستين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[1].

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١٥٦)، التاريخ لابن أبي خيثمة/السفر الثالث (١٠٣/٣).

وقال أيضًا: «كان يحيى بن سعيد يروي عن أبان بن يزيد العطار، ومات وهو يروي عنه، وكان لا يروي عن همام، وكان همام عندنا أفضل من أبان بن يزيد»[١].

وسُئل ابن معين: أبان أحب إليك أم شيبان؟ قال: «أبان بن يزيد العطار»[٢].

وقال علي ابن المديني: «كان عندنا ثقة»[٣].

وقال أحمد بن حنبل: «أبان العطار ثبت في كل المشايخ»[٤].

وقال أيضًا: «لا بأس به»[٥].

وقال أبضًا: «أثبت من عمران القطان»[٦].

وقال أيضًا: «كان يحيى يحدث عن أبان العطار، ولا يحدث عن همام، فلما قدم –زعموا– معاذ بن هشام، وحدث بأحاديث وافق

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢/١١١).

(٢) معرفة الرجال لابن محرز (ص١٦٥).

(٣) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٣٦).

(٤) الجرح والتعديل (٢/٢٩٩).

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد (ص١٤٦).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٥١).

فيها همامًا، قال عفان: فكان يحيى يقول لي بعد ذلك: كيف قال همام في هذا الحديث، يتذاكرونه بينهم»[١].

وقال العجلي في رواية: «ثقة، وكان يرى القدر ولا يتكلم فيه»[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: «أبان العطار أحب إلي من شيبان، ومن أبي هلال، وفي يحيى بن أبي كثير أحب إلي من همام»[٣].

وقال أيضًا: «صالح الحديث»[٤].

وقال أبو بكر البرديجي: «وهمام عندي صدوق يُكتب حديثه ولا يحتج به، وأبان العطار أمثل منه»[٥].

وقال النسائي: «ثقة»[٦].

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (ص١٤٦).

(٢) معرفة الثقات وغيرهم (١/١٩٩).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٢٩٩).

(٤) طبقات علماء الحديث (١/٣٠٦).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/١٧٢).

(٦) تهذيب الكمال (٢/٢٥).

وذكره ابن حبان[١] في الثقات، وقال في موضع آخر: «من ثقات البصريين وحفاظهم»[٢].

وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: «وأبان بن يزيد العطار له روايات غير ما ذكرت، وهو حسن الحديث متماسك، يكتب حديثه، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره، وعامتها مستقيمة، وأرجو أنه من أهل الصدق»[٣].

وقال ابن خلفون: «خرج له البخاري استشهادًا وهو ثقة؛ قاله ابن نمير، وعمرو بن علي الصيرفي، وغيرهما»[٤].

وقال الذهبي: «قال أحمد: ثبت في كل المشايخ»[٥].

وقال أيضًا: «أحد الثقات ... جاز القنطرة، واحتج به الشيخان، وهو من طبقة همام»[٦].

---

(١) الثقات (٦/٦٨).

(٢) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٤٩).

(٣) الكامل لابن عدي (٢/٢٩٠).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/١٧٢).

(٥) الكاشف (١/٢٠٧).

(٦) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص٣٩، ٤٠)، وجاء

وقال ابن حجر: «ثقة له أفراد»[1].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن سعيد القطان: «لا أروي عن أبان العطار»[2].

وقال ابن معين: «كان هشام الدستوائي ... وأبان يُرْمون بشيء من القدر»[3].

وقال العجلي: «ليس بالقوي»[4].

وذكره ابن الجوزي[5] في الضعفاء.

الترجيح:

ثقة ورُمي بالقدر.

تنبيه:

في المطبوع عن العجلي: "ثقة يرى الإرجاء" والصواب: "ثقة يرى القدر" كما تقدم نقله من (معرفة الثقات وغيرهم ١/١٩٩).

(١) تقريب التهذيب (ص٨٧).

(٢) الكامل لابن عدي (٢/٢٨٨).

(٣) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢/١٢٢).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/١٧١).

(٥) الضعفاء والمتروكون له (١/٢٠).

١- الراجح فيما نُقل عن يحيى القطان مِن نفي روايته عن أبان العطار أنه لا يثبت، حيث رواه ابن عدي من طريق محمد بن يونس الكديمي؛ قال: «وحدثنا محمد بن جعفر بن يزيد المطيري، حدثنا محمد بن يونس، سمعت علي بن عبد الله، يقول: سمعت يحيى بن سعيد يقول: لا أروي عن أبان العطار»[(١)]، والكديمي متروك الحديث، وكذبه بعضهم كما سيأتي بيانه في "النوادر".

٢- نَقل مغلطاي عن يعقوب الفسوي أنه ذكر أبانَ فيمن يرغب عن روايته؛ قال: «وذكره الفسوي في باب: "من يرغب عن الرواية عنه، وسمعت أصحابنا يضعفونهم"»[(٢)].

ولم أعثر عليه في معظم النسخ المطبوعة من "المعرفة والتاريخ" للفسوي، وإنما ذَكر أبانَ بنَ أبي عياش، فلعل مغلطاي اطلع على نسخة من الكتاب تتضمن زيادةً خلافًا لغيرها من النسخ أو وهم في النقل.



(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٨٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/١٧١).

[من اسمه إبراهيم]:

٧- إبراهيم بن أبي ميمونة الحجازي.

روى عن: أم أيمن، وذكوان أبي صالح السمان الزيات المدني.

وروى عنه: يونس بن الحارث الطائفي الثقفي.

روى له: أبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

مات في حدود سنة مائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات[١]، وتبعه ابن دقيق العيد[٢].

وصحح له ابن حجر[٣].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) الثقات (٦/١٩).

(٢) الإمام له (٢/٥٤٠).

(٣) فتح الباري له (٧/٢٤٥)، حيث قال: «وعند أبي داود بإسناد صحيح ...»، فذكر حديثه في أهل قباء، وهو ذهول منه.

قال ابن القطان الفاسي: «مجهول الحال»[1].

وقال النووي: «فيه جهالة»[2].

وقال ابن حجر: «مجهول الحال»[3].

الترجيح:

مجهول العين.

تنبيه:

١- ذهب مغلطاي إلى أن الترمذي حسَّن حديث إبراهيم، فقال: «حسَّن الترمذي، والطوسي الحافظان حديثه»[4].

وفيه نظر؛ إذْ الحديث المشار إليه هو ما رواه أبو داود في سننه (٣٩/٢) برقم (٤٤)، والترمذي في سننه واللفظ له (٢٦٠/٤) برقم (٣٣٥٠) وغيرهما من طريق يونس بن الحارث، عن إبراهيم بن أبي

---

(١) بيان الوهم والإيهام (١٠٦/٤).

(٢) الإيجاز في شرح سنن أبي داود (ص٢٠٦)، المجموع شرح المهذب (٩٩/٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص٩٤).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣٠٦/١).

ميمونة، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: **نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي أَهْلِ قُبَاءَ: ﴿فِيهِ رِجَالٌ يُحِبُّونَ أَنْ يَتَطَهَّرُوا وَاللهُ يُحِبُّ الْمُطَّهِّرِينَ﴾**، قَالَ: **كَانُوا يَسْتَنْجُونَ بِالمَاءِ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِيهِمْ**.

قال الترمذي عقبه: «هذا حديث غريب من هذا الوجه».

كذا جاء في النسخ المطبوعة من سنن الترمذي وكتب الأطراف وغيرها، ولعله سبق قلم منه.

كما أن الطوسي لم يذكر متن الحديث أو سنده في مستخرجه على جامع الترمذي، فربما نقل تحسين الطوسي للحديث من كتاب آخر، وإلا فهو وهم.

وعلى كل حال فهو مجهول، وإسناد الحديث ضعيف جدًّا؛ لجهالة عينه، وضعف يونس بن الحارث.

٢- لم يَرو عنه فيما أعلم إلا يونس بن الحارث، وهو مختلفٌ فيه والراجح ضعفه.



٨- إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الضرير الصِّينيّ الجُعْفي، مولاهم الكوفي.

روى عن: عبد الله بن حكيم بن جبير الأسدي، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبيدة بن حميد، وعلي بن هاشم، وسعيد بن خثيم الهلالي، وسوار بن مصعب، وفضيل بن عياض، وقيس بن الربيع، ومحمد بن أبان، ومالك بن أنس، ويزيد بن مهران الأسدي، ويعقوب بن عبد الله القمي، وآخرون.

وروى عنه: جعفر بن محمد بن هشام الوراق الأحمري الكوفي، والحسين بن منصور بن زياد مولى المهدي أبو علي، والقاسم بن محمد الدلال الكوفي، ومحمد بن أحمد بن نصر أبو جعفر الترمذي الفقيه، ومحمد بن عبد الله الحضرمي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وموسى بن إسحاق الأنصاري الخطمي، وجماعة.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: ابن الأعرابي في "المعجم"، والطبراني في معاجمه الثلاثة، وأبو نعيم الأصبهاني في "الحلية" و"صفة الجنة"، والبيهقي.

مات سنة ثلاثين ومائتين من الهجرة، وقيل في غضون الثانية والثلاثين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره مسلمة في "الصلة"، وقال: «روى عنه بقي بن مخلد، فهو ثقة عنده»[(١)].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «ربما خالف وأخطأ»[(٢)].

وقال الذهبي: «كان صدوقًا»[(٣)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال الأزدي: «يتكلمون فيه، زائغ عن القصد»[(٤)].

وقال الدارقطني: «متروك»[(٥)].

---

(١) لسان الميزان (١/٢٣٦).

(٢) الثقات (٨/٧٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٥/٥١٥).

(٤) ميزان الاعتدال (١/١٩)، جاء في المطبوع: "الضبي"، وهو تصحيف، والصواب: "الصيني".

(٥) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص١٥).

وقال أبو يعلى الخليلي: «سيئ الحفظ، اختلف فيه»[1].

وقال ابن حجر: «وجدت له خبرًا منكرًا جدًّا[2]»[3].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله يُنكر.



---

(١) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/٢٣٥).

(٢) أخرجه ابن حجر في «الأمالي المطلقة»(ص٢٠٤) قال: أخبرني أبو الحسن علي بن محمد الخطيب ... عن إبراهيم بن إسحاق الصيني ... عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: مَنْ قَرَأَ إِذَا صَلَّى الْغَدَاةَ ثَلَاثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ إِلَى ﴿وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ﴾ نَزَلَ إِلَيْهِ أَرْبَعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ يُكْتَبُ لَهُ مِثْلُ أَعْمَالِهِمْ وَنَزَلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ وَمَعَهُ مَرْزَبَةٍ مِنْ حَدِيدٍ فَإِنْ أَوْحَى الشَّيْطَانُ فِي قَلْبِهِ شَيْئًا مِنَ الشَّرِ ضَرَبَهُ ضَرْبَةً حَتَّى يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ سَبْعُونَ حِجَابًا فَإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ أَنَا رَبُّكَ وَأَنْتَ عَبْدِي امْشِ فِي ظِلِّي وَاشْرَبْ مِنَ الْكَوْثَرِ وَاغْتَسِلْ مِنَ السَّلْسَبِيلِ وَادْخُلِ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ وَلَا عَذَابَ.

قال ابن حجر: «هذا حديث غريب، والمتهم به إبراهيم بن إسحاق»، وهو كما قال.

(٣) لسان الميزان (١/٢٣٦).

٩- إبراهيم بن إسحاق بن عيسى المروزي البناني مولاهم، أبو إسحاق الطالقاني.

روى عن: أبيه إسحاق بن عيسى، وإبراهيم بن المختار التميمي أبي إسماعيل الرازي الخواري، وأيوب بن واصل، وبقية بن الوليد الحمصي، وداود بن عبد الرحمن العطار، وزافر بن سليمان الإيادي أبي سليمان القهستاني، وسفيان بن عيينة الهلالي، وشريح بن يزيد أبي حيوة، وضمرة بن ربيعة الفلسطيني أبي عبد الله الرملي، وعاصم بن عبد العزيز الأشجعي، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، والفضل بن موسى السيناني، ومالك بن أنس، ومحمد بن إبراهيم بن طهمان، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومعاذ بن خالد، ومعتمر بن سليمان، والمنكدر بن محمد بن المنكدر، والنضر بن شميل، ووكيع بن الجراح، والوليد بن مسلم، ويحيى بن سعيد العطار الحمصي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن موسى الرازي، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وأحمد بن منصور الرمادي، وإسماعيل بن عبد الله الأصبهاني سمويه، وأيوب بن الحسن النيسابوري الزاهد،

والحسن بن صالح النيسابوري الزجاجي، والحسين بن السكين بن عيسى البلدي، والحسين بن محمد البلخي الجريري، والحسين بن منصور بن جعفر السلمي النيسابوري، وحميد بن موسى، وزكريا بن سهل المروزي، والعباس بن غالب الوراق البغدادي، والعباس بن محمد الدوري، وعبد الله بن عمر الزهري أخو رستة، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الأسود، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وعبد الرحمن بن عمر الزهري رستة، وعبد العزيز بن منيب أبو الدرداء المروزي، وعبد الواحد بن محمد البجلي، وعلي بن الحسين بن أبي عيسى الهلالي، وعلى بن الحسن بن موسى، والفضل بن مقاتل البلخي، وليث بن يحيى الشيباني الأكاف، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، ومحمد بن الحسين البرجلاني، ومحمد بن عبد الله بن قهزاذ المروزي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن عبد الوهاب بن حبيب الفراء، ومحمد بن مهران الجمال الرازي، ويحيى بن عبد الحميد الحماني، ويحيى بن معين، ويعقوب بن شيبة السدوسي، ويوسف بن موسى الرازي القطان، وجماعة.

روى له: مسلم في "مقدمة الصحيح"، وأبو داود، والترمذي.

قُبِض بِمَرْوَ سنة خمس عشرة ومائتين للهجرة، وقيل قبلها.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال عبد الله بن يزيد المقرئ: «لا أعلم بخراسان عالما إلا أبا إسحاق الطالقاني»[(١)].

وقال ابن معين: «ثقة»[(٢)].

وقال أيضًا: «ليس به بأس»[(٣)].

وقال يعقوب بن شيبة: «ثقة ثبت، كان يقول بالإرجاء»[(٤)].

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»[(٥)].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٧٨).

والطالقاني نسبة إلى طالقان، وهي بلدة من بلاد خراسان، وقيل: وطالقان أيضًا ولاية عند قزوين.

ينظر: «الأنساب المتفقة» لابن القيسراني (ص٩٥)، «الأنساب» للسمعاني (٩/٨).

(٢) تاريخ بغداد (٦/٥١٨).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٨٦).

(٤) تاريخ بغداد (٦/٥١٨).

(٥) تهذيب الكمال (٢/٤١).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ ويخالف»[1].

وفي كتاب ابن خلفون: «كان ثقة»[2].

وقال ابن حجر: «صدوق يغرب»[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال إبراهيم بن عبد الرحمن الدارمي: «روى عن ابن المبارك أحاديث غرائب»[4].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث، وله غرائب.

تنبيه:

١- تعقب مغلطاي المزي في نقله عن أبي حاتم الرازي، فقال: «وفي قول المزي: "قال أبو حاتم: صدوق"، نظر؛ لأني لم أر ذلك في كتاب ابنه "الجرح والتعديل"، ولا "التاريخ" الذي رواه الكناني عنه

---

(١) الثقات (٦٨/٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٧٨/١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٨٧).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠٣/١).

فينظر، والله أعلم»[1].

ولا ثَمَّة تعارض بين نقل المزي، وعدم وجوده في المصادر التي أشار إليه مغلطاي، فأقوال أبي حاتم الرازي وغيره من نقاد الحديث منثورة في ثنايا الكتب، والأجزاء الحديثية، وبعض هذه الكتب والمصادر في عداد المفقود، أو يتعذر على أحدهم الاطلاع على ما فيها دون الآخر، كما أن المزي لم يحدد المصدر الذي نقل منه.

٢- قول إبراهيم الدارمي: "روى عن ابن المبارك أحاديث غرائب". لا يلزم منه الضعف مطلقًا؛ فالأحاديث الغرائب منها الصحيح، والضعيف، والموضوع.



(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٧٨).

١٠- إبراهيم بن إسحاق بن عيسى بن محمد بن مسلمة بن سليمان بن عبد الله بن حنظلة الغسيل، أبو إسحاق البغدادي الأنصاري، ويُعرف بالغَسِيلِي.

روى عن: أحمد بن منيع، وبشر بن بشار الأكفاني، والحسين بن عمرو بن محمد العنقزي، والحسين بن عيسى الدمشقي، وسهل بن محمد أبي حاتم، وصالح بن أحمد بن حنبل، وعبد الأعلى بن حماد النرسي، وعبد الوهاب بن الحكم، وعبيد الله بن سعد بن إبراهيم الزهري، وعمرو بن علي، وعمرو بن محمد بن عامر أبي القاسم الأنصاري الكرابيسي السمرقندي المعروف بالخرسي، ومجاهد بن موسى، ومحمد بن المثنى، ومحمد بن بشار بندار، ومحمد بن سلام الجمحي، ومحمد بن سليمان المصيصي لوين، ومحمد بن عباد بن موسى، ويحيى بن أكثم، وأبي إبراهيم الترجماني، وخلق.

وروى عنه: أحمد بن الخضر أبو الحسن الشافعي، ومحمد بن أحمد بن يحيى أبو بكر الحيري، ومحمد بن داود بن سليمان الزاهد، ومحمد بن صالح بن هانئ، ومحمد بن يعقوب الشيباني المعروف بالأخرم، ومحمد بن إبراهيم الصرام، ومحمد بن الطيب بن العباس، ومحمد بن

جعفر، ومنصور بن محمّد أبو نصر السرخسي، ويحيى بن محمد أبو زكريا العنبري، وأبو حامد بن الشرقي، وجماعة.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد"، والبيهقي في "السنن الكبرى" و"الدعوات الكبير".

مات ببوشنج سنة ثلاث وتسعين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال الذهبي: «الإمام، الحافظ، المصنف»[1].

وصحح له الحاكم[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن حبان: «كان يقلب الأخبار، ويسرق الحديث، فعمد إلى حديث تفرد به رجل واحد لم يره، فجاء به عن شيخ آخر ...

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/٤٩٣).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣/١٧٧، ٤/٣٧٢).

فالاحتياط في أمره الاحتجاج بما وافق الثقات من الأخبار، وترك ما انفرد من الآثار»[1].

ووصفه الحاكم أبو عبد الله في "تاريخ نيسابور" بالجهالة، وذلك ضِمن انتقاده لتخريج ابن الأخرم له في صحيحه المستخرج؛ قال: «وأنا أتعجب من شيخنا كيف حدَّث عن هذا الشيخ في "الصحيح"، وليس في كتابه من أشباهه من المجهولين أحدٌ، وكتابه "الصحيح" نظيف بمرة»[2].

وقال الخطيب: «كان غير ثقة»[3].

وقال ابن القيسراني: «كذاب»[4].

وقال أبو سعد السمعاني: «كان يقلب الأخبار، ويسرق الحديث»[5].

---

(١) المجروحين (١/١٨٢، ١٨٣).

(٢) لسان الميزان (١/٢٣٨).

(٣) تاريخ بغداد (٦/٥٣٨).

(٤) معرفة التذكرة (ص٢٠٠).

(٥) الأنساب (١٠/٤٩).

وقال الذهبي: «كان يسرق الحديث ويدَّعيه، ذكر له ابن حبان أحاديث وذمه»[1].

وقال ابن حجر: «كان ضعيفًا»[2].

الترجيح:

ضعيف وله مناكير.

تنبيه:

١- مِن مناكير إبراهيم الغسيلي، ما رواه عن لوين محمد بن سليمان المصيصي، قال: حدثنا شريك، عن أبي إسحاق، عن أبي بردة، عن أبي موسى، قال: قال رسول الله ﷺ: «**لا نكاح إلا بولي**».

قال ابن نعيم: «سمعت محمد بن العباس الضبي يذكر أن الغسيلي لما حدَّث بهراة بهذا الحديث شنعوا عليه وأنكروه، وقالوا: هذا حديث علي بن حجر»[3].

---

(١) المغني في الضعفاء (١/٩).

(٢) تبصير المنتبه بتحرير المشتبه (٣/١٠٥٧).

(٣) تاريخ بغداد (٦/٥٣٩).

وصَدَق فيما قال، لم يَروه لُوينٌ قط، إنما هو حديث علي بن حجر عن شريك، وما حدَّث به عن شريك ثقةٌ سواه، وإليه أشار ابن حبان عقب ترجمته.

٢– قول أبي سعد السمعاني: "كان يقلب الأخبار، ويسرق الحديث".

قد اِسْتَقَاه مِن ابن حبان، وهذا حال كل أو جلّ أقواله عن الرواة في "الأنساب" فهي نُقُول عن المتقدمين من علماء الجرح والتعديل، وربما يُوهم ظاهرها أنها من اجتهاده.

٣– اتُّهم الغسيلي بسرقة الحديث، ولكن الراجح في حاله أنه ممن يُكتب حديثه مع الاحتراز مِن مناكيره وأباطيله.



١١- إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري الأشهلي مولاهم أبو إسماعيل المدني.

روى عن: إبراهيم بن أبي أمية، وداود بن الحصين، وزيد بن سعد بن زيد الأشهلي، وعبد الله بن عبد الرحمن بن ثابت الأنصاري، وعبد الأعلى بن عبد الله بن أبي فروة المدني، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج المكي، وعمر بن سعيد بن سريج المدني، ومحمد بن عجلان، وموسى بن عقبة، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن إسماعيل بن نصر التبان، وإبراهيم بن إسماعيل اليشكري، وإبراهيم بن عمرو بن أبي صالح، وإسحاق بن محمد بن إسماعيل بن أبي فروة الفروي، وإسماعيل بن أبي أويس، وحميد بن عبد الرحمن بن حميد الرؤاسي، وزياد بن يونس الحضرمي، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد العزيز بن عمران الزهري، وعبد الملك بن عمرو أبو عامر العقدي، ومحمد بن إبراهيم بن دينار، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ومحمد بن الحسن بن زبالة، ومحمد بن خالد بن عَثْمَة البصري الحنفي، ومحمد بن عمر الواقدي، وجماعة.

روى له: أبو داود في كتاب "التفرد"، والترمذي، وابن ماجه.

مات سنة ستين ومائة من الهجرة، وقيل: خمس وستين ومائة في خلافة المهدي، وقد تجاوز الثمانين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال ابن سعد: «كان مصليًّا عابدًا، صام ستين سنة ... وكان قليل الحديث»[1].

وقال يحيى بن معين: «صالح»[2].

وقال أيضًا: «ليس به بأس»[3].

وقال أيضًا: «عبد الله بن عامر الأسلمي ... وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع، كل هؤلاء ليس[4] بشيء ... ابن أبي حبيبة ... هو أصلح منهم»[1].

---

(١) الطبقات الكبرى (٧/٥٩١).

(٢) معرفة الرجال لابن محرز (ص١١٤)، تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص٧٤).

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١٥٥).

(٤) كذا جاء في بعض النسخ المطبوعة، وهو صواب، وإن كانت الجادة

وقال أحمد بن حنبل: «ثقة»[٢].

وقال العجلي: «ثقة»[٣].

وخرج له ابن خزيمة[٤]، وصحح الحاكم[٥].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن معين: «ضعيف»[٦].

وقال أيضًا: «صالح، يكتب حديثه، ولا يحتج به»[٧].

وقال البخاري: «ذاهب الحديث»[٨].

والأسلوب القياسي هو استخدام: "ليسوا".

(١) الضعفاء الكبير/طبعة دار الرشد-الرياض (١/٢٦٦).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٨٣)، الكامل (١/٥٢٨).

(٣) معرفة الثقات وغيرهم (١/٢٠٠).

(٤) صحيح ابن خزيمة (١/٦٨١).

(٥) المستدرك على الصحيحين (٥/٢١)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه".

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/١٧٨).

(٧) تهذيب الكمال (٢/٤٣).

(٨) العلل الكبير للترمذي (ص٣٩٣).

وقال أيضًا: «منكر الحديث»[1].

وقال أيضًا: «عنده مناكير»[2].

وذكره أبو زرعة الرازي[3]، وابن الجوزي[4] في الضعفاء.

وقال الترمذي: «يضعف في الحديث»[5].

وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ ليس بقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به، منكر الحديث، دون إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وأحب إلي من إبراهيم بن الفضل»[6].

وقال أبو إسحاق الحربي: «شيخ مدني، صالح، له فضل، ولا أحسبه حافظًا»[7].

---

(١) التاريخ الكبير (٦٦٨/١).

(٢) التاريخ الأوسط (١١٠٢/٤).

(٣) أسامي الضعفاء ومَن تكلم فيهم من المحدثين (ص٣٠٧).

(٤) الضعفاء والمتروكين له (٢٢/١).

(٥) سنن الترمذي (٥٢٩/٢).

(٦) الجرح والتعديل (٨٣/٢).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (١٧٨/١).

وقال النسائي: «ضعيف»[١].

وقال زكريا الساجي: «في حديثه لين»[٢].

وفي كتاب ابن الجارود: «منكر الحديث»[٣].

وقال الطحاوي: «متروك الحديث عند أهل الحديث جميعًا»[٤].

وأورد له العقيلي حديثًا، ثم قال: «وله غير حديث لا يُتابع منها على شيء»[٥].

وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل»[٦].

وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: «ولإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة غير ما ذكرته من الأحاديث، ولم أجد له أوحش من

---

(١) الضعفاء له (ص٣٩).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/١٧٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) شرح المشكل للطحاوي (٩/٤٤٠).

(٥) الضعفاء الكبير (١/٢٦٦).

(٦) المجروحين (١/١٦٩).

هذه الأحاديث، وهو صالح في باب الرواية، كما حكي عن يحيى بن معين، ويُكتب حديثه مع ضعفه»[١].

وقال الحاكم أبو أحمد: «حديثه ليس بالقائم»[٢].

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي في الحديث»[٣].

وقال أيضًا: «متروك»[٤].

وقال البيهقي: «غير محتج به»[٥].

وقال الذهبي: «قال الدارقطني، وغيره: متروك»[٦].

وقال ابن حجر: «ضعيف»[٧].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

---

(١) الكامل (٥٣٢/١).

(٢) الأسامي والكنى (١٥٩/١).

(٣) السنن للدارقطني (١٠١/١).

(٤) الضعفاء والمتروكون له (ص٧٤).

(٥) معرفة السنن والآثار (٢٥٣/١٣).

(٦) الكاشف (٢٠٨/١).

(٧) تقريب التهذيب (ص٨٧).

تنبيهات:

١- نَقل ابن عدي في ترجمة ابن أبي حبيبة، من رواية عباس الدوري، عن ابن معين، أنه قال فيه: "ليس بشيء"؛ قال: «حدثنا عبد الله بن أبي سفيان، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الملك بن محمد، قالوا: حدثنا عباس بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إبراهيم بن إسماعيل ليس بشيء»[(١)].

وتبعه في هذا النقل المزي[(٢)]، والذهبي[(٣)]، وابن حجر[(٤)]، وغيرهم.

ثم تراجع ابن عدي عن ذلك، وجزم بأن ابن معين قاله في إبراهيم المكي لا الأنصاري المدني، حيث قال في الترجمة التالية لابن أبي حبيبة: «إبراهيم بن إسماعيل المكي ... حدثنا عبد الله بن أبي سفيان، وعبد الرحمن بن أبي بكر، وعبد الملك بن محمد، قالوا:

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٥٢٨/١).

(٢) تهذيب الكمال (٤٣/٢).

(٣) تذهيب تهذيب الكمال (٢٢٧/١).

(٤) تهذيب التهذيب (١٠٤/١).

حدثنا عباس بن محمد، قال: سمعت يحيى بن معين يقول: إبراهيم بن إسماعيل ليس بشيء»[1].

قال ابن عدي: «وهذا الذي قاله يحيى، فقال إبراهيم بن إسماعيل ليس بشيء، **أراد به المكي**، ولو أراد به غيره لنسبه، وإبراهيم بن إسماعيل أقل ما رأيت له من الروايات».

وهذا هو الأشبه بالصواب في هذا النقل عن ابن معين.

٢- قول ابن معين فيه: «صالح، يكتب حديثه، ولا يحتج به»[2].

هكذا ساقه المزي مِن رواية الدارمي؛ قال: «وقال عثمان بن سعيد الدارمي، عن يحيى بن معين ...».

وتبعه ابن حجر[3] دون نسبته لرواية الدارمي، وهو غير موجود بهذا التمام في النسخ المطبوعة من سؤالات الدارمي وغيره لابن معين، فربما نَقله المزي من مصدرٍ آخر.

---

(١) الكامل (١/٥٣٣).

(٢) تهذيب الكمال (٢/٤٣).

(٣) تهذيب التهذيب (١/١٠٤).

٣- لا تصح دعوى الطحاوي إجماع أهل الحديث على ترك حديث ابن أبي حبيبة، فثمَّة مَن وثقه مِن أهل العلم كابن حنبل وغيره، ومَن صحح إسناد حديثه كالحاكم أبي عبد الله، ومَن أخرج له في كتاب موسومًا بالصحة كابن خزيمة في "الصحيح".

والراجح في حاله أنه ممن يُكتب حديثه في الشواهد ونحوها، مع ما له من مناكير.



١٢- إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة الجمحي القرشي المكي. (تمييز).

روى عن: جدِّه عبد الملك بن أبي محذورة.

وروى عنه: عبد الله بن محمد النفيلي أبو جعفر الحراني.

روى له: أبو داود في سننه حديثَ الأذان.

مات بعد سنة مائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن معين: «ضعيف»[١].

وقال علي ابن المديني: «بنو أبي محذورة الذين يحدثون عن جدهم، كلهم ضعيف، ليسوا بشيء»[٢].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٠).

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٤٩).

وقال أبو العرب القيرواني عن بني أبي محذورة: «كانوا ضعفاء»[1].

وقال ابن حجر: «مجهول، وضعفه الأزدي»[2].

الترجيح:

ضعيف الحديث.

تنبيهات:

١- قول البرقي في كتاب "التاريخ الكبير": وسُئل يحيى بن معين عن بني أبي محذورة الذين يروون حديث الأذان عن أبيهم، عن جدهم؟ فقال: «قد أدركت أنا أحدهم، وأراه إبراهيم، ولم أسمع منه، وكان أضعفهم»[3].

مُشْكلٌ، فثمة اثنان من بني محذورة اسمهما إبراهيم:

الأول: إبراهيم بن إسماعيل صاحب الترجمة.

والثاني: ابن عمه إبراهيم بن عبد العزيز، وكلاهما روى حديث الأذان عن جده.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص٨٧).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٠).

والأشبه بالصواب أن المراد بإبراهيم في قوله هذا: **إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك**، فهو الذي روى عن أبيه، عن جدِّه، عن أبي محذورة كما عند البيهقي في "السنن الكبير" في فضل المؤذنين، وروى حديث الأذان عنهما معًا، عن أبي محذورة كما عند الترمذي وغيره.

بينما **إبراهيم بن إسماعيل** لم يرو حديث الأذان إلا عن جدِّه، ولا يُعرف له رواية عن أبيه، وعلى كل حال فهو يدخل في جملة الضعفاء، كما دل عليه مفهوم قول ابن معين عن إبراهيم: «وكان أضعفهم».

وكذلك يدخل في عموم قول أبي العرب القيرواني عن بني أبي محذورة: «وكانوا ضعفاء».

وهو وإن جهله ابن حجر، وتبعه بعض المعاصرين، فقد عرفه غيره وضعفه، وهو الراجح.

٢- خلط بدرُ الدين العيني بين إبراهيمَ صاحب الترجمة، وابنِ عمه إبراهيمَ بن عبد العزيز بن عبد الملك، وجمع بينهما، فقال: «النفيلي: نا إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة قال: سمعت جدي: عبد الملك ... وإبراهيم المذكور: أبو إسماعيل المكي القرشي.

روى عن: أبيه، وجدِّه، روى عنه: بشر بن معاذ، وعبد الله بن عبد الوهاب وغيرهما. روى له: الترمذي، والنسائي، وأبو داود»[١].

وذلك غير صحيح، فهما راويان، وصاحب الترجمة لم يرو له النسائي، ولا الترمذي، وإنما انفرد بالتخريج له من الستة كما تقدم أبو داود السجستاني.

٣- قول ابن حجر: «وضعفه الأزدي»[٢].

مُندرجٌ في عموم قول الأزدي عن ابن عمه إبراهيم بن عبد العزيز كما سيأتي في ترجمته: «هو وإخوته يضعفون».

٤- ذهب بعض المعاصرين إلى أن إبراهيم صاحب الترجمة هو إبراهيم بن إسماعيل المكي، الذي قال فيه ابن معين: «ليس بشيء»[٣]، وقال فيه الذهبي: «لا يكاد يُعرف»[٤]، وذلك مُنْتَفٍ، بينهما تَبَاين في الطبقة.



---

(١) شرح سنن أبي داود للعيني (٢/٤٣٤).

(٢) تقريب التهذيب (ص٨٧).

(٣) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (١/٩٩).

(٤) ميزان الاعتدال (١/٦١).

١٣- إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع بن يزيد بن جارية الأنصاري أبو إسحاق المدني المكي، وقيل: ابن إسماعيل بن زيد بن مُجمِّع، وقيل: ابن يزيد.

روى عن: عمته أم النعمان بنت مُجمع، وعم أبيه يعقوب بن مجمع الأنصاري، وجعفر بن عمرو بن جعفر بن عمرو الضمري، وحبيبة بنت سمعان، وسالم بن عبد الله بن عمر أبي عمر القرشي العدوي، وصالح بن كيسان أبي محمد المدني الدوسي، وعبد الله بن ذكوان أبي الزناد، وعبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر، وعبد الرحمن بن خلاد، وعبد الكريم بن مالك الجزري، وعثمان بن كعب القرظي، وعمرو بن دينار، ومحمد بن كعب القرظي، ومحمد بن مسلم بن تدرس أبي الزبير المكي، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وهشام بن عروة، ووهب بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن عباد بن جارية القيني، وطائفة.

وروى عنه: حاتم بن إسماعيل المدني أبو إسماعيل الحارثي، وعبد الله بن جعفر بن نجيح المديني، وعبد الله بن موسى التيمي، وعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعبد العزيز بن

محمد الدراوردي، وعبيد الله بن موسى بن أبي المختار العبسي، وفضالة بن يعقوب بن معن الأنصاري، والفضل بن دكين أبو نعيم الملائي، ومحمد بن فليح بن سليمان، ووكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبو سفيان الكوفي، ويحي بن نصر بن حاجب، ويونس بن بكير بن واصل الشيباني أبو بكر الجمال الكوفي، وجماعة.

روى له: البخاري تعليقًا في موضع، وابن ماجه.

مات في حدود سنة مائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال وكيع بن الجراح: «ثقة»[(١)].

وقال يحي بن معين: «صدوق إلا أنه يغلط»[(٢)].

وصحح له الحاكم[(٣)].

---

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح (٢/١١٨).

(٢) العلل الكبير للترمذي (ص٣٩٣).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٨/١٩٩)، فقد ساق له حديثًا، ثم قال عقبه: «هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه»، وذلك مُنتفٍ إن قصدَ به الصحة لذاته.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو نعيم الفضل بن دكين: «لا يسوى حديثه»، وسكت، ثم قال بعد ذلك: «لا يُسْوى حديثه فلسين»[١].

وقال ابن معين: «ليس بشيء»[٢].

وقال أيضًا: «ضعيف»[٣].

وقال أيضًا: «عبد الله بن عامر الأسلمي ... وإبراهيم بن إسماعيل بن مجمِّع، كل هؤلاء ليس بشيء»[٤].

وقال البخاري: «يُروى عنه، وهو كثير الوهم عن الزهري»[٥].

وقال أيضًا: «يُروى عنه، وهو كَثير الوهم، يَروي عن الزهري، وعمرو بن دينار، يُكتب حديثه»[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٨٤).

(٢) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (١/٩٩).

(٣) معرفة الرجال لابن محرز (ص١٠١).

(٤) الضعفاء الكبير (١/٢٦٦).

(٥) التاريخ الكبير (١/٦٦٧).

(٦) الضعفاء له (ص٢١).

وقال علي بن الجنيد: «ليس بشيء، ضعيف جدًّا»[١].

وذكره أبو زرعة الرازي[٢]، وابن الجارود[٣]، والعقيلي[٤]، وأبو العرب التميمي[٥]، وابن الجوزي[٦] في الضعفاء.

وقال أبو داود السجستاني: «ضعيف، متروك الحديث، سمعت يحيى يقوله»[٧].

وقال أبو حاتم الرازي: «يُكتب حديثه، ولا يحتج به، وهو قريب من ابن أبي حبيبة، كثير الوهم، ليس بالقوي»[٨].

وقال النسائي: «ضعيف»[٩].

---

(١) الضعفاء والمتروكون (١/١٠٨).

(٢) أسامي الضعفاء لأبي زرعة الرازي (ص٣٠٧).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨١).

(٤) الضعفاء الكبير (١/٢٦٤).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨١).

(٦) الضعفاء والمتروكين (١/٢٣).

(٧) تهذيب التهذيب (١/١٠٥).

(٨) الجرح والتعديل (٢/٨٤).

(٩) الضعفاء له (ص٣٩).

وقال الساجي: «ضعيف، وإسماعيل أبوه ضعيف، عنده مناكير»[1].

وقال ابن حبان: «كان يقلب الأسانيد، ويرفع المراسيل»[2].

وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: «هو قريب من إبراهيم بن الفضل الذي تقدم ذكره، ومع ضعفه يكتب حديثه»[3].

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالمتين عندهم»[4].

وقال الدارقطني: «متروك»[5].

وقال أيضًا: «ليس بالقوي»[6].

وقال أيضًا: «يخطئ كثيرًا، ولا يرجع»[7].

وقال ابن حزم: «ضعيف»[8].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨١).

(٢) المجروحين (١/١٦١).

(٣) الكامل (١/٥٢٦).

(٤) الأسامي والكنى (١/٩٩).

(٥) الضعفاء والمتروكون له (ص٧٤)، سؤالات البرقاني للدارقطني (ص١٥).

(٦) مَن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن (١/٢٦).

(٧) العلل له (٥/٢٩٨).

(٨) المحلى بالآثار (١١/٥٦).

وقال البيهقي: «ضعيف عند أهل العلم بالحديث»[١].

وقال عبد الحق الإشبيلي: «ضعيف جدًّا»[٢].

وقال ابن المواق: «لا يحتج به»[٣].

وقال الذهبي: «ضعفوه»[٤].

وقال الهيثمي: «ضعيف»[٥].

وقال ابن حجر: «ضعيف»[٦].

الترجيح:

ضعيف الحديث، ولم يحتج به البخاري.

تنبيهات:

١- قول وكيع بن الجراح: «ثقة»[٧].

---

(١) السنن الكبرى (٣٣٦/١٢)، معرفة السنن للبيهقي (٢٦٧/٩).

(٢) الأحكام الوسطى (٣١٣/٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١٨١/١).

(٤) الكاشف (٢٠٨/١)، ديوان الضعفاء (ص١٣).

(٥) مجمع الزوائد (٤٤/٥).

(٦) تقريب التهذيب (ص٨٨).

(٧) الآداب الشرعية (١١٨/٢).

هكذا عزاه إليه ابنُ مفلح، ولم أقف عليه عند أحدٍ من المتقدمين قبلَه، ولعله مِن تصرفه أو تحريف وقع عَبْرَ النساخ.

٢- قول علي بن الجنيد: «ليس بشيء، ضعيف جدًّا»[١].

وعلى هذا الوجه سِيقَ عنه، غير أنَّ ابنَ الجوزي سماه: (إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع)، وتبعه الذهبي[٢].

وذاك تحريف، وسيأتي تفصيله ضمن تراجم مَن اسمه: (إسماعيل) في كتاب "النوادر".

٣- نقل الهيثمي في نَسبه قوله: «إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن مجمع»[٣].

وذاك خطأ؛ لزيادتهِ "إبراهيم" في عمودِ النَّسبِ، والمحفوظُ إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع، وليس في أجداده مَن اسمه إبراهيم على المشهور.



(١) الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (١/١٠٨).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٢١٥).

(٣) مجمع الزوائد (٥/٤٤).

١٤- إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي، أبو إسحاق الكوفي الكهيلي.

روى عن: أبيه إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل، والفضل بن دكين أبي نعيم، ووكيع بن الجراح، وأبي غالب بن البنا، وطائفة.

وروى عنه: ابناه (سلمة، ويحيى)، وإبراهيم بن شريك بن الفضل الأسدي، وأحمد بن داود القومسي السمناني، والحسين بن حميد بن الربيع اللخمي، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن زيدان البجلي، وعبد الله بن عروة الهروي، وعلي بن أحمد بن علي بن عمران الجرجاني نزيل حلب، ومحمد بن إسحاق الثقفي السراج، ومحمد بن علي الحكيم الترمذي، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي، وموسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري، ويحيى بن محمد بن صاعد، ويعقوب بن سفيان الفارسي، وجماعة.

روى له: الترمذي.

مات سنة ثمان وخمسين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «في روايته عن أبيه بعض المناكير»[1].

وقال الحاكم أبو عبد الله: «صالح الحديث»[2].

وخرج له ابن خزيمة[3]، والحاكم[4].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو زرعة الرازي: «يُذكر عنه أنه كان يحدث بأحاديث عن أبيه، ثم ترك أباه فجعله عن عمه؛ لأن عمه أحلى عند الناس، وأحاديث قد جعلها عن عمه، عن سلمة، عن الأعمش، وسلمة، عن أبي إسحاق»[5].

وقال ابن أبي حاتم: «كتب أبي حديثه، ولم يأته، ولم يذهب بي إليه، ولم يسمع منه زهادة فيه»[6]، أي تركه.

---

(١) الثقات (٨/٨٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٢).

(٣) صحيح ابن خزيمة (١/٢٦٤، ٤٤٣).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٥/٣٣٠).

(٥) الجرح والتعديل (٢/٨٤).

(٦) المصدر السابق.

وقال محمد بن عبد الله الحضرمي مطين: «كان ابن نمير لا يرضى إبراهيم بن إسماعيل ويضعفه، وقال: روى مناكير»[١].

وذكره العقيلي، وابن الجوزي[٢] في الضعفاء، وزاد العقيلي: «لم يكن إبراهيم هذا يقيم الحديث»[٣].

وقال الذهبي: «اتهمه أبو زرعة»[٤].

وقال الهيثمي: «ضعيف»[٥].

وقال ابن حجر: «ضعيف»[٦].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.



---

(١) الضعفاء الكبير (١/٢٦٧).

(٢) الضعفاء والمتروكين له (١/٢٣).

(٣) الضعفاء الكبير (١/٢٦٧).

(٤) الكاشف (١/٢٠٨).

(٥) مجمع الزوائد (١/٥٨٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص٨٨).

١٥- إبراهيم بن الحكم بن أبان أبو إسحاق العدني.

روى عن: أبيه الحكم بن أبان.

وروى عنه: أحمد بن الأزهر أبو الأزهر النيسابوري، وأحمد بن منصور الرمادي، وإسحاق بن إبراهيم الطبري، وإسحاق بن راهويه، والحسن بن أبي الربيع الجرجاني، وخشيش بن أصرم النسائي، وسلمة بن شبيب النيسابوري أبو عبد الرحمن الحجري، وعاصم بن إبراهيم الرازي، والفتح بن عمرو التميمي أبو نصر الكسي، ومحمد بن أبان البلخي، ومحمد بن أسد الخشني، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومهدي بن أبي المهدي، وجماعة.

روى له: ابن ماجه في التفسير.

مات في حدود سنة مائتين وعشرة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال الذهبي: «قل مَن مشَّاه»[1].

---

(١) ميزان الاعتدال (٦٧/١).

وخرج له ابن خزيمة[١]، والحاكم[٢].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن سعيد: «ليس بشيء»[٣].

وقال محمد بن أسد الخشي: «أملى علينا إبراهيم بن الحكم بن أبان من كتابه الذي لم يشك أنه سمعه من أبيه -عشية الخميس السابع من رجب سنة ثلاث وتسعين ومائة- وهو ضعيف عند أصحابنا»[٤].

وقال يحيى بن معين: «ليس بشيء، ليس بثقة»[٥].

وقال أيضًا: «ليس بشيء»[٦].

وقال أيضًا: «ضعيف»[٧].

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١/٢٢١، ٢/٣٣).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٢/٢٥٩).

(٣) الضعفاء لأبي نعيم (ص٥٦).

(٤) الكامل (١/٥٤٧).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٢٦١).

(٦) معرفة الرجال لابن محرز (ص٧٩)، الجرح والتعديل (٢/٩٤).

(٧) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (١/١٠٨).

وقال أيضًا: «ضعيف، ليس بشيء»[1].

وقال أحمد بن حنبل: «ليس بذاك، قد كتبت عنه، وأقمت عليه أيامًا»[2].

وقال أيضًا: «ليس بشيء، ليس بثقة»[3].

وقال أيضًا: «ما أدري، خلّط»[4].

وقال أيضًا: «في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذهاب إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم»[5].

وقال أيضًا: «وقتَما رأيناه، لم يكن به بأس ... أظنه كان حديثه يزيد بعدنا»، ولم يرضه[6].

---

(١) الكامل (١/٥٤٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي (ص٢١٥).

(٣) الضعفاء الكبير (١/٢٨٣).

(٤) المصدر السابق (١/٢٨٤).

(٥) الجرح والتعديل (٢/٩٤).

(٦) الضعفاء الكبير (١/٢٨٣).

وقال محمد بن رافع: «بعهدنا لم يكن به بأس، ولكن خلّط بعد»[1].

وقال عباس بن عبد العظيم العنبري: «كانت هذه الأحاديث في كتبه مرسلة ليس فيها ابن عباس، ولا أبو هريرة، يعني أحاديث أبيه، عن عكرمة»[2].

وقال البخاري: «سكتوا عنه»[3].

وقال الجوزجاني: «ساقط»[4].

وقال أبو زرعة الرازي: «واهي»[5].

وقال أيضًا: «ليس بقوي، ضعيف»[6].

---

(١) الضعفاء الكبير (٢٨٣/١).

(٢) الكامل (٥٤٦/١). أي وصل هذه المراسيل عمدًا.

(٣) التاريخ الكبير (٦٨٩/١).

(٤) أحوال الرجال (ص١٤٧).

(٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص١٥١).

(٦) الجرح والتعديل (٩٤/٢).

وقال أبو داود السجستاني: «لا أحدِّث عنه، وسمعت أحمد، يقول: كان مرجئًا»[١].

وقال يعقوب الفسوي: «لا يختلفون في ضعفه»[٢]، وذكره أيضًا في (باب مَن يرغب عن الرواية عنهم)[٣].

وقال البزار: «ليس بالحافظ، في حديثه لين وإن كان قد روى عنه جماعة»[٤].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[٥].

وقال أيضًا: «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه»[٦].

وقال أيضًا: «متروك الحديث، ليس بشيء»[٧].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٩٦).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/٥٤).

(٣) المصدر السابق (٣/٤١).

(٤) مسند البزار (١٥/٢٩١).

(٥) الضعفاء والمتروكون له (ص٤٢).

(٦) تهذيب الكمال (٢/٧٥).

(٧) الكامل (١/٥٤٦)

وقال الساجي: «ضعيف الحديث، ليس بشيء»[١].

وذكره ابن الجارود[٢]، والعقيلي[٣]، وابن شاهين[٤]، والدارقطني[٥]، وابن الجوزي[٦] في الضعفاء.

وقال ابن حبان: «كان يخطئ، لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد»[٧].

وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: «ولإبراهيم بن الحكم غير هذه الأحاديث عن أبيه، وبلاؤه ما ذكروه أنه كان يوصل المراسيل عن أبيه، وعامة ما يرويه لا يُتابع عليه»[٨].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٩٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الضعفاء الكبير (١/٢٨٣).

(٤) تاريخ أسماء الضعفاء (ص١٦١).

(٥) الضعفاء له (١/٢٤٩).

(٦) الضعفاء والمتروكين له (١/٣٠).

(٧) المجروحين (١/١٧٥).

(٨) الكامل (١/٥٤٧)

وقال أبو الفتح الأزدي: «متروك الحديث ساقط»[1].

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم»[2]، وتبعه ابن منده[3].

وقال ابن حجر: «ضعيف، وصل مراسيل»[4].

الترجيح:

متروك الحديث، ورُمي بالإرجاء.

تنبيهات:

١- قول يحيى بن سعيد فيه: «ليس بشيء»[5].

هكذا عزاه إليه أبو نعيم الأصبهاني ولم أقف عليه لغيره، ولعله وهِمَ فيه أو لحقه تصحيفُ النُّساخِ؛ والمراد يحيى بن معين لا يحيى بن سعيد القطان.

---

(١) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/٣٠).

(٢) الأسامي والكنى (١/١١٦).

(٣) فتح الباب في الكنى والألقاب (ص٤٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص٨٩).

(٥) الضعفاء لأبي نعيم (ص٥٦).

٢- جاء عن أحمد بن حنبل: «في سبيل الله دراهم أنفقناها في الذهاب إلى عدن إلى إبراهيم بن الحكم»[(١)].

وذاك قولٌ ظني الدَّلالة، يحتمل الثناء والمدح، كما يحتمل الذم وأنه لم يكن ممن يُعتد بروايته، وهو الراجح هنا للقرائن، ولباقي كلام أحمد وغيره من نقاد الحديث في القدح فيه.

٣- قول أحمد بن حنبل أيضًا: «ليس بشيء، ليس بثقة»[(٢)].

كذا نَقل العقيليُّ عن عبد الله بن أحمد، عن أبيه، وما سِيقَ في "العلل" لعبد الله -كما تقدم نقله- إنما هو مِن قول عبد الله، عن يحيى بن معين.

فلعل القول ورد عن كليهما، أو يكون العقيلي وهِمَ في النقل، والأول أشبه بالصواب.



(١) الجرح والتعديل (٢/٩٤).

(٢) الضعفاء الكبير (١/٢٨٣).

١٦- إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر بن عبد الرحمن بن زيد الزبيدي أبو إسحاق الحمصي، المعروف بزبريق، وقيل: ابن زِبرِيق.

روى عن: عمه الحارث بن الضحاك الزبيدي، وإسماعيل بن عياش العنسي، وبقية بن الوليد الحميري الحمصي، وثوابة بن عون أبي عون التنوخي الحموي، وشعيب بن إسحاق القرشي الدمشقي، وعباد بن يوسف أبي عثمان الكندي الحمصي صاحب الكرابيس، وعمر بن بلال أبي حفص الفَزَاري الحمصي القرشي مولى بني أمية، ومحمد بن حمير السليحي، والوليد بن مسلم أبي العباس الدمشقي، وخلق.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي، وأحمد بن علي بن مسلم الأبار، وأحمد بن المعلى بن يزيد الأسدي القاضي الدمشقي، وإسماعيل بن الفضل البلخي، وبقي بن مخلد الأندلسي، وجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي القاضي، والحسن بن سليمان بن قبيطة، وعبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وعبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، وعثمان بن خالد بن عمرو السلفي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، ومحمد بن إبراهيم أبو

أمية الطرسوسي، ومحمد بن إدريس بن المنذر بن داود أبو حاتم الرازي، ومحمد بن جعفر بن يحيى بن رزين أبو بكر العطار الحمصي، ومحمد بن عوف بن سفيان الطائي، ومحمد بن الهيثم بن حماد أبو الأحوص قاضي عكبرا، ويعقوب بن سفيان بن جوان الفسوي الفارسي، وجماعة.

روى له: أبو داود.

ولد سنة اثنتين وخمسين ومائة، ومات سنة خمس وثلاثين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال محمد بن عوف في حديث إبراهيم بن العلاء، عن بقية، عن محمد بن زياد، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ: **استعتبوا الخيل تعتب:** «رأيته على ظهر كتابه ملحقًا، فأنكرته، وقلت له فتركه»[1].

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤١٧/٩).

وقال أيضًا: «وهذا من عمل ابنه محمد بن إبراهيم، كان يسوي الأحاديث، فأما أبوه فشيخ غير متهم، لم يكن يفعل من هذا شيئًا»[1].

وقال أبو داود السجستاني: «ثقة، كتبت عنه»[2].

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»[3].

وقال ابن عدي: «إبراهيم بن العلاء هذا حديثه عن إسماعيل بن عياش، وبقية وغيرهما مستقيم، ولم يُرْمَ إلا بهذا الحديث، ويشبه أن يكون مِن عمل ابنه كما ذكره ابن عوف»[4].

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «ثقة»[5].

وذكره ابن حبان في الثقات[6].

---

(١) الكامل (٤١٧/٩).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٥٦).

(٣) الجرح والتعديل (١٢١/٢).

(٤) الكامل (٤١٧/٩).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢٦٣/١).

(٦) الثقات (٧١/٨).

وقال الذهبي: «شيخ صدوق»[1].

وقال ابن حجر: «مستقيم الحديث إلا في حديث واحد، يقال: إن ابنه محمدًا أدخله عليه»[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو داود في رِواية: «ليس بشيء»[3].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

تنبيه:

١- أَدْخَلَ محمدٌ على أبيه إبراهيمَ حديثًا: "**استعتبوا الخيل تعتب**"، وهو حديث منكر، وَصَله أبو أحمد الحاكم في الأسامي والكنى (١/٤٠١)؛ قال: أخبرنا أحمد بن عمير بن يوسف، حدثنا محمد بن عوف، حدثنا إبراهيم بن العلاء، حدثنا بقية، حدثنا محمد

---

(١) الكاشف (١/٢٢٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص٩٢).

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٥٢)، إكمال تهذيب الكمال (١/٢٦٣).

بن زياد، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله ﷺ: "**استَعتِبُوا الخَيلَ، فَإِنَّها تُعتَبُ**".

٢- قول أبي داود: "ليس بشيء".

كذا عزاه إليه الآجري في إحدى رواياته، ونَقله مغلطاي، والأشبه بالصواب في حاله عند أبي داود أنه حُجة؛ بدليل تصريحه بالتوثيق والكتابة عنه في الرواية المتقدمة.



١٧- إبراهيم بن المختار التميمي أبو إسماعيل الرازي الخُوَاري، ولقبه: حَبُّويه.

روى عن: إسحاق بن راشد الجزري، وسفيان بن أبي عبد الله مولى أسامة بن زيد، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج أبي بسطام العتكي الواسطي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وعمر بن عبد الله بن يعلى، وعمران بن وهب الطائي، وعمرو بن أبي قيس الرازي، وعنبسة بن الأزهر، ومعروف بن سهيل البرجمي، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسحاق بن يسار القرشي وسمع منه، ومعاوية بن يحيى الصدفي، ومعروف بن سهيل، ويحيى بن أبي سليم أبي بلج الفزاري، وخلق.

وروى عنه: إبراهيم بن إسحاق الطالقاني، وسعيد بن محمد الجرمي، وعمرو بن رافع القزويني، وفروة بن أبي المغراء الكندي، ومحمد بن حميد الرازي، ومحمد بن سعيد بن الأصبهاني، ومحمد بن الطفيل النخعي، ومحمد بن عبد الله بن أبي جعفر الرازي، وهشام بن عبيد الله الرازي، وجماعة.

روى له: البخاري في "الأدب المفرد"، والترمذي، وابن ماجه.

مات سنة ثمانين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «رأيت إبراهيم بن المختار يقدمه الرازيون على جماعة»[(١)].

وقال أبو داود السجستاني: «ليس به بأس»[(٢)].

وقال أبو حاتم الرازي: «صالح الحديث، وهو أحب إلي مِن سلمة بن الفضل، وعلي بن مجاهد»[(٣)].

وقال مسلمة الأندلسي: «روى عنه ابن وضاح، وكان نِعْمَ الرجل»[(٤)].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يُتقى حديثه مِن رواية ابن حميد عنه»[(٥)].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص٧٠).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٨١).

(٣) الجرح والتعديل (١٣٨/٢).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢٨٨/١).

(٥) الثقات (٦٠/٨).

وحسَّن له الدارقطني[١].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن الجنيد: «سألت يحيى عن إبراهيم بن المختار الرازي؟ قال: قد رأيته ببغداد دهرًا من الدهور. قلت: كتبت عنه شيئًا؟ قال: لا. قلت: فكيف حديثه؟ قال: ليس بذاك»[٢].

وقال أحمد بن علي الأبار: «سألت زُنَيج[٣] عن إبراهيم بن المختار، فقال: تركتُه، ولم يرضه»[٤].

وقال البخاري: «لا أدري كيف حديثه؟!»[٥].

وقال أيضًا: «فيه نظر»[٦].

---

(١) سنن الدارقطني (١/٤٦).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٢١٨).

(٣) على لغة ربيعة، والجادة على قول جمهور اللغويين: زُنَيجًا.

(٤) الضعفاء الكبير (١/٣٢٨).

(٥) المصدر السابق (١/٣٢٩).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٥٦٨).

وقال ابن عدي: «ما أقل مَن روى عنه شيئًا غير ابن حميد، وذكروا أن إبراهيم هذا لا يُحَدِّث عنه غير ابن حميد، وأنه مِن مجهول مشايخه، وهو ممن يُكتب حديثه»[1].

وأورد ابن عبد البر حديثًا من طريقه، ثم قال: «انفرد به إبراهيم بن المختار الرازي عن محمد بن إسحاق، لا يجيء إلا مِن هذا الطريق، وليس مما يحتج به»[2].

وقال الذهبي: «ضُعف»[3].

---

(١) الكامل (١/٥٦٨).

(٢) الاستيعاب (٤/١٩٦٣).

والحديث المشار إليه أسنده ابنُ عبد البر، فقال: حدثنا عبد الوارث بن سفيان، حدثنا قاسم بن أصبغ، قال: حدثنا أحمد بن زهير، قال: حدثنا ابن الأصبهاني، قال: حدثنا **إبراهيم بن المختار**، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن أم نصر المحاربية، قالت: سَأَلَ رَجُلٌ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ لُحُومِ الْحُمُرِ الأَهْلِيَّةِ، فَقَالَ: **أَلَيْسَ تَرْعَى الْكَلأَ، وَتَأْكُلُ الشَّجَرَ؟** قَالَ: بَلَى. قَالَ: **فَأَصِبْ مِنْ لَحْمِهَا**.

ولم ينفرد به إبراهيم بل تُوبع عليه، وتفصيل ذلك له موضع آخر.

(٣) الكاشف (١/٢٢٥).

وقال زين الدين العراقي: «مختلف فيه»[1].

وقال ابن حجر: «صدوق، ضعيف الحفظ»[2].

الترجيح:

ضعيف الحديث.

تنبيه:

– ساق الدارقطني في سننه حديثًا لإبراهيمَ من طريق محمد بن حميد الرازي، **عنه**، عن عبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز ... عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **مَنْ لَمْ يُطَهِّرْهُ مَاءُ الْبَحْرِ فَلاَ طَهَّرَهُ اللَّهُ.**

ثم قال عقبه: "إسناد حسن".

---

(١) المغني عن حمل الأسفار (٢/ ١٢١٦).

(٢) تقريب التهذيب (ص٩٣).

وقوله: "حسن" إن أراد به المعنى الاصطلاحي والحُسنَ لذاته فذاك مُنْتَفٍ؛ لضعف ابن حميد الرازي وقد اتهم بالكذب، ناهيك عن جهالة بعض رواته، وضعف إبراهيم بن المختار.



١٨- إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر بن المغيرة بن عبد الله الأسدي الحزامي، أبو إسحاق القرشي المدني، نزلَ بغداد، وحدَّث بها.

روى عن: إبراهيم بن المهاجر بن مسمار، وإسحاق بن إبراهيم بن سعيد المدني، وإسحاق بن جعفر العلوي، وبكر بن سليم الصواف، والحسن بن علي بن الحسن بن أبي الحسن البراد، وحفص بن سعيد القرشي، وحفص بن عمر بن أبي العطاف، وزكريا بن منظور القرظي، وسفيان بن حمزة الأسلمي، وسفيان بن عيينة الهلالي، وصالح بن عبد الله بن صالح، وصدقة بن بشير مولى العمريين، وعاصم بن عبد العزيز الأشجعي، وعبد الله بن محمد بن يحيى بن عروة بن الزبير، وعبد الله بن معاذ الصنعاني، وعبد الله بن موسى التيمي، وعبد الله بن نافع الصائغ، وعبد الله بن وهب المصري، وعبد الرحمن بن المغيرة بن عبد الرحمن الحزامي، وعبد العزيز بن أبي ثابت الزهري، وعتيق بن يعقوب الزبيري، وعيسى بن المغيرة بن الضحاك الحزامي، والقاسم بن رشدين بن عمير، وكثير بن جعفر بن أبي كثير، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ومحمد

بن طلحة التيمي، ومطرف بن عبد الله اليساري، ومعن بن عيسى القزاز، والمغيرة بن عبد الرحمن المخزومي، وموسى بن إبراهيم الأنصاري، والوليد بن مسلم، ووهب بن عثمان المخزومي، ويعقوب بن جعفر بن أبي كثير، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن أحمد بن النعمان الأزدي، وأحمد بن زنجويه المخرمي، وأحمد بن أبي خيثمة زهير بن حرب، وأحمد بن زيد بن هارون القزاز المكي، وأحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد المصري، وأحمد بن مردك الرازي، وأبو بكر أحمد بن مطر بن أبي الشعثاء الفزاري، وأحمد بن يحيى ثعلب النحوي، وبقي بن مخلد الأندلسي، وجعفر بن سليمان النوفلي المدني، وجعفر بن محمد بن شاكر الصائغ، والحسن بن الصباح البزار، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي، وعبد الله بن سعيد بن ماهان كاتب مطرف، وعبد الله بن الصقر السكري، وعبد الله بن عبد الرحمن الدارمي، وعبد الملك بن حبيب الفقيه المالكي، وعبدوس بن ديزويه الرازي، وعُبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، وعثمان بن سعيد الدارمي، ومحمد بن إبراهيم بن سعيد البوشنجي، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ومحمد بن علي بن

حمزة الأنصاري، ومحمد بن أبي غالب القومسي، ومحمد بن يعقوب بن الفرجي، ومسعدة بن سعد العطار المكى، ومصعب بن إبراهيم بن حمزة الزبيري، ويعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي، وجماعة.

روى له: البخاري، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مات بالمدينة في شهر المحرم سنة خمس أو ست وثلاثين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[1].

وقال عثمان الدارمي: «رأيت يحيى بن معين يَكتب عن إبراهيم بن المنذر الحزامي من أحاديث ابن وهب، ظننتها المغازي»[2].

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»[3].

---

(١) تاريخ بغداد (١٢٤/٧).

(٢) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص٧٩).

(٣) الجرح والتعديل (١٣٩/٢).

وقال أيضًا: «إبراهيم بن المنذر وإبراهيم بن حمزة، إبراهيم بن المنذر أعرف بالحديث إلا أنه خلط في القرآن، جاء إلى أحمد بن حنبل فاستأذن عليه فلم يأذن له، وجلس حتى خرج، فسلم عليه، فلم يرد عليه السلام»[١].

وقال ابن وضاح الأندلسي: «لقيته بالمدينة ثقة»[٢].

وقال صالح بن محمد جزرة: «صدوق»[٣].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[٤].

وذكره ابن حبان[٥] في الثقات.

وقال أبو الفتح الموصلي الأزدي: «إبراهيم بن المنذر عندنا في عداد أهل الصدق، وإنما حدَّث بالمناكير الشيوخ الذين روى عنهم، فأما هو فهو صدوق»[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (١٢٣/٧).

(٢) شيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون (ص٨٦).

(٣) تاريخ بغداد (١٢٤/٧).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الثقات (٧٣/٨) .

(٦) شيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون (ص٨٦).

وقال الدارقطني: «ثقة»[١].

وقال الخطيب: «ثقة»[٢].

وقال ابن الجوزي: «ثقة، وكان أحمد بن حنبل لا يكلمه لأجل كلام تَكلم به في القرآن»[٣].

وقال ابن خلفون: «من أهل الصدق والأمانة»[٤].

وقال الذهبي: «صدوق»[٥].

وقال ابن حجر: «صدوق، تَكلم فيه أحمد لأجل القرآن»[٦].

وخرج له ابن حبان[٧]، وصحح له الحاكم[٨].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني (ص٨٧).

(٢) تاريخ بغداد (١٢٣/٧).

(٣) المنتظم في تاريخ الملوك والأمم (٢٣٨/١١).

(٤) شيوخ البخاري ومسلم له (ص٨٦).

(٥) الكاشف (٢٢٥/١).

(٦) تقريب التهذيب (ص٩٤).

(٧) صحيح ابن حبان (٢٥٤/٣).

(٨) المستدرك على الصحيحين (٢٣٠/٢).

قال أبو بكر الأثرم: «سمعت أبا عبد الله -يعني أحمد بن حنبل- يقول أي شيء يبلغني عن الحزامي، لقد جاءني بعد قدومه من العسكر، فلما رأيته أخذتني -أخبرك- الحمية، فقلت: ما جاء بك إلي -قالها أبو عبد الله بانتهار- قال: فخرج، فلقي أبو يوسف -يعني عمه- فجعل يعتذر»[1].

وقال زكريا بن يحيى الساجي: «بلغني أن أحمد بن حنبل كان يتكلم فيه ويذمه، وقصد إليه ببغداد ليسلم عليه، فلم يأذن له، وكان قدم إلى ابن أبي دؤاد قاصدًا من المدينة، عنده مناكير»[2].

الترجيح:

ثقة.

تنبيه:

١- اعتزالُ أحمدَ بنِ حنبلٍ عن الحزاميِّ بسببِ قولِه في مسألةِ خلقِ القرآنِ لا يقدحُ في ضبطِه ولا في عدالتِه، لا سيما وأنَّه قَد رَجعَ عن

---

(١) تاريخ بغداد (١٢٣/٧).

(٢) المصدر السابق (١٢٤/٧).

ذلك، وجاءَ معتذرًا لأحمدَ، وما فعله كان تقيةً، وقد صَنعَ ذلك غيرُهُ مِن العلماءِ.

وإِنْ كانَ ابنُ حنبلٍ ﷺ وبعضُ أهلِ العلم قد أخذوا بالعزيمةِ، وهذا حقيقٌ بأئمةِ الهُدى، فإنَّ غيرَهم قد أخذَ بالرخصةِ، وسيأتي مزيدُ بيانٍ في ترجمة يحيى بنِ معينَ.

٢- ما أشَارَ إليه الساجيُّ مِن أنَّ عندَهُ مَناكيرَ، فقد أجابَ الأزديُّ عن ذلك -كما تقدم- بأنَّ المناكيرَ إنما حدَّثَ بها الشيوخُ الذين روى عنهم، فأَمَّا هو فصدوقٌ.

وقد ذهبَ الخطيبُ إلى أنها قليلةٌ في أحاديثِهِ؛ قال: «أما المناكيرُ فقلَّ ما يوجد في حديثه إلا أن يكونَ عنِ المجهولينَ، ومَن ليس بمشهورٍ عندَ المحدِّثينَ»[1].

والراجحُ أنَّ الأغلبَ في هذه المناكيرِ مِن شيوخِهِ الذين رَوَى عنهم، كحديثه الذي أخرجه الطبرانيُّ واللفظ له في «المعجم الكبير»(١٣/١٩) برقم (١٨)، والبيهقي في «الأسماء والصفات»(١٩٨/٢) برقم (٧٦١)، وأبو يعلى بن الفراء في «إبطال

(١) تاريخ بغداد (١٢٤/٧).

التأويلات لأخبار الصفات»(ص١٨٨) برقم (١٨٢)، وأبو موسى المديني في «الكلام على حديث الاستلقاء»(ق٣/ب)، وغيرهم، من طرقٍ عن إبراهيم بن المنذر الحزامي، قال: ثنا محمد بن فليح بن سليمان، عن أبيه، عن سعيد بن الحارث، عن عبيد بن حنين، قال: بَيْنَا أَنَا جَالِسٌ إِذْ جَاءَنِي قَتَادَةُ بْنُ النُّعْمَانِ، فَقَالَ لِي: انْطَلَقْ بِنَا يَا ابْنَ حُنَيْنٍ إِلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ... فَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: **إِنَّ اللهَ ﷻ لَمَّا قَضَى خَلْقَهُ اسْتَلْقَى فَوَضَعَ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى، وَقَالَ: لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِي أَنْ يَفْعَلَ هَذَا**. فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: لَا جَرَمَ، وَاللهِ لَا أَفْعَلُهُ أَبَدًا.

وهذا حديثٌ منكرٌ جدًّا، وقد أنكره البيهقيُّ، والذهبيُّ، وابنُ كثيرٍ، وغيرهم، وعدَّه أهلُ العلمِ مِن مناكير فليحِ بنِ سليمانَ.

والأشبهُ بالصوابِ فيه أنَّه مِن الإسرائيلياتِ، وتفصيلُ ذلك مبسوطٌ في كتابي: (سلسلة الأحاديث المشهورة الضعيفة والموضوعة)، فليراجعه مَن شاء.

وحتى لو وجِدَ بعضُ الأوهامِ والمناكيرِ في مروياتِ إبراهيمَ بنِ المنذرِ، فإنَّ ذلك لا يتنافى أو يتعارض مع توثيقِه، فقد يَهِمُ الثقةُ كما تقدم بيانه مرارًا.



١٩- إبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري الجَرْجَرَائى.

روى عن: إبراهيم بن عُيينة، وأسباط بن محمد القرشي، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبد الله بن رجاء المكي، وعبد الله بن ميمون القداح، وعثمان بن عبد الرحمن الطرائفي، ومحمد بن خازم أبي معاوية الضرير، ومروان بن معاوية الفزاري، ويعلى بن شبيب المكي، ويحيى بن إسحاق المكي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله أبو مسلم الكجي، وإسحاق بن إبراهيم بن محمد بن عرعرة، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وحرب بن إسماعيل الكرماني، وزياد بن الخليل التستري، وعبد الله بن محمد بن عمر بن حبيب أبو رفاعة العدوي البصري القاضي، والفضل بن الحباب أبو خليفة الجمحي، ومحمد بن أحمد أبو علي الزريقي، ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس الرازي، ومحمد بن غالب بن حرب المعروف بتمْتام، ويعقوب بن سفيان الفارسي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، ويوسف بن يعقوب القاضي، وجماعة.

روى له: البخاري في غير "الصحيح"، وأبو داود، والترمذي.

مات بالبصرة سنة أربع وعشرين ومائتين من الهجرة، وقيل غير ذلك.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو داود الطيالسي: «صدوق»[١].

وقال يحيى بن الفضل: «كان والله ثقة مأمونًا»[٢].

وقال يحيى بن معين: «كان الحميدي لا يكتب عند سفيان بن عيينة، وإبراهيم بن بشار أحفظهما»[٣].

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»[٤].

وقال محمد بن أحمد الزريقي: «كان والله أزهد أهل زمانه»[٥].

وفي كتاب ابن الجارود: «صدوق، وربما يهم في الشيء بعد الشيء»[٦].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الثقات لابن حبان (٨/٧٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢/٨٩).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٣٠).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٨).

وقال أبو عوانة الإسْفراييني: «ثقة من كبار أصحاب سفيان، وممن سمع قديمًا منه»[1].

وقال البغوي: «معروف»[2].

وقال ابن قانع: «هو صالح»[3].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان متقنًا ضابطًا، صحب ابن عُيينة سنين كثيرة، وسمع أحاديثه مرارًا، ومَن زعم أنه كان ينام في مجلس ابن عيينة فقد صدق، وليس هذا ممن يجرح مثله في الحديث، وذاك أنه سمع حديث ابن عيينة مرارًا، والقائل بهذا رآه ينام في المجلس حيث كان يجيء إلى سفيان ويحضر مجلسه للاستئناس لا للاستماع، فنوم الإنسان عند سماع شيء قد سمعه مرارًا ليس مما يقدح فيه واحد»[4].

---

(١) المستخرج لأبي عوانة (٣/٣٢٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الثقات (٨/٧٢).

وأورد له ابن عدي حديثًا من طريق البخاري، **عنه**، عن سفيان بن عيينة ... عن أبي موسى، عن النبي ﷺ: **كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ**.

ثم قال ابن عدي: «وإبراهيم بن بشار هذا لا أعلم أُنكر عليه إلا هذا الحديث الذي ذكره البخاري، وباقي حديثه عن ابن عيينة، وأبي معاوية وغيرهما مِن الثقات مستقيم، وهو عندنا من أهل الصدق»[(١)].

وقال أبو الفتح الأزدي: «صدوق، لكنه يهم في الحديث بعد الحديث»[(٢)].

وقال الحاكم أبو عبد الله: «ثقة مأمون من الطبقة الأولى من أصحاب ابن عيينة، جالس ابن عيينة نيفًا وأربعين سنة»[(٣)].

وقال الذهبي: «هو صدوق، وروى عنه في غير "الصحيح"»[(٤)].

---

(١) الكامل (٢/٣١).

(٢) تهذيب الكمال (٢/٥٨).

(٣) الخلافيات للبيهقي (٢/٣٦٨).

(٤) تاريخ الإسلام (٥/٥١٦).

وقال ابن حجر: «حافظ له أوهام»[1].

وخرج له ابن حبان[2]، والحاكم[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن معين: «رأيت الرمادي -يعني إبراهيم بن بشار جرجرائي[4]- ينظر في كتابٍ، وابن عيينة يقرأ ولا يغير شيئًا، ليس معه ألواح، ولا دواة»[5].

---

(١) تقريب التهذيب (ص٨٨).

(٢) صحيح ابن حبان (١/١٩٨، ٢٢٢، ٥٠٤).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٢/٣٢، ٤/١١٧، ٥/٣٥٢)، وادَّعى صحة حديثه على شرط الشيخين، وهو وهمٌ؛ إذْ لم يخرجا له شيئًا في "الصحيحين".

(٤) بالراء الساكنة بين الجيمين المفتوحتين وراء أخرى بعدها، هذه النسبة الى جرجرايا، وهي بلدة قريبة من دجلة بين بغداد وواسط؛ قاله السمعاني في (الأنساب ٣/٢٤٠).

(٥) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (١/١١٤).

وقال أيضًا: «ليس بشيء، لم يكن يكتب عند سفيان، وما رأيت في يده قلمًا قط، فكان يملي على الناس ما لم يقله سفيان»[١].

وسُئل ابن معين أيضًا عنه، فقيل له: الرمادي، هو رضا؟ فقال: «لا»، يعني إبراهيم بن بشار الرمادي[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «كأن سفيان الذي يروي عنه إبراهيم بن بشار ليس هو سفيان بن عُيينة الذي رأيناه»[٣].

وقال أيضًا: «كان يحضر معنا عند سفيان بن عيينة، فكان يملي على الناس ما يسمعون من سفيان، فكان ربما أملى عليهم ما لم يسمعوا ... كأنه يغير الألفاظ، فتكون زيادة ليس في الحديث ... فقلت له يومًا: ألا تتقي الله! ويحك! تُمل عليهم ما لم يَسمعوا؟»[٤]، قال عبد الله: ولم يحمده أبي في ذلك، وذمه ذمًّا شديدًا[٥].

---

(١) الضعفاء الكبير (١/٢٧٨).

(٢) معرفة الرجال لابن محرز (ص١٠٠).

(٣) الضعفاء الكبير (١/٢٧٧).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٣/١٨٧).

(٥) المصدر السابق.

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «سألت أبي، عن إبراهيم بن بشار الرمادي، فلم يعرفه بصحبته، ولم يعجبه، وقال: كان يكون عند ابن عيينة فيقوم فيجوز إليه الخراسانية فيملي عليهم ما لم يقل ابن عيينة، فقلت له: أما تتقي الله! أما تراقب الله؟!» أو كما قال[1].

وقال البخاري: «يهمُ في الشيء بعد الشيء»[2].

وذكره أبو القاسم البلخي[3]، والساجي[4]، والعقيلي[5]، وابن الجوزي في الضعفاء، وزاد ابن الجوزي: «واعلم أن إبراهيم بن بشار ثلاثة في الحديث ما عرفنا أحدًا منهم نبز بالضعف سوى هذا»[6].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[7].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٣٠).

(٢) التاريخ الكبير (١/٦٧٦).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الضعفاء الكبير (١/٢٧٧).

(٦) الضعفاء والمتروكين له (١/٢٥).

(٧) الضعفاء له (ص٤٣).

وقال الذهبي: «مكثر مغرب عن ابن عيينة، وله قليل عن جماعة ... قال النسائي، وغيره: ليس بالقوي»[1].

وقال ابن رجب الحنبلي: «وممن كان يستملي استملاء سيئًا إبراهيم بن بشار الرمادي كان يملي على الناس ما يحدث به سفيان بن عيينة بزيادة وتغيير؛ قاله أحمد، ويحيى، ولكن لا أعلم من كتب بإملائه»[2].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث، وله بعض الأوهام والغرائب.

تنبيهات:

١- مِن أوهام إبراهيم الرمادي وغرائبه ما تقدم من حديثه عن سفيان بن عيينة ... عن أبي موسى، عن النبي ﷺ قال: **كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ.**

وهو وهمٌ، وكان ابن عيينة يرويه مرسلًا، وهو الراجح مِن هذا الوجه.

ومتن الحديث صحيحٌ ومحفوظ من حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعًا

---

(١) الكاشف (١/٢٠٩).

(٢) شرح علل الترمذي لابن رجب (٢/٨٣٠).

كما أخرجه البخاري في صحيحه (٣/١٢٠) برقم (٢٤٠٩)، ومسلم (٥/١٤٧) برقم (١٨٧٦).

كذلك انفراده بلفظ: «**المُوقَيْنِ**» عن محمد بن خازم أبي معاوية الضرير، عن الأعمش، عن الحكم ... عن بلال رضي الله عنه **أنه رَأَى رَسُولَ اللهِ ﷺ يَمْسَحُ عَلَى العِمَامَةِ، وَالمُوقَيْنِ**.

وهو مخالفٌ للمحفوظ، ولما رواه الثقات كأحمد بن حنبل، وأبي كريب محمد بن العلاء، والحسين بن منصور، وغيرهم الذين رووه عن أبي معاوية على النحو الذي عند مسلم في "الصحيح" وغيره بلفظِ: «**الخُفَّينِ**».

وقد تابع عيسى بنُ يونس وغيره أبا معاوية الضرير كما عند مسلم في "الصحيح" وغيره على لفظ: «**الخُفَّينِ**».

وذلك كما رواه مسلم في صحيحه (٢/٥٠) برقم (٥٥٨) قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، ومحمد بن العلاء، قالا: حدثنا أبو معاوية (ح) وحدثنا إسحاق، أخبرنا عيسى بن يونس، كلاهما عن الأعمش، عن الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن كعب بن

عجرة، عن بلال ﷺ **أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَسَحَ عَلَى الْخُفَّيْنِ وَالْخِمَارِ.**

٢- قول البخاري: «يهمُ في الشيء بعد الشيء»[(١)].

زاد المزي في النقل عن البخاري بعد قوله هذا، زيادة: «وهو صدوق»[(٢)]، وتبعه الذهبي في موضع[(٣)]، وابن حجر[(٤)]، وغيرهما.

ولم أقف عليها في المطبوع من كتب البخاري، والراجح أنها ليست مِن قول البخاري، وإنما هي اجتهادٌ مِن المزي أو من بعض أهل العلم.

وبه قال الذهبي في موضعٍ آخر، حيث نَقل قول البخاري بدونها، وقال عقبه: «وهو صدوق، وروى عنه في غير "الصحيح"»[(٥)].

---

(١) التاريخ الكبير (١/٦٧٦).

(٢) تهذيب الكمال (٢/٥٧).

(٣) ميزان الاعتدال (١/٦٤).

(٤) تهذيب التهذيب (١/١٠٨).

(٥) تاريخ الإسلام (٥/٥١٦).

٣- قول ابن الجوزي في ترجمة إبراهيم بن بشار الرمادي: «واعلم أن إبراهيم بن بشار ثلاثة في الحديث ما عرفنا أحدًا منهم نُبِزَ بالضعف سوى هذا»[(١)].

فيه تفصيل، ولا يلزم منه توثيق نَظِيرَيْه، فإبراهيم بن بشار الواسطي، وهو إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطي كما سيأتي في ترجمته؛ مجهول الحال.

أما عن ثالثهما فهو إبراهيم بن بشار الخراساني صاحب إبراهيم بن أدهم -كما سيأتي- لم يضعفه أحد.



(١) الضعفاء والمتروكين له (١/٢٥).

٢٠- إبراهيم بن بشار بن محمد أبو إسحاق الخراساني الزاهد الصوفي الحجال المعقلي مولاهم، صاحب وخادم إبراهيم بن أدهم، ومولى معقل بن يسار، نزيل بغداد. (تمييز).

روى عن: إبراهيم بن أدهم، وجعفر بن سليمان، وحماد بن زيد، والفضيل بن عياض، ويوسف بن أسباط، وأبي أيوب المقرئ، وآخرون.

وروى عنه: إبراهيم بن نصر مولى منصور بن المهدي، وأحمد بن أبي عوف البزوري، وأحمد بن عيسى أبو سعيد الخزّاز الصوفي، وعبد الكريم بن الهيثم الديرعاقولي، وعبد الله بن أحمد بن شبويه المروزي، ومحمد بن أحمد بن رزق، ومحمد بن إسحاق بن إبراهيم الثقفي مولى ثقيف، وأبو العباس السراج النيسابوري، وخلق.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الخطيب في "تاريخ بغداد"، وأبو محمد جعفر السراج القارئ في "الفوائد"، وابن عساكر في "تاريخ دمشق".

مات في حدود سنة أربعين ومائتين من الهجرة، وهو مِن أقران إبراهيم بن بشار الرمادي.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان[1] في الثقات.

وقال الذهبي: «صدوق، ما تكلم فيه أحد»[2].

وقال ابن حجر: «وثقه ابن حبان»[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

حسن الحديث.



(١) الثقات (٨/٧٠).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٦٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص٨٨).

٢١- إبراهيم بن جرير بن عبد الله الكوفي البجلي.

روى عن: أبيه جرير بن عبد الله ولم يسمع منه، وابن أخيه أبي زرعة بن عمرو بن جرير، وعلي بن أبي طالب، وعمر بن الخطاب مرسلًا، وقيس بن أبي حازم، وطائفة.

وروى عنه: أبان بن عبد الله البجلي، وأسد بن عمرو بن عامر أبو المنذر البجلي صاحب الإمام أبي حنيفة، وحميد بن مالك اللخمي، وداود بن عبد الجبار أبو سليمان القزويني القرشي، وأبو المغيرة زياد بن سلم بن زياد بن أبي سفيان الزيادي البجلي، وشعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي، وشريك بن عبد الله النخعي، وعبد الملك بن عمير، وقيس بن مسلم الجدلي، وجماعة.

روى له: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

مات في حدود سنة ثلاثين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «تأخر موته حتى كتب عنه شريك»[1].

وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: «ولإبراهيم بن جرير غير ما ذكرت من الحديث، وفي بعض رواياته يقول: حدثني أبي، ولم يضعف في نفسه، إنما قيل: لم يسمع من أبيه شيئًا، وأحاديثه مستقيمة تُكتب»[2].

وقال سعيد بن عبد العزيز: «ما كان بالغوطة أورع منه»[3].

وقال الذهبي: «قال ابن معين: لم يسمع من أبيه، وقال ابن عدي: أحاديثه مستقيمة»[4].

وقال أيضًا: «صدوق»[5].

---

(١) الثقات (٦/٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١٦/٢).

(٣) تهذيب التهذيب (١١٢/١).

(٤) الكاشف (٢١٠/١).

(٥) المغني في الضعفاء (١٢/١).

وقال ابن حجر: «صدوق إلا أنه لم يسمع من أبيه، وقد روى عنه بالعنعنة، وجاءت رواية له بصريح التحديث، لكن الذنب لغيره»[(١)].

وخرج له ابن خزيمة[(٢)]، وابن حبان[(٣)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن القطان الفاسي: «لا تُعرف حاله، وهو كوفي يروي عن أبيه مرسلًا»[(٤)].

وقال مغلطاي: «ومِن خط الصريفيني: كان منكر الحديث»[(٥)].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

تنبيه:

---

(١) تقريب التهذيب (ص٨٨).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/١٦٢).

(٣) صحيح ابن حبان (٤/٢٥١).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٤/١٠٣).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/١٩١).

١– ما سُبِق الصريفيني إلى القول بنكارة حديث إبراهيم بن جرير؛ وهو قولٌ مرجوح، ولعله عَنَى به راويًا آخر، فالتَبسَ الأمر على مغلطاي.

٢– الرواية التي ورد فيها تصريح إبراهيم بالتحديثِ من أبيه لا تثبتُ؛ إِذْ وردت من طريقِ داودَ بنِ عبد الجبار، قال: خرجت مع إبراهيم بن جرير في جنازة وكان راكبًا، فلما بلغنا المقبرة خرجت حيةٌ؛ فقال إبراهيم: حدثني أبي أنه سمع النبي ﷺ يقول: «**مَنْ رَأَى حَيَّةً فَلَمْ يَقْتُلْهَا خَوْفًا مِنْهَا فَلَيْسَ مِنِّي**»[1].

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير»(٢/٣١١) برقم (٢٢٩٤)، و«المعجم الأوسط»(١/٢٤٨) برقم (٨١٢)، ومن طريقه أبو موسى المديني في «اللطائف»(ص٣٧٠) برقم (٧٣٥).
قال أبو حاتم الرازي: «هذا حديث منكر، وأبو سليمان داود بن عبد الجبار منكر الحديث، وإبراهيم بن جرير لم يسمع من أبيه»(العلل لابن أبي حاتم ٦/١٧٧)، وقال الهيثمي: «رواه الطبراني في الكبير والأوسط، وداود ضعيف جدًّا»(مجمع الزوائد ٤/٦٩)، وهو كما قالا.

وداودُ بن عبد الجبار منكر الحديث، وقد روى إبراهيم عن أبيه أحاديثَ كثيرةً بالعنعنة ونحوها؛ ولا يُصَرَّحُ فيها السماعُ أو التحديث.



٢٢- إبراهيم بن حرب أبو إسحاق العسقلاني العسكري السامي، ختن آدم بن أبي إياس.

روى عن: حفص بن ميسرة العقيلي أبي عمر الصنعاني، والفضل بن دكين أبي نعيم الملائي، وغيرهما.

وروى عنه: أحمد بن سيار أبو الحسن المروزي، وإبراهيم بن محمد الدستوائي، وخير بن عرفة الأنصاري، والوزير بن محمد.

روى له: أبو داود خارج "السنن"، والطبراني في "مسند الشاميين".

مات سنة تسع وعشرين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان[1] في الثقات.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال العقيلي: «يحدث بمناكير، منها ما حدثناه خير بن عرفة الأنصاري، قال: حدثنا إبراهيم بن حرب ختن آدم، قال: حدثنا حفص بن ميسرة أبو عمر، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة،

---

(١) الثقات (٨/٨٧).

عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: «**لَيَبْعَثَنَّ اللَّهُ أَقْوَامًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، تَتَلَأْلَأُ وُجُوهُهُمْ، يَمُرُّونَ بِالنَّاسِ كَهَيْئَةِ الرِّيحِ، يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ**، فَقِيلَ: مَنْ هُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: **أُولَئِكَ قَوْمٌ أَدْرَكَهُمُ الْمَوْتُ وَهُمْ فِي الرِّبَاطِ**»[1].

وذكره ابن الجوزي[2] في الضعفاء.

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

تنبيه:

– روى الوزيرُ بنُ محمد عن إبراهيمَ حديثًا باطلا مرفوعًا، أخرجه أبو الشيخ كما في «لسان الميزان»(٣٧٨/٨)، وشهدة بنت أحمد في «المشيخة»(ص١٤٣) من طريق الوزير بن محمد، عن إبراهيم بن حرب ختن آدم، عن حفص بن ميسرة أبي عمر الصنعاني، عن سعيد بن أبي عَرُوبة، عن جابر بن يزيد، عن سعيد بن جبير، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا: «**أَلا إِنَّ الْمُقِيمَ بِالإِسْكَنْدَرِيَّةِ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ**

---

(١) الضعفاء الكبير (٢٨٧/١).

(٢) الضعفاء والمتروكين (٢٩/١).

غَيْرِ رِيَاءٍ بِمَنْزِلَةِ مَنْ عَبَدَ اللَّهَ ﷻ بَيْنَ الرُّومِ وَالْعَرَبِ سِتِّينَ أَلْفَ سَنَةٍ».

وقالت شهدة عقب روايتها: «حديثٌ غريب، وإسناد عجيب».

وقد أورد ابنُ حجر الحديث في ترجمة الوزير، وقال: «لا أعرفه، جاء بخبر باطل ... رجاله مشهورون بالثقة إلا هو، وجابر بن يزيد هو الجعفي، ولا يحتمل مثل هذا، وإبراهيم بن حرب وقد تقدمت ترجمته، وما أظنه يحتمل هذا أيضًا، فأظن الآفة من الوزير، والله أعلم»[1]، وهو كما قالا.



(١) لسان الميزان (٣٧٨/٨).

٢٣- إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، أبو إسحاق المدني، نزيل بغداد، ولي قضاء المدينة، وكان على بيت المال ببغداد.

روى عن: أبيه سعد بن إبراهيم، وشعبة بن الحجاج أبي بسطام الواسطي، وصالح بن كيسان، وصفوان بن سليم، وعبد الله بن جعفر المخرمي، وعبيد الله بن محمد بن عقيل بن أبي طالب، وعبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني، وعبدة بن أبي رائطة، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن عكرمة بن عبد الرحمن بن الحارث، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وهشام بن عروة، والوليد بن كثير، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، ويزيد بن أبي عبيد، وأبي صخر بن زياد المدني، وآخرين.

وروى عنه: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن مهدي المصيصي، وأحمد بن عبد الملك بن واقد الحراني، وأحمد بن محمد بن حنبل، وإسحاق بن منصور السلولي، وإسماعيل بن موسى الفزاري ابن بنت السدي، وحفص بن عمر أبو عمر الحوضي، وزكريا بن عدي، وسليمان بن داود أبو داود الطيالسي، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم

المصري، وشعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي (وهو من شيوخه)، وعبد الله بن صالح أبو صالح المصري كاتب الليث، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب المصري، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد العزيز بن أبي سلمة العمري، والليث بن سعد الفقيه المصري، ومحمد بن سليمان لوين، ومحمد بن الصباح الدولابي، ومعن بن عيسى القزاز، وموسى بن إسماعيل أبو سلمة التبوذكي، ونوح بن يزيد المؤدب، وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي، والهيثم بن أيوب الطالقاني، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن آدم، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، ويزيد بن هارون، ويونس بن محمد المؤدب، وجماعة.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مات ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة من الهجرة، وقيل غير ذلك في تاريخ وفاته، ودُفن في مقابر باب التين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال سفيان بن عيينة: كنت عند ابن شهاب، فجاء إبراهيم بن سعد فرفعه وأكرمه، ثم أقبل على القوم، فقال: «إن سعدًا أوصاني بابنه، وسعد سعد»[١].

وقال علي بن الجعد: «سألت شعبة بن الحجاج عن حديث لسعد بن إبراهيم، فقال لي: فأين أنت عن ابنه؟!»[٢].

وقال ابن سعد: «كان ثقة كثير الحديث، وربما أخطأ في الحديث»[٣].

وقال أيضًا: «ثقة كثير الحديث ... وكان عسرًا في الحديث»[٤].

وقال إبراهيم بن حمزة الزبيري: «مِن أكثر أهل المدينة حديثًا في زمانه»[٥].

---

(١) الكامل (٥٥٨/١)، تاريخ دمشق (٢٢١/٢٠).

(٢) تاريخ بغداد (٦٠١/٦).

(٣) الطبقات الكبرى (٣٢٢/٧).

(٤) المصدر السابق (٥٨٢/٧)، وتبعه ابن قتيبة الدينوري، فقال: «كان عسرًا في الحديث»(المعارف ٢٣٨/١).

(٥) تاريخ بغداد (٦٠١/٦).

وقال ابن معين: «ثقة»[1].

وقال أيضًا: «ثقة حجة»[2].

وقال أيضًا: «ليس به بأس»[3].

وقال أيضًا: «أثبت من الوليد بن كثير، ومن ابن إسحاق جميعًا ... إبراهيم أحب إلي من ابن أبي ذئب في الزهري، ابن أبي ذئب يقولون لم يصحح عن الزهري شيئًا»[4].

وقال أيضًا في حديث جمع القرآن: «ليس أحد حدَّث به أحسن من إبراهيم بن سعد، وقد حدَّث مالك منه بطرف»[5].

وقال ابن حنبل: «ثقة»[6].

---

(١) الجرح والتعديل (١٠٢/٢).

(٢) الكامل (٥٥٩/١)، تاريخ بغداد (٦٠١/٦).

(٣) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢٠٥/٣).

(٤) تاريخ بغداد (٦٠١/٦).

(٥) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢٠٤/٣).

(٦) الجرح والتعديل (١٠٢/٢).

وقال أيضًا: «كان وكيع كفَّ عن حديث إبراهيم بن سعد ثم حدَّث عنه بعد» فقيل له: لما؟ قال: «لا أدري، إبراهيم ثقة»[١].

وقال أيضًا: «أحاديثه مستقيمة»[٢].

وقال أيضًا: «صحيح الحديث عن ابن إسحاق»[٣].

وقال أيضًا: «ربما حدَّث بالشيء من حفظه»[٤].

وقال أيضًا: «مِن أحسن الناس حديثًا عن محمد بن إسحاق، فإذا جمع بين الرجلين -يقول: حدثني فلان وفلان- لم يحكمه»[٥].

وقال أيضًا: «كان ابن إسحاق يُدلس إلا أن كتاب إبراهيم بن سعد يبين إذا كان سماعًا، قال: حدثني، وإذا لم يكن، قال: قال»[٦].

---

(١) سؤالات أبي داود لأحمد (ص٢٢٣- ٢٢٤).

(٢) مسائل أحمد/ رواية صالح (٣/١٥٥).

(٣) سؤالات أبي داود لأحمد (ص٢٢٤).

(٤) مسائل أحمد/ رواية أبي داود (ص٤٠٥).

(٥) مسائل أحمد/رواية ابن هانئ (٢/٢٢٥).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي وغيره (ص٣٤).

وقال أيضًا: «وأي شيء روى إبراهيم عن الزهري؟! إلا أنه في قلة روايته أقل خطأ من يونس»[1].

وانتقدَ تضعيف يحيى بن سعيد القطان له، ولعقيل بن خالد، فقال: «وإيش ينفع يحيى من هذا؟! هؤلاء ثقات لم يخبرهما يحيى»[2].

وقال العجلي: «ثقة»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة»[4].

وقال ابن خراش: «صدوق»[5].

وذكره ابن حبان في الثقات[6]، وقال في موضعٍ آخر: «مِن متقني أهل المدينة وساداتهم»[7].

---

(١) سير أعلام النبلاء (٦/٢٩٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٣٣٣، ٥١٩).

(٣) معرفة الثقات وغيرهم (ص٥٢).

(٤) الجرح والتعديل (٢/١٠٢).

(٥) تاريخ بغداد (٦/٦٠١).

(٦) الثقات (٦/٧).

(٧) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٢٥).

وقال النسائي: «ثقة»[١].

وقال ابن عدي: «من ثقات المسلمين، حدَّث عنه جماعة من الأئمة ممن هم أكبر سنًّا منه، وأقدم موتًا منه»[٢].

وقال أيضًا: «ولإبراهيم بن سعد أحاديث صالحة مستقيمة عن الزُّهري، وعن غيره ... وهو من ثقات المسلمين»[٣].

وقال ابن السمعاني: «كان ثقة مأمونًا في الحديث والعلم»[٤].

وقال الذهبي: «مِن أئمة العلم وثقات المدنيين، كان يجوز سماع الملاهي ولا يجد دليلا ناهضًا على التحريم فأداه اجتهاده إلى الرخصة فكان ماذا ... اتفق أرباب الصحاح على الاحتجاج بإبراهيم بن سعد مطلقًا، مع أنه ليس في الزهري كمالك، ولا كابن عُيينة»[٥].

وقال أيضًا: «من كبار العلماء»[٦].

---

(١) التعديل والتجريح (١/٣٥٥).

(٢) الكامل (١/٥٦٢).

(٣) المصدر السابق (١/٥٦٣).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٠٦).

(٥) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص٣٧، ٣٨).

(٦) الكاشف (١/٢١٢).

وقال ابن حجر: «ثقة حجة؛ تُكُلِّم فيه بلا قادح»[1].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال وكيع بن الجراح الرؤاسي: «أجيزوا عليه»، تركه بآخره[2].

وقال أحمد بن حنبل: «ذكرنا عند يحيى بنِ سعيد عقيلَ بنَ خالد، وإبراهيمَ بن سعد فجعل كأنه يضعفهما، فجعل يقول: عقيل وإبراهيم بن سعد، عقيل وإبراهيم، كأنهما يضعفهما»[3].

وقال أيضًا: «قال لي يحيى: يا أبا عبد الله، عقيل، وإبراهيم بن سعد، كأن يحيى لم يرضهما»[4].

وقال صالح بن محمد جزرة: «سماعه من الزهري ليس بذاك؛ لأنه كان صغيرًا حين سمع من الزهري»[5].

الترجيح:

ثقة، كثير الحديث، ولكنه كان عسرًا في روايته.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٨٩).

(٢) العلل ومعرفة الرجال/رواية عبد الله (١٥٨/٣).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٣٣٣).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٥١٩/٢).

(٥) تاريخ بغداد (٦٠١/٦).

تنبيه:

– أُخذ على إبراهيمَ بنِ سعدٍ بعضُ مروياته عن الزهري، فلم يكن بذاك الثبت فيه؛ وإن كان روى عنه بعض الأحاديث المستقيمة.

وأُنتُقِد عليه أيضًا أنه كان يجيز الغناء بالعود، وقوله: «إن حدثت ببغداد ما أقمت حديثًا حتى أغني قبله»[1].

وهذا، مع كونه ليس من سبيل المؤمنين، ويتنافى مع تعظيم حديث رسول الله ﷺ بيد أنه لا يقدحُ في الاحتجاج بحديثه إلا إن وقع في الخطأ، أو أتى بما يُستنكر.

وكلامُ مَن طعن فيه وضعفه مطلقًا في الحديث غلو وتحامل بلا حجة؛ ولا يصمدُ عند التحقيق، فقد احتج به الشيخان وغيرهما.



(١) تاريخ بغداد (٦/٦٠١)، تاريخ دمشق (٧/١١).

٢٤- إبراهيم بن سُليمان بن رزين أبو إسماعيل المؤدب البغدادي الشامي، وقيل: إبراهيم بن إسماعيل، مؤدب أولاد الوزير أبي عبيد الله.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وإسماعيل بن حماد بن أبي سليمان، والحجاج بن دينار، ورشدين بن كريب مولى ابن عباس، وزكريا بن حكيم الحبطي البصري، وسليمان بن مهران الأعمش، وعاصم بن سليمان الأحول، وعاصم بن أبي النجود المقرئ، وعبد الله بن مسلم بن هرمز، وعطية بن سعد العوفي أبي الحسن الكوفي، وعمر بن عبد الله مولى غفرة، وعيسى بن المسيب، وفطر بن خليفة، ومجالد بن سعيد، ومجمع بن يحيى الأنصاري، ومحمد بن كريب مولى ابن عباس، ومحمد بن ميسرة، ويعقوب بن عطاء بن أبي رباح، وطائفة.

وروى عنه: ابنه إسماعيل بن أبي إسماعيل المؤدب، وإبراهيم بن مهدي المصيصي، وأحمد بن إبراهيم الموصلي، والحسن بن عرفة العبدي، والحسين بن الضحاك، والربيع بن ثعلب، وسعيد بن سليمان الواسطي سعدويه، وسعيد بن محمد الجرمي، وشجاع بن

مخلد، وعباد بن موسى الختلي، وعبد الله بن عون الخراز، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وعبد المتعالي بن طالب أبو محمد الأنصاريّ الظفري، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة، ومحمد بن بكار بن الريان، ومحمد بن بكير الحضرمي، ومحمد بن الصباح الدولابي، وهارون بن أبي عبيد الله الأشعري، ويحيى بن أيوب المقابري، ويحيى بن يحيى النيسابوري، وخلق.

روى له: ابن ماجه حديث: «**مِنْ خَيْرِ خِصَالِ الصَّائِمِ السِّوَاكُ**».

مات ببغداد سنة ثلاث وثمانين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[1].

وقال أيضًا: «ليس به بأس»[2].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١٥٣)، تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص١٤٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢/١٠٢).

وقال أيضًا: «ليس به بأس، ثقة»[١].

وقال أيضًا: «ثقة، صحيح الكتاب، كتبت عنه»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «ليس به بأس»[٣].

وقال العجلي: «ثقة»[٤].

وقال أبو داود السجستاني: «ثقة، رأيت أحمد بن حنبل يكتب أحاديثه بنزول»[٥].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[٦].

---

(١) كلام ابن معين في الرجال لابن طهمان (ص٨٢).

(٢) تاريخ بغداد (٦/٦١٠)، وهي رواية نقلها أبو عبيد الله معاوية بن صالح، عن ابن معين؛ وله رواية ثانية عنه، أن ابن معين قال فيه: ضعيف كما سيأتي.

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/١٦٥)، الجرح والتعديل (٢/١٠٢).

(٤) معرفة الثقات وغيرهم (١/٢٠١).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٨١).

(٦) تاريخ بغداد (٦/٦١٠).

وقال عبد الرحمن بن يوسف بن خراش: «كان صدوقًا»[١].

وذكره ابن حبان[٢] في الثقات، وقال في موضعٍ آخر: «مات على إتقان وضبط»[٣].

وأورد له ابنُ عدي عدة أحاديث، ثم قال: «لم أجد في ضعفه إلا ما حكاه معاوية بن صالح عن يحيى، وهو عندي حسن الحديث، ليس كما رواه معاوية عن يحيى؛ وله أحاديث كثيرة غرائب حسان، تدل على أن أبا إسماعيل من أهل الصدق، وهو ممن يُكتب حديثه»[٤].

وقال الدارقطني: «ثقة»[٥].

وقال ابن عبد البر: «كان ثقة»[٦].

وقال الذهبي: «وثقه ابن معين»[٧].

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٦١١).

(٢) الثقات (٦/١٤).

(٣) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٧٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٥٦٥).

(٥) تاريخ بغداد (٦/٦١١).

(٦) الاستغناء في معرفة المشهورين (١/٣٨٠).

(٧) الكاشف (١/٢١٢).

وقال ابن حجر: «صدوق يُغرب»[١].

وخرج له ابن حبان[٢]، والحاكم[٣].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن معين: «ضعيف»[٤].

وقال أيضًا: «ليس بذاك»[٥].

وذكره العقيلي[٦]، وابن الجوزي[٧] في الضعفاء.

الترجيح:

صدوق حسن الحديث، وله غرائب.



---

(١) تقريب التهذيب (ص٩٠).

(٢) صحيح ابن حبان (١٥/٥٦٥).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٦/٣٥).

(٤) الضعفاء الكبير (١/٢٨٤)، الكامل (١/ ٥٦٤)، وهي رواية نقلها عنه معاوية بن صالح.

(٥) ميزان الاعتدال (١/٧٥).

(٦) الضعفاء الكبير (١/٢٨٤).

(٧) الضعفاء والمتروكين له (١/١٠٨).

٢٥- إبراهيم بن سويد الكوفي الحنفي. (تمييز).

روى عن: أبي حنيفة النعمان بن ثابت الفقيه.

وروى عنه: الحسين بن علي بن محمد أبو عبد الله الصيمري، ومعاوية بن سفيان المازني الكوفي.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: أبو الفرج الأصبهاني في "مقاتل الطالبيين"، والخطيب البغدادي في "المتفق والمفترق" خبرًا واحدًا.

قال الخطيب: أخبرنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن علي بن محمد الصيمري، عن إبراهيم بن سويد الحنفي، قال: سألت أبا حنيفة وكان لي مكرمًا أيام إبراهيم، قلت: أيهما أحب إليك بعد حجة الإسلام، الخروج إلى هذا الرجل أو الحج؟ قال: **غزوة بعد حجة الإسلام أفضل من خمسين حجة.**

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن حجر: «مجهول»[1].

الترجيح:

مجهول الحال.



(١) تهذيب التهذيب (١/١٢٦). وورد في (مطبوع التهذيب/طبعة دائرة المعارف النظامية وغيرها)، أنه روى عن أبي خليفة، وهو تصحيفٌ محضٌ؛ فإنما هو أبو حنيفة الفقيه.

٢٦- إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي الأعور. (تمييز).

روى عن: الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، وأخيه عبد الرحمن بن يزيد بن قيس النخعي، وعمهما علقمة بن قيس النخعي.

وروى عنه: الحسن بن عبيد الله أبو عروة النخعي، وزبيد بن الحارث أبو عبد الرحمن اليامي، وسلمة بن كهيل أبو يحيى الحضرمي، وجماعة.

روى له: مسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مات في حدود سنة مائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «مشهور»[(١)].

وقال أيضًا: «ثقة»[(٢)].

وقال النسائي: «ثقة»[(٣)].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٠٤).

(٢) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (٧٠).

(٣) تهذيب الكمال (٢/١٠٤).

وقال العجلي: «ثقة»[1].

وذكره ابن حبان، وابن شاهين[2] في الثقات، وزاد ابن حبان: «وليس هذا بإبراهيم النخعي الفقيه»[3].

وقال الدارقطني: «قليل الحديث، وليس في حديثه شيء يُنكر؛ إنما هو حديث السهو، وحديث الرفا»[4].

وقال الحاكم أبو عبد الله: «حدثناه علي بن حمشاذ ... حدثنا يحيى بن زكريا، عن إبراهيم بن سويد النخعي، وكان ثقة»[5].

وقال أيضًا: «روايته الصحيحة عن علقمة، والأسود، ولم يدرك أحدًا من الصحابة»[6].

وقال الذهبي: «ثقة»[7].

---

(١) معرفة الثقات وغيرهم (١/٢٠١).

(٢) تاريخ أسماء الثقات (٧٠).

(٣) الثقات (٦/٦).

(٤) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٢٨).

(٥) المستدرك على الصحيحين (١/٣٠٤).

(٦) معرفة علوم الحديث (ص٤٥).

(٧) الكاشف (١/٢١٣).

وقال ابن حجر: «ثقة، لم يثبت أن النسائي ضعفه»[1].

وخرج له ابن حبان[2]، والحاكم[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحدٍ ضعفه على الصحيح.

الترجيح:

ثقة.

تنبيه:

- جمع الذهبي بين إبراهيم بن سويد النخعي، والصيرفي، فقال: «إبراهيم بن سويد الصيرفي الكوفي، عن علقمة، وعبد الرحمن بن يزيد، وعنه زبيد اليامى، وسلمة بن كهيل، قال ابن معين: "مشهور"، ووثقه غيره، وضعفه أبو عبد الرحمن النسائي»[4].

---

(١) تقريب التهذيب (ص٩٠).

(٢) صحيح ابن حبان (٣/٢٤٣).

(٣) المستدرك على الصحيحين (١/٣٠٤).

(٤) ميزان الاعتدال (١/٣٧).

وحكاه ابن حجر، فقال: «ونَقل صاحب "الميزان" تبعًا لابن الجوزي أن النسائي ضعفه»[1].

وجمع بينهما أيضًا مغلطاي، ولكن لم يَذكر تضعيف النسائي؛ قال: «إبراهيم بن سويد النخعي الأعور، المعروف بالصيرفي»[2].

وذاك القول لا يصح؛ فهما راويان، كما أن ابن الجوزي أورد تضعيف النسائي في ترجمة الصيرفي، ولم يُفْرد ترجمة لابن سويد النخعي، بل قال: «إبراهيم بن سويد الصيرفي[3]؛ قال النسائي: ضعيف»[4].

ومِن ثَم فإنَّ ما ذكره ابنُ حجر من اتباع الذهبي لابنِ الجوزي في هذا على إطلاقه؛ لا يصح.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/١٢٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٢١٦).

(٣) جاء في المطبوع/طبعة دار الكتب العلمية: "الصوفي" بالواو، بينما جاء في ضعفاء النسائي وغيره: "الصيرفي" بالياء، وهو الأشبه بالصواب.

(٤) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/٣٥).

وكذلك الأمر بالنسبة لما نقله الذهبي في ترجمته لابن سويد عن النسائي؛ لأن النسائي قد وثق ابنَ سويدٍ النخعي كما تقدم، وضعَّف الآخرَ، فقال: «إبراهيم بن سويد الصيرفي؛ ضعيف»[1].

وهذا هو الراجح، وظاهر صنيع البخاري، وابن أبي حاتم، وابن حبان وغيرهم ممن ترجم للنخعي.



(١) الضعفاء للنسائي (ص٤٤).

٢٧- إبراهيم بن صالح بن درهم الباهلي أبو محمد البصري.

روى عن: أبيه، ومسلمة بن سالم الجهني.

وروى عنه: حبان بن هلال، وخالد بن عمرو أبو سعيد القرشي، وخليفة بن خياط، وروح بن عبد المؤمن، وفرج بن عبيد قاضي عبادان، ومحمد بن عبد الله القطعي، ومحمد بن المثنى أبو موسى، ويحيى بن حكيم المقوم، وجماعة.

روى له: أبو داود.

مات بعد المائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان[1] في الثقات.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

ذَكر البخاري أنه سمع أباه، سمع أبا هُريرة ﷺ قال: سمعتُ أبا القاسم ﷺ يقول: **إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، مِنْ مَسْجِدِ الْعَشَّارِ، قَوْمًا شُهَدَاءَ.**

---

(١) الثقات (٦/١٥).

ثم قال البخاري: «ولا يُتابع عليه»[١].

وأورد له العقيلي الحديث السابق، ثم قال: «إبراهيم، وأبوه ليسا بمشهورين بنقل الحديث، والحديث غير محفوظ»[٢].

وذكره الدارقطني، وابن الجوزي[٣] في الضعفاء، وزاد الدارقطني: «مقل»[٤].

وقال الدارقطني في موضعٍ آخر: «ضعيف»[٥].

وقال الذهبي: «فيه لين»[٦].

وقال ابن حجر: «فيه ضعف»[٧].

الترجيح:

ضعيف الحديث.

---

(١) التاريخ الكبير (١/٧٠٨).

(٢) الضعفاء الكبير (١/٢٩٦).

(٣) الضعفاء والمتروكين له (١/٣٦).

(٤) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص٧٣).

(٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/٣٦).

(٦) الكاشف (١/٢١٣).

(٧) تقريب التهذيب (ص٩٠).

تنبيه:

– استشكل مغلطاي ما نقله المزيُّ عن العقيلي، فقال: «وقال العقيلي: "وحديثه غير مشهور"، والذي قاله المزي عنه: "والحديث غير محفوظ"، لم أره فينظر»[1].

والعلة في النسخة التي اعتمدها مغلطاي من "الضعفاء الكبير"؛ إِذْ ورد في سواها من النسخ على الصواب وبتمامه.



(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢١٩).



٢٨- إبراهيم بن طهمان بن شعبة أبو سعيد، وقيل: أبو عَمرو الهروي، الباشاني، الخراساني.

روى عن: إبراهيم بن مسلم الهجري، وأيوب السختياني، وبديل بن ميسرة العقيلي، وثابت بن أسلم البناني، وجابر بن يزيد الجعفي، والحجاج بن الحجاج الباهلي، والحسن بن عمارة، وحُسين بن ذكوان المعلم، وحميد الطويل، وحنظلة بن أبي صفية، وخالد بن ميمون، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وسفيان بن سعيد الثوري، وسليمان التيمي، وسليمان بن مهران الأعمش، وشعبة بن الحجاج أبي بسطام الواسطي، وصفوان بن سليم، وعاصم بن بهدلة، وعبد الله بن دينار، وعبد الأعلى بن عامر الثعلبي، وعبد العزيز بن رفيع، وعطاء بن السائب، وعمر بن سعيد بن مسروق الثوري، وعمرو بن دينار المكي، وعمرو بن عبد الله أبي إسحاق السبيعي، والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب مولى الحرقة، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومحمد بن ذكوان، ومحمد بن مسلم بن تدرس أبي الزبير المكي، ومغيرة بن مقسم الضبي، ومنصور بن المعتمر، ونصر بن عمران أبي جمرة

الضبعي، وهشام الدستوائي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويعقوب بن زيد بن طلحة التيمي، ويونس بن عبيد، وآخرون.

وروى عنه: إسماعيل بن عبد الملك أبو منصور الزئبقي، والحسين بن الوليد النيسابوري، وخالد بن نزار بن المغيرة بن سليم الأيلي، وسفيان بن عُيينة الهلالي، وصفوان بن سليم، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد الرحمن بن سلام الجمحي، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الملك بن إبراهيم الجدي، وعمر بن عبد الله بن رزين السلمي، وفضل بن سليمان النميري، ومالك بن سليمان الهروي، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير المدني، ومحمد بن الحسن بن الزبير الأسدي، ومحمد بن سابق البغدادي، ومحمد بن سنان العوقي، ومحمد بن محبب أبو همام الدلال، والمعافى بن عمران الموصلي، ومعن بن عيسى القزاز، وموسى بن مسعود أبو حذيفة النهدي، والنعمان بن ثابت أبو حنيفة، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن أبي بكير الكرماني، ويحيى بن الضريس البجلي الرازي، وجماعة.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مات بمكة على المشهور سنة ثلاث وستين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال عبد الله بن المبارك: «كان ... ثبتًا في الحديث»[١].

وقال أيضًا: «صحيح الكتب»[٢].

وقال أيضًا: «صحيح الحديث»[٣].

وقال أيضًا: «صحيح العلم والحديث»[٤].

وقال أيضًا: «من الحفاظ»[٥].

وقال يحيى بن اليمان الكوفي: «مِن أنبل مَن حدَّث بخراسان، والعراق والحجاز، وأوسعهم علمًا»[٦].

وقال يحيى بن معين: «ثقة»[٧].

---

(١) سنن الدارقطني (٤/٥٧).

(٢) الجرح والتعديل (٢/١٠٨).

(٣) تهذيب الكمال (٢/١١١).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٢٤).

(٥) المصدر السابق (١/٢٢١).

(٦) المصدر السابق (١/٢٢٤).

(٧) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٤/٣٥٤).

وقال أيضًا: «ليس به بأس»[١].

وقال أيضًا: «ليس به بأس، يُكتب حديثه»[٢].

وقال أيضًا: «صالح»[٣].

وقال أبو إسحاق الهروي الحداد: «كان ... محدثًا عالمًا، ما أخرجت خراسان مثله»[٤].

وقال إسحاق بن راهويه: «كان صحيح الحديث، حسن الدراية، كثير السماع، ما كان بخراسان أكثر سماعًا منه، وهو ثقة»[٥].

وقال أحمد بن حنبل: «صحيح الحديث، مقارب، إلا أنه كان يرى الإرجاء»[٦].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص٧٧).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/٧).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٢٦/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تاريخ بغداد (١٣/٧).

(٦) سؤالات أبي داود للإمام أحمد (ص٣٥٩).

وقال أيضًا: «ثقة في الحديث، وهو أقوى حديثًا من أبي جعفر الرازي كثيرًا»[1].

وقال أيضًا: «صدوق من أهل خراسان، وكان يتكلم في الإرجاء»[2].

وقال أيضًا: «صالح الحديث»، وأثنى عليه، ولكنه كان يتكلم في الإرجاء[3].

وذُكر عنده إبراهيم بن طهمان، وكان متكئًا مِن علةٍ فاستوى جالسًا، وقال: «لا ينبغي أن يذكر الصالحون فيُتكئ»[4].

وقال يحيى بن أكثم المروزي: «كان ... مِن أنبل مَن حدَّث بخراسان، والعراق، والحجاز، وأوثقهم، وأوسعهم علمًا»[5].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٥٣٨/٢)، الجرح والتعديل (١٠٧/٢).

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٣٦).

(٣) مسائل حرب الكرماني (١٢٤٨/٣).

(٤) تاريخ بغداد (١٣/٧).

(٥) المصدر السابق، وهو قول يحيى بن اليمان كما تقدم.

وقال الجوزجاني: «كان فاضلا، يرمى بالإرجاء»[١].

وقال العجلي: «لا بأس به»[٢].

وقال أحمد بن سيار المروزي: «لم يُتهم في روايته ... وكان الناس اليوم في حديثه أرغب، وكان كراهية الناس فيه فيما مضى أنه ابتلي برأي الإرجاء»[٣].

وقال أبو داود السجستاني: «ثقة»[٤].

وقال أبو حاتم الرازي: «مرجئ ثقة»[٥].

وقال أيضًا: «صدوق حسن الحديث»[٦].

وقال عثمان الدارمي: «ثقة في الحديث، لم يزل الأئمة يشتهون حديثه، ويرغبون فيه، ويوثقونه»[٧].

---

(١) أحوال الرجال (ص٣٥٦).

(٢) معرفة الثقات وغيرهم (١/٢١١).

(٣) تاريخ بغداد (٧/١٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المصدر السابق.

(٦) الجرح والتعديل (٢/١٠٧).

(٧) تاريخ بغداد (٧/١٣).

وقال عبد الرحمن بن خراش: «صدوق في الحديث، وكان مرجئًا خراسانيًّا»[1].

وقال صالح بن محمد جَزَرَة: «ثقة، حسن الحديث، كثير الحديث، يميل شيئًا إلى الإرجاء في الإيمان، حبب اللهُ حديثه إلى الناس، جيد الرواية، حسن الحديث»[2].

وقال أبو بكر البزار: «ليس به بأس»[3].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «أمره مشتبه، له مدخل في الثقات، ومدخل في الضعفاء، وقد روى أحاديث مستقيمة تشبه أحاديث الأثبات، وقد تفرد عن الثقات بأشياء معضلات»[4].

وقال الدارقطني: «ثقة، وإنما تكلم فيه بسبب الإرجاء»[5].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٢٨/١).

(٤) الثقات له (٢٧/٦).

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني (ص٩٢).

وقال الحاكم أبو عبد الله: «ثقة، مخرج حديثه في "الصحيح" إلا أن مالك بن أنس ومَن بعده من الأئمة أنكروا عليه الإرجاء»[(١)].

وذكره ابن خلفون في "الثقات"، وقال: «ضعفه بعضهم، وهو عندي في الطبقة الثالثة من المحدِّثين»[(٢)].

وقال ابن الجوزي: «رجل صالح»[(٣)].

وقال الذهبي: «ثقة متقن من رجال "الصحيحين" وكان مرجئًا، فهذا رجل عالم كبير القدر بخراسان أخطأ في مسألة فكان ماذا؟ أَفَبِمُجَرَّدِ الإرجاء يُضعَّف حديث الثقة ويهدر، فقد كان مَن هو أكبر مِن إبراهيمَ مرجئًا»[(٤)].

وقال أيضًا: «من أئمة الإسلام وفيه إرجاء ... وثقه أحمد، وأبو حاتم»[(٥)].

---

(١) معرفة علوم الحديث (ص١٣٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٢٨).

(٣) الضعفاء والمتروكون له (١/٣٦).

(٤) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص٣٥).

(٥) الكاشف (١/٢١٤).

وقال ابن حجر: «ثقة يُغرب، وتُكلم فيه للإرجاء، ويقال: رجع عنه»[1].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال سفيان بن عيينة: «كان ... مرجئًا»[2].

وقال نعيم بن حماد المروزي: «كان يقال: إنه مرجئ»[3].

وقال أيضًا: «سمعت عن إبراهيم بن طهمان منذ أكثر من ستين سنة أنه مرجئ»[4].

وقال إسحاق بن راهويه: «لو عرفت من إبراهيم بن طهمان بمرو ما عرفت منه بنيسابور ما استحللت أن أروي عنه»، يعني من رأي الإرجاء[5].

وقال أحمد بن حنبل: «كان مرجئًا يتكلم»[6].

---

(١) تقريب التهذيب (ص٩٠).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢٢٦/١).

(٥) تاريخ بغداد (١٣/٧).

(٦) الضعفاء الكبير (١٩٦/١).

وقال أيضًا: «كان مرجئًا، وكان شديدًا على الجهمية»[١].

وقال محمد بن عبد الله بن عمار: «ضعيف، مضطرب الحديث»[٢].

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «لا يحتج بحديثه»[٣].

وقال العقيلي: «كان يغلو في الإرجاء»[٤].

وقال أيضًا: «كان يغلو في الإرجاء، فكان الثوري يستثقله لذلك»[٥].

وأشار السليماني البيكندي إلى تليينه، فقال: «أَنكروا عليه حديثه عن أبي الزبير، عن جابر في "رفع اليدين"، وحديثه عن شعبة، عن قتادة، عن أنس: "رفعت لي سدرة المنتهى، فإذا أربعة أنهار"»[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٧).

(٢) تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين (ص٤٩)، تاريخ بغداد (١٣/٧).

(٣) سنن الدارقطني (٥٧/٤).

(٤) الضعفاء الكبير (١٩٦/١).

(٥) قاله في كتابٍ له يُعرف بـ"الجرح والتعديل"، نقل عنه مغلطاي في (إكمال تهذيب الكمال ٢٢٧/١).

(٦) ميزان الاعتدال (٣٨/١)، وردَّه الذهبيُّ بقوله: "لا نكارةَ في ذلك"، وليس على إطلاقه كما سيأتي في التنبيهات.

وقال ابن حزم: «ضعيف»[1].

الترجيح:

ثقة، وعِيب عليه قولُه بالإرجاء، وتَفرُّده عن بعض الثقات بمعضلات.

تنبيهات:

١- على تقديرِ ثبوت ما نَقله العقيليُّ من غلوِّ إبراهيمَ بنِ طهمانَ في الإرجاءِ، فإنَّه يحترزُ مِن أحاديثهِ التي فيها دعوة إلى بدعتهِ، وإنْ كان المشهورُ عنه أنه ليس بِدَاعيةٍ.

٢- ذهبَ أبو الصلتِ الهرويُّ إلى أنَّ إرجاءَ إبراهيمَ ونحوَهُ لَمْ يكنْ مُتَوافقًا مع المذهبِ العقديِّ الخبيثِ القائلِ بأنَّ الإيمانَ قولٌ بلا عملٍ، وأَن ترْكَ العملِ لا يَضرُّ بالإيمانِ؛ قال: «بل كان إرجَاؤُهم أنهم كانوا يرجون لأهل الكبائر الغفران، ردًّا على الخوارجِ وغيرهم الذين يكفرون الناسَ بالذنوبِ، فكانوا يرجون ولا يكفرون بالذنوبِ، ونحن كذلك»[2].

---

(١) المحلى بالآثار (٢٧٧/١٠).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/٧).

إذَا كان الأمرُ كما قال، فلا ضَيْرَ، وإلا فلا، وهو الأشبه؛ إذْ عابَ عليه كُلٌّ مِن: الإمامِ سفيانَ الثوريِّ، ومالكِ بنِ أنسٍ، وسفيانَ بنِ عيينةَ، وأحمدَ بنِ حنبلٍ وغيرهم، وإنْ كان ابنُ حنبلٍ يَراه أفضلَ مِنَ البعضِ، فقد استوى جالسًا عند ذكرِ اسمِه.

فغالبُ مَن تكلَّمَ فيه إنما كانَ بسببِ بدعتِهِ، وقد ذهبَ أبو عبد الله الحاكم[1] إلى أنَّه تراجع عن قولهِ بالإرجاءِ، وفيه تفصيلٌ له موضعٌ آخر.

٣- ذهبَ شمسُ الدِّين الذهبيُّ إلى أنَّ ابنَ عمارٍ شذَّ بتضعيفِهِ، فقال: «شذَّ الحافظ محمدُ بنُ عبد اللهِ بنِ عمارٍ، فقال: إبراهيمَ بنَ طهمانَ ضعيفٌ، مضطربُ الحديثِ»[2].

وفيه نظر؛ إذْ ضعفه الذهليُّ أيضًا -وهو معاصرٌ لابنِ عمارٍ- كذلِكَ غَمزَهُ ابنُ حَزمٍ.

أمَّا ابنُ حبانَ فمعَ إيرادِهِ لَه في "الثقاتِ" إلا أنَّه أشار إلى الاختلاف فيه، وأنَّ له مدخلا في الثقاتِ، ومدخلا في الضعفاءِ أيضًا.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٢٥).

(٢) سير أعلام النبلاء (٧/٣٨٢).

٤- عابَ صالحُ جزرةَ على ابنِ عمارٍ الموصليِّ تضعيفَهُ لإبراهيمَ، فقال: «ابن عمار مِن أين يَعرفُ حديثَ إبراهيمَ؟! إنه لم يَعرفْ حديثَهُ، إنما وقعَ إلى ابنِ عمارٍ حديثُ إبراهيمَ في الجمعةِ، ومنه غلط ابنُ عمارٍ على إبراهيمَ ... وما أدري الغلطَ إلا من غيرِ إبراهيمَ ... قد تفردَ المعافى بذكرِ محمدِ بنِ زيادٍ عن إبراهيمَ، فعُلِمَ أنَّ الغلطَ منه -أَيْ مِن المعافى- لا مِن إبراهيمَ»[1].

وهو كما قال، كذلِكَ الأحاديثُ التي أشارَ إليها البيكنديُّ لا نَكارةَ فيها، فحديثُ إبراهيمَ بنِ طهمانَ، عن شعبةَ، قد رواه البخاريُّ معلقًا في (الصحيحِ ٥٦١٠)، **فقال:** وقال إبراهيمُ بنُ طهمانَ: عن شعبةَ، عن قتادةَ، عن أنسِ بنِ مالكٍ قالَ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**رُفِعْتُ إِلَى السِّدْرَةِ، فَإِذَا أَرْبَعَةُ أَنْهَارٍ: نَهَرَانِ ظَاهِرَانِ وَنَهَرَانِ بَاطِنَانِ، فَأَمَّا الظَّاهِرَانِ: النِّيلُ وَالفُرَاتُ، وَأَمَّا البَاطِنَانِ: فَنَهَرَانِ فِي الجَنَّةِ، فَأُتِيتُ بِثَلاَثَةِ أَقْدَاحٍ: قَدَحٌ فِيهِ لَبَنٌ، وَقَدَحٌ فِيهِ عَسَلٌ،**

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٢١، ٢٢٢).

وَقَدَحٌ فِيهِ خَمْرٌ، فَأَخَذْتُ الَّذِي فِيهِ اللَّبَنُ فَشَرِبْتُ، فَقِيلَ لِي: أَصَبْتَ الفِطْرَةَ أَنْتَ وَأُمَّتُكَ».

ووصله أبو عَوانةَ الإِسفرَاييِنيُّ في (المستخرج على صحيح مسلم ٨٥٧٨)، والحاكم أبو عبد الله في (المستدرك ٢٧٥)، وغيرهما من طريقِ حفصِ بنِ عبد اللهِ السُّلميِّ عنه.

والحاصلُ فإنَّه لا يثبتُ عند التحقيقِ القولُ بتضعيفِ ابنِ طهمانَ في الضبطِ، حتى مع ثُبوتِ قولِهِ بالإرجاءِ وعَدم رُجوعهِ عنه، اللهم إلا أن يأتيَ بما يُستنكرُ، فشأنُهُ شَأنُ كُلِّ الثِّقاتِ، الذين تُردُّ أحاديثُهُمُ المنكرةُ والشَّاذةُ التي أَخْطَئُوا فيها، وقد رَوَى له الشيخانِ وغيرُهُما.

٥- قولُ البيكنديِّ: «أنكروا عليه حَدِيثَهُ عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ في "رفعِ اليدينِ"»[(١)].

فيه تفصيلٌ؛ إِذْ اضطربَ إبراهيمُ بنُ طهمانَ في إسنادِ الحديثِ، ورواه من حَديثِ جابرٍ ﷺ مرفوعًا، ومنِ حَديثِ ابنِ عُمرَ، وابنِ عباسٍ

(١) ميزان الاعتدال (١/٣٨).

ﷺ موقوفًا، ولقد صحَّحَ البيهقيُّ الحديثَ عقبِ الروايةِ المرفوعةِ، لكنَّ الراجحَ في متنِ الحديثِ أنَّه صَحيحٌ لغيرِهِ[1].

---

(١) **صحيح لغيره:**

وقد روي الحديثُ من طريقين عن جابر بن عبد الله ﷺ:

الطريق الأول:

أبو الزبير المكي، عن جابر.

وقد روي عنه من وجهين:

الوجه الأول:

ابن طهمان، عن أبي الزبير، عن جابر.

أخرجه ابنُ ماجه واللفظ له في (السنن ٨٦٨)، والسَّرَّاج في (المسند ٩٢)، وابن عبد البر في (التمهيد ٩/٢١٧)، والضياء المقدسي في (المنتقى من مسموعات مرو ٩٢٧)، من طريق أبي حذيفة، عن إبراهيم بن طهمان، عن أبي الزبير محمد بن مسلم، **أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ**، وَيَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ. وَرَفَعَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ يَدَيْهِ إِلَى أُذُنَيْهِ.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ أبي حذيفةَ -وهو موسى بن مسعود النهدي، أبو حذيفة البصري- مُختلفٌ فيه، والراجحُ في حالِه الضعفُ؛ إذ كان صدوقًا في نفسه، لكنه كثيرُ الوهْمِ، وقد روى له البخاريُّ في صحيحِه مُتابعةً.

وابنُ يحيى هو محمد بن يحيى الذهلي الإمام الثقة؛ قال البوصيري: "هذا إسناد رجاله ثقات، وله شاهد من حديثِ ابنِ عمرَ رواه النسائي"(مصباح الزجاجة ١/١٠٨).

وهو كما قال، ولكنَّ في قولِهِ: "رجالُهُ ثِقَاتٌ" على إطلاقِهِ نظرٌ؛ لحالِ أبي حذيفةَ، وكَذَا فإنَّ أبا الزبيرِ -وهو محمد بن مسلم بن تدرس- مشهورٌ بالتدليسِ، ولم يصرحْ بالسَّماعِ أوْ نحْوِه، ويُسْتثنى مِن ذلك بالخصوصِ رِوايةُ الليثِ بنِ سَعدٍ عنه؛ قال سعيدُ بنُ أبي مريمَ: "ثنا الليث بن سعد، قال: جئت أبا الزبير فدفَعَ لي كتابين فَانْقَلَبْتُ بهما، ثم قلت في نفسي: لو أني عاودته فسألته أَسمِعَ هذا كله من جابر؟ قال: سألته فقال: منه ما سمعت، ومنه ما حدثت عنه، فقلتُ له: أَعْلِمْ لي على ما سمعتَ منه، فَأَعْلَمَ لي على هذا الذي عندي"(جامع التحصيل للعلائي ص١١٠).



وتابعَ حفصٌ أبا حذيفةَ عنِ ابنِ طهمانَ، وذلك كما رواه البيهقيُّ في (الخلافيات ١٦٧٥) عن حفصٍ، عن ابنِ طهمانَ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ: **أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ التَّكْبِيرِ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا اسْتَوَى قَائِمًا مِنْ رُكُوعِهِ، وَكَانَ لَا يَفْعَلُ ذَلِكَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السُّجُودِ، وَيَقُولُ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُ ذَلِكَ.**

وحفصٌ –هو حفص بن عبد الله السلمي النيسابوري– حسنُ الحديثِ؛ وبهذا فقد بَقيتْ في الظاهرِ علةُ تدليسِ أبي الزبيرِ مع عنعنتِه مِن هذا الوجهِ.

ولكنْ هَهُنا عِلةٌ أُخْرى، تَتمثلُ فِي **اضطرابِ ابنِ طهمانَ** في هذا الحديثِ؛ إِذْ روَاهُ –كما تَرى– أبو حذيفةَ عن إبراهيمَ بنِ طهمانَ، عن أبي الزبيرِ أن جابرَ بنَ عبد اللهِ ... به مرفوعًا.

ورواه موقوفًا كما عند البخاريِّ في (رفع اليدين ٤٩) قال: حدثنا إبراهيمُ بنُ المنذرِ، عن معمرٍ، عن **إبراهيمَ بنِ طهمانَ**، عن ابنِ الزبيرِ، قال: «**رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ حِينَ قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تُحَاذِيَ أُذُنَيْهِ، وَحِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ وَاسْتَوَى قَائِمًا فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ**».

وقال البخاري أيضًا في (رفع اليدين ٥٥): أخبرنا عبد الله بن محمد، أنبأنا أبو عامر، حدثنا **إبراهيم بن طهمان**، عن أبي الزبيرِ، عن طاوس:

«**أَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى تُحَاذِيَ أُذُنَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَاسْتَوَى قَائِمًا فَعَلَ مِثْلَ ذَلِكَ**».

فجَعلَهُ مِن حَديثِ ابنِ عُمرَ، وابنِ عباسٍ موقوفًا لا مرفوعًا، ولهذا قال البيكنديُّ -كما تقدم فِي ترجمةِ ابنِ طَهمانَ-: "أَنكروا عليه حديثَهُ عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ فِي رفعِ اليدينِ"(ميزان الاعتدال ٣٨/١).

وقد خالفَ سفيانُ الثوريُّ كما عند الحاكمِ في (معرفة علوم الحديث ص١٢١)، والبيهقي في (الخلافيات ١٦٧٤) أصحابَ ابنِ طهمانَ في سندهِ ومتنهِ، ورواه عن أبي الزبيرِ بدون ذكرِ ابنِ طهمانَ، ومُضِيفًا في متنِه كما سيأتي: (**في صلاةِ الظهرِ**).

كذلك تُوبعَ ابنُ طهمانَ على هذا الحديثِ، فتابعَه زيادُ بنُ سوقةَ بنِ سعيدٍ كما في (الخلافيات للبيهقي ٣٤٩/٢).

ولكنَّ الإسنادَ لم يصح إلى زيادٍ؛ حيث رواهُ عنه سليمانُ المطليُّ، قال الحاكم أبو عبد الله: "ولا نعلم أحدًا رواه عن أبي الزبيرِ غيرُ إبراهيمَ بنِ طهمانَ وَحْده تفرد به، إلا حديث يحدِّثُ به سليمانُ بنُ أحمدَ الملطيُّ مِن حديثِ زيادِ بنِ سوقةَ، وسليمانُ متروكٌ يضعُ الحديثَ"(معرفة علوم الحديث ص١٢١).

وهو كما قال، وقد كذَّبَ الملطيَّ بعضُ أهلِ العلمِ؛ قال ابن حجر: "كذبه الدارقطنيُّ ... وضعفه أيضًا ابنُ حنزابةَ وَغيرُهُ ... قال الخطيبُ: حدثنا عنه أبو العلاءِ الواسطيُّ، وما علمت لأبي عَمْرو بنِ العلاءِ أخًا اسمُه بَزيع، وسليمانُ هذا كان كذَّابًا"(لسان الميزان ١٢٤/٤).

وزيادٌ هذا ذكره ابنُ حبانَ في ثقاتِهِ، وقال: "زيادُ بنُ سوقةَ شيخٌ مِن أهل المدينة، يروي عن أبي الزبير، روى عنه المنذر بن جهم، قليل الحديث فيما لا يتابع عليه، وقد وهم مَن زعم أنه أخو محمدِ بنِ سوقةَ، محمدٌ لا أخَ له، وهو كوفي، وهذا مدني"(الثقات ٧٩٥٩).

والحديثُ صحَّحه البيهقيُّ، فقال بعد أن ساقه من طريق حفص بن عبد الله: "وهكذا رواه أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، عن إبراهيم بن طهمان، وتابعه زياد بن سوقة بن سعيد، وهو حديث صحيح، رواتُه عن آخرهم ثقات"(الخلافيات ٣٤٩/٢).

وهو كما قال، ولكنَّ في قولِه: "رواتُه عن آخرِهم ثِقاتٌ" نَظرٌ؛ لما تقدم من حالِ النهديِّ.

وكَذا ابنُ سوقةَ لم يوثقه غيرُ ابنِ حبانَ، وثَمَّةَ نظرٌ في توثيقِه لأمثالِ هؤلاءِ الرواةِ، يُضافُ إلى ذلك أنَّ الطريقَ لم يصح إلى زيادٍ.

ولكنْ متنُ الحديثِ ثابتٌ بمجموعِ طرقِه وشواهدِه، ولعلَّ هذا هو ما استندَ إليه البيهقيُّ في تصحيحِهِ للحديثِ لا لمجردِ روايةِ ابنِ طهمانَ له؛ فقد اضطربَ فيه كما تقدم.

الوجه الثاني:

سفيان الثوري، عن أبي الزبير، عن جابر.

أخرجه الحاكم أبو عبد الله واللفظ له في (معرفة علوم الحديث ص١٢١)، والبيهقي في (الخلافيات ١٦٧٤)، والخطيب في (تاريخ بغداد ٢/١٦١)، وغيرهم من طريق أبي العباس محمد بن أحمد المحبوبي، قال: حدثنا أبو الحسن أحمد بن سيار، قال: حدثنا محمد بن كثير العبدي، قال: حدثنا **سفيان الثوري**، قال: حدثني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله الأنصاري، قال: **رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فِي صَلَاةِ الظُّهْرِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ.**

والحديثُ بهذه الزيادةِ: **(في صلاة الظهر)** شَاذٌّ سندًا ومتنًا، ومدارُهُ على أبي العباس محمد بن أحمد بن محبوب المحبوبي، عن أحمد بن سيار المروزي، عن محمد بن كثير، قال: حدثنا سفيان الثوري، قال: حدثني أبو الزبير، عن جابر ... به.

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ فأبو الزبير مدلسٌ وقد عنعن، يُضافُ إلى ذلك أنَّ محمدَ بنَ كثيرٍ العبديّ قد تَفردَ بروايتهِ عن سفيانَ، وخالفَ كلَّ ما رواه الثقاتُ مِن أصحابِ سفيانَ عنه.

وهو ليس ممن يُحتمل تفرده بمثل هذا نظرًا للخلاف في ضبطه؛ قال ابنُ حجرٍ: "قال ابن معين: لم يكن ثقة، وقال أبو حاتم: صدوق، وذكره ابن حبان في "الثقات"، وقال ... كان تقيًّا فاضلا ... وقال أحمد بن حنبل: ثقة ... وقال سليمان بن قاسم: لا بأس به، وقال ابن الجنيد، عن ابن معين: كان في حديثه ألفاظ. كأنه ضعفه، ثم سألت عنه، فقال: لم يكن لسائل أن يكتب عنه"(تهذيب التهذيب ٩/٤١٨)

وعلى ذلك فإنَّ الحديثَ جاءَ مُخالفًا لكلِّ الأحاديثِ الصحيحةِ الثابتةِ في "الصحيحين" وغيرهما مما وَردَ في صفةِ رفع النبي ﷺ ليديه في الصلاة دون تقييد بوقتٍ دونَ آخر.

والحديثُ مِن هذا الطريقِ حَكمَ عليه أبو عبد الله الحاكم بالشذوذ، فقال عَقبَ روايتِهِ: "وهذا الحديثُ شَاذُّ الإسنادِ والمتنِ؛ إذْ لم نقف له على علة وليس عند الثوري عن أبي الزبير هذا الحديث، ولا ذَكَر أحدٌ في حديثِ رَفعِ اليدينَ أنَّه في صلاةِ الظهرِ أو غيرها".

ثم قال: "وقد رأيتُ جماعةً من أصحَابِنَا يذكرون أن علته أن يكونَ عن محمدِ بن كثيرٍ، عن إبراهيمَ بنِ طهمانَ، وهذا خَطأٌ فاحشٌ، وليس عند محمدِ بنِ كثيرٍ، عن إبراهيمَ بنِ طهمانَ حرفٌ فيتوهمون قياسًا أن محمدَ بنَ كثيرٍ يَروي عن إبراهيمَ بنِ طهمانَ كما روى أبو حذيفةَ؛ لأنهما جميعًا رويا عن الثوريِّ وليس كذلك، فإنَّ أبا حذيفةَ قد روى عن جماعةٍ لم يسمعْ منهم محمدُ بنُ كثيرٍ، منهم: إبراهيم بن طهمان، وشبل بن عباد، وعكرمة بن عمار، وغيرهم مِن أكابرِ الشيوخِ".

ونَقله عنه البيهقيُّ، فقالَ عقبَ روايتِه: "قال الحاكم أبو عبد الله: هذا حديثٌ لم نكتبه إلا من حديث الثوريِّ، عن أبي الزبيرِ إلا عن شيخنا أبي العباسِ -وهو ثقةٌ مأمونٌ- وكان الحديثُ بخطِّ عمِّه عن أحمدَ بنِ سيارٍ، وسماع أبي العباس بخط عمه، وإنما نعرفه من حديثِ إبراهيمَ بنِ طهمانَ، عن أبي الزبيرِ".

كذلك استغربَهُ الخطيبُ البغداديُّ منِ حديثِ سفيانَ، فقال: "هذا حديثٌ غريبٌ من حديثِ الثوريِّ، عن أبي الزبيرِ، عن جابرٍ، تفردَ بروايتِه عنه محمدُ بنُ كثيرٍ العبديُّ، ولم يروِه عنِ ابنِ كثيرٍ غيرُ أحمدَ بنِ سَيَّارٍ المروزيِّ، ولا نعلمُ رواه عن أحمدَ بنِ سيارٍ إلا المحبُوبيُّ"(تاريخ بغداد ٢/١٦١).

وهو كما قالوا، فالإسنادُ وإِنْ كان رِجَالُهُ ثِقَاتًا إلا أنَّ الحديثَ لا يثبتُ مِن طريقِ سفيانَ الثوريِّ؛ لما تقدم.

والمحفوظُ في الحديثِ أنَّه مِن أفرادِ إبراهيمَ بنِ طهمانَ، عن أبي الزبيرِ بدونِ ذكرِ هذه الزيادة، وهو الراجحُ مِن هذا الوجْهِ مع اضطرابِ إبراهيمَ فيه.

الطريق الثاني:

ابن المنكدر، عن جابر.

أخرجه أحمد بن منيع في (المسند/المطالب العالية ٤٥٩)، وابن عدي في (الكامل ٨١٠١)، من طريق سلمة بن صالح، عن محمد بن المنكدر، عن جابر ﷺ قال: **رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ.**

وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ سلمةَ بنِ صالحٍ الأحمرِ، وقد تركه بَعضُ أهلِ العلمِ؛ قال ابنُ حجرٍ: "روى عباس، عن يحيى: ليس بثقة، وقال النَّسَائيُّ: ضعيف ... قال ابنُ عَدِي: لم أر له متنًا منكرًا ربما يهم وهو حسن الحديث ... وقال أبو داود: متروك الحديث، وقال ابن سعد: كان طلب الحديث ثم اضطرب عليه فضعفه الناس ... وقال أبو أحمد الحاكم: ليس بالقوي عندهم ... وقال أحمد: ليس بشيء، وقال أبو

حاتم: واهي الحديث لا يُكتب حديثه يقرب في الضعف من سوار بن مصعب"(لسان الميزان ٤/١١٨).

ولكنْ الراجحُ في حالِه أنه ممن يُكتب حديثُهُ في الشواهدِ ونحوها.

وبه ضعَّف البوصيريُّ الإسنادَ، فقال: "هذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعفِ سلمةَ بنِ صالحٍ"(إتحاف الخيرة ٢/١٥٦).

وهو كما قال، ولكنَّ متنَ الحديثِ صحيحٌ بمجموعِ طرقِهِ وشواهدِه التي وَرَدتْ في البابِ مِن حديثِ ابنِ عُمرَ وغيرِه.

ولمزيدٍ مِنَ التفصيلِ حولَ أحاديثِ رفعِ اليدينِ في الصلاةِ فليُراجعُ كتابَيَ: "سلسة الأحاديث المشهورة الصحيحة"، و"سلسلة الأحاديث المشهورة الضعيفة والموضوعة".



٢٩- إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكي أبو إسماعيل الكوفي.

روى عن: شقيق بن سلمة أبي وائل، وعبد الله بن أبي أوفى الأسلمي، ويزيد بن أبي كبشة السكسكي، وأبي بردة بن أبي موسى الأشعري.

وروى عنه: حجاج بن أرطاة، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، والعوام بن حوشب أبو عيسى الشيباني، ومسعر بن كدام الهلالي، ويزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني، وجماعة.

روى له: البخاري متابعة، وأبو داود، والنسائي.

مات في حدود سنة عشرين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان[١]، وابن خلفون[٢] في الثقات.

---

(١) الثقات (٤/١٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٣٩).

وقال الدارقطني: «تابعي صالح»[1].

وقال الحاكم أبو عبد الله: «احتج البخاري بإبراهيم السكسكي»[2].

وقال ابن القطان الفاسي: «وإن كان قوم قد ضعفوا إبراهيم السكسكي[3] فلم يأتوا بحجة، وهو ثقة، وقد أخرج له البخاري»[4].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢٣٩/١).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٣٠٦/١)، وأشار في (المدخل إلى الصحيح ١٨٧/٤) إلى ضعفه، فنقل تضعيف شعبة والنسائي له.

(٣) السَكْسَكى: بالكاف الساكنة بين السينين المفتوحتين المهملتين وفي آخرها كاف أخرى، هذه النسبة إلى السكاسك وهو بطن من كندة، ووادي السكاسك موضع بالأردن نزلته السكاسك حين قدموا الشام زمن عمر بن الخطاب ﷺ كان منها جماعة من المحدثين منهم ... أبو إسماعيل إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي، كوفي(الأنساب للسمعاني ١٥٩/٧، ١٦٠).

(٤) بيان الوهم والإيهام (٣٠٦/٣).

وخرج له ابن خزيمة[١]، وابن حبان[٢]، والحاكم[٣].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن سعيد القطان: «كان شعبة يقول في إبراهيم السكسكي، يطعن فيه»[٤].

وقال أيضًا: «كان شعبة يضعفه، قال: كان لا يُحسن يتكلّم»[٥].

وقال أيضًا: «كان الأعمش يتكلم فيه»[٦].

وقال أحمد بن حنبل: «ضعيف»[٧].

وقال النسائي: «ليس بذاك القوي»[٨].

---

(١) صحيح ابن خزيمة (١/٥٨٩).

(٢) صحيح ابن حبان (٥/١١٦).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٢/٦٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٣/٣٥).

(٥) الضعفاء الكبير (١/٣٠٣).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٣٩).

(٧) تهذيب الكمال (٢/١٣٢).

(٨) الضعفاء له (ص٤٤)، السنن الكبرى له (٣/١٥٧).

وقال أيضًا: «ليس بذلك القوي، ويكتب حديثه»[1].

وذكره العقيلي[2]، وأبو حفص بن شاهين[3]، وأبو العرب القيرواني[4]، وابن الجوزي[5] في الضعفاء.

وقال ابن عدي: «لم أجد له حديثًا منكر المتن، وهو إلى الصدق أقرب منه إلى غيره، ويُكتب حديثه كما قال النسائي»[6].

وقال ابن مَنده[7]، والحاكم أبو أحمد: «ضعفه شعبة بن الحجاج»[8].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٤٧٩/١).

(٢) الضعفاء الكبير (٣٠٣/١).

(٣) تاريخ أسماء الضعفاء (ص١٦٢).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢٤٠/١).

(٥) الضعفاء والمتروكين له (٣٨/١).

(٦) الكامل (٤٨٠/١).

(٧) الكنى والألقاب (ص٤١).

(٨) الأسامي والكنى (١٤٨/١).

وقال الحاكم أبو عبد الله: «قلت لعلي بن عُمر: إبراهيم السكسكي، لمَ تَرك مسلمٌ حديثه؟ قال: تكلم فيه يحيى بن سعيد، قلت: بحجة؟ قال: هو ضعيف»[(١)].

وذكر النووي حديثه في فصل الضعيف[(٢)].

وقال الذهبي: «ضعفه أحمد»[(٣)].

وقال ابن حجر: «هو من رجال البخاري، لكن عيب عليه إخراج حديثه، وضعفه النسائي»[(٤)].

وقال أيضًا: «صدوق، ضعيف الحفظ»[(٥)].

الترجيح:

ضعيف الحديث، ولم يحتج به البخاري إنما روى له ما تُوبع عليه.

تنبيه:

---

(١) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٢٧).

(٢) خلاصة الأحكام (١/٣٨٣).

(٣) الكاشف (١/٢١٦).

(٤) التلخيص الحبير (٢/٦٧٠).

(٥) تقريب التهذيب (ص٩١).

– جمع الخطيب البغدادي والمزي بين ترجمتَي إبراهيم السكسكسي، وإبراهيم مولى صخير بن أبي الجهم.

والأقربُ إلى الصواب أنهما اثنان، وإليه جَنحَ البخاري وغيره كما سيأتي.



٣٠- إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني.

روى عن: جابر بن عبد الله الأنصاري، والحارث بن عبد الله بن عياش بن أبي ربيعة المخزومي، وجدِّه عبد الله بن أبي ربيعة، وأبي خنيس الغفاري، وخالته أم المؤمنين عائشة، وأمه أم كلثوم بنت أبي بكر الصديق، وآخرين.

وروى عنه: ابناه (إسماعيل، وموسى)، وأبو بكر بن عُمر بن عبد الرحمن، وإبراهيم بن سعد الزهري، وسعيد بن سلمة بن أبي الحسام، وسلمة بن دينار أبو حازم المدني، والضحاك بن عثمان الحزامي، وفائد مولى عبادل، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، وخلق.

روى له: البخاري حديثًا واحدًا استشهادًا في (الأطعمة)، والنسائي، وابن ماجه.

مات في حدود سنة مائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان[1] في الثقات.

وقال ابن خلفون: «ثقة مشهور»[2].

وصحح له الحاكم[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن القطان: «لا تعرف له حال»[4].

وقال ابن حجر: «مقبول»[5].

الترجيح:

لا يحتج به.

تنبيه:

١- لم يحتج البخاريُّ بإبراهيمَ المخزوميِّ في الأصولِ؛ على الرغمِ مِن أنَّ حديثَه مشهورٌ رواه البخاريُّ استشهادًا، واستشكله الإسماعيليُّ،

---

(١) الثقات (٦/٦).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٤٠).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٤/٢٠٧)، وقال: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".

(٤) بيان الوهم والإيهام (٤/٤٩٨).

(٥) تقريب التهذيب (ص٩١).

وحكمَ عليه بالشذوذِ، وبأنَّ في إسنادِهِ نظرًا، قالَ: «هذه القصة – يعني دعاء النبي ﷺ في النخل بالبركة– رواها الثقات المعروفون فيما كان على والد جابر من الدَّين، وكذا قال ابن التين الذي في أكثر الأحاديث أن الدَّين كان على والد جابر ... والسلف إلى الجذاذ مما لا يجيزه البخاري وغيره، وفي هذا الإسناد نظر»[1].

أما تفصيلُ القولِ في السلفِ إلى الجذاذِ فمحله موضعٌ آخر، ورجال إسناد حديثه كلُّهم ثقاتٌ ما خلا إبراهيمَ المخزومي؛ إذْ رواه البخاري في (الصحيح ٥٤٤٣) قال: حدثنا سعيد بن أبي مريم، حدثنا أبو غسان، قال: حدثني أبو حازم، عن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عبد الله بن أبي ربيعة، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما قَالَ: كَانَ بِالْمَدِينَةِ يَهُودِيٌّ، وَكَانَ يُسْلِفُنِي فِي تَمْرِي إِلَى الجِدَادِ، وَكَانَتْ لِجَابِرٍ الأَرْضُ الَّتِي بِطَرِيقِ رُومَةَ، فَجَلَسَتْ، فَخَلا عَامًا، فَجَاءَنِي اليَهُودِيُّ عِنْدَ الجَدَادِ وَلَمْ أَجُدَّ مِنْهَا شَيْئًا، فَجَعَلْتُ أَسْتَنْظِرُهُ إِلَى قَابِلٍ فَيَأْبَى، فَأُخْبِرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: «**امْشُوا نَسْتَنْظِرْ لِجَابِرٍ مِنَ اليَهُودِيِّ**» فَجَاءُونِي فِي نَخْلِي، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يُكَلِّمُ اليَهُودِيَّ ... الحديث.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٤٠).

٢– ليس لَازِمًا مِن روايةِ جمعٍ من الثقات عن إبراهيمَ توثيقُه كما ظن بعضُهم، أما توثيقُ ابنِ حبانَ له، فإنَّه متساهلٌ في مثل هذا النوع من الرواة، ولم يتقدَّمه أحدٌ –فيما أعلم– إلى توثيقه، وإنما قلده ابنُ خلفون.

واغترَّ بتوثيقهما وإخراجِ البخاريِّ له بعضُ المعاصرين، فحسَّنوا إسنادَ حديثه لذاته، على الرغمِ مِن عدم احتجاج البخاري به، وهو وهمٌ.

٣– قولُ الحاكم أبي عبد الله في إسناد حديثه: "هذا حديث صحيح الإسناد، ولم يخرجاه".

إنْ أرادَ بالصحةِ أنه صحيحٌ لذاتهِ لا يصحُّ، وإن أراد لغيره ففيه تفصيلٌ.

وهذا الكلام مطردٌ في كل الرواة الضعفاء الذين صحح لهم الحاكم، وقد تعقبته بشأنهم في ثنايا هذا الكتاب وغيره، ليتنبهْ لهذا التفصيل.



٣١- إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي بن حسان بن عبد الرحمن العنبري البصري، أخو موسى.

روى عن: أبيه عبد الرحمن بن مهدي، وبُرَيْه بن عمر بن سفينة، وجعفر بن سليمان الضبعي، وخالد بن مخلد القطواني، وزيد بن المبارك الصنعاني، وسفيان بن عيينة الهلالي أبي محمد الكوفي، وسيار بن حاتم العنزي أبي سلمة البصري، وصغدي بن أبي الحجراء، وعبد الخالق بن عبد الله العبدي أبي همام الزهراني، وعبد السلام بن حرب بن سلم النهدي الملائي أبي بكر الكوفي، والمثنى بن رفاعة الكوفي، ومجالد بن عبيد الله، ومحمد بن سليمان بن مسمول، ومحمد بن السمط المهلبي، ومحمد بن صالح الضبي، ومروان بن معاوية الفزاري، ومكي بن إبراهيم البلخي، وأبي بكر بن عياش بن سالم الأسدي الكوفي المقرىء، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله بن حاتم الهروي، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن منصور الرمادي، وإسحاق بن يسار النصيبي، وجعفر بن عبد الواحد الهاشمي، وعلي ابن المديني، وعُمر بن يزيد السياري، والفضل بن سهل الأعرج، ومحمد بن إبراهيم بن مسلم أبو

أمية الطرسوسي، ومحمد بن الحسين البرجلاني، ومحمد بن شجاع بن الثلجي أبو عبد الله البغدادي، ومحمد بن عبد الملك بن زنجويه الغزال، ومحمد بن يونس بن موسى الكديمي، وهارون بن عبد الله الحمال، ويعقوب بن سفيان الفارسي، وجماعة.

روى له: أبو داود، والترمذي، والنسائي في "عمل اليوم والليلة".

مات في حدود سنة ثلاثين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يُتقى حديثه من رواية جعفر عنه»[1].

وقال ابن حجر: «صدوق له مناكير، قيل: إنها من قِبل الراوي عنه»[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن عدي: «روى عن الثقات أحاديث مناكير»[1].

---

(١) الثقات (٦٧/٨).

(٢) تقريب التهذيب (ص٩١).

وأوردَ له حديثين، ثم قال: «وهذه الأحاديث بهذا الإسناد، لم أره إلا من رواية إبراهيم بن عبد الرحمن هذا، ولعل هذا مِن قبل جعفر بن عبد الواحد؛ فإنه لين، ولم أر لإبراهيم بن عبد الرحمن حديثًا منكرًا يحكم من أجله على ضعفه»[٢].

وقال أبو يعلى الخليلي: «مات وهو شاب، لا يُعرف له إلا أحاديث دون عشرة، ويروي عنه جعفر بن عبد الواحد الهاشمي أحاديث أنكروها على جعفر، وهو من الضعفاء»[٣].

وذكره ابن الجوزي[٤] في الضعفاء.

وقال الذهبي: «له مناكير»[٥].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث، وله ما يُنكر.



---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/٢٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الإرشاد (٢/٥١١).

(٤) الضعفاء والمتروكين له (١/٣٨).

(٥) الكاشف (١/٢١٧).

٣٢- إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن بَابَاه المخزومي القرشي المكي.

روى عن: إبراهيم بن يزيد القرشي الخوزي الأموي أبي إسماعيل المكي، وبسام بن عبد الله الصيرفي أبي الحسن الكوفي، وعبد الله بن ميمون، وعبد العزيز بن أبي رواد المكي، وأبي الحارث محمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب المدني.

وروى عنه: سليمان بن عمر بن خالد الأقطع، وعبد الرحمن بن خالد القطان أبو بكر الواسطي الرقي، وعلي بن سعيد بن شهريار، ومحمد بن عبد الله بن سابور الرقي المعروف بابن خالويه، والمغيرة بن عبد الرحمن أبو أحمد الحراني، وآخرون.

روى له: ابن ماجه.

مات في حدود سنة مائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «شيخ»[1].

---

(١) الثقات (٨/٦٠).

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو أحمد بن عدي: «ليس بمعروف، حدَّث بالمناكير، وعندي أنه ممن يسرق الحديث»[(١)].

وأورد له ابن عدي حديثًا من روايته عن عبد العزيز بن أبي رواد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ قال: **إِنَّ الْقُلُوبَ لَتَصْدَأُ كَمَا يَصْدَأُ الْحَدِيدُ إِذَا أَصَابَهُ الْمَاءُ**، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللهِ فَمَا جِلاؤُهَا؟ قَالَ: **كَثْرَةُ ذِكْرِ اللَّهِ**.

ثم قال: «وهذا الحديث رواه غير إبراهيم بن عَبد السلام هذا، عن عَبد العزيز بن أبي رواد، عن أبيه، وهو معروف بعبد الرحيم بن هارون الغساني، عن عَبد العزيز بن أبي رواد، وهو مشهور، وإبراهيم هذا مجهول، ولجهله سرقه منه»[(٢)].

وقال أيضًا: «هو في جملة الضعفاء من الرواة»[(٣)].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/١٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (٢/١٧).

وذكره ابن الجوزي[1] في الضعفاء.

وقال الذهبي: «قيل: إنه يسرق الحديث»[2].

وقال ابن حجر: «ضعيف»[3].

الترجيح:

ضعيف وله مناكير.

تنبيه:

١- نَقلَ مُغلطاي عن الدارقطني أنه ضعفه، واستشكل الأمرَ، فقال: «وفي سؤالات الحاكم الكبرى لأبي الحسن الدارقطني: ضعيف. كذا قاله، وفي كتاب "الجرح والتعديل" عن الدارقطني: إبراهيم بن عبد السلام بن شاكر ضعيف، فلا أدري أهو المذكور عند الحاكم، أو هذا غيره، والله أعلم»[4]، وتابعه ابنُ حجر، فقال: «قلت: وفي سؤالات الحاكم للدارقطني ضعيف»[5].

---

(١) الضعفاء والمتروكين (١/٣٨).

(٢) الكاشف (١/٢١٧).

(٣) تقريب التهذيب (ص٩١).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٤٦).

(٥) تهذيب التهذيب (١/١٤١).

والراجحُ أنه غيره؛ إِذْ هما راويان كما سيأتي في ترجمة "إبراهيم بن عبد السلام بن محمد بن شاكر البغدادي"، فهو مختلفٌ عن المخزومي في اسمِ الجدِّ، والنِّسبة، ومُتأخرُ الطبقةِ عنه.

فالمخزومي من الطبقة الثامنة -وهي الوسطى من أتباع التابعين- وهم الذين ماتوا بعد المائة إلى المائتين من الهجرة، أما ابنُ شاكرٍ فمتأخرٌ؛ مات في أواخرِ القرن الثالث الهجري، ولم يَروِ له أحدٌ من الستة، إنما روى له الطبراني وغيره.

٢- اتهمه ابنُ عدي بسرقة الحديث، ونَقَله الذهبيُّ، والأقربُ إلى الصواب أنه ممن يُكتب حديثُه في الشواهد والمتابعات مع التحرزِ من مناكيرِه وأباطيلِه.



٣٣- إبراهيم بن عبد السلام بن محمد بن شاكر بن سعد بن قيس البغدادي أبو إسحاق المكفوف الوشَّاء، نزيل مصر.

روى عن: أحمد بن عبدة الضبي، والجراح بن مخلد، والحسين بن علي بن الأسود، ودليل بن خالد بن نجيح المصري، وعباس الدوري، وعبد الله بن خبيق، وعبد الله بن محمد بن الحجاج الصواف، وعيسى بن خالد أبي شرحبيل الحمصي، ومحمد بن العلاء أبي كريب، ومحمد بن عمر بن بشير، ومحمد بن نافع الطحان، ويونس بن عبد الأعلى المصري، وخلق.

وروى عنه: أحمد بن عثمان بن يحيى الأدمي، وأحمد بن مسعود المصري، وإسماعيل بن علي الخطمي، والحسن بن أحمد بن صالح الزيات، وعلي بن الحسن المصري، وسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، ومحمد بن أحمد بن نصر العطار الدوري، ومحمد بن عبد الله الصفار الأصبهاني، وأبو بكر الشافعي، وجماعة.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الطبراني في "الدعاء"، وأبو أحمد الفرضي في "الفوائد المنتقاة"، والخطيب في "تاريخ بغداد".

كُفَّ بصرُه في آخر عمره، وانتقل إلى مصر فمات بها سنة اثنتين وثمانين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «صالح في الرواية، لكن يروي أحاديث منكرة»[(١)].

وصحح له الحاكم[(٢)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال الدارقطني: «ضعيف»[(٣)].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

تنبيه:

---

(١) لسان الميزان (١/٣١٢).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٢/١٦٣).

(٣) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص٧١، ٨٦).

– أوردَ لهُ الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ حديثًا في "المستدركِ"(١٦٣/٢)، وزعمَ واهمًا أنَّ إسنادَهُ على شرطِ البخاريِّ، ولا يصحُّ؛ فإنَّ البخاريَّ لمْ يروِ لهُ في صحيحِهِ شيئًا.

ومنَ الفوائدِ المهمةِ أنَّ أنظارَ أئمةِ النقدِ تباينتْ في فكِّ شفرةِ العبارةِ التي صدرَ بها الحافظُ أبو عبدِ اللهِ الحاكمُ مقدمةَ مستدركِهِ حيثُ قالَ: «وأنا أستعينُ اللهَ على إخراجِ أحاديثَ رواتُها ثقاتٌ، قدِ احتجَّ بمثلِها الشيخانِ رضيَ اللهُ عنْهما أوْ أحدُهما»[1].

إذِ التقتْ طائفتانِ في توجيهِ مقصدِهِ منْ هذا الشرطِ؛ فذهبتِ الأولى إلى حملِ اللفظِ على النظراءِ والمشابهينَ لرواةِ "الصحيحينِ" في رتبةِ العدالةِ والضبطِ لا على أعيانِ الرجالِ، وهوَ الوجهُ الذي نصرَهُ الحافظُ زين الدِّين العراقيُّ محتجًّا بظاهرِ اللفظِ.

بيدَ أنَّ صنيعَ الحاكمِ الإجرائيَّ يعضدُ ما ذهبَ إليهِ جمهورُ المحققينَ كابنِ الصلاحِ، والنوويِّ، وابنِ دقيقِ العيدِ، والذهبيِّ، وابنِ القيمِ، وابنِ حجرٍ؛ منْ أنَّ المرادَ إنما هوَ أعيانُ الرواةِ أنفسِهمُ الذينَ أخرجَ لهمْ صاحبا "الصحيحِ".

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٢١٤/١).

إذِ المسبورُ منْ عادتِهِ تفريقُهُ بينَ قيدِ (**الصحةِ على شرطِهما**) عندَ وجودِ عينِ رجالِهما، وبينَ قيدِ (**صحةِ الإسنادِ**) فحسبُ عندَ انفرادِ رجلٍ لمْ يخرجا لهُ، وما وقعَ في "المستدرك" منْ خروجٍ عنْ هذا السننِ فمآلُهُ إلى السهوِ والنسيانِ العارضينِ للبشرِ.

وينبني على هذا التحريرِ وجوبُ الفحصِ الدقيقِ للأسانيدِ، والحذرِ منَ الأوهامِ التي قدْ تلحقُ بالأحكامِ؛ ونظيرُ ذلكَ ما تعقبَهُ الذهبيُّ في تلخيصِهِ مبينًا نكارةَ حديثِ: "**أنا سيدُ ولدِ آدمَ، وعليٌّ سيدُ العربِ**".

وما تعقبَهُ ابنُ القيمِ في حديثِ: "**مَن فرق بينَ الوالدةِ وولدِها**"؛ لوجودِ حييِّ بنِ عبدِ اللهِ، فعنده مناكيرُ.

ولمنْ أرادَ الوقوفَ على بسطِ هذهِ النكتِ الأصوليةِ، والاطلاعِ على مزيدٍ منَ التفصيلِ، فليراجعْ كتابَنا: "فيضُ المغيثِ بشرحِ ألفيةِ الحديثِ".



٣٤- إبراهيم بن عبد العزيز بن عبد الملك بن أبي محذورة الجمحي أبو إسماعيل المكي القرشي.

روى عن: أبيه عبد العزيز، وجدِّه عبد الملك بن أبي محذورة، وعبد العزيز بن أبي رواد.

وروى عنه: إبراهيم بن زكريا أبو إسحاق العبدسي، وإسحاق بن إبراهيم الحنظلي، وإسماعيل بن عياش، وبشر بن معاذ العقدي أبو سهل البصري الضرير، وعبد الله بن الزبير أبو بكر الحميدي، وعبد الله بن عبد الوهاب أبو محمد الحجبي، وعبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الجعفي، وعبد الله بن محمد أبو جعفر النفيلي، وعلي بن عُمر بن أبي بكر الإسفذني، والفضل بن دكين أبو نعيم الملائي، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن بكر بن خالد النيسابوري، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ويحيى بن اليمان، ويعقوب بن حميد بن كاسب، وآخرون.

روى له: البخاري في "خلق أفعال العباد"، والترمذي، والنسائي.

مات في حدود سنة مائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو حاتم الرازي: «شيخ»[١].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»[٢].

وقال أيضًا: «كان مِن المتورعين، وكان يهم في الشيء بعد الشيء»[٣].

وقال البيهقي: «مشهور»[٤].

وقال ابن حجر: «صدوق يخطىء»[٥].

وصحح له الترمذي[٦].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن معين: «ضعيف»[٧].

---

(١) العلل لابن أبي حاتم (٢/٢٠٠).

(٢) الثقات (٦/٧).

(٣) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٢٨).

(٤) السنن الكبير له (٣/٢٢٠)، الخلافيات (٢/١٧٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص٩١).

(٦) سنن الترمذي (١/٣٩٣).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٤٧).

وقال في موضعٍ آخر على الصحيحِ، عندما سُئل عن بني محذورة: «كان أضعفهم»[1].

وقال علي ابن المديني: «بنو أبي محذورة، الذين يحدِّثون عن جدهم، كلهم ضعيف، ليسوا بشيء»[2].

وذكره أبو العرب القيرواني[3] في جملة الضعفاء.

وقال أبو الفتح الأزدي: «هو وإخوته يضعفون[4]»[5].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/١٨٠)، وقد نَقله مغلطاي في ترجمةِ ابن عمه.

(٢) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٤٩).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٤٧).

(٤) وردَ في المطبوع من طبعة دار الكتب العلمية: "يضعون" بغير الفاء، والأشبه بالصواب: "يضعفون" كما في (ميزان الاعتدال ١/١٠٨، المغني في الضعفاء ١/٣١).

(٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/٦٢).

وقال ابن سيد الناس: «إبراهيم بن عبد العزيز، عن أبيه، وهما مستورا الحالِ، معروفا العينِ، وإن كان حديثهما قد لا يرتقي إلى درجة الصحيح»[1].

الترجيح:

ضعيف الحديث.

تنبيهات:

١- نقلَ ابنُ أبي حاتم في كتابهِ أن إبراهيم بن عبد العزيز قد روى عن عمه، قال: «إبراهيم بن عبد العزيز ... روى عن: أبيه، وعمه»[2]، ونَقله عنه مغلطاي[3]، وسكت، واقتصرَ عليه في أسماء شيوخِ إبراهيمَ.

ولم أظفر برِوايةٍ له عن عمهِ.

فربما وقع تصحيفٌ في بعض نُسخِ "الجرح والتعديل"، قِيلَ: "عمُّه" بدلا مِن "جدِّه"، وتَتابعَ عليه الوهْمُ.

---

(١) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (٤/٣٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢/١١٣).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٤٧).

لا سيما وأنَّ ابنَ أبي حاتم لم يذكرْ من شيوخهِ إلا أباهُ وعمَّه، ولم يذكر جدَّه قطُّ.

وذلك خِلافًا للبخاريِّ[1]، ومسلم بن الحجاج[2]، وابنِ حبانَ، وغيرهم ممن ترجموا لإبراهيمَ، الذين ذكروا أباهُ وجدَّه معًا، أو جدَّه وَحْدَه، وقد سمعَ منهما.

وربما يكون ابنُ أبي حاتمٍ وقف له على رِوايةٍ عن عمِّه في بعض المصادر التي في عِداد المخطوط أو المفقود، لم نَظفرْ بها، وفوق كلِّ ذي علمٍ عليمٌ.

٢- ما نَقلَه ابنُ الجوزي عن الأزديِّ في ترجمة "إبراهيم": «هو وإخوته يضعفون».

إنما هو على سبيل التجوز، فليس لإبراهيمَ أخٌ شقيقٌ معروفٌ بالرواية، وإنما المرادُ به أبناءُ العمِّ ونحوُهم.

---

(١) التاريخ الكبير (١/٧٢٦).

(٢) الكنى له (١/٥١).

٣- اسْتَشكلَ زينُ الدين العراقي ما نُقِلَ عن الأزديِّ، فقال: «وحكى صاحب "الحافل" عن الأزدي أنه قال: إبراهيم بن أبي محذورة وأخوته يضعون[١]، فلا أدري أراد إبراهيم هذا أم غيره؟»[٢].

والأشبه أنه هو، وعلى تقديرِ ثبوتِ هذا النقل عن الأزدي، فقولُه غلوٌ وإسرافٌ منه؛ لم يَتقدَّمْهُ أحدٌ من نُقَّاد الحديث إلى قوله هذا، ولم يُتابع عليه.



(١) كذا جاء هنا، وفي إحدى طبعات "الضعفاء" لابن الجوزي كما تقدم.

(٢) ذيل ميزان الاعتدال له (ص١٩).

٣٥- إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي الكوفي الأصبهاني المدني. (تمييز).

روى عن: حفص بن غياث، وجعفر بن عون، ويعلى بن عبيد، وأهل العراق.

وروى عنه: محمد بن عمر بن حفص الجورجيري، وعبد الكبير بن عمر الطائي، ومحمد بن أحمد بن يزيد الزهري.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: أبو عبد الله بن مَنْدَه في "الإيمان"، والشجري في "الأمالي الخميسية".

سكن المدينة، ومات بها في حدود سنة ستين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «مستقيم الحديث»[١].

وقال أبو الشيخ الأصبهاني: «كان صدوقًا»[٢].

---

(١) الثقات (٨/٨٢).

(٢) طبقات المحدثين (٢/٣٣٦).

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «كان صدوقًا»[1].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.



(١) تاريخ أصبهان (١/٢١٩).

٣٦- إبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب الجمحي القرشي المدني.

روى عن: أبيه، وعبد الله بن دينار، وعطاء بن أبي رباح، ومحمد بن يحيى بن حبان.

وروى عنه: عبد الله بن مسلمة القعنبي، وعلي بن حفص المدائني، وعنبسة بن سعيد الرازي (وهو من أقرانه)، وهاشم بن القاسم أبو النضر، وجماعة.

روى له: الترمذي.

مات في حدود سنة سبعين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أحمد بن حنبل: «أجدني أعرف ذا»[١].

وقال البخاري: «قال لنا عبد الله بن مسلمة ... إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجُمحي، عن مُحمد بن يحيى بن حبان؛ مراسيل»[٢].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية الميموني (ص١٨٧).

(٢) التاريخ الكبير (١/٧١٥)، ولا يلزم من قوله التوثيق.

وذكره ابن حبان[١] في الثقات.

وأورد له الذهبي حديثًا من غرائبه، وقال: «مدني مقل، ما علمت فيه جرحًا»[٢].

وقال أيضًا: «شيخ»[٣].

وقال ابن مفلح: «لم أجد فيه كلامًا، وحديثه حسن إن شاء الله تعالى»[٤].

وقال ابن حجر: «صدوق روى مراسيل»[٥].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن القطان: «لا يُعرف حاله»[٦].

الترجيح:

لا يحتج به.

---

(١) الثقات (٦/١٤).

(٢) ميزان الاعتدال (١/٧٨).

(٣) تاريخ الإسلام (٤/٣٠١).

(٤) الآداب الشرعية (١/٦٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص٩٠).

(٦) بيان الوهم والإيهام (٤/٦٤٠).

تنبيه:

١- حكى مغلطاي عن ابنِ حبان أنه قال في إبراهيمَ: "مستقيم الحديث"؛ قال: «ذكره البستي في كتاب "الثقات"، وقال: هو مستقيم الحديث»[(١)]، وتابعه ابن حجر على ذلك[(٢)].

وهو سهوٌ؛ لأن ابن حبان قاله في راوٍ آخر متأخر الطبقة عن صاحب الترجمة، ومتشابه معه في اسمه، واسم أبيه، ونسبته.

وقد أفرد ترجمةً لصاحب الترجمة في موضعين من كتابه "الثقات"؛ قال: «إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي القرشي، يروي عن: محمد بن يحيى بن حبان، روى عنه: عبد الله بن مسلمة بن قعنب، وعلي بن حفص المدائني»[(٣)].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٣٠).

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٣٣).

(٣) الثقات (٦/١٤، ٢٥).

أما عن الراوي الآخر، فقال: «إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي، يروي عن: يعلى بن عبيد، وأهل العراق، حدثنا عنه: عبد الكبير بن عمر الطائي، مستقيم الحديث»[1].

٢- قول الذهبي: "ما علمت فيه جرحًا".

لا يلزمُ التوثيقَ؛ لأنه لم يَرد فيه توثيقٌ معتبرٌ أيضًا، والظاهر أن ثناء ابن حجر عليه كان جمعًا بين توثيق ابن حبان وتجهيل ابن القطان له.

والأقرب إلى الصواب في حاله ألا يحتج بما انفرد به، ومن ثَم فلا يُغتر بتصحيحِ البعضِ حديثَه لذاته أو بتحسينه، كما أنَّ روايته عن محمد بن يحيى بن حبان مراسيل.



(١) الثقات (٨/٨٢).



٣٧- إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطي، نزيل بغداد.

روى عن: عبد الله بن داود الخريبي، وطاوس بن كيسان، وسلم بن قتيبة أبي قتيبة الشعيري، وسرور بن المغيرة بن زاذان بن أخي منصور بن زاذان، وشاذ بن يحيى، ومحاضر بن المورع، ونعيم بن المورع بن توبة العنبري، ويزيد بن هارون، وأبي طلحة بن بنت سعيد بن جمهان، وطائفة.

وروى عنه: أبو العباس أحمد بن موسى بن أخي خزري، والحسن بن أحمد أبو فاطمة، وعبد الله بن أحمد البغوي ونَسَبه إلى جده (فقال: إبراهيم بن بشار)، وعبد الله بن محمد بن ناجية، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، ومحمد بن أحمد بن يوسف أبو بكر الصياد، ومحمد بن ياسر أبو عبد الله البزاز، ويحيى بن محمد بن صاعد، وأبو بكر الختلي، وجماعة.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: أحمد بن حنبل خارج "المسند"، وعبد الله بن أحمد في "زوائد المسند" وغيره، وابن عدي في "الكامل"، والخطيب البغدادي.

قدم بغداد سنة أربع وأربعين ومائتين من الهجرة، وحدَّث بها عن يزيد بن هارون، وغيره.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال ابن حجر: «وعنه عبد الله بن أحمد ... وقد تقدم أن عبد الله كان لا يَكتب إلا عن ثقة عند أبيه»[(١)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن حمزة الحسيني: «لا يكاد يُعرف»[(٢)].

وقال أبو زرعة العراقي: «لا يعرف»[(٣)].

الترجيح:

مجهول الحال.



(١) تعجيل المنفعة (١/٢٦٥).

(٢) الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد (ص١٢).

(٣) تعجيل المنفعة (١/٢٦٥).

٣٨- إبراهيم بن عبد الله بن حاتم أبو إسحاق الهروي، نزيل بغداد.

روى عن: إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي، وإسماعيل بن جعفر المدني، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أبي بشر البصري المعروف بابن عُلية، وبشر بن المفضل بن لاحق الرقاشي أبي إسماعيل البصري، وجعفر بن سليمان الضبعي، وحمزة بن الحارث بن عمير، وخلف بن خليفة بن صاعد أبي أحمد الأشجعي الواسطي الكوفي، وزكريا بن منظور القرظي، وسعيد بن عبد الرحمن الجمحي، والعباس بن الفضل الأنصاري، وعبد الله بن الحارث المخزومي، وعبد الله بن عثمان بن إسحاق بن سعد بن أبي وقاص الزهري، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعيسى بن يونس، والقاسم بن مالك المزني، ومحمد بن خازم أبي معاوية الضرير، ومحمد بن فضيل بن غزوان، وهُشيم بن بشير السلمي، ويعقوب بن إبراهيم أبي يوسف القاضي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن إسحاق الحربي، وأحمد بن الحسين بن إسحاق الصوفي الصغير، وأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي،

وأحمد بن فرح بن جبريل المقرئ، وأحمد بن محمد بن داود الهمذاني، وجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي القاضي، والحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي، والحسن بن علي بن شبيب المعمري، وعبد الله بن إسحاق بن إبراهيم المدائني، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وعُبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وعمران بن موسى بن مجاشع السختياني، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحمن بن عمارة بن القعقاع بن شبرمة أبو قبيصة الضبي، وموسى بن محمد الوراق الأثط، وموسى بن هارون الحافظ، ويوسف بن يعقوب بن إسماعيل بن حماد القاضي، وجماعة.

روى له: الترمذي، وابن ماجه.

ولد سنة ثمان وأربعين ومائة، ومات سنة أربع وأربعين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «لا بأس به»[1].

وقال أبو زرعة الدمشقي: «سمعت رجلا قال ليحيى بن معين: عمن نكتب حديث هشيم؟ قال: عن إبراهيم الهروي، وشريح بن يونس»[2].

وقال أبو إسماعيل عبد الله بن هبيرة بن الصلت: «سألت يحيى بن معين قلت: يا أبا زكريا، مَن أصحاب هُشيم الذين يعتمد عليهم؟ فقال: إبراهيم الهروي، ومحمد بن الصباح الدولابي»[3].

وقال الحسين بن حبان: «سألت أبا زكريا -وهو يحيى بن معين- قلت: اختلف محمد بن الصباح، والهروي في حديث عن هشيم لمن يقضى منهما؟ قال: حتى يجيء ثالث. قلت: ليس ثالث؟ قال: يُنظر في الحديث، إن كان حدَّث به غير هشيم إنسان، فكان الصواب في يد أحدهما كان القول قوله، قلت: فإن كان لم يحدث

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (ص٣٦٦).

(٢) تاريخ بغداد (٣٣/٧).

(٣) المصدر السابق (٣٤/٧).

به أحدٌ غير هشيم؟ قال: كان الهروي أكيسهما وأيقظهما، ومحمد بن الصباح ثقة»[١].

وقال أبو زرعة الرازي: «صدوق في الحديث»[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»[٣].

وقال صالح بن محمد جزرة: «صدوق»[٤].

وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي: «كان إبراهيم الهروي حافظًا متقنًا تقيًّا ما كان هاهنا أحد مثله ... يديم الصيام إلا أن يأتيه أحد يدعوه إلى طعامه فيفطر، وكان أكولا، وكان يأكل حملا وحده»[٥].

وذكره ابن حبان[٦] في الثقات.

---

(١) تاريخ بغداد (٣٤/٧).

(٢) الجرح والتعديل (١٠٩/٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تاريخ بغداد (٣٣/٧).

(٥) المصدر السابق (٣٤/٧).

(٦) الثقات (٧٨/٨).

وقال أبو الفتح الأزدي: «ثقة صدوق، ما سمعت أحدًا يذكره إلا بخير، إلا أنه زائغ في مذهبه»[١].

وقال الدارقطني: «ثقة ثبت»[٢].

وقال ابن حجر: «صدوق حافظ، تُكلم فيه بسبب القرآن»[٣].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو داود السجستاني: «ضعيف»[٤].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٥].

وقال الذهبي: «قال النسائي وغيره: ليس بالقوي، ووثقه طائفة»[٦].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث، ولكنه غير محمود المعتقد.

تنبيه:

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٣٠).

(٢) تاريخ بغداد (٧/٣٤).

(٣) تقريب التهذيب (ص٩٠).

(٤) تاريخ بغداد (٧/٣٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الكاشف (١/٢١٥).

– تضعيفُ أبي داود السجستاني، والنسائي لإبراهيمَ، الراجح أنه كان بسبب سوء مذهبه وما كان منه في فتنة خلق القرآن أيام أحمدَ بنِ أبي دؤاد، قال الدورقي: «قلت لابن معين: أما تتقي الله في الثناء على إبراهيم الهروي؟!»[1].

وأَشار إلى ما كان منه في زمن ابن أبي دؤاد –يعني في المحنة– قال ابن حجر: «فتبين بهذا أن سبب تضعيفه راجع إلى المذهب»[2]، وهو كما قال.



(١) تهذيب التهذيب (١/١٣٢).

(٢) المصدر السابق.

٣٩- إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي، أبو شيبة الصغير بن أبي بكر بن أبي شيبة العبسي الكوفي.

روى عن: إبراهيم بن إسماعيل بن بشير بن سلمان المعروف بابن البصير، وإبراهيم بن الحسن التغلبي، وأحمد بن محمد بن حنبل الشيباني، وبكر بن عبد الرحمن القاضي، وثابت بن محمد الزاهد، وثابت بن موسى الكوفي، وجعفر بن عون، وخالد بن مخلد القطواني، وخالد بن يزيد الكاهلي، وسعيد بن عمرو الأشعثي، وعاصم بن يوسف اليربوعي، وعبد الرحمن بن شريك بن عبد الله النخعي، وعبد الرزاق بن عمر بن بزيع البزيعي، وعبيد الله بن موسى، وعمر بن حفص بن غياث، وعمرو بن محمد الناقد، والفضل بن موفق، ومحمد بن الصباح الدولابي، ومحمد بن الطفيل النخعي، ومحمد بن أبي عبيدة بن معن المسعودي، ومنجاب بن الحارث التميمي، وطائفة.

وروى عنه: أحمد بن محمد بن الأزهر أبو العباس الأزهري النيسابوري، وأحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة أبو العباس الحافظ،

وأحمد بن محمد أبو بكر المنكدري، وزكريا بن يحيى الساجي البصري الحافظ، وزكريا بن يحيى السجزي المعروف بخياط السنة، وعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي، وعُبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، وعلي بن العباس البجلي المقانعي، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن إسحاق الثقفي السراج، ومحمد بن جرير أبو جعفر الطبري، ومحمد بن عقيل بن الأزهر البلخي، ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي شكر، ويحيى بن محمد صاعد، ويعقوب بن إسحاق أبو عوانة الإسْفراييني الحافظ، وجماعة.

روى له: النسائي في "عمل البوم والليلة"، وابن ماجه.

مات بالكوفة في رمضان سنة خمس وستين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو زرعة الرازي: «كتبنا عن أبي شيبة منذ ثلاثين سنة»[1].

وقال أبو حاتم الرازي: «صدوق»[2].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١١٠).

(٢) المصدر السابق.

وقال أبو جعفر العقيلي: «ليس به بأس»[١].

وقال أبو علي صالح الأطرابلسي: «لا بأس به»[٢].

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «ثقة»[٣].

وذكره ابن حبان[٤] في الثقات.

وقال أبو يعلى الخليلي: «ثقة، روى عنه ابن صاعد والحفاظ»[٥].

وقال الذهبي: «ثقة»[٦].

وقال ابن حجر: «صدوق»[٧].

وخرج له الحاكم[٨].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٣٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق.

(٤) الثقات (٨/٨٧).

(٥) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢/٥٧٥).

(٦) الكاشف (١/٢١٦)، المهذب في اختصار السنن الكبير (١/٣٠٣).

(٧) تقريب التهذيب (ص٩١).

(٨) المستدرك على الصحيحين (٥/٣٠٦).

ذكر ابن المنادي في "تاريخه" أنه تغير قبل موته في آخر أيامه[1].

وأورد البيهقي حديثًا من طريقه –أي أبي شيبة إبراهيم– عن خالد بن مخلد ... عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ: **"لَيْسَ عَلَيْكُمْ فِي غُسْلِ مَيْتِكُمْ غُسْلٌ إِذَا غَسَّلْتُمُوهُ"**. وقال: «هذا ضعيفٌ، والحمل فيه على أبي شيبة كما أظن»[2].

وقال ابن القطان: «ضعيف»[3].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

تنبيه:

١– لا يثبت تضعيفُ ابنِ القطان الفاسي لأبي شيبة الصغير عند التحقيق، والأقرب أنه اشتبه عليه بجدِّه أبي شيبة الكبير كما سيأتي في ترجمته.

---

(١) تهذيب التهذيب (١/١٣٦).

(٢) السنن الكبرى (٢/٣٩٨).

(٣) بيان الوهم والإيهام (٣/٢١٢).

٢- الحديثُ الذي أورده البيهقي محمولٌ فيه على خالد بن مخلد، وقد تعقبه الذهبيُّ فيما ذهب إليه؛ قال: «بل هو ثقة، وأبوه أبو بكر بن أبي شيبة؛ قال أبو حاتم: إبراهيم صدوق، وقد احتج به النسائي في "اليوم والليلة" وغير واحد، لكن هذا من مناكير خالد؛ فإنه يأتي بأشياء منكرة، مع أنه شيخ محتج به في "الصحيح"، وفيه ابن عقدة الحافظ؛ مجروح»[1]، وهو كما قال.



(١) المهذب في اختصار السنن الكبير (١/٣٠٣، ٣٠٤).

٤٠- إبراهيم بن عبد الملك البصري، أبو إسماعيل القَنَّاد.

روى عن: قتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن أبي كثير اليمامي.

وروى عنه: إسحاق بن أبي إسرائيل، وحفص بن عمر أبو عمر الحوضي، وعبد الصمد بن عبد الوارث العنبري، والفضيل بن الحسين أبو كامل الجحدري، والفيض بن وثيق الثقفي، ومعاذ بن معاذ أبو هانئ البصري، ومحمد بن سليمان بن حبيب لوين المصيصي، ووهب بن محمد البناني البصري، ويحيى بن درست بن زياد البصري، وآخرون.

روى له: الترمذي، والنسائي.

مات في حدود سنة ثمانين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال النسائي: «لا بأس به»[(١)].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»[(٢)].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/١٤٠).

(٢) الثقات (٦/٢٧).

وقال الذهبي: «صدوق»[1].

وقال ابن حجر: «صدوق في حفظه شيء»[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن معين: «ضعيف»[3].

وقال علي ابن المديني: «كان ضعيفًا عندنا»[4].

وقال أيضًا: «كان ذلك شيخًا ضعيفًا، ليس بشيء»[5].

وقال زكريا الساجي: «ليِّن»[6].

وقال العقيلي: «يهم في الحديث»[7].

---

(١) تاريخ الإسلام (٤/٧٧٠).

(٢) تقريب التهذيب (ص٩١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٤٧).

(٤) سؤالات ابن أبي شيبة لابن المديني (ص٣٢).

(٥) المصدر السابق (ص٣٧)، المستخرج على مسلم لأبي نعيم (١/٥٧)، الضعفاء لأبي نعيم (ص٥٧).

(٦) تاريخ الإسلام (٤/٧٧٠).

(٧) الضعفاء الكبير (١/٣٠٣).

وذكره أبو العرب الصقلي حافظ القيروان[١]، وأبو القاسم البلخي[٢] في جملة الضعفاء.

الترجيح:

صدوق ويهم في بعض حديث قتادة.

تنبيه:

– قال الذهبي: «وضعفه زكريا الساجي بلا مستند»[٣]، وتعقبه ابن حجر العسقلاني بقوله: «كذا قال، وأي مستند أقوى مِن ابن معين»[٤].

وقد نَقلَ تضعيفَ ابنِ معينٍ: ابنُ البرقيِّ، وزكريا الساجيُّ، وكذلك ضعفه ابنُ أبي شيبةَ في أكثرَ من موضعٍ.

وأوردَ له العقيليُّ بعضَ الأحاديثِ عن قتادةَ بنِ دعامةَ، وهي غيرُ محفوظةٍ من حديث قتادةَ.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢٤٨/١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ميزان الاعتدال (٨٣/١).

(٤) تهذيب التهذيب (١٤٢/١).

والأشبهُ بالصوابِ في حالِ إبراهيمَ القَنَّادِ أنه صدوقٌ حسنُ الحديثِ، ولكن كان يخطئُ في بعضِ أحاديثِ قتادةَ، فلْيُحْتَرَزْ منها، وعلى هذا يُحْملُ قولُ مَن ضعَّفَهُ.



٤١- إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، أبو شيبة الكبير، جد بني أبي شيبة، قاضي واسط.

روى عن: الأغر بن الصباح التميمي المنقري الكوفي مولى آل قيس بن عاصم، وخاله الحكم بن عتيبة الكندي، وسلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبي يحيى الكوفي التنعي، وسليمان بن مهران الأعمش، وسماك بن حرب بن أوس بن خالد الذهلي البكري أبي المغيرة الكوفي، وعباس بن ذريح الكلبي الكوفي، وعبد الملك بن عمير الفرسي اللخمي أبي عمرو الكوفي المعروف بالقبطي، وعمرو بن عبد الله أبي إسحاق السبيعي، وهشام بن عروة بن الزبير بن العوام القرشي الأسدي، وطائفة.

وروى عنه: إسماعيل بن أبان الوراق أبو إسحاق الكوفي، وبهلول بن حسان التنوخي الأنباري، وجبارة بن المغلس الحماني، وجعفر بن محمد بن جعفر المدائني، وداود بن شبيب الباهلي أبو سليمان البصري، وزيد بن الحباب أبو الحسين العكلي الكوفي، وسعيد بن سليمان الواسطي، وشبابة بن سوار الفزاري أبو عمرو المدائني، وشعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي، وعلي بن الجعد بن عبيد

الجوهري أبو الحسن البغدادي، ومحمد بن جعفر أبو جعفر المدائني، ومنصور بن أبي مزاحم، ونوح بن دراج، والوليد بن مسلم أبو العباس الدمشقي، ويزيد بن هارون أبو خالد الواسطي، وجماعة.

روى له: الترمذي، وابن ماجه.

مات سنة تسع وستين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يزيد بن هارون: «ما قضى على الناس رجل -يعني في زمانه- أعدل في قضائه منه»، وكان يزيد بن هارون على كتابته أيام كان قاضيًا[1].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال معاذ العنبري: «كتبت إلى شعبة أسأله عن أبي شيبة قاضي واسط، فكتب إلي: لا تكتب عنه شيئًا، ومزَّق كتابي»[2].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (١/٣٧٨).

(٢) صحيح مسلم (١/٢٣)، الجرح والتعديل (١/١٣٢).

وفي موضعٍ آخر قال: «فكتب إلي أن لا تروي عنه، فإنه رجل مذموم، وإذا قرأت كتابي فمزّقه»[١].

وقال أمية بن خالد: «قلت لشعبة: إن أبا شيبة، قال: حدثنا الحكم، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى، أنه قال: شهد صفين من أهل بدر سبعون رجلًا، قال: كذب والله لقد ذاكرت الحكم ذاك، وذكرناه في بيته، فما وجدنا شهد صفين أحدًا من أهل بدر غير خزيمة بن ثابت»[٢].

وقال سفيان بن عبد الملك: «سمعت ابن المبارك سُئل عن أبي شيبة الواسطي؟ فقال: ارم به»[٣].

وقال ابن سعد: «ضعيف الحديث»[٤].

وقال يحيى بن معين: «ليس بثقة»[٥].

---

(١) الضعفاء الكبير (١/٣٠٧).

(٢) تاريخ بغداد (٧/٢٤).

(٣) الضعفاء الكبير (١/٣٠٨).

(٤) الطبقات الكبرى (٨/٥٠٦).

(٥) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص٢٠٩).

وقال أيضًا: «ضعيف»[1].

وقال أحمد بن حنبل: «منكر الحديث، قريب من الحسن بن عمارة»، والحسن بن عمارة متروك الحديث[2].

وقال أيضًا: «كان أبو شيبة قد وقع على الحكم، عن مِقسم»، وضعفه جدًّا[3].

وسئل عنه أحمد في موضعٍ، فضعفه[4].

وسئل عنه في موضعٍ آخر، فقال: «هو والحسن بن عمارة واحد»[5].

وقال ابن الغلابي: «ممن حدَّث عنه شعبة من الضعفاء: إبراهيم بن عثمان أبو شيبة»[6].

---

(١) الضعفاء الكبير (٣٠٨/١).

(٢) الجرح والتعديل (١١٥/٢).

(٣) الضعفاء الكبير (٣٠٨/١).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي (ص٨٩).

(٥) مسائل أحمد/رواية ابن هانئ (ص٤٨٧).

(٦) تاريخ بغداد (٢٥/٧).

وقال محمد بن المنهال الضرير: «زعم يزيد بن زريع بأن عنده كتابًا لأبي شيبة، كراسة عظيمة، كأنها اللؤلؤ من حُسنها، ولا أروي منها شيئًا أبدًا حتى ألقى الله ﷻ يعني إنكارًا على أبي شيبة»[(١)].

وقال أبو علي الكرابيسي الحافظ: «ليس بالقوي»[(٢)].

وقال البخاري: «سكتوا عنه»[(٣)].

وقال أيضًا: «ذاهب الحديث»[(٤)].

وقال الجوزجاني: «ساقط»[(٥)].

وقال أبو زرعة الرازي: «ضعيف، حدثنا عنه علي بن الجعد»[(٦)].

وقال أبو داود السجستاني: «ضعيف الحديث»[(٧)].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١١٥).

(٢) تاريخ بغداد (٧/٢٦).

(٣) التاريخ الكبير (١/٧٣٥)، التاريخ الأوسط (٤/٦٦٣)، الضعفاء له (ص٢١).

(٤) العلل الكبير للترمذي (ص٣٩٢).

(٥) أحوال الرجال (ص٦٤).

(٦) الجرح والتعديل (٢/١١٥).

(٧) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٨١).

وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، سكتوا عنه، وتركوا حديثه»[1].

وقال الترمذي: «منكر الحديث»[2].

وقال صالح بن محمد جزرة: «ضعيف، روى عن الحكم أحاديث مناكير، لا يُكتب حديثه، منها: عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يصلي في رمضان عشرين ركعة والوتر، وأن النبي ﷺ أمرنا أن نقرأ على الجنازة بفاتحة الكتاب، وغير ذا أحاديث مناكير»[3].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[4].

وقال الساجي: «يروي مناكير، وعنده مناكير»[5].

وقال ابن الجارود: «سكتوا عنه، وتركوا حديثه»[6].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١١٥).

(٢) سنن الترمذي (٣/٣٣٧).

(٣) تاريخ بغداد (٧/٢٤).

(٤) الضعفاء له (ص٤٢).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٥٣).

(٦) المصدر السابق (١/٢٥٢).

وقال أبو بشر الدولابي: «متروك الحديث»[١].

وقال أبو علي الطوسي: «منكر الحديث»[٢].

وقال أبو القاسم الكعبي: «ضعيف الحديث»[٣].

وذكره العقيلي[٤] في الضعفاء.

وقال ابن حبان: «كان إذا حدَّث عن الحكم جاء بأشياء معضلة، وكان ممن كثر وهمه، وفحش خطؤه حتى خرج عن حد الاحتجاج به، وتركه يحيى بن معين»[٥].

وقال ابن عدي: «ولأبي شيبة أحاديث صالحة غير ما ذكرت عن الحكم وعن غيره، وهو ضعيف على ما بينته، وهو وإن كان نُسب إلى الضعف، فإنه خير من إبراهيم بن أبي حية»[٦].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/١٤٨).

(٢) مختصر الأحكام (٥/٥٥).

(٣) قبول الأخبار (٢/٣٦٤).

(٤) الضعفاء الكبير (١/٣٠٦).

(٥) المجروحين (١/١٦٤).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٥٤٤).

وقال أبو الفتح الأزدي: «متروك الحديث»[1].

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم»[2].

وقال الدارقطني: «ضعيف»[3].

وقال ابن عبد البر: «ليس بالقوي عندهم، تركه يزيد بن زريع، وغيره»[4].

وقال الذهبي: «ترك حديثه، وقال البخاري: سكتوا عنه»[5].

وقال ابن حجر: «متروك الحديث»[6].

الترجيح:

متروك الحديث.



---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢٥٣/١).

(٢) الأسامي والكنى (٢٢١/٤).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٥٢/١).

(٤) الاستغناء (٩٥٥/٢).

(٥) الكاشف (٢١٩/١).

(٦) تقريب التهذيب (ص٩٢).

٤٢- إبراهيم بن عقبة أبو رِزَام الراسبي البصري.(تمييز).

روى عن: أبي محمد عطاء بن أبي رباح الفهري المكي، وكبشة بنت كعب، وسمع منهما.

وروى عنه: موسى بن إسماعيل أبو سلمة المنقري، ومسدد بن مسرهد أبو الحسن الشريكي.

روى له: البخاري معلقًا في "التاريخ الكبير" أنه سمع كبشة بنت كعب، قالت: قال لي أنس بن مالك: لا تنامي قبل العشاء.

مات في حدود سنة ثمانين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحدٍ ضعفه على الصحيح.

الترجيح:

مجهول الحال.

تنبيه:

– خلط الذهبي بينه وبين إبراهيم بن عقبة الذي يروي عنه حماد بن زيد –كما سيأتي– فقال فيه: «لا يُعرف»[1]، وهو لا يصح؛ إذْ هما راويان.



(١) ميزان الاعتدال (١/٨٥).

٤٣- إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش الأسدي المطرقي، أخو موسى، ومحمد ابني عُقبة، مولى آل الزبير القرشي المدني.

روى عن: سعيد بن المسيب بن حزن المخزومي، وعبد الله بن ذكوان أبي الزناد القرشي المدني، وعروة بن الزبير بن العوام بن خويلد القرشي أبي عبد الله المدني، وعمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم القرشي الأموي أبي حفص المدني، وكريب بن أبي مسلم القرشي الهاشمي أبي رشدين الحجازي مولى ابن عباس، ونافع مولى ابن عمر أبي عبد الله، وطائفة.

وروى عنه: الحارث بن عمير أبو عمير، وحماد بن زيد بن درهم الأزدي، وزهير بن معاوية أبو خيثمة الجعفي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عُيينة الهلالي، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعمر بن علي المقدمي، ومالك بن أنس إمام دار الهجرة، ومحمد بن إسحاق بن يسار المطلبي، ومحمد بن جعفر بن أبي كثير، ومعمر بن راشد الأزدي، ووهيب بن خالد، وجماعة.

روى له: مسلم، وأبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

مات في حدود سنة خمسين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال محمد بن عمر الواقدي: «كان لإبراهيم، وموسى، ومحمد بني عقبة حلقة في مسجد رسول الله ﷺ فكانوا كلهم فقهاء محدثين، وكان موسى يفتي، وكان إبراهيم ثقة قليل الحديث[1]»[2].

وقال يحيى بن معين: «ثقة»[3].

وقال أيضًا في بني عقبة: «أقدمهم سنًّا محمد بن عقبة، ثم إبراهيم بن عقبة، ثم موسى، وأحبهم إلي محمد، وإبراهيم، ثم موسى بعد، وكان موسى أكثرهم حديثًا»[4].

وقال أحمد بن حنبل: «ما أعلم إلا خيرًا»[5].

---

(١) نَقل البخاري عن علي ابن المديني أن إبراهيم له عشرة أحاديث(تهذيب الكمال ١٥٣/٢).

(٢) الطبقات الكبرى لابن سعد (٥١٩/٧).

(٣) الجرح والتعديل (١١٧/٢).

(٤) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢٣٦/٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٣٤٥/٢).

وقال أيضًا: «ثقة»[١].

وقال أيضًا: «موسى بن عقبة، ومحمد بن عقبة، وإبراهيم بن عقبة، كلهم أخوة»، قلت له: موسى بن عقبة أجلهم؟ قال: «ما أقرب بعضهم من بعض»[٢].

وسأله المروذي عن موسى بن عقبة، وإبراهيم بن عقبة، ومحمد بن عقبة؟ فقال: «موسى ثقة ثقة»، وقال: «ليس بهم بأس»[٣].

وقال مصعب بن عبد الله في إبراهيم وأخوته: «روى عنهم مالك بن أنس، وكانت لهم هيئة وعلم»[٤].

وقال أبو داود السجستاني: «إبراهيم، ومحمد، وموسى بنو عقبة كلهم ثقات موالي عبد الله بن الزبير»[٥].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/١٦٥)، الجرح والتعديل (٢/١١٧).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (١/٣٢١).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي (ص١١٦، ١١٧).

(٤) التاريخ لابن أبي خيثمة/السفر الثالث (٢/٣١٢).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٥٧).

وقال النسائي: «ثقة»[1].

وذكره ابن حبان[2]، وابن شاهين[3] في الثقات.

وقال الدارقطني: «ثقة، وعندي أن مسلمًا قد أخرجه[4]، وليس فيه شيء»[5].

وقال ابن عبد البر: «ثقة حجة فيما نقل، هو أسن من موسى بن عقبة، ومحمد بن عقبة أسن منه، وأكثرهم حديثًا موسى، وكلهم ثقة»[6].

وقال أيضًا: «سمع من جماعة من التابعين، وروى عنه جماعة من أئمة أهل الحديث، وهو ثقة حجة عندهم فيما حمل ونقل»[7].

---

(١) شيوخ مالك لابن خلفون (ص١٠٥).

(٢) الثقات (٦/٢١).

(٣) تاريخ أسماء الثقات (ص٦٨).

(٤) أي روى له في "الصحيح".

(٥) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٢٨).

(٦) التمهيد (١/٩٤).

(٧) التقصي (١/١١).

وقال ابن خلفون: «هو ثقة؛ قاله أحمد بن حنبل، وابن معين، والنسوي، وأبو عمر النمري، وغيرهم»[١].

وخرَّج له ابن خزيمة[٢]، وابن حبان[٣]، وصحح له الحاكم[٤].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو حاتم الرازي: «صالح لا بأس به»، قلت: يحتج بحديثه؟ قال: «يُكتب حديثه»[٥].

الترجيح:

ثقة.



(١) شيوخ مالك لابن خلفون (ص١٠٥).

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢/٢٠).

(٣) صحيح ابن حبان (١/١٩٢).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٧/٦٤).

(٥) الجرح والتعديل (٢/١١٧).

٤٤- إبراهيم بن عقبة. عنه حماد بن زيد. (تمييز).

روى عن: مولى أبي أمامة، عن أبي أمامة، قال: **"الحدثُ ما كان من النصف الأسفل"**.

وروى عنه: حماد بن زيد.

روى له: البخاري معلقًا في "التاريخ الكبير"، والبيهقي في "السنن الكبرى".

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «شيخ»[(١)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحدٍ ضعفه على الظاهر[(٢)].

الترجيح:

مجهول العين.

---

(١) الثقات (٦/١١).

(٢) وذلك للخلاف في طبقته عن إبراهيم مولى أبي أمامة الذي جهله أبو حاتم الرازي.

تنبيه:

١- نَقل ابنُ أبي حاتمٍ الرازي عن أبيه أنه مولى أبي أمامة ﵁ ويروي عنه مباشرة وأنه مجهولٌ، فقال: «إبراهيم بن عقبة مولى أبي أمامة. روى عن أبي أمامة، روى عنه حماد بن زيد. سمعت أبي يقول ذلك، ويقول: هو مجهول»[(١)].

أيْ هو أعلى طبقةً، وفي طبقةِ التابعينَ، وذلك خلافًا لما ذهبَ إليه البخاريُّ[(٢)]، وابنُ حبانَ من أنه في طبقةِ تابعي التابعين، وأنه يروي عن أبي أمامةَ ﵁ بواسطةٍ، وإن كان كلاهما يروي عنه حمادُ بنُ زيدٍ. وعلى كُلِّ حالٍ، سواءٌ كان الاثنانِ مختلفين أو راويًا واحدًا، فإنَّ إبراهيمَ بنَ عقبة الذي يَروِي عنه حمادُ بنُ زيدٍ؛ مجهولٌ، ولا يُعتدُّ بتوثيقِ ابنِ حبانَ له، فهو متساهلٌ، ومشهور -مع تفصيلٍ- بتوثيقِ الضعفاءِ والمجاهيلِ.

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١١٧).

(٢) التاريخ الكبير (١/٧٢٨).

٢- خَلطَ الذهبيُّ بين إبراهيمَ صاحب الترجمة، وبين إبراهيمَ الراسبيِّ، فقال: «إبراهيم بن عقبة، عن كبشة بنت كعب، وعنه حماد بن زيد، لا يُعرف، وقال أبو حاتم: مجهول»[١].

وقال في موضعٍ آخر: «إبراهيم بن عقبة عن كبشة بنت كعب، وعنه حماد بن زيد، لا يُدرى مَن ذا، وكأنه مولى أبي أمامة»[٢].

كذا قال، ولا يصح، فهما مختلفان كما تقدم، وقد تعقبه في ذلك زينُ الدين العراقي[٣]، وابنُ حجر العسقلاني[٤]، وهو كما قالا.

ومِن الواضح أن هذا الراوي قد اِسْتَغْلَقَ على الذهبيِّ بشدة، حيث قال في موضعٍ ثالث: «إبراهيم بن عقبة مولى أبي أمامة، قال أبو حاتم: يأتي بالمناكير»[٥].

---

(١) الثقات (١/٨٥).

(٢) المغني في الضعفاء (١/٢٠).

(٣) ذيل ميزان الاعتدال (ص٢٠).

(٤) لسان الميزان (١/٣٢٠).

(٥) ديوان الضعفاء (ص١٨).

وهذا النَّقلُ عن أبي حاتمٍ لم يَسبقه إليه فيما أعلمُ أحدٌ ولم يُتابعْ عليهِ، وإنما المشهورُ عنه هو ما نَقله ابنُهُ كما تقدم، وأنه وصفَهُ بالجهالةِ لا بروايةِ المناكيرِ.



٤٥- إبراهيم بن علي الرّافقي (بالقاف). (تمييز).

روى عن: المفضَّلِ الضّبيِّ.

وروى عنه: ميسرة بن سيّار أبو محمد.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: أبو الفرج الأصبهاني في "الأغاني".

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال الذهبي: «ضُعِّف ... ولا أعرفه»[١].

وقال ابن حجر: «ذكره صاحب "الحافل" بعد إبراهيم بن علي الرافعي، وقال: هو بالفاء ثم بالقاف وهو مِن الضعفاء، وقد ذكره الناس، وكذا ضعفه الأزدي»[٢].

الترجيح:

---

(١) ميزان الاعتدال (١/٨٦).

(٢) لسان الميزان (١/٣٢٥).

مجهول العين.

تنبيه:

– نَقلَ ابنُ حجرٍ عن أبي العباسِ النباتيِّ (ت٦٣٧هـ) –صاحبِ كتابِ "الحافلِ"– أَنَّه مِنَ الضعفاءِ، وكتابُهُ ذَيلٌ على "الكاملِ" لابنِ عديٍّ، وهو متأخرُ الوفاةِ.

والأشْبَهُ أنَّهُ استفادَ هذا التضعيفَ مِن قولِ الأزديِّ في الرافقيِّ، والأزديُّ أيضًا متأخرُ الوفاةِ، فقد مات في القرن الرابع الهجري، ولم أَرَ للمتقدمينَ كلامًا في الرافقيِّ، والراجِحُ أنَّه مجهولٌ.



٤٦- إبراهيم بن علي بن حسن بن علي بن أبي رافع الرافِعي المدني، مولى رسول الله ﷺ.

روى عن: أبيه علي بن حسن، وعمه أيوب بن حسن، وعبد الله بن عمرو الرافعي، وعلي بن عبد الله بن بَعجة بن عبد الله بن بدر الجهني، وعلي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وفائد مولى عبادل، وكثير بن عبد الله بن عمرو بن عوف المزني، ومحمد بن عبد الله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمد بن عروة بن هشام بن عروة، ومحمد بن الفضل الرافعي، وابن أبي الزناد، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن حمزة الزبيري، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن محمد بن علي بن حسن أبو الحسن الرافعي ابن أخيه، وبكر بن عبد الوهاب المدني ابن أخت الواقدي، وجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي، ومحمد بن إسحاق بن محمد المسيبي أبو عبد الله المخزومي، ومحمد بن الحسن بن زبالة المخزومي، ومحمد بن عبد الرحمن الرافعي، ومحمد بن عبيد الله أبو

ثابت المديني، ويعقوب بن حميد بن كاسب، ويعقوب بن محمد الزهري، وجماعة.

روى له: ابن ماجه.

نزل بغداد بأخرة، ومات بها سنة إحدى ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «شيخٌ مات بالقرب، كان هاهنا ليس به بأس»[(١)]، فقيل له: يقول حدثني عمي أيوب بن حسن، كيف هو؟ فقال: «ليس به بأس»[(٢)].

وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»[(٣)].

وصحح له الحاكم[(٤)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص٧٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الجرح والتعديل (٢/١١٦).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٧/٣٢٧).

قال البخاري: «فيه نظر»[1].

وقال الساجي: «منكر الحديث»[2].

وقال أيضًا: «روى عن محمد بن عروة حديثًا منكرًا»[3].

وذكره ابن الجارود[4]، وابن الجوزي[5] في جملة الضعفاء.

وقال العقيلي: «كان يُرمى بالكذب»[6].

وقال ابن حبان: «كان يخطئ حتى خرج عن حد مَن يحتج به إذا انفرد، مرَّض يحيى بن معين القول فيه»[7].

---

(١) التاريخ الكبير (٧٣٧/١).

(٢) التعليقات على المجروحين للدارقطني مع نقولات عن الساجي (٤٨/١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٦٠/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٤٣/١).

(٦) الإكمال في رفع الارتياب (١٥٤/٤

كذا نَسَبه إليه ابنُ ماكولا، وابنُ الجوزيِّ نسبه كما سيأتي لأبي الوليدِ الباجيِّ القاضي، فلعلَّه منقولٌ عنهما، واستفادَهُ أبو الوليدِ مِنَ العقيليِّ.

(٧) المجروحين (١٦٢/١).

وأورد لـه ابـنُ عـدي بعـض الأحاديـث، ثم قـال: «ولإبـراهيم هـذا أحاديث غير ما ذكرت من الحديث، وهو وسط»[1].

وقال الدارقطني: «ضعيف، مقل»[2].

وَقال أَبو الوليد القاضي: «كان يُرمى بالكذب»[3].

وقال ابن حجر: «ضعيف»[4].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله بعض المناكير.



(١) الكامل (٢/١٤).

(٢) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص٦٥).

(٣) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/٤٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٢).



٤٧- إبراهيم بن عُيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم، أبو إسحاق الكوفي، أخو سفيان.

روى عن: إسماعيل بن رافع أبي رافع القاص المدني، وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبي عبد الله الكوفي، وشعبة بن الحجاج بن الورد العتكي أبي بسطام الواسطي، وصالح بن حسان المدني، وطعمة بن عمرو الجعفري، وطلحة بن يحيى بن طلحة بن عبيد الله، وعبد الله بن عطية بن سعد العوفي، وعمرو بن منصور الهمداني، ومسعر بن كدام الهلالي أبي سلمة الكوفي، ووقاء بن إياس الأسدي الوالبي أبي يزيد الكوفي، والوليد بن ثعلبة الطائي العبدي، ويحيى بن سعيد بن حيان أبي حيان التيمي، ويحيى بن يعقوب بن مدرك الأنصاري أبي طالب القاص، وخلق.

وروى عنه: إبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري، وأحمد بن بديل بن قريش أبو جعفر الكوفي اليامي، وإسحاق بن إسماعيل أبو يعقوب الطالقاني، والحسن بن علي بن عفان العامري أبو محمد الكوفي، والحسن بن محمد الطنافسي، والحسين بن الفضل الواسطي، والحسين بن منصور بن جعفر السلمي النيسابوري، وحمزة بن حبيب

الزيات المقرئ، وسفيان بن وكيع بن الجراح، وعبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج، وعبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الجعفي، وعبدة بن عبد الرحيم المروزي، وعبيد الله بن سعيد أبو قدامة السرخسي، وعلي بن جعفر بن زياد الأحمر، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن طريف البجلي، ومحمد بن عباد المكي، ومحمد بن عيسى بن الطباع، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر العدني، والهيثم بن محمد بن جناد الجهني، ويحيى بن حسان التنيسي، ويحيى بن معين، وجماعة.

روى له: أبو داود، والنسائي، وابن ماجه.

مات سنة سبع وتسعين ومائة من الهجرة، وقيل: تسع وتسعين بعد أخيه سفيان.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «كان صدوقًا»[1].

وقال النسائي: «ثقة»[2].

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (ص١٢١).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٦٤).

وقال العجلي: «صدوق»[1].

وسُئل أبو داود السجستاني عن إبراهيم بن عيينة، وعمران بن عيينة، ومحمد بن عيينة؟ فقال: «كلهم صالح، وحديثهم قريب من بعض»[2].

وذكره ابن حبان[3] في الثقات.

وقال الذهبي: «حديثه صالح»[4].

وقال ابن حجر: «صدوق يهم»[5].

وخرَّج له ابن حبان[6].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) معرفة الثقات وغيرهم (١/٢٠٣).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٦٨).

(٣) الثقات (٨/٥٩).

(٤) ميزان الاعتدال (١/٨٧).

(٥) تقريب التهذيب (ص٩٢).

(٦) صحيح ابن حبان (٧/١٥٤، ١٢/٤٦).

قال يحيى بن معين: «كان مسلمًا صدوقًا، لم يكن من أصحاب الحديث»[(١)].

وقال المروزي: «عرضت على أبي عبد الله كتابًا فيه هذه الأسماء الأخوة، فيه: عمران بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة، ومحمد بن عيينة، فقال: كان محمدٌ شيئًا عجبًا، وكان بعد سفيان، وكان يلبس الصوف، وكان إبراهيم بن عيينة حدَّث بأحاديث أنكرها»، وليَّن القول فيه[(٢)].

وقال عبد الله بن أحمد: «حدثت أبي بحديث إبراهيم بن عيينة، عن مسعر، وسفيان، وشعبة، عن محارب، عن جابر أن النبي ﷺ قال: **نعم الإدام الخل**. فأنكره»[(٣)].

وقال أبو زرعة الرازي عندما سُئل عن أخيه عمران بن عيينة: «ضعيف الحديث، عمران وإبراهيم جميعًا»[(٤)].

---

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١١٥).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي (ص١٢٧).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٣/٢٧).

(٤) سؤالات البرذعي لأبي زرعة/كتاب الضعفاء (٢/٤٦٠).

وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ يأتي بمناكير»[1].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[2].

وقال أيضًا في كتاب "الجرح والتعديل": «ضعيف»[3].

وقال أبو يعلى الخليلي: «لسفيان بن عيينة أخوة رواة: محمد بن عيينة، وإبراهيم بن عيينة، وعمران بن عيينة، محلهم في العلم على قدر، لا يحتج بحديثهم»[4].

وذكره ابن الجوزي[5] في الضعفاء.

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

تنبيه:

١- قولُ النسائيِّ: «ثقة»[6].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١١٨).

(٢) تهذيب الكمال (٢/١٦٤).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٦٤).

(٤) الإرشاد (١/٣٨٠).

(٥) الضعفاء والمتروكين (١/٤٥).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٦٤).

كذا نَقله مغلطاي من كتابِ أبي العرب؛ قال: «وفي كتاب أبي العرب عن النسائي: ثقة».

والأشبهُ بالصوابِ عن النسائيِّ ما نُقل مِن تضعيفِهِ له، وذلك كما نَقله المزيُّ وغيرُه، ومغلطاي في روايةٍ.

٢- قولُ عبد اللهِ بنِ أحمدَ: «حدثت أبي بحديث إبراهيم بن عيينة، عن مسعر، وسفيان، وشعبة، عن محارب، عن جابر أن النبي ﷺ قال: **نعم الإدام الخل**. فأنكره»[(١)].

أَيْ منكرٌ من طريقِ إبراهيمَ بنِ عُيينةَ بهذا الإسناد، لكنَّ متنَ الحديثِ صحيحٌ؛ فقد أخرجه مسلمٌ في صحيحه (٤٠٣/٥) برقم (٢١٠٩) من حديث أم المؤمنين عائشةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: **نِعْمَ الأُدُمُ أَوِ الإِدَامُ، الْخَلُّ**.

وفِي ذَلِكَ دَلالةٌ واضِحةٌ على جَوازِ الكلامِ على الطعامِ.



(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢٧/٣).

٤٨- إبراهيم بن محمد بن خازم السعدي مولاهم، أبو إسحاق بن أبي معاوية الضرير الكوفي.

روى عن: أبيه محمد بن خازم أبي معاوية الضرير، ويحيى بن عيسى الرملي، وأبي بكر بن عياش.

وروى عنه: بقي بن مخلد الأندلسي، والحسن بن سفيان الشيباني، والحسن بن الطيب البلخي، وعبيد بن غنام بن حفص بن غياث النخعي، وعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، ومحمد بن الحسين أبو حصين الوادعي القاضي، ومحمد بن عبد الله بن سليمان الحضرمي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، وخلق.

روى له: أبو داود.

مات بالكوفة يوم الأربعاء لسبع بقين من المحرم سنة ست وثلاثين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو زرعة الرازي: «لا بأس به، صدوق صاحب سنة»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٣٠).

وذكره ابن حبان[١] في الثقات.

وقال أبو الطاهر أحمد بن محمد بن عثمان نزيل مصر[٢]، ومسلمة بن قاسم الأندلسي: «ثقة»[٣].

وقال أبو علي الجياني: «ثقة»[٤].

وقال الذهبي: «ثقة»[٥].

وقال ابن حجر: «صدوق، ضعفه الأزدي بلا حجة»[٦].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن قانع: «ضعيف»[٧].

وقال أبو الفتح الأزدي: «فيه لين»[٨].

---

(١) الثقات (٧٦/٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٢٧٤/١).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تسمية شيوخ أبي داود لأبي علي (ص٦٧).

(٥) الكاشف (٢٢١/١).

(٦) تقريب التهذيب (ص٩٣).

(٧) ميزان الاعتدال (٩٩/١)، إكمال تهذيب الكمال (٢٧٣/١).

(٨) تهذيب التهذيب (١٥٣/١).

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.



٤٩- إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج أبو إسحاق الفريابي الشامي، نزيل بيت المقدس.

روى عن: إبراهيم بن أعين الشيباني، وآدم بن أبي إياس العسقلاني، وأيوب بن سويد الرملي، وحسان بن عبد الله المصري، ورواد بن الجراح العسقلاني، وسلم بن ميمون الخواص، وسلام بن واقد المروزي، وشداد بن عبد الرحمن الأنصاري، وطلحة بن عبد الرحمن الأنصاري، والعباس بن طالب، وعبد الله بن صالح أبي صالح المصري، وعبد الله بن عثمان بن عطاء الخراساني، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وعبد الرحيم بن عمر المازني، وعتبة بن السكن الفزاري، وعمرو بن بكر السكسكي، ومحمد بن بشر الحمصي، ومحمد بن خالد بن أسلم، ومحمد بن عبد الرحمن القشيري المقدسي، ومحمد بن يوسف بن واقد أبي عبد الله الفريابي، وموسى بن محمد بن عطاء أبي طاهر المقدسي البلقاوي، ومؤمل بن إسماعيل، ووساج بن عقبة بن وساج، والوليد بن مسلم الدمشقي، ويزيد بن خالد بن موهب الرملي، وطائفة.

وروى عنه: أحمد بن إبراهيم أبو عبد الملك البسري، وأحمد بن سيار المروزي، وأحمد بن عمرو بن أبي عاصم، وبقي بن مخلد الأندلسي، وجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي، وخالد بن روح الثقفي، وزكريا بن يحيى بن يعقوب المقدسي، وصالح بن محمد البغدادي الحافظ، وعبدان الأهوازي، وعبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، والفضل بن محمد الواسطي البلخي، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن إسماعيل أبو إسماعيل الترمذي، ومحمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني، ومحمد بن عبيد بن آدم بن أبي إياس العسقلاني، والوليد بن حماد الرملي، ويحيى بن الحسن بن جعفر أبو الحسين العلوي النسابة، وجماعة.

روى له: ابن ماجه.

مات في حدود سنة خمسين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو حاتم الرازي: «صدوق»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٣١).

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «ثقة مشهور»[١].

وذكره ابن حبان[٢] في الثقات.

وقال الذهبي: «صدوق»[٣].

وقال ابن حجر: «صدوق، تَكلم فيه الساجي»[٤].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال الساجي: «يحدث بالمناكير، والكذب»[٥].

وقال أبو الفتح الأزدي: «ساقط»[٦].

وذكره ابن الجوزي[٧] في الضعفاء، وأورد له في "الموضوعات" حديثًا من طريق أبي الفتح الأزدي، عن عبد العزيز بن محمد بن زبالة، **عنه**

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٨٧).

(٢) الثقات (٨/٧٧).

(٣) الكاشف (١/٢٢٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٣).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٨٧)، تهذيب التهذيب (١/١٦١).

(٦) ميزان الاعتدال (١/٩٥)، وتعقبه الذهبيُّ بقوله: «لا يلتفت إلى قول الأزدي؛ فإن في لسانه في الجرح رهقًا».

(٧) الضعفاء والمتروكين له (١/٥٢).

—أي عن إبراهيم بن محمد الفريابي– عن عمرو بن بكر، عن أرطاة بن المنذر، عن مكحول، عن أبي هريرة ﷺ قال: شَكَا رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلَى جِبْرِيلَ قِلَّةَ الْجِمَاعَ، فَتَبَسَّمَ جِبْرِيلُ حَتَّى تَلأْلأَ مَجْلِسُ رَسُولِ الله ﷺ مِنْ بَرِيقِ ثَنَايَا جِبْرِيلِ، ثُمَّ قَالَ: **أَيْنَ أَنْتَ عَنْ أَكْلِ الْهَرِيسَةِ، فَإِنَّ فِيهَا قُوَّةَ أَرْبَعِينَ رَجُلا**.

ثم قال ابن الجوزي: «فإنا نرى أن إبراهيم بن محمد الفريابي سرقه، فركب له إسنادًا، وقال أبو الفتح الأزدي: إبراهيم بن محمد ساقط»[1].

وقال الذهبي: «ضعيف»[2].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

تنبيه:

---

(١) الموضوعات (٣/١٥٩، ١٦٠).

(٢) ديوان الضعفاء (ص٢٠).

١- الحديثُ الموضوعُ الذي أورده ابنُ الجوزيِّ، واستدلَ به على ضعفِ إبراهيمَ الفريابيِّ، الآفةُ فيه من غيرِه لا منه، وهذا شَأنُ جُلِّ الأحاديثِ التي أعلها البعضُ به.

وإسنادُ الحديثِ الذي ذكره ابنُ الجوزي معلولٌ بأربعِ عللٍ:

الأولى: ضعف أبي الفتح الأزديِّ نفسه في الحديثِ مع حفظه وكثرة تصانيفه؛ قال أبو النجيب عبد الغفار بن عبد الواحد الأرموي: «رأيت أهلَ الموصل يوهنون أبا الفتحِ الأزديَّ جدًّا، ولا يعدونه شيئًا»(١).

وقال أيضًا: «حدثني محمد بن صدقة الموصلي أن أبا الفتح قدم بغداد على الأمير -يعني ابن بويه- فوضع له حديثًا أن جبريل كان ينزل على النبي ﷺ في صورته، قال: فأجازه وأعطاه دراهم كثيرة»(٢).

---

(١) تاريخ بغداد (٣/٣٧).

(٢) المصدر السابق.

وقال الخطيب البغدادي: «في حديثه غرائب ومناكير»[1]، وقال أيضًا: «سألت أبا بكر البرقاني، عن أبي الفتح الأزدي فأشار إلى أنه كان ضعيفًا وقال: رأيته في جامع المدينة، وأصحاب الحديث لا يرفعون به رأسًا ويتجنبونه»[2].

وقد تابعَ الأزديَّ عليه محمدُ بنُ إسحاقَ الصينيُّ كما عند أبي نعيم الأصبهاني في «الطب النبوي»(٢/٤٦٩) ولكنَّه كذابٌ؛ قال ابن أبي حاتم: «وسألت أبا عون بن عمرو بن عون عنه، فتكلم فيه، وقال: هو كذَّابٌ، فتركت حديثه»[3].

الثانية: عبد العزيز بن محمد بن زبالة؛ قال ابن حبان: «يروي عن المدنيين الثقات الأشياء المعضلات، كان ممن يُصور له الشيءُ فيعقد عليه ويُخيل له فيحدثُ به، حتى بطل الاحتجاج به»[4].

---

(١) تاريخ بغداد (٣/٣٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الجرح والتعديل (٧/١٩٦).

(٤) المجروحين (٢/٧٦).

الثالثة: شيخه عَمرو بن بكر وهو السكسكي؛ قال ابن حبان: «يروي عن إبراهيم بن أبي عبلة، وابن جريج وغيرهما من الثقات الأوابدَ، والطاماتِ التي لا يشك مَن هذا الشأن صناعتُهُ أنها معمولةٌ أو مقلوبةٌ، لا يحل الاحتجاج به»[(١)].

وقال ابن عدي: «ولعمرِو بنِ بكرٍ هذا أحاديثُ مناكيرُ عن الثقات: ابن جريجٍ وغيره»[(٢)]، وقال الحاكم أبو عبد الله: «روى عن ابنِ جريجٍ، وإبراهيمَ بنِ أبي عبلةَ وغيرهما أحاديثَ مناكيرَ، فليس الحملُ فيه إلا عليه»[(٣)].

الرابعة: انقطاعُ الإسنادِ بين مكحولٍ الشاميِّ وأبي هريرةَ؛ قال الدارقطنيُّ: «مكحولٌ لم يَلقَ أبا هريرةَ»[(٤)].

٢- محمدُ بنُ يوسفَ والدُ إبراهيمَ صاحبِ الترجمةِ غيرُ شيخِهِ، وشيخِ البخاريِّ (محمد بن يوسف بن واقد بن عثمان الضبي مولاهم

---

(١) المجروحين (٢/٦).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٦١٤).

(٣) المدخل إلى الصحيح للحاكم (١/١٨٤).

(٤) العلل المتناهية لابن الجوزي (١/٤٢٧).

أبي عبد الله الفريابي نزيل قيسارية)، الذي حدَّث عن عبد الرحمنِ بن عمرو الأوزاعي، وسفيانَ بن سعيد الثوري، وسفيانَ بن عيينة وغيرهم، لكن وافَقَ اسمُ أبيه اسمَهُ.

وستأتي ترجمةُ محمدِ بنِ يوسفَ أبي عبد الله الفريابيِّ فيمن اسمه محمد.



٥٠- إبراهيم بن مرة الشامي الدمشقي.

روى عن: أيوب بن سليمان صاحب لأبي أمامة الباهلي، وأبي محمد عطاء بن أبي رباح المكي، ومحمد بن مسلم بن عبيد الله الزهري أبي بكر المدني.

وروى عنه: أيوب بن كيسان السختياني أبو بكر البصري، وصدقة بن عبد الله السمين أبو معاوية الدمشقي، وعبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الأوزاعي، ومحمد بن عجلان القرشي أبو عبد الله المدني، وآخرون.

روى له: أبو داود في "المراسيل"، والنسائي في "السنن الكبرى"، وابن ماجه.

مات في حدود سنة أربعين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال النسائي: «ليس به بأس»[(١)].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٢٠٠).

وذكره ابن حبان، وابن خلفون[1] في الثقات، وزاد ابن حبان: «شيخ»[2].

وقال الذهبي: «صدوق»[3].

وقال الهيثمي: «ثقة»[4].

وقال ابن حجر: «صدوق»[5].

وخرج له ابن حبان[6].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

ضعفه الهيثم بن خارجة الخراساني، وأقره الوليد بن مسلم الدمشقي؛ قال الهيثم: «قلت للوليد بن مسلم قد أفسدت حديث الأوزاعي، قال: كيف؟ قلت: تروي عن الأوزاعي عن نافع، وعن الأوزاعي عن الزهري، وعن الأوزاعي عن يحيى بن سعيد، وغيرك يدخل بين

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢٩١/١).

(٢) الثقات (٢٦/٦).

(٣) تاريخ الإسلام (٦١٠/٣).

(٤) مجمع الزوائد (٥١٢/٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص٩٤).

(٦) صحيح ابن حبان (٤٢/١٥).

الأوزاعي وبين نافع: عبد الله بن عامر الأسلمي، وبينه وبين الزهري: إبراهيم بن مرة، ومرة وغيرهما، فما يحملك على هذا؟ قال: أُنَبِّل الأوزاعي أن يروي عن مثل هؤلاء. قلت: فإذا روى الأوزاعي عن هؤلاء وهؤلاء، وهم ضعفاء أحاديث مناكير فأسقطتهم أنت، وصيرتها مِن رواية الأوزاعي عن الثقات، ضعف الأوزاعي، فلم يلتفت إلى قولي»[(١)].

وقال الدارقطني: «ضعيف»[(٢)].

وقال ابن حجر: «فيه مقال»[(٣)].

وقال أيضًا: «ضعيف»[(٤)].

الترجيح:

ضعيف الحديث.

تنبيه:

---

(١) تاريخ دمشق (٦٣/٢٩١، ٢٩٢).

(٢) من تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن (ص٢٨).

(٣) فتح الباري له (٩/١٩٦).

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (٢/٦١).

– قولُ الهيثمِ بنِ خارجةَ: "فلم يَلتفتْ إلى قولي".

أي لم ينتهِ الوليدُ عن تدليسِه، وإسقاطِهِ الضعفاءَ مِنَ الأسانيدِ، مع معرفتهِ بضعفهِم؛ إذْ كانَ يدلسُ تدليسَ التسويةِ.

ومِن ثَمَّ فلا بُدَّ لقَبولِ حديثِ مَن عُرفَ بهذا النوع من التدليس، أن يُصرح بالسماعِ ونحوه في كلِّ طبقاتِ الإسنادِ.



٥١- إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي، المعروف بالهَجَري.

روى عن: أبي إبراهيم عبد الله بن أبي أوفى الأسلمي، وعوف بن مالك أبي الأحوص الجشمي، وعمرو بن الأسود أبي عياض العنسي.

وروى عنه: إبراهيم بن طهمان، وإدريس بن يزيد أبو عبد الله الأودي، وأسباط بن محمد القرشي، وبكر بن خنيس، وجرير بن عبد الحميد، وحماد بن شعيب الحماني، وخالد بن عبد الله الواسطي، وخلاد الصفار، وروح بن القاسم، وزائدة بن قدامة، وزهير بن معاوية، وسفيان بن سعيد أبو عبد الله الثوري، وسفيان بن عُيينة الهلالي، وسكين بن عبد العزيز، وسلام بن سليم أبو الأحوص، وسليمان بن طرخان أبو المعتمر التيمي، وسيف بن هارون البرجمي، وشريك بن عبد الله النخعي، وشعبة بن الحجاج أبو بسطام العتكي الواسطي، وعباد بن العوام، وعبد الحكيم بن منصور الخزاعي، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعلي بن عاصم الواسطي، وعلي بن مسهر القرشي أبو الحسن الكوفي، وعمرو بن مجمع الكندي، وفرات

بن سلمان، والفضل بن العلاء، ومحمد بن خازم أبو معاوية الضرير، ومحمد بن فضيل بن غزوان الضبي، ويزيد بن عطاء اليشكري، وجماعة.

روى له: ابن ماجه.

مات في حدود سنة خمسين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن سعيد القطان: «كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث سياقة جيدة»[1].

وقال سفيان بن عيينة: «كان إبراهيم الهجري يسوق الحديث بسياقة جيدة على ما فيه»[2].

وسُئل أحمد بن حنبل: الهجري يُحدَّث عنه؟ فقال: «قد روى عنه شعبة»[3].

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٨٣).

(٢) الجرح والتعديل (١/٤٩، ٢/١٣٢)، كذا نَقل عنه ابنُ أبي حاتم.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٩٢).

وقال الفسوي: «كان رفاعًا، لا بأس به»[١].

وقال الحاكم أبو عبد الله: «لم ينقم عليه بحجة»[٢].

وقال أيضًا: «ليس بالمتروك، إلا أن الشيخين لم يحتجا به»[٣].

وخرج له ابن خزيمة[٤]، والحاكم[٥].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال شعبة بن الحجاج: «كان رفاعًا»[٦].

وقال سفيان بن عيينة: «رأيت إبراهيم الهجري، وقد أقاموه في الشمس يستخرج منه شيء، وكان يلعب بالشطرنج»[٧].

---

(١) المعرفة والتاريخ (٣/١٠٨).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٢/٣٣٧).

(٣) المصدر السابق.

(٤) صحيح ابن خزيمة (٢/٣٧٦).

(٥) المستدرك على الصحيحين (٢/٣٣٧، ٣/١١٦).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٩٣).

(٧) الكامل (١/٤٨١).

وقال أيضًا: «أتيت إبراهيم الهجري فدفع إلي عامة حديثه، فرحمت الشيخ فأصلحت له كتابه، قلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن النبي ﷺ وهذا عن عُمر»[1].

وفي روايةٍ قال: «أتيت إبراهيم الهجري، فجعل يحدث ويرفع أحاديثه كلها، قال: فرحمت الشيخ، فقلت: هذا عن عبد الله، وهذا عن رسول الله، وهذا كذا، وهذا كذا»[2].

وقال أيضًا: «كان الهجري رفاعًا، وكان يرفع عامة هذه الأحاديث، فلما حدَّث بحديث: "أن يعبد الأصنام"، وقلت: أما هذا فنعم، وقلت له: لا ترفع هذه الأحاديث»[3].

وقال عبد الله بن محمد المسندي: «كان ابنُ عيينة يُضعفه»[4].

وقال ابن سعد: «كان ضعيفًا في الحديث»[5].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤٨١).

(٢) الأسامي والكنى (١/٩٧).

(٣) المعرفة والتاريخ (٢/٧١١).

(٤) التاريخ الكبير (١/٧٦٢)، التاريخ الأوسط (٣/٤٠٠).

(٥) الطبقات الكبرى (٨/٤٦١).

وقال يحيى بن معين: «ضعيف الحديث، ليس بشيء»[١].

وقال أيضًا: «ليس بشيء»[٢].

وقال أيضًا: «ضعيف»[٣].

وقال أيضًا: «ليس حديثه بشيء»[٤].

وقال عبد الله بن علي ابن المديني: «سمعت أبي يقول: قال سفيان: كان الهجري لا يحفظ حديثين على ما هو فيه، وقال: وسمعت أبي يقول: أنا لا أحدِّث عن الهجري بشيء، قال لي: وكان -يعني الهجري- رفاعًا»، وضعفه[٥].

وسُئل محمد بن عبد الله بن نمير عنه، فقال: «تباعد منه»[٦].

وقال أحمد بن حنبل: «كان الهجري رفاعًا»، وضعفه[٧].

---

(١) الكامل (٤٨٢/١).

(٢) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢٣٢/١).

(٣) الكامل (٤٨٢/١).

(٤) الجعديات لأبي القاسم البغوي (ص١٠٩).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢٩٢/١).

(٦) المعرفة والتاريخ (٧٩٧/٢).

(٧) تهذيب التهذيب (١٦٥/١).

وقال البخاري: «منكر الحديث»[1].

وقال الجوزجاني السعدي: «يضعف حديثه، كان شعبة يقول: رفاع»[2].

وقال علي بن الجنيد: «متروك»[3].

وذكره أبو زرعة الرازي[4]، والعقيلي[5]، وابن شاهين[6] في الضعفاء.

وقال أبو حاتم الرازي: «ليس بقوي، لين الحديث»[7].

وقال الترمذي: «يُضَعَّف في الحديث»[8].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/١٦٤).

(٢) أحوال الرجال (ص٩١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٩٢).

(٤) أسامي الضعفاء (ص٣٠٨).

(٥) الضعفاء الكبير (١/٣٢٤).

(٦) تاريخ أسماء الضعفاء (ص١٦٢).

(٧) الجرح والتعديل (٢/١٣٢).

(٨) سنن الترمذي (٦/٤٧٧).

وقال أبو إسحاق الحربي: «فيه ضعف، وأستغفر الله تعالى من ذلك»[١].

وقال البزار: «رفع أحاديث أوقفها غيره»[٢].

وقال النسائي: «ضعيف»[٣].

وقال أيضًا: «منكر الحديث»[٤].

وقال أيضًا: «ليس بثقة، ولا يكتب حديثه»[٥].

وقال الساجي: «صدوق يهم، كان رفاعًا للأحاديث، وكان سيئ الحفظ، فيه ضعف، وكان ابن عُيينة يضعفه، وكرهه يحيى بن سعيد»[٦].

وقال ابن حبان: «كان ممن يخطئ فيكثر»[٧].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٩٣).

(٢) المصدر السابق (١/٢٩٢).

(٣) الضعفاء له (ص٤٠).

(٤) تهذيب التهذيب (١/١٦٥).

(٥) المصدر السابق.

(٦) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٩٣).

(٧) المجروحين (١/١٥٧).

وقال ابن عدي: «حدَّث عنه شعبة، والثوري وغيرهما، وأحاديثه عامتها مستقيمة المتن، وإنما أنكروا عليه كثرة روايته عن أبي الأحوص، عن عبد الله، وهو عندي ممن يكتب حديثه»[1].

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم»[2].

وقال أبو الفتح الأزدي: «هو صدوق، لكنه رفاع كثير الوهم»[3].

وقال ابن القيسراني: «ليس بشيء في الحديث»[4].

وقال الذهبي: «ضُعف»[5].

وقال مغلطاي: «ضعيف»[6].

وقال ابن كثير: «تكلموا فيه كثيرًا»[7].

---

(١) الكامل (١/٤٨٤).

(٢) الأسامي والكنى (١/٩٧).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٩٣).

(٤) تذكرة الحفاظ (ص١٣٠).

(٥) الكاشف (١/٢٢٥).

(٦) الإعلام بشرح سنن ابن ماجه (٥/١٨).

(٧) تفسير ابن كثير (١/٢٢).

وقال ابن حجر: «لين الحديث، رفع موقوفات»[1].

الترجيح:

ضعيف الحديث.

تنبيه:

١- قول أحمد بن حنبل: «كان الهجري رفاعًا»، وضعفه[2].

كذا نَقل عنه ابنُ حجرٍ، ونَقله مغلطاي عن ابنِ المدينيِّ، وهو الأشبه بالصواب، فقد استفادَ منه ابنُ حجرٍ، وكثيرًا ما يقع تصحيفٌ وتحريفٌ في النسخةِ المطبوعةِ من "تهذيب التهذيب".

٢- قول البخاري: «منكر الحديث»[3].

كذا نَقل عنه ابنُ حجر، ولم أقف عليه في "التاريخ الكبير"، ولا "الأوسط"، ولا "الضعفاء" ولا غيرهم مِن كتب البخاري التي بين يَدَيّ، وقد قال البخاري هذا القول في: (إبراهيم بن مهاجر بن

---

(١) تقريب التهذيب (ص٩٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٦٥).

(٣) المصدر السابق (١/١٦٤).

مِسْمار المدني)، وهو الراوي التالي للهجري بكتاب (الضعفاء الصغير ص٢٢).

فلعلَّه اشتبه به، أَوْ اطَّلعَ ابنُ حجرٍ على قولِه في مصدرٍ آخر.



٥٢- إبراهيم بن مسلم العنزي الكوفي. (تمييز).

روى عن: صدقة بن سعيد الحنفي، وأم المؤمنين عائشة ﵂ ولم يسمع منها.

وروى عنه: القاسم بن الضحاك الكوفي.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الخطيب في "المتفق والمفترق" خبرًا موقوفًا.

قال: أخبرني أبو منصور علي بن محمد بن الحسين القاق، عن إبراهيم بن مسلم العنزي، عَنْ عَائِشَةَ ﵂ وَسُئِلَتْ مَنْ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ قَالَتْ: **فَاطِمَةُ**. قِيلَ: لَسْنَا نَسْأَلُكِ عَنِ النِّسَاءِ، قَالَتْ: **زَوْجُهَا**.

مات في حدود سنة خمسين ومائة من الهجرة، وهو في طبقة إبراهيم الهجري.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

مجهول العين.



٥٣- إبراهيم بن مهاجر الأزدي الكوفي. (تمييز).

روى عن: جعفر بن محمد بن علي، وسليمان بن مهران أبي محمد الأعمش، وعبد الله بن الحسن، وعمرو بن خالد الواسطي.

وروى عنه: حسن بن حسين الكوفي، وحفص بن راشد الكوفي، ومحمد بن أحمد بن محمد بن حسنون أبو الحسين القرشي.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الخطيب البغدادي في "المتفق والمفترق" حديثًا واحدًا.

قال: أخبرنا أبو الحسين محمد بن أحمد بن محمد بن حسنون القرشي، عن **إبراهيم بن مهاجر الأزدي**، عن جعفر بن محمد، عن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم: **تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي كِتَابَ اللَّهِ وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي.**

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال ابن الجوزي: «لم نعرف فيه طعنًا»[(١)].

---

(١) الضعفاء والمتروكين له (١/٥٤).

وقال ابن سيد الناس: «لم يتكلموا فيه، فيما علمتُ»[1].

وقال الذهبي: «ثقة»[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

مجهول الحال.

تنبيه:

- نَقل المناويُّ عن الدارقطني أنه تركه؛ قال: «تركه الدارقطني»[3]، ولم يُسبق بهذا النقل، والأشبه أنَّه اشتبه عليه بغيره.



(١) النفح الشذي شرح جامع الترمذي (٤/٩٨).

(٢) ديوان الضعفاء له (ص٢١).

(٣) فيض القدير (١/٧٠).

٥٤- إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي.

روى عن: إبراهيم بن يزيد النخعي أبي عمران الكوفي، وإسماعيل مولى عبد الله بن عمرو بن العاص، وحبيب بن سالم الأنصاري مولى النعمان بن بشير، وربعي بن حراش بن جحش الغطفاني أبي مريم الكوفي، وزياد بن حدير أبي المغيرة الأسدي، وسليم بن أسود أبي الشعثاء المحاربي، وطارق بن شهاب الأحمسي وله رؤية، وعامر بن شراحيل الشعبي، وعبد الرحمن بن يزيد النخعي، وعكرمة بن خالد المخزومي، وعوف بن مالك أبي الأحوص الجشمي، وقيس بن أبي حازم، وكليب بن شهاب الجرمي، ومجاهد بن جبر المكي أبي الحجاج القرشي، وموسى بن طلحة بن عبيد الله، ويوسف بن ماهك المكي، وصفية بنت شيبة بن عثمان بن أبي طلحة القرشية، وخلق.

وروى عنه: ابنه إسماعيل، وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي الهمداني، والحسن بن صالح بن حي، والحسن بن عمارة بن المضرب البجلي أبو محمد الكوفي، وزائدة بن قدامة الثقفي أبو الصلت الكوفي، وزهير بن معاوية، وسفيان بن سعيد الثوري، وسليمان بن مهران الأعمش، وشريك بن عبد الله النخعي، وشعبة

بن الحجاج أبو بسطام الواسطي العتكي، وعمر بن شبيب المسلي، وعمرو بن أبي قيس الرازي، ومحمد بن إسحاق بن يسار، ومسعر بن كدام، والمفضل بن محمد الكوفي النحوي، وجماعة.

روى له: مسلم متابعة، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مات في حدود سنة ثلاثين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال سفيان الثوري: «لا بأس به»[(١)].

وقال ابن سعد: «ثقة»[(٢)].

وقال أحمد بن حنبل: «ليس به بأس»[(٣)].

وقال أيضًا: «السدي، وابن مهاجر: ثقتان ... منصور، وأيوب أثبت منهما»[(٤)].

---

(١) الضعفاء الكبير (٣٢٨/١).

(٢) الطبقات الكبرى (٤٥٠/٨).

(٣) الجرح والتعديل (١٣٣/٢).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي (ص٦٢).

وقال أيضًا: «قال يحيى بن معين يومًا عند عبد الرحمن، وذكرنا إبراهيم بن مهاجر، والسدي، فقال يحيى: ضعيفين، فغضب عبد الرحمن، وكره ما قال»[١].

وقال عبد الله بن أحمد: «سألته، عن إبراهيم بن مهاجر؟ فقال: ليس به بأس، هو كذا وكذا. وسألته عن إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر؟ فقال: أبوه أقوى في الحديث منه»[٢].

وقال المروزي: «سمعته يقول: تكلم يحيى بن معين، ويحيى بحضرة عبد الرحمن بن مهدي، فقال يحيى: إبراهيم بن مهاجر، وذكر رجلا آخر، ضعيفين مهينين، فحمل عليه عبد الرحمن حملًا شديدًا، وجعل أبو عبد الله يعجب من هذا الكلام، ويقول: مهينين»[٣].

وقال العجلي: «جائز الحديث»[٤].

وقال أبو داود السجستاني: «صالح الحديث»[٥].

---

(١) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٣٧١).

(٢) المصدر السابق (٢/٦٦).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي (ص٦٠).

(٤) معرفة الثقات وغيرهم (١/٢٠٦).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٩٦).

وقال النسائي في روايةٍ: «ليس به بأس»[١].

وقال زكريا الساجي: «صدوق، اختلفوا في وهمه»[٢].

وذكره ابن خلفون[٣] في الثقات.

وقال الذهبي: «ثقة»[٤].

وقال أيضًا: «صدوق»[٥].

وقال ابن حجر: «صدوق، لين الحفظ»[٦].

وخرج له ابن خزيمة[٧]، وصحح له الحاكم[٨].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٢١٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٩٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ديوان الضعفاء (ص٢١).

(٥) مَن تكلم فيه وهو موثق (ص٦٩).

(٦) تقريب التهذيب (ص٩٤).

(٧) صحيح ابن خزيمة (١/٢٤٠، ٢/٢٨٧).

(٨) المستدرك على الصحيحين (٣/٢٢٦).

قال يحيى بن سعيد القطان: «لم يكن إبراهيم بن مهاجر بالقوي»[1].

وقال علي ابن المديني: «قيل ليحيى: إن إسرائيل روى عن أبي يحيى القتات ثلاثمائة حديث، وروى عن إبراهيم بن مهاجر ثلاثمائة، فقال: لم يؤت منه، أتي منهما»[2].

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن مهاجر، وليسا بالقويين ولا بالمتروكين، هما بين ذلك»[3].

وقال يحيى بن معين: «ليس بذاك القوي»[4].

وقال أيضًا: «ضعيف»[5].

وقال أيضًا: «في حديثه ضعف»[6].

---

(١) سنن الترمذي (١٨٩/٣)، التاريخ لابن أبي خيثمة/السفر الثالث (١٩٦/١).

(٢) الضعفاء للعقيلي (٥٢٣/٣)، وهو يحيى القطان.

(٣) المعرفة والتاريخ (٢٣٤/٣).

(٤) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١٢٥).

(٥) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢٧١/١).

(٦) المصدر السابق (٣١٩/١).

وقال أيضًا: «سماك أحب إلي من إبراهيم بن مهاجر»[1].

وقال أحمد بن حنبل: «أبو معشر أجلّ في قلبي من إبراهيم بن مهاجر»[2].

وقال أيضًا: «كان يقال: فيه ضعف»[3].

وقال أيضًا: «قال يحيى بن معين يومًا عند عبد الرحمن، وذكرنا إبراهيم بن مهاجر، والسدي، فقال يحيى: ضعيفين»[4].

وقال المروزي: «وسألته عن إبراهيم بن مهاجر؟ فليَّن أمره»[5].

وقال أيضًا: «سمعته يقول: تكلم يحيى بن معين، ويحيى بحضرة عبد الرحمن بن مهدي، فقال يحيى: إبراهيم بن مهاجر، وذكر رجلا آخر، ضعيفين مهينين»[6].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (١/٣٨٦).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (١/٣٤٩).

(٣) الكامل (١/٤٨٦).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٣٧١).

(٥) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي (ص٦٠).

(٦) المصدر السابق.

وقال ابن هانئ: «قلت: فأيما أحب إليك، إبراهيم بن مهاجر، أو أبو معشر؟ قال: أبو معشر أحب إلي»[(١)].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «سمعتُ رجلا من أهل بغداد من أهل الحديث، ذكر إبراهيم بن مهاجر، والسدي، فقال: كلاهما ضعيفان مهينان»[(٢)].

وقال يعقوب الفسوي: «له شرف ونبالة، حديثه ليِّن»[(٣)].

وقال ابن أبي حاتم الرازي: «سمعت أبي، يقول: إبراهيم بن مهاجر ليس بقوي، هو وحصين بن عبد الرحمن، وعطاء بن السائب، قريب بعضهم من بعض، محلهم عندنا محل الصدق، يكتب حديثهم ولا يحتج بحديثهم، قلت لأبي: ما معنى لا يحتج بحديثهم؟ قال: كانوا قومًا لا يحفظون، فيحدثون بما لا يحفظون فيغلطون، ترى في أحاديثهم اضطرابًا ما شئت»[(٤)].

---

(١) مسائل أحمد/رواية ابن هانئ (ص٤٨٠).

(٢) الكامل (٤٨٦/١)، والأشبه أن الرجل الذي سمعه هو يحيى بن معين.

(٣) المعرفة والتاريخ (٩٣/٣).

(٤) الجرح والتعديل (١٣٣/٢).

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[1].

وذكره العقيلي[2]، وابن الجوزي[3] في الضعفاء.

وقال ابن حبان: «كثير الخطأ، تستحب مجانبة ما انفرد من الروايات، ولا يعجبني الاحتجاج بما وافق الأثبات؛ لكثرة ما يأتي من المقلوبات»[4].

وقال ابن عدي: «لإبراهيم بن مهاجر أحاديث صالحة، يحمل بعضها بعضًا، ويشبه بعضها بعضًا، وهو عندي أصلح من إبراهيم الهجري، وحديثه يُكتب في الضعفاء»[5].

وقال الدارقطني: «ضعفوه، تكلم فيه يحيى القطان وغيره»، فقال له الحاكم أبو عبد الله: بحجة؟ قال: «بلى، حدَّث بأحاديث لا يتابع عليها، قد غمزه شعبة أيضًا»[6].

---

(١) المجتبى (٦/٤٧٥)، الضعفاء له (ص٤١).

(٢) الضعفاء الكبير (١/٣٢٨).

(٣) الضعفاء والمتروكين له (١/٥٤).

(٤) المجروحين (١/١٩٠).

(٥) الكامل (١/٤٨٩).

(٦) سؤالات الحاكم للدارقطني (ص١٨٠).

وقال البيهقي: «غير قوي»[١].

وقال أيضًا: «ضعيف»[٢].

وقال ابن القيسراني: «ضعيف»[٣].

وقال عبد الحق الإشبيلي: «لا يحتج به»[٤].

وقال المنذري: «تَكلم فيه غير واحد»[٥].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

تنبيه:

- لم يحتج به مسلم، وإنما روى له في الشواهد والمتابعات.



---

(١) السنن الكبرى (١١/٤٣٠).

(٢) معرفة السنن والآثار (٨/٢١٤).

(٣) تذكرة الحفاظ (ص٣١٣، ٣٩٨).

(٤) الأحكام الوسطى (٤/١١٦).

(٥) مختصر سنن أبي داود (١/٥٧٥، ٢/٣٤٣).

٥٥- إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المديني، مولى سعد بن أبي وقاص الزهري القرشي.

روى عن: إسماعيل بن أبي حكيم، وسعد بن إبراهيم، وصفوان بن سليم، وعامر بن سعد بن أبي وقاص، وعمر بن حفص بن ذكوان، ومهاجر بن مسمار.

وروى عنه: إبراهيم بن المنذر الحزامي، ومعن بن عيسى الأشجعي، وميمون بن كليب، وآخرون.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الدارمي في "المسند"، وابن أبي عاصم في "السُّنة"، والطبراني في "المعجم الأوسط"، والبيهقي في "الأسماء والصفات".

مات في حدود سنة تسعين ومائة من الهجرة، وهو متأخر الطبقة عن إبراهيم الكوفي.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ليس به بأس»[1].

---

(١) التاريخ لابن أبي خيثمة/السفر الثالث (٢/٣٣٠).

وقال ابن عدي: «لم أجد له حديثًا أنكر من حديث: قرأ ﴿طه﴾، و﴿يس﴾؛ لأنه لم يروه إلا إبراهيم بن مهاجر، ولا يروي بهذا الإسناد، ولا بغير هذا الإسناد هذا المتن إلا إبراهيم بن مهاجر هذا، وباقي أحاديثه صالحة»[1].

وقال ابن حجر: «لا بأس به»[2].

وخرَّج له الحاكم[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال البخاري: «منكر الحديث»[4].

وذكره أبو زرعة الرازي[5]، والدارقطني[6]، وابن الجوزي[1] في الضعفاء.

---

(١) الكامل (١/٤٩٢).

(٢) إتحاف المهرة (١٥/٣٠٣).

(٣) المستدرك على الصحيحين (١/٤٢٥).

(٤) التاريخ الكبير (١/٧٦٦)، التاريخ الأوسط (٤/٨٨٠)، الضعفاء له (ص٢٢).

(٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة (ص٣٠٨).

(٦) الضعفاء والمتروكون له (ص٧٢).

وقال أبو حاتم الرازي: «منكر الحديث، وليس بالمتروك»[٢].

وقال أيضًا: «شيخ مديني»[٣].

وقال النسائي: «ضعيف»[٤].

وقال ابن حبان: «منكر الحديث جدًّا ... وهو من موالي سعد بن أبي وقاص، من الجنس الذي قلت: لا يعجبني الاحتجاج بخبره إذا انفرد، وكان يحيى بن معين يمرض القول فيه»[٥].

وقال الدارقطني: «يُعتبر به»[٦].

وقال ابن القيسراني: «كذاب»[٧].

---

(١) الضعفاء والمتروكين له (١/٥٤).

(٢) الجرح والتعديل (٢/١٣٣).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الضعفاء له (ص٤١).

(٥) المجروحين (١/١٦٨).

(٦) الضعفاء والمتروكون له (ص٧٢).

(٧) معرفة التذكرة له (ص١٠٨)

وقال ابن أبي يعلى الفراء: «متروك الحديث، ضعيف عند أهل العلم»[1].

وقال ابن كثير: «تُكلم فيه»[2].

وقال ابن حجر: «ضعيف»[3].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

تنبيهات:

١- حديثُ إبراهيمَ بنِ مهاجرِ بنِ مسمارٍ، عن أبي هريرةَ رضي الله عنه مرفوعًا: «**إِنَّ اللَّهَ ﷻ قَرَأَ طه وَيس قَبْلَ أَنْ يَخْلُقَ آدَمَ بِأَلْفِ عَامٍ فَلَمَّا سَمِعْتُ الْمَلائِكَةُ الْقُرْآنَ، قَالُوا: طُوبَى لأُمَّةٍ يَنْزِلُ هَذَا عَلَيْهِمْ، وَطُوبَى لِأَجْوَافٍ تَحْمِلُ هَذَا، وَطُوبَى لأَلْسُنٍ تَكَلَّمُ بِهَذَا**».

---

(١) طبقات الحنابلة (٣/١٣٩).

(٢) تفسير ابن كثير (٥/٢٧١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٩٤).

أخرجه ابنُ حبانَ في «المجروحين»(١/١٦٨)، وابنُ الجوزيِّ في «الموضوعات»(١/١٥٥)، وغيرهما من طريق **إبراهيمَ**، عن عمر بن حفص بن ذكوان، عن مولى الحرقة، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديثَ.

وقد حَكمَ عليه ابنُ حبانَ بالوضعِ، فقالَ: «هذا متنٌ موضوعٌ»، وتبعه ابنُ الجوزيِّ.

ولَكِنْ تَعقبهُمَا ابنُ حجرٍ، فقال: «وزعم ابنُ حبان، وتبعه ابن الجوزي، أن هذا المتنَ موضوعٌ، وليس كما قالا، والله أعلم؛ فإن مولى الحرقة هو عبد الرحمن بن يعقوب من رجالِ مسلمٍ، والراوي عنه وإن كان متروكًا عند الأكثر، ضعيفًا عند البعض، فلم يُنسب للوضع، والراوي عنه لا بأس به»[1].

قلت: إبراهيمُ وشيخُه عمر بن حفص مطعونٌ فيهما، وقد انفردَ إبراهيمُ بهذا الحديثِ عنه، وقد روي المتنُ من حديثِ أنسٍ رضي الله عنه كما عند أبي منصورٍ الديلميِّ في "مسندِ الفردوسِ"، ولا يثبتُ أيضًا.

---

(١) إتحاف المهرة (١٥/٣٠٣).

واختلفَ اجتهادُ ابنِ حجرٍ في إبراهيمَ، فأثنى عليه في "الإتحافِ"، وضعفه في "التقريبِ".

والحديثُ على الراجحِ يعدُّ مِن مناكيره، ولم يُسبق ابنُ القيسرانيِّ فيما أعلمُ بتكذيبِه، وهو مجازفةٌ منه.

٢- قولُ أبي حاتمٍ الرازيِّ في راوٍ ما: «شيخ»[(١)].

فهو مصطلحٌ مشكلٌ بالنسبةِ لأبي حاتمٍ، أحيانًا يُراد به التعديل، وأحيانًا التجريح -مع تفصيلٍ- ولكنْ تمَّ إدراجُه في أقوالِ المضعفينَ في هذه الترجمةِ بحسبِ القرائن.

٣- خلَطَ ابنُ المنذرِ بين إبراهيمَ الكوفيِّ وابنِ مسمارٍ، فقال: «وحديثُ إبراهيمَ بنِ مهاجرٍ، عن يوسفَ بنِ مَاهكَ، عن أمهِ، عن عائشةَ، فإنَّ يحيى بنَ معينٍ ضعَّفَ إبراهيمَ بنَ مهاجر، وقال محمدُ بن إسماعيل: إبراهيم بن مهاجر بن مسمار مولى سعد بن أبي وقاص منكرُ الحديثِ»[(٢)].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٣٣).

(٢) الأوسط له (٦/٣٩٤).

وهو وهْمٌ، فإنما هو حديثُ إبراهيمَ بنِ مهاجرٍ الكوفيِّ البجليِّ؛ إذْ هو معروفٌ بالروايةِ عن يوسفَ بنِ ماهك، بينما ابنُ مسمارٍ متأخرُ الطبقةِ، كما أنَّ ابنَ معينٍ ضعَّف ابنَ مهاجرٍ الكوفيَّ، وأثنى على ابنِ مسمارٍ.

٤- قال ابنُ سيدِ النَّاسِ في ترجمةِ إبراهيمَ بنِ مسمارٍ: «وقال أحمد: ليس به بأس، حكاه ابن عدي في ترجمة ابنه إسماعيل بن إبراهيم»[(١)].

وهذا ذهولٌ، فإسماعيلُ هو ابنُ إبراهيمَ الكوفيُّ لا ابنُ مسمارٍ المدينيِّ.

٥- قول الدارقطني: «يُعتبر به»[(٢)].

الضميرُ في قولِه: "به" ظني الدَّلالة؛ إذْ يحتملُ العَودَ على ابنِ مسمارٍ أو على ابنِ مهاجرِ بنِ جابرٍ، حيث قال: «إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المدني، والكوفي هو ابن جابر، يُعتبر به».

والأشبهُ أنَّه عائدٌ على ابنِ مسمارٍ، وعلى كلٍّ حالٍ فكلاهما ضعيفٌ.



---

(١) النفح الشذي (٤/٩٨).

(٢) الضعفاء والمتروكون له (ص٧٢).

٥٦- إبراهيم بن مهدي البزاز، أبو إسحاق البصري، نزيل نيسابور. (تمييز).

روى عن: عفان، والفضل بن دكين أبي نعيم الملائي الكوفي، وهمام بن الحارث، وغيرهم.

وروى عنه: أحمد بن محمد بن الحسن أبو حامد بن الشرقي النيسابوري الحافظ، وعبد الله بن سعد، ومكي بن عبدان بن محمد بن بكر بن مسلم أبو حاتم التميمي النيسابوري، وآخرون.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الخطيب البغدادي في "المتفق والمفترق" حديثًا واحدًا.

قال: أخبرني عبد الله بن سعد، عن إبراهيم بن مهدي البصري البزاز، عن همام بن الحارث أَنَّ جَرِيرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بَالَ ثُمَّ تَوَضَّأَ وَمَسَحَ عَلَى خُفَّيْهِ فَقِيلَ لَهُ؟ فَقَالَ: **رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ يَفْعَلُهُ.** فَكَانَ أَعْجَبَ وَإِسْلَامُ جَرِيرٍ بَعْدَ الْمِائَةِ.

مات بنيسابور سنة ستين ومائتين من الهجرة، فهو من طبقة إبراهيم الأبلي.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

مجهول الحال.



٥٧- إبراهيم بن مهدي المصيصي البغدادي.

روى عن: إبراهيم بن سليمان أبي إسماعيل المؤدب، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي المعروف بابن عُلية، وحسان بن إبراهيم الكرماني، والحسن بن محمد البجلي، وحفص بن غياث، وحماد بن زيد بن درهم الأزدي الجهضمي أبي إسماعيل البصري، وحماد بن يحيى الأبح، وربعي بن علية، وزكريا بن عبد الله بن يزيد الصهباني، وسفيان بن عُيينة الهلالي، وشبيب بن سليم البصري، وشريك بن عبد الله النخعي، وصالح بن عمر الواسطي، وعبد الله بن مروان أبي شيخ الحراني، وعلي بن مسهر القرشي أبي الحسن الكوفي، وعمر بن عبد الرحمن أبي حفص الأبار، وعنبسة بن عبد الواحد القرشي، والفرج بن فضالة بن النعمان أبي فضالة التنوخي القضاعي، والمسيب بن شريك، ومعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي أبي محمد البصري، وهُشيم بن بشير بن القاسم بن دينار أبي معاوية السلمي، والوضاح بن عبد الله أبي عوانة اليشكري، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويوسف بن يعقوب الماجشون، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن سعيد الجوهري، وإبراهيم بن الهيثم البلدي، وأحمد بن إبراهيم بن فيل البالسي، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وأحمد بن خليد الكندي الحلبي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وإسحاق بن سيار النصيبي، وجعفر بن محمد بن بكر البالسي، والحسن بن علي بن الوليد الفارسي، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، وزهير بن محمد بن قمير المروزي، وعباس بن أحمد بن الأزهر المستملي، وعباس بن محمد بن حاتم أبو الفضل الدوري، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وعبد الله بن أبي مسلم الطرسوسي، وعبد الكريم بن الهيثم الدير عاقولي، ومحمد بن أحمد بن الوليد بن برد أبو الوليد الأنطاكي، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن الحسين البرجلاني، ومحمد بن عبد الرحيم صاعقة، ومحمد بن الفضل بن جابر السقطي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، ويوسف بن سعيد بن مسلم المصيصي، وجماعة.

روى له: أبو داود.

مات سنة خمس وعشرين ومائتين من الهجرة، وقيل: سنة أربع وعشرين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو داود السجستاني: «كان أحمد يحدثنا عنه»[١].

وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة»[٢].

وقال عبد الله بن قانع: «ثقة»[٣].

وذكره ابن حبان[٤] في الثقات.

وقال ابن عبد الهادي: «صدوق»[٥].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن معين: «جاء بمناكير»[٦].

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٦٤).

(٢) الجرح والتعديل (١٣٨/٢).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٩٧/١).

(٤) الثقات (٧١/٨).

(٥) تنقيح التحقيق له (١٢٧/٣).

(٦) الضعفاء الكبير (٣٢٩/١).

وقال أيضًا: «كان رجلًا مسلمًا»، فقيل له: أو ثقة؟ فقال: «ما أراه يكذب»[1].

وقال العقيلي: «حدَّث بمناكير»[2].

وقال الأزدي: «له عن علي بن مسهر أحاديث لا يُتابع عليها»[3].

وقال ابن حجر: «مقبول»[4].

الترجيح:

ثقة، وله مناكير.



(١) تاريخ بغداد (١٢٠/٧).

(٢) الضعفاء الكبير (٣٢٩/١).

(٣) تهذيب التهذيب (١٦٩/١).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٤).

٥٨- إبراهيم بن مهدي بن عبد الرحمن بن سعيد بن جعفر الأُبُلِّي، أبو إسحاق البصري البغدادي. (تمييز).

روى عن: إبراهيم بن سليمان بن رشيد، والعباس بن الفرج أبي الفضل الرياشي، وبشر بن معاذ العقدي، وسهل بن محمد أبي حاتم السجستاني، وسلمة بن شبيب، وشيبان بن فروخ الأبلي، وظبيان بن عبد الملك القرشي، وعبد الله بن عبد الوهاب أبي محمد الخوارزمي، وعبيد بن أحمد الضبي، وعلي بن الحسن بن عبد الرحمن، ومحمد بن إبراهيم بن المعلا بن المسيب، ومحمد بن جامع العطار، ومحمد بن عقبة السدوسي، ومحمد بن يحيى بن أبي عمر، ونصر بن علي الجهضمي، وهلال بن يحيى الرازي المعروف بهلال الرأي، ويوسف بن عيسى القرشي، وطائفة.

وروى عنه: أحمد بن عبد العزيز بن حماد البصري، وأحمد بن محمد بن عبد الله بن زياد أبو سهل القطان، وأحمد بن محمود بن الحسني، وأحمد بن هشام بن حميد الحضري، وإسماعيل بن محمد الصفار، ومحمد بن الحسن بن علي البخاري، وعبد الله بن أحمد بن ربيعة بن زبر أبو محمد الربعي القاضي، وقاسم بن أصبغ الأندلسي، ومحمد بن

أحمد بن إبراهيم أبو عبد الله الحكيمي الكاتب، ومحمد بن عبد الملك التاريخي، ومحمد بن عثمان العقبي، ومحمد بن مخلد الدوري، وموسى بن عبيد الله أبو مزاحم الخاقاني، وخلق.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: العقيلي في "الضعفاء الكبير"، والكلاباذي في "بحر الفوائد"، والخطابي في "العزلة"، والبيهقي في "شعب الإيمان".

مات سنة ثمانين ومائتين من الهجرة، فهو متأخر الطبقة عن إبراهيم المصيصي.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو الفتح الأزدي: «يضع الحديث، مشهور بذاك، لا ينبغي أن يخرج عنه حديث ولا ذكر»[1].

---

(١) تاريخ بغداد (١٢٢/٧).

وقال الخطيب البغدادي: «ضعيف الحديث»[١].

وقال ابن الجوزي: «وجملة مَن يأتي في الحديث اسمه إبراهيم بن مهدي ثلاثة، ما عرفنا منهم ضعيف غير هذا»[٢].

وقال الذهبي: «كان معروفًا بوضع الحديث»[٣].

وقال ابن حجر: «كذبوه»[٤].

الترجيح:

ضعيف جدًّا، واتُّهم بالوضع.



(١) المتفق والمفترق (١/٢٨٥).

(٢) الضعفاء والمتروكين له (١/٥٥).

(٣) تاريخ الإسلام (٦/٥١١).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٤).



٥٩- إبراهيم بن موسى بن جميل الأموي، أبو إسحاق الأندلسي، نزيل مصر.

روى عن: أحمد بن زهير بن حرب، وأحمد بن محمد بن مسروق أبي العباس، وإسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد القاضي، وعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، وأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وعبد الله بن مسلم بن قتيبة أبي محمد الدينوري، وعلي بن عبد العزيز المكي، وعمر بن شبة بن عبيدة النميري، وقاسم بن أصبغ أبي محمد الأندلسي، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، وخلق.

وروى عنه: أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن النسائي (وهو من أقرانه)، وأحمد بن محمد بن سلامة أبو جعفر الطحاوي، وسليمان بن أحمد بن أيوب أبو القاسم الطبراني، وعبد الرحمن بن أحمد بن يونس الصدفي أبو سعيد المصري، ومحمد بن معاوية أبو بكر القرشي الأندلسي المرواني، وآخرون.

روى له: النسائي في "الكُنى".

سكن مصر، ومات بها في جمادى الأولى سنة ثلاث مائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال النسائي: «صدوق»[١].

وقال ابن يونس المصري: «ثقة»[٢].

وقال ابن الجوزي: «ثقة»[٣].

وقال ابن حجر: «صدوق»[٤].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال قاسم بن أصبغ: «سمعت إبراهيم بن موسى بن جميل يقرأ الجزء السادس من "المعارف" لابن قتيبة، وقد قلبه بالتصحيف واللحن والخطإ، فشق ذلك عليه، حين رآنا أشد المشقةِ»[٥].

---

(١) جذوة المقتبس (ص١٧٦).

(٢) تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي (ص٤٨).

(٣) المنتظم (١٣/١٣٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٤).

(٥) تاريخ علماء الأندلس (ص٤٨).

وقال أيضًا: «كنا نسخنا من كتابه بمصر: كتاب البصريين من "تاريخ ابن أبي خيثمة" فلما قدمنا بغداد، وشهدنا بنسختنا عند ابن أبي خيثمة، فقرأها علينا وجدناها مخطئة كلها، حتى أنكرنا، وقال: ما شأن كتابكم اليوم؟ فقلنا له: نسخناه من كتاب ابن جميل، وقد قرئ على أهل مصر، فقال: الحمد لله الذي لم يدخل كتابي عندهم صحيحًا، ما كان أهل مصر يستحقون مثل هذا، ثم أخذنا كتابه، وقابلنا به، ولقد بقي علينا فيه بقايا لم تتم بعد، ولا تتم أبدًا»[1].

وقال أيضًا: «أخبرني رجلٌ من أهل مصر، قال: سمعته يقرأ "غريب الحديث" لابن قتيبة على الناس، فسمعته يقول في بيت زهير: (بِآرِزَةِ الفَقَارَةِ) بارز الفقارة من البروز»[2].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

تنبيه:

– قولُ إبراهيمَ بنِ موسى في بيتِ زهيرٍ: "بارز الفقارة من البروز".

---

(١) تاريخ علماء الأندلس (ص٤٨).

(٢) المصدر السابق.

هذا خلافُ المعنى الذي أراده زهير؛ إِذْ يمدح ناقته بأنها مُدْمَجَةُ الفَقارِ مُتَدَاخِلَتُهُ، وذلك أقوى لها، حيثُ يقالُ للدابةِ: إن فقارها لآرزة، أي: متضايقة متشددة، فالآرِزَةُ: الشديدة المجتمع بعضها إلى بعض، وذلك كما في (معجم العين ٣٨٣/٧، ولسان العرب ٣٠٦/٥).

بينما قوله: "بارز الفقارة من البُرُوز"، فالمراد به الظهور والخروج، وهذا بعيدٌ هنا.



٦٠- إبراهيم بن ميمون أبو إسحاق الخَيَّاط الفزاري الكوفي، ويُعرف بالنحاس، مولى آل سمرة بن جندب. (تمييز).

روى عن: أبيه، وإسحاق بن سعد بن سمرة، وسَعْد بن سمرة بن جندب وسمع منه، وعروة بن فائد.

وروى عنه: إسماعيل بن زكريا، والحسن بن علي التميمي، وسفيان بن عيينة الهلالي أبو محمد الكوفي، وعبد الله بن المبارك الحنظلي التميمي أبو عبد الرحمن المروزي، وقيس بن الربيع أبو محمد الأسدي الكوفي، ومحمد بن عبد الله بن الزبير بن عمر أبو أحمد الزبيرى الكوفي، ومعاوية بن هشام، ووكيع بن الجراح أبو سفيان الرؤاسي، ويحيى بن سعيد بن فروخ أبو سعيد القطان، وجماعة.

روى له: البخاري معلقًا في "التاريخ الكبير"، وأبو داود الطيالسي في "المسند"، وأحمد بن حنبل في "المسند".

مات في حدود سنة خمسين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[١].

وقال يعقوب الفسوي: «ثقة»[٢].

وقال أبو حاتم الرازي: «محلة الصدق»[٣].

وذكره ابن حبان[٤]، وابن شاهين[٥] في الثقات.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

ثقة.

تنبيه:

١- ذكرَ الخطيبُ البغدادي أن إبراهيمَ الخياط قد روى عن سمرة بن جندب الصحابي ﷺ فقال: «حدَّث عن سمرة»[١]، وتبعه أبو القاسم بن الفراء[٢].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢/٣٧)، الجرح والتعديل (٢/١٣٥).

(٢) المعرفة والتاريخ (٣/٢٣٧).

(٣) الجرح والتعديل (٢/١٣٥).

(٤) الثقات (٦/١٦).

(٥) تاريخ أسماء الثقات (ص٧١).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّه يروي عنه بواسطةٍ، سواء بواسطة ابنه سَعْد بن سمرة، أو حفيده إسحاق، ولو ثَبتَتْ روايتُه عنه لحُمِلتْ على الانقطاعِ لا الاتصالِ.

٢- ذهب ابنُ حجرٍ في نسبته إلى أنَّه إبراهيمُ النخاسُ، بالخاء لا بالحاء؛ قال: «النخاس بنون، وخاء معجمة»[٣].

ولكنَّ هذا خلافُ المشهور في نِسْبته، وهو خالُ إسماعيلَ بنِ زكريا الخلقانيِّ.



---

(١) المتفق والمفترق (١/٢٣٥).

(٢) تجريد الأسماء والكنى (١/٤٤).

(٣) تعجيل المنفعة (١/٢٧١).

٦١- إبراهيم بن ميمون الصائغ، أبو إسحاق الخراساني المروزي.

روى عن: حماد بن أبي سليمان، وعبد الله بن عبيد بن عمير، وأبي محمد عطاء بن أبي رباح الفهري، وعمرو بن عبد الله أبي إسحاق السبيعي الهَمداني، ومحمد بن خالد أبي خالد الضبي، ومحمد بن مسلم أبي الزبير المكي، ونافع مولى ابن عمر أبي عبد الله، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن أدهم، وأيوب بن إبراهيم الثقفي، وحسان بن إبراهيم أبو هشام الكرماني، وداود بن عبد الرحمن العطار، وداود بن أبي الفرات، وسلام الطويل، وعبد الله بن سعد الدشتكي، وعبد الكبير بن دينار أبو عبد الرحيم المروزي، وعبس بن عقار المروزي، وعثمان بن عمرو بن ساج، وعون بن معمر، وعيسى بن عبيد الكندي، ومحمد بن ميمون أبو حمزة السكري، والنعمان بن ثابت التيمي أبو حنيفة الكوفي، وجماعة.

روى له: البخاري تعليقًا، وفي كتاب "القراءة خلف الإمام"، وأبو داود، والنسائي.

قتله أبو مسلم الخراساني ظلمًا سنة إحدى وثلاثين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[١].

وقال أيضًا: «كان إذا رفع المطرقة، فسمع النداء لم يردَّها»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «ما أقرب حديثه»[٣].

وقال أبو زرعة الرازي: «لا بأس به»[٤].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[٥].

وقال أيضًا: «ثقة»[٦].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان إبراهيم فقيهًا فاضلًا، من الآمرين بالمعروف»[٧].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٣٥).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٠٤).

(٣) الجرح والتعديل (٢/١٣٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تهذيب الكمال (٢/٢٢٤).

(٦) المصدر السابق.

(٧) الثقات (٦/١٩).

وقال في موضعٍ آخر: «من الآمرين بالمعروف، والمواظبين على الورع الموصوف مع الفقه في الدين، والعبادة الدائمة»[١].

وقال ابن حجر: «صدوق»[٢].

وقال أيضًا: «ثقة»[٣].

وخرج له الحاكم[٤].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو حاتم الرازي: «يُكتب حديثه، ولا يحتج به»[٥].

وذكره ابن الجوزي[٦] في الضعفاء.

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

---

(١) مشاهير علماء الأمصار (ص٣٠٩).

(٢) تقريب التهذيب (ص٩٤).

(٣) هدى الساري (ص٤٥٦).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٦/٤٩٥).

(٥) الجرح والتعديل (٢/١٣٥).

(٦) الضعفاء والمتروكين له (١/٥٦).

وكان فقيهًا فاضلا، شديدَ الورعِ، مِن الآمرين بالمعروف، والناهين عن المنكر.



٦٢- إبراهيم بن ميمون الصنعاني الزبيدي العدني.

روى عن: عبد الله بن طاوس بن كيسان.

وروى عنه: عبد الرزاق بن همام الصنعاني، ويحيى بن سليم الطائفي.

روى له: الترمذي حديثًا.

قال: حدثنا يحيى بن موسى، قال: حدثنا عبد الرزاق، قال: أخبرنا إبراهيم بن ميمون، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «**يَدُ اللَّهِ مَعَ الجَمَاعَةِ**».

مات في حدود سنة مائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال عبد الرزاق: «كان يُسمى قديس اليمن، وكان من العابدين المجتهدين»[(١)].

وقال يحيى بن معين: «ثقة»[(٢)].

---

(١) الإبانة الكبرى (١/٣٤٨)، المستدرك على الصحيحين (١/٤٣٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢/١٣٥).

وذكره ابن حبان[1]، وابن خلفون[2] في الثقات.

وقال الحاكم أبو عبد الله: «قد عدَّله عبد الرزاق، وأثنى عليه، وعبد الرزاق إمام أهل اليمن، وتعديله حجة»[3].

وقال الذهبي: «وُثِّق»[4].

وقال ابن حجر: «ثقة»[5].

وخرج له الحاكم[6].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

نُقل عن أبي حاتم الرازي، أنه قال: «لا يحتج به»[7].

الترجيح:

ثقة.

---

(١) الثقات (٦٤/٨).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٣٠٥/١).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٤٣٠/١).

(٤) الكاشف (٢٢٦/١).

(٥) تقريب التهذيب (ص٩٤).

(٦) المستدرك على الصحيحين (٤٣٠/١).

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٣٠٥/١).

تنبيهات:

١- تَضعيفُ أبي حاتمٍ الرازيِّ لإبراهيمَ الصنعاني نَقلَه مغلطاي، فقال: «وفي كتابِ "الجرح والتعديل" لعبد الرحمن؛ قال أبي: لا يحتج به، كذا ألفيته في كتاب أبي إسحاق الصريفيني»[(١)].

ولا يَثبتُ ذلك عن أبي حاتمٍ الرازيِّ مِن وجهٍ يصح، وهو غيرُ موجودٍ في النسخِ المطبوعةِ مِن كتابِ "الجرح والتعديل" لابنه، والذي نَقلَ منه الصريفينيُّ.

والأشبهُ بالصوابِ أَنَّ الأمرَ اختلَطَ على الصريفينيِّ، واشتبه عليه بإبراهيمَ بنِ ميمونٍ الصائغِ؛ فهو الذي قال فيه أبو حاتم الرازي: "لا يُحتجُّ به".

٢- نَقلَ الآجريُّ عن أبي داودَ السجستانيِّ أنه لم يرو عن الصنعانيِّ إلا يحيى بنُ سليمٍ؛ قال: «سألت أبا داود عن إبراهيم بن ميمون - يعني العدني- فقال: لم أسمع أحدًا روى عنه غير يحيى بن سليم»[(٢)].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٠٥).

(٢) المصدر السابق.

وتعقبه مغلطاي وأجادَ في ذلك، فَقَد روى عنه أيضًا عبدُ الرزاق الصنعانيُّ كما نَقله أبو حاتمٍ وأبو زُرعةَ الرازيان ومِن بعدهما الخطيبُ البغدادي وغيرُهُ.

٣- تعقَّبَ ابنُ حجرٍ قولَ الحاكمِ: "قد عدَّله عبدُ الرزاق، وأثنى عليه، وعبدُ الرزاق إمامُ أهلِ اليمنِ، وتعديلُهُ حجةٌ".

فقال: «لم يُعَدِّلْهُ عبدُ الرزاق بل ضعفه»[1].

ولا يَصحُّ، ومِن الواضحِ أَنَّه اشتبه على ابنِ حجرٍ براوٍ آخر، أو حَدثَ تصحيفٌ وتحريفٌ لاسمِ الرواي في النسخةِ التي اعتمدَ عليها مِن "المستدركِ"؛ فالعدينيُّ شيخُ عبدِ الرزاق وهو أعلمُ به، وقد عدَّله كَما سبقَ، وهذا هو الراجحُ.



(١) إتحاف المهرة (٢٩٧/٧).

٦٣- إبراهيم بن ميمون الكوفي مولى بني عدي بن كعب.

(تمييز).

روى عن: عُمر بن عبد العزيز.

وروى عنه: المغيرة بن مقسم الضبي أبو هشام الكوفي.

روى له: البخاري في «التاريخ الكبير» تعليقًا.

قال: دَخَلَ عُمَرُ عَلَى دِهْقَانٍ، فَقَالَ: هَلْ أَصَبْتَ بِشَيْءٍ قَطُّ مِنْ مَالِكَ؟ قَالَ: **لَا**. فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْ مَالِهِ.

رواه جريرٌ عن مغيرة، عن إبراهيم بن ميمون.

مات قبل المائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

مجهول العين.





٦٤- إبراهيم بن ميمون الكوفي، المعروف بابن الأصبهاني، وهو خلاف إبراهيم الكوفي مولى آل سَمُرَة. (تمييز).

روى عن: عوف بن مالك بن نضلة أبي الأحوص الجُشمي، ورجلٍ من بني الحارث، ويزيد بن أبي كبشة السكسكي الدمشقي.

وروى عنه: شعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي، والمغيرة بن مقسم الضبي أبو هشام الكوفي، ويحيى بن سعيد بن فروخ القطان أبو سعيد البصري، ويزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالاني.

روى له: النسائي في "عمل اليوم والليلة"، حديث: «**بِئْسَ عَبْدُ اللهِ وَأَخُو العَشَيْرَةِ**».

مات قبل المائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال محمد بن جعفر غُندر: «أثنى عليه شُعبة»[(١)].

وقال أبو حاتم الرازي: «شيخ»[(٢)].

---

(١) التاريخ الكبير للبخاري (١/٧٥٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢/١٣٤).

وقال النسائي: «ثقة»[1].

وذكره ابن حبان[2]، وابن خلفون[3] في الثقات.

وقال ابن حجر: «صدوق»[4].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

ثقة.

تنبيه:

– جَمعَ ابنُ حبانَ بين إبراهيمَ بنِ ميمونٍ صاحبِ الترجمةِ وآخَرَ، فقال: «إبراهيم بن ميمون مولى بني عدي بن كعب ... يروي عن:

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٢٢٦).

(٢) الثقات (٦/١٠).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٠٥).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٤).

أبي الأحوص، روى عنه: المغيرة بن مقسم، وشعبة بن الحجاج»[1]، وتبعه ابن خلفون[2]، ومغلطاي[3].

وإنما هما اثنان:

الأول: إبراهيم صاحب الترجمة، وهو الراوي عن أبي الأحوصِ، وابنِ أبي كبشةَ، وغيرهما.

الثاني: إبراهيم بن ميمون مولى بني عدي بن كعب، الراوي عن عُمرَ بنِ عبد العزيزِ كما تقدم في ترجمته.

وقد فرَّقَ بينهما البخاري[4]، وأبو حاتم الرازي[5] وغيرهما، وهو الراجح.



---

(١) الثقات (٦/١٠).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٠٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) التاريخ الكبير (١/٧٥٩).

(٥) الجرح والتعديل (٢/١٣٥).

٦٥- إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد بن هانئ أبو إسحاق الشَّجَري المديني.

روى عن: أبيه يحيى بن محمد.

وروى عنه: إبراهيم بن أبي داود البُرُلسي، وإسحاق بن إبراهيم بن زيد المعروف بشاذان الفارسي، وإسحاق بن إبراهيم بن سويد البلوي أبو يعقوب الرملي، والعباس بن الفضل الأسفاطي البصري، وعبد الله بن أبي سليمان المكي، ومحمد بن إسماعيل أبو إسماعيل الترمذي، ومحمد بن أيوب بن يحيى بن الضريس، ومحمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي أبو عبد الله النيسابوري، ومحمد بن يزيد بن عبد الملك الأسفاطي أبو عبد الله البصري الأعور، وجماعة.

روى له: البخاري خارج "الصحيح"، والترمذي.

مات في حدود سنة ثلاثين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات[(١)].

---

(١) الثقات (٦٦/٨).

وقال الحاكم أبو عبد الله: «شيخ ثقة من أهل المدينة»[1]، وصحح له[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال محمد بن إسماعيل الترمذي: «لم أرَ أعمى قلبًا منه، قلت له: حدثكم أبوك؟ فقال: حدثكم أبوك! فقلت له: حدثكم إبراهيم بن سعد؟ فقال: حدثكم إبراهيم بن سعد!»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث»[4].

وقال الأزدي: «منكر الحديث عن أبيه»[5].

وقال الذهبي: «ضعفه ابن أبي حاتم، ومشَّاه غيره»[6].

---

(١) المستدرك على الصحيحين (٦/٣٦٥).

(٢) المصدر السابق (٧/٢٧١).

(٣) ميزان الاعتدال (١/١٠٦).

(٤) الجرح والتعديل (٢/١٤٧).

(٥) الضعفاء والمتروكين له (١/٦٠).

(٦) المغني في الضعفاء (١/٢٩)، كذا قال، وإنما ضعفه أبوه: أبو حاتمٍ الرازيُّ، ونَقله هو عن أبيِهِ كما تقدم.

وقال ابن حجر: «لين الحديث»[1].

الترجيح:

ضعيف الحديث وله مناكير.

تنبيه:

١- محمدُ بنُ إسماعيلَ الترمذي الراوي عن إبراهيمَ؛ ثقةٌ -كَما سَيأتي في ترجمتِهِ- وقد نُقل أنَّ أبا حاتمٍ الرازيِّ تكلَّمَ فيه، ولا يثبتُ، وحاولَ البعضُ الطعن في حكايتِهِ بدعوى توثيق ابنِ حبانَ والحاكمِ لإبراهيمَ الشجريِّ.

وذاكَ وهْمٌ؛ لانفكاك الجهةِ بين الأمرينِ، فقد يَطَّلِعُ أحدُ المحدِّثين على مثالبِ أحدِ الرواةِ دون الآخرِ.

وقد اغترَّ الإمامُ مالكُ بنُ أنسٍ بكثرةِ جلوس شيخه عبد الكريمِ بن أبي المخارق في المسجدِ، وروى عنه، وقد ضعفه غيرُهُ من أهلِ العلمِ، وعرفوا من حالهِ ما غفلَ عنه مالكٌ، ومثلُ هذا كثيرٌ.

كما أنَّ ابنَ حبانَ شديدُ التساهلِ في التوثيقِ، لا سيما في نحو هؤلاءِ الرواة، وكذلك الحاكمُ.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٩٥).

٢- نَقَلَ مغلطاي عن ابنِ ماكولا أنَّ البخاريَّ روى عنه في "الصحيح"؛ قال: «وقال أبو نصر بن ماكولا: روى عنه البخاري في "صحيحه"، وكذا ذكره الصريفيني وغيره»[١].

وهذا لا يَصحُّ؛ لأنَّ منطوقَ كلامِ ابنِ ماكولا: «رَوى عنه البخاري وغيره»[٢].

وقد حَملَ مغلطاي قولَهُ على الجادَّةِ، وظنَّ أنَّ البخاريَّ روى عنه في "الصحيحِ"، ولكنَّه روى عنه خارجَه.



(١) إكمال تهذيب الكمال (٣٠٨/١).

(٢) الإكمال في رفع الإرتياب (٥٥٣/٤).

٦٦- إبراهيم بن يزيد القرشي الأموي، أبو إسماعيل المكي، يُعرف بالخُوزي، مولى عُمر بن عبد العزيز.

روى عن: داود بن شابور أبي سليمان المكي، وسعيد بن ميناء أبي الوليد المكي، وطاوس بن كيسان اليماني أبي عبد الرحمن الحميري، وعطاء بن أبي رباح، وعمرو بن دينار المكي أبي محمد الأثرم، ومحمد بن عباد بن جعفر المخزومي، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن مسلم أبي الزبير المكي، والوليد بن عبد الله بن أبي مغيث، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن باباه المخزومي، وإسحاق بن سليمان الرازي، وحسان بن إبراهيم الكرماني، وزيد بن الحباب، وسعد بن الصلت مولى جرير بن عبد الله البجلي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسهل بن هاشم البيروتي، وعبد الله بن الحارث المخزومي، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعبد الكريم بن محمد الجرجاني، وعلي بن ثابت الجزري، ومروان بن معاوية الفزاري، ومعتمر بن سليمان بن طرخان التيمي أبو محمد البصري، ومؤمل بن إسماعيل، ووكيع بن الجراح بن مليح

الرؤاسي أبو سفيان الكوفي، ويحيى بن يمان العجلي أبو زكريا الكوفي، وجماعة.

روى له: الترمذي، وابن ماجه.

مات سنة خمسين ومائة من الهجرة، وقيل: إحدى وخمسين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال ابن معين: «ليس به بأس»[1].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال سفيان بن عبد الملك: «سألت ابن المبارك عن حديث لإبراهيم بن يزيد الخوزي، فأبى أن يحدثني به»[2].

وقال أبو إسحاق الطالقاني: «سمعت ابن المبارك، وسُئل عن حديث لإبراهيم بن يزيد الخوزي، فقال له عبد العزيز بن أبي رِزمة: حدِّثنا

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٥١٢).

(٢) الضعفاء الكبير (١/٣٣٤).

به، فقال: هاه، تأمرني أن أرجع في حديث قد تبت منه، قال: يعني أنه ترك حديثه لله»[١].

وقال مؤمل بن إسماعيل: «حدثنا إبراهيم بن يزيد، عن أيوب السختياني في نسخة كتبناها عنه، أكثرها مقلوبة»[٢].

وقال ابن سعد: «له أحاديث، وهو ضعيف»[٣].

وقال يحيى بن معين: «ليس بثقة»[٤].

وقال أيضًا: «ليس بشيء»[٥].

وقال أيضًا: «ضعيف»[٦].

وقال أيضًا: «ليس بحجة»[٧].

---

(١) الضعفاء الكبير (١/٣٣٥).

(٢) المجروحين (١/١٦٠).

(٣) الطبقات الكبرى (٨/٥٧).

(٤) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (١/١٢٩).

(٥) الضعفاء الكبير (١/٣٣٥).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٥١١).

(٧) المصدر السابق (١/٥١٢).

وقال علي ابن المديني: «ضعيف، لا أكتب عنه شيئًا»[١].

وقال ابن نمير: «كان الناس يتقون حديثه»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «متروك الحديث»[٣].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «كان يحيى، وعبد الرحمن لا يحدثان عن إبراهيم بن يزيد المكي الخوزي»[٤].

وقال البخاري: «لا يحتجون بحديثه»[٥].

وقال أيضًا: «سكتوا عنه»[٦].

وقال البرقي: «كان يُتهم بالكذب»[٧].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣٢٢/١).

(٢) الجرح والتعديل (١٤٧/٢).

(٣) المصدر السابق (١٤٦/٢).

(٤) الضعفاء الكبير (٣٣٤/١).

(٥) التاريخ الأوسط (٥٢٠/٣)، الكامل (٥١١/١).

(٦) التاريخ الكبير (١٦/٢)، الضعفاء له (ص٢٣).

(٧) تهذيب التهذيب (١٧٩/١).

وقال الجوزجاني السعدي: «سمعتهم لا يحمدون حديثه، ويضعفونه»[١].

وقال أبو زرعة الرازي: «منكر الحديث، سكن مكة، وهو ضعيف الحديث»[٢].

وقال الترمذي: «تَكلم بعضُ أهل العلم في إبراهيم بن يزيد مِن قِبل حفظه»[٣].

وذكره يعقوب الفسوي[٤] في "باب مَن يرغب عن الرواية عنهم".

وقال أبو حاتم الرازي: «ضعيف الحديث، منكر الحديث»[٥].

وقال أبو الحسن علي بن الجنيد: «متروك»[٦].

وقال النسائي: «متروك الحديث»[٧].

---

(١) أحوال الرجال (ص١٥٠).

(٢) الجرح والتعديل (١٤٧/٢).

(٣) سنن الترمذي (٢٠٦/٤).

(٤) المعرفة والتاريخ (٤٢/٣).

(٥) الجرح والتعديل (١٤٧/٢).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٣٢٤/١).

(٧) الضعفاء له (ص٤٢).

وقال أيضًا في كتاب "التمييز": «ليس بثقة، ولا يُكتب حديثه»[١].

وذكره الساجي[٢]، والعقيلي[٣]، وأبو العرب التميمي[٤]، وابن شاهين[٥] في الضعفاء.

وقال ابن أبي داود: «لين الحديث»[٦].

وقال ابن حبان: «روى عن عمرو بن دينار ... ومحمد بن عباد بن جعفر مناكير كثيرة، وأوهامًا غليظة حتى يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها»[٧].

وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، ثم قال: «هو في عداد مَن يُكتب حديثه، وإن كان قد نُسب إلى الضعف»[٨].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢٣).

(٢) المصدر السابق (١/٣٢٤).

(٣) الضعفاء الكبير (١/٣٣٤).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢٣).

(٥) تاريخ أسماء الضعفاء (ص١٦٢).

(٦) الكامل (١/٥١٠).

(٧) المجروحين (١/١٥٨).

(٨) الكامل (١/٥١٩).

وقال الدارقطني: «منكر الحديث»[١].

وقال البيهقي: «لا يحتج به»[٢].

وقال أيضًا: «قد ضعفه أهل العلم بالحديث»[٣].

وقال ابن القيسراني: «ليس بثقة في الحديث»[٤].

وقال المنذري: «واه، وقد وثِّق»[٥].

وقال الذهبي: «واه»[٦].

وقال أيضًا: «متروك»[٧].

وقال ابن حجر: «متروك الحديث»[٨].

الترجيح:

---

(١) الضعفاء والمتروكون له (ص٧٠).

(٢) السنن الكبرى له (١/٩٧).

(٣) المصدر السابق (٩/٢١٥)، معرفة السنن والآثار (٧/١٩).

(٤) معرفة التذكرة (ص٢٥٠).

(٥) الترغيب والترهيب (٤/٥٦٧).

(٦) الكاشف (١/٢٢٧).

(٧) ديوان الضعفاء (ص٢٢).

(٨) تقريب التهذيب (ص٩٥).

متروك الحديث، واتُّهم بالكذب.

تنبيه:

– ذهبَ مُغلطايُ إلى أنَّ ابنَ حبانَ قد وثَّق الخوزيَّ، فقال: «وذكره أبو حاتم بن حبان في كتاب "الثقات"، وخرج حديثه في صحيحه»[1].

وفيه نظر؛ لأنَّ ابنَ حبانَ إنما وثَّق إبراهيمَ بنَ مَرْدَانْبَه الكوفيَّ، وخرَّج له في صحيحِه كما سيأتي في ترجمتهِ، وأمَّا الخوزيُّ فقد ضعفه.



(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢٣).

٦٧- إبراهيم بن يزيد النصري الدمشقي، كان من حرس عمر بن عبد العزيز. (تمييز).

روى عن: أبي القاسم عبدة بن أبي لبابة الأسدي الغاضري، وعُروة بن محمد السعدي (عامل عُمر بن عبد العزيز على اليمن)، وعمر بن عبد العزيز أبي حفص القرشي الأموي، ومحمد بن شهاب الزهري.

وروى عنه: أبو المقدام رجاء بن أبي سلمة الشامي الفلسطيني، وسلمة بن عبد الملك العوصي، وعبد الرحمن بن عمرو أبو عمرو الأوزاعي.

روى له: البخاري معلقًا في "التاريخ الكبير"، ويعقوب الفسوي في "المعرفة والتاريخ"، والطبراني، والخطيب في "المتفق والمفترق".

مات قبل سنة مائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو زرعة الرازي: «شيخ»[(١)].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٤٥).

وذكره ابن حبان في الثقات[1].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

يُكتب حديثه في الشواهد ونحوها.

تنبيه:

– قولُ أبي زرعةَ الرازيِّ في إبراهيمَ: "شيخٌ" مطلقًا دُونَ تَقييدٍ بتوثيقٍ أو تَضعيفٍ مُشكلٌ، فهو يحتملُ أحدَ الأمرينِ، وابنُ حبانَ –كما تقدمَ مرارًا– شديدُ التساهلِ في توثيقِ مثلِ هؤلاءِ الرواةِ ونحوِهِم.



(١) الثقات (٦/٢٥).

٦٨- إبراهيم بن يزيد بن مَرْدَانْبَه القرشي المخزومي الكوفي، مولى عَمْرو بن حريث.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد الأحمسي البجلي أبي عبد الله الكوفي، ورقبة بن مصقلة العبدي أبي عبد الله الكوفي (وسمع منه)، وعبد الله بن حكيم الكوفي.

وروى عنه: سعيد بن محمد بن سعيد الجرمي الكوفي، وسهل بن عثمان العسكري، والعباس بن يزيد بن أبي حبيب البحراني، وعبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج، ومحمد بن جنيد الحجام، ومحمد بن العلاء بن كريب أبو كريب الهمداني، ومحمد بن المثنى العنزي أبو موسى البصري المعروف بالزمن، ومحمد بن موسى بن أعين الجزري أبو يحيى الحراني، ويحيى بن داود بن ميمون الواسطي، ويحيى بن سليمان الجعفي أبو سعيد الكوفي المقرىء، وجماعة.

روى له: النسائي.

مات في حدود سنة مائتين من الهجرة، وهو متأخر الطبقة عن إبراهيم الخوزي.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان في الثقات[١]، وخرج له[٢].

وقال الذهبي: «قال أبو حاتم: لا يحتج به، وقواه غيره»[٣].

وقال أيضًا: «وثِّق»[٤].

وقال ابن حجر: «صدوق»[٥].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قَال أبو حاتم الرازي: «شيخ يُكتب حديثه، ولا يحتج به»[٦].

وقال أبو الفتح الأزدي: «عنده مناكير»[٧].

---

(١) الثقات (٦٠/٨).

(٢) صحيح ابن حبان (٣٤/٥).

(٣) الكاشف (٢٢٧/١)، وقولُهُ: "قوَّاه غيره" إشارةٌ منه لتوثيقِ ابنِ حبانَ له.

(٤) ميزان الاعتدال (١٠٦/١).

(٥) تقريب التهذيب (ص٩٥).

(٦) الجرح والتعديل (١٤٥/٢).

(٧) تهذيب التهذيب (١٧٩/١).

وقال ابن الجوزي: «يروي عن رقبة بن مصقلة مناكير»[1].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

تنبيه:

١- خَلَطَ عبدُ الغني المقدسيُّ بين إبراهيمَ بنِ مَرْدَانْبَه وإبراهيمَ الخوزيِّ، فقال: «إبراهيم بن يزيد بن مردانبه القرشي المكي الخوزي، سكن شعب الخُوز بمكة، فَقِيلَ: الخُوزيُّ ... روى له: الترمذي، والنسائي، وابن ماجه»[2].

وهما مختلفانِ:

فأحدهما: مكي، وروى له الترمذيُّ وابنُ ماجه.

والآخر: قرشي كوفي، وروى له النسائيُّ.

وقد تعقبه ابنُ حجرٍ في "تهذيب التهذيب" وأجاد بما يغني عن التَّكرارِ.

---

(١) الضعفاء والمتروكين له (١/٦١).

(٢) الكمال في أسماء الرجال (٣/١٩٠-١٩١).

وكذلك خلطَ بينهما مغلطاي، فقال: «إبراهيم بن يزيد بن مردانبه: قال أبو عبد الله محمدُ بن إسماعيل البخاري في "التاريخ الأوسط": قال يحيى بن سليم: لا يحتجون بحديثه»[1].

وهذا الكلامُ فيه نظرٌ مِن وجهينِ:

الأول:

قوله: "لا يحتجون بحديثه"؛ قيل في إبراهيمَ الخوزيِّ لا إبراهيمَ بنِ مردانبه، فمنطوقُ كلامِ البخاريِّ: «إبراهيمُ بنُ يزيدَ أبو إسماعيل الخوزي مكي. وقال يحيى بن سليم: "إبراهيم بن يزيد بن مردانبه القرشي". لا يحتجون بحديثِه، عن محمد بن عباد، وعمرو بن دينار، سمع منه وكيعٌ»[2].

حيث نَقلَ البخاريُّ وهْمَ يحيى بنِ سليمٍ في اسمِهِ وخَلْطِهِ بآخَرَ، وإنما هما اثنان، والخوزيُّ هو مَن يروي عن محمدِ بنِ عبادٍ كما تقدم في ترجمته.

الثاني:

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢١).

(٢) التاريخ الأوسط (٣/٥٢٠).

أنَّ هذا التجريحَ في إبراهيمَ الخوزيِّ إنما هو مِن قولِ البخاريِّ فيه لا من قولِ يحيى بنِ سليمٍ كما ادَّعَاه مغلطاي.

٢- نَقلَ ابنُ حجرٍ قولَ البخاريِّ السابقِ في ترجمةِ ابنِ مردانبه، فقال: «إبراهيم بن يزيد بن مَرْدَانْبَه ... قال البخاريُّ في "التاريخِ الأوسطِ": لا يحتجون بحديثِه»[1].

وتبعه البعضُ، ولا يَصِحُّ؛ لما تقدم.



(١) تهذيب التهذيب (١/١٧٩).

٦٩- إبراهيم بن يوسف أبو إسحاق الحضرمي الكوفي الصيرفي، جار أبي نُعيم.

روى عن: أبيه، وإسماعيل بن إبراهيم أبي يحيى التيمي، والحارث بن عمران الجعفري، وحفص بن غياث بن طلق بن معاوية النخعي أبي عمر الكوفي، وخالد بن سعيد القرشي الأموي، وخلف بن خليفة بن صاعد بن برام الأشجعي أبي أحمد الواسطي الكوفي، وسعيد بن مسلمة الأموي، وسعير بن الخمس أبي مالك التميمي الكوفي، وسفيان بن عيينة أبي محمد الهلالي الكوفي، وعبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي أبي عبد الرحمن المروزي، وعبد الله بن نمير الهمداني الخارفي أبي هشام الكوفي، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعبدة بن سليمان، وعبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي، وعلي بن عابس، وعمرو بن مالك أبي هاشم الجنبي، وعمران بن عيينة، ومحمد بن فضيل، ويحيى بن يمان، وأبي بكر بن عياش، وطائفة.

وروى عنه: أحمد بن حمدان أبو جعفر التستري، وأحمد بن عمرو بن عبد الخالق أبو بكر البزار الحافظ، والحسن بن علي بن سلامة الدهان الكوفي، والعباس بن حمدان الحنفي الأصبهاني، وعبد الله بن

زيدان بن بريد البجلي، وعلي بن العباس البجلي المقانعي، وعمر بن محمد بن بجير البجيري، والقاسم بن زكريا المطرز، ومحمد بن علي بن الحسن بن الحسن أبو جعفر العلوي الكوفي، ومحمد بن علي الحكيم الترمذي، ومحمد بن محمد بن سليمان أبو بكر الواسطي الباغندي، وأبو بكر محمد بن يعقوب بن أبي يعقوب الأصبهاني، وموسى بن إسحاق بن موسى الأنصاري القاضي، ويحيى بن محمد بن صاعد، وجماعة.

روى له: النسائي في كتاب "عمل اليوم والليلة".

مات سنة تسع وأربعين ومائتين من الهجرة، وقيل: خمسين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال موسى بن إسحاق الأنصاري: «ثقة»[1].

وقال محمد بن عبد الله الحضرمي مطين: «صدوق»[2].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٤٨).

(٢) تهذيب الكمال (٢/٢٥٦).

وذكره ابن حبان[1] في الثقات.

وقال الهيثمي: «ثقة»[2].

وقال ابن حجر: «صدوق فيه لين»[3].

وقال أيضًا في إسنادٍ إبراهيم أحد رجاله: «رجال هذا السند ثقات»[4].

وخرج له ابن خزيمة[5]، وابن حبان[6]، والحاكم[7].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال النسائي: «ليس بالقوي»[8].

---

(١) الثقات (٧٥/٨).

(٢) مجمع الزوائد (٢٢٠/٩).

(٣) تقريب التهذيب (ص٩٥).

(٤) نتائج الأفكار (٢٨٠/١).

(٥) صحيح ابن خزيمة (١٢٠/١).

(٦) صحيح ابن حبان (٤٥٧/٦).

(٧) المستدرك على الصحيحين (١٧٢/٦).

(٨) تهذيب الكمال (٢٥٦/٢).

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «ليس بالقوي»[1].

الترجيح:

ليس بالقوي، ويرفع الموقوفات.



(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢٨) .

٧٠- إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي.

روى عن: أبيه يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق، وجدِّه أبي إسحاق عمرو بن عبد الله السبيعي، وعبد الجبار بن العباس الشبامي الهمداني.

وروى عنه: أبو عبيدة أحمد بن عبد الله بن أبي السفر الهمداني، وإسحاق بن منصور السلولي أبو عبد الرحمن الكوفي، والحسين بن عمرو بن محمد العنقزي، وشريح بن مسلمة التنوخي الكوفي، وعبد الله بن محمد بن سالم المفلوج، ومحمد بن العلاء أبو كريب الهمداني، ويحيى بن عبد الرحمن بن مالك الأرحبي، وجماعة.

روى له: البخاري، ومسلم، وأبو داود، والترمذي، والنسائي.

مات سنة ثمان وتسعين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو حاتم الرازي: «يُكتب حديثه، وهو حسن الحديث»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٤٨).

وذكره ابن حبان[١] في الثقات.

وقال الدارقطني: «ثقة»[٢].

وقال ابنُ سيد الناس: «تَكلم فيه بعضهم، وقد احتج به الشيخان، والحاكم في مستدركه، وابن حبان في صحيحه»[٣].

وقال ابن حجر: «صدوق يهم»[٤].

وقال أيضًا: «احتج به الشيخان في أحاديث يسيرة»[٥].

وخرج له ابن حبان[٦]، وصحح له الحاكم[٧].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن معين: «ليس بشيء»[٨].

---

(١) الثقات (٦١/٨).

(٢) تهذيب التهذيب (١٨٣/١).

(٣) النفح الشذي في شرح جامع الترمذي (٢٠٩/١).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٥).

(٥) هدى الساري (ص٣٨٩).

(٦) صحيح ابن حبان (١٩٦/١٤).

(٧) المستدرك على الصحيحين (٤٨٤/٥).

(٨) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢٥٣/١).

وقال أيضًا: «ليس حديثه بشيء»[١].

وقال علي ابن المديني: «ليس كأقوى ما يكون»[٢].

وقال الجوزجاني السعدي: «ضعيف الحديث»[٣].

وقال أبو داود السجستاني: «ضعيف»[٤].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[٥].

وقال أبو القاسم الكعبي: «ليس بشيء»[٦].

وذكره العقيلي[٧]، وأبو العرب التميمي[٨]، وابن الجوزي[٩] في الضعفاء.

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٥٣٤).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢٧).

(٣) الكامل (١/٥٣٥).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢٧).

(٥) الضعفاء له (ص٤٣).

(٦) قبول الأخبار (٢/١٧٠).

(٧) الضعفاء الكبير (١/٣٣٩).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢٧).

(٩) الضعفاء والمتروكين له (١/٦١).

وقال ابن عدي: «روى عنه أبو غسان مالك بن إسماعيل ... وغيرهم بأحاديث صالحة، وليس هو بمنكر الحديث، يكتب حديثه»[1].

وقال الذهبي: «فيه لين»[2].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث، وربما وهم.

تنبيه:

– احتجَّ به الشيخانِ، وروا له انتقاءً وما حَفِظَ وضبطَ من الأحاديثِ، فالأصْلُ في مروياتِهِ القَبولُ والاحتجاجُ إلا أنْ يكونَ وَهِمَ في حديثٍ ما فيُرَدَّ.



(١) الكامل (١/٥٣٥).

(٢) الكاشف (١/٢٢٨).

٧١- إبراهيم بن يوسف بن ميمون أبو إسحاق الباهلي البلخي، المعروف بالمَاكِيانِي، صاحب الرأي.

روى عن: إبراهيم بن عبد الرحمن الخوارزمي، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم الأسدي أبي بشر البصري المعروف بابن عُلية، وأبي إسحاق إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري المدني القارىء، وإسماعيل بن عياش بن سليم العنسي أبي عتبة الحمصي، وحفص بن غياث بن طلق بن معاوية بن مالك بن الحارث النخعي أبي عمر الكوفي، وخالد بن عبد الله الواسطي، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبد الله بن المبارك بن واضح الحنظلي التميمي أبي عبد الرحمن المروزي، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وعقبة بن خالد السكوني، وعمر بن هارون البلخي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ومحمد بن خازم أبي معاوية الضرير، ومحمد بن عبيد الطنافسي، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ومحمد بن القاسم الأسدي، وهشيم بن بشير السلمي، ووكيع بن الجراح بن مليح الرؤاسي أبي سفيان الكوفي، ويحيى بن سليم القرشي الطائفي أبي محمد المكي الحذاء، ويعقوب بن إبراهيم أبي يوسف

القاضي صاحب أبي حنيفة (وقد لزمه حتى برع في الفقه)، وأبي يوسف يعلى بن عبيد بن أبي أمية الطنافسي الكوفي، وطائفة.

وروى عنه: ابنه عبد الرحمن، وإبراهيم بن إسماعيل العنبري الطوسي، وأحمد بن قدامة بن محمد بن عبد الله بن فرقد أبو حامد البلخي نزيل بغداد، وجعفر بن محمد بن سوار النيسابوري الحافظ، وحامد بن شاذي الكسي، والحسن بن أبي المطرح، والحسين بن أحمد بن الفضل أبو علي البلخي، والربيع بن حسان الكسي، وزكريا بن يحيى السجزي، وعبد الله بن محمد بن علي بن طرخان أبو علي البلخي الحافظ، وعبد الله بن محمد أبو محمد السجزي، وعلي بن الفضل بن طاهر أبو الحسن البلخي، ومحمد بن جعفر الكرابيسي، ومحمد بن حفص البلخي العثماني، ومحمد بن داود الفوغي، ومحمد بن عباد البلخي، ومحمد بن كرام أبو عبد الله السجستاني شيخ الكرامية، ومحمد بن محمد بن الصديق البلخي، ومحمد بن المنذر بن سعيد الهروي شكر، ومحمد بن نصر أبو جعفر البلخي، وجماعة.

روى له: النسائي.

مات سنة إحدى وأربعين ومائتين من الهجرة، وقيل قبلها.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال محمد بن داود الفوغي[1]: «حلفت أن لا أكتب إلا ممن يقول: الإيمان قول وعمل، فأتيت إبراهيم بن يوسف فأخبرته، فقال: اكتب عني، فإني أقول: الإيمان قول وعمل»[2].

وقال النسائي: «ثقة»[3].

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «ثقة»[4].

وذكره ابن حبان، وابن خلفون[5] في الثقات، وزاد ابن حبان: «كان ظاهر مذهبه الإرجاء، واعتقاده في الباطن السُّنة»[6].

وقال عيسى ابن ابنة إبراهيم بن طهمان: «كان إبراهيم بن يوسف شيخًا جليلًا من أصحاب الرأي، طلب الحديث، بعد أن تفقه في

---

(١) وقيل في نسبته غير ذلك.

(٢) الثقات لابن حبان (٧٦/٨).

(٣) السنن الكبرى له (٣٢٠/١٢).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٣٢٧/١).

(٥) المصدر السابق.

(٦) الثقات (٧٦/٨).

مذهبهم، فأدرك ابن عيينة، ووكيعًا، فسمعت محمد بن محمد بن الصديق يقول: سمعت إبراهيم بن يوسف البلخي يقول: القرآن كلام الله غير مخلوق، ومَن قال: مخلوق، فهو كافر بانت منه امرأته، لا يُصلى خلفه، ولا يُصلى عليه إذا مات، ومَن وقف، فهو عندنا جهمي»[(١)].

وقال الدارقطني: «ذكرته لعليك الرازي، فقال: ثقة ثقة»[(٢)].

وقال أبو يعلى الخليلي: «شيخ بلخ، ورئيسها»[(٣)].

وقال الذهبي: «وثقه النسائي»[(٤)].

وقال أيضًا: «شيخ بلخ، وعالمها في زمانه»[(٥)].

وقال ابن حجر: «صدوق، نقموا عليه الإرجاء»[(٦)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٢٥٤).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٣٢٧).

(٣) الإرشاد في معرفة علماء الحديث (١/٢٧٦).

(٤) الكاشف (١/٢٢٨).

(٥) تاريخ الإسلام (٥/٧٨١).

(٦) تقريب التهذيب (ص٩٥).

قال أبو حاتم الرازي: «لا يُشتغل به»[1].

وقال أبو يعلى الخليلي: «وقعت له قصةٌ: دخلَ على مالك بن أنس، فقام قتيبةُ بن سعيد البلخي، فقال: هذا رجلٌ يرى رأي العراقيين في الإرجاء، فأمر مالكٌ أن يُخرجَ، ويُؤخذ بيده»[2].

الترجيح:

ثقة.

تنبيه:

– مَن تَكلَّمَ في إبراهيمَ البلخيِّ إنما كان بسببِ ما رُمي واتُّهمَ بِهِ مِنَ الإرجاءِ.

والأشبهُ بالصوابِ أَنَّه لا يثبتُ؛ لما ذهبَ إليه ابنُ حبانَ مِن أنَّ اعتقادَه في الباطنِ كان وفقَ معتقدِ أهلِ السُّنةِ والجماعةِ، مِن أنَّ الإيمانَ قولٌ بالقلبِ واللسانِ، وعملٌ بالقلبِ والجوارحِ معًا، ويَزيدُ

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٤٨)، وتعقبه الذهبيُّ بقوله: «هذا تحاملٌ لأجلِ الإرجاءِ الذي فيه»(ميزان الاعتدال ١/١٠٨)، وهو كما قال.

(٢) الإرشاء (١/٢٧٦).

بالطاعةِ ويَنقصُ بالمعصيةِ، بل إنَّه صرَّحَ بهذا كما نَقلَ عنه محمدُ بنُ داودَ.

وعلى تقديرِ ثُبوتِ ما رُمي به، فإنَّه لا يقدحُ في روايتِهِ مطلقًا، وإنما يَقدحُ فيما فيه دعوةٌ إلى بدعتِهِ فقط.

إذْ يُعدُّ الإرجاءُ مِن المعتقداتِ الفاسدةِ المتعلقةِ بمسألةِ الإيمانِ باللهِ ﷻ وهل هو قولٌ وعملٌ؟ أَمْ قولٌ وإقرارٌ باللسانِ فقط، ولو لم يعتقدْ به القلبُ كما قالَتْ الكَرَّاميَّةُ؟ أم قولٌ وتَصديقٌ دُونَ العملِ بالجوارحِ كما قال مُرجِئةُ الفقهاءِ؟ أم مجرَّدُ معرفةٍ كما قالَتِ الجهميَّةُ؟

وقَد جرَتْ مناظرةٌ بين قتادةَ بنِ دعامةَ السدوسيِّ، وأبي حنيفةَ النُّعمانِ حَوْلَ هَذه المسألةِ، وتَفصيلُ ذلك مبسوطٌ في كتابِي: "وسائلُ الحجاجِ وآلياتُهُ في المناظراتِ الكلاميَّةِ"، فليراجعْهُ مَن شَاءَ.



٧٢- إبراهيم مولى صُخَير بن أبي الجهم الكوفي. (تمييز).

روى عن: شقيق بن سلمة أبي وائل الأسدي، وبعض أصحاب النبي ﷺ.

وروى عنه: مُغيرة، والعوام بن حوشب الشيباني.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: أبو بكر عبد الله بن أبي شيبة في "المصنف"، وأحمد بن حنبل في "المسند".

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «إبراهيم مولى صخير ثقة»[١].

وذكره ابن حبان[٢]، وابن شاهين[٣] في الثقات.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

لم أقف على أحد ضعفه.

الترجيح:

---

(١) الجرح والتعديل (٢/١٤٩).

(٢) الثقات (٦/٢٦).

(٣) تاريخ أسماء الثقات (ص٧٠).

ثقة.

تنبيه:

– تَرجَمَ البخاريُّ[1] لإبراهيمَ مولى صخيرٍ ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلا.

وذهبَ الخطيبُ إلى وهْمِ البخاريِّ بإفرادِه بترجمةٍ عن إبراهيمَ السكسكيِّ، فقال: «وقد وهم البخاري إِذْ جعله رجلين، وأفردَ لكلِّ واحدٍ منهما ترجمةً ومِن حديثِهِ ... قال عثمانُ بنُ محمدٍ: قلت ليزيدَ بنِ هارونَ لما حدثنا بحديث العوام حديث ذي الكلاع وحوشب أن محمدَ بن يزيد حدثنا به، عن إبراهيم مولى صخير، قال يزيد: أصاب وأخطأت، قال عثمان: هو إبراهيم مولى صخير وهو إبراهيم بن عبد الرحمن السكسكي أبو إسماعيل»[2].

وقد قاله الخطيبُ تقليدًا منه لعثمانَ بنِ محمدِ بنِ إبراهيمَ بنِ أبي شيبةَ، وتبعه المزيُّ فقال: «إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل

---

(١) التاريخ الكبير (٢/٢١).

(٢) الموضح (١/٥٢-٥٤).

السكسكي، أبو إسماعيل الكوفي، مولى صخير»[1]، وإليه ذهبَ ابنُ حجرٍ[2].

واستشكله مُغلطايُ في ترجمةِ السكسكيِّ، فقال: «وزعم المزي أنَّه مولى صخيرٍ، وابنُ حبان والبخاريُّ وغيرهما يزعمون أن مولى صخير لا يُعرف اسمه، فإن كان الخطيبُ قد ردَّ ذلك على البخاريِّ فقد أقره الرازيان ولم ينكراه، فلينظر»[3].

والراجحُ أنهما اثنانِ، فهما وإنْ اشتركا في الروايةِ عن شيخٍ واحدٍ، وروى عنهما العوامُ بنُ حوشبَ إلا أنهما مختلفانِ.

وهذا اختيارُ البخاريِّ، وأبِي زُرعةَ وأبي حاتمٍ الرازيان وابنِ حبانَ وغيرهم، كما أَنَّ أحدَ الرجلينِ ثقةٌ، والآخرَ ضعيفٌ.



(١) تهذيب الكمال (١٣٢/٢).

(٢) تهذيب التهذيب (١٣٨/١)، تقريب التهذيب (ص٩١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢٤٠/١).



[من اسمه أجلح]:

٧٣- أجلح بن عبد الله بن حُجَيَّة بن عدي أبو حجية الكوفي الكندي، قيل: اسمه يحيى والأجلح لقب.

روى عن: أبي يحيى حبيب بن أبي ثابت الأسدي مولاهم الكوفي، والحكم بن عتيبة أبي محمد الكندي، وزيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، وسلمة بن كهيل بن حصين الحضرمي أبي يحيى الكوفي، وعامر بن شراحيل الشعبي أبي عمرو الكوفي، وعبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى، وعبد الله بن أبي الهذيل، وعدي بن عدي الكندي، وعكرمة مولى ابن عباس، وعمار الدهني أبي معاوية البجلي الكوفي، وعمرو بن عبد الله بن عبيد الهمداني أبي إسحاق السبيعي، وقيس بن مسلم الجدلي العدواني أبي عمرو الكوفي، ومحمد بن مسلم أبي الزبير المكي، ونافع مولى ابن عمر، ويزيد بن الأصم العامري البكائي أبي عوف الكوفي، وأبي إدريس الهمداني المرهبي، وأبي بكر بن أبي موسى الأشعري الكوفي، وطائفة.

وروى عنه: ابنه عبد الله بن الأجلح، وجعفر بن عون بن جعفر بن عمرو القرشي المخزومي أبو عون الكوفي، والحسن بن صالح بن حي

الهمداني أبو عبد الله الكوفي العابد، وحماد بن أسامة بن زيد القرشي مولاهم أبو أسامة الكوفي، وزهير بن معاوية بن حديج أبو خيثمة الجعفي الكوفي، وسفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي، وسليمان بن حيان أبو خالد الأحمر، وسلام الطويل التميمي السعدي، وشريك بن عبد الله النخعي، وشعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد الله بن نمير، وعبد الرحمن بن محمد المحاربي، والقاسم بن مالك المزني، والقاسم بن معن المسعودي، ومالك بن سعير بن الخمس التميمي أبو محمد الكوفي، ومحاضر بن المورع الهمداني أبو المورع الكوفي، ومحمد بن عبد الله أبو إسماعيل الأزدي البصري، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومحمد بن فضيل بن غزوان، وهشيم بن بشير السلمي، والوضاح بن عبد الله أبو عوانة اليشكري، ويحيى بن سعيد القطان، وأبو بكر بن عياش، وجماعة.

روى لـه: البخاري في "الأدب المفرد"، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مات في خلافة أبي جعفر سنة خمس وأربعين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[١].

وقال أيضًا: «ليس به بأس»[٢].

وقال أيضًا: «صالح»[٣].

وقال أيضًا: «صالح الحديث»[٤].

وقال أيضًا: «صويلح»[٥].

وقال أحمد بن حنبل: «ما أقرب الأجلح من فطر بن خليفة»[٦].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢٢٨/١)، التاريخ لابن أبي خيثمة/السفر الثالث (٣٨٢/٢).

(٢) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٣٣٧/١).

(٣) الجرح والتعديل (٣٤٧/٢).

(٤) كلام ابن معين في الرجال لابن طهمان (ص٤٠).

(٥) إكمال تهذيب الكمال (١٣/٢).

(٦) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (١١٧/٢).

وقد وثَّقَ أحمدُ بنُ حنبلٍ فطرَ بنَ خليفةَ في روايةٍ -كما سيأتي في ترجمةِ فِطْرٍ- والأشبهُ في قولِ أحمدَ هنا أنه أرادَ به الثناءَ على أجلحَ لا الذمَّ.

وقال عمرو الفلاس: «مستقيم الحديث صدوق»[١].

وقال العجلي: «ثقة»[٢].

وقال أبو داود السجستاني: «قلت لأحمد: أجلح، أحب إليك، أو حريث؟ قال: أجلح، قلت: تحدث عنه؟ قال: نعم»[٣].

وسئل أبو داود عن أجلح، والسري، يعني ابن إسماعيل؟ فقال: «السري متروك، ويحيى -يعني القطان- قد حدَّث عن أجلح»[٤].

وأورد له ابنُ عديٍّ عدة أحاديث، ثم قال: «له أحاديث صالحة غير ما ذكرته، يروي عنه الكوفيون وغيرهم، ولم أجد له شيئًا منكرًا مجاوز الحد لا إسنادًا، ولا متنًا، وهو أرجو أنه لا بأس به، إلا أنه يعد في شيعة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث صدوق»[٥].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٢٧٩).

(٢) معرفة الثقات وغيرهم (١/٢١٢).

(٣) سؤالات أبي داود لأحمد (ص١٣٤).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (ص١٠٠).

(٥) الكامل (٢/٣٧٣).

وذكره ابن شاهين[١]، وابن خلفون[٢] في الثقات.

وقال الذهبي: «صدوق، شيعي جلد»[٣].

وقال ابن حجر: «صدوق شيعي»[٤].

وصحح له الحاكم[٥].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن سعيد القطان: «في نفسي منه شيء»[٦].

وقال أيضًا: «ما كان الأجلح يَفصل بين علي بن الحُسين، والحُسين بن علي، سمعته يقول: حدثنا حبيب بن أبي ثابت، قال: كنا عند حسين بن علي، فقال: لا طلاق إلا بعد نكاح»[٧].

---

(١) تاريخ أسماء الثقات (ص٣٣٣).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٥/٢).

(٣) ديوان الضعفاء (ص٢٣).

(٤) تقريب التهذيب (ص٩٦).

(٥) المستدرك على الصحيحين (١٣٤/٥).

(٦) الجرح والتعديل (٣٤٧/٢)، الضعفاء الكبير (٤٦٣/١).

(٧) الضعفاء الكبير (٤٦٢/١).

وقيل له –أي لابن القطان–: أين كان الأجلح من مجالد؟ قال: «كان أسوأ حالا منه»[1].

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «ثقة، في حديثه لين»[2].

وقال ابن سعد: «كان ضعيفًا جدًّا»[3].

وقال علي ابن المديني: «قلت ليحيى بن سعيد: أين كان الأجلح من مجالد؟ قال: كان دونه»[4].

وقال أحمد بن حنبل: «أجلح، ومجالد متقاربان في الحديث، فقد روى أجلح غير حديث منكر»[5].

---

(١) الضعفاء الكبير (٤٦٢/١).

(٢) المعرفة والتاريخ (١٠٤/٣).

وقد عزا البعضُ كمغلطاي في (إكمال التهذيب ١٤/٢)، وابنِ حجر في (تهذيب التهذيب ١٨٩/١) وغيرهما هذا القول ليعقوب بن سفيان، والأشبه أنَّه مِن قولِ الفضل بن دكين.

(٣) الطبقات الكبرى (٤٦٩/٨).

(٤) الضعفاء الكبير (٤٦٢/١).

(٥) الجرح والتعديل (٣٤٧/٢).

وسُئل ابن حنبل عن حديث الأجلح، عن الشعبي، عن النعمان بن بشير مرفوعًا: «**مَنْ أَحَبَّ مُعَاوِيَةَ فَقَدْ أَحَبَّنِي، وَمَنْ أَبْغَضَ مُعَاوِيَةَ فَقَدْ أَبْغَضَنِي**»، فقال: «الأجلح يتشيع، كيف يروي مثل هذا؟! ... لو رواه شامي لكان، فأما أهل الكوفة فلا»[(١)].

وقال الجوزجاني: «مفتر»[(٢)].

وقال العجلي: «جائز الحديث، وليس بالقوي، في عداد الشيوخ»[(٣)].

وقال أبو داود السجستاني: «أجلح أحيا من أشعب، وأجلح ضعيف»[(٤)].

وقال أيضًا: «أجلح فوق داود، وداود متروك»، يعني الأودي[(٥)].

---

(١) العلل للخلال/انتخاب ابن قدامة (ص١٩١).

(٢) أحوال الرجال (ص٥٢).

(٣) معرفة الثقات وغيرهم (١/٢١٢).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (ص١٠٠).

(٥) المصدر السابق.

وقال أيضًا: «قد حدَّث يحيى عن مشايخ ضعاف على نقده للرجال: أجلح، ومجالد ...»[١].

وقال أبو حاتم الرازي: «لين، ليس بالقوي، يكتب حديثه، ولا يحتج به»[٢].

وقال النسائي: «ضعيف ليس بذاك، وكان له رأي سوء»[٣].

وقال الساجي: «ضعيف، وهو صدوق»[٤].

وفي كتاب ابن الجارود: «ليس بشيء»[٥].

وقال أبو القاسم الكعبي: «يكتب حديثه، ولا يحتج به»[٦].

---

(١) سؤالات الآجري لأبي داود (ص١٦٠).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٣٤٧).

(٣) تهذيب الكمال (٢/٢٧٨).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (٢/١٤).

(٥) المصدر السابق.

(٦) قبول الأخبار (٢/٣٦٥).

وذكره العقيلي[1]، وأبو العرب القيرواني[2]، وابن الجوزي[3] في الضعفاء.

وقال ابن حبان: «كان لا يدري ما يقول، يجعل أبا سفيان أبا الزبير، ويقلب الأسامي هكذا»[4].

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[5].

وقال ابن حزم: «ليس بالقوي»[6].

وقال ابن فرح اللخمي: «ليس بالقوي عند أهل الحديث»[7].

وقال ابن مفلح: «مختلف فيه»[8].

الترجيح:

---

(١) الضعفاء الكبير (٤٦٢/١).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٤/٢).

(٣) الضعفاء والمتروكين له (٦٤/١).

(٤) المجروحين (٢٥٤/١).

(٥) مَن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن (٣٢/١).

(٦) المحلى بالآثار (١٥/٨).

(٧) مختصر الخلافيات (٢٣٥/٣).

(٨) الآداب الشرعية (٤٣٧/١).

ضعيف الحديث، شيعي، وله مناكير.

تنبيهات:

١- المشهورُ من مذهبِ أجلحَ العقديِّ أنه لم يكن غاليًا في التشيع، وذلك لما أخرجه ابنُ عدي في «الكامل»(٢/٣٦٩)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٤٤/٣٨٨)، قال: حدثنا عبد الله بن محمد البغوي، حدثني عبد الله بن سعيد الكندي، حدثنا إسحاق بن موسى بن يزيد الكندي، عن شريك، عن الأجلح: «**سَمِعْنَا أَنَّه مَا سَبَّ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ ﷺ أَحَدٌ إِلا مَاتَ قَتْلًا أَوْ فَقْرًا**».

وقد وصَفَهُ ابنُ حنبلٍ، والنسائيُّ، وابنُ عديٍّ بأنَّه كان شيعيًّا وله رأيُ سوءٍ، ولكنْ لم يَصفْهُ أحدٌ مِنَ المتقدمينَ فيما أعلمُ بالغلو فيه، وقد أبعدَ الذهبيُّ في قولِه: "شيعيٌّ جَلدٌ".

٢- ذهبَ عَمْرُو بنُ عليٍّ الفلاسُ إلى أنَّ الأجلحَ كان مِن بجيلةَ؛ قال ابنُ عديٍّ: «حدثنا خالد بن النضر، سمعت عمرو بن علي

يقول: مات الأجلحُ سنة خمس وأربعين ومائة في أول السنة، وهو رجلٌ مِن بجيلةَ»[1].

ونَقلَ المزيُّ[2] قولَهُ وسكتَ عليه، وتعقبَهُ مغلطايُ، فقالَ: «ولما ذكر المزيُّ قولَ عَمرِو بنِ عليٍّ الفلاسِ: هو رجلٌ مِن بجيلةَ، لم ينبه على أنه قولٌ شاذٌ لا سَلفَ له فيه، والمعروفُ ما أسلفناه»[3]، وتبعه ابنُ حجرٍ، فقال: «ليس هو مِن بجيلةَ»[4].

وهو كما قالا، ولكنْ قولُ مغلطايَ: «لم ينبه على أنه قولٌ شاذٌ لا سلفَ له فيه».

فيه إلزامٌ للمزيِّ بما لا يَلْزَمُهُ، فقد نَصَّ في أولِ ترجمته في "تهذيبِ الكمالِ" على أنَّه كنديٌّ، ولا يضره عَدمُ التعقيبِ، أو التنبيهُ على قولِ الفلاسِ.

---

(١) الكامل (٢/٣٦٩).

(٢) تهذيب الكمال (٢/٢٧٩).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٢/١٣).

(٤) تهذيب التهذيب (١/١٨٩).

فالعَالِمُ أحيانًا يَكتفي بالنَّقلِ، ولا يَنشطُ دائمًا لتحريرِ وتحقيقِ كلِّ ما يَنقلُ أو يَكتبُ، وقد سَبقَهُ إلى ذلِكَ ابنُ عديٍّ، وعلى قولِ مُغلطايَ كان هو أولى بالتتبعِ والنقدِ، فمنه نَقلَ المزيُّ وغيرُه.

٣- نَقلَ مُغلطايُ عَنِ العقيليِّ أَنَّه قالَ في الأجلحِ: «روى عن الشعبيِّ أحاديثَ مضطربةً لا يُتابع عليها»(١)، وتبعه ابنُ حجرٍ(٢).

وهو مفهومُ كلامِ العقيليِّ؛ إِذْ ساق حديثًا بإسنادِهِ إلى عامرٍ الشعبيِّ، عن عبد اللهِ بنِ أبي الخليلِ، عن زيدِ بنِ أرقمَ، عن النبيِّ ﷺ ثم قالَ: «ولا يُتابع الأجلحُ على هذا مع اضطرابِهِ فيه»(٣).

٤- زَعمَ سِبْطُ ابنِ العَجَمِيِّ، وتَبعَهُ ابنُ عِرَاقٍ أَنَّ ابنَ الجوزيِّ ذكرَ في "الموضوعاتِ" أَنَّ الأجلحَ وضَعَ حديثًا في فضلِ عليٍّ رضي الله عنه قَالَ: «وقال ابنُ الجوزيِّ في موضوعاتِهِ: في فضلِ عليٍّ رضي الله عنه حديثٌ وضعَهُ أجلحُ»(٤).

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٢/١٤).

(٢) تهذيب التهذيب (١/١٨٩).

(٣) الضعفاء الكبير (١/٤٦٤).

(٤) الكشف الحثيث (ص٤١).

وقال ابنُ عراقٍ: «أجلحُ بنُ عبد الله ... وذَكرَ له ابنُ الجوزيِّ في موضوعاتِهِ حديثًا، وقال: وضَعَه أجلحُ»[1].

وهذا لا يَصحُّ، وهو خِلافُ منطوقِ كلامِ ابنِ الجوزيِّ، ومِنَ الواضحِ أنَّ سبطَ ابنِ العجميِّ نَقلَ ما فَهِمَهُ، وتبعَهُ ابنُ عِرَاقٍ.

وذَاكَ لأنَّ في الإسنادِ مَنْ هو شرٌّ مِن أجلحَ، وأكثرُ مغالاةٍ منه في التشيعِ، وهو حبَّةُ بنُ جُوينٍ.

والحديثُ المشارُ إليهِ أخرجَه ابنُ الماسي في «الفوائد»(ص١٠٠) واللفظ له، ومن طريقه ابنُ الجوزيِّ في «الموضوعاتِ»(٢/٩٨)، وابنُ عساكرَ في «تاريخِ دمشقَ»(٤٢/٣٠)، قال: أخبرنا عبد الله، ثنا أبو عبد الله أحمد بن عبد الرحمن بن مرزوق بن أبي عوف، ثنا إسماعيل بن إبراهيم بن بسام، ثنا سعيد -يعني ابن صفوان- **عن أجلح**، عن سلمة بن كهيل، عن حبة بن جوين، قال: سمعت عليًّا ﷺ يقول: «**عَبَدْتُ اللَّهَ مَعَ رَسُولِهِ قَبْلَ أَنْ يَعْبُدَهُ رَجُلٌ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ بِخَمْسِ سِنِينَ أَوْ سَبْعِ سِنِينَ**».

---

(١) تنزيه الشريعة (١/٢٥).

قال ابن الجوزي عقبه: «وهذا حديثٌ لا يصح، وهو موضوعٌ على عليٍّ عليه السلام أما حبة فلا يساوي حبة؛ فإنه كذاب، وقال يحيى: ليس حديثه بشيء، وقال السعدي: غير ثقة، وقال ابن حبان: كان غاليًا في التشيع واهيًا في الحديث. وأما الأجلحُ، فقال أحمد: قد روى غير حديث منكر، وقال أبو حاتم الرازي: لا يحتج بحديثه، وقال ابن حبان: كان لا يدري ما يقول».

وهو كما قال، والحديثُ باطلٌ ومخالفٌ للثابتِ الصحيحِ مِن تقدمِ إسلامِ أبي بكرٍ الصديقِ، وزيدِ بنِ حارثةَ وغيرِهما رضي الله عنهم.



[من اسمه أحمد]:

٧٤- أحمد بن أَبِي طَيْبَة الجرجاني، أبو محمد الدارمي، قاضي جرجان وقُوْمِس، واسم أبيه: عيسى بن سليمان بن دينار.

روى عن: أبيه: عيسى بن سليمان بن دينار أبي طيبة الجرجاني، وإبراهيم بن طهمان الخراساني، وإسرائيل بن يونس، وبكير بن شهاب الدامغاني، وحماد بن سلمة، وحمزة بن حبيب الزيات المقرئ، وداود بن سليمان، والربيع بن بدر السعدي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسلام بن سليم أبي الأحوص الحنفي، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وعبد العزيز بن أبي رواد، وعمر بن ذر الهمداني، وعمر بن ميمون بن الرماح، وعمران بن عبيد الضبي، وعنبسة بن الأزهر قاضي جرجان، والليث بن سعد الفقيه المصري، ومالك بن أنس، ومالك بن مغول، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ونجيح بن عبد الرحمن أبي معشر المدني، وورقاء بن عمر اليشكري، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله النيسابوري، وإبراهيم بن موسى الجرجاني العصار، وأحمد بن يحيى بن السابري الجرجاني، وإسحاق



بـن إبـراهيم الإسـترابـاذي الطلقـي، والحسـين بـن عيسـى الـدامغاني البسـطامي، وعمـار بـن رجـاء الجرجـاني الحـافظ، ومحمـد بـن بنـدار السـباك، ومحمـد بـن عيسـى الـدامغاني، ومحمـد بـن يزيـد السـلمي النيسابوري، وآخرون.

روى له: النسائي.

مات سنة ثلاثٍ ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[1].

وذكره ابن حبان[2] في الثقات.

وقـال السـهمي: «كـان قاضـي جرجـان، ولاه المـأمون أمـير المؤمنين»[3].

---

(١) الكامل لابن عدي (٨/٢٥٣).

(٢) الثقات (٨/٣).

(٣) تاريخ جرجان (ص٥٩).

وقال أبو يعلى الخليلي: «ثقة ... يتفرد بأحاديث»[(١)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو حاتم الرازي: «يُكتب حديثه»[(٢)].

وقال ابن عدي: «حدَّث بأحاديث كثيرة أكثرها غرائب»[(٣)].

الترجيح:

حسن الحديث، وله أوهام وغرائب.

تنبيه:

١- قِيلَ فِي اسْمِهِ: أَحمَدُ بْنُ أَبِي ظَبْيَةَ -بِفَتْحِ الظَّاءِ وسُكُونِ البَاءِ قَبْلَ اليَاءِ- وذَاكَ وَهَمٌ.

٢- اسْتَشْكَلَ مُغلطَايُ مَا وَرَدَ فِي مَشْيَخَةِ البَغَوِيِّ؛ فَقَالَ: «وفي مشيخة البغوي لابن الأخضر: أحمد بن عبيد بن أبي طيبة شيخ مجهول؛ قال البغوي: سألت ابن أبي طيبة، وكان يزعم أنه سمع أنس

---

(١) الإرشاد (٢٧٢/١)، وأورده باسم: "أحمد بن أبي ظبية"، بالظاء مع تقديم الباء، وتبعه الخزرجي في (الخلاصة ص٧)، وهو وهم.

(٢) الجرح والتعديل (٦٤/٢).

(٣) تهذيب الكمال (٣٦٢/١).

بن مالك، والحسن، وابن سيرين، وثنا عنهم، وسأله عن اسم أبي طيبة، فقال: ميسرة. وسمعته يقول: صمت لله سبعة وعشرين ومائة رمضان. انتهى؛ فلا أدري أهو صاحب الترجمة أم غيره؟»[1].

قُلْتُ: هُمَا مُبَايِنَانِ اسْمًا وطَبَقَةً.

فَالأَوَّلُ: مَاتَ سَنَةَ ثَلَاثٍ ومِائَتَيْنِ -كَمَا سَلَفَ-.

والآخَرُ: مِنْ شُيُوخِ أَبِي القَاسِمِ البَغَوِيِّ -ابْنِ بِنْتِ مَنِيعٍ- والبَغَوِيُّ إِنَّمَا وُلِدَ سَنَةَ أَرْبَعَ عَشْرَةَ ومِائَتَيْنِ؛ أَيْ بَعْدَ وَفَاةِ صَاحِبِ التَّرْجَمَةِ بِأَزْيَدَ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ، فَلَا مَطْمَعَ فِي لُحُوقِهِ.

عَلَى أَنَّ أَبَا طَيْبَةَ المَسْؤُولَ عَنْهُ غَيْرُ عِيسَى بْنِ سُلَيْمَانَ الجُرْجَانِيِّ المُتَأَخِّرِ وَالِدِ أَحْمَدَ؛ إِذْ ذَكَرَهُ أَبُو نُعَيْمٍ وغَيْرُهُ فِي الصَّحَابَةِ؛ قال أبو نعيم: «أبو طيبة الحجام، اسمه: ميسرة فيما ذكره المنيعي؛ قال: سألت أحمد بن عبيد بن أبي طيبة، عن اسم أبي طيبة، فقال:

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٦٤/١)، وقد ساق أبو البقاء البلوي هذه الحكاية بإسناده؛ قال: "ومِن أغرب ما وقع لي، وأقربه إسنادًا وهو من الخماسي ..."(تاج المفرق في تحلية علماء المشرق ق١٢/ب).

ميسرة»[1]، وزاد ابن الأثير: «وقيل: اسمه نافع»[2]، وبَسْطُ ذَلِكَ مَحَلُّهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

بَيْدَ أَنَّ البَغَوِيَّ قَدْ نَصَّ عَلَى وَقْتِ لِقَائِهِ بِأَحْمَدَ بْنِ عُبَيْدٍ وسَمَاعِهِ مِنْهُ؛ فَقَالَ: «لقيته سنة خمس وعشرين ومائتين، فقال لي: صمت مائة وسبعة وعشرين رمضان»[3].

وهُوَ شَيْخٌ مَجْهُولٌ -كَمَا ذَكَرَ مُغلطَايُ- فَلَمْ يَرْوِ عَنْهُ غَيْرُ البَغَوِيِّ، ولَمْ أَقِفْ عَلَى جَرْحٍ أَوْ تَعْدِيلٍ فِيهِ؛ سِوَى مَا وَقَعَ مِنْ تَضْعِيفِ بَعْضِ مَنْ تَأَخَّرَ كَالذَّهَبِيِّ، فَقَالَ: «ليس بشيء، ولا يعتمد عليه»[4].

وقال ابنُ حجرٍ: «ولا عرفت عنه راويًا غير أبي القاسم البغوي، وذكر البغوي أنه حدَّثهم عن أنسٍ وغيره، ولم يسق عنه حديثًا واحدًا فهذا شيخ مجهول الحال لم تثبت عدالته، وادَّعى التعمير ولقي الصحابة بلا مستند»[5].

---

(١) معرفة الصحابة (٥/٢٦١٣).

(٢) أسد الغابة في معرفة الصحابة (٥/٢٧٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١/١٤١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) لسان الميزان (١/٥٣١).

والأَمْرُ عَلَى مَا حَقَّقَا؛ غَيْرَ أَنَّ المعْتَمَدَ جَهَالَةُ عَيْنِهِ، حَسْبَمَا سَيَرِدُ فِي تَرْجَمَتِهِ.



٧٥- أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نُبَيْه السهمي، أبو حذافة المدني، نزيل بغداد.

روى عن: إبراهيم بن سعد، وحاتم بن إسماعيل الديلي، وسعد بن سعيد بن أبي سعيد المقبري، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد العزيز بن عمران الزهري المعروف بابن أبي ثابت، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وكثير بن جعفر بن أبي كثير، ومالك بن أنس، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ومسلم بن خالد الزنجي، ومصعب بن عبد الله الزبيري، وخلق.

وروى عنه: ابن ماجه، وإسماعيل بن العباس الوراق، والحسن بن علي بن شبيب المعمري، والحسين بن إسماعيل المحاملي، والعباس بن يوسف الشكلي، وعبد الله بن أحمد الجصاص، وعبد الله بن عروة الهروي، ومحمد بن إبراهيم بن شعيب أبو الحسين الغازي، ومحمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي، ومحمد بن أحمد بن زهير القيسي الطوسي، ومحمد بن مخلد الدوري، ومحمد بن المسيب بن إسحاق الأرغياني، ويحيى بن محمد بن صاعد، ويعقوب بن عبد الرحمن الجصاص المعروف بالدعاء، وآخرون.

روى له: ابن ماجه.

مات سنة ثمان وخمسين ومائتين من الهجرة، وقيل: سنة تسع وخمسين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال البرقاني: «كان الدارقطني حسن الرأي فيه، وأمرني أن أخرج حديثه في الصحيح»[1].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال محمد بن إسحاق الثقفي: «سمعت الفضل بن سهل ذكر أبا حذافة صاحب مالك فكذَّبه، وقال: كل شيء تقوله له، يقول: حدثني مالك، عن نافع، عن ابن عمر»[2].

وقال ابن خزيمة: «كنت أحدِّث عنه بأحاديث لمالكٍ إلى أن عرض علي من روايته عن مالك ما أنكره قلبي، فتركت الرواية عنه»[3].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٤١).

(٢) المصدر السابق (٥/٣٩).

(٣) المصدر السابق (٥/٤٠).

وقال ابن قانع: «كان ضعيفًا»[1].

وقال ابنُ صاعدٍ في حديث حاتم بن إسماعيل، عن جعفر بن محمد، حديث (الحج): «وهذا عندي عن شيخ لا أحدِّث عنه» -يعني أَبا حذافة هذا- لضعفه عنده، ثم ذكره بنزول عن حاتم في كتاب المناسك، ولم يرض أن يحدث عنه بعلو، ثم بلغني أنه حدَّث عنه بعد ذلك»[2].

وقال مسلمة بن القاسم الأندلسي: «ضعيفٌ في مالكٍ جدًّا، وليس هو بحجة في الحديث»[3].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤٠١).

قال الخطيب: «ولعل حديث حاتم بن إسماعيل كان عند ابن صاعدٍ عن غير أبي حذافةَ عن حاتمٍ، فتوهم ابنُ عديٍّ أنه عنده عن أبي حذافة، عن حاتم، فامتنع من روايته، والله أعلم»(تاريخ بغداد ٥/٤٠).

وكلا الأمرين جائزٌ، وعلى كلٍّ حالٍ فقد روى عنه يحيى بنُ محمد بن صاعد.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٢).

وقال ابن حبان: «يأتي عن الثقات ما ليس من حديث الأثبات حتى يشهد مَن الحديث صناعته أنها معمولة»[1].

وقال ابن عدي: «حدث عن مالك بالموطأ، وحدث عنه، وعن غيره بالبواطيل»[2].

وقال أيضًا: «وأنكر ما رأيت لأبي حذافة هذا عن مالك أحاديث مناكير، وما رواه عن غيره فيُحتمل»[3].

وقال الحاكم أبو أحمد: «متروك الحديث»[4].

وقال الدارقطني: «ضعيف، ذكره البخاري في الاحتجاج»[5].

وقال أيضًا: «ضعيف الحديث، كان مغفلًا، روى "الموطأ" عن مالك مستقيمًا، وأدخلت عليه أحاديث عن مالك في غير "الموطأ" فقبلها، لا يحتج به»[6].

---

(١) المجروحين (١/٢٢١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤٠١).

(٣) المصدر السابق (١/٤٠٢).

(٤) الأسامي والكنى (٣/٥٧).

(٥) تاريخ بغداد (٥/٤١).

(٦) المصدر السابق.

وقال الحاكم أبو عبد الله: «متروك الحديث، لا يختلف فيه أحد»[١].

وقال الخليلي: «متروك الحديث، ضعيف، آخر مَن روى عن مالك، لم يرو عنه من الثقاتِ إلا نفرٌ ذوو عدد، كأبي عبد الله المحاملي القاضي وغيره وليموا عليه»[٢].

وقال ابن عبد البر: «ضعّفه بعضهم، وليس بالقوي عندهم»[٣].

وقال الخطيب البغدادي: «أُدخل عليه عن مالك أحاديث ليست من حديثه، ولحقه السهو في ذلك، ولم يكن ممن يتعمد الباطل، ولا يدفع عن صحه السماع من مالك»[٤].

وقال الذهبي: «ضعّف»[٥].

وقال ابن حجر: «سماعه للموطأ صحيح وخلط في غيره»[٦].

---

(١) الإرشاد (١/٢٣٠).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الاستغناء في معرفة المشهورين (١/٥٩١).

(٤) تاريخ بغداد (٥/٤١).

(٥) الكاشف (١/١٩٠).

(٦) تقريب التهذيب (ص٧٧).

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله أباطيل ومناكير عن مالك وغيره.

تنبيهات:

١- رُمي ابنُ نُبيهٍ بالكذبِ، ولا يَصحُّ، فما وَردَ عنه مِن ذلك إنما كان عن غفلةٍ لا عن عمدٍ، كما أنَّ سماعَهُ للموطأ، وروايتَهُ له عن مالكٍ في الإجمالِ صحيحٌ مستقيمٌ.

٢- قولُ الدارقطنيِّ: "ذكره البخاريُّ في الاحتجاجِ".

فيه نظرٌ، فلم يَرو له فيما أعلمُ شيئًا في "الصحيحِ" ولا غيرِهِ مِن كتبِهِ المشهورةِ، ولعلَّ البخاريَّ أشارَ إلى ذَلِكَ أثناءَ مجالسِ المذاكَرةِ، ولكنِ الراجحُ في حَالِهِ -كما تقدمَ- أنَّه ضَعِيفٌ ولا يُحتجُّ بهِ.

٣- للخطيبِ البغداديِّ اجتهادٌ خاصٌّ به في الرواةِ المختلفِ فيهم الذين يَذكرُهُم في كتابِهِ "تاريخ بغداد"؛ إذْ نُقل عنه أنه قالَ: «كلما ذكرت في "التاريخ" رجلا اختلفت فيه أقاويلُ الناسِ في الجرحِ والتعديلِ، فالتعويلُ على ما أخرت وختمت به الترجمة»[1].

---

(١) سير أعلام النبلاء للذهبي (١٨/٢٧٨).

وجاء في موضعٍ آخر أنه قال: «كلما ذكرت في هذا الكتاب مِن رجلٍ اختلفَتْ فيه أقاويلُ النَّاسِ بالجرحِ والتعديلِ، والثناءِ والقدحِ، فالتعويلُ على ما أخرتُ وختمتُ به الترجمة»[1].

ويعتبرُ هذا النصُ ونحوهُ مفتاحًا منهجيًّا حاسمًا لفهمِ صنيعِ الخطيبِ البغداديِّ في "تاريخِ بغدادَ"؛ إذْ يعلنُ فيهِ عنْ قاعدةٍ ذهبيةٍ صريحةٍ

وقد نَقله عنه أبو المظفر منصور السمعاني (ت٤٨٩هـ) صاحب "قواطع الأدلة في الأصول" قال: وحدثنا عنه يحيى بن علي الخطيب، سمع منه بالأنبار، قرأت بخط أبي، سمعت أبا محمد بن الآبنوسي، سمعت الخطيب ... فذكره.

(١) جزء حديثي مخطوط بعنوان "مِن حديث أبي الحسين أحمد بن محمد بن العالي- انتقاء أبي الفضل محمد الجارودي"(ق٢٥/أ).

وقد نُقل كلامه من طريقِ أبي عمرو بن الصلاح الشافعي (ت٦٤٣هـ)، عن أبي بكر محمدِ بن منصور السمعاني (ت٥١٠هـ) —وهو ابن أبي المظفر صاحب "قواطع الأدلة"- حيث وجد على ظهر المجلد الأخير من "تاريخ بغداد" ما حكايته عن أحد تلامذة الخطيب البغدادي وهو أبو محمد عبد الله بن علي الآبنوسي (ت٥٠٥هـ)، عن الخطيب قال ... فذكره.

عندهُ لرفعِ التعارضِ عندَ اختلافِ النقادِ في الراوي الواحدِ، مؤكدًا أنَّ العبرةَ ليستْ بكثرةِ الأقوالِ المسوقةِ في صدرِ الترجمةِ، بلْ بما يستقرُّ عليهِ رأيهُ النهائيُّ ويجعلهُ خاتمةً لها.

ويعكسُ هذا التصريحُ أمانتهُ العلميةَ الفائقةَ؛ فهو لا يحذفُ الأقوالَ المخالفةَ لاجتهادهِ، بلْ يسردُ كلَّ ما قيلَ في الراوي منْ جرحٍ وتعديلٍ وثناءٍ وقدحٍ على سبيلِ الترقي التصاعديِّ، ثمَّ يعقبها بالقولِ الفصلِ الذي يرتضيهِ وينتصرُ لهُ.

كما أنَّ ورودَ هذهِ القاعدةِ بروياتٍ وألفاظٍ متعددةٍ في مواضعَ مختلفةٍ يؤكدُ حرصَ الخطيبِ البغداديِّ على تقييدِ منهجهِ وتكرارهِ في مجالسهِ العلميةِ؛ ليقطعَ الطريقَ على أيِّ سوءِ فهمٍ قدْ يقعُ فيهِ قارئُ كتابهِ.





٧٦- أحمد بن بشير البغدادي، أبو جعفر المؤدب. (تمييز).

روى عن: عطاء بن المبارك.

وروى عنه: ابن أبي الدنيا.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: ابن أبي الدنيا في "حسن الظن"، والخطيب في "تاريخ بغداد".

مات بعد المائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين :

قال عثمان الدارمي: «متروك»[١].

وقال أيضًا: «ضعيف»[٢].

وأومأ الخطيب[٣] إلى ضعفه.

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص١٦٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ بغداد (٧٦/٥).

وقال ابن حجر: «متروك، خلطه الدارميُّ بالذي قبله، وفرَّق بينهما الخطيب فأصاب»[1].

الترجيح:

متروك الحديث.

تنبيه:

١- قول ابن حجر: "خلطه الدارميُّ بالذي قبله".

والذي قبله هو أحمدُ بن بشير المخزومي أبو بكر الكوفي.

٢- جاءَ في المطبوعِ مِن كتابِ (حسن الظن بالله/طبعة دار طيبة ص٤٠) لابن أبي الدنيا؛ قال: حدثنا أبو جعفر المؤدب أحمد بن بِشْر بن الحارث في جنازة بشر بن الحارث ﵀ قال: حدثنا عطاء بن المبارك، قال: قَالَ بَعْضُ الْعُبَّادِ: «**لَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ رَبِّيَ ﷻ يَلِي مُحَاسَبَتِي زَالَ عَنِّي حُزْنِي؛ لِأَنَّ الْكَرِيمَ إِذَا حَاسَبَ عَبْدَهُ تَفَضَّلَ**».

والصواب: إنما هو أحمد بن بَشِير.

---

(١) تقريب التهذيب (ص٧٨).

وقد رواه الخطيب في «تاريخ بغداد»(٥/٨٠) مِن طريقه على الصوابِ؛ قال: أخبرنا محمد بن أحمد بن رزق، قال: أخبرنا أبو جعفر عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم الهاشمي، قال: حدثنا عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، قال: حدثنا أبو جعفر المؤدب **أحمد بن بشير** في جنازة بشر بن الحارث، قال: حدثنا عطاء بن المبارك ... به.



٧٧- أحمد بن بشير القرشي المخزومي الهمداني أبو بكر، وقيل: أبو إسماعيل، والأول أشهر وأصح، الكوفي، مولى آل عمرو بن حريث، قدم بغداد.

روى عن: إسماعيل بن أبي خالد، وسعيد بن أبي عَرُوبة، وسليمان بن مهران الأعمش، وشبيب بن بشر، وشعبة بن الحجاج أبي بسطام الواسطي، وعبد الله بن شبرمة، وعبيد الله بن عُمر، وعبد الملك بن أبي سليمان، وعليل البجلي، وعمر بن حمزة العمري، وعوانة بن الحكم الكلبي، وعيسى بن ميمون المدني، ومجالد بن سعيد، ومحمد بن أبي إسماعيل، ومسعر بن كدام، وهارون بن عنترة، وهاشم بن هاشم الزهري، وهشام بن حسان، وهشام بن عروة، ويحيى بن سليمان الكوفي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله بن عبس التنوخي الكوفي، وإبراهيم بن موسى الفراء الرازي، وأحمد بن طارق الوابشي، وإسحاق بن موسى الأنصاري، والحسن بن عرفة بن يزيد العبدي، والحسين بن عبد الأول النخعي الكوفي، وسعيد بن يعقوب الطالقاني، وسفيان بن وكيع بن الجراح، وسلم بن جنادة، وعبد الله بن سعيد بن حصين

أبو سعيد الأشج، والعلاء بن عمرو الحنفي، ومحمد بن سلام البيكندي، ومحمد بن طريف البجلي، ومحمد بن عبد الله بن نمير، ومحمد بن الفرج البغدادي العابد مولى بني هاشم، ومحمد بن المثنى أبو موسى الزمن، ومحمد بن مهران الرازي الجمال، ونصر بن عبد الرحمن الكوفي الوشاء، ويحيى بن سليمان الجعفي أبو سعيد الكوفي، ويوسف بن موسى الرازي القطان، وآخرون.

روى له: البخاري متابعةً، والترمذي، وابن ماجه.

مات سنة سبع وتسعين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «كان يُقيِّن[1]، وليس بحديثه بأس»[2].

وقال أبو زرعة الرازي: «صدوق»[3].

---

(١) أَيْ يبيعُ القيناتِ، وهُنَّ الإماءُ والجواري؛ قال أبو زيد: «القينةُ: الأَمَةُ الوضِيئةُ البيضاءُ»(كتاب الألفاظ لابن السكيت ص٣٤٧).

(٢) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٣٥٧/١).

(٣) الجرح والتعديل (٤٢/٢).

وقال أبو حاتم الرازي: «محله الصدق»[١].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[٢].

وقال أبو بكر بن أبي داود: «كان ثقة، كثير الحديث، ذهب حديثه فكان لا يحدث»[٣].

وقال ابن نمير: «كان صدوقًا، حسن المعرفة بأيام الناس، حسن الفهم، وكان رأسًا في الشعوبية، أستاذًا يخاصم فيها، فوضعه ذاك عند الناس»[٤].

وقال الدارقطني: «لا بأس به»[٥].

وقال الخطيب البغدادي: «ليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفًا بالصدق»[٦].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٤٢).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٢٥).

(٣) تهذيب الكمال (١/٢٧٥).

(٤) تاريخ بغداد (٥/٧٩).

(٥) سؤالات السلمي للدارقطني (ص٩٩).

(٦) تاريخ بغداد (٥/٧٦).

وقال الباجي: «صدوق، إلا أنه ليس بالحافظ، فإذا خالف الحفاظ كان حديثهم أولى»[١].

وقال الذهبي: «قال ابن معين: ليس بحديثه بأس»[٢].

وقال ابن حجر: «صدوق له أوهام»[٣].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال النسائي: «ليس بحديثه بأس، ليس بذاك القوي»[٤].

وفي كتاب ابن الجارود: «تغير، وليس حديثه بشيء»[٥].

وقال أبو القاسم الكعبي: «تغير فى آخر أمره»[٦].

وذكره العقيلي[٧]، وأبو العرب القيرواني[٨] في الضعفاء.

---

(١) التعديل والتجريح (٢٩٣/١).

(٢) الكاشف (١٩١/١).

(٣) تقريب التهذيب (ص٧٨).

(٤) المصدر السابق.

(٥) إكمال تهذيب الكمال (٢٥/١).

(٦) قبول الأخبار (١٨٢/٢).

(٧) الضعفاء الكبير (٤٧٢/١).

(٨) إكمال تهذيب الكمال (٢٦/١).

وقال ابن حبان: «ينفرد بالمناكير عن المشاهير»[1].

وأورد له ابن عدي بعض المناكير، ثم قال: «له أحاديث صالحة، وهذه الأحاديث التي ذكرتها أنكر ما رأيت له، وهو في القوم الذين يُكتب حديثهم»[2].

وقال الدارقطني: «ضعيف، يُعتبر بحديثه»[3].

الترجيح:

صدوق وله مناكير.

تنبيهات:

١- خلَطَ عثمانُ الدارميُّ بين أحمدَ بنِ بشيرٍ القرشيِّ، وآخرَ يروي عن عطاءٍ؛ إذْ قال في سؤالاته لابنِ معينٍ: «قلت: فعطاء بن المبارك، تعرفه؟ فقال: «مَن يروي عنه»؟ قلت: ذاك الشيخ

---

(١) المجروحين (١/٢١١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٨١).

(٣) تاريخ بغداد (٥/٧٩).

الضعيف[1] أحمد بن بشير، فقال: «هه»، كأنه يتعجب مِن ذكر أحمد بن بشير، فقال: «لا أعرفه»[2].

ثم قال الدارمي: «أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة، ثم قدم بغداد، وهو متروك»[3].

وتَعقبَهُ الخطيبُ البغداديُّ بقولِهِ: «ليس أحمد بن بشير الذي روى عن عطاء بن المبارك مولى عمرو بن حريث الكوفي ذاك بغدادي ... وأما أحمد بن بشير الكوفي فليست حاله الترك، وإنما له أحاديث تفرد بروايتها، وقد كان موصوفًا بالصدق»[4]، وهو كما قال.

٢- ذَكرَ العقيليُّ[5] في "الضعفاءِ" أحمدَ بنَ بشيرٍ الكوفيَّ، وعَقدَ له ترجمةً، ونَقلَ فيه قولَ الدارميِّ السابقَ، وتبعَهُ في خَلطِهِ.

---

(١) كلمة (الضعيف): زيادة من "الضعفاء الكبير" للعقيلي (٤٧٢/١)، وهي غير موجودة في مطبوع "التاريخ".

(٢) تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص١٦٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) تاريخ بغداد (٧٦/٥).

(٥) الضعفاء الكبير (٤٧٢/١).

٣- وَهِمَ ابنُ حبانَ في النَّقلِ عن ابنِ معينٍ، حيث قال: «سمعت محمد بن محمود، يقول: سمعت الدارمي، يقول: سمعت يحيى بن معين، يقول: أحمد بن بشير كان من أهل الكوفة ثم قدم بغداد، وهو متروك»[(١)]، وتبعه ابنُ الجوزيِّ[(٢)].

وهذا لا يصح؛ لأنَّ هذا مِن قولِ عثمانَ الدارميِّ -كما تقدمَ- لا مِن قولِ ابنِ معينٍ، كما أنَّه اشْتَبه عليهِ براوٍ غيرِه.

٤- زَعمَ زينُ الدِّينِ العراقيُّ أنَّ البخاريَّ قد احتجَّ بأحمدَ بنِ بشيرٍ؛ قال: «أحمد بن بشير مولى عمرو بن حريث، احتج به البخاري»[(٣)].

وذاك لا يصحُّ؛ لأن البخاريَّ روى له في (الصحيح ٧/١٤٠/٥٧٧٩) حديثًا واحدًا في المتابعات؛ قال: حدثنا محمد بن سلام، حدثنا أحمد بن بشير أبو بكر، أخبرنا هاشم بن هاشم، قال: أخبرني عامر بن سعد، قال: سمعت أبي، يقول: سمعت رسول الله

---

(١) المجروحين (١/٢١١).

(٢) العلل المتناهية (١/٤٦)، الموضوعات (١/٢٧٣).

(٣) المجروحين (١/٢١١).

ﷺ يقول: «**مَنِ اصْطَبَحَ بِسَبْعِ تَمَرَاتِ عَجْوَةٍ، لَمْ يَضُرَّهُ ذَلِكَ اليَوْمَ سَمٌّ، وَلاَ سِحْرٌ**».

وقد تابعه عليه حمادُ بنُ أسامةَ أبو أسامة الكوفيُّ كما في (الصحيحِ ٥٧٦٩)، ومروانُ بنُ معاويةَ الفزاريُّ كما في (الصحيحِ أيضًا ٥٤٤٥، ٥٧٦٨).

وعليهِ؛ فلا يَسْتَقِيمُ إطلاقُ هذا الحكمِ، اللهمَّ إلا إذا أرادَ العراقيُّ احتجاجَ البخاريِّ بهِ في غيرِ "الصحيحِ" ففيهِ نظرٌ؛ لأنَّ شَرْطَ البخاريِّ في خارجِ "الجامعِ" أوسعُ، وذِكْرَهُ للرواياِ هناكَ أوِ الروايةِ عنهُ لا يَلْزَمُ منهُ صِحَّةُ الحديثِ.



٧٨- أحمد بن خالد بن موسى أبو سعيد الوهبي، الكندي، الحمصي، ويقال: "ابن محمد، وابن أبي مخلد"، أخو محمد.

روى عن: إسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، والحسن بن عمارة بن المضرب أبي محمد الكوفي، وداود بن علي، وشيبان بن عبد الرحمن النحوي، وعبد الرحمن بن عبد الله المسعودي، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعبد الملك بن مسلم بن سلام أبي سلام الحنفي، وعبد الواحد بن أبي عون، وقيس بن الربيع الأسدي، ومحمد بن إسحاق بن يسار المدني، ويونس بن أبي إسحاق السبيعي، وخلق.

وروى عنه: محمد بن إسماعيل البخاري، وإبراهيم بن أبي داود البرلسي، وأحمد بن عبد الوهاب بن نجدة الحوطي، وأحمد بن علي بن يوسف الخراز أبو بكر الدمشقي، وأحمد بن يوسف السلمي، وحميد بن زنجويه النسائي، وسعيد بن عثمان التنوخي، وسلمة بن شبيب النيسابوري، وشعيب بن شعيب بن إسحاق الدمشقي، وصفوان بن عمرو الحمصي الصغير، وعباس بن الفرج الرياشي، والعباس بن عبد الله الترقفي، وعبد الرحمن بن عمرو النضري، وعبد

الرحمن بن عمرو أبو زرعة الدمشقي، وعبد الوهاب بن نجدة الحوطي، وعبيد الله بن فضالة بن إبراهيم النسوي، وعمرو بن عثمان بن سعيد الحمصي، وعمران بن بكار الكلاعي البراد، والقاسم بن سلام بن عبد الله الهروي، ومحمد بن أبي خالد الصومعي، ومحمد بن خالد بن خلي الحمصي، ومحمد بن عتبة أبي خليد بن حماد الحكمي، ومحمد بن عوف بن سفيان الطائي، ومحمد بن المصفي بن بهلول القرشي الحمصي، ومحمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي النيسابوري، وموسى بن عيسى بن المنذر الحمصي، وهاني بن النضر بن حبيب الأزدي الهنائي، ويحيى بن عثمان بن سعيد الحمصي، وآخرون.

روى له: البخاري في كتابَي: "القراءة خلف الإمام"، و"الأدب المفرد"، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مات سنة أربع عشرة ومائتين من الهجرة، وقيل: في أول سنة خمس عشرة ومائتين، وقد جاوز التسعين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[١].

وذكره ابن حبان[٢] في الثقات.

وقال الدارقطني: «لا بأس به»[٣].

وخرج له ابن خزيمة[٤]، والحاكم[٥].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

نَقلَ أبو حاتمٍ الرازيِّ في (تاريخه) أنَّ أحمدَ بنَ حنبلٍ امتنعَ عن الكتابةِ عنه؛ قال: «قدم أحمدُ بنُ حنبلٍ دمشقَ حين أراد الفريابي، فمر يسأل عن الشيوخ فقالوا: أحمد الوهبي، وبشر بن شعيب بن أبي حمزة، فأتى الوهبي فأخرج له كتاب ابن إسحاق، فقال أحمد: أيام محمد بن إسحاق، محمد في بغداد، مَن كان؟ قال: عبد العزيز

---

(١) الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (٢/٤٩).

(٢) الثقات (٨/٦).

(٣) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٥٤).

(٤) صحيح ابن خزيمة (١/١٨٨، ٣/١٤٦) برقم (١٤٨، ٢٣٩٦).

(٥) المستدرك (٢/١٥) برقم (٧٠٦)، وصحح إسنادَ حديثه على شرط مسلم، ولا يصح، فمسلم لم يخرج شيئًا لابن خالد.

الماجشون، والمسعودي، فمسح أحمد قلمه وقام»، قال الصريفيني: "قوله: دمشق"، فيه نظر، ويحتمل أنه حمص[1].

وقال ابن حجر: «وقع في كلام بعض شيوخنا أنَّ أحمدَ اتهمه، ولم أقف على ذلك صريحًا، فالله أعلم»[2].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

تنبيه:

– إعراضُ ابنِ حنبلٍ عن الكتابةِ والسماعِ مِن أحمدَ بنِ خالدٍ، لم يكنْ لطعنٍ منه في عدالتِهِ أو في ضبطِهِ، وإنما عَلل ابنُ حنبلٍ ذلك بأنَّ حديثَ محمدِ بنِ إسحاقَ عنده في بغدادَ، ولم يكنْ بحاجةٍ للخروجِ إلى حمصٍ أو غيرها مِنَ البلدانِ؛ إذْ قال له: "محمدٌ في بغدادَ".

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٣٩/١).

(٢) تهذيب التهذيب (٢٦/١).

ثُمَّ سأله ابنُ حنبلٍ عما عنده مِن أحاديثَ باقي الشيوخِ، فذكرَ له أحمدُ الوهبيُّ: ابنَ الماجشونَ، والمسعوديَّ، فرأى ابنُ حنبلٍ أنه ليس في حاجةٍ لسماعِ أحاديثِهما، فمسحَ قلمَه وقامَ.

أمَّا بالنسبةِ لما نَقله ابنُ حجرٍ عن بعضِ شيوخِهِ مِن اتهامِ ابنِ حنبلٍ للوهبيِّ، فهو كلامٌ مرسلٌ؛ ولا يوجد دليلٌ قطعيُّ الثبوتِ والدَّلالةِ، يؤكدُ صحةَ هذا الاتهامَ، ومثلَ هذه التُّهمِ ليس مِنَ الإنصافِ والعدلِ أنْ تُقبلَ أو تُثبتَ بغيرِ بينةٍ.



٧٩- أحمد بن رَشَد بن خثيم الهلالي الكوفي الواسطي، وقيل: ابن راشد.

روى عن: عمه سعيد بن خثيم أبي معمر، ومحمد بن خازم أبي معاوية الضرير، ومحمد بن فضيل، ووكيع بن الجراح، وأبي بكر بن عياش.

وروى عنه: أحمد بن محمد بن سعيد أبو العباس بن عقدة، والحسين بن محمد الخياط الرامهرمزي، وعبد الله بن عمر بن أحمد أبو محمد المقرئ، وعبد الرحمن بن الحسن، وعلي بن سعيد الرازي المعروف بعليك (وكان كثير الرواية عنه)، والنعمان بن أحمد، وأبو حاتم الرازي وسمع منه أيام عبيد الله بن موسى أحاديثَ أربعة.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الطبراني في "المعجم الكبير" و"الأوسط"، والدارقطني في "السنن"، والبيهقي في "شعب الإيمان" و"معرفة السنن والآثار".

مات سنة خمس وستين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان[1] في الثقات.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال الدارقطني: «ضعيف»[2].

وأورد له الذهبي حديثًا، وقال: «عن سعيد بن خثيم بخبر باطل في ذكر بني العباس من رواية ابن خثيم، عن حنظلة، عن طاوس، عن ابن عباس، عن أمه قالت: مررت بالنبي ﷺ فقال: **إنك حامل بغلام** ... فسرد حديثًا ركيكًا فيه: إذا كانت سنة خمس وثلاثين ومائة فهي لك ولولدك منهم السفاح.

رواه أبو بكر بن أبي داود وجماعة عن أحمد بن رشد، فهو الذي اختلقه بجهل»[3].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله أباطيل.



(١) الثقات (٨/٤٠).

(٢) مَن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن (١/٢٢).

(٣) ميزان الاعتدال (١/١٢٥).

٨٠- أحمد بن سعيد بن بشر بن عُبيد الله الهمداني، أبو جعفر المصري، وقيل: ابن بشير.

روى عن: إسحاق بن الفرات التجيبي، وأصبغ بن الفرج المصري، وبشر بن بكر التنيسي، وزياد بن يونس، وزيد بن الحسن أبي يحيى البصري الضرير، وعبد الله بن محمد بن المغيرة المخزومي، وعبد الله بن وهب، وعبد الرحمن بن زياد الرصاصي، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن عبد الله بن أبي دليم، ومعلى بن منصور الرازي، وميمون بن يحيى بن مسلم بن الأشج، وآخرين.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله بن معدان الأصبهاني، وإبراهيم بن محمد بن الحسن بن متويه الأصبهاني، وأحمد بن عبد الله بن العباس الطائي البغدادي، وأحمد بن محمد بن موسى المكي، وأحمد بن يحيى بن زكريا الصواف المصري، وزكريا بن يحيى الساجي البصري، وعبد الله بن أبي داود السجستاني، وعبد الله بن محمد بن وهب الدينوري، وعبد الرحمن بن أحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين المصري، وعلي بن أحمد بن سليمان علان، وعمر بن محمد بن بجير البجيري، والفضل بن العباس الرازي، ومحمد بن أحمد بن بلال، ومحمد بن

أحمد بن حمدان أبو الطيب الرسعني الوراق، ومحمد بن أحمد بن سعيد الواسطي، ومحمد بن الربيع بن سليمان الجيزي، ومحمد بن زريق بن جامع المصري، ومحمد بن عبد الله بن محمد بن مخلد أبو الحسن الهروي النيسابوري، ومحمد بن هارون بن حسان البرقي، وموسى بن الحسن بن موسى أبو الحسن الكوفي، وخلق.

روى له: أبو داود.

مات بمصر سنة ثلاث وخمسين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أحمد بن صالح المعروف بابن الطبري: «ثقة، ما زلت أعرفه بالخير منذ عرفته»[(١)].

وقال العجلي: «ثقة»[(٢)].

وقال زكريا الساجي: «ثبت»[(٣)].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٤٥).

(٢) معرفة الثقات وغيرهم (١/١٩١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٤٥).

وقال أبو علي الغساني: «كان متقدمًا في الحديث»[1].

وقال الذهبي: «لا بأس به»[2].

وقال ابن حجر: «صدوق»[3].

وخرج له ابن حبان[4] في صحيحه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال النسائي: «لو رجع أحمد بن سعيد الهمداني عن حديث بكير بن الأشج في الغار لحدثت عنه»[5].

---

(١) تسمية شيوخ أبي داود (ص٦٢)، وزاد مغلطاي في نقله عنه: "فاضلًا".

(٢) ميزان الاعتدال (١/١٠٠).

(٣) تقريب التهذيب (ص٧٩).

(٤) صحيح ابن حبان (٢/١٧٠، ٣/٤٠١) برقم (٤٢٨، ١١١٨).

(٥) تاريخ دمشق (٥/٢٣٥).

وجاء في المطبوع من طبعة دار الفكر: "وسمعت أبا إسحاق عيسى بن إبراهيم بن محمد الرعيني ... يقول: سمعت أبا عبد الرحمن البسري". وهو تصحيفٌ ظاهر، وإنما هو: «أبو عبد الرحمن النَّسَوي» -بالنون والواو- والمراد به الحافظ أحمد بن شعيب النسائي.

وقال أيضًا: «ليس بالقوي»[1].

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

تنبيهات:

١- ذكر ابنُ عساكر[2] أن أحمد بن سعيد روى عنه النسائي أيضًا مع أبي داود، ولم أقف على روايته عنه في مصنفاته المشهورة.

وقد ذكر النسائيُّ الهمدانيَّ ضمن شيوخه[3] الذين روى عنهم، وهو ما استشكله مغلطاي، فقال: «وهو معارض لقول مَن قال عنه: لو رجع عن حديث بكير بن الأشج لحدثت عنه، اللهم إلا أن يكون رجع عنه فحدَّث عنه أو بالعكس»[4].

والعلة في التصحيف تعود إلى تشابه رسم الحروف في الخطوط القديمة بين (النسوي) و(البسري)، فضلًا عن أن هذه المقالة في نقد الهمداني مشهورة ومحفوظة عن النسائي نفسه.

(١) تسمية مشايخ النسائي (ص٥٧).

(٢) شيوخ الأئمة النبل (ص٤٥).

(٣) تسمية مشايخ النسائي (ص٥٧).

(٤) إكمال تهذيب الكمال (١/٤٥).

والتحقيق في دفع هذا الاستشكال أن تضعيفَ النسائيِّ له -كما سلف- لا يمنع بالضرورة مطلق الرواية عنه؛ فربما روى عنه في غير "السنن" كـ (الأجزاء والأمالي)، ويكون قوله: (لو رجع أحمد بن سعيد الهمداني عن حديث بكير بن الأشج في الغار لحدَّثت عنه) هو آخر الأمرين عنده بعد أن تبين له عدم رجوعه فترك الاحتجاج به.

أو العكس بأن يكون قد رجع الهمدانيُّ عن الحديث فحدَّث عنه النسائي بعد ذلك، أو يكون قد كتب حديثه أولا للاعتبار ثم بان له أمره آخرًا.

٢- تقتضي الأمانة العلمية والقواعد النقدية ألّا يُحمل المحدِّثُ دائمًا وبشكلٍ مطلقٍ تبعة حديثٍ دُلس أو أُدخل عليه في حال غفلته.

إذ يُفرِّق نقاد الأثر بين مسلكين في هذا الباب:

أولهما:

محدِّثٌ عُرف باليقظة والضبط أصالةً، ثم عرَضت له غفلة نادرة دُلِّس أو أُدخِل فيها حديثٌ في كتابه -كحال المترجَم له- فهذا لا يُحمَّل تبعة الخطأ بإطلاق، بل يُنقى حديثه ويُرفَع عنه الحيف.

وآخرهما:

محدِّثٌ استمرت غفلته، وكثُر تلقينه، وقَبِل ما ليس من مروياته حتى اختلط أصله، فهذا يُرَدُّ حديثه أو يُترَك، ويُحمَّل تبعة تفريطه الدائم.

وانطلاقًا من هذه القاعدة فإنَّ مما ينبغي استدراكه وتحريره لرفع الحيف والغمز عن **أحمد بن سعيد الهمداني** هو الوقوف على مدار الخطأ الذي استنكره الأئمة عليه في روايته لقصة أصحاب الغار.

إذ تنجلي حقيقةُ النقد الموجّه إليه عند سبر الأسانيد والوقوف على مكمن الخلل؛ حيث تكشف القرائن الحديثية أن الإشكال لم يكن نابعًا من سوء ضبطٍ أصيلٍ فيه.

بل التحقيقُ الحديثي يقطع ويثبت صراحةً بأنَّ **أحمد بن رشدين** هو العِلّة الحقيقية والسبب المباشر والواسطة في دخول هذا الحديث عليه تَلْقِينًا أو خطأً.

وهو التوجيه البارع والمذهب النقدي الدقيق الذي جزم ونصَّ عليه الحافظ حمزة بن محمد الكناني في ترجمة ابن رشدين مبيّنًا وجه الأمر

بقوله: «هو أدخل على أحمد بن سعيد الهمداني حديث بكير بن الأشج، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ حديث الغار»[1].

وحديث الغار محفوظ في "الصحيحين" من غير طريق الهمداني وابن رشدين؛ إذ قال البخاري في (الصحيح ٣٤٦٥) حدثنا إسماعيل بن خليل، أخبرنا علي بن مُسْهر، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: **بَيْنَمَا ثَلاَثَةُ نَفَرٍ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ يَمْشُونَ، إِذْ أَصَابَهُمْ مَطَرٌ، فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ فَانْطَبَقَ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: إِنَّهُ وَاللَّهِ يَا هَؤُلاَءِ، لاَ يُنْجِيكُمْ إِلَّا الصِّدْقُ، فَلْيَدْعُ كُلُّ رَجُلٍ مِنْكُمْ بِمَا يَعْلَمُ أَنَّهُ قَدْ صَدَقَ فِيهِ** ... الحديث.

وقال مسلم في (الصحيح ٢٨٤٣): حدثني محمد بن إسحاق المسيبي، حدثني أنس -يعني ابن عياض أبا ضمرة- عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن عبد الله بن عمر ﷺ عن رسول الله ﷺ أنه قال: **بَيْنَمَا ثَلَاثَةُ نَفَرٍ يَتَمَشَّوْنَ أَخَذَهُمُ الْمَطَرُ، فَأَوَوْا إِلَى غَارٍ فِي**

---

(١) تاريخ دمشق (٥/٢٣٥).

جَبَلٍ، فَانْحَطَّتْ عَلَى فَمِ غَارِهِمْ صَخْرَةٌ مِنَ الْجَبَلِ، فَانْطَبَقَتْ عَلَيْهِمْ ... الحديث.

٣- ذكر مغلطاي[(١)]، وتبعه ابن حجر[(٢)] أن ابن حبانَ خرّج أحمد الهمدانيَّ في جملة الثقات، بيد أنني لم أجد له ذكرًا في النسخ المطبوعة المتوفرة لدي من كتاب "الثقات"؛ كـ (طبعة دائرة المعارف العثمانية، ودار الفكر، ودار الكتب العلمية).

وثَمّة احتمالات ثلاثة تفسر هذا الإشكال:

أولها:

أن يكون الأمرُ ناشئًا عن سبق قلمٍ من مغلطاي سرى تتابعًا إلى ابن حجر.

وثانيها:

أن تكون الترجمة زيادةً سقطت من النسخ المطبوعة للكتاب.

وثالثها -وهو الأقرب توجيهًا-:

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٤٥)؛ قال: «وذكره ابن حبان في (جملة الثقات)، بعد تخريج حديثه في صحيحه».

(٢) تهذيب التهذيب (١/٣١)؛ قال: «وذكره ابن حبان في الثقات».

أن يكون هذا النقل محمولًا على توثيق ابن حبان له مطلقًا في مصنفٍ آخر دون شرط ذكره في كتابه "الثقات".

٤- قولُ أحمد بن صالح المعروف بابن الطبري: «ثقة، ما زلت أعرفه بالخير منذ عرفته»[1].

وَردَ في منطوق ما نقله مغلطاي: "قال مسلمة في (الصلة): قال أحمد بن صالح: أحمد بن سعيد ثقة، ما زلت أعرفه بالخير منذ عرفته" فربما يتوهم البعض للوهلة الأولى أن (أحمد بن صالح) المذكور في هذا السند هو ذاته الإمام أبو الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي الذي استقر في طرابلس الغرب، وتوفي بها سنةَ إحدى وستينَ ومائتينِ من الهجرةِ.

غير أن التحقيق والنظر يرجحان أن القائل هنا هو أبو جعفر أحمد بن صالح المعروف بابن الطبري المصري المتوفى سنةَ ثمانٍ وأربعينَ ومائتينِ.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٤٥).

وابن الطبري ثقة حافظ حجة كما سيأتي في ترجمته، ويُعد من كبار المصادر والركائز التي اعتمد عليها مسلمة بن قاسم الأندلسي (ت٣٥٣هـ) في كتابه "الصلة".

فكتابه مليء بالنقل عنه، وهو في الغالب المراد في إطلاق مسلمة بن القاسم: «قال أحمد بن صالح»، بينما اقتصر العجلي -كما سبق- على توثيقه فقط وقوله: "ثقة".





٨١- أحمد بن سليمان بن أبي الطيب البغدادي الأصل، أبو سليمان، المعروف بالمروزي، كان على شرطة بُخَارَى، وقد يُنسب لِجَدِّه.

روى عن: إبراهيم بن الزهري، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عُلَيَّة، وإسماعيل بن مجالد بن سعيد، وبشر بن الحسين الهلالي، وجرير بن عبد الحميد، وحجاج بن محمد المصيصي، والحسن بن عبد الرحمن الحارثي، وخالد بن عبد الله الواسطي، ورشدين بن سعيد المصري، وسفيان بن عُيينة الهلالي، وسليمان بن داود أبي داود الطيالسي، وسهل بن أسلم العدوي، وصالح بن عُمر الواسطي، وعبد الله بن سنان الكوفي، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد الواحد بن واصل، وعلي بن الحسن بن شقيق، ومحمد بن ميمون الزعفراني، ومروان بن شجاع الجزري، ومصعب بن سلام الكوفي، ومعاذ بن معاذ العنبري، والمعافى بن عمران الموصلي، وهشيم بن بشير السلمي، ووكيع بن الجراح، والوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني، ويحيى بن آدم، ويحيى بن بشر النصيبي، ويوسف بن عطية الصفار، وطائفة.

وروى عنه: البخاري، وأحمد بن زكريا بن كثير الجوهري، وأحمد بن سعيد بن صخر الدارمي، وأحمد بن سيار المروزي، وأحمد بن محمد أبو بكر الطائي الأثرم، والجراح بن مخلد العجلي، وسهل بن بحر، وعبد الله بن منير المروزي، وعُبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، ومحمد بن سعد الشاشي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وآخرون.

روى له: البخاري متابعةً، والترمذي.

مات في حدود سنة ثلاثين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو زرعة الرازي: «هو بغدادي الأصل، خرج إلى مرو، ورجع إلينا، وكتبنا عنه، وكان حافظًا، وسكن الري»، فقيل له: هو صدوق؟ قال: «على هذا يوضع»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٥٢).

وقال أيضًا: «حافظ محله الصدق»[1].

وقال أبو عَوانة يعقوب الإسفرَاييِنيُّ: «حَدثنا أَحمد بن إسحاق البغدادي، قال: أَخبرنا أَحمد بن أبي الطيب ثقة»[2].

وذكره ابن حبان[3] في الثقات.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو حاتم الرازي: «أدركته، ولم أكتب عنه ... ضعيف الحديث»[4].

وقال ابن القطان الفاسي: «لا أعلم له حالًا»[5].

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

---

(١) ميزان الاعتدال (١/١٢٩)، تاريخ الإسلام (٥/٢٦٤)، وهو مضمون قوله السابق، ولكن تصرف الذهبيُّ في نقل ابن أبي حاتم.

(٢) تاريخ بغداد (٥/٤٩).

(٣) كذا نقل عنه مغلطاي في (الإكمال ١/٦٣)، وتبعه ابنُ حجر في (التهذيب ١/٤٤)، وهو غير موجود في جل النسخ المطبوعة من "الثقات".

(٤) الجرح والتعديل (٢/٥٢).

(٥) بيان الوهم والإيهام (٣/٥٥٧).

تنبيهات:

١- اسْتَشْكلَ مُغلطَايُ نَقْلَ المِزِّيِّ، فَقالَ: «فينظر في قول المزي: أحمد بن أبي الطيب، واسمه: سليمان، وفي قوله: البغدادي، لما ذكره الخطيب وغيره»[(١)].

وقولُ المزيِّ سبقهُ إليهِ الكلاباذيُّ، والحاكمُ، وابنُ عساكرَ، وهوَ ظاهرُ صنيعِ البخاريِّ في "الصحيحِ"؛ لكنَّ الأشبهَ أنَّ اسمهُ: أحمدُ بنُ سليمانَ بنِ أبي الطيبِ، فأبو الطيبِ كنيةُ جدهِ.

وإليهِ ذهبَ مسلمُ بنُ الحجاجِ، وابنُ أبي حاتمٍ، وابنُ مندهْ، والخطيبُ، وابنُ الجوزيِّ، وطائفةٌ.

أما نسبتهُ لبغدادَ؛ فقدْ ألحقهُ بها أبو زرعةَ الرازيُّ كما تقدمَ.

٢- مِنْ مناكيرِ أحمدَ بنِ سليمانَ: ما أخرجه الدارقطني في سننه (٥/٢٥١) برقم (٤٢٧١)، ومن طريقه البيهقي في «السنن الكبرى»(٢٠/٩٨) برقم (١٩٩١٩) عن الحسين بن إسماعيل، عن الصغاني، عن أحمد بن أبي الطيب، أخبرنا ابن وهب، قال: حدثني معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، وراشد بن سعد، عن عائشة

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٦٣).

قَالَتْ: أَهْدَتْ لَهَا امْرَأَةٌ طَبَقًا فِيهِ تَمْرٌ فَأَكَلْتُ مِنْهُ عَائِشَةُ وَأَلْقَتْ مِنْهُ تَمَرَاتٍ، فَقَالَتِ الْمَرْأَةُ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكِ إِلاَّ أَكَلْتِهِ كُلَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: **بِرِّيهَا فَإِنَّ الإِثْمَ عَلَى الْمُحَنِّثِ**.

والراجحُ فيه الإرسال بدون ذكر عائشة؛ لما أخرجه أبو داود في «المراسيل»(٤٣٨/١) برقم (٣٧٨) عن الليث بن سعد، عن معاوية بن صالح، عن أبي الزاهرية، وراشد بن سعد، **أَهْدَتِ امْرَأَةٌ إِلَى عَائِشَةَ تَمْرًا، فَأَكَلَتْ وبَقِيَتْ تَمَرَاتٌ، فَقَالَتِ المَرْأَةُ... الحَدِيثَ**.

وحديثه ضعفه عبد الحق الإشبيلي، فقال: «وصله الدارقطني عنهما، عن عائشة، ولا يصح»[(١)]، وأنكره الذهبي، فقال: «ومن مناكيره ...»[(٢)]، وهو كما قالا.

٣- لم يحتج به البخاري، وإنما روى له في (الصحيح ٥/٥) حديثًا واحدًا متابعة؛ قال: حدثني **أحمد بن أبي الطيب**، حدثنا إسماعيل بن مجالد، حدثنا بيان بن بشر، عن وبرة بن عبد الرحمن، عن همام،

---

(١) الأحكام الوسطى (٣٤/٤).

(٢) ميزان الاعتدال (١٢٩/١).

قال: سمعت عمارًا، يقول: «**رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَمَا مَعَهُ إِلَّا خَمْسَةُ أَعْبُدٍ، وَامْرَأَتَانِ وَأَبُو بَكْرٍ**».

وقد تابعه عليه يحيى بن معين، وذلك كما أخرجه البخاري أيضًا في (الصحيح ٥/٤٦) قال: حدثني عبد الله بن حماد الآملي، قال: حدثني يحيى بن معين، حدثنا إسماعيل بن مجالد، عن بيان، عن وبرة، عن همام بن الحارث ... الحديث.

٤- عَقَّبَ ابنُ حَجَرٍ على تَضْعِيفِ أَبِي حَاتِمٍ الرَّازِيِّ لَهُ، بِقَوْلِهِ: «لكن الذي في كتاب ابن أبي حاتم: أحمد بن سليمان بن أبي الطيب، وقال: أدركه أبي ولم يَكتب عنه، وكذا ذكره ابن حبان في "الثقات"»[1].

ولا تعارضَ بينَ النقلينِ كليهمَا؛ فقدْ أشارَ الرازيُّ إلى إدراكِهِ إياهُ وعدمِ كتابتِهِ عنهُ، ثمَّ نصَّ على ضعفِهِ في ضبطِ الحديثِ وكثرةِ أغاليطِهِ.



(١) تهذيب التهذيب (١/٤٤).

٨٢- أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطي المكي أبو عبد الله البصري الجحدري.

روى عن: أبيه، وأمه، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبد الله بن رجاء أبي عمران المكي، وعبد الرحمن بن شيبة الجدي، ومروان بن معاوية أبي عبد الله الفزاري، ويزيد بن زريع أبي معاوية العيشي البصري، وآخرين.

وروى عنه: محمد بن إسماعيل البخاري، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وإبراهيم بن سعيد أبو إسحاق الجوهري، وأحمد بن علي الأبار، وأحمد بن سنان القطان، وزهير بن حرب أبو خيثمة، وعبد الله بن شبيب أبو سعيد الربعي، وعبد الملك بن عبد الحميد أبو الحسن الميموني، وعبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، وعبيد بن محمد النساج، وعلي بن عبد العزيز البغوي، وعلي ابن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، ومحمد بن إبراهيم الأنماطي مُربَّع، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن إسماعيل بن سالم الصائغ الكبير، ومحمد بن علي بن زيد الصائغ الصغير، ومحمد بن يحيى الذهلي، وموسى بن سعيد الدنداني، ويحيى بن معلَّى بن منصور

الرازي، ويعقوب بن سفيان الفارسي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وخلق.

روى له: البخاري مفردًا ومقرونًا بغيره، والنسائي.

مات سنة تسع وعشرين ومائتين من الهجرة، وقيل: سنة تسع وثلاثين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

سُئل علي ابن المديني عن نسخة شبيب، عن يونس، عن الزهري، فقال: «كتبتها عن ابنه أحمد، وحدَّث ابنُ وهب عن شبيب بن سعيد والد أحمد أحاديث مناكير، فكأن شبيبًا الذي يحدث عنه ابن وهب غير شبيب الذي يحدث عنه ابنه أحمد وغيره؛ لأن أحاديثه عنه مستقيمة، وأحاديث ابن وهب مناكير»[1].

وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة»[2].

---

(١) أسامي مَن روى عنهم البخاري (ص٧٧)، شيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون (ص٧٣).

(٢) الجرح والتعديل (٢/٥٤).

وقال أيضًا: «ثقة صدوق»[١].

وذكره ابن حبان[٢] في الثقات.

وقال ابن عدي: «قَبِله أهل العراق ووثقوه»[٣].

وقال ابن خلفون: «لا بأس به»[٤].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو الفتح الموصلي الأزدي: «منكر الحديث، غير مرضي»[٥].

وقال ابن عبد البر: «يتكلمون فيه»[٦].

---

(١) شيوخ البخاري ومسلم (ص٧٣).

(٢) الثقات (١١/٨).

(٣) شيوخ البخاري ومسلم (ص٧٣).

(٤) المصدر السابق.

(٥) أسامي مَن روى عنهم البخاري (ص٧٧).

(٦) التمهيد (١١٨/١٣)، كذا جاء في المطبوع من الكتاب، بطبعتي: (مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، وطبعة وزارة عموم الأوقاف/المغرب ٢٦/٢١).

الترجيح:

ثقة.

تنبيه:

١- لا عبرة بقدح أبي الفتح الموصلي، فهو ضعيفٌ وليس ممن يعتد بقوله في الجرح والتعديل.

أما عن قول ابن عبد البر: "يتكلمون فيه" فقد قاله تأثرًا بقدح الأزدي فيه، وكلام الأزدي ليس بحجة.

٢- ذكر المزي[1] أن أبا داود السجستاني روى له في كتاب: "الناسخ والمنسوخ"، وفي "حديث مالك".

وقال مغلطاي: «قال أبو علي الجياني: روى حديثه أبو داود في (كتاب الزهد) من كتاب "السنن"، فينظر في قول المزي: روى له أبو داود في "الناسخ"»[1].

ونَقل عنه ابن حجر أنه تركه، فقال: «رأيت في "التمهيد" في ترجمة سعد بن إسحاق، قال أبو عمر: أحمد بن شبيب عن أبيه متروك»(تهذيب التهذيب ٣٦/١).

كذا قال، وهو سبق قلم منه رحمه الله.

(١) تهذيب الكمال (٣٢٨/١).

وتبعه ابن حجر، فقال: «ذكر أبو علي الغساني أن أبا داود روى عنه في كتاب الزهد أيضًا»[٢]؛ كذا قالوا، وفيه نظر.



(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٥٦-٥٧).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٣٦).

٨٣- أحمد بن شيبان بن الوليد الرملي القيسي، أبو عبد المؤمن.

روى عن: أحمد بن إبراهيم الحلبي، وأحمد بن أصرم المعقلي، والحسين بن زياد السمسار الرملي، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبد الله بن ميمون القداح المكي، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وعبد الرحمن بن مغري، وعبد الملك بن إبراهيم الجُدي، ومؤمل بن إسماعيل، وطائفة.

وروى عنه: أحمد بن إبراهيم بن عبد الوهاب أبو الطيب الشيباني الدمشقي ابن عبادل، وأحمد بن زكريا بن يحيى أبو الحسن المقدسي، وأحمد بن علي بن حسنويه أبو حامد المقرئ، والحسين بن الحسين بن عبد الرحمن أبو عبد الله الأنطاكي قاضي الثغور، وسلامة بن محمود بن قزعة، وعبد الرحمن بن محمد بن إدريس أبو محمد الرازي، وعثمان بن محمد بن أحمد بن هارون أبو عمرو السمرقندي، وعلي بن أبي سليمان الرقي، والقاسم بن بكر بن محمد أبو الحسن الطيالسي، ومحمد بن إبراهيم أبو بكر القدوري العدل الوراق، ومحمد بن أحمد الخلال، ومحمد بن أحمد بن الوليد، ومحمد بن بركة بن

الحكم اليحصبي القنسريني الملقب ببرداعس، ومحمد بن المنذر المعروف بشكر، ومحمد بن المنذر بن سعيد، ومحمد بن جعفر بن دران البغدادي المعروف بغُندر، ومحمد بن يعقوب بن يوسف بن معقل أبو العباس الأصم، ويوسف بن موسى المروروذي، وآخرون.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الدولابي في "الكنى والأسماء"، وأبو عوانة الإسفراييني في "المستخرج على صحيح مسلم"، والطبراني في "المعجم الأوسط" و"الصغير".

مات سنة سبعين ومائتين من الهجرة، وقيل غير ذلك.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال ابن أبي حاتم: «كان صدوقًا»[1].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «يخطئ»[2].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٥٥).

(٢) الثقات (٨/٤٠).

وقال صالح بن عبيد الله الطرابلسي: «ثقة مأمون، أخطأ في حديث واحد»[1].

وقال الحاكم: «ثقة»[2]، وصحح له[3].

---

(١) لسان الميزان (٤٨٢/١).

ثم أسند ابنُ حجر هذا الحديث الواحد، فقال: «قلت: قرأت الحديث المذكور على مريم بنت الأذرعي أخبركم علي بن عمر الواني، عن سبط السلفي أن جدَّه أخبره، أخبرنا أبو عبد الله الثقفي، أخبرنا أبو عبد الرحمن السلمي، حدثنا محمد بن يعقوب هو الأصم، حدثنا أحمد بن شيبان الرملي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ قال: **بعثنا رسول الله ﷺ في سرية فبلغت سهماننا اثني عشر بعيرًا ... الحديث**.

والناس يقولون في هذا الحديث: عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، وإنما رواه سفيان بن عيينة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر. كذا قال الحميدي وغيره عنه، وقد تابع أحمد بن شيبان على روايته عثمان بن يحيى القرقساني، ووهما جميعًا، والله أعلم».

كذا قال، وتحرير القول في ذلك محله موضعٌ آخر.

(٢) العبر في خبر من غبر (٤٤/٢).

(٣) المستدرك على الصحيحين (٢٥١/٧) برقم (٧٤٠٤).

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال العقيلي: «لم يكن ممن يفهم الحديث، وحدَّث بمناكير»[1].

الترجيح:

صدوق وروى مناكير.

تنبيه:

– قول العقيلي: "لم يكن ممن يفهم الحديث، وحدَّث بمناكير".

عزاهُ إليهِ ابنُ حجرٍ في كتابِهِ: "الضعفاءِ"، وهوَ غيرُ موجودٍ بالنسخِ المطبوعةِ منَ الكتابِ؛ وفي الغالبِ هوَ مؤلَّفٌ آخرُ للعقيليِّ دونَ "الضعفاءِ الكبيرِ"، ولعلهُ مُصنَّفُهُ في الجرحِ والتعديلِ. ۞۞۞

قال: حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب إملاء وقراءة، حدثنا أحمد بن شيبان الرملي، حدثنا سفيان بن عيينة، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة ... الحديث.

ثم قال: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

ولا يصح، فهما لم يخرجا شيئًا لابن شيبان.

(١) تهذيب التهذيب (٣٩/١).



٨٤- أحمد بن صالح أبو جعفر المصري، المعروف بابن الطبري.

روى عن: أسد بن موسى المصري، وإسماعيل بن أبي أويس المدني، وحرمي بن عمارة بن أبي حفصة البصري، وخالد بن نزار أبي يزيد الأيلي، وسفيان بن عيينة أبي محمد الهلالي، وسلامة بن روح بن خالد أبي روح الأيلي، وعبد الله بن إبراهيم بن عمر بن كيسان الصنعاني، وعبد الله بن وهب أبي محمد المصري، وعبد الرزاق بن همام أبي بكر الصنعاني، وعبد الملك بن عبد الرحمن أبي هشام الذماري، وعفان بن مسلم أبي عثمان الصفار البصري، وعنبسة بن خالد أبي عثمان الأيلي، والفضل بن دكين أبي نعيم الكوفي، وقدامة بن محمد الخشرمي، ومحمد بن إسماعيل بن أبي فديك، ويحيى بن حسان أبي زكريا التنيسي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن عمرو بن ثور الزوفي، وأحمد بن محمد بن الحجاج بن رشدين بن سعد، وإسماعيل بن الحسن الخفاف المصري، وإسماعيل بن محمد بن قيراط الدمشقي، وصالح بن محمد جزرة البغدادي، وعبد الله بن أبي داود السجستاني، وعبد الرحمن بن عمرو

أبو زرعة الدمشقي، وعُبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعلي بن الحسين بن الجنيد الرازي، وعمر بن عبد العزيز بن عمران بن أيوب بن مقلاص الخزاعي المصري، وعمر بن أبي عمر العبدي البلخي، ومحمد بن إسماعيل أبو إسماعيل الترمذي، ومحمد بن عبد الله بن نمير الهمداني، ومحمد بن مسلم بن وارة الرازي، ومحمد بن هارون بن حسان البرقي، ومحمد بن يحيى أبو عبد الله الذهلي، ومحمود بن غيلان أبو أحمد المروزي، وموسى بن سهل أبو عمران الرملي، ويعقوب بن سفيان أبو يوسف الفسوي الفارسي، ويوسف بن موسى المروذي، وآخرون.

روى له: البخاري، وأبو داود، والترمذي في "الشمائل المحمدية".

ولد بمصر على المشهور سنة سبعين ومائة، ومات بها في ذي القعدة سنة ثمانٍ وأربعين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أحمد بن صالح المصري: «حدثت أحمد بن حنبل بحديث زيد بن ثابت في بيع الثمار، فأعجبه، واستزادني مثله، فقلت: ومن أين مثله؟!»[1].

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «ما قدم علينا أحد أعلم بحديث أهل الحجاز من هذا الفتى»، يريد أحمد بن صالح[2].

وقال يحيى بن معين: «سلوا أحمد فإنه أثبت»[3].

وقال أحمد بن حنبل: «هو يفهم حديث المدينة»[4].

وقال له أبو الحسن علي بن محمود الهروي: مَن أعرف الناس بأحاديث ابن شهاب؟ قال: «أحمد بن صالح المصري، ومحمد بن يحيى النيسابوري»[5].

---

(١) التاريخ له (١/٤٤٣)، وهي حكاية منه عن نفسه.

(٢) الكامل (١/٤١٣).

(٣) تاريخ بغداد (٥/٣٢٩)، كَذا نَقَله عنه البخاريُّ؛ إذْ قال: "كان يحيى يقول ..." فذكره، ويحيى هو ابن معين.

(٤) التعديل والتجريح (١/٣٠٣).

(٥) تهذيب الكمال (١/٣٤٣).

وقال أبو زرعة الدمشقي: «سألني أحمد بن حنبل قديمًا: مَن بمصر؟ قلت: بها أحمد بن صالح، فسر بذكره، ودعا له»[(١)].

وقال أيضًا: «قدمت العراق فسألني أحمد بن حنبل، من خلفت بمصر؟ قلت: أحمد بن صالح، فسر بذكره، وذكر خيرًا، ودعا له الله»[(٢)].

وقال محمد بن عبد الله بن نمير: «حدثنا أحمد بن صالح، فإذا جاوزت الفرات فليس أحد مثله»[(٣)].

وقال أيضًا: «هو واحد الناس في علم الحجاز، والمغرب، فهم»، وجعل يعظمه[(٤)].

وقال البخاري: «ثقة صدوق، ما رأيت أحدًا يتكلم فيه بحجة، كان أحمد بن حنبل، وعلي، وابن نمير وغيرهم يثبتون أحمد بن صالح»[(٥)].

---

(١) التاريخ له (١/٤٤٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤١٣).

(٣) الجرح والتعديل (٢/٥٦).

(٤) تاريخ بغداد (٥/٣٢٦).

(٥) المصدر السابق (٥/٣٢٩).

وقال العجلي: «ثقة، صاحب سُنة»[1].

وقال أبو داود السجستاني: «كان ... يُقَوِّم كل لحن في الحديث»[2].

وقال محمد بن مسلم بن وَارة: «أحمد بن صالح بمصر، وأحمد بن حنبل ببغداد، وابن نمير بالكوفة، والنفيلي بحران، هؤلاء أركان الدِّين»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة»[4].

وقال أيضًا: «كتبت عنه بمصر، وبدمشق، وبأنطاكية»[5].

وقال يعقوب بن سفيان الفسوي: «كتبت عن ألف شيخ، حجتي فيما بيني وبين الله رجلان»، فقيل له: يا أبا يوسف مَن حجتك،

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٣٢٨).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٢٦).

(٣) تاريخ بغداد (٥/٣٢٦).

(٤) الجرح والتعديل (٢/٥٦).

(٥) المصدر السابق.

وقد كتبت عن الأنصاري، وحبان بن هلال، والأجلة؟ قال: «حجتي أحمد بن حنبل، وأحمد بن صالح المصري»[1].

وقال صالح بن محمد جزرة: «لم يكن بمصر أحد يحسن الحديث، ولا يحفظ غير أحمد بن صالح، كان يعقل الحديث، ويحسن أن يأخذ، وكان رجلا جامعًا، يعرف الفقه، والحديث، والنحو، ويتكلم في حديث الثوري، وشعبة، وأهل العراق، وكان قدم العراق وكتب عن عفان وهؤلاء، وكان يذاكر بحديث الزهري، ويحفظه»[2].

وقال الكجي: «كان إمامًا ثقة، أحفظ حُفَّاظ الأثر، عالمًا بعلل الحديث بمصر، أقام بمصر وانتشر عند أهلها علمه»[3].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٣٢٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) إكمال تهذيب الكمال (١/٥٨).

وقال أبو جعفر العقيلي: «فكل شيء قدر عليه النسائي أن جمع أحاديث قد خلط فيها أحمد بن صالح فشنع بها، ولم يضر ذلك أحمد بن صالح شيئًا، هو إمام ثقة»[1].

وقال أبو سعيد بن يونس: «كان حافظًا للحديث»[2].

وذكر قدح النسائي فيه، ثم قال: «ولم يكن عندنا بحمد الله كما قال النسائي، ولم يكن له آفة غير الكِبر»[3].

وقال مسلمة بن قاسم الأندلسي: «الناس مجمعون على ثقته، وخيره، وفضله»[4].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان أحمد هذا في الحديث وحفظه، ومعرفة التاريخ، وأسباب المحدِّثين عند أهل مصر، كأحمد

---

(١) التعديل والتجريح (١/٣٠٤)، وقال الباجي عقبه: «وإن هذا القول ليحط من أبي عبد الرحمن النسائي أكثر مما حط من أحمد بن صالح، وكذلك التحامل يعود على أربابه».

(٢) تاريخ بغداد (٥/٣٢٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ترتيب المدارك (٤/٣٩).

بن حنبل عند أصحابنا بالعراق، ولكنه كان صلفًا تَيَّاهًا، لا يكاد يعرف أقدار من يختلف إليه، فكان يحسد على ذلك»[(١)].

وقال أيضًا: «مقارن يحيى بن معين في الحفظ والإتقان، كان أحفظ بحديث المصريين والحجازيين من يحيى بن معين، وكان بينه وبين محمد بن يحيى النيسابوري معارضة لصلفه عليه، وكذلك أبو زرعة الرازي دخل عليه مُسَلِّمًا، فلم يحدثه، فوقع بينهما ما يقع بين الناس، وإن مَن صحت عدالته، وكثر رِعَايتُهُ بالسنن والأخبار، والتفقه فيها لما يَجْدُرُ أن لا تخرج لصلف يكون فيه، أو تيه وجد منه»[(٢)].

وقال ابن عدي: «مِن حفاظ الحديث، وبخاصة حديث الحجاز، ومن المشهورين بمعرفته، وحدث عنه البخاري مع شدة استقصائه ... وكلام ابن معين فيه تحامل»[(٣)].

وقال أيضًا: «هذا أحمد بن حنبل قد أثنى عليه، فالقول فيه ما قال أحمد لا ما قاله غيره فيه، وحديث: "الدين النصيحة" الذي أنكره

---

(١) الثقات (٨/٢٥).

(٢) المصدر السابق (٨/٢٦) بتصرف.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤١٩).

النسائي عليه، فقد رواه عن ابنِ وهبٍ يونسُ بنُ عبد الأعلى، وقد رواه عن مالكٍ محمدُ بنُ خالد بن عثمة وغيره»[1].

وقال أيضًا: «لولا أني شرطت في كتابي هذا أن أذكر فيه كل من تكلم فيه متكلم؛ لكنت أُجِلُّ أحمد بن صالح أن أذكره»[2].

وقال أبو جعفر النحات: «أحد الأئمة»[3].

وقال الدارقطني: «ثقة»[4].

وقال أبو عبد الله الغزال البزاز: «كان من حفاظ الحديث، واعيًا، رَأسًا في علم الحديث، وعلله، وكان يصلي بالشافعي، ولم يكن في أصحاب ابن وهب أحد أعلم منه بالآثار»[5].

وقال أبو يعلى الخليلي: «ثقة، حافظ، أخرج له البخاري، وكتب عنه محمد بن يحيى الذهلي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، وتكلم فيه أبو عبد

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤١٩).

(٢) المصدر السابق (١/٤٢١).

(٣) معرفة رجال البخاري (ص١٠٤).

(٤) سؤالات ابن بكير وغيره للدارقطني (ص٤٤).

(٥) تاريخ بغداد (٥/٣٢٥).

الرحمن النسائي، واتفق الحفاظ على أن كلامه فيه تحامل، ولا يقدح كلام أمثاله فيه»[١].

وقال ابن عبد البر: «كان من جلة أهل هذا الشأن»[٢].

وقال الخطيب: «كان أحد حفاظ الأثر، عالمًا بعلل الحديث، بصيرًا باختلافه، وورد بغداد قديمًا، وجالس بها الحفاظ»[٣].

وقال أيضًا: «احتج سائر الأئمة بحديث أحمد بن صالح سوى أبي عبد الرحمن النسائي، فإنه ترك الرواية عنه، وكان يطلق لسانه فيه ... وليس الأمر على ما ذكر النسائي، ويقال: كان آفة أحمد بن صالح الكِبر، وشراسة الخُلق، ونال النسائي منه جَفَاءً في مجلسه، فذلك السبب الذي أفسد الحال بينهما»[٤].

وقال الباجي: «من أئمة المسلمين الحفاظ المتقنين، لا يؤثر فيه تجريح»[٥].

---

(١) الإرشاد (١/٤٢٤).

(٢) الاستيعاب (٣/١٣٤٦).

(٣) تاريخ بغداد (٥/٣١٩).

(٤) المصدر السابق (٥/٣٢٧).

(٥) التعديل والتجريح (١/٣٠٤).

وقال ابن أبي يعلى الفراء: «كان أحد حفاظ الأثر عالما بعلل الحديث، بصيرًا باختلافه، ورد بغداد وجالس بها الحفاظ، وكتب عن إمامنا حديثًا، ثم رجع إلى مصر فأقام بها»[1].

وقال ابن الجوزي: «أثنى عليه أحمد بن حنبل، وأبو نعيم، وحدَّث عنه البخاري، فلا يلتفت حينئذ إلى التضعيف المطلق»[2].

وقال أبو محمد البغدادي ابن الأخضر: «أحد الحفاظ والعلماء بعلل الحديث واختلافه»[3].

وقال الذهبي: «ثبت في الحديث»[1].

وَقَوْلُهُ: "**يؤثر**"؛ إِنْ كَانَ المرَادُ بِهِ (**يُؤَثِّرُ**) مِنَ التَّأْثِيرِ بِالتَّشْدِيدِ؛ فَالْمَعْنَى: لَا يَتْرُكُ هَذَا التَّجْرِيحُ أَثَرًا يَقْدَحُ فِي عَدَالَتِهِ عِنْدَ التَّحْقِيقِ.

وَإِنْ كَانَ المرَادُ بِهِ (**يُؤْثَرُ**) مِنَ الْإِيثَارِ وَالْوُرُودِ بِالتَّخْفِيفِ -أَيْ: يُرْوَى وَيُنْقَلُ- فَالْمَعْنَى: لَا يُرْوَى وَلَا يُنْقَلُ فِيهِ جَرْحٌ مُعْتَدٌّ بِهِ.

وَإِلَّا فَقَدْ جَرَحَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ كَمَا سَيَأْتِي؛ فَيَكُونُ النَّفْيُ حِينَئِذٍ لِلْوُرُودِ الْقَادِحِ لَا لِمُطْلَقِ الْوُرُودِ.

(١) طبقات الحنابلة (٥٢/١).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٧٢/١).

(٣) إكمال تهذيب الكمال (٥٨/١).

وقال أيضًا: «ثقة جبل، لم يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه: "كذاب يتفلسف"، ولا قول النسائي: "ليس بثقة"، قد احتج به البخاري، ولكنه فيه تيبس وجفاء -عفا الله عنه- وكان شيخًا في العلم مُتَفَنِّنًا»[٢].

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ ... تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونقل عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري»[٣].

وصحح له الحاكم[٤].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) الكاشف (١/١٩٦).

(٢) الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم (ص٤٦).

(٣) تقريب التهذيب (ص٨٠).

(٤) المستدرك على الصحيحين (٢/٢٣١)، وقال: "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه"، ولا يصح، فلم يحتج به مسلم، ولم يُخرج له شيئًا.

قال ابن معين: «رأيته كذَّابًا، يخطر[1] في جامع مصر»[2].

وقال أيضًا: «كذاب»[3].

وقال معاوية بن صالح: «سمعت يحيى بن معين يقول: أحمد بن صالح كذاب يتفلسف»[4].

وقال محمد بن بشار بُنْدَارٌ: «كتبت إلى أحمد بن صالح خمسين ألف حديث -أي إجازة- وسألته أن يجيز لي، أو يكتب إلي بحديث مخرمة بن بكير، فلم يكن عنده من المروءة ما يكتب بذاك إلي»[5].

---

(١) كَذَا بِالمِطْبُوعِ، وهُوَ صَوَابٌ؛ والمُرَادُ الإِشَارَةُ إِلَى تَكَبُّرِهِ، وسُوءِ طِبَاعِهِ، حَيْثُ كَانَ يَمْشِي فِي المَسْجِدِ فِي تَبَخْتُرٍ وتَمَايُلٍ، مِنْ شِدَّةِ إِعْجَابِهِ واعْتِزَازِهِ بِنَفْسِهِ؛ فَيُقَالُ: خَطَرَ زَيْدٌ فِي مَشْيِهِ، أَيْ تَبَخْتَرَ وتَمَايَلَ.

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٤١٢/١).

(٣) الثقات لابن حبان (٢٥/٨).

(٤) تاريخ بغداد (٣٢٩/٥).

(٥) المصدر السابق (٣٢٨/٥)، قال الخطيب عقبه: «ولقد بلغني أنه كان لا يحدث إلا ذا لحية، ولا يترك أمرد يحضر مجلسه، فلما حمل أبو داود السجستاني ابنه إليه ليسمع منه، وكان إذ ذاك أمرد أنكر أحمد بن صالح على أبي داودَ إِحْضَارَه ابنه المجلس، فقال له أبو داود: هو وإن كان أمرد

وقال أبو داود السجستاني: «أحمد بن صالح ليس هو كما يَتَوهَّمُون الناس»، يعني ليس بذلك الجلالة[١].

وقال النسائي: «ليس بثقة»[٢].

وقال أيضًا: «ليس بثقة ولا مأمون، تركه محمد بن يحيى، ورماه يحيى بن معين بالكذب»[٣].

وقال ابن عدي: «كان النسائي هذا سيئ الرأي فيه، ويُنكر عليه أحاديث، منها: عن ابن وهب، عن مالك، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: الدين النصيحة»[٤].

أحفظ من أصحاب اللحى، فامتحنه بما أردت، فسأله عن أشياء أجابه ابن أبي داود عن جميعها، فحدثه حينئذ، ولم يحدث أمرد غيره».

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤١٣).

(٢) الضعفاء له (ص٥٩).

(٣) تهذيب الكمال (١/٣٤٦).

(٤) الكامل (١/٤١٢).

وقال أبو الطاهر أحمد بن محمد المدني: «وكان بمصر من أهل المعرفة بالحديث والرجال: أحمد بن صالح أبو جعفر؛ ليس يساوي شيئًا»[1].

وقال الدارقطني: «ضعيف»[2].

وذكره ابن الجوزي[3] في الضعفاء.

الترجيح:

ثقة حافظ حجة.

تنبيهات:

١ – لَمْ يُخَرِّجِ البُخَارِيُّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ المِصْرِيِّ شَيْئًا مِنَ الأَحَادِيثِ الَّتِي انْتَقَدَهَا عَلَيْهِ النَّسَائِيُّ.

وَقَدْ ذَهَبَ ابْنُ حِبَّانَ إِلَى أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ لَمْ يَرْمِهِ بِالكَذِبِ، وَإِنَّمَا وَقَعَ تَكْذِيبُهُ عَلَى أَحْمَدَ الشَّمُومِيِّ؛ قَالَ: «والذي روى معاوية بن صالح الأشعري، عن يحيى بن معين أن أحمد بن صالح كذاب، فإن ذاك

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٥٨).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (١/٧٢).

(٣) الضعفاء والمتروكين له (١/٧٢).

أحمد بن صالح الشمومي، شيخ كان بمكة يضع الحديث، سأل معاوية بنُ صالح يحيى بنَ معين عنه»[1]، وَقَوَّاهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي مَوْطِنٍ[2]، ثُمَّ أَقَرَّهُ فِي آخَرَ[3].

وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ رَمَاهُ بِالْكَذِبِ فِي رِوَايَةٍ، كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ النَّسَائِيُّ؛ إِذْ قَالَ: «ورماه يحيى بنُ معين بالكذبِ»[4].

---

(١) الثقات (٨/٢٥، ٢٦).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٤١)، هُدى الساري (ص ٣٨٦)، وقال في "الهدى": «وهو في غاية التحرير، ويؤيد ما نقلناه أولا عن البخاريِّ أن يحيى بنَ معين وثَّقَ أحمدَ بن صالح بن الطبري».

يُشير إلى ما نَقله البخاريُّ عن ابنِ معينٍ، أنه قال عنه: «سلوا أحمد فإنه أثبت».

والراجحُ أنها رواية أخرى عنه.

(٣) تقريب التهذيب (ص٨٠) حيث ساق ابنُ حجرٍ كلامه في مقام الإقرار، والتسليم به كما تقدم ذكره.

وسيأتي الجواب عن قوله في (هدى الساري ص٤٦٠): «ولم يصح طعن يحيى بن معين فيه».

(٤) تهذيب الكمال (١/٣٤٦).

وَبِمُقْتَضَى ذَلِكَ التَّجَنِّي نَزَلَ قَوْلُ ابْنِ عَدِيٍّ: «وكلامُ ابنِ معين فيه تحاملٌ»[1].

وَهُوَ الْحَقُّ؛ إِذْ لَمْ يَكُنِ الرَّجُلُ كَذَّابًا، بَلْ عِدَادُهُ فِي كِبَارِ أَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ.

٢- قولُ ابنِ معينٍ عن أحمدَ: «يَتَفلْسف»[2].

لَا يَسْتَوْجِبُ الطَّعْنَ فِيهِ بِأَيِّ حَالٍ؛ إِذِ الْفَلْسَفَةُ قَدِيمًا كَانَتْ هِيَ الْوِعَاءَ الْجَامِعَ لِشَتَّى الْمَعَارِفِ، بَلْ هِيَ عَيْنُ الْعُلُومِ جَمِيعِهَا: مِنْ طِبٍّ، وَهَنْدَسَةٍ، وَكِيمْيَاءَ، وَلُغَاتٍ، وَمَنْطِقٍ، وَمَا يُعْرَفُ الْيَوْمَ بِالْعُلُومِ الِاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالْإِنْسَانِيَّةِ، وَالسِّيَاسِيَّةِ، وَالْأَخْلَاقِيَّةِ، وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا.

عَلَى أَنَّهَا تَنْتَظِمُ -أَيْضًا-: عُلُومَ الْإِلَهِيَّاتِ، وَالْمِيتَافِيزِيقَا -أَوْ مَا وَرَاءَ الطَّبِيعَةِ-؛ وَهِيَ أَوَّلُ مَا يَتَبَادَرُ إِلَى الذِّهْنِ عِنْدَ اتِّهَامِ بَعْضِ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالتَّفَلْسُفِ.

وَمَرَدُّ ذَلِكَ إِلَى انْطِوَاءِ الْفَلْسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ وَأَضْرَابِهَا عَلَى كَثِيرٍ مِنَ الْآرَاءِ وَالْمُعْتَقَدَاتِ الْفَاسِدَةِ؛ مِمَّا يَمَسُّ جَنَابَ الذَّاتِ الْإِلَهِيَّةِ وَصِفَاتِهَا، أَوْ

---

(١) الكامل (١/٤١٩).

(٢) تاريخ بغداد (٥/٣٢٩).

يَتَّصِلُ بِمَغَايِبِ الْآخِرَةِ؛ كَعَذَابِ الْقَبْرِ وَنَعِيمِهِ، وَحَقِيقَةِ الْبَعْثِ وَالنُّشُورِ.

وَقَدْ نُقِلَ عَنْ أَسَاطِينِ الْيُونَانِ -كَسُقْرَاطَ، وَأَفْلَاطُونَ، وَأَرِسْطُوطَالِيسَ- وَمَنْ سَلَكَ سَبِيلَهُمْ؛ مَا يُصَادِمُ مُحْكَمَاتِ كِتَابِ اللَّهِ ﷻ وَسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ.

بَيْدَ أَنَّهُ قَدِ انْخَدَعَ بِتِلْكَ الْآرَاءِ والْأَقَاوِيلِ فِئَامٌ مِنَ الْمُنْتَسِبِينَ إِلَى الْعِلْمِ، مِنْ مُتَفَلْسِفَةِ الْمُسْلِمِينَ وَعُلَمَائِهِمْ، وَلَا زَالَ أَثَرُ ذٰلِكَ بَاقِيًا إِلَى يَوْمِنَا هَذَا؛ فَنَسْأَلُ اللهَ تَعَالَى الْعَافِيَةَ.

وَلَكِنَّ الْمُسْتَفِيضَ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْمِصْرِيِّ ﷺ سَلَامَةُ مُعْتَقَدِهِ، وَتَفَنُّنُهُ فِي شَتَّى الْمَعَارِفِ؛ إِذْ كَانَ بَصِيرًا بِمَدَارِكِ الْعُلُومِ، مُسْتَبْحِرًا فِي فُنُونِ الْمَنْقُولِ وَالْمَعْقُولِ.

وَلَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ مِنْ طَرِيقٍ صَحِيحٍ مَا يَشِينُ مُعْتَقَدَهُ؛ وَمِنْ ثَمَّ فَإِنَّ وَصْمَهُ بِالتَّفَلْسُفِ عَلَى جِهَةِ الذَّمِّ الْمُطْلَقِ -مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ- ضَرْبٌ مِنَ التَّعَسُّفِ، وَغُلُوٌّ فِي الْقَدْحِ.

٣- قولُ محمد بن بشار بُندار: «فلم يكن عنده من المروءة ما يكتب بذاك إلي»[١].

قَدْ فَسَّرَهُ الْخَطِيبُ بِقَوْلِهِ: «ونرى أن هذا الذي قاله بندار في أحمدَ بنِ صالح مِن تركه مكاتبته مع مسألته إياه ذلك، إنما حمله عليه سوء الخُلق»[٢]، وَهُوَ تَوْجِيهٌ سَدِيدٌ.

وَلِأَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ نَظِيرُ ذٰلِكَ مَعَهُ؛ إِذْ قَالَ: «ارتحلت إلى أحمد بن صالح، فدخلت فتذاكرنا إلى أن ضاق الوقت، ثم أخرجت من كُمِّي أطرافًا فيها أحاديث سألته عنها. فقال لي: تعود. فعدتُ من الغد مع أصحاب الحديث، فأخرجت الأطراف وسألته عنها، فقال: تعود. فقلت: أليس قد قلت لي بالأمس تعود؟ ما عندك ما يُكْتَبُ! أَوْ رُدَّ علي مسندًا أو مرسلًا أو حرفًا مما أستفيد؛ فإن لم أورد لك عمن هو أوثق منك فلست بأبي زرعة! ثم قمتُ وقلت لأصحابنا: مَن ههنا ممن يُكتبُ عنه؟ قالوا: يحيى بن بكير؛ فذهبت إليه»[٣].

---

(١) تاريخ بغداد (٥/٣٢٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ الإسلام (٥/١٠٠٢)، سير أعلام النبلاء (١٢/١٧٣).

فَالرَّاجِحُ أَنَّ كَلَامَ مَنْ تَشَدَّدَ فِي ابْنِ صَالِحٍ مَنْشَؤُهُ مَا جُبِلَ عَلَيْهِ ﷺ مِنْ حِدَّةٍ فِي الطَّبْعِ، وَأَنَفَةٍ عَلَى طَلَبَةِ العِلْمِ؛ غَفَرَ اللهُ وَجَلَّ لَنَا وَلَهُ.

٤- نَقْدُ أَبِي دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيِّ -فِي إِحْدَى رِوَايَتَيْهِ- وَالنَّسَائِيِّ لِابْنِ صَالِحٍ المصريِّ -وَمَا شَابَهُ مِنْ تَحَامُلٍ- يُعْزَى مَنْشَؤُهُ إِلَى مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ هَارُونَ الْبَرْقِيُّ بِقَوْلِهِ: «هذا الخراساني -يعني النسائي- يتكلم في أحمد بن صالح، وحضرت مجلس أحمد بن صالح، وطرده مِن مجلسه، فحمله ذلك على أن تكلم فيه»[(١)].

وَلَمْ يَكُنْ نَبْذُهُ لِلنَّسَائِيِّ لِبِدْعَةٍ أَوْ لِضَعْفٍ فِيهِ؛ بَلْ لِمَا عُهِدَ عَنْ ثُلَّةٍ مِنَ الْمُحَدِّثِينَ -كَزَائِدَةَ بْنِ قُدَامَةَ وَأَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ المصريِّ وَغَيرِهِما- أَنَّهُمْ لَا يُحَدِّثُونَ إِلَّا مَنْ كَانَ مَعْرُوفًا عِنْدَهُمْ، أَوْ مِمَّنْ يَشْهَدُ لَهُ عَدْلَانِ بِالصِّدْقِ وَالْخَيْرِيَّةِ؛ قال ابن خلاد: «فدخل عليه النسائي دون إذن، ولا معرفة، ولا تزكية، فأنكره، وأمر بإخراجه»[(٢)].

وَقِيلَ: لَمَّا قَدِمَ النَّسَائِيُّ مِصْرَ صَحِبَ قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ لَا يَرْضَاهُمُ الْمِصْرِيُّ، فَلَمَّا عَلِمَ بِذَلِكَ ضَنَّ عَلَيْهِ بِالتَّحْدِيثِ؛ وَلَمْ يَكُنِ

---

(١) الكامل (٤١٩/١)، تاريخ بغداد (٣٢٨/٥).

(٢) ترتيب المدارك (٣٩/٤).

النَّسَائِيُّ ﷺ عَلَى عِلْمٍ بِشَرْطِهِ فِي التَّحْدِيثِ وَالسَّمَاعِ؛ فَنَقَمَ ذَلِكَ وَمَالَ لِلِانْتِصَارِ لِنَفْسِهِ.

إِذْ عَمَدَ إِلَى تَتَبُّعِ مَا نَدَرَ مِنْ أَوْهَامِ مَنْ أَقْصَاهُ لِيُغْمِضَ مِنْ شَأْنِهِ؛ وَمَعَ أَنَّهُ كَانَ قَدْ سَمِعَ مِنْهُ بَعضَ الأحَادِيثِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يُحدِّثْ عَنْهُ.

وَمَا نَالَتْ مِنْهُ جَفْوَةُ النَّسَائِيِّ، وَلَا غَاضَ مِنْ قَدْرِهِ إِمْسَاكُهُ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْهُ؛ فَمَا كَانَ لِيَسِيرِ أَوْهَامِهِ -إِنْ صَحَّتْ- أَنْ تَنْقُضَ عُرَى تَوْثِيقِهِ، أَوْ تَقْدَحَ فِي صَفَاءِ حِفْظِهِ، إِذَا مَا اسْتُظْهِرَتْ بِبَحْرِ مَرْوِيَّاتِهِ الَّتِي حَفِظَ فِيهَا الْأَمَانَةَ، وَجَارَى فِيهَا الْأَثْبَاتَ.

٥- قولُ النسائي: «تركه محمد بن يحيى»[(١)].

غَيْرُ مُسَلَّمٍ؛ فَقَدْ جَرَى التَّحْدِيثُ عَنْهُ بِرِوَايَةِ محمد بن يحيى الذُّهْلِيِّ، وَهُوَ مَعْدُودٌ من نُبَلَاءِ شُيُوخِهِ؛ إِذْ لَمْ تَمْنَعِ الْمُنَافَرَةُ -الَّتِي أَذْكَتْهَا صَوْلَةُ ابْنِ صَالِحٍ وَأَنَفَتُهُ- الِاعْتِدَادَ بِحَدِيثِهِ؛ قَالَ ابْنُ حِبَّانَ: «وكان بينه وبين محمد بن يحيى النيسابوري معارضة لصلفه عليه»[(٢)].

---

(١) تهذيب الكمال (١/٣٤٦).

(٢) الثقات (٨/٢٦).

وَمَعَ هَذِهِ الْجَفْوَةِ، فَقَدْ ثَبَتَتْ رِوايةُ الذُّهْلِيِّ عَنْهُ؛ حَيْثُ نَقَلَ ابْنُ الْمُنْذِرِ: «وحدثونا عن محمد بن يحيى، عن أحمد بن صالح قال: حدثنا ابن وهب ...»[(١)].

وَأَكَّدَ ابْنُ عَدِيٍّ هَذَا بِقَوْلِهِ: «وحدَّث عنه البخاري مع شدة استقصائه، ومحمد بن يحيى، واعتمادهما عليه في كثير من حديث الحجاز، وعلى معرفته»[(٢)].

وَلَمْ يَقْتَصِرِ الْأَمْرُ عَلَى الرِّوَايَةِ بَلْ تَعَدَّاهُ إِلَى التَّقْيِيدِ وَالْأَخْذِ؛ إِذْ ذَكَرَ أَبُو يَعْلَى الْخَلِيلِيُّ أَنَّهُ: «كتب عنه: محمد بن يحيى الذهلي»[(٣)]، وَعَضَدَ الْخَطِيبُ هَذَا الْمَسَاقَ بِجَزْمِهِ أَنَّهُ: «حدَّث عنه الأئمة، منهم: محمد بن يحيى الذهلي»[(٤)].

وَالظَّاهِرُ أَنَّ النَّسَائِيَّ إِنَّمَا أَخْبَرَ بِمُنْتَهَى مَعْرِفَتِهِ، وَنَطَقَ بِحَسَبِ مَا أَدَّاهُ إِلَيْهِ حِسُّهُ؛ إِذْ حَجَبَهُ فَوْتُ شُهُودِهِ الرِّوَايَةَ فِي مَجْلِسِ الذُّهْلِيِّ عَنْ

---

(١) الأوسط (١١/٢٩٠).

(٢) الكامل (١/٤١٩).

(٣) الإرشاد (١/٤٢٤).

(٤) تاريخ بغداد (٥/٣١٩).

مَعْرِفَةِ جَرَيَانِهَا، فَقَاسَ امتناعَ السَّمَاعِ عَلَى عَدَمِ الْوُقُوعِ، وَاسْتَنْتَجَ مِنَ الْإِمْسَاكِ عَنْهُ بِمَحْضَرِهِ مُطْلَقَ التَّرْكِ لَهُ.

٦- قول أبي الطاهر المدني فيه: «ليس يساوي شيئًا»[١].

هَذِيعٌ لَا يُعْتَبَرُ؛ فَأَبُو الطَّاهِرِ مِمَّنْ سَقَطَتْ رِوَايَتُهُ، وَتَهَافَتَتْ بِمَنَاكِيرِهِ حُجَّتُهُ، فَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ الِاسْتِقْرَاءِ فِي هَذَا الشَّأْنِ، وَلَا مِمَّنْ يُعْتَدُّ بِقَوْلِهِ جَرْحًا وَتَعْدِيلًا.

وَقَدْ جَمَعَتْهُ بِابْنِ صَالِحٍ مَعَاصَرَةٌ لَمْ تَمْنَعْهُ التَّجَنِّيَ، حَتَّى قَضَى بَعْدَهُ بِخَمْسِ سِنِينَ، وَكَانَتْ وَفَاتُهُ سَنَةَ ثَلَاثٍ وَخَمْسِينَ وَمِائَتَيْنِ.

٧- قول مسلمة الأندلسي: «الناس مجمعون على ثقته، وخيره، وفضله»[٢].

مَجازفةٌ يَنقُضُها نَقْلُ العَدْلِ؛ فقد رَمَاهُ ابنُ مَعينٍ بالكذبِ، وضَعَّفَهُ غيرُ واحدٍ، وإنْ كانَ التحقيقُ بِمَعْزِلٍ عن جَرْحِهِم.

٨- قول ابن حجر: «ولم يصح طعن يحيى بن معين فيه»[٣].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٥٨).

(٢) ترتيب المدارك (٤/٣٩).

(٣) هدى الساري (ص٤٦٠).

يَتَوَجَّهُ عَلَى ضَرْبَيْنِ؛ فَإِنْ أَرَادَ أَنَّ رَمْيَهُ بِالْكَذِبِ لَا يَثْبُتُ نَقْدًا -وَإِنْ صَحَّ عَزْوُهُ لِابْنِ مَعِينٍ- فَقَوْلٌ سَدِيدٌ.

وَإِنْ رَامَ نَفْيَ صُدُورِ التَّكْذِيبِ عَنْهُ بَتَّةً، فَمَرْدُودٌ بِمَا ثَبَتَ مِنْ نَقْلِ الثِّقَاتِ عَنْهُ.

٩- قول ابن حجر أيضًا: «تكلم فيه النسائي بسبب أوهام له قليلة، ونَقلَ عن ابن معين تكذيبه، وجزم ابن حبان بأنه إنما تكلم في أحمد بن صالح الشمومي، فظن النسائي أنه عنى ابن الطبري»[(١)].

مَسُوقٌ مَسَاقَ التَّفْصِيلِ الَّذِي تَقَدَّمَ تَنْقِيحُ بَعْضِ مَنَاحِيهِ؛ وَبَقِيَ قَصْرُ الدَّافِعِ لَدَى النَّسَائِيِّ عَلَى مَحْضِ الْجَفْوَةِ الَّتِي نَالَتْهُ، وَغِلْظَةِ الْمُعَامَلَةِ الَّتِي جَابَهَهُ بِهَا ابْنُ صَالِحٍ.

مِمَّا حَمَلَهُ عَلَى تَقَصِّي مَرْوِيَّاتِهِ، وَتَطَلُّبِ عَثَرَاتِهِ، وَاسْتِثَارَةِ مَا كَمَنَ مِنْ أَوْهَامِهِ بِمُوجِبِ نَظَرِهِ وَاجْتِهَادِهِ؛ فَعَضَّدَ مَسْلَكَهُ بِمَا بَلَغَهُ مِنْ تَكْذِيبِ ابْنِ مَعِينٍ لَهُ، وَبِمَا لَاحَ لَهُ مِنْ إِمْسَاكِ الذُّهْلِيِّ عَنِ التَّحْدِيثِ عَنْهُ بِمَحْضَرِهِ، فَقَاسَ مَفْقُودَ سَمَاعِهِ عَلَى مَعْدُومِ رِوَايَتِهِ، وَتَوَهَّمَ بِمُوجِبِ مَا

---

(١) تقريب التهذيب (ص٨٠).

شَهِدَ أَنَّ ذِكْرَ ابْنِ صَالِحٍ قَدْ غَابَ عَنْ مَحَافِلِ الرِّوَايَةِ، وَهُوَ مَا يَرُدُّهُ السَّبْرُ، كَمَا تَقَدَّمَ بَيَانُهُ.

ومُنْتَهَى الْقَوْلِ إِنْ يَكُنِ النَّسَائِيُّ رَحِمَهُ اللهُ نَزَعَ فِيمَا أَتَى إِلَى انْتِصَارٍ لِنَفْسِهِ، فَتَبِعَتُهُ مَقْصُورَةٌ عَلَيْهِ؛ وَإِنْ قَصَدَ الذَّبَّ عَنْ حِمَى السُّنَّةِ وَالنُّصْحَ لِلْأُمَّةِ -وَهُوَ الظَّنُّ بِهِ- فَحَسْبُهُ مَا نَوَى، وَهُوَ مَأْجُورٌ بِمَا اجْتَهَدَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.





٨٥- أحمد بن صالح الشمومي أبو جعفر المكي المصري.

(تمييز).

روى عن: عبد الله بن صالح كاتب الليث، وعبد الله بن نافع صاحب مالك، ويحيى بن هاشم السمسار.

وروى عنه: إسحاق بن أحمد الخزاعي، ومحمد بن إبراهيم بن مقاتل.

لم يَرو له أحد من الستة، وروى له: الحاكم أبو عبد الله في "تاريخ نيسابور"، وأبو نعيم الأصبهاني في "حلية الأولياء"، وأبو منصور الديلمي في "مسند الفردوس".

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن حبان: «كان ممن يأتي عن الأثبات المعضلات، وعن المجروحين الطامات، يجب مجانبة ما روى من الأخبار، وترك ما حدَّث من الآثار لتنكبه الطريق المستقيم في الرواية، وركوبه أضل السبيل في التحديث، وهذا شيخ لم يكن يكتب عنه أصحاب

الحديث، ولا يكاد يوجد حديثه إلا عند أهل خراسان الذين كانوا يكتبون عنه بمكة، لكني ذكرته ليعرف قبح روايته»[(١)].

وقال أيضًا: «شيخ كان بمكة يضع الحديث»[(٢)].

وأورده الدارقطني في الضعفاء، وقال: «يحدِّث عنه شيوخنا»[(٣)].

وذكره أبو نعيم في رجالٍ متروكين لا يجوز الاعتماد على روايتهم[(٤)].

الترجيح:

متروك، واتهم بوضع الأحاديث.

تنبيه:

١- أَوْرَدَ ابْنُ حِبَّانَ فِي "ثِقَاتِهِ[(٥)]" -ضِمْنَ تَرْجَمَةِ الإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ المِصْرِيِّ- تَكْذِيبَ ابْنِ مَعِينٍ لِأَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الشَّمُومِيِّ؛

---

(١) المجروحين (١/٢٨٠).

(٢) الثقات (٨/٢٥).

(٣) الضعفاء والمتروكون له (ص٧٩).

(٤) لسان الميزان (١/٤٨٥).

(٥) الثقات (٨/٢٥).

وذَاكَ قَوْلٌ لَا يَسْتَقِيمُ، فَالرَّاجِحُ أَنَّ تَكْذِيبَهُ وَقَعَ عَلَى الإِمَامِ المِصْرِيِّ نَفْسِهِ؛ إِذْ لَمْ أَقِفْ لِابْنِ مَعِينٍ عَلَى رَأْيٍ فِي الشَّمُومِيِّ.

٢- حديث: «**تَفَقَّدُوا نِعَالَكُمْ عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ**».

لَمْ يَنْفَرِدْ بِهِ الشَّمُومِيُّ، بَلْ تُوبِعَ عَلَيْهِ؛ وعِلَّةُ الحَدِيثِ إِنَّمَا هِيَ مِنْ شَيْخِهِ يَحْيَى السَّمْسَارِ لَا مِنْ قِبَلِهِ كَمَا تَوَهَّمَ بَعْضُهُمْ، وشَيْخُهُ مِمَّنِ اتُّهِمَ أَيْضًا بِالوَضْعِ.

والحديث رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء»(٢٦٩/٧) قال: حدثنا محمد بن عبد الرحمن بن الفضل الخطيب، ثنا إسحاق بن أحمد الخزاعي، ثنا **أحمد بن صالح الشمومي**، ثنا **يحيى بن هاشم**، ثنا مسعر، عن يزيد، عن عبد الله بن عمرو، قال رسول الله ﷺ ... الحديث

قال أبو نعيم: «غريب من حديث مسعر، لم نكتبه إلا من حديث الشمومي».

وقد تابعه محمد بن روح العكبري، وذلك كما رواه الدارقطني في «الأفراد»، ومن طريقه الخطيب واللفظ له في «تاريخ بغداد»(١٩٢/٣)، وابن الجوزي في «العلل المتناهية»(٤٠٥/١)

قال: أخبرنا محمد بن علي بن الفتح، قال: حدثنا علي بن عمر الحافظ، قال: حدثنا عثمان بن إسماعيل بن بكر السكري، قال: حدثنا **محمد بن روح العكبري** بعكبرا -وكان صديقًا لأحمد بن حنبل، وكان أحمد بن حنبل إذا خرج إلى عكبرا ينزل عليه- قال: حدثنا **يحيى بن هاشم السمسار**، قال: حدثنا مسعر بن كدام، عن يزيد الفقير، عن ابن عُمر أَن النبي ﷺ قال: «**تَعَاهَدُوا نِعَالَكُمْ عِنْدَ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ**».

قال الدارقطني: «غريب من حديث يزيد بن صهيب الفقير، عن ابن عُمر، وهو غريب من حديث مسعر، عن يزيد الفقير تفرد به يحيى بن هاشم عنه ولم نكتبه إلا عن أبي القاسم السكري، وكان من الثقات».

والأَمْرُ عَلَى مَا قَرَّرَ؛ إِذِ انْفَرَدَ بِهِ يَحْيَى بْنُ هَاشِمٍ، وقَدْ جَاءَ الحَدِيثُ مِنْ وَجْهٍ آخَرَ مُرْسَلًا مِنْ طَرِيقِ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ، والحَسَنِ البَصْرِيِّ وغَيْرِهِمَا، وبَسْطُ الكَلَامِ فِيهِ مَحَلُّهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.



٨٦- أحمد بن صالح المكي السواق الطحان.

روى عن: المؤمل بن إسماعيل، وموسى بن معاذ ابن أخي ياسين المكي، ونعيم بن حماد، والوليد بن أبي النجم، ويحيى بن سعيد بن يزيد القسري، وخلق.

وروى عنه: الحسن بن الليث المروزي، والحسين بن محمد بن جرير أبو علي الخواري، وخالد بن يزيد أبو الهيثم المكي، وسليمان بن عبد الرحمن الدمشقي، ومحمد بن أحمد بن نصر أبو جعفر، ومحمد بن أبي يعقوب الدينوري، ويحيى بن محمد بن صاعد أبو محمد، وآخرون.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: الدارقطني في "الغرائب"، والحكيم الترمذي في "الرد على المعطلة".

مات في حدود سنة خمسين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو زرعة الرازي: «صدوق، ولكن يحدِّث عن المجهولين، ويحدث عن الضعفاء»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٥٦).

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن أبي حاتم: «روى عن المؤمل بن إسماعيل، عن الثوري أحاديث منكرات في الفتن، تدل على توهين أمره»[(١)].

وقال الدارقطني: «ضعيف»[(٢)].

وذكره ابن الجوزي[(٣)] في الضعفاء.

الترجيح:

ضعيف الحديث، وله مناكير.

تنبيه:

- أَوْمَأَ الذَّهَبِيُّ إِلَى الجَمْعِ بَيْنَ السَّوَّاقِ والشَّمُومِيِّ، فَقَالَ: «أحمد بن صالح المكي السواق، يقال له: الشمومي»[(٤)].

وذَاكَ لَا يَسْتَقِيمُ؛ إِذْ هُمَا رَجُلَانِ شَتَّى.



---

(١) الجرح والتعديل (٢/٥٦).

(٢) غرائب مالك للدارقطني (ق١٢/ب).

(٣) الضعفاء والمتروكين له (١/٧٣).

(٤) تاريخ الإسلام (٥/١٠٠٤).

٨٧- أحمد بن عاصم أبو محمد البلخي.

روى عن: حيوة بن شريح الحمصي، وسعيد بن كثير المصري، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعبد الملك بن قريب الأصمعي البصري، والقاسم بن سلام أبي عبيد، ومحمد بن خلف العسقلاني.

وروى عنه: محمد بن إسماعيل البخاري، وعبد الله بن محمد الجوزجاني، وأهل بلده.

روى له: البخاري في كتاب الرقاق مِنْ صحيحه خبرًا واحدًا عن بعض اللغويين -وهو موجود في رواية أبي ذر الهروي، عن المستملي للصحيح عن الفربري- وفي كتابه الآخر: "الأدب المفرد".

مات سنة سبع وعشرين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

ذكره ابن حبان[1] في الثقات.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) الثقات (١٢/٨).

قال أبو حاتم الرازي: «مجهول»[1].

الترجيح:

مجهول الحال.

تنبيهات:

١- خلَطَ ابنُ حجرٍ بين أحمدَ البلخيِّ، وأحمدَ بنِ عاصمٍ الأنطاكيِّ الزاهدِ، فقال: «أحمد بن عاصم البلخي، معروف بالزهد والعبادة، له ترجمة في "حلية الأولياء"»[2]، وتبعه البعض.

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ أبا نُعيمٍ الأصبهانيَّ إنما تَرْجمَ للأنطاكيِّ لا للبلخيِّ، فقال: «أحمد بن عاصم الأنطاكي، ومنهم القاصم الهاشم اللائم الناقم الأنطاكي أحمد بن عاصم رحمه الله كان للهوى قاصمًا، ولشرور النفس هاشمًا، يديم القيام، وينقم على اللوام»[3].

ثم وَجَدتُ ابنَ حجرٍ تَراجعَ عن ذلِكَ؛ إِذْ قالَ في تَرجمتِهِ: «كان مشهورًا بالزهدِ، وأما أبو حاتم الرازي، فقال: مجهول ... وله أخبار

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٦٦).

(٢) هدى الساري (ص٣٨٦).

(٣) حلية الأولياء (٩/٢٨٠).

في "الحلية"، وفي رسالة القشيري، وفي الزهد وغيره، ثم ظهر لي أن الزاهد غيره، وهو أنطاكي لا بلخي، والله أعلم»[1].

وهذا هو الراجحُ، فهما رَاويانِ.

٢- لم يَرْوِ البخاريُّ للبلخيِّ في "الصحيح" حديثًا مرفوعًا أو موقوفًا على أحدِ الصحابةِ، وإنما أوردَ نقلا له عن بَعضِ اللُّغَوِيِّينَ؛ قال الْفِرَبْرِيُّ: «قال أبو جعفر: حَدَّثتُ أبا عبد الله -أي البخاريَّ- فقال: سمعت أحمد بن عاصم يقول: سمعت أبا عبيد يقول: قال الأصمعي، وأبو عمرو، وغيرهما: "**جَذْرُ قُلُوبِ الرِّجَالِ، الْجَذْرُ: الْأَصْلُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ. وَالْوَكْتُ: أَثَرُ الشَّيْءِ الْيَسِيرُ مِنْهُ**"[2].

٣- لا يَغْتَرُّ بِتَعقِيبِ الذهبيِّ على قولِ أبي حاتمٍ الرازيِّ، حيث قال: «مجهولٌ. قلت: بل هو مشهورٌ، روى عنه البخاريُّ في "الأدبِ"»[3].

---

(١) تهذيب التهذيب (١/٤٦).

(٢) صحيح البخاري/عن نسخة أبي الحسين اليونيني (٨/١٠٤).

(٣) ميزان الاعتدال (١/١٣٢).

وذلِـكَ لأنَّ مُـرادَ أبي حـاتمٍ الـرازيِّ هـو جَهالَـةُ حَالِـهِ في ضَـبطِ الأحَاديثِ، مِنْ حيثُ قوةُ إِتْقانِهِ، وضَبطِهِ لما يَروِيهِ، أو ضَعفِهِ، لا مجرَّدُ الرِّوايةِ عنه، وذلك لانفكاكِ الجهةِ بينهما.

ولم يُوثقْهُ إلا ابنُ حبانَ، وهو مَعروفٌ بالتساهلِ، وتَوثيقِ المجاهيلِ مع تفصيلٍ، والراجحُ في حالِهِ -كما تقدَّمَ- هو عَدمُ الاحتجاجِ بما انفَرَدَ بِهِ.



٨٨- أحمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أبي السَّفَر الهمداني، أبو عبيدة الكوفي.

روى عن: إبراهيم بن يوسف بن أبي إسحاق السبيعي، وبشر بن ثابت البزار البصري، وحجاج بن محمد المصيصي، وحماد بن أسامة أبي أسامة، وروح بن عبادة، وزيد بن الحباب، وسعيد بن عامر الضبعي، وشهاب بن عباد العبدي، والضحاك بن مخلد أبي عاصم، وعبد الله بن داود الخريبي، وعبد الله بن نمير، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد الواحد بن واصل أبي عبيدة الحداد، وعمر بن سعد أبي داود الحفري، ووهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن أبي بكير الكرماني، وآخرين.

وروى عنه: أحمد بن شعيب النسائي، ومحمد بن عيسى بن سورة الترمذي، ومحمد بن يزيد الربعي القزويني ابن ماجه، وأحمد بن علي بن العلاء الجوزجاني، وجعفر بن أحمد بن سنان القطان الواسطي، والقاضي الحسين بن إسماعيل أبو عبد الله المحاملي، وسيار بن نصر بن سيار أبو الحكم، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن

إسحاق بن إبراهيم أبو العباس الثقفي السراج، ومحمد بن يحيى بن منده الأصبهاني، ويحيى بن محمد بن صاعد، وخلق.

روى له: الترمذي، والنسائي، وابن ماجه.

مات سنة ثمانٍ وخمسين ومائتين من الهجرة، وقيل غير ذلك.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أبو حاتم الرازي: «شيخ، أدركناه ولم نسمع منه»[(١)].

وذكره ابن حبان[(٢)] في الثقات.

وقال الذهبي: «صدوق»[(٣)].

وقال ابن حجر: «صدوق يهم»[(٤)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) تهذيب الكمال (١/٣٦٧).

(٢) الثقات (٨/٣٤).

(٣) الكاشف (١/١٩٧)، المجرد في أسماء رجال سنن ابن ماجه (ص٢٢٠).

(٤) تقريب التهذيب (ص٨١).

قال البرذعي لأبي زرعة الرازي: حدثنا شيخ بالكوفة، يقال له: أبو عبيدة بن أبي السفر، عن زيد بن الحباب، فقال: «لو حلف إنسانٌ على هذا أنه باطلٌ، لم يحنث عندي»[1].

وقال النسائي: «ليس بالقوي»[2].

الترجيح:

ضعيف الحديث.

تنبيه:

– أَبْعَدَ الذَّهبيُّ بقولِهِ فيهِ: "صَدُوقٌ"، وكذلك ابنُ حَجَرٍ حَيْثُ قالَ: "صَدُوقٌ يَهِمُ".

فَهو لم يُوَثِّقْهُ إلَّا ابنُ حِبَّانَ، وقولُ أبي حاتمٍ فيهِ: "شَيْخٌ" لا يَسْتَلْزِمُ قُوَّةَ ضَبْطِهِ ولا الِاحْتِجَاجَ بِمَا انْفَرَدَ بِهِ، لَا سِيَّمَا وأنَّ مروياتِهِ والقرائنَ –مِنْ تَضْعِيفِ النَّسَائِيِّ لَهُ وتَوْهِينِ أبي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ لِخَبرِهِ– تَدُلُّ على رُجْحَانِ القولِ بضَعْفِهِ، وعدمِ الِاحْتِجَاجِ بِمَفَارِيدِهِ، وإنَّما يُكْتَبُ حديثُهُ في الشَّواهدِ والاعتبارِ.

---

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة/كتاب الضعفاء (٢/٣٨٤).

(٢) ذيل ميزان الاعتدال للعراقي (ص٣٣).

وما وَرَدَ من تصحيحِ الترمذيِّ لحديثِهِ: «**العَجْوَةُ مِنَ الجَنَّةِ**»[1]، وقولِهِ: "هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ غريبٌ".

وكَذا تحسينُهُ لحديثِهِ: «**إِنَّ جِبْرَائِيلَ هَبَطَ عَلَيْهِ، فَقَالَ لَهُ: خَيِّرْهُمْ -يَعْنِي أَصْحَابَكَ- فِي أُسَارَى بَدْرٍ؛ القَتْلَ أَوِ الفِدَاءَ**»[2]، وقولِهِ: "هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ"؛ فإِنَّما ذاكَ لِاعتبارِ مَجموعِ طُرُقِ الحديثِ وشَواهدِهِ، لا لِذَاتِهِ.



(١) أخرجه الترمذي في سننه (٤/٤٠٠) برقم (٢٠٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعًا.

(٢) رواه الترمذي أيضًا في سننه (٤/١٣٥) برقم (١٥٦٧) من حديث علي رضي الله عنه.



٨٩- أحمد بن عبد الله بن يونس بن عَبد الله بن قيس التميمي اليربوعي، الكوفي، وقد يُنسب إلى جَدِّه.

روى عن: إبراهيم بن سعد أبي إسحاق القرشي الزهري، وإسرائيل بن يونس بن أبي إسحاق السبيعي، وإسماعيل بن عياش أبي عتبة الحمصي، والحسن بن صالح بن حي، وحفص بن غياث، ورياح بن عمرو القيسي، وزائدة بن قدامة الثقفي، وزهير بن معاوية الجعفي، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة الهلالي، وسوار بن مصعب الهمداني، وعبد الرحمن بن أبي الزناد، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعبد الملك بن الوليد بن معدان الضبعي، وعبيد الله بن إياد بن لقيط السدوسي، وعطاف بن خالد المخزومي، وعلي بن فضيل بن عياض، وعمرو بن شمر الجعفي، وعنبسة بن عبد الرحمن القرشي، وفضيل بن عياض، وقيس بن الربيع الأسدي، وليث بن سعد المصري، ومالك بن أنس، ومحمد بن راشد المكحولي، ومحمد بن طلحة بن مصرف، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ذئب، ومحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، ومحمد بن مسلم الطائفي، ومسلم بن خالد الزنجي، ومعرف بن واصل، ومندل بن

علي العنزي، ونافع أبي هرمس، ويعلى بن الحارث المحاربي، ويعقوب بن عبد الله القمي، ويونس بن عبد الله بن قيس اليربوعي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن إسحاق الحربي، وإبراهيم بن الحسين بن ديزيل الهمذاني، وإبراهيم بن شريك الأسدي، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وأحمد بن علي بن الفضيل أبو الخزاز المقرئ، وأحمد بن يحيى الحلواني، وإسحاق بن الحسن الحربي، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، وإسماعيل بن عبد الله سمويه الأصبهاني، والحارث بن محمد بن أبي أسامة التميمي، وحجاج بن يوسف الشاعر، وسعيد بن مروان البغدادي نزيل نيسابور، والعباس بن الفضل الأسفاطي، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، وعبد الله بن محمد بن النعمان أبو بكر الأصبهاني، وعبد بن حميد الكشي، وعُبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، والفضل بن العباس الحلبي، ومحمد بن أحمد بن المثنى خال أبي يعلى الموصلي، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن عبد الرحيم البزاز المعروف بصاعقة، وموسى بن سعيد الدنداني، ويوسف بن موسى بن راشد القطان، وخلق.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

مات بالكوفة سنة سبعٍ وعشرين ومائتين من الهجرة، وقد تجاوز التسعين.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال ابن سعد: «كان ثقة صدوقًا، صاحب سُنة وجماعة»[(١)].

وقال ابن نمير الهمداني: «ثقة»[(٢)].

وقال أحمد بن حنبل: «رجل صالح»[(٣)].

وقال الفضل بن زياد: سمعت أحمد، وقال له رجل: عمن ترى نكتب الحديث؟ فقال له: «اخْرجْ إلى أحمد بن يونس فإنه شيخ الإسلام»[(٤)].

وقال أيضًا: وسمعت أبا عبد الله، وقيل له: مَن بالكوفة ممن يكتب عنه؟ فقال: «شيخهم اليوم ابن يونس- يعني أحمد بن يونس-»[(٥)].

---

(١) الطبقات الكبرى (٥٢٩/٨).

(٢) شيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون (ص٥٤).

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٦٧).

(٤) المعرفة والتاريخ (١٨٠/٢).

(٥) المصدر السابق (١٧٩/٢، ١٨٠).

وقال العجلي: «ثقة، وكان صاحب سُنة، شديدًا فيها يحب عليها ويبغض، وكان صدوقًا كثير الحديث»[١].

وقال أبو داود السجستاني: «أحمد بن يونس أنبل من ابن أبي فديك»[٢].

وقال أيضًا: سألت أحمد بن عبد الله بن يونس، فقال لي: «لا يُصَلَّى خلف مَن يقول: القرآن مخلوق، هؤلاء كفار»[٣].

وقال أبو حاتم الرازي: «كان ثقة متقنًا»[٤].

وقال أيضًا: «ثقة متقن، من صالحي أهل الكوفة، وسُنِّيِّيهَا»[٥].

وقال النسائي: «ثقة»[٦].

وقال ابن قانع: «كان ثقة مأمونًا ثبتًا»[٧].

---

(١) شيوخ البخاري ومسلم لابن خلفون (ص٥٤).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٩٣).

(٣) طبقات علماء الحديث (٤٩/٢).

(٤) الجرح والتعديل (٥٧/٢).

(٥) التعديل والتجريح (٣٢٨/١).

(٦) المصدر السابق.

(٧) إكمال تهذيب الكمال (٧٢/١).

وذكره ابن حبان[1] في الثقات.

وقال ابن عدي: «مِن صالحي أهل الكوفة، ومُتَسَنِّيهَا»[2].

وقال أبو جعفر محمد بن الحسن المروزي: «ثقة»[3].

وقال أبو يعلى الخليلي: «ثقة، متفق عليه، وهو آخر مَن روى عن الثوري»[4].

وقال أبو علي الغساني: «ثقة»[5].

وقال الذهبي: «الحافظ ... قال أحمد بن حنبل لرجل: اخْرج إلى أحمدَ بنِ يونس فإنه شيخ الإسلام»[6].

وقال ابن حجر: «ثقة حافظ»[7].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) الثقات (٩/٨).

(٢) أسامي من روى عنهم البخاري (ص٦٤).

(٣) معرفة رجال البخاري (ص١٠٣).

(٤) الإرشاد (٥٦٦/٢).

(٥) تسمية شيوخ أبي داود (ص٦١).

(٦) الكاشف (١٩٨/١).

(٧) تقريب التهذيب (ص٨١).

قال عثمان بن أبي شيبة: «كان ثقة، ليس بحجة»[1].

وقال محمد بن نصر المروزي: «شيخ صالح، إلا أنه كان يضعف في الضبط، وقد كتب عنه قوم وأجازوه»[2].

الترجيح:

ثقة حجة.

تنبيهات:

١- قول أبي حاتم الرازي: "كان ثقة متقنًا".

قد أَلْحَقَ المِزِّيُّ بِعَجُزِهِ فِي (تَهْذِيبِ الكَمَالِ ١/٣٧٧) زِيادَةً نَصُّهَا: "آخِرُ مَنْ رَوَى عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ".

وتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ نَفَرٌ، بَيْدَ أَنَّ الأَوْجَهَ أَنَّ المقَالَةَ لِلْخَلِيلِيِّ؛ كَمَا تَقدَّمَ بَيَانُهُ.

٢- لا تَصِحُّ دَعْوَى الخَلِيلِيِّ الِاتِّفَاقَ والإِجْمَاعَ على تَوْثِيقِهِ؛ إِذْ ثَمَّةَ مَنْ طَعَنَ فِيهِ من أَهْلِ العِلْمِ، وإِنْ كَانَ هذا التَّضْعِيفُ لَا يَثْبُتُ عِنْدَ التَّحْقِيقِ، إِلَّا أَنَّ ادِّعَاءَ الإِجْمَاعِ مَجَازَفَةٌ عَلَى كُلِّ حَالٍ.

---

(١) تاريخ أسماء الثقات لابن شاهين (ص٨٠).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١/٧١).

٣- وَقَعَ لِمُغلطَاي وَهْمٌ حِينَ خَلَطَ أَحْمَدَ اليربوعيَّ -مَوْضُوعَ التَّحْقِيقِ- بِسَمِيِّهِ أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ أَبِي الحَوَارِيِّ؛ إِذْ أَوْرَدَ فِي تَرْجَمَةِ الأَوَّلِ مَا هُوَ لِلآخَرِ قَائِلًا: «وفي كتاب "الإرشاد": روى عنه: العباس بن حمزة النيسابوري، ومروان بن محمد، وآخر مَن روى عنه بالري: إبراهيم بن يوسف الهسنجاني، وبخراسان: الحسين بن عبد الله بن شاكر السمرقندي، قال الخليلي: وهو زاهد ثقة كبير في العبادة والمحل، وفى موضعٍ آخر: ثقة متفق عليه، وهو آخر مَن روى عن الثوري»[(١)].

وهذا وَهْمٌ بَيِّنٌ؛ إِذْ مَا سَاقَهُ الخليلِيُّ -مِنْ رِوَايَةِ العَبَّاسِ بنِ حَمْزَةَ عَنْهُ وَوَصْفِهِ بِالعِبَادَةِ وَالمِحَلِّ وسائرِ ما نُعِتَ بِهِ- إِنَّمَا هُوَ فِي تَرْجَمَةِ[(٢)] أَحْمَدَ بنِ عَبْدِ اللهِ بنِ ميمونَ المعروفِ بابنِ أَبِي الحَوَارِيِّ؛ فَالْتَبَسَ الأَمْرُ عَلَى مُغلطَاي لِمُجَرَّدِ اتِّحَادِ الِاسْمِ.

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١/٧٠).

(٢) الإرشاد (٢/٤٨١).

٤- دَعْوَى انْفِرَادِ اليَرْبُوعِيِّ بِآخِرِيَّةِ الرِّوَايَةِ عَنِ الثَّوْرِيِّ مَدْفُوعَةٌ؛ إِذِ اسْتَظْهَرَ الذَّهَبِيُّ تَأَخُّرَ عَلِيِّ بنِ الجَعْدِ عَنْهُ وَفَاةً، فَقَالَ: «علي بن الجعد قد روى عن سفيان، وعاش بعد أحمد بن يونس»[(١)].

وهذا هو الأَوْجَهُ؛ إِذِ انقَطَعَتْ مَنِيَّةُ ابْنِ الجَعْدِ سنةَ ثلاثينَ ومائتينِ مِنَ الهجرةِ، أي عَقِيبَ وفاةِ ابْنِ يُونُسَ بثلاثِ سنينَ.



(١) تهذيب تهذيب الكمال (١/١٦٥).

٩٠- أحمد بن عيسى بن حسان المصري، أبو عبد الله العسكري، يعرف بالتستري، وقيل: ابن التستري.

روى عن: أزهر بن سعد السمان البصري، وبشر بن بكر التنيسي، ورشدين بن سعد، وضمام بن إسماعيل، وعبد الله بن وهب، والمفضل بن فضالة، ومؤمل بن عبد الرحمن الثقفي، ويَغْنَم بن سالم بن قَنْبر مولى علي بن أبي طالب، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن إسحاق الحربي، وأحمد بن إبراهيم الدورقي، وإسحاق بن الحسن الحربي، وجعفر بن هاشم بن يحيى العسكري، وحرب بن إسماعيل الكرماني، وحنبل بن إسحاق بن حنبل، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وعبد الله بن إسحاق المدائني، وعبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ويوسف بن يعقوب القاضي، وآخرون.

روى له: البخاري، ومسلم، والنسائي، وابن ماجه، وهو من شيوخهم.

والتستري نسبة إلى بلدةٍ كان أبوه يعمل بالتجارة فيها تُعرف بتستر.

مات بسر مَن رأى سنة ثلاث وأربعين ومائتين من الهجرة، وقيل بعدها.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال النسائي: «ليس به بأس»[(١)].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان متقنًا»[(٢)].

وقال الخطيب البغدادي: «ما رأيت لمن تكلم في أحمد بن عيسى حجة توجب ترك الاحتجاج بحديثه»[(٣)].

وقال أبو جعفر النحات[(٤)]: «أحد الثقات»[(١)].

---

(١) مشيخة النسائي (ص٨١).

(٢) الثقات (٨/١٥).

(٣) تاريخ بغداد (٥/٤٥٠).

(٤) بالتاء، وهو أبو جعفر محمد بن الحسن النحات المروزي، صاحب كتاب: "معرفة رجال البخاري"، له ترجمة مقتضبة في (نزهة الألباب في الألقاب ٢/٢١٧)، حيث ذكر ابنُ الفرضي أن له تأليفًا في رجال البخاري. وقيل في نَسبه: البحاث، بالثاء، وهو محمد بن الحسن بن سليمان الزوزني الحاكم البحاث، أحد الفقهاء المبرزين (ت٣٧٠هـ)، وله ترجمة في "طبقات

وقال ابن خلفون: «اتفقا على الرواية عنه في "الصحيحين" ... مشهور»[٢].

وقال الذهبي: «الإمام، المحدث، الصدوق»[٣].

وقال أيضًا: «العمل على الاحتجاج به، فأين ما انفرد به حتى نلينه به؟!»[٤].

وقال أيضًا: «احتج به أرباب الصحاح، ولم أر له حديثًا منكرًا فأورده»[٥].

الشافعية" لابن الصلاح (١/١٣١)، ولتاج الدين السبكي (٣/١٤٣)، ولابن كثير (١/٢٩١)، ولا يصح.

كذلك زعم البعض- كما جاء في مطبوع كتاب (المعلم لابن خلفون/طبعة دار الكتب العلمية)- أنه: النحاس بالسين.

وقيل أيضًا: النجار بالراء، وقيل غير ذلك، وكل هذا خطأ محض.

(١) معرفة رجال البخاري (ص١٢).

(٢) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٦٤، ٦٥).

(٣) سير أعلام النبلاء (١٢/٧٠).

(٤) المصدر السابق (١٢/٧١).

(٥) ميزان الاعتدال (١/١٢٦).

وقال أيضًا: «ثقة حجة احتج به الشيخان، وما علمت فيه وهنًا، فلا يلتفت إلى قول يحيى بن معين فيه: كذاب، وكذا غمزه أبو زرعة»[1].

وقال ابن حجر: «إنما أنكروا عليه ادِّعاء السماع، ولم يُتهم بالوضع، وليس في حديثه شيء من المناكير»[2].

وقال أيضًا: «صدوق تكلم في بعض سماعاته؛ قال الخطيب: بلا حجة»[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو داود السجستاني: «سمعت يحيى بن معين يحلف بالله الذي لا إله إلا هو أنه كذاب»[4].

وقال أبو زرعة الرازي: «ما رأيت أهل مصر يشكون في أن أحمد بن عيسى»، وأشار بيده إلى لسانه، كأنه يقول: الكذب[1].

---

(١) الرواة الثقات المتكلم فيهم (ص٥٣).

(٢) تهذيب التهذيب (١/٦٥).

(٣) تقريب التهذيب (ص٨٣).

(٤) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٨٠).

وقال أبو حاتم الرازي: «قيل لي بمصر إنه قدمها واشترى كتب ابن وهب وكتاب المفضل بن فضالة، ثم قدمت بغداد، فسألت هل يحدث عن المفضل؟ قالوا: نعم، فأنكرت ذلك، وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان»[٢].

وقال أيضًا: «تكلم الناس فيه»[٣].

وذكره ابن الجوزي[٤] في الضعفاء.

الترجيح:

صدوق حسن الحديث.

تنبيه:

– احتج به الشيخان، وتُكلِّمَ فيه وفي سماعه بغير حجة، وأسرف فيه ابن معين، وأبو زرعة الرازي. ۞۞۞

---

(١) الضعفاء له (٦٧٦/٢)، وأورد بعض المعاصرين هذا النقل في ترجمة: "أحمد بن عيسى بن زيد اللخمي التنيسي المصري"، وهو وهم.

(٢) الجرح والتعديل (٦٤/٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الضعفاء والمتروكون (٨٢/١).

٩١- أحمد بن عيسى بن زيد بن عبد الجبار بن مالك أبو بكر اللخمي التِّنِّيْسي المصري الخشاب. (تمييز).

روى عن: بشر بن بكر أبي عبد الله البجلي، وعَبد الله بن سليمان بن يوسف بن يعقوب الجارودي، وأبي حفص عَمرو بن أبي سلمة التنيسي، وطائفة.

وروى عنه: أحمد بن رشدين، والحسين بن إسحاق، وعبد الرحمن بن عبد المؤمن بن سليمان أبو محمد التنيسي، وعَبد الله بن مُحمد بن المنهال، وعيسى بن أحمد الصدفي، ومحمد بن إسحاق بن خزيمة، ومحمد بن يعقوب أبو العباس الأصم، وموسى بن العباس، ويحيى بن محمد بن صاعد، وجماعة.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: ابن السني في "عمل اليوم والليلة"، والبيهقي في "السنن الكبرى" و"شعب الإيمان"، والواحدي في "أسباب النزول".

توفي في تنيس سنة ثلاث وسبعين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه منفردًا.

خرج له ابن خزيمة[1]، وصحح له الحاكم[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن يونس المصري: «كان مضطرب الحديث جدًّا»[3].

وقال مسلمة بن قاسم القرطبي: «كذاب، حدَّث بأحاديث موضوعة»[4].

وقال ابن حبان: «يروي عن المجاهيل الأشياء المناكير، وعن المشاهير الأشياء المقلوبة، لا يجوز عندي الاحتجاج بما انفرد من الأخبار»[5].

---

(١) صحيح ابن خزيمة (٤/٥٦٠) حديث رقم (٣٠١٢).

(٢) المستدرك (٢/٥٥٥) حديث رقم (١٧٨٤)، حيث قال في إسناد حديثٍ هو أحد رجاله: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه».

وقوله هذا لا يصح؛ لضعف التنيسي، كما لم يخرج له أحدٌ من الشيخين.

(٣) لسان الميزان (١/٥٦٩).

(٤) المصدر السابق.

(٥) المجروحين (١/٢٢٠).

وقال ابن عدي: «ذُكر عنه غير حديث لا يُحَدِّثُ به غيره عن عَمرو بن أبي سلمة وغيره»[١].

ثم أورد له حديثًا، وقال: «هذا حديث باطل بهذا الإسناد، مع أحاديث أُخَر يرويها عن عَمرو بن أبي سلمة بواطيل»[٢].

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم»[٣].

وقال أيضًا: «رأيت أبا الحسن أحمد بن عمير سيئ الرأي فيه، وذكر أنه حدث عن عبد الله بن يوسف التنيسي ... عن النبي ﷺ: الأمناء عند الله ثلاثة: جبريل، وأنا، ومعاوية. قال: وعبد الله بن يوسف ثقة لا يحتمل مثل هذا»[٤].

وقال الدارقطني: «ليس بالقوي»[٥].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٤٣٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الأسامي والكنى له (١/٣٨٩).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الضعفاء والمتروكون للدارقطني (ص٨٢)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص١٢٨).

وقال ابن طاهر القيسراني: «كذاب، يضع الحديث»[1].

وذكره ابن الجوزي[2] في الضعفاء.

وقال الذهبي: «مجروح»[3].

وقال ابن حجر: «ليس بالقوي»[4].

الترجيح:

ضعيف وله مناكير وأباطيل.

تنبيه:

– مِن جملة الأحاديث المنكرة والباطلة التي رواها أحمد بن عيسى الخشاب مرفوعةً: حديث «دخلت الجنة فإذا أكثر أهلها البُلهُ»، وحديث «الأمناء عند الله ثلاثة: جبريل، وأنا، ومعاوية»، وحديث «إن للقلب فرحة عند أكل اللحم»، ونحوها من الأباطيل.



(١) معرفة التذكرة له (ص١٣٥).

(٢) الضعفاء والمتروكين لابن الجوزي (٨٣/١).

(٣) المهذب في اختصار السنن الكبير (١٩١١/٤).

(٤) تقريب التهذيب (ص٨٣).

٩٢- أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب أبو الطاهر الهاشمي. (تمييز).

روى عن: أبيه، وابن أبي فديك، والحسن بن علي بن حسن بن حسن، وحسين بن زيد.

وروى عنه: جعفر بن محمد بن مروان، والعباس بن يزيد أبو الفضل الخراساني، وعبد الله بن شبيب أبو سعيد المديني، ومحمد بن أحمد بن يزيد أبو يونس المديني، ومحمد بن الحسين أبو حصين الوادعي قاضي الكوفة، ومحمد بن منصور بن يزيد الكوفي.

لم يرو له أحد من الستة، وروى له: ابن أبي الدنيا في "الأمر بالمعروف"، والطبراني في "المعجم الأوسط"، والدارقطني، وأبو نعيم في "الحلية"، والخطيب في "الجهر بالبسملة" و"شرف أصحاب الحديث".

مات في حدود سنة خمسين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

لم أقف على أحد وثقه.

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال الدارقطني: «كذاب»[1].

وقال أيضًا: «ضعيف»[2].

وقال الحسن بن محمد الخلال: «ضعيف»[3].

وذكره ابن الجوزي[4] في الضعفاء.

وقال الذهبي: «له غرائب»[5].

وقال الزيلعي: «كذاب»[6].

الترجيح:

كذاب.

تنبيه:

---

(١) الضعفاء والمتروكون له (ص٧٨)، الجهر بالبسملة للخطيب/اختصار الذهبي (ص٧٣).

(٢) مَن تكلم فيه الدارقطني في كتاب السنن (٢٢/١).

(٣) نخب الأفكار للعيني (٥٥٩/٣).

(٤) الضعفاء والمتروكين له (٨٣/١).

(٥) تاريخ الإسلام (١٠١٠/٥).

(٦) نصب الراية (٣٤٨/١).

– نقل ابنُ حجر أن أبا حاتم الرازي قد كذبه، حيث قال في إسناد حديثه: «وفيه أبو الطاهر أحمد بن عيسى العلوي، وقد كذبه أبو حاتم وغيره»[(١)].

وفيه نظر؛ لأن أبا حاتم لم يُنقل عنه جرح ولا تعديل فيه، وقد ذكره ابنه ولم يزد على قوله: «أحمد بن عيسى ... أبو طاهر العلوي روى عن ابن أبي فديك وأبيه، روى عنه أبو يونس المديني»[(٢)].

ولعله سبق نظر من ابن حجر؛ لأن ابن أبي حاتم نقل عن أبيه القدح في أحمد بن عيسى المصري لا في العلوي، حيث قال: «وسألت أبي عنه فقال: قيل لي بمصر إنه قدمها، واشترى كتب ابن وهب وكتاب المفضل بن فضالة، ثم قدمت بغداد فسألت هل يحدث عن المفضل؟ قالوا: نعم، فأنكرت ذلك، وذلك أن الرواية عن ابن وهب والمفضل لا يستويان، قال: وسئل أبي عنه فقال: تكلم الناس فيه»[(٣)].

---

(١) التمييز في تلخيص التلخيص (٦٤٤/٢).

(٢) الجرح والتعديل (٦٥/٢).

(٣) المصدر السابق (٦٤/٢).

وقد تقدم تفصيل ذلك في ترجمة أحمد بن عيسى المصري.

فإن قيل: لعله أراد به أبا حاتم محمد بن حبان البستي، **قلت**: كذلك لم يَرد عن ابن حبان فيما أعلم جرحٌ ولا تعديلٌ فيه.



٩٣- أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي، الهرمزان، أبو جعفر الوراق، صاحب مغازي إبراهيم بن سعد، وقد يُنسب إلى جده.

روى عن: إبراهيم بن سعد أبي إسحاق الزهري، وأبي بكر بن عياش الأسدي.

وروى عنه: أحمد بن زهير بن حرب أبو بكر، وأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، وحنبل بن إسحاق بن حنبل، وعبد الله بن أحمد بن حنبل أبو عبد الرحمن الشيباني، وعبد الله بن محمد أبو بكر بن أبي الدنيا، وعلي بن عبد العزيز البغوي، والفضل بن سهل الأعرج، ومحمد بن يحيى بن سليمان أبو بكر المروزي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وجماعة.

روى له: أبو داود.

مات ببغداد سنة ثمان وعشرين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أحمد بن حنبل: «لا بأس به»[(١)].

---

(١) الجرح والتعديل (٢/٧٠).

وقال عبد الله بن أحمد: سمعت أبي وسئل عن كامل بن طلحة، وأحمد بن محمد بن أيوب، فقال: «ما أعلم أحدًا يدفعهما بحجة»[1].

وقال إبراهيم الحربي: «كان وراق الفضل بن الربيع ثقة، لو قيل له اكذب ما أحسن أن يكذب»[2].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: «كان أحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني يحسنان القول في أحمد بن محمد بن أيوب، وسمع علي منه المغازي»[3].

وذكره ابن حبان[4] في الثقات.

وأورد له ابن عدي حديثين، ثم قال: «وهذان الحديثان من حديث الأعمش بهذا الإسناد منكران، لا يرويهما غير أحمد بن محمد بن أيوب ... وهو مع هذا كله صالح الحديث، ليس بمتروك»[5].

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٦٤).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٩٩).

(٤) الثقات (٨/١٢).

(٥) الكامل (١/٤٠١).

وقال الذهبي: «وثِّق»[1].

وقال ابن حجر: «صدوق كانت فيه غفلة، لم يدفع بحجة؛ قاله أحمد»[2].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال يحيى بن معين: «لص، كذاب، ما سمع هذه الكتب قط»[3].

وقال أيضًا: «لا أعرفه»[4].

وقال أيضًا: «إن كان صاحب المغازي سمعها من إبراهيم، فقد سمعتها أنا من ابن إسحاق»[5].

وقال ابن محرز: «سمعت يحيى بن معين وذكر أبا جعفر أحمد بن محمد بن أيوب صاحب المغازي الذي كان يرويها عن إبراهيم بن سعد، فقال: الهرمزان، ثم حمل عليه يحيى بن معين حملًا شديدًا، لا أحفظ منه غير أنه قد قال فيما قال: إنما أصلح كتابه من كتاب أبي

---

(١) الكاشف (١/٢٠١).

(٢) تقريب التهذيب (ص٨٣).

(٣) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٢٣٣).

(٤) المصدر السابق (ص١٤١).

(٥) تاريخ بغداد (٦/٦٢).

طالب -يعني المطلب بن فهم بن محرز- فاكتبوها عنه، فهو والله ثقة فيها، أوثق من الهرمزان»[1].

وقد سُئل عنه علي ابن المديني، وأحمد بن حنبل فلم يعرفاه، وقالا: «يُسأل عنه فإن كان لا بأس به حمل عنه»[2].

وقال يعقوب بن شيبة: «ليس من أصحاب الحديث، ولا يعرفه أحد بالطلب، وإنما كان وراقًا فذكر أنه نسخ كتاب المغازي الذي رواه إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق لبعض البرامكة، وأنه أمره أن يأتي إبراهيم بن سعد فيصححها، فزعم أن إبراهيم بن سعد قرأها عليه وصححها، وقد ذكر أيضًا أنه سمع مع الفضل بن يحيى بن خالد من إبراهيم بن سعد، وأنه هو الذي كان يلي تصحيحها»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «روى عن أبي بكر بن عياش أحاديث منكرة»[4].

---

(١) معرفة الرجال لابن محرز (ص٢٧٠).

(٢) تاريخ بغداد (٦٣/٦)، وهي رواية عنهما.

(٣) المصدر السابق (٦٢/٦).

(٤) الجرح والتعديل (٧٠/٢).

وقال حاتم بن الليث الجوهري: «زعم أنه سمع المغازي من إبراهيم بن سعد مع الفضل، فأنكر يحيى بن معين ذلك عليه»[١].

وقال إسحاق بن أبي إسرائيل: «أتيت أحمد بن أيوب وأنا أريد أن أسمعها منه -يعني المغازي- فقلت له: كيف أخذتها سماعًا أو عرضًا؟ قال: فقال لي: سمعتها. فاستحلفته فحلف لي، فسمعتها منه، ثم رأيت أشياء اطلعت منه فيها على أشياء فيما ادعى، فتركتها فلست أحدِّث عنه شيئًا»[٢].

وقال ابن عدي: «روى عن إبراهيم بن سعد عن ابن إسحاق المغازي وأنكرت عليه، وحدَّث عن أبي بكر بن عياش بالمناكير»[٣].

وقال الحاكم أبو أحمد: «ليس بالقوي عندهم»[٤].

الترجيح:

صدوق وله مناكير.

---

(١) الأسامي والكنى (١٤٩/٢).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٩٩/١)، تاريخ بغداد (٦٣/٦).

(٣) الكامل (٣٩٨/١).

(٤) الأسامي والكنى (١٤٩/٢).

تنبيه:

– لا يصح اتهام ابن معين لأبي جعفر الوراق بالكذب، كما أنه لم يُتابعه أحدٌ على اتهامه له بالكذب واللصوصية.

أما ما نقله ابن عدي عن إبراهيم بن هاشم أنه قال: «قلت ليعقوب بن إبراهيم بن سعد: كيف سمعت المغازي؟ قال: قرأها علي أبي وعلى أخي سعد بن إبراهيم، وقال: يا بني ما قرأتها على أحد»[1].

وقول ابن معين: «قال لنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد: كان أبي كتب نسخة ليحيى البرمكي فلم يقدر يسمعها»[2].

فقد ردَّه الخطيب، بقوله: «قلت: غير ممتنع أن يكون ابن أيوب صحح النسخة وسمع فيها من إبراهيم بن سعد ولم يقدر ليحيى البرمكي سماعها، والله أعلم»[3].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٩٩).

(٢) تاريخ بغداد (٦/٦٤).

(٣) المصدر السابق.

أي أنه يحتمل أن يكون إبراهيم بن سعد قد قرأ المغازي لولديه قديمًا وقال هذا القول، ثم قرأها آخرًا للطلبة فسمعها منه ابن أيوب وصحح نسخته عليه، وهو توجيه جيد يدفع دعوى الوهم أو الكذب عن الراوي.



٩٤- أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال أبو عبد الله الشيباني المروزي البغدادي، صاحب المذهب.

روى عن: إبراهيم بن خالد القرشي أبي محمد الصنعاني، وإبراهيم بن سعد أبي إسحاق الزهري المدني، وإبراهيم بن أبي العباس البغدادي المعروف بالسامري، وإسحاق بن يوسف أبي محمد الأزرق، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عُلية، والأسود بن عامر شاذان، وبشر بن السري أبي عمرو الأفوه البصري، وثابت بن الوليد بن عبد الله بن جميع، وجابر بن سليم الزرقي، وجرير بن عبد الحميد الرازي، وحجاج بن محمد المصيصي، والحسن بن موسى الأشيب، والحسين بن علي الجعفي، والحسين بن الوليد النيسابوري، وحفص بن غياث النخعي، وحماد بن خالد الخياط، وحميد بن عبد الرحمن الرواسي، وخالد بن نافع الأشعري، وخلف بن الوليد الجوهري، وداود بن مهران الدباغ، وريحان بن سعيد السامي، وزياد بن الربيع اليحمدي، وزياد بن عبد الله البكائي، وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي، وسفيان بن عيينة أبي محمد الهلالي، وسليمان بن داود أبي داود الطيالسي، وسليمان بن داود الهاشمي، وسويد بن عمرو الكلبي،

وشبابة بن سوار الفزاري، وشجاع بن الوليد أبي بدر السكوني، وصفوان بن عيسى الزهري، والضحاك بن مخلد أبي عاصم النبيل، وطلق بن غنام النخعي، وعاصم بن علي بن عاصم الواسطي، وعباد بن عباد المهلبي، وعبد الله بن إدريس الأودي، وعبد الله بن بكر السهمي، وعبد الله بن نمير الهمداني، وعبد الله بن يزيد أبي عبد الرحمن المقرئ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى السامي، وعبد الأعلى بن مسهر أبي مُسهر الغساني، وعبد الرحمن بن غزوان المعروف بقراد أبي نوح، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعبد الصمد بن عبد الوارث، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وعبد القدوس بن الحجاج أبي المغيرة الخولاني الحمصي، وعبد الملك بن عمرو أبي عامر العقدي، وعبد الواحد بن واصل أبي عبيدة الحداد، وعبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي، وعبيد الله بن عبيد الرحمن الأشجعي، وعثمان بن عثمان الغطفاني، وعثمان بن عمر بن فارس، وعفان بن مسلم الصفار، وعقبة بن خالد السكوني، وعلي بن عاصم الواسطي، وعمر بن عبيد الطنافسي، وغسان بن الربيع الموصلي، وغسان بن مضر الأزدي، وغوث بن جابر بن غيلان بن منبه اليماني، والفضل بن دكين أبي نعيم الملائي، والفضل بن العلاء

الكوفي، والقاسم بن مالك المزني، وقتيبة بن سعيد، وكثير بن مروان الفلسطيني، وليث بن خالد البلخي، ومبشر بن إسماعيل الحلبي، ومحمد بن إدريس أبي عبد الله الشافعي القرشي، ومحمد بن بكر أبي عثمان البرساني، ومحمد بن جعفر غُندر ربيب شعبة، ومحمد بن خازم أبي معاوية الضرير، ومحمد بن عبد الله بن الزبير أبي أحمد الزبيري، ومحمد بن عبد الله بن المثنى الأنصاري، ومحمد بن عبيد الطنافسي، ومحمد بن فضيل بن غزوان، ومحمد بن يوسف الفريابي، ومظفر بن مدرك أبي كامل البغدادي الحافظ، ومعاذ بن معاذ العنبري، ومعاذ بن هشام الدستوائي، ومعتمر بن سليمان التيمي، وموسى بن طارق أبي قرة الزبيدي، وهشام بن عبد الملك أبي الوليد الطيالسي، وهُشيم بن بشير الواسطي، وهشيم بن أبي ساسان الكوفي، ووكيع بن الجراح، والوليد بن القاسم بن الوليد الهمداني، والوليد بن مسلم الدمشقي، ووهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن آدم بن سليمان القرشي أبي زكريا الكوفي، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى بن سعيد القطان، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، ويعلى بن عبيد أبي يوسف الطنافسي، ويونس بن محمد أبي المؤدب البغدادي، وطائفة.

وروى عنه: ابناه: (صالح، وعبد الله)، وابن عمه حنبل بن إسحاق بن حنبل، وإبراهيم بن إسحاق الحربي، وأحمد بن الحسن بن جُنَيْدِب الترمذي، وأحمد بن الحسن بن عبد الجبار الصوفي الكبير، وأحمد بن أبي الحواري، وأحمد بن محمد بن هانئ أبو بكر الأثرم الطائي، وإدريس بن عبد الكريم المقرئ الحداد، وإسحاق بن منصور الكوسج، والأسود بن عامر شاذان، وبقي بن مخلد الأندلسي، وجعفر بن أبي عثمان الطيالسي، وحجاج بن الشاعر أبو محمد الثقفي، والحسن بن الصباح البزار أبو علي الواسطي، والحسين بن حريث أبو عمار المروزي، والحسين بن منصور بن جعفر النيسابوري، وخلف بن هشام البزار، وداود بن عمرو الضبي، ورجاء بن مرجى الحافظ، وزهير بن محمد بن قمير المروزي، وزياد بن أيوب الطوسي، وسلمة بن شبيب النيسابوري، وشاهين بن السميدع العبدي، وطاهر بن محمد بن الحسن التميمي، وعباس بن عبد العظيم العنبري، وعباس بن محمد الدوري، وعبد الله بن عمر بن محمد بن أبان الجعفي، وأبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا، وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز أبو القاسم البغوي، وعبد الرحمن بن إبراهيم دحيم الدمشقي، وعبد الرحمن بن عمرو أبو زرعة الدمشقي، وعبد

الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعبد الملك بن عبد الحميد أبو الحسن الميموني، وعبيد الله بن سعيد أبو قدامة السرخسي، وعبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، وعثمان بن سعيد الدارمي، وعلي ابن المديني، وعمرو بن منصور النسائي، والفضل بن زياد القطان، والفضل بن سهل الأعرج، والقاسم بن محمد المروزي، وقتيبة بن سعيد، ومحمد بن إبراهيم البوشنجي، ومحمد بن إبراهيم الأنماطي مربع، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن إسماعيل أبو إسماعيل الترمذي، ومحمد بن الحسين بن أبي الحنين الحنيني، ومحمد بن داود المصيصي، ومحمد بن رافع النيسابوري، ومحمد بن عبيد الله بن المنادي، ومحمد بن علي بن شعيب السمسار، ومحمد بن عوف الطائي الحمصي، ومحمد بن أبي غالب القومسي، ومحمد بن يحيى بن سليمان أبو بكر المروزي، ومحمد بن يحيى بن عبد الله الذهلي، ومحمد بن يوسف البيكندي، ونصر بن عمران الحواجبي، وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي، وهلال بن العلاء أبو عُمر الرقي، ووكيع بن الجراح، ويحيى بن آدم، ويحيى بن معين، ويزيد بن هارون، ويعقوب بن سفيان

الفسوي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، ويوسف بن موسى العطار الحربي، وجماعة.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

ولد بمرو سنة أربع وستين ومائة، ثم حمل إلى بغداد وهو رضيع، ومات بها سنة إحدى وأربعين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال عبد الرحمن بن مهدي: «هذا أعلم الناس بحديث سفيان الثوري»[1].

وقال الشافعي: «خرجت من العراق فما خلفت بالعراق رجلا أفضل، ولا أعلم، ولا أتقى من أحمد بن حنبل»[2].

وقال أيضًا: «خرجت من بغداد، وما خلفت بها أحدًا أتقى، ولا أورع، ولا أفقه، ولا أعلم من أحمد بن حنبل»[3].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٩٢/١).

(٢) الكامل (٢٩٦/١).

(٣) تاريخ بغداد (٩٩/٦).

وقال أيضًا: «ما خلفت بالعراق رجلين أعقل منهما: أحمد بن حنبل، وسليمان بن داود الهاشمي»[(١)].

وقال عبد الرزاق بن همام الصنعاني: «ما رأيت أفقه من أحمد بن حنبل، ولا أورع»[(٢)].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «انتهى العلم إلى أربعة، إلى أحمد بن حنبل، وهو أفقههم فيه ...»[(٣)].

وقال أبو الوليد الطيالسي: «لو كان الذي نزل بأحمد كان في بني إسرائيل لكان أحدوثة»[(٤)].

وقال أيضًا: «ما بالمصرين -يعني البصرة والكوفة- أحد أحب إلي من أحمد بن حنبل، ولا أرفع قدرًا في نفسي منه»[(٥)].

وقال عبد الله بن أحمد بن حنبل: «حضر قوم من أصحاب الحديث في مجلس أبي عاصم الضحاك بن مخلد، فقال لهم: ألا تتفقهون؟!

---

(١) الجرح والتعديل (١/٢٩٦).

(٢) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٨٧).

(٣) الجرح والتعديل (١/٢٩٣).

(٤) الكامل (١/٢٩٦).

(٥) تاريخ دمشق (٥/٢٧٤).

وليس فيكم فقيه فجعل يذمهم، فقالوا: فينا رجل، فقال: مَن هو؟ فقالوا: الساعة يجئ، فلما جاء أبي، قالوا: قد جاء، فنظر إليه، فقال له: تقدم. فقال: أكره أن أتخطى الناس، فقال أبو عاصم: هذا من فقهه واحد، فقال: وسعوا له، فوسعوا فدخل فأجلسه بين يديه، فألقى عليه مسألة فأجاب، وألقى ثانية فأجاب، وثالثة فأجاب، ومسائل فأجاب، فقال أبو عاصم: هذا من دواب البحر ليس مِن دواب البر، ومِن دواب البر ليس من دواب البحر»[1].

وقال إسماعيل بن الخليل: «لو كان أحمد بن حنبل في بني إسرائيل لكان عجبًا»[2].

وسُئل بشر بن الحارث الحافي، عن أحمد بن حنبل بعد المحنة، فقال: «ابن حنبل أُدخل الكير فخرج ذهبًا أحمر»[3].

وقيل لبشرٍ أيضًا: ألا صنعت كما صنع أحمد بن حنبل؟ فقال: «تريد مني مرتبة النبيين، لا يقوى بدني على هذا، حفظ الله أحمد

---

(١) تاريخ دمشق (٢٩٧/٥).

(٢) الكامل (٢٩٦/١).

(٣) سير السلف لقوام السنة (ص١٠٥٥)، تاريخ دمشق (٢٨٧/٥).

من بين يديه، ومن خلفه، ومن فوقه، ومن أسفل منه، وعن يمينه، وعن شماله»[١].

وقال ابن سعد: «ثقة، ثبت، صدوق، كثير الحديث»[٢].

وقال يحيى بن معين: «أراد الناس منا أن نكون مثل أحمد بن حنبل، والله لا نقوى على أحمد، ولا على طريق أحمد»[٣].

وقال أيضًا: «ما رأيت خيرًا من أحمد بن حنبل قط، ما افتخر علينا قط بالعربية ولا ذكرها»[٤].

وقال أيضًا: «ما رأيت مثل أحمد، صحبناه خمسين سنة ما افتخر علينا بشيء مما كان فيه من الخير»[٥].

وقال محمد بن الحسين الأنماطي: «كنا في مجلس فيه يحيى بن معين، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وجماعة من كبار العلماء فجعلوا يثنون على أحمد بن حنبل، ويذكرون فضائله، فقال رجل: لا تكثروا بعض

---

(١) تاريخ دمشق (٥/٢٨٧).

(٢) الطبقات الكبرى (٩/٣٥٨).

(٣) الكامل (١/٢٩٧).

(٤) تاريخ بغداد (٦/٩٣).

(٥) سير أعلام النبلاء (١١/٢١٤).

هذا القول، فقال يحيى بن معين: وكثرة الثناء على أحمد بن حنبل يستنكر؟! لو جلسنا مجلسنا بالثناء عليه ما ذكرنا فضائله بكمالها»[1].

وقال علي ابن المديني: «سيدنا»[2].

وقال أيضًا: «إن الله أعز هذا الدِّين برجلين ليس لهما ثالث: أبو بكر الصديق يوم الردة، وأحمد بن حنبل يوم المحنة»[3].

وقال أيضًا: «ما قام أحد بأمر الإسلام بعد رسول الله ﷺ ما قام أحمد بن حنبل»، فقيل له: يا أبا الحسن، ولا أبو بكر الصديق؟ قال: «ولا أبو بكر الصديق، إن أبا بكر الصديق كان له أعوان وأصحاب، وأحمد بن حنبل لم يكن له أعوان، ولا أصحاب»[4].

---

(١) تاريخ بغداد (١٠٢/٦).

(٢) المصدر السابق (٩٧/٦).

(٣) المصدر السابق (٩٧/٦، ٩٨).

(٤) المصدر السابق (٩٨/٦).

وقال أيضًا: «ليس في أصحابنا أحفظ من أبي عبد الله أحمد بن حنبل، وبلغني أنه لا يحدِّث إلا من كتاب، ولنا فيه أسوة حسنة»[(١)].

وقال أيضًا: «اتخذت أحمد بن حنبل إمامًا فيما بيني وبين الله ﷻ ومَن يقوى على ما يقوى عليه أبو عبد الله؟»[(٢)].

وورد عليه كتاب أحمد بن حنبل أيام محنة القول بخلق القرآن، فنظر إليه وجعل يقول: «بأبي، بأبي، تركة الأنبياء»، وقَبَّله وأحسبه وضعه على عينيه[(٣)].

وقال له رجلٌ من جلسائه: يا أبا الحسن ما نشبه أحمد بن حنبل في زماننا إلا بسعيد بن جبير في زمانه. فقال علي ابن المديني: «لا. بل أحمد بن حنبل في زماننا أفضل مِن سعيد بن جبير في زمانه»، فقيل له: ولم ذاك؟ قال: «لأن سعيد بن جبير كان له في زمانه نظراء، ووالله ما يُعرف لأحمد بن حنبل نظير في غربها ولا في شرقها»[(٤)].

---

(١) الجرح والتعديل (١/٢٩٥).

(٢) المجروحين (١/٥٦)، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص١٤٦).

(٣) تاريخ دمشق (٥/٣١٥).

(٤) المصدر السابق.

وقال أيضًا: «حفظ الله أبا عبد الله، أبو عبد الله اليوم حجة الله على خلقه»[1].

وقال يحيى بن آدم: «أحمد بن حنبل إمامنا»[2].

وقال إسحاق بن راهويه: «أحمد بن حنبل حجة بين الله وبين عبيده في أرضه»[3].

وقال أيضًا: «كنت أجالس بالعراق أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وأصحابنا، فكنا نتذاكر الحديث من طريق، وطريقين، وثلاثة، فيقول يحيى بن معين مِن بينهم: وطريق كذا، وطريق كذا، فأقول أليس قد صح هذا بإجماع منا؟! فيقولون: نعم، فأقول: ما مراده؟ ما تفسيره؟ ما فقهه؟ فيبقون كلهم إلا أحمد بن حنبل»[4].

وقال عمرو بن محمد الناقد: «إذا وافقني أحمد بن حنبل على حديث فلا أبالي مَن خالفني»[5].

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص١٤٨).

(٢) تاريخ بغداد (٩٧/٦).

(٣) المصدر السابق.

(٤) الجرح والتعديل (٢٩٣/١)، المصدر السابق (٩٩/٦).

(٥) الجرح والتعديل (٢٩٦/١).

وقال أحمد بن سعيد الدارمي: «ما رأيت أسود الرأس أحفظ لحديث رسول الله ﷺ ولا أعلم بفقه، ومعانيه من أبي عبد الله أحمد بن حنبل»[(١)].

وقال أبو ثور إبراهيم بن خالد: «أحمد بن حنبل أعلم، أو أفقه من الثوري»[(٢)].

وقال أيضًا: «شيخنا، وإمامنا»[(٣)].

وقال مهنأ بن يحيى الشامي: «ما رأيت أحدًا أجمع لكل خير من أحمد بن حنبل، ولقد رأيت سفيان بن عيينة، ووكيعًا، وعبد الرزاق، وبقية بن الوليد، وضمرة بن ربيعة، وكثيرًا من العلماء، فما رأيت مثل أحمد بن حنبل في علمه، وفقهه، وزهده، وورعه»[(٤)].

وقال أحمد بن إبراهيم الدورقي: «مَن سمعتموه يذكر أحمد بن حنبل بسوء فاتهموه على الإسلام»[(٥)].

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٩٩).

(٢) الجرح والتعديل (١/٢٩٣).

(٣) تاريخ بغداد (٦/٩٧).

(٤) تاريخ دمشق (٥/٢٨٣).

(٥) تاريخ بغداد (٦/١٠٠).

وقال محمد بن يحيى الذهلي: «إمامنا»[1].

وقال حجاج بن الشاعر الثقفي: «ما رأت عيناي روحًا في جسدٍ أفضل من أحمد بن حنبل»[2].

وقال علي بن شعيب البزاز: «لولا أحمد بن حنبل قام بهذا الشأن؛ لكان عارًا علينا إلى يوم القيامة أن قومًا سُبكوا فلم يخرج منهم أحد»[3].

وقال العباس بن عبد العظيم العنبري: «رأيت ثلاثة جعلتهم حجة لي فيما بيني وبين الله تعالى: أحمد بن حنبل، وزيد بن المبارك الصنعاني، وصدقة بن الفضل»[4].

وقال عبد الوهاب الوراق: «كان أعلم أهل زمانه»[5].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٩٥/١).

(٢) تاريخ بغداد (١٧٢/٦).

(٣) المصدر السابق (٩٨/٦).

(٤) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص١٦٧)، سؤالات السلمي للدارقطني (ص١٧٤، ١٧٥).

(٥) تاريخ بغداد (٩٩/٦).

وقال أيضًا: «ما بلغنا أنه كان للمسلمين جمع أكثر منهم على جنازة أحمد بن حنبل إلا جنازة في بني إسرائيل»[١].

وقال الحارث بن العباس: «قلت لأبي مُسهر: تعرف أحدًا يحفظ على هذه الأمة أمر دينها؟ قال: لا أعلمه إلا شابًا في ناحية المشرق»، يعني أحمد بن حنبل[٢].

وقال قتيبة بن سعيد الثقفي: «لو أدرك أحمد بن حنبل عصر الثوري، ومالك، والأوزاعي، والليث بن سعد لكان هو المقَدَّم»[٣]، فقيل له: تضم أحمد بن حنبل إلى أحد التابعين؟ قال: «إلى كبار التابعين»[٤].

وقال أيضًا: «لولا أحمد بن حنبل لأدخلوا في الدِّين»[٥].

وقال أيضًا: «أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه إماما الدنيا»[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (٦/١٠٣).

(٢) الجرح والتعديل (١/٢٩٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكامل (١/٢٩٧)، تاريخ بغداد (٦/٩٦).

(٦) تاريخ بغداد (٦/٩٧).

وقال أيضًا: «إمام الدنيا»[1].

وقال الهيثم بن جميل: «إن عاش هذا الفتى -يعني أحمد بن حنبل- سيكون حجة على أهل زمانه»[2].

وقال أبو بكر الأثرم: «قلت يومًا ونحن عند أبي عبيد في مسألة، فقال بعض مَن حضره: مَن قال هذا؟ فقلت: مَن ليس في شرق الأرض ولا غربها أكبر منه، أحمد بن حنبل. فقال أبو عبيد: صدق»[3].

وقال إدريس بن عبد الكريم المقرئ: «رأيت علماءنا مثل: الهيثم بن خارجة، ومصعب الزبيري، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة، وعثمان بن أبي شيبة ... فيمن لا أحصيهم من أهل العلم والفقه، يعظمون أحمد بن حنبل، ويجلونه، ويوقرونه، ويبجلونه، ويقصدونه بالسلام عليه»[4].

---

(١) الجرح والتعديل (١/٢٩٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تاريخ دمشق (٥/٢٨٦).

(٤) تاريخ بغداد (٦/٩٥، ٩٦).

وقال أبو جعفر النفيلي يقول: «كان أحمد بن حنبل من أعلام الدين»[١].

وقال محمد بن يونس: «سمعت أبا عاصم، وذكر الفقه، فقال: ليس ثَمَّ -يعني ببغداد- إلا ذلك الرجل -يعني أحمد بن حنبل- ما جاءنا مِن ثَمَّ أحدٌ غيره يحسن الفقه، فذكر له علي ابن المديني، فقال بيده، ونفضها»[٢].

وقال نوح بن حبيب القومسي: «رأيت أبا عبد الله أحمد بن حنبل في مسجد الخيف سنة ثمان وتسعين ومائة مستندًا إلى المنارة، وجاءه أصحاب الحديث وهو مستند، فجعل يعلمهم الفقه والحديث، ويفتي الناس في المناسك»[٣].

وقال سفيان بن وكيع بن الجراح: «أحمد عندنا محنة، مَن عاب أحمدَ فهو عندنا فاسق»[٤].

---

(١) الجرح والتعديل (١/٢٩٥).

(٢) تاريخ بغداد (٦/١٠٠).

(٣) تاريخ دمشق (٥/٢٩٦).

(٤) تاريخ بغداد (٦/١٠١).

وقال العجلي: «ثقة ثبت في الحديث، نزه النفس، فقيه في الحديث، متبع يتبع الآثار، صاحب سُنة وخير»[١].

وقال أبو زرعة الرازي: «ما رأيت أحدًا أجمع من أحمد بن حنبل، وما رأيت أكمل منه، اجتمع فيه زهدٌ، وفضل، وفقه، وأشياء كثيرة»، قيل له: إسحاق بن راهويه؟ فقال: «أحمد بن حنبل أكثر من إسحاق، وأفقه من إسحاق، ولم أزل أسمع الناس يذكرون أحمد بن حنبل يقدمونه على يحيى بن معين، وعلى أبي خيثمة»[٢].

وقال أيضًا: «كان أحمد بن حنبل يحفظ ألف ألف حديث»، فقيل له: وما يدريك؟ قال: «ذاكرته فأخذت عليه الأبواب»[٣].

وقيل لأبي زرعة الرازي: اختيار أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه أحب إليك أم قول الشافعي؟ قال: «بل اختيار أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه أحب إلي من قول الشافعي»[٤].

---

(١) معرفة الثقات وغيرهم (١/١٩٤).

(٢) الجرح والتعديل (١/٢٩٤).

(٣) تاريخ بغداد (٦/١٠٠).

(٤) الجرح والتعديل (١/٢٩٤).

وقال أيضًا: «ما أعلم في أصحابنا أسود الرأس أفقه من أحمد بن حنبل»، قيل له: إسحاق بن راهويه؟ فقال: «حسبك بأبي يعقوب فقيهًا»[1].

وقيل له يومًا: يا أبا زرعة، أنت أحفظ أم أحمد بن حنبل؟ قال: «بل أحمد بن حنبل»، فقيل: وكيف علمت ذاك؟ قال: «وجدت كتب أحمد بن حنبل ليس في أوائل الأجزاء ترجمة أسماء المحدثين الذين سمع منهم، فكان يحفظ كل جزء ممن سمع، وأنا لا أقدر على هذا»[2].

وقال أبو حاتم الرازي: «هو إمام، وهو حجة»[3].

وسُئل أبو حاتم عن أحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني: أيهما كان أحفظ؟ قال: «كانا في الحفظ متقاربين، وكان أحمد أفقه»[4].

وسُئل محمد بن مسلم بن وارة عن علي ابن المديني، ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: «علي كان أسرد وأتقن، ويحيى أفهم

---

(١) الجرح والتعديل (١/٢٩٤).

(٢) المصدر السابق (١/٢٩٦).

(٣) المصدر السابق (٢/٧٠).

(٤) المصدر السابق (١/٢٩٤).

بصحيح الحديث وسقيمه، وأجمعهم أبو عبد الله أحمد بن حنبل، كان صاحب فقه، وصاحب حفظ، وصاحب معرفة»[1].

وقال نصر بن علي: «كان أحمد بن حنبل أفضل أهل زمانه»[2].

وقال إبراهيم الحربي: «انتهى علم رسول الله ﷺ ما رواه أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، وأهل الشام إلى أربعة؛ انتهى إلى أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وزهير بن حرب، وأبي بكر بن أبي شيبة، كان أحمد أفقه القوم»[3].

وقال أيضًا: «أنا أقول سعيد بن المسيب في زمانه، وسفيان الثوري في زمانه، وأحمد بن حنبل في زمانه»[4].

وقال أيضًا: «أدركت ثلاثة لن يُرى مثلهم أبدًا، وتعجز النساء أن يلدن مثلهم، رأيت أبا القاسم بن سلام ... ورأيت الإمام أحمد بن

---

(١) الجرح والتعديل (١/٢٩٤).

(٢) تاريخ بغداد (٦/٩٦).

(٣) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص١٨٥).

(٤) تاريخ بغداد (٦/٩٦).

حنبل كأن الله تعالى جمع له علم الأولين والآخرين مِن كل صنف، يقول ما شاء، ويمسك ما شاء»[(١)].

وقال عبد الله بن أبي داود: «كان في ربيعة رجلان لم يكن في زمانهما مثلهما، لم يكن في زمان قتادة مثل قتادة، ولم يكن في زمان أحمد بن حنبل مثله»[(٢)].

وقال عبد الله بن محمد بن عبد العزيز: «حدثنا أحمد بن حنبل إمام الدنيا»[(٣)].

وقال أبو الحسن الطَّرْخاباذي الهمذاني: «أحمد بن حنبل محنةٌ به يُعرف المسلم من الزنديق»[(٤)].

وقال أبو غالب بن بنت معاوية: «ضُرب بالسياط في الله، فقام مقام

---

(١) طبقات الأدباء (ص١١٣)، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٧٧).

(٢) تاريخ بغداد (٦/٩٢).

(٣) الكامل (١/٢٩٧).

(٤) تاريخ بغداد (٦/١٠١)، وتقدم نحوه عن سفيان بن وكيع بن الجراح.

الصـدِّيقين في عشـر الأواخـر مـن شـهر رمضـان سـنة عشـرين ومائتين»[1].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان حافظًا متقنًا ورعًا فقيهًا، لازمًا للورع الخفي ...»[2]، وتبعه ابن منجويه[3].

وقال أبو يعلى الخليلي: «كان أفقه أقرانه، وأورعهم، وأكفهم عن الكلام في المحدِّثين إلا عند الاضطرار»[4].

وقال الخطيب: «إمام المحدثين، الناصر للدِّين، والمناضل عن السنة، والصابر في المحنة»[5].

وقال ابن نقطة: «إمام السُّنة والصابر في المحنة»[6].

---

(١) تاريخ بغداد (١٠٢/٦).

(٢) الثقات (١٨/٨).

(٣) رجال مسلم له (٣٠/١).

(٤) الإرشاد (٥٩٨/٢).

(٥) تاريخ بغداد (٩٠/٦).

(٦) التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد (ص١٥٨).

وقال الذهبي: «الإمام، ثبت، حجة، لينه بعضُ الناس ... فلم يلتفت إلى تليينه أحد، فمن يسلم من الكلام بعد أحمد»[(١)].

وقال أيضًا: «الإمام»[(٢)].

وقال أيضًا: «الإمام الحجة، تَكلم فيه بعضُ مَن ابتدع، وبالضرورة فما زالت رؤوس البدع يتكلمون في أئمة السنة، وكذا لا عبرة بقول مَن لينه في إبراهيم بن سعد»[(٣)].

وقال ابن كثير: «أحد أئمة الإسلام، والهداة الأعلام، وأحد الأربعة الذين تدور عليهم الفتاوى والأحكام في بيان الحلال والحرام»[(٤)].

وقال ابن حجر: «أحد الأئمة، ثقة، حافظ، فقيه، حجة»[(٥)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) مَن تكلم فيه وهو موثق (ص٣٩).

(٢) الكاشف (١/٢٠٢).

(٣) الرواة الثقات المتكلم فيهم (ص٥٦).

(٤) طبقات الشافعيين له (ص١٠٤).

(٥) تقريب التهذيب (ص٨٤).

قال أبو بكر الصاغاني: «أول ما تبينت مِن إسحاقَ بن أبي إسرائيل أن الله يضعه، أني سمعته يقول: هاهنا قوم قد اختضبوا يدَّعون أنهم سمعوا من إبراهيم بن سعد -يعرض بأحمد بن حنبل- فكان ذاك أن الله وضعه، ورفع أبا عبد الله»[1].

وقال أبو العباس السراج: «سمعت إسحاق بن أبي إسرائيل يقول: هؤلاء الصبيان يقولون: كلام الله غير مخلوق، ألا قالوا كلام الله وسكتوا! ويشير إلى دار أحمد بن حنبل»[2].

وتَكلم فيه الحسينُ الكرابيسي صاحب الشافعي، وقال: «أيش نعمل بهذا الصبي؟! إن قلنا: مخلوق، قال: بدعة، وإن قلنا: غير مخلوق، قال: بدعة»[3].

وقال محمد بن يعقوب الكرابيسي: «لما قدم أحمدُ بنُ حنبلٍ البصرة ساء ابن الشاذكوني مكانه، فكأنه ذكره عند يحيى بن سعيد القطان،

---

(١) تاريخ بغداد (٦/١٠٠).

(٢) المصدر السابق (٧/٣٨٢).

وسيأتي الجوابُ عن كلامِ إسحاقَ بنِ أبي إسرائيلَ هذا في ترجمته بكتابنا "النوادر".

(٣) المصدر السابق (٨/٦١٣).

فقال له يحيى بن سعيد: حتى أراه، فلما رأى أحمد بن حنبل، قال له: ويلك يا سليمان، أما اتقيت الله! تذكر حبرًا من أحبار هذه الأمة؟!»[1].

وقال إبراهيم بن محمد بن سفيان: «إنما كانت عداوة أحمد بن حنبل مع علي بن أبي طالب عليه السلام أن جدَّه ذا الثدية الذي قتله علي بن أبي طالب يوم النَّهْروان كان رئيس الخوارج»[2].

وقال علي بن خشرم المروزي: «كنت في مجلس أحمد بن حنبل فجرى ذكر علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: لا يكون الرجل سُنيًّا حتى يبغض عليًّا قليلا»[3].

الترجيح:

ثقة ثبت حجة فقيه، إمام أهل السُّنة والجماعة، ومناقبه كثيرة، وقد أُفردت بمصنفات.

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص٩٤، ٩٥).

(٢) علل الشرائع لابن بابويه القمي الشيعي (٢/٤٦٧).

(٣) المصدر السابق (٢/٤٦٧-٤٦٨).

وجاء في المطبوع: «مجرمًا» بدلا من: «سُنيًّا»، وقيل في موضعٍ آخر: «علي بن خثرم»، بالثاء، وكلاهما تصحيف.

تنبيهات:

١- اعترضَ إسحاقُ بنُ أبي إسرائيلَ على سماعِ ابنِ حنبلٍ مِن إبراهيمَ بنِ سعدٍ الزهريِّ، فقال: "هاهنا قومٌ قد اختضبوا يَدَّعون أنهم سمعوا مِن إبراهيمَ بنِ سَعْدٍ -يَعْرِضُ بأحمدَ بنِ حنبلٍ-".

أَيْ إنَّ روايتَهُ عنه محمولةٌ على الانقطاعِ لا الاتصالِ -حَسبَ زَعمِهِ- وهذا مَردودٌ.

فقد نَصَّ ابنُ حنبلٍ على سماعِهِ منه، وكتابتِهِ عنه؛ قال: «كَتبتُ عن إبراهيمَ بنِ سعدٍ في ألواحٍ، فقال لي: تَكتبُ؟! وصَلَّيتُ خلفه غيرَ مرةٍ، فكان يُسلِّمُ واحدةً»[1].

وابنُ حنبلٍ لا يُعْرفُ بتدليسٍ، وقد رَوَى عنه في "المسندِ"، وصرَّحَ بتحديثِهِ له؛ قال: **حدثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ**، حدثني محمدُ بنُ إسحاقَ، عن مكحولٍ، عن كريبٍ، عن ابنِ عباسٍ، أنه قَالَ له عُمرُ: **يَا غُلامُ هَلْ سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَوْ مِنْ أَحَدٍ مِنْ**

---

(١) تاريخ بغداد (٦/١٠٠).

أَصْحَابِهِ: إِذَا شَكَّ الرَّجُلُ فِي صَلاتِهِ مَاذَا يَصْنَعُ؟ قَالَ: فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ ... الحديث[1].

وقَالَ أيضًا: حدثنا إبراهيمُ بنُ سعدٍ، حدثني أبي، عن عبد اللهِ بنِ جعفرٍ، قَالَ: **رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَأْكُلُ الْقِثَّاءَ بِالرُّطَبِ**[2].

٢- كلامُ أبي عليٍّ الحسينِ بنِ عليٍّ الكرابيسيِّ في ابنِ حنبلٍ لم يَكنْ مبنيًّا على بينةٍ ولا إنصافٍ، وإنما انتصارًا لنفسِهِ، حيث تَكلَّمَ أحمدُ فيه؛ لقوله -أي الكرابيسي-: «لفظي بالقرآنِ مخلوقٌ»[3].

ومُخالفتُهُ هَديَ النبيِّ ﷺ والصحابةِ رضي الله عنهم مِن بعدِهِ، بالخوضِ في مثلِ هذه المسائلِ التي تُعدُّ مِنَ البِدَعِ التي لم تَرِدْ في كتابِ اللهِ ﷻ ولا ثَبتَ فيها حَدِيثٌ عن النبيِّ ﷺ أو تَكلَّمَ فِيهَا أَحَدٌ مِنَ الصحابَةِ رضي الله عنهم.

إِذْ تؤولُ هذه المقالاتُ إلى أنْ تَكونَ مَدخَلًا للجهميَّةِ، والمعتزلةِ، وأصحابِ الأهواءِ للقولِ بخلقِ القُرآنِ العَظيمِ.

---

(١) مسند أحمد (٣/١٩٤) حديث رقم (١٦٥٦).

(٢) المصدر السابق (٣/٢٧١) حديث رقم (١٧٤١).

(٣) المنتظم لابن الجوزي (١٢/١٤).

وقد قِيلَ ليحيى بنِ مَعينٍ: إنَّ حُسينًا الكرابيسيَّ يَتكلَّم في أحمدَ بنِ حنبلٍ؛ قال: «ما أحوجه أن يُضرب»[1]، وقال أيضًا: «ومَنْ حُسينٌ الكرابيسيُّ -لعنه اللهُ- إنما يَتكلَّمُ في النَّاسِ أشكالهُم. يَنطلُ حسينٌ، ويَرتفعُ أحمدُ»[2].

والكرابيسيُّ متروكُ الحديثِ، ومُتهمٌ بالكذبِ مع سَعةِ حفظهِ، وسَتأتي تَرجمتُه فِي "النَّوادرِ".

٣- ما سَاءَ ابنَ الشَّاذكونيِّ مِن ابنِ حَنبلٍ إنما كانَ بسببِ الغيرةِ التي أحيانًا تحدثُ بين الأقرانِ، وقد انتقدَهُ يحيى القطانُ بسببِ ذلك، وأمرَهُ بتقوى اللهِ ﷻ والابتعادِ عن مثلِ هذا.

---

(١) تاريخ بغداد (٨/٦١٢).

(٢) المصدر السابق.

وقال جعفرُ بنُ أبي عثمانَ الطيالسيُّ -راوي الحكاية- عن ابنِ معينٍ: (ينطل يعني ينزل، وهو الدُّرْدي الذي في أسفل الدِّن).

والدردي: «ما يركد في أسفل كل مائع، كالأشربة والأدهان»(النهاية لابن الأثير ٢/١١٢).

٤- دَعْوَى وأدلَّةُ اتِّهامِ ابنِ حَنبلٍ بالنَّصبِ، والعَداءِ لعليِّ بنِ أبي طالبٍ ﷺ -وِفْقَ زَعْمِ الروافِضِ- بَاطلةٌ مِنْ أَربعةِ أوجُهٍ:

الوجه الأول:

استدلوا بما رواه ابنُ بابويه القمي في "علل الشرائع"؛ قال: وحدثنا أبو سعيد محمد بن الفضل بن محمد بن إسحاق المذكر النيسابوري بنيسابور قال: سمعت عبد الرحمن بن محمد بن محمود يقول: سمعت إبراهيم بن محمد بن سفيان يقول: «**إِنَّمَا كَانَتْ عَدَاوَةُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ مَعَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام أَنَّ جَدَّهُ ذَا الثُّدَيَّةِ** ...».

حَدَّثنا أبو سعيدٍ أنَّه سمِعَ هَذه الحكايةَ مِن إبراهيمَ بنِ محمدِ بنِ سفيانَ بعينِهَا.

كذا قال، وهو باطلٌ لأمرينِ:

الأول:

جَهَالةُ حَالِ أبي سعيدٍ، وهو محمدُ بنُ الفضلِ المذكرِ الفقيهِ؛ قالَ الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ في "تاريخِ نيسابورَ": «كان مِن بقايا مشايخ أصحاب أبي حنيفةَ، ومِنَ الملازمينَ لمسجدِهِ، وكان قد استملى على أبي سعيد عبد الرحمن بن الحسين، وكتبَ الحديثَ بنيسابورَ سنة

خمس وتسعين ومائتين، ومات سنة اثنتين وستين وثلاثمائة، وهو ابنُ اثنتين وسبعين سنة رحمه الله تعالى»[1].

قلتُ: وقَد اغْترَّ البعضُ بكلامِ الحاكمِ فيه ووثقَهُ، ولا يَصِحُّ؛ لانفِكَاكِ الجهةِ بين كونِهِ فقيهًا حنفيًّا وبين الاحتجاجِ بمروياتِهِ.

فمثلًا أبو حنيفةَ النعمانُ بنُ ثابتٍ، صاحبُ المذهبِ، مع مَكانتِهِ وإمامتِهِ في الفقهِ، كان ضعيفًا في ضَبطِ الحديثِ، كما سَيأتِي فِي تَرجمتِهِ.

وأبو سعيدٍ محمدُ بنُ الفضلِ هذا، غَيْرُ أبي طاهرٍ محمدِ بنِ الفضلِ حفيدِ إمامِ الأئمةِ محمدِ بنِ إسحاقَ بنِ خزيمةَ صاحبِ "الصحيحِ"، وَقَدْ خَلَطَ البَعْضُ بينهما، وماتَ الأخِيرُ سنةَ سبعٍ وثمانينَ وثلاثمائةٍ، فَقَد كَانَا مُتعَاصِرَينِ.

وهَذَا النَّقلُ لا يَشكُّ عَاقلٌ أنَّه مَنحُولٌ عَلى إبراهيمَ بنِ محمدِ بن سفيانَ أبي إسحاقَ النيسابوريِّ، الفقيهِ الزاهدِ، فَقَد كَانَ مِنَ العُبَّادِ، والزُّهادِ الملازمينَ لمسْلمِ بنِ الحجاجِ صَاحبِ "الصحيحِ"، ومَعروفٌ بحبِّهِ للسُّنَّةِ وأهْلِهَا.

---

(١) الجواهر المضية في طبقات الحنفية (٢/١٠٩).

وقد رَواهُ عنه أبو سعيدٍ مرةً بواسطةٍ، ومرةً أخرى مباشرةً وذَكرَ أنَّهُ سَمِعَهُ منه، وإبراهيمُ مَاتَ سنةَ ثمانٍ وثلاثمائةٍ، أَيْ كَانَ عُمرُ أبي سَعيدٍ يَومَ وفاةِ إبراهيمَ ثَلاثَ عَشرةَ سنةً، ولا ضَيْرَ في ذلِكَ، إِنَّما الآفةُ جَهالةُ حَالِ أبي سَعيدٍ، ونَكارةُ ما نَقلَهُ عَنِ إبراهيمَ.

الثاني:

نَكارةُ المتنِ، فإنَّ ذَا الثُّدَيَّةِ لَمْ يَكُنْ جَدًّا لابنِ حَنبلٍ، ولم يَذكُرْهُ أَحدٌ مِنْ أصحابِ كُتبِ الأنسابِ في نَسَبِهِ، وحتى لو كانَ جدَّهُ، فلا يَلزمُ مِنْ ذلك بُغْضُهُ لعليٍّ ﷺ فقد كَانَ ابنُ حنبلٍ وَرِعًا، تَقيًّا، محبًّا لِصَحابةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ دُونَ بُغْضٍ لأحَدٍ مِنْهُم، وسَيأتي ذِكْرُ أدلَّةِ حُبِّهِ لعليٍّ ﷺ.

الوجه الثاني:

استدلوا بما رواه ابنُ بَابَوَيْهِ أيضًا في "العللِ"، قَالَ: حدثنا أبو سعيد محمد بن الفضل، قال: حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن محمود، قال: سمعت محمد بن أحمد بن يعقوب الجوزجاني قاضي هراة، يقول: سمعت محمد بن فورك الهروي، يقول: سمعت علي بن خشرم، يقول:

كنت في مجلس أحمد بن حنبل، فجرى ذكر علي بن أبي طالب عليه السلام فقال: «**لَا يَكُونُ الرَّجُلُ سُنِّيًّا حَتَّى يُبْغِضَ عَلِيًّا قَلِيلًا**».

قال عليُّ بنُ خَشْرَمٍ: «**فَقُلْتُ: لَا يَكُونُ الرَّجُلُ سُنِّيًّا حَتَّى يُحِبَّ كَثِيرًا**»، أَيْ يحبُّ عَلِيًّا رضي الله عنه.

وفي غيرِ هذه الحكايةِ؛ قَال عليُّ بنُ خشرمٍ: «**فَضَرَبُونِي، وَطَرَدُونِي مِنَ الْمَجْلِسِ**».

قلتُ: كذا نَقلَ ابنُ بَابَوَيْهِ، وهذا إسنادٌ ضعيفٌ جدًّا مسلسلٌ بالمجاهيلِ، فأبو سَعيدٍ مجهولُ الحالِ -كما تَقدَّمَ- وكلُّ مَنْ دُونَ عليِّ بنِ خَشرمٍ المروزيِّ؛ مجهولٌ.

والراجحُ أنَّه قولٌ مَنْحُولٌ عَلَى ابنِ خَشرمٍ وأحمدَ بنِ حنبلٍ، قبَّحَ اللهُ عز وجل وَاضِعَهُ.

الوجه الثالث:

تَذَرَّعَ بَعضُ المعاصرينَ مِنَ الرَّافضةِ عَلَى بُغْضِ ابنِ حنبلٍ لعليٍّ رضي الله عنه بَأَمْرِهِ للخلَّالِ بِالضَّرْبِ عَلَى حَديثٍ وَرَدَ في فَضلِ عليٍّ رضي الله عنه قَالَ الخلالُ: «وسألتُهُ، عن حَديثِ ابنِ نميرٍ، عن عامرِ بنِ السمطِ، عن

أبي الجحافِ، عن معاويةَ بنِ ثَعلبةَ، عن أبي ذَرٍّ، أنَّ النَّبيَّ ﷺ قَالَ لعليٍّ: "**مَنْ فَارَقَنِي**"، فقال: اضْرِبْ عَلَيهِ، وكَرِهَ أنْ يُحدِّثَ بِهِ»[1].

وَقَدِ انْطَلَى عَلَيْهِ قَوْلُ الْهَيْثَمِيِّ فِيهِ: «رَوَاه البزارُ، وَرجالُهُ ثِقَاتٌ»[2].

فَظنَّ أنَّ الحديثَ صَحِيحٌ لِذَلِكَ، وأنَّ ابنَ حَنبلٍ أَمَرَ بالضَّرْبِ عَلَيه، وعَدمِ التَّحديثِ به؛ بغضًا، وحَسدًا مِنْهُ لِعَلِيٍّ رضي الله عنه.

وَهَذَا لَعَمْرُ اللَّهِ مِنْ سُوءِ طَوِيَّتِهِ؛ إِذْ لَمْ يَكُنْ أَمْرُ ابْنِ حَنْبَلٍ بِالضَّرْبِ عَلَيْهِ إِلَّا لِنَكَارَتِهِ لَا لِأَنَّهُ وَرَدَ فِي مَنَاقِبِ وفَضْلِ عَلِيٍّ رضي الله عنه.

والحديثُ أخرجه ابنُ حنبلٍ واللفظ له في «فضائل الصحابة»(٢/٥٧٠) برقم (٩٦٢)، والبخاريُّ معلقًا في «التاريخ الكبير»(٧/٣٣)، والبزارُ في «المسند»(٩/٤٥٥) برقم (٤٠٦٦)، وأبو يعلى كما في «جامع المسانيد» لابنِ كثيرٍ (٩/٤٥٣) برقم (١٢٢٨١)، وابنُ عدي في «الكامل»(٤/٤١٧) برقم (٦٥١١)، والحاكمُ في «المستدرك»(٥/٣٢٥، ٣٦٣) برقم (٤٦٨٣،

---

(١) العلل للخلال/انتخاب ابن قدامة (ص١٦٨).

(٢) مجمع الزوائد (٩/١٨٤).

٤٧٦٢)، وأبو سعيد النقاش في «الأمالي»(ق٢/أ)، وابنُ المغازلي في «مناقب علي»(ص٣٠٩، ٣٤٧) برقم (٢٨٨، ٣٢٤)، وابنُ عساكر في «تاريخ دمشق»(٤٢/٣٠٧) كلهم مِن طرقٍ عن أبي الجحافِ، عن مُعاويةَ بنِ ثعلبةَ، عن أبي ذرٍّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «**يَا عَلِيُّ، إِنَّهُ مَنْ فَارَقَنِي فَقَدْ فَارَقَ اللَّهَ، وَمَنْ فَارَقَكَ فَقَدْ فَارَقَنِي**».

وقال البزار: «وهذا الكلام لا نعلمه يُروى إلا عن أبي ذر بهذا الإسناد»[1].

وهُو كَما قَالَ، غَيْرَ أَنَّ فِيهِ تَفْصِيلًا؛ فَهُوَ وإِنْ لَمْ يُرْوَ عن أبي ذَرٍّ إلا بهذَا الإسنادِ، فقد جَاءَ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ عَنْ أَبِي هُرَيْرةَ ﷺ كما سيأتي.

وقَد أَبْعَدَ الحاكمُ أبو عبدِ اللهِ، وصحَّحَ إِسنادَهُ، فقالَ: «صحيحُ الإسنادِ، ولم يخرجاه»[2]، وتعقَّبَهُ الذَّهبيُّ، فَقَالَ: «قُلتُ: بل مُنكرٌ»[1]، وقال في موضعٍ آخرَ: «هذا مُنكرٌ»[2].

---

(١) مسند البزار (٩/٤٥٥).

(٢) المستدرك على الصحيحين (٥/٣٢٥).

وهو كما قَال، فَالحَدِيثُ يُعدُّ مِن مَناكيرِ أبي الجحافِ داودَ بنِ أبي عَوفٍ، وقَد انفردَ بِهِ عن مُعاويةَ بنِ ثَعلبةَ الحِمَّانيِّ.

وداوُدُ وَإِنْ وُصِفَ بِالصِّدْقِ فَلَهُ مَنَاكِيرُ، لَا سِيَّمَا فِي فَضَائِلِ آلِ الْبَيْتِ -كَمَا سَيَأْتِي- وَمِنْهَا هَذَا الْحَدِيثُ.

كما أنَّ مُعاويةَ مجهولُ الحالِ، وقد تَرجمَ له البخاريُّ في تاريخِهِ، وابنُ أبي حَاتمٍ، ولم يَذكرا فيه جَرحًا ولا تَعدِيلا -كما سيأتي تَفصيلُهُ في ترجمتِهِ- ولم يوثقهُ إلا ابنُ حِبَّانَ -عَلَى تَسَاهُلِهِ الْمَعْرُوفِ في أمثالِ هؤلاءِ الرُّواةِ- وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ أَنَّ قَوْلَ الْهَيْثَمِيِّ: «رَواهُ البزَّارُ، ورجالُهُ ثِقَاتٌ»[٣]؛ لا يَصِحُّ.

وفِي البابِ مِن حَديثِ أَبِي هُريرةَ ﷺ ولكن لا يَنْجَبِرُ بِه الضَّعْفُ؛ فَقَدْ أَوردَهُ الذَّهبيُّ مُعلقًا في تَرجمةِ "رَزينٍ الكوفيِّ الأعْمَى"، وقال: «مَتروكٌ، عن أبي هريرةَ؛ قالَهُ الأزديُّ، روى عنه حَبيبُ بنُ أبي ثابتٍ، ثم سَاقَ له الأزديُّ حَدِيثًا بَاطِلًا عن أبي هُريرةَ مَرفوعًا: **مَنْ**

---

(١) مختصر تلخيص الذهبي (٣/١٣٥٥).

(٢) ميزان الاعتدال (٢/١٨).

(٣) مجمع الزوائد (٩/١٨٤).

فَارَقَنِي فَارَقَ اللَّهَ، وَمَنْ فَارَقَ عَلِيًّا فَقَدْ فَارَقَنِي، وَمَنْ تَوَلَّاهُ فَقَدْ تَوَلَّانِي ... الحديث»[1].

قال ابنُ حجرٍ: «ولعلَّه رَزِيقٌ الأعْمَى -يَعني الذي قبله- وآخِرُهُ قَافٌ»[2]، وهو الأشبه.

وَخُلَاصَةُ الْأَمْرِ؛ أَنَّ الحديثَ مُنكرٌ لا يَثبتُ، وَلِأَجْلِ ذَلِكَ أَعْرَضَ عَنه ابنُ حنبلٍ، وأَمرَ بِالشَّطْبِ عَلَيهِ، وتَبِعَهُ الذَّهبيُّ في ردِّهِ، وهو الصَّوَابُ.

الوجه الرابع:

أَوردَ أحمدُ بنُ حنبلٍ ﵀ عَشَراتِ الأحاديثِ في مَنَاقِبِ أميرِ المؤمنينَ عليِّ بنِ أبي طالبٍ ﵁ في كِتَابَيْهِ "المسندِ"، و"فضائلِ الصحابةِ"؛ منها الصَّحِيحُ الثَّابتُ، ومِنها الضَّعِيفُ.

وقد اعْتَنَى أحدُ الروافضِ -ويُدعى: (مُحَمَّد قَوَام الدِّين الْقُمِّي)- بجمعِ أَحَاديثِ "المسندِ" الواردةِ في فضائلِ عليٍّ ﵁ ثُمَّ نَشَرَهَا فِي رِسَالَةٍ مُفْرَدَةٍ.

---

(١) ميزان الاعتدال (٢/٤٧).

(٢) لسان الميزان (٣/٤٧١).

وَمِنْ ثَمَّ؛ فَكَيْفَ يَسُوغُ لِأَحَدِهِمْ بَعْدَ ذَلِكَ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ ابْنَ حَنْبَلٍ كَانَ مِنَ النَّوَاصِبِ، أَوْ أَنَّهُ كَانَ يُبْغِضُ عَلِيًّا ﷺ؟! إِذْ كَيْفَ يَكُونُ نَاصِبِيًّا مَنْ يَسْتَقِي مِنْهُ الرَّوَافِضُ فَضَائِلَ إِمَامِهِمْ؟!

إِنَّ حُبَّ ابْنِ حَنْبَلٍ لِعَلِيٍّ ﷺ كَحُبِّهِ لِسَائِرِ الصَّحَابَةِ ﷺ بِلَا إِفْرَاطٍ وَلَا تَفْرِيطٍ؛ إِذْ يَعْتَقِدُ فِيهِمْ أَنَّ خَيْرَهُمْ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ، ثُمَّ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، ثُمَّ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ، ثُمَّ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ ﷺ وَهَذَا مُعْتَقَدُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، وَهُوَ الَّذِي أَدِينُ اللَّهَ ﷻ بِهِ.

٥- مَا ذَكَرَهُ الْيَعْقُوبِيُّ الرَّافِضِيُّ فِي تَارِيخِهِ، مِنْ أَخْذِ ابْنِ حَنْبَلٍ بِالتَّقِيَّةِ فِي مُنَاظَرَتِهِ مَعَ الْمُعْتَزِلَةِ؛ قَالَ: «وامتُحِنَ المعتصمُ أحمدَ بنَ حنبلٍ في خَلقِ القرآنِ، فقال أحمد: أنا رجلٌ علمت علمًا، ولم أعلم فيه بهذا، فَأُحْضِرَ له الفقهاء، وناظره عبد الرحمن بن إسحاق وغيره، فامتنع أن يقول: إنَّ القرآنَ مخلوقٌ، فَضُرِبَ عِدَّةَ سِيَاطٍ.

فقال إسحاق بن إبراهيم: وَلِّني، يا أمير المؤمنين مناظرته؟

فقال: شأنُكَ به.

فقال إسحاق: هذا العلم الذي علمته، نزل به عليك مَلَكٌ، أو علمته من الرجال؟

قال: بل علمته من الرجال.

قال: شيئًا بعد شيء، أو جُملةً؟

قال: علمته شيئًا بعد شيء.

قال: فبقي عليك شيء لم تعلمه؟

قال: بَقِيَ عليَّ.

قال: فهذا مما لم تعلمه، وقد عَلَّمَكَهُ أمير المؤمنين.

قال: فإني أقول بقول أمير المؤمنين.

قال: في خلق القرآن.

فَأَشْهَدَ عليه، وَخَلَعَ عليه، وأطلقه إلى منزله»[1].

وهذا كَذبٌ مَحْضٌ وافتراءٌ على ابنِ حَنبلٍ، ولا عَجبَ فِي ذَلِكَ؛ فتاريخُ اليعقوبيِّ مَشْحُونٌ بالأباطيلِ والمناكيرِ، وسَردِ الْأَقَاصِيصِ الَّتِي تَرُومُ الطَّعنَ في الصَّحَابةِ رضي الله عنهم وأمهَاتِ المؤمنينَ رضي الله عنهن وأَعْلَامِ أهلِ السُّنَّةِ.

وهَذِه المناظرةُ تَعمدتُ عَدمَ ذكرِهَا في كتابي: "وَسَائِل الْحِجَاجِ وَآلِيَّاته فِي الْمُنَاظَرَاتِ الْكَلَامِيَّةِ حَتَّى نِهَايَةِ الْقَرْنِ الْخَامِسِ الْهِجْرِيِّ" -وَهُوَ مَوْضُوعُ رِسَالَتِي لِلدُّكْتُورَاهِ- رَغْمَ أنَّها في الظَّاهرِ مُحَقِّقَةٌ لِشَرْطِهِ.

---

(١) تاريخ أحمد اليعقوبي (١٩٨/٣).

وذَلِكَ لِافْتِقَارِهَا إِلَى الثُّبُوتِ مِنَ النَّاحيةِ التاريخيةِ؛ فاليعقوبيُّ رافضيٌّ مُحْتَرِقٌ، أَلْجَأَتْهُ عَصَبِيَّتُهُ لِأَنْ يَكُونَ حَاطِبَ لَيْلٍ.

وقَدْ مَاتَ فِي أَوَاخِرِ القرنِ الثَّالِثِ الهجريِّ؛ قِيلَ: (سَنَةَ ٢٨٤هـ أو ٢٩٢هـ)، وَلَمْ يُعْرَفْ تَارِيخُ مَوْلِدِهِ بِالتَّحْدِيدِ، بَيْنَمَا خِلَافَةُ الْمُعْتَصِمِ كَانَتْ مِنْ سَنَةِ (٢١٨هـ -٢٢٧هـ)، وَالْمِحْنَةُ عَلَى الْمَشْهُورِ كَانَتْ سَنَةَ (٢٢٠هـ)؛ أَيْ أَنَّهُ وَقْتَ الْمِحْنَةِ كَانَ صَغِيرًا أَوْ لَمْ يُولَدْ بَعْدُ، وَمَاتَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا بِعُقُودٍ، مِمَّا يَجْعَلُ الْغَالِبَ عَلَى رِوَايَتِهِ الْإِرْسَالُ وَالِانْقِطَاعُ.

كَمَا أَنَّ النَّصَّ الَّذِي نَقَلَهُ يُمَثِّلُ ذُرْوَةَ التَّزْيِيفِ التَّارِيخِيِّ؛ إِذْ صَوَّرَ الإِمَامَ أَحْمَدَ بِمَظْهَرِ التِّلْمِيذِ الْمُسْتَكِينِ الَّذِي يَتَلَقَّى العِلْمَ عَنِ الْخَلِيفَةِ المعْتَصِمِ، وَيُذْعِنُ بِجَهْلِهِ أَمَامَهُ.

وذَاكَ يُصَادِمُ الْمُسْتَفِيضَ الْمُتَوَاتِرَ عَنِ ابْنِ حَنْبَلٍ مِنْ صَبْرِهِ عَلَى الِابْتِلَاءِ، وَصَدْعِهِ بِكَلِمَةِ الْحَقِّ؛ بِأَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ كَلَامُ اللَّهِ ﷻ وَصِفَةٌ مِنْ صِفَاتِهِ، وَغَيْرُ مَخْلُوقٍ.

٦- إنَّ ما يُؤثَرُ عن ابنِ حنبلٍ حِكَايةً عن نفرٍ مِنَ الصَّحابةِ - كجَابرٍ، وأبي ذرٍّ الغفاريِّ، والمقدادِ بنِ الأسودِ، وسَلمانَ الفارسيِّ

ﷺ- بتفضيلِ عليٍّ ﷺ على سَائرِ الخلائقِ سِوى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِمَّا يوافقُ مذهبَ الشيعةِ الإماميةِ؛ هو نَقلٌ باطلٌ لا يَثبُتُ.

وقد جَعَلَ الروافضُ مِن هذا المأثورِ عِمادًا لِدعْواهُمْ في تَقادُمِ نِحلتِهِمْ، وظُهورِ مذهبِهِمْ في الرَّعيلِ الأولِ؛ رَوْمًا لِدفعِ ظِنَّةِ الابتداعِ عن أُصُولِهم.

إِذْ زَعَمَ أَبُو الفَتْحِ الإِرْبِلِيُّ الرافضيُّ في "كشف الغمة" قائلًا: «ونقلتُ من كتاب "اليواقيت" لأبي عمرٍو الزَّاهِد؛ قال: أخبرني بعض الثقات عن رجاله قالوا: دخل أحمدُ بنُ حنبلٍ إلى الكوفة، وكان فيها رجلٌ يُظهر الإمامة، فسأل الرجلُ عن أحمدَ: ما له لا يقصدني؟ فقالوا له: إنَّ أحمدَ ليس يعتقد ما تُظهره، فلا يأتيك إلا أن تسكت عن إظهار مَقالتِك له، قال فقال: لابد من إظهاري له ديني ولغيره، وامتنع أحمدُ من المجِيءِ إليه، فلما عزم على الخروج من الكوفة، قالت له الشيعة: يا أبا عبد الله أتخرج من الكوفة ولم تكتب عن هذا الرجل؟ فقال: ما أصنع به؟! لو سكت عن إعلانه بذلك؛ كتبتُ عنه، قالوا: ما نُحب أن يفوتك مثله، فأعطاهم مَوْعدًا على أن يتقدموا إلى الشيخ أن يكتم ما هو فيه، وجاءُوا من فَوْرِهم إلى المحدِّث وليس أحمدُ معهم، فقالوا: إنَّ أحمدَ عالِمُ بغداد، فإن خرج

ولم يَكتب عنك، فلا بد أن يسأله أهل بغداد: لِمَ لَمْ تكتب عن فلان؟ فتُشْهَرَ ببغداد وتُلْعَنَ، وقد جئناك نطلب حاجة، قال: هي مَقضِيَّة، فأخذوا منه مَوْعدًا، وجاءوا إلى أحمد وقالوا: قد كفَيناك، قم معنا، فقام، فدخلوا على الشيخ، فرحب بأحمد ورَفَعَ مَجْلِسَهُ، وحدثه ما سأل فيه أحمدُ من الحديث.

فلما فَرَغَ أحمدُ مَسَحَ القَلَمَ وتَهَيَّأَ للقيام، فقال له الشيخ: يا أبا عبد الله لي إليك حاجة، قال له أحمد: مَقضِيَّة، قال: ليس أُحب أن تخرج من عندي حتى أُعْلِمَكَ مذهبي، فقال أحمد: هَاتِهِ، فقال له الشيخ: **إني أعتقد أنَّ أمير المؤمنين -صَلَواتُ اللهِ عليه- كان خَيْرَ الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله، وإني أقول: إنه كان خَيْرَهم، وأنه كان أفضلَهم وأعلمَهم، وأنه كان الإمامَ بعد النبي (صلى الله عليه وآله)**.

قال: فما تَمَّ كلامه حتى أجابه أحمد، فقال: يا هذا! وما عليك في هذا القول؟ قد تقدَّمَكَ في هذا القول أربعةٌ من أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله): جَابِرٌ، وأبو ذَرٍّ، والمِقْدَادُ، وسَلْمَانُ. فكاد

الشيخ يَطيرُ فرحًا بقول أحمد، فلما خرجنا شكرنا أحمد ودعونا له»[1].

والرَّدُّ على أصحابِ هذه الدَّعْوى مِن ثلاثةِ أَوْجُهٍ:

الأول:

هَذه الحكايةُ وَاهِيَةٌ؛ إذ إسنادُها ظُلْمَةٌ بالمجَاهِيلِ، فمَشْيَخَةُ الزَّاهِدِ -وإنْ زَعَمَ ثِقَتَهُمْ- مَجْهُولَةُ العَيْنِ والحَالِ عندَ النُّقَّادِ، وكذا شُيُوخُهم ومَنْ فَوقَهُمْ.

الثاني:

نَكَارَةُ مَتْنِ هذه القصةِ ومُصَادَمَتُهُ لِلثَّابِتِ؛ إذ الصَّحابةُ الكِرامُ ﷺ كانوا عَقِيبَ الوفاةِ النبويةِ يَدًا واحدةً، فاجتَمعَتْ كَلِمَتُهم على بيعةِ الصديقِ أبي بَكرٍ وتفضيلِهِ، ثم الفاروقِ عُمرَ مِن بَعْدِهِ، ثم عُثمانَ ذي النورينِ؛ ولا يُعرَفُ عن أحدٍ منهم -بإسنادٍ يُعتَدُّ به- شُذُوذٌ عن هذا المِنهاجِ أو مَيْلٌ لِخِلافِهِ.

---

(١) كشف الغمة في معرفة الأئمة (١/١٥٩-١٦٠).

وما حُشِدَ في هذا البابِ إلَّا الأباطيلُ، ومِنْ جُملتِها هذهِ الأُقصوصةُ المنكَرَةُ التي عُزِيَتْ -بإسنادٍ مُظلِمٍ- إلى عَلَمٍ مِنْ أعلامِ السُّنَّةِ، وحاشاهُ أنْ يرويَ مِثْلَ هذا الهُراءِ.

وفِي ثَنايا هذه القصةِ وعَجُزِها ما يَهْدِمُها؛ إذْ كيفَ لِهذا الإماميِّ الكوفيِّ -على ما وُصِفَ به من شُهرةٍ ورِياسةٍ في قَوْمِهِ- أنْ يَذهَلَ عن أَوْكَدِ أصولِ عقيدتِهِ، وأعني به مَعرفةَ السَّابقينَ إلى مَقالتِهِ مِن كبارِ الصَّحابةِ ومَن تَلَاهُم؟ وكيفَ غابَ هذا عن مَشِيخَتِهِ الذينَ عَنْهُم تَلَقَّى، وبِهِمُ ائْتَمَّ؟

فهذا تَناقضٌ صَريحٌ لِسِيَاقِ القصةِ؛ إذ لا يُعقَلُ أنْ يَجْهَلَ رَأْسٌ في القومِ كَهَذا الإمَاميِّ -على شُهرتِهِ المزعومةِ- السَّلَفَ المتَقَدِّمَ لِمَقَالَتِهِ مِنَ الصَّحابةِ، ثم يَكُونُ ابنُ حنبلٍ هُوَ المرْجِعَ الذي يُطْلِعُهُ عَلَيْهِ؛ ممَّا يَكْشِفُ بُطْلَانَ الحِكَايَةِ مِنْ أساسِهَا.

فإنِ ادُّعِيَ -دَفْعًا للتناقضِ- أنَّهُ كانَ عَلَى عِلْمٍ سابقٍ بِذلكَ، وأنَّ جُلَّ فَرَحِهِ إنَّما كانَ لِإِقْرَارِ ابنِ حَنْبَلٍ لَهُ وتَرْكِهِ الزَّجْرَ والنَّهْيَ عَنْ تِلْكَ النِّحْلَةِ؛ مُحْتَجًّا بِسَلَفٍ مَزْعُومٍ مِنَ الصَّحْبِ الكِرَامِ.

فـالجَوَابُ أنَّ سَـلَامَةَ التَّخْـرِيجِ لا تُغْـنِي عَـنْ فَسَـادِ التَّأْصِـيلِ؛ إذِ الاسْتِدْلَالُ فَرْعُ التَّصْحِيحِ، والحِكَايَةُ سَاقِطَةٌ بِرُمَّتِهَا، لَمْ تَقُمْ لَهَا قَائِمَةٌ عَنِ الصَّحْبِ المَذْكُورِينَ، ولا عَنْ غَيْرِهِمْ مِنْ وَجْهٍ يُعْتَدُّ بِهِ.

وإنَّ لَهَجَ الرَّوافِضِ بمثلِ هذه المَرْوِيَّاتِ، واعتِدادَهم بها في مَحَافِلِهم إلى الآن؛ لَأَكْبَرُ دَلِيلٍ على تَهَافُتِ عقولِهم وإفْلَاسِ حُجَجِهم؛ إذْ يَتَشَبَّثُونَ بِكُلِّ غَثٍّ وسَمِينٍ يَنْصُرُ نِحْلَتَهُمْ، ولو كانَ مِن مَحْضِ الافْتِرَاءِ والكَذِبِ.

الثالث:

بِمَعْزِلٍ عَنْ هَذِهِ الحِكَايةِ التَّالِفَةِ، فإنَّ المستفيضَ عن ابنِ حنبلٍ هو التَّحذيرُ مِنَ الرَّوافِضِ وتَضليلُ نِحلتِهم؛ إذْ يقولُ: «مَن شتم؛ أخاف عليه الكفر مثل الروافض»[1]، وقال: «مَن شتم أصحاب النبي ﷺ لا نأمن أن يكون قد مَرَقَ عن الدِّين»[2].

---

(١) السنة للخلال (٣/٤٩٣).

(٢) المصدر السابق.

وقال ابنه عبد الله: سألت أبي عن رجل شتم رجلًا من أصحاب النبي ﷺ فقال: «ما أَراه على الإسلام»[1]، وقال علي بن عبد الصمد: «سألت أحمد بن حنبل عن جار لنا رافضي يسلم علي، أَردُّ عليه؟ قال: لا»[2].

والآثارُ المرْوِيَّةُ عنه وعن غيرِهِ من الأئمةِ في هذا البابِ مُستفيضةٌ، يَضِيقُ الحَصْرُ عن استيعابِها.

أَمَّا مَسْأَلَةُ رِوَايَةِ أَحْمَدَ وطائفةٍ مِنْ أَصْحَابِ الحَدِيثِ عَنْ بَعْضِ مَنْ وُصِمَ بِالرَّفْضِ، ممَّنْ لَهُمْ طَعْنٌ فِي الصَّحْبِ الكِرَامِ -كإسماعيلَ بنِ أبانَ الأَزْدِيِّ، وتَلِيدِ بنِ سليمانَ المِحَارِبِيِّ، وثابتِ بنِ أبي صَفِيَّةَ الثُّمَالِيِّ، وجابرِ بنِ يزيدَ بنِ الحارثِ الجُعْفِيِّ، والحسينِ بنِ الحسنِ الأَشْقَرِ الفَزَارِيِّ، وعبَّادِ بنِ يعقوبَ الرَّوَاجِنِيِّ وغيرِهم- فَذَاكَ لا يَسْتَلْزِمُ إِقْرَارَهُمْ عَلَى تِلْكَ النِّحْلَةِ المرْذُولَةِ، ولا الطَّعنَ في بعضِ الصحابةِ رضي الله عنهم ولا قَبُولَ كُلِّ مَا انْفَرَدُوا بِهِ مُطْلَقًا؛ إِذِ العِلَّةُ المانِعَةُ -(جِهَةُ الطَّعْنِ)- مُنْفَكَّةٌ عَنْ جِهَةِ التَّحْدِيثِ.

---

(١) السنة للخلال (٣/٤٩٣).

(٢) المصدر السابق.

وقد وَقَعَ ثناءُ ابنِ حنبلٍ على نَفَرٍ مِنهُم -كعبدِ الرحمنِ بنِ صالحٍ الأَزْدِيِّ- حِينَ خَفِيَ عليهِ مَسْتُورُ حالِهِ، فقد كانَ المذكورُ يَغْشَى مَجْلِسَهُ فَيُدْنِيهِ ويُقَرِّبُهُ، وكان يَروي عن ابنِ حنبلٍ لا العكسَ -كَمَا سَيَأْتِي فِي تَرْجَمَتِهِ- بَيْدَ أنَّ أحمدَ لَمَّا تَبَيَّنَ لهُ نَكارةُ ما يرويهِ مِن ثَلْبِ الصَّحابةِ، نَبَذَهُ وأَعْرَضَ عنهُ؛ قالَ الخَلَّالُ: «أخبرنا أبو بكر المروذي، قال: قلتُ لأبي عبد الله[1]: إن قومًا يكتبون هذه الأحاديث الرديئة في أصحاب رسول الله ﷺ وقد حكوا عنك أنك قلت: "أنا لا أنكر أن يكون صاحب حديث يكتب هذه الأحاديث يعرفها"، فغضب، وأنكره إنكارًا شديدًا، وقال: "باطل! معاذ الله! أَنْ لَا أُنكِرَ هذا؟! لو كان هذا في أَفْنَاءِ الناس لأنكرته، كيف في أصحاب محمد ﷺ؟!"

---

(١) جاء في المطبوع من (السنة/طبعة دار الراية –الرياض) وغيرها: "أخبرنا أبو بكر المروذي، قال: سمعت أبا عبد الله، يقول: إن قومًا".

وفيه سقط وتحريف ظاهر يُفسد السياق؛ والصواب الجاري مع طبيعة المحاورة ما أثبتُّه في المتن: (**قلتُ لأبي عبد الله**: إن قومًا ...)؛ لأن المروذي هو المخاطِب الناقل للمقالة، ولما يقتضيه سؤال المروذي اللاحق في منتصف النص: (قلت لأبي عبد الله: فمن عرفته).

وقال: "أنا لم أكتب هذه الأحاديث"، قلت لأبي عبد الله: فمن عرفته يكتب هذه الأحاديث الرديئة، ويجمعها، أيهجر؟ قال: "نعم، يستأهل صاحب هذه الأحاديث الرديئة الرجم"، وقال أبو عبد الله: جاءني عبد الرحمن بن صالح، فقلت له: "تُحَدِّثُ بهذه الأحاديث؟ فجعل يقول: قد حدَّث بها فلان، وحدث بها فلان، وأنا أَرْفُقُ به، وهو يحتج، فرأيته بعد فأعرضت عنه، ولم أكلمه"»[1].

وبِهذَا الصَّنِيعِ الصَّادِعِ مِنْ إِمَامِ السُّنَّةِ يَنْجَلِي الحَدُّ الفَاصِلُ بَيْنَ سَعَةِ الِاحْتِمَالِ فِي مَقَامِ التَّحْدِيثِ، وبيْنَ وُجُوبِ النَّبْذِ عِنْدَ انْتِهَاكِ المقَامِ الشَّرِيفِ لِلصَّحَابَةِ رضي الله عنهم.

وتُعدُّ مَسألةُ الروايةِ عن أهلِ البِدَعِ مِن أَدَقِّ مَباحثِ هذا الفَنِّ، وقد بَسَطتُ القولَ فيها بمُصَنَّفِي: "فيضِ المغيثِ بشرحِ ألفيَّةِ الحديثِ".

فقد رَوَى علماءُ أهلِ السُّنَّةِ عنهم، وقَبِلوا منهم بعضَ الأخبارِ والمرويَّاتِ -لا كُلَّها- إنصافًا؛ إذْ لا يَرُدُّونَ أحاديثَ مَنْ وُصِمَ ببدعةٍ مِنَ الرُّواةِ مُطلَقًا ما دَامَ ثِقةً في الضَّبطِ، وكانَ مَرْوِيُّهُ بِمَعْزِلٍ عنِ الدَّعوةِ لِنِحْلَتِهِ.

---

(١) السنة للخلال (٣/٥٠١).

وهـؤلاءِ الـرَّوافِضُ إذا كـانوا لا يَتَوَرَّعُـونَ عـنِ الكَـذِبِ علـى اللهِ ﷻ وعلى رسولِهِ ﷺ نُصرةً لِمذهبِهِم ونِحْلَتِهِم، فَمَا ظَنُّكَ بِمَنْ هو دُونَ مَكانةِ النُّبُوَّةِ كَالصَّحابَةِ الكِرامِ رضي الله عنهم -وفي طَلِيعَتِهِمْ أبو بكرٍ، وعُمَرُ، وعُثمانُ رضي الله عنهم وأُمَّهَاتُ المؤمنينَ عائشةُ، وحَفصةُ رضي الله عنهن- ثم مَنْ يَلِيهِم من أَعلامِ السُّنَّةِ كابنِ حَنْبَلٍ وغيرِهِ؟!





[من اسمه عبد الأعلى]:

٩٥- عبد الأعلى بن عبد الأعلى بن عبد الله، القرشي، البصري، السامي، أبو محمد، الملقب بأبي هَمَّام، وكان يغضب من هذا اللقب، وقيل: هما كنيتان له.

روى عن: إبراهيم بن يزيد الخوزي، وبرد بن سنان الشامي، وحميد الطويل، وخالد الحذاء، وداود بن أبي هند، وسعيد بن إياس الجريري، وسعيد بن أبي عَروبة، وعباد بن منصور، وعبد الله بن عبد الرحمن الطائفي، وعُبيد الله بن عُمر، وقرة بن خالد، ومحمد بن إسحاق، ومحمد بن السائب الكلبي، ومحمد بن عمرو بن علقمة، ومعمر بن راشد، وهشام بن حسان، وهشام بن أبي عبد الله الدستوائي، ويحيى بن أبي إسحاق الحضرمي، ويونس بن عبيد، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن موسى الرازي، وأزهر بن مروان، وإسحاق بن راهويه، وإسماعيل بن بشر بن منصور السليمي، والحسين بن معاذ بن خليف البصري، وسفيان بن وكيع بن الجراح، وسلمة بن حيان البصري، وسوار بن عبد الله العنبري القاضي، والعباس بن يزيد البحراني، وعبد الله بن الصباح العطار، وأبو بكر عبد الله بن محمد

بن أبي شيبة، وعبد الله بن يحيى الثقفي، وعبد الرحمن بن عمر رستة، وعبد الرحمن بن المبارك العيشي، وعبيد الله بن عمر القواريري، وعلي ابن المديني، وعمرو بن علي الصيرفي، وعمرو بن عيسى الضبعي، وعياش بن الوليد الرقام، والفضل بن يعقوب الجزري، ومالك بن عبد الواحد أبو غسان المسمعي، ومحمد بن بشار بُندار، ومحمد بن خلاد أبو بكر الباهلي، ومحمد بن سعيد الخزاعي، ومحمد بن سلام البيكندي، ومحمد بن عبد الله بن بزيع، ومحمد بن عثمان العقيلي، ومحمد بن المثنى أبو موسى، ومحمد بن يحيى بن أبي حزم القطعي، ونصر بن علي الجهضمي، ويحيى بن خلف أبو سلمة الباهلي، ويوسف بن حماد المعني، وآخرون.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

وهو ممن وافق اسمه اسم أبيه، مات في شعبان سنة تسع وثمانين ومائة من الهجرة، وقيل غير ذلك.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن معين: «ثقة»[1].

وقال ابن البرقي: «ليس به بأس»[2].

وقال العجلي: «ثقة»[3].

وقال أبو زرعة الرازي: «ثقة»[4].

وقال أبو حاتم الرازي: «صالح الحديث»[5].

وقال يعقوب الفسوي: «ثقة»[6].

وقال النسائي: «ليس به بأس»[7].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٢/٥٥)، تاريخ ابن معين/رواية الدارمي (ص١٦١).

(٢) تمييز ثقات المحدثين (ص٥٩).

(٣) معرفة الثقات وغيرهم (٢/٦٨).

(٤) الجرح والتعديل (٦/٢٨).

(٥) المصدر السابق.

(٦) المعرفة والتاريخ (٢/١١٩).

(٧) تهذيب الكمال (١٦/٣٦٢).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان قدريًّا متقنًا في الحديث، غير داعية إليه»[(١)].

وقال أيضًا: «من أهل الإتقان في الحديث والضبط»[(٢)].

وقال البيهقي: «ثقة»[(٣)].

وقال ابن خلفون: «يقال: إنه سمع من سعيد بن أبي عَروبة قبل اختلاطه، وهو ثقة؛ قاله ابن نمير، وابن وضاح وغيرهما»[(٤)].

وقال الذهبي: «ثقة لكنه قَدري»[(٥)].

وقال ابن حجر: «ثقة»[(٦)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) الثقات (٧/١٣٠).

(٢) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٥٣).

(٣) السنن الكبرى له (٣/٦٤٣).

(٤) تهذيب التهذيب (٦/٩٦).

(٥) الكاشف (١/٦١١).

(٦) تقريب التهذيب (ص٣٣١).

قال محمد بن بشار بندار: «والله ما كان يدري عبد الأعلى بن عبد الأعلى أي طرفيه أطول، أو: وأي رجليه أطول»[١].

وقال ابن سعد: «لم يكن بالقوي في الحديث»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «يَرى القدر»[٣].

وقال أيضًا: «عبد الوهاب الثقفي أثبت من عبد الأعلى السامي، الثقفي أعرف وأوثق عند أصحابه من عبد الأعلى»[٤].

وقال أبو زرعة الرازي: «يرى القدر»[٥].

وذكره العقيلي[٦] في الضعفاء.

الترجيح:

ثقة، ورمي بالقَدر ولكنه ليس بداعية إليه.

تنبيه:

---

(١) الضعفاء الكبير (٦٧/٤).

(٢) الطبقات الكبرى (٢٩١/٩).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٣٩٨/١).

(٤) المصدر السابق (٢٠٠/١).

(٥) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص٢٣٢).

(٦) الضعفاء الكبير (٦٧/٤).

– أَعلَّ أبو داود السجستاني وتبعه الدارقطنيُّ حديثَ عبد الأعلى في صحيح البخاري **بأنه ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ.** بالوقف.

والراجحُ ثبوت الحديث عن النبي ﷺ مِن فعله، وإلى هذا ذهب أحمدُ بن حنبل في قولٍ، والبخاريُّ، وابنُ خزيمة، وابن حبان، والبيهقي، والبغوي، والمنذري، ونقله ابنُ خزيمة عن أئمة الحديث.

ولمكانة "الصحيح"، ولئلا يغتر أحدٌ بهذا القول، لا بد من بيان ذلك بشيء من التفصيل[1].

---

(١) الحديث أخرجه البخاري في صحيحه (١/١٤٨) برقم (٧٣٩) قال: حدثنا عياش، قال: حدثنا عبد الأعلى، قال: حدثنا عُبيد الله، عن نافع، **أَنَّ ابْنَ عُمَرَ، كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلاَةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ. ورفع ذلك ابن عمر إلى نبي الله ﷺ.**

وهو حديث صحيح، وقد اختُلف فيه عن نافع، عن ابن عُمر:

فرواه عُبيد الله بن عمر، وأيوب بن أبي تميمة السختياني، وموسى بن عقبة، وصالح بن كيسان، ومالك بن أنس، وغيرهم عن نافع، واختُلف عنهم متنًا وسندًا، وفي رفعه ووقفه:

رواه عُبيد الله بن عمر، واختلف عنه:

فرواه عبد الأعلى، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر **مرفوعًا** بتمامه.

وأخرجه الدارقطني في (العلل ١٣/١٣) من طريق بقية بن الوليد، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر أن النبي ﷺ .. مختصرًا.

ورواه ابن المبارك كما في (المستخرج لأبي عوانة ١٦٢٣)، عن (يونس، ومعمر، وعبيد الله بن عمر، ومحمد بن أبي حفصة)، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعًا.

وأخرجه عبد الرزاق في (المصنف ٢٥٣٩)، عن عبيد الله بن عمر، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعًا.

ورواه عبد الرزاق أيضًا، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

وأخرجه الدارقطني في (العلل ١٤/١٣) من طريق محمد بن بشر، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر **موقوفًا**.

ورواه معتمر التيمي، وعبد الوهاب الثقفي، عن عبيد الله، واختلف عنهما:

فرواه محمد الصنعاني -كما عند النسائي في (المجتبى ١١٩٥)- عن معتمر، عن عبيد الله، عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعًا.

ورواه ابن أبي السري -كما في (العلل للدارقطني ١١٣/١٣)- عن معتمر، عن عبيد الله، عن نافع، عن سالم، عن أبيه مرفوعًا.

ورواه محمد بن بشار -كما عند ابن حزم في (المحلى ١٨٠/٤)- عن عبد الوهاب الثقفي، عن عبيدالله، عن نافع، عن ابن عمر **موقوفًا**.

ورواه محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، كلاهما -كما عند الروياني في (المسند ١٤٠٢)- عن الثقفي، عن عبيد الله، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعًا.

ورواه أبو عَرُوبة -كما عند ابن حبان في (الصحيح ١٨٦٨)- عن محمد بن بشار، عن الثقفي، عن عبيد الله، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ.

ورواه أبو أسامة، وعبد الله بن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر **موقوفًا** ومختصرًا.

ورواه أيوب السختياني، وموسى بن عقبة، عن نافع دون ذكر زيادة: الرفع عند القيام من الركعتين، واختلف عنهما:

فرواه حماد بن سلمة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

ورواه إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية، عن أيوب، عن سالم، عن عبد الله بن عمر مرفوعًا.

ورواه ابن طهمان، عن أيوب وموسى بن عقبة كلاهما عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

ورواه حماد بن زيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا.

ورواه أبو ضمرة، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر موقوفًا.

ورواه صالح بن كيسان، واختلف عنه:

فرواه إسماعيل بن عياش، عن ابن كيسان، واضطرب فيه، فمرة يرويه مرفوعًا، ومرة موقوفًا، وتارة يجعله من مسند أبي هريرة ﷺ وتارة أخرى يجعله من مسند ابن عمر ﷺ.

ورواه مالك بن أنس، واختلف عنه:

فرواه رزق الله بن موسى، عن يحيى بن سعيد القطان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

ورواه عبد الله بن عون الخراز، عن مالك، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعًا.

ورواه موسى بن عقبة، وعُبيد الله بن عمر معًا:

رواه إسماعيل بن عياش عنهما، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا.

وقد تُوبع نافعٌ على هذا الحديث عن ابن عُمر ولم ينفرد به؛ تابعه: سالم بن عبد الله، ومحارب بن دثار، ومجاهد.

وحديث الباب بزيادة: (**رفع اليدين للتكبير عند القيام من الركعتين**)، له شواهد من حديث أبي حميد الساعدي، وعلي بن أبي طالب.

وتفصيلُ ذلك يقع في **مدخلٍ، وأربع مسائل** تشتمل على سوق المتابعات لـ (عبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعُبيد الله بن عمر، ونافع مولى ابن عُمر)، ثم إيراد شواهد الباب.

*** المدخل:**

الحديث أعله أبو داود بالوقف محتجًّا بأنَّ عبد الوهاب الثقفي رواه عن عبيد الله موقوفًا، وبأن الليث، وأيوب، وابن جريج، وغيرهم قد رووه موقوفًا أيضًا؛ حيث قال: «الصحيح قول ابن عمر وليس بمرفوع، روى بقية أوله عن عبيد الله وأسنده، ورواه الثقفي عن عبيد الله أوقفه عن ابن

عمر، وقال فيه: **وإذا قام من الركعتين يرفعهما إلى ثدييه**، وهذا هو الصحيح»(سنن أبي داود ٢/٥٣٩).

وتبعه الدارقطني، فقال: «والموقوف عن نافع أصح»(العلل له ١٣/١٥).

ونقله ابنُ رجب الحنبلي عن الأكثرين؛ إذ قال: «فرواية نافع، عن ابن عمر، الأكثرون على أن وقفَها أصحُّ مِن رفعها، وكل هؤلاء لم يذكروا في رواياتهم القيام من الثنتين، وصحح رفعها البخاري، والبيهقي»(فتح الباري له ٦/٣٤٤- ٣٤٥).

وقد نقل ابنُ القيم الخلاف في الزيادة، فقال: «على أن هذه الزيادة ليست متفقًا عليها في حديث عَبد الله بن عمر، فأكثر رواته لا يذكرونها»(زاد المعاد ١/٢٣٨).

أما ابنُ عبد البر فقد صححه من طريق سالم، عن ابن عُمر، ورجح روايته على رواية نافع؛ حيث قال: «هذا الحديث أحدُ الأحاديث الأربعة التي رفعها سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ وأوقفها نافع على ابن عمر، فمنها ما جعله من قول ابن عمر وفعله، ومنها ما جعله عن ابن عمر، عن عُمر، والقولُ فيها قولُ سالم، ولم يلتفت الناس فيها إلى نافع»(التمهيد ٩/٢١٢).

قلت: وهذا فيه تفصيل؛ لأن الحديث رواه نافعٌ مرفوعًا وموقوفًا لا موقوفًا فقط؛ فقد اختُلف عنه في رفعه ووقفه كما سيأتي.

ثم قال أبو داود: «ورواه الليث بن سعد، ومالك، وأيوب، وابن جريج موقوفًا، وأسنده حماد بن سلمة وحده عن أيوب، ولم يذكر أيوب ومالك الرفع إذا قام من السجدتين، وذكره الليث في حديثه؛ قال ابن جريج فيه: قلت لنافع: أكان ابن عمر يجعل الأولى أرفعهن؟ قال: لا، سواء. قلت: أشر لي، فأشار إلى الثديين، أو أسفل من ذلك»(سنن أبي داود ٢/٥٣٩).

قلت: لم ينفرد حمادُ بن سلمة بروايته عن أيوب؛ فقد تابعه ابنُ ذي حماية؛ فرواه عن أيوب، عن سالم، عن ابن عمر.

وكذلك ابنُ طهمان؛ فرواه عن أيوب وموسى بن عقبة، كلاهما عن نافع، عن ابن عمر.

وحديث الباب: رواه عبد الأعلى مرفوعًا بهذا التمام مع ذكر الرفعِ إذا قام من الركعتين، وتُوبع على بعض ألفاظه؛ وقد أشار البخاريُّ عقب رواية عبد الأعلى إلى بعض هذه المتابعات؛ وذلك لدفع دعوى تفرد عبد الأعلى به.

وعبد الأعلى هو ابن عبد الأعلى بن محمد، ثقةٌ، وممن يُحتج بحديثه، وقد احتج به الشيخان وغيرهما؛ وقدْح ابن سعدٍ فيه جاء مجملا، وهو مدفوعٌ بثناء أهل العلم الذي جاء مفسرًا.

وقد رجَّح البخاريُّ روايته فأخرجها في "الصحيح" كما تقدم؛ وقال في موضعٍ آخر: «والذي يقول: كان النبي ﷺ يرفع يديه عند الركوع، وإذا رفع رأسه من الركوع، وما زاد على ذلك أبو حميد في عشرة من أصحاب النبي ﷺ: كان يرفع يديه إذا قام من السجدتين؛ كله صحيح؛ لأنهم لم يحكوا صلاة واحدة فيختلفوا في تلك الصلاة بعينها، مع أنه لا اختلاف في ذلك، إنما زاد بعضهم على بعض، والزيادة مقبولة مِن أهل العلم»(قرة العينين برفع اليدين ص٧٠).

وقال أحمدُ بنُ حنبلٍ: «رواه عبيد الله، عن نافع، عن ابن عُمر، وبلغني أن عبد الأعلى رفعه»(فتح الباري لابن رجب ٦/٣٤٢).

وقد نُقل عنه أنه صحح رواية عبد الأعلى في قولٍ؛ قال عبد الله بن أحمد: «سألت أبي عن حديث عبد الأعلى، عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر في رفع اليدين **-وكان إذا قام من الثنتين رفع يديه-** فقال: سُنة صحيحة مستعملة، وقد روى مثلها علي بن أبي

طالب، وأبو حميد في عشرة من الصحابة، وأنا أستعملها»(المصدر السابق ٦/٣٤٩).

وذَكرَ الحاكمُ أبو عبد الله في كتابه "التاريخ" عن ابنِ حنبلٍ قولا آخر بخلاف ذلك عند القيام من الركعتين(المصدر السابق ٦/٣٥٠).

والقولُ بالتصحيحِ نقله ابنُ خزيمة عن أئمة الحديث؛ فقال: «أنا أستعملها، ولم أر من أئمة الحديث أحدًا يرجع إلى معرفة الحديث إلا وهو يستعملها»(المصدر السابق).

وإليه أشار الدارقطنيُّ عقب ذكره لبعض روايات الحديث عن ابن عمر؛ بقوله: «وأشبهها بالصواب ما قاله عبد الأعلى»(العلل له ١٣/١٤).

وكذا صنيعُ البيهقيِّ؛ فقال: «وعبد الأعلى ينفرد برفعه إلى النبي ﷺ وهو ثقة»(السنن الكبرى ٣/٦٤٣).

والحديث صححه البغويُّ؛ فقال: «هذا حديث صحيح، أخرجه محمدٌ عن عياش بن الوليد، عن عبد الأعلى»(شرح السنة ٣/٢١).

وإليه ذهب المنذريُّ؛ فقال: «وهو ممن اتفقا على الاحتجاج بحديثه ... ورفعه حماد بن سلمة عن أيوب، وقد ذكر الزيادةَ الليثُ بنُ سعد في حديثه، وفي ذلك كفاية»(مختصر سنن أبي داود له ١/٢٢١).

وهو كما قالوا ما عدا دعوى التفرد به مطلقًا؛ كذا فإنَّ الزيادة التي أوردها الليث إنما ذكرها **موقوفةً لا مسندةً**.

وذلك كما رواه البخاري في «قرة العينين»(ص٤٢) برقم (٥٠) من طريق عبد الله بن صالح، قال: حدثنا الليث، حدثني نافعٌ: **أنَّ عبدَ اللهِ بنَ عُمرَ كَانَ إِذَا اسْتَقْبَلَ الصَّلَاةَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ السَّجْدَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ**.

وقد حكى الإسماعيليُّ عن بعض مشايخه أنه أومأ إلى أن عبد الأعلى أخطأ في رفعه؛ قال الإسماعيلي: «وخالفه عبد الله بن إدريس، وعبد الوهاب الثقفي، والمعتمر -يعني عن عبيد الله- فرووه موقوفًا عن ابن عمر»(فتح الباري لابن حجر ٢/٢٢٢).

قلت: وقد رواه الثقفي والمعتمر مرفوعًا أيضًا كما سيأتي؛ مما يبطل دعوى الإطباق على مخالفة عبد الأعلى.

على أنَّ في الباب شواهد تؤيد رواية عبد الأعلى، فضلا عن أنه لم ينفرد به، كما أنَّ نافعًا قد تُوبع عليه مِن محارب بن دثار وغيره؛ مما ينقل الرواية من حيز "المنكر المحفوظ خطأً" إلى حيز "الصحيح المحفوظ صدقًا".



* (المسألة الأولى): الذين تابعوا عبد الأعلى على روايته:

تابعه ستةٌ من الرواة، وهم: حماد بن سلمة، وإبراهيم بن طهمان، وبقية بن الوليد الحمصي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعبد الله بن المبارك المروزي، ومعتمر بن سليمان التيمي.

أولًا: متابعة حماد بن سلمة:

وقد رواه مع اختصارٍ في المتن، ولكنها ونحوها **متابعة قاصرة**؛ إذْ رواها عن أيوب.

وذلك كما أخرجه البخاري معلقًا في صحيحه (١/١٤٨) بعد حديث رقم (٧٣٩).

ووصله أحمد في مسنده (١٠/٤٦) برقم (٥٧٦٢)، والبخاري واللفظ له في «قرة العينين برفع اليدين»(ص٤٢) برقم (٥١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار»(١٥/٤٧) برقم (٥٨٣٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى»(٣/٤٧٨) برقم (٢٥٤٨)، وغيرهم؛ فرواه جميعًا عن موسى بن إسماعيل، عن **حماد بن سلمة**، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عُمر، أن رسول الله ﷺ: «**كَانَ إِذَا كَبَّرَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ**».

وأعله الدارقطني بالوقف في (العلل ١٣/١٥)؛ فصحح ما رواه **حماد بن زيد**، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر **موقوفًا**.

وأبعد الطبرانيُّ وزعم أن ابنَ ذي حماية قد انفرد بروايته عن أيوب؛ حيث أخرجه في «المعجم الكبير»(١٢/٣١٨) برقم (١٣٢٣١)، و«المعجم الأوسط»(٣/٢١٠) برقم (٢٩٤١) من طريق الجراح بن مليح، عن **إبراهيم بن عبد الحميد بن ذي حماية**، عن **أيوب**، عن سالم بن عبد الله، عن عبد الله بن عمر قال: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا صَلَّى رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ، وَحِينَ يُكَبِّرُ لِلرُّكُوعِ، وَحِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ**.

قال الطبراني: "لم يروه عن أيوب إلا ابن ذي حماية".

قلت: أي هذا الوجه بخصوصه (ابن ذي حماية، عن أيوب، عن سالم)؛ وقد رواه غيرُه عن أيوب -**كحماد بن سلمة**، عن أيوب، عن نافع-، كما أنه قد اختُلف فيه على أيوب في رفعه ووقفه.

كذلك خالف ابنُ ذي حماية في اسم شيخ أيوب؛ إذ جعل الحديث من طريق (سالم بن عبد الله عن أبيه) بدلا من طريق (نافع عن ابن عُمر).

وضعَّف ابنُ رجب الحنبلي طريق ابن ذي حماية، فقال: «وهذا غير محفوظ عن أيوب»(فتح الباري له ٦/٣٤٦).

وهو الأشبه؛ حيث رواه مَن هو أوثق منه وهما: حماد بن زيد بن درهم الأزدي، وحماد بن سلمة بن دينار عن أيوب، عن نافع، عن ابن عُمر، وإن اختلفا في الرفع والوقف.

ثانيًا: متابعة إبراهيم بن طهمان:

وذلك كما رواه البخاري معلقًا في صحيحه (١/١٤٨) بعد حديث رقم (٧٣٩).

ووصله البيهقي في «الخلافيات»(٢/٣٣٤) برقم (١٦٤٤)، و«السنن الكبرى»(٣/٤٧٨) برقم (٢٥٤٩)، و«معرفة السنن والآثار»(٢/٤٠٨) برقم (٣٢٣٦) فرواه **عن ابنِ طهمان**، عن أيوب بن أبي تميمة وموسى بن عقبة كلاهما، عن نافع، عن ابن عمر **أنَّه كان يَرفَعُ يَدَيه حينَ يَفتَتِحُ الصَّلاةَ، وإذا رَكَعَ، وإذا استَوَى قائمًا مِن رُكوعِه حَذوَ مَنكِبَيه، ويَقولُ: كان رسولُ اللَّهِ ﷺ يَفعَلُ ذَلِكَ.**

وقد اعترضَ الإسماعيليُّ على البخاريِّ في إيراده متابعة **حماد بن سلمة، وإبراهيم بن طهمان** عقب رواية عبد الأعلى على خُلُوِّ روايتهما من زيادة: **رفع اليدين عند التكبير للرفع من الركعتين**؛ قال: «ليس في حديث حماد، ولا ابن طهمان الرفع من الركعتين المعقودِ لأجله الباب

... فلعل المحدث عنه دخل له باب في باب»(فتح الباري لابن حجر ٢/٢٢٣-٢٢٤).

ويشيرُ الإسماعيليُّ بذلك إلى أنَّ تعليق البخاري عقبَ حديث عبد الأعلى، يليق بحديث سالم بن عبد الله الذي في (باب رفع اليدين إذا كبر وإذا ركع وإذا رفع) لا (باب رفع اليدين إذا قام من الركعتين).

وقد تعقبه ابنُ حجرٍ بقوله: «وأجيب بأنَّ البخاري قصد الرد على مَن جزم بأن رواية نافع لأصل الحديث موقوفة، وأنه خالف في ذلك سالمًا كما نقله ابن عبد البر وغيره، وقد تبين بهذا التعليق أنه اختلف على نافع في وقفه ورفعه، لا خصوص هذه الزيادة»(المصدر السابق ٢/٢٢٤).

ثم قال: «والذي يظهر أن السبب في هذا الاختلاف أن نافعًا كان يرويه موقوفًا، ثم يعقبه بالرفع، فكأنه كان أحيانًا يقتصر على الموقوف، أو يقتصر عليه بعض الرواة عنه»(المصدر السابق).

قلت: وهو كما قال، ومما يتبين به فقه البخاري ودقة صنعته الحديثية في إيراد هاتين المتابعتين القاصرتين؛ أن سوقه لهما لم يكن لمجرد إثبات اللفظة الزائدة في الباب -**رفع اليدين عند التكبير للرفع من الركعتين**-، وإنما كان نظره أوسع مدى؛ إذ قصد بالاستشهاد بهما

إثبات أصل رفع اليدين مرفوعًا عن نافع، ورد دعوى مَن زعم مِن النقاد أن رواية نافع إنما هي موقوفة.

فالبخاري يقرر بصنعته أن الحديث إذا ثبت أصل رفعه عن الشيخ (**نافع**) من طرق متعددة؛ قوي الوجه المرفوع عنه، وتعين حمل الاختلاف فيه على التلون في الرواية (تارة بالرفع وتارة بالوقف)؛ مما يدفع نكارة الانفراد عن عبد الأعلى بن عبد الأعلى في زيادته، ويجعلها زيادة ثقة مقبولة لها أصل عصي على الإعلال.

ثالثًا: متابعة بقية بن الوليد:

وذلك كما رواه الدارقطني معلقًا في (العلل ١٣/١٣) من طريق بقية بن الوليد الحمصي، عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، **أن النبي ﷺ كان إذا افتتح رفع يديه**، ولم يزد على هذا.

رابعًا: متابعة عبد الرزاق بن همام الصنعاني:

أخرجه عبد الرزاق في مصنفه (٦٧/٢) برقم (٢٥١٩) عن عُبيد الله بن عمر العمري، عن ابن شهاب، عن سالم؛ **كَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَكُونَا حِذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَكَعَ رَفَعَهُمَا، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرَّكْعَةِ رَفَعَهُمَا، وَإِذَا قَامَ مِنْ مَثْنَى رَفَعَهُمَا، وَلَا يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي السُّجُودِ. قَالَ: ثُمَّ يُخْبِرُهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ يَفْعَلُهُ.**

ورواه عبد الرزاق أيضًا في "المصنف" عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعًا بمثله؛ بَيدَ أنه قال: **يرفع يديه حتى يكونا حذو أذنيه**.

وقد جاء في بعض طبعات "المصنف": (**عَبْد الله بن عُمر**) بالتكبير وهو أخو عُبيد الله العمري الثقة، ولكنه ضعيف، وكلاهما من مشايخ عبد الرزاق، ومن تلاميذ نافع مولى ابن عمر، وابن شهاب الزهري.

والأشبه بالصواب أن المراد هنا هو عُبيد الله بن عُمر العمري.

خامسًا: متابعة عبد الله بن المبارك:

وقد تابعه أيضًا ابنُ المبارك، ولكن دون ذكر الزيادة، ومع اختلافٍ في الإسناد؛ وذلك كما أخرجه أبو عوانة في (المستخرج ١٦٢٣) من طريق زكريا بن عدي، قال: أنا **ابن المبارك**، عن (يونس، ومعمر، وعُبيد الله بن عمر، ومحمد بن أبي حفصة)، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنهم **أن النبيَّ ﷺ كان يرفع يديه إذا افتتح الصلاة وإذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع، ولا يفعل ذلك بين السجدتين**.

ورواه محمد بن بشر -كما في (العلل للدارقطني ١٣/١٤)- عن عُبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر **موقوفًا** مِن فعله غير مرفوع، وذكر الرفع في الافتتاح، وفي الركوع وفي السجود.

ثم قال الدارقطني عقبه: "وأشبهها بالصواب ما قاله عبد الأعلى بن عبد الأعلى"، وهو كما قال.

سادسًا: متابعة معتمر بن سليمان:

وكذا تابعه معتمرُ بن سليمان التيمي، ولكن خالفه في إسناده، واختُلف فيه عنه:

فأخرجه النسائي واللفظ له في «المجتبى»(٩/٣) برقم (١١٩٥)، وابن خزيمة في صحيحه (٣٤٤/١) برقم (٦٩٣)، وابن حبان في «الصحيح» (١٩٧/٥) برقم (١٨٧٧) من طريق محمد بن عبد الأعلى الصنعاني، قال: حدثنا المعتمر، قال: سمعت عُبيد الله -وهو ابن عمر- عن ابن شهاب، عن سالم، عن ابن عمر مرفوعًا: «**أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كَذَلِكَ حَذْوَ الْمَنْكِبَيْنِ**».

وقوله: (**وإذا قام من الركعتين**)؛ قال النسائي: «لم يذكره عامة الرواة عن الزهري -وعُبيد الله ثقة- ولعل الخطأ من غيره»(تحفة الأشراف للمزي ٣٨١/٥).

وقال حمزة بن محمد الكناني: «لا أعلم أحدًا قال في هذا الحديث: (وإذا قام من الركعتين) غير معتمر، عن عُبيد الله، وهو خطأ»(المصدر السابق).

قلت: كلا؛ فقد قاله عبد الوهاب الثقفي أيضًا، وسيأتي تضعيف الإمام أحمد لهذه الزيادة من طريق الزهري ... مرفوعًا؛ بينما صححها من طريقِهِ ابنُ خزيمة، وابنُ حبان.

ورواه ابنُ أبي السري -كما في (العلل للدارقطني ١٣/١١٣)- عن معتمر بن سليمان، عن عُبيد الله، عن **نافع، عن سالم**، عن أبيه مرفوعًا.

وقال الدارقطني عقبه: "وهو الصواب"؛ وذلك مُقارنةً منه بما رواه معتمر بن سليمان، وعبد الوهاب الثقفي معًا من وجه آخر عن عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ في الرفع في المواضع الثلاثة، وزاد عليهم: **وإذا قام من الركعتين يرفع يديه كذلك**.

وينبغي للناظر في هذا الإسناد ألا يعجل إلى تخطئة الراوي أو توهم السقط والتداخل فيه؛ حين يرى رواية **نافع عن سالم**؛ فإن جادة الحديث المشهورة عن عُبيد الله بن عمر هي إما **عن نافع عن ابن**

عمر، وإما **عن الزهري عن سالم عن أبيه**، ونافع وسالم قرينان في طبقة واحدة.

فقد يستنكر الباحث رواية نافع عن سالم، ويظنها سبقة قلم أو تصحيفًا مطبعيًّا، بيد أن التحقيق الحديثي يرجح أن الحديث خرج هكذا بعينه من رواية بعض الأقران عن بعض.

ونص الدارقطني في علله كما سبق على هذا الوجه بخصوصه من طريق ابن أبي السري عن معتمر.

كذلك فقد وردت روايته عنه في "الموطأ" لمالك، و"السنن" لأبي داود، والنسائي، وغيرهم.

أما بالنسبة لحديث عبد الوهاب الثقفي الذي أشار إليه أبو داود موقوفًا ومعلقًا، وصححه في (السنن ٢/٥٣٩)؛ فقد وصله ابن حزم في «المحلى»(٤/٩٣) قال: حدثنا يونس بن عبد الله، ثنا أحمد بن عبد الله بن عبد الرحيم، ثنا أحمد بن خالد، ثنا محمد بن عبد السلام الخشني، ثنا محمد بن بشار، ثنا **عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي**، عن عُبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر **موقوفًا: أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَإِذَا سَجَدَ، وَبَيْنَ الرَّكْعَتَيْنِ، يَرْفَعُهُمَا إِلَى ثَدْيَيْهِ.**

وصححه ابن حزم، فقال: «هذا إسناد لا داخلةَ فيه، وما كان ابن عمر ليرجع إلى خلاف ما روى من ترك الرفع عند السجود إلا وقد صح عنده فِعْل النبي ﷺ لذلك»(المحلى ٤/٩٤).

وذلك لأنه ثبت مِن رواية ابن عمر أنه ﷺ لم يكن يرفع يديه في السجود، ولا بين السجدتين كما سيأتي.

وقد روي حديث الثقفي مرفوعًا؛ أخرجه الروياني في مسنده (٢/٤٠٢) برقم (١٤٠٢) قال: نا أبو الربيع، نا سفيان بن عيينة، ونا محمد بن المثنى، نا عبد الأعلى، عن معمر، وقال ابن المثنى، ونا أبو داود، نا إبراهيم بن سعد، عن الزهري، عن سالم، -واللفظ لحديث عبد الأعلى- ونا محمد بن المثنى، ومحمد بن بشار، قالا: نا **عبد الوهاب بن عبد المجيد**، نا عبيد الله، عن الزهري، عن سالم بن عبد الله، عن أبيه، عن النبي ﷺ **أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ، وَإِذَا كَبَّرَ، وَإِذَا رَكَعَ، وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ يَرْفَعُهُمَا إِلَى ثَدْيَيْهِ**.

ورواه ابن حبان في صحيحه (٥/١٨٥) برقم (١٨٦٨) قال: أخبرنا أبو عروبة بحران، حدثنا محمد بن بشار، حدثنا **عبد الوهاب الثقفي**، حدثنا عبيد الله بن عمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه، عن النبي ﷺ

أَنَّهُ كَانَ إِذَا دَخَلَ فِي الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ وَإِذَا رَكَعَ وَإِذَا قَالَ: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَه، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ رَفَعَهُمَا إِلَى مَنْكِبَيْهِ.

وضعفه أحمد بن حنبل، فقال: «كم روي هذا عن الزهري، ليس فيه هذا، وضعفه»(فتح الباري لابن رجب ٦/٣٤٦).

والإمام أحمد يشير بذلك إلى ما رواه معتمر بن سليمان والثقفي، عن عبيد الله بن عُمر، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه مرفوعًا من رفع اليدين عند القيام من الركعتين.

وأخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/٢١١) برقم (٢٤١٤) **موقوفًا ومختصرًا**؛ قال: حدثنا ابن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر، «**أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ**».

ورواه البخاري في «قرة العينين برفع اليدين»(ص٧٤) برقم (١٠٦) عن علي بن عبد الله، حدثنا عبد الله بن إدريس، قال: سمعت عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر **أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ عَلَى الْجَنَازَةِ، وَإِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ.**

ورواه ابن أبي شيبة في مصنفه (١/٢٤٣) برقم (٢٧٩٦) قال: نا أبو أسامة، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر **أَنَّهُ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى.**

* **(المسألة الثانية) المتابعون لعُبيد الله بن عُمر، عن نافع:**

تابعه ثلاثة من الرواة؛ وهم: صالح بن كيسان، ومالك بن أنس، وموسى بن عقبة.

أولا: متابعة صالح بن كيسان:

رواه إسماعيل بن عياش، عن **صالح** واضطرب فيه؛ فمرة يرويه مرفوعًا، ومرة موقوفًا.

وتارة يجعله عن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ وتارة يجعله من مسند ابن عُمر ﷺ.

أما رواية الرفع:

فقد رويت من وجهين:

الوجه الأول:

عن صالح، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة.

أخرجه ابن ماجه في سننه (١/٤٦٦) برقم (٨٦٠)، وأحمد **واللفظ له** في مسنده (١٠/٣٠٥) برقم (٦١٦٣)، والبخاري في «قرة العينين»(ص٤٤) برقم (٥٦)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»(١/٢٢٤) برقم (١٣٤٦)، والدارقطني في سننه (٢/٥٥) برقم (١١٣٦) **دون ذكر الرفع عند السجود**، وابن أخي ميمي الدقاق في

«الفوائد»(ص٢٥٢) برقم (٥٤٢)، وتمام الرازي في «الفوائد»(٢/٢٤٤) برقم (١٦٤١)، والخطيب في «تاريخ بغداد»(٨/٣٩٩)، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٥/٤٦٠، ٣٦/٢٢٠) قال: حدثنا الحكم بن نافع، حدثنا إسماعيلُ بن عياش، عن **صالح بن كيسان، عن عبد الرحمن الأعرج**، عن أبي هريرة ﷺ: **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ وَيَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، وَحِينَ يَرْكَعُ، وَحِينَ يَسْجُدُ.**

وقد رواه عن إسماعيل بنِ عياشٍ: هشامُ بنُ عمار، ومحمد الصوري، وإبراهيم بن مهدي المصيصي.

واتفقت روايتهم عنه على لفظ واحد؛ فذكروا فيه الرفع عند الافتتاح، وعند الركوع والسجود، وعند القيام للفصل بين الركعتين.

وخالفهم الحكمُ بن نافع، وعبد الله بن المبارك، وعبد الله بن عون الخراز، والحسن بن عرفة وآخرون؛ فرووه عن إسماعيل، وقالوا فيه: "حين يفتتح، وحين يركع، وحين يسجد".

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لأنَّ ابنَ عياشٍ ثقةٌ في روايتِهِ عن أهلِ بلدِهِ، بَيدَ أنَّه في غيرهم مخلط يأتي بالمناكيرِ، لاسيما في المدنيينَ؛ وشيخُهُ هنا صالح بنُ كيسانَ مدني.

والحديثُ ضعَّفَ إسنادَهُ البوصيريُّ في تعليقِهِ على ابنِ ماجه، فقالَ: «هذا إسناد ضعيف؛ فيه رواية إسماعيل بن عياش عن الحجازيين وهي ضعيفة، وأصله في "الصحيحين" من هذا الوجه بغير هذا السياق، وله شاهد من حديث ابن عمر في "الصحيحين"، والترمذي»(مصباح الزجاجة ١/١٠٧)، وهو كما قال.

الوجه الثاني:

عن صالح، عن نافع، عن ابن عمر.

ورواه أحمد أيضًا **واللفظ له** (١٠/٣٠٦) برقم (٦١٦٤)، والدارقطني في سننه (٢/٥٥)، وابن أخي ميمي الدقاق في الموضعِ السابق، وابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٥/٤٦٠) قال: حدثنا الحكم بن نافع، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن **صالح بن كيسان، عن نافع**، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ بمثل لفظ حديث أبي هريرة رضي الله عنه **أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ، وَيَفْتَتِحُ الصَّلَاةَ، وَحِينَ يَرْكَعُ، وَحِينَ يَسْجُدُ.**

أما رواية الوقف:

فأخرجها البخاري في «قرة العينين برفع اليدين»(ص٤٥) برقم (٥٧) قال: حدثنا إسماعيل، حدثنا **صالح، عن نافع**، أن عبد الله بن عمر

ﷺ «**كَانَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ**»، دون ذكر الرفع عند السجود.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ؛ لضعف رواية ابن عياشٍ عن غير أهلِ بلدِهِ لاسيما المدنيينَ؛ وشيخُهُ هنا ابنُ كيسانَ مدني كما سبق.

والراجحُ أن إسماعيل بن عياش قد اضطرب في رفع هذا الحديث وخلط في أسانيده؛ والصواب فيه الوقف على أبي هريرةَ ﷺ.

حيث خالفه محمد بنُ إسحاق فرواه عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة ﷺ موقوفًا، وهو ما قاله الإمام أحمد وغيره كما نقله ابن رجب الحنبلي في (فتح الباري ٦/٣٥٥).

ثانيًا: متابعة مالك بن أنس:

وقد اختُلف عن مالك؛ فرواه رزق الله بن موسى، عن يحيى بن سعيد القطان، عن مالك، عن نافع، عن ابن عمر ﷺ مرفوعًا ولم يُتابع عليه.

والمحفوظ عن مالك، عن نافع من هذا الوجه هو الوقف كما سيأتي.

ثالثًا: متابعة موسى بن عقبة:

رواه إسماعيل بن عياش عن موسى بن عقبة وعُبيد الله بن عمر معًا، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ **أنه كان يرفع في الافتتاح، وفي الركوع، وفي السجود.**

أشار إلى هذه الرواية الدارقطني في «العلل»(١٣/١٣) معلّقًا، ثم قال عقبه: "إسماعيل بن عياش في حديثه عن المدنيين ضعف".

والحديث بهذا التمام منها؛ فموسى هو ابن عقبة بن أبي عياش القرشي الأسدي أبو محمد المدني، وعُبيد الله هو ابن عمر بن حفص بن عاصم بن عمر بن الخطاب القرشي العدوي العمري المدني، وكلاهما مدني.

والمحفوظ في حديث موسى وعبيد الله معًا ما رواه عبد الأعلى بن عبد الأعلى وغيره دون ذكر لفظة: "**وفي السجود**".

تنبيه:

جاء في المطبوع من "العلل" للدارقطني: (عَبد الله بن عمر) بالتكبير والأشبه أنه تحريف، وصوابه (عُبيد الله) بالتصغير.



* (المسألة الثالثة) المتابعون لنافع مولى ابن عُمر:

تابعه اثنان من الرواة؛ وهما: محارب بن دثار، ومجاهد بن جبر.

أولا: متابعة محارب بن دثار:

فقد رواه محاربٌ، عن ابن عُمر ﷺ واختُلف عنه في رفعه ووقفه:

أما رواية الرفع:

فرواها أبو داود في سننه (٢/٥٤٠) برقم (٧٣٩)، وأحمد واللفظ له في مسنده (١٠/٤٠٥) برقم (٦٣٢٨)، وابن أبي شيبة في مصنفه (١/٢١٣) برقم (٢٤٣٩)، والبخاري في «قرة العينين برفع اليدين»(ص٢٣) برقم (٢٥)، وأبو يعلى الموصلي في مسنده (١٠/٣٨) برقم (٥٦٧٠)، وابن حزم في «المحلى»(٤/٩٠)، كلهم من طرقٍ عن محمد بن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن محارب بن دثار، قال: **رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ كُلَّمَا رَكَعَ، وَكُلَّمَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ، قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا قَامَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ»**.

ولفظ ابن أبي شيبة -في (المصنف ٢٤٣٩)- قال: حدثنا ابن فضيل، عن عاصم بن كليب، عن محارب بن دثار، عن ابن عُمر، قال: **رَأَيْتُهُ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ، فَقُلْتُ لَهُ** ... به.

وهذا إسناد رجاله ثقات رجال الشيخين غير عاصم فمن رجال مسلم، وهو صدوقٌ ويحتج به إذا انفرد، ولخبره شواهد ومتابعات تعضد أصل الحديث المرفوع؛ بيد أن اللفظة التي تفرد بها ابن أبي شيبة بذكر (**رفع اليدين عند السجود**) تُستنكر في مقابل رواية الثقات لحديث ابن عُمر رضي الله عنهما.

أما رواية الوقف:

فأخرجها البخاري في «قرة العينين»(ص٤٠) برقم (٤٧) من طريق أبي النعمان محمد بن الفضل السدوسي، عن عبد الواحد بن زياد، عن (سليمان أبي إسحاق الشيباني)، قال: حدثنا محارب بن دثار، وقال: **رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ رَفَعَ يَدَيْهِ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ.**

وأخرجه أبو إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني، والنضر بن محارب بن دثار معًا كما في (العلل للدارقطني ١٣/١٦) عن محارب، عن ابن عُمر رضي الله عنهما موقوفًا.

تنبيه:

جاء في إحدى نسخ "قرة العينين برفع اليدين": (عبد الواحد بن زياد الشيباني)، وفي نسخٍ أخرى: (عبد الواحد بن زياد، حدثنا محارب بن دثار) دون ذكر الشيباني.

ولا يُعرف لعبد الواحد بن زياد العبدي البصري سماع من محارب على المشهور، وإنما يروي عنه بواسطة: أبي إسحاق سليمان بن أبي سليمان الشيباني الكوفي، وعبد الرحمن بن إسحاق بن الحارث أبي شيبة الواسطي وغيرهما.

ثانيًا: متابعة مجاهد بن جبر لنافع:

وردت من طريق **أبي بكر بن عياش**، واختُلف عنه:

فرواه عن حصين بن عبد الرحمن السلمي، عن مجاهد بن جبر، عن ابن عُمر موقوفًا، **أنه كان لا يرفع يديه إلا في التكبيرة الأولى لافتتاح الصلاة فقط.**

ورواه أيضًا عن حصين، عن إبراهيم بن يزيد النخعي، عن ابن مسعود مرسلًا وموقوفًا، وهو المحفوظ.

وذلك كما أخرجه ابن أبي شيبة واللفظ له في مصنفه (١/٢١٤) برقم (٢٤٥٢)، والبخاري معلقًا في «قرة العينين»(ص٧٠)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار»(١/٢٢٥) برقم (١٣٥٧)، والبيهقي في

«الخلافيات»(٢/٣٧٨) برقم (١٧٤٠)، وفي «معرفة السنن»(٢/٤٢٨) برقم (٣٣٠٩)، كلهم من طرقٍ عن **أبي بكر بن عياش**، عن حصين، عن مجاهد، قال: «**مَا رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَّا فِي أَوَّلِ مَا يَفْتَتِحُ**».

قلت: وهذا أثرٌ باطلٌ، أخطأ فيه أبو بكر بن عياش -صاحب عاصم- فهو من أوهامه؛ إذ إنه صدوق حسن الحديث، لكن له أوهامًا ومناكير بسبب سوء حفظه، كما سيأتي تفصيله في "النوادر".

وروايته هذه مخالفة للأحاديث الصحيحة الثابتة في "الصحيحين" وغيرهما من رواية ابن عُمر ﷺ وغيره من رفع اليدين في التكبيرة الأولى وغيرها.

وقد أبعدَ أبو جعفر الطحاوي وزعمَ أنَّ هذا الأثرَ ناسخٌ لتلك الأحاديثِ، فقال: «فهذا ابن عمر قد رأى النبي ﷺ يرفع، ثم قد ترك هو الرفع بعد النبي ﷺ فلا يكون ذلك إلا وقد ثبت عنده نسخ ما قد رأى النبي ﷺ فعله، وقامت الحجة عليه بذلك»(شرح المعاني ١/٢٢٥).

وهو وهمٌ؛ فالفرعُ -أي النَّسخ- لا يثبتُ إلا بثبوتِ أصلِه، وهو ما لم يَكن.

والأثر ضعَّفه البخاري، والدارقطني، والحاكم أبو عبد الله (الخلافيات ٢/٣٧٩)، والبيهقي (معرفة السنن ٢/٤٢٩)، وغيرهم من الحفاظ؛ قال

البخاري: «والذي قال أبو بكر بن عياش، عن حصين، عن مجاهد ... فقد خُولف في ذلك عن مجاهد. قال وكيع، عن الربيع بن صبيح قال: رأيت مجاهدًا يرفع يديه.

وقال عبد الرحمن بن مهدي، عن الربيع: رأيت مجاهدًا يرفع يديه إذا ركع، وإذا رفع رأسه من الركوع ... وهذا أحفظ عند أهل العلم.

قال صدقة: إن الذي روى حديث مجاهد عن ابن عُمر أنه لم يرفع يديه إلا في أول التكبيرة، كان صاحبه قد تغير بأخرة»(قرة العينين ص٧٠، ٧١).

وقول صدقة: **"كان صاحبه قد تغير بأخرة"** لعله يشير إلى حصين بن عبد الرحمن السلمي، وهو ما ذكره الدارقطني احتمالًا؛ حيث قال: «وروي عن حصين، عن مجاهد، عن ابن عمر، أنه كان لا يرفع إلا في افتتاح الصلاة، ثم لا يعود.

قاله أبو بكر بن عياش عن حصين، وهو وهم منه أو من حصين»(العلل له ١٣/١٦).

قلت: الأشبه أن الخطأ من أبي بكر بن عياش كما سبق، والمحفوظ هو ما رواه البيهقي في «الخلافيات»(٢/٣٧٩) برقم (١٧٤٣)، وفي «معرفة السنن» معلقًا (٢/٤٢٨) برقم (٣٣١٧) من طريق عثمان بن

أبي شيبة، ثنا **أبو بكر بن عياش**، عن حصين، عن إبراهيم قال: **كَانَ ابْنُ مَسْعُودٍ إِذَا افْتَتَحَ الصَّلَاةَ رَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ يُكَبِّرُ ثُمَّ لَا يَرْفَعُهُمَا**.

قال البيهقي: «فهذا هو المحفوظ عن أبي بكر بن عياش، والأول خطأ فاحش؛ لمخالفة الثقات من أصحاب ابن عُمر»(الخلافيات ٢/٣٧٩).

قلت: وهو كما قال، ولكن لا يلزم مِن القول بأنه "المحفوظ" ثبوته الفعلي موقوفًا عن ابن مسعود ﷺ إذ ثمة فرقٌ بين "المحفوظ نسبيًّا إلى الراوي" –وهو الوجه الصحيح الذي دار عليه الخطأ من أبي بكر بن عياش– وبين "الثبوت الفعلي للأثر".

فالنقاد قد يصفون روايةً بأنها "المحفوظة" أو "الراجحة" في سياق دفع الوهم عن الراوي، دون أن يعني ذلك صحة متنها لعلة أخرى.

ورواية إبراهيم النخعي عن ابن مسعود ﷺ هنا محمولةٌ على الانقطاع؛ فإنه لم يسمع منه، وإنما يروي عنه بواسطة.



* (المسألة الرابعة) الشواهد التي وردت في الباب:

ومما يؤيدُ صحةَ هذهِ الزيادةِ؛ أَنَّ حدِيثَ البَابِ لم ينفردْ بهِ ابْنُ عُمَرَ ﵄ بل عضدتْه شواهدُ أخرى تقوي مخرجَه، وترفعُ حكمَه إلَى الصحةِ والقبولِ؛ إذ وردَ ذكرُ هذِه الزيادةِ في صلاةِ النبيِّ ﷺ مِن حديثِ غيرِ واحدٍ مِن الصحابةِ ﵃ مما ينفي عن روايتهِ مظنةَ الوهمِ أو الاستغرابِ، وبيانُ ذلكَ في الشاهدينِ التاليينِ:

أولا: حديث أبي حميد الساعدي ﵁:

أخرجه ابنُ ماجه واللفظ له في سننه (١/٥٣٤) برقم (١٠٦١)، وابن حبان في صحيحه (٥/١٨٢) برقم (١٨٦٧) وغيرهما، من طريق محمد بن بشار، قال: حدثنا أبو عاصم، حدثنا عبد الحميد بن جعفر، حدثنا محمد بن عمرو بن عطاء، قال: سمعت أبا حميد الساعدي في عشرة من أصحاب رسول الله ﷺ فيهم أبو قتادة، فقال أبو حميد: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله ﷺ... قال: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاَةِ كَبَّرَ ... ثُمَّ إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، كَمَا صَنَعَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلاَةِ**».

وهذا إسنادٌ صحيحٌ، والحديث صححه البخاري كما تقدم، وابن حبان.

ثانيًا: حديث علي بن أبي طالب ﵁:



أخرجه أحمد في مسنده (١٢٣/٢) برقم (٧١٧)، والترمذي واللفظ له في سننه (٤٤٨/٤) برقم (٣٤٢٣) من طريق سليمان بن داود الهاشمي، قال: حدثنا عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن الفضل، عن عبد الرحمن الأعرج، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي بن أبي طالبٍ ﷺ عن رسول الله ﷺ **أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلاَةِ المَكْتُوبَةِ، رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ... فَإِذَا قَامَ مِنْ سَجْدَتَيْنِ، رَفَعَ يَدَيْهِ كَذَلِكَ فَكَبَّرَ**.

قال الترمذي: «هذا حديث حسن صحيح».

وهو كما قال، ومداره مِن هذا الوجه على موسى بن عقبة، عن عبد الله بن الفضل، عن الأعرج، عن عبيد الله ... به.

وهذا إسنادٌ رجاله ثقات، وقد رواه عن موسى عبدُ الرحمن بنُ أبي الزناد، وإبراهيمُ الفزاري.

أما طريقُ ابنِ أبي الزناد؛ فقد رواه عنه أبو داود (السنن ٧٥٣)، والترمذي (السنن ٣٤٢٣)، وابن ماجه (السنن ٨٦٤) وغيرهم.

وهذا إسنادٌ جيدٌ؛ لأجل ابنِ أبي الزناد، وقد رواه عنه –أي ابن أبي الزناد– سليمانُ بن داود الهاشمي الإمام الجبل.

وقد تُوبع سليمانُ من عبدِ الله بنِ وهب المصري الثقة الإمام؛ كما عند

الطحاوي في (شرح معاني الآثار ١١٥٨، ١٣٣٦)، والدارقطني في (السنن ١١٠٩).

وكذا تُوبع مِن عبدِ الجبارِ بنِ سعيد بن سليمان المدني القاضي الصدوق؛ كما عند الثعلبي في (التفسير ٣٦٧١).

والحديثُ مِن هذا الوجه حسَّن إسناده البيهقي، فقال: «هذا حديث حسن الإسناد»(الخلافيات ٢/٣٤٧).

ولم ينفرد به ابنُ أبي الزناد فقد تابعه إبراهيمُ بنُ محمد الفزاري؛ كما عند عبد الرزاقِ في (المصنف ٢٥٨٧)، إلا أنَّه رواه مختصرًا عن موسى بن عقبة، عن عبد الله بن الفضل، عن عبيد الله بن أبي رافع، عن علي ﷺ قال: **كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ الْمَكْتُوبَةِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حِذْوَ مِنْكَبَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا﴾** ...».

فحديثُ عليٍّ ﷺ صحيحٌ بما له من شواهدٍ وردت في الباب، وقد صححه الترمذيُّ كما تقدم.

ومِن جِماعِ ما تقدَّمَ مِن سَوْقِ المتابعاتِ وإيرادِ الشواهدِ؛ ينجلي لِلناظرِ بطلانُ القولِ بِشذوذِ هذِه الزيادةِ أو وهمِ راويها؛ إذْ تضافرتِ القرائنُ الإسناديةُ على إثباتِ أصلِها، واستقرَّ الحكمُ النقديُّ على قبولِ رَفْعِها.

والحاصلُ أنَّ **الحديثَ ثَابتٌ ومحفوظٌ** مِن طريقِ عبدِ الأعلى بن عبد الأعلى، عن عُبيدِ اللهِ، عن نافعٍ، عن ابنِ عمرَ ﵄ مرفوعًا: **أنهُ إذا قامَ مِن الركعتينِ رفعَ يديهِ**.

ولا يضرُّهُ أو يقدحُ فيهِ روايةُ البعضِ لهُ موقوفًا؛ فمَن حفظَ وضبطَ حجةٌ على مَن لم يحفظْ، كما أنهُ قد تُوبعَ على ذلكَ.

بل للحَديثِ شواهدُ تؤكدُ ثبوتَهُ مرفوعًا بهذهِ الزيادةِ، وإلى هذا ذهبَ البخاريُّ وغيرُهُ مِن أهلِ العلمِ.





[من اسمه عَبد الله]:

٩٦- عبد الله بن لَهِيعَة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن، ويقال: أبو النضر المصري الفقيه القاضي.

روى عن: أحمد بن خازم المعافري، وإسحاق بن عبد الله بن أبي فروة، وبكر بن سوادة الجذامي، وجعفر بن ربيعة، وحبان بن واسع الأنصاري، والحجاج بن شداد الصنعاني، وحيي بن عبد الله المعافري، ودراج أبي السمح، وشرحبيل بن شريك المعافري، وعبد الرحمن بن زياد بن أنعم الإفريقي، وعبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وعطاء بن أبي رباح، وعكرمة مولى ابن عباس، وعمرو بن جابر الحضرمي، وعمرو بن دينار، وكعب بن علقمة، ومحمد بن المنكدر، ومشرح بن هاعان المعافري، وموسى بن أيوب الغافقي، ويزيد بن أبي حبيب، وطائفة.

وروى عنه: أسد بن موسى، وأشهب بن عبد العزيز، وبشر بن عمر الزهراني، وحجاج بن سليمان الرعيني، وروح بن صلاح، وزيد بن الحباب، وسعيد بن كثير بن عفير، وسفيان بن سعيد الثوري، وشعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد

الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، ومروان بن محمد الطاطري الدمشقي، ومنصور بن عمار، والوليد بن مزيد البيروتي، والوليد بن مسلم الدمشقي، ويحيى بن عبد الله بن بكير، وخلق كثير.

روى له: مسلم متابعة، وأبو داود، والترمذي، وابن ماجه.

مات سنة أربع وسبعين ومائة من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

لَمَّا كَانَ حَدِيثُ ابْنِ لَهِيعَةَ مَظِنَّةً لِتَجَاذُبِ الْأَنْظَارِ وَتَدَافُعِ الْآثَارِ؛ فَقَدِ ارْتَأَيْتُ تَرْتِيبَ الْأَقْوَالِ فِيهِ عَلَى مَرَاتِبَ تَضْبُطُ مَفَارِقَ النَّقْدِ: فَصَدَّرْتُ الْبَحْثَ بِمَا نُقِلَ مِنْ تَوْثِيقِهِ، ثُمَّ أَرْدَفْتُهُ بِمَا اسْتُدِلَّ بِهِ عَلَى تَضْعِيفِهِ، ثُمَّ عَرَّجْتُ عَلَى مَذْهَبِ الْقَائِلِينَ بِالتَّفْصِيلِ بَيْنَ مَرْوِيَّاتِ الْعَبَادِلَةِ وَسِوَاهُمْ، وَشَفَعْتُ ذَلِكَ بِتَمْيِيزِ حَالِهِ قَبْلَ النَّكْبَةِ بِاحْتِرَاقِ كُتُبِهِ وَبَعْدَهَا؛ لِيَنْتَهِيَ الْمَآلُ إِلَى تَرْجِيحٍ يُجْلِي غَوَامِضَ حَالِهِ.

أولا: أقوال الموثقين:

حكى البعض عن مالك بن أنس، وابن صالح توثيقهما له؛ قال ابن حجر: «إذا قال مالك: أنا الثقة عن عمرو بن شعيب، قيل هو عمرو بن الحارث، أو ابن لهيعة»[1].

ونقل ابنُ شاهين عن أحمدَ بنِ صالحٍ[2] أنه سُئل عنه، فقال: «ثقة»، ثم قال: «قيل له فما روى الثقات عن ابن لهيعة، ووقع فيها تخليط، ترى أن يطرح ذلك التخليط؟ قال: نعم، ورفع بابنِ لهيعة»[3].

قال أبو حفص: «والقول في ابن لهيعة عندي، قول أحمد بن صالح؛ لأنه من بلده، ومِن أعرف الناس به، وبأشكاله من المصريين، وقد حدَّث شعبة بن الحجاج عن ابن لهيعة»[4].

قلت: ما نقله ابنُ شاهين عن ابنِ صالح ليس بتمامه واعْتَرَاهُ الِاخْتِصَارُ، حيث حكى الساجي كما في "تهذيب التهذيب" عن

---

(١) تعجيل المنفعة (٢/٦٢٥).

(٢) وهو المراد في قول السيوطي: (وثقه أحمد وغيره)(حسن المحاضرة ١/٣٠١) لا أحمد بن حنبل كما ظن البعض.

(٣) ذِكر مَن اختلف العلماء ونقاد الحديث فيه (ص٦٢).

(٤) المصدر السابق.

أحمد بن صالح، أنه قال: «كان ابن لهيعة من الثقات، إلا أنه إذا لقن شيئًا، حدَّث به»[1].

وفي عَجُزِ كلامِهِ ما ينقضُ ما ذهب إليه ابنُ شاهين، فتوثيق ابن صالح لابن لهيعة محمولٌ على العدالة فقط دون الضبط، فهو ضعيف عنده فيما انفرد به، ويُكتب حديثه للاعتبار.

كما أنه لا يلزمُ من روايةِ شعبةَ عنه ثقتُهُ وقوةُ ضبطِهِ؛ فشعبةُ وإن كان الغالبُ على طريقتِهِ الروايةَ عن الثقاتِ؛ إلا أنه قد يروي أحيانًا عن جماعةٍ من الضعفاءِ، ممن استبانَ وهنُهُمْ أو نُسبوا إلى النكارةِ.

كروايتِهِ عن جابرٍ الجعفيِّ، وعليِّ بنِ زيدِ بنِ جُدعانَ، وعبدِ الغفارِ بنِ القاسمِ أبي مريمَ الأنصاريِّ، وليثِ بنِ أبي سليمٍ، وفرقدٍ السبخيِّ، وإبراهيمَ بنِ مسلمٍ الهجريِّ وغيرِهم ممن تُركَ حديثُهُ، أو تُكلِّمَ فيهِ ونُسِبَ إلى الضعفِ، أو سوءِ الحفظِ، ومخالفةِ الثقاتِ.

فإن قيل: لكن شعبة لا يروي إلا عن ثقةٍ عنده، ومِن ثَم فابن لهيعة عند شعبةَ ثقة.

---

(١) تهذيب التهذيب (٥/٣٧٨).

قلت: هذا ليس على اطِّرَادِهِ، فشعبةُ أحيانًا يُضَعِّف مشايخه، كقوله في علي بن زيد بنِ جُدعان: «سمعت علي بن زيد، وكان رفَّاعًا»[1]، أي أنه كان يُخطئ فيرفع الأحاديث الموقوفة أو المقطوعة، ويُسندها للنبي ﷺ.

وقال أيضًا: «ثنا علي بن زيد قبل أن يختلط»[2]، وفي وصفه له بالاختلاط مَحَلُّ نَظَرٍ؛ فقد نفاه ابن معين، وقال: «ما اختلط علي بن زيد قط»[3]، وتفصيل ذلك له موضع آخر كما سيأتي.

كما أن ابن جدعان له مناكير وأباطيل، ومن مناكيره: حديثه في فضل شهر رمضان، وأن أوله رحمة، وأوسطه مغفرة، وآخره عتق من النار؛ وتفصيل ذلك مُسْتَوْفًى في رسالتي: (البرهان في نقد حديث رمضان أوله رحمة ...)، فليراجعها مَن شاء.

---

(١) المعرفة والتاريخ (١٠٩/٢)، الجرح والتعديل (١٨٦/٦)، الكامل في ضعفاء الرجال (١٩٦/٦)، تاريخ دمشق (٤٩٥/٤١).

(٢) الكامل (١٩٦/٥).

(٣) تاريخ دمشق (٤٩٥/٤١).

وأيضًا روى شعبةُ عن جابر الجعفي وتَكلم فيه، كما تقدم في ترجمة جابر بـ"النوادر"؛ كذلك إنكاره على ليث بن أبي سُليم، عندما روى عن عطاء، وطاوس، ومجاهد كلهم في مجلس واحد.

وزاد العجلي غيرهم، فساق بإسناده؛ قال: «حدَّث ليثُ بن أبي سُليم يومًا، فقال: سألت القاسم، وسالمًا، وعطاء، وطاوس، وذكر غيرهم.

فقال له شعبة: أين اجتمع هؤلاء؟ قال: في عُرس أمك»[(١)].

وفي موضعٍ آخر: «ليلة عُرس أبوك بأمك، إذ كان يضرب بالخف»[(٢)].

قال قبيصة: «فلم يزل شعبة متقيًّا لليث منذ يومئذ»[(٣)].

وقد دلَّ سؤال شعبة لابن أبي سُليم عن اجتماع هؤلاء جميعًا في مسألة ومجلس واحد، بمنزلةِ الانتصابِ للإنكارِ عليه.

---

(١) الثقات (٢/٢٣١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٢٣٤).

(٣) المصدر السابق.

وإلى هذا ذهب ابنُ أبي حاتم[1]، وتبعه الدارقطني، فقال: «أنكروا عليه الجمع بين عطاء، وطاوس، ومجاهد حسب»[2].

وهو كما قالوا؛ ومِن ثَمَّ فلا يلزمُ من روايةِ شعبةَ عن ابنِ لهيعةَ ثقتُهُ عندَهُ.

كما أن توثيقَ الإمامِ مالكٍ له مَردودٌ بتضعيفِ غيرِهِ مِن الأئمةِ، وهذا على تقديرِ ثبوتِهِ؛ وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا يَثْبُتُ.

لأنه توثيقٌ على الإبهامِ، وهذا النوعُ من التوثيقِ مختلفٌ في الأخذِ به عند نُقادِ المحدِّثينَ.

والراجحُ أنه لا يُؤخذُ بهِ؛ فالإمام مالك ﵀ بالرغم مِن أنَّ المشهورَ عنه أنه لا يروي إلا عن الثقاتِ، أو يقول: حدثني، أو حدثنا الثقةُ؛ إلا أنه قد وُجد في مروياته مَنْ لا يَنهضُ لِلاحتجاجِ بِهِ مِنَ الضُّعَفَاءِ والمتْرُوكِينَ.

فقد روى عن عبد الكريمِ بن أبي المخارق، وهو ضعيفُ الحديثِ؛ وتركه البعض.

---

(١) الجرح والتعديل (١/١٥١).

(٢) سؤالات البرقاني للدارقطني (ص٥٨).

وذلك بالرغم مِن شدة نقدِه، وتحرِّيه في الرجالِ، وعندما سُئل عن ذلك، فقال: «غرَّني بكثرة جلوسِه في المسجدِ»[(١)].

ولم يعرفه ﷺ لأنه لم يكن مِن أهلِ بلده، وتركه أهلُ البصرة[(٢)]؛ لأنهم كانوا أعلم بحالِه، فكان القول قولهم.

كذلك قول ابن مَعين: «كل مَن روى عنه مالك بن أنس فهو ثقة، إلا عبد الكريم البصري أبو أمية»[(٣)].

في إطلاقهِ محلُّ نظَرٍ؛ لأنهُ روى عن ضعيفٍ غيرِه، فقد روى أيضًا عن عاصمِ بنِ عُبيدِ اللهِ بنِ عاصمٍ، وهو ممن اتفقَ هو وشعبةُ على الروايةِ عنه، بالرغمِ مِن ضعفِهِ؛ قال البخاريُّ وغيره: «منكر الحديث»[(٤)]، وقال ابنُ سعد: «لا يحتج به»[(٥)]، وضعفه ابن معين أيضًا، فقال:

---

(١) فتح المغيث بشرح ألفية الحديث (١٨٢/٢).

(٢) الكامل (٣٩/٧)، التعديل والتجريح (٩١٨/٢، ١١٠٤/٣)، الإرشاد في معرفة علماء الحديث (٢١٤/١).

(٣) الكامل (٣٨/٧).

(٤) التاريخ الكبير (٤٩٣/٦).

(٥) الطبقات الكبرى (٣٧٣/٥).

«ضعيف، لا يحتج بحديثه، وهو أضعف مِن سهيل، والعلاء بن عبد الرحمن»[1]، وقد أثبت البخاري سماع مالك منه[2].

وبالرغمِ مِن تعجبِ مالك مِن روايةِ شعبةَ عنه، وقوله: «عجبًا مِن شعبة هذا؟! الذي ينتقي الرجال، وهو يُحدِّث عن عاصم بن عبيد الله»[3].

إلا أنه روى عنه؛ قال النسائيُّ: «لا نعلم مالكًا روى عن إنسان ضعيف مشهور بالضعف، إلا عاصم بن عبيد الله[4]، فإنه روى عنه حديثًا»[1].

---

(١) تاريخ ابن معين/رواية الدرامي (ص١٣٧)، ورواية ابن محرز (١/٧٤)، الجرح والتعديل (٦/٣٤٧).

(٢) التاريخ الكبير (٦/٤٨٤).

(٣) الجرح والتعديل (١/٢٢).

(٤) أخرج مالك حديثه في "الموطأ" كما في (رواية أبي مصعب الزهري ١٩٨/٢) قال: حدثنا مالك، عن هشام، عن عاصم بن عبيد الله بن عاصم بن عمر بن الخطاب: أَنَّ رُجلاً أَحَدَّ شَّفْرَةً، وَقَدْ أَخَذَ شَاةً لِيَذْبَحَهَا، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالدِّرَّةِ، وَقَالَ: أَتُعَذِّبُ الرُّوحَ، أَلا فَعَلْتَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَهَا.
وعاصم جماهير المحدثين متفقين على ضعفه، وعدم الاحتجاج به.

وقال أيضًا: «ولا نعلم أن مالكًا حدَّث عن أحد يُترك حديثه غير عبد الكريم بن أبي المخارق»[٢].

وقد روى مالكٌ عنه في أكثر من موضعٍ في كتابِهِ "الموطأ"؛ ومِن ثَمَ فعلى تقديرِ أنَّ المرادَ بالثقةِ في نقلِ ابن حجرٍ[٣] هو ابنُ لهيعة؛ فإنه لا يلزم منه ثبوت هذا التوثيق؛ لأنه قول مرجوح.

حتى رواية العبادلة عنه -كما سيأتي- لا ترتقي إلى الحسن فضلا عن الصحة كما زعم البعض؛ قال الذهبي: «حدَّث عنه ابن المبارك، وابن وهب، وأبو عبد الرحمن المقرئ وطائفة، قبل أن يكثر الوهم في حديثه، وقبل احتراق كتبه، فحديث هؤلاء عنه أقوى، وبعضهم يصححه، ولا يرتقي إلى هذا»[٤].

وليس معنى قوله: (ولا يرتقي إلى هذا) أن رواية العبادلة عنه يُحتج بها، وأنها من رتبة الحديث الحسن؛ بل تُكتب ويعتبر بها في الشواهد والمتابعات، وهي أقوى من غيرها من مروياته في الاعتبار.

---

(١) تاريخ دمشق (٢٥/ ٢٦٩)، تهذيب الكمال (١٣/٥٠٥).

(٢) المصدر السابق.

(٣) تعجيل المنفعة (٢/٦٢٥).

(٤) تذكرة الحفاظ (١/١٧٤).

ثم ختم ترجمته بما يزيل الشك، فقال: «يُروى حديثه في المتابعات، ولا يُحتج به»[1].

وقال في موضعٍ آخر: «العمل على تضعيف حديثه»[2].

كذلك قول ابن عدي فيه: «حديثه حسن، كأنه يستبان عمن روى عنه، وهو ممن يكتب حديثه»[3].

فقولُهُ: (حديثه حسن) لم يقصدْ به الحسنَ بالمعنى الاصطلاحيِّ عند المحدِّثين، وهو ما يقتضي حجية حديثه لذاتِهِ، وأنه صدوقٌ.

وإنما هو ضعيفٌ عنده، ويُكتب حديثُهُ للاعتبار من خلالِ الشواهدِ والمتابعات لا للاحتجاج؛ وهو ما برهنَ عليه عجُزُ كلامِهِ (كأنه يستبان ... ممن يكتب حديثه).

كما نصَّ على ضعفِهِ في موضعٍ سابق، فقال: «ابن لهيعة، ضعيف»[4].

---

(١) تذكرة الحفاظ (١/١٧٥).

(٢) الكاشف (ص٥٩٠).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٢٥٣).

(٤) المصدر السابق (٥/٢٤٠).

ومِن ثَمَّ فقوله: (حسن) محمولٌ على المعنى اللغوي، أي أحاديثه حسنة مِن حيث سياق المتون، وحسن ألفاظها، وهو ما تميل إليه النفسُ، ولا يأباه القلبُ.

وهذا نظيرٌ لأحدِ أقوالِ ابن الصلاح[1] في تفسيره لقولِ الترمذيِّ في حديثٍ ما: (حسن).

وقد تعقبه ابنُ دقيق العيد[2]، مع تفصيل مبسوط في شرحي على الألفية، فليراجعه مَن شاء.



(١) مقدمة ابن الصلاح (ص٣٩).

(٢) الاقتراح في بيان الاصطلاح (ص١٠).



ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال بشر بن السري: «لو رأيت ابن لهيعة لم تحمل عنه حرفًا»[1].

وسمع عبد الله بن المبارك رجلًا يذكر ابن لهيعة، فقال: «تداراب ابن لهيعة»، يعني قد ظهرت عورته[2].

وقال البخاري: «قال الحميدي، عن يحيى بن سعيد، كان لا يراه شيئًا»[3].

وحكاه أبو حاتم الرازي عن الحميدي أيضًا أنه قال: «كان يحيى بن سعيد لا يرى ابن لهيعة شيئًا»[4].

قلت: وجاء في مطبوع "التاريخ الأوسط" وبعض النسخ الخطية: «قال الحميدي، عن يحيى بن سعيد: كان لا يرى به بأسًا»[1]، وهو وهم.

---

(١) الجرح والتعديل (١٤٦/٥)، الضعفاء الكبير (٢٩٣/٢)، الكامل (٢٣٨/٥).

(٢) الجرح والتعديل (١٤٦/٥).

(٣) التاريخ الكبير (١٨٢/٥)، الضعفاء الصغير (ص٨٠).

(٤) الجرح والتعديل (١٤٦/٥).

وتركه عبد الرحمن بن مهدي[٢]، ويحيى القطان[٣]، ووكيع بن الجراح[٤].

وقال علي ابن المديني: «سمعت عبد الرحمن بن مهدي، وقيل له: نحمل عن ابن لهيعة؟ قال: لا. لا تحمل عنه قليلًا ولا كثيرًا»[٥].

قلت: وهذه هي الرواية الثابتة عن ابن مهدي؛ وهناك رواية أخرى بإسناد ضعيف لا تثبت؛ أخرجها العقيلي في «الضعفاء الكبير»(٢/٢٩٣) من طريق نعيم بن حماد المروزي؛ قال: سمعت ابن

---

(١) (التاريخ الأوسط) طبعة دار الوعي/حلب، ومكتبة دار التراث/القاهرة (٢/٢٠٧).

(٢) الكنى والأسماء لمسلم (١/٥١٩).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق.

(٥) الجرح والتعديل (٥/١٤٦)، الضعفاء الكبير (٢/٢٩٣)، الكامل (٥/٢٣٨).

مهدي، يقول: «ما أعتد بشيء سمعته من حديث ابن لهيعة، إلا سماع ابن المبارك ونحوه»[1].

وقال وكيع الضبي: «ابن لهيعة من أهل الحديث والفقه، تغيَّر وذهبت كتبه، وساء حفظه، ولقن ما ليس من حديثه»[2].

ونقله حرب الكرماني عن أحمد، فقال: «سألت أحمد بن حنبل، عن ابن لهيعة، فضعفه»[3].

وقال ابن معين: «عبد الله بن لهيعة، ليس حديثه بذلك»[4].

وقال في موضع آخر: «ضعيف»[5].

وفي روايةٍ قال: «ابن لهيعة، لا يحتج بحديثه»[6].

---

(١) قال النسائي عن نُعيم: "كثُر تفرده عن الأئمة، فصار في حد مَن لا يُحتج به"(تاريخ دمشق ١٦٩/٦٢، تهذيب الكمال ٤٧٦/٢٩، ميزان الاعتدال ٢٦٨/٤).

(٢) أخبار القضاة (٢٣٦/٣).

(٣) الجرح والتعديل (١٤٧/٥).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكامل (٢٣٧/٥).

(٦) المصدر السابق.

وقال أيضًا: «أنكر أهل مصر احتراق كتب ابن لهيعة، والسماع منه واحد القديم والحديث»[١].

وذُكر عنده احتراق كتبه، فقال: «هو ضعيفٌ قبل أن تحترق، وبعدَمَا احترقت»[٢].

وسيأتي بسط مذاهب العلماء فيما نيط باحتراق كتبه في خاتمة ترجمتِهِ.

وقال الجوزجاني: «لا نور على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج به»[٣]، وقال في موضعٍ آخر: «ابن لهيعة، لا يوقف على حديثه، ولا ينبغي أن يحتج بروايته، أو يعتد بروايته»[٤].

وقال الترمذي: «وابن لهيعة ضعيف عند أهل الحديث»[٥].

---

(١) الكامل (٥/٢٣٨)، تاريخ أسماء الضعفاء (ص١١٨).

(٢) المصدر السابق.

(٣) ميزان الاعتدال (٢/٤٧٧).

(٤) الكامل (٥/٢٣٩).

(٥) سنن الترمذي (١/١٥).

وقال ابن أبي مريم: «ما أقر به قبل الاحتراق وبعده»[1]؛ أي أنه لم يثبت له عنده مزية ضبط قبل النكبة بالحريقِ.

وضعفه النسائي، وقال: «ضعيف»[2]، وذكره ابن يونس المصري، وقال: «ذَكر النسائي يومًا ابن لهيعة، فضعَّفه، وقال: ما أخرجت مِن حديثه شيئًا قط، إلا حديثًا واحدًا، وهو حديث ... في الحج سجدتان[3]»[4].

وأخرج له ابن خزيمة مقرونًا بغيره، وقال بعد أن ساق له حديثًا من رواية عبد الله بن وهب عنه: «ابن لهيعة ليس ممن أخرج حديثه في هذا الكتاب إذا تفرد برواية، وإنما أخرجت هذا الخبر؛ لأن جابر بن إسماعيل معه في الإسناد»[5].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/١٤٦).

(٢) الضعفاء والمتروكون له (ص٦٤).

(٣) قال ابن يونس: أخبرناه هلال بن العلاء، عن عمرو بن الحارث، عن ابن لهيعة، عن مشرح، عن عقبة بن عامر، أن رسول الله ﷺ قال: «**في الحج سجدتان**».

(٤) تاريخ الإسلام (٤/٦٧٠).

(٥) صحيح ابن خزيمة (١/١١٣).

وفي تنصيصِ ابنِ خزيمةَ على الاقترانِ مغمزٌ جليٌّ في استقلالِ روايتِهِ بالحجيةِ؛ لأنه لو كان يراه حجةً في نفسِهِ لأفرده بالروايةِ كما فعل مع غيرِهِ من الثقاتِ، وفي هذا تأكيدٌ لما استقرَّ عليه العملُ من تضعيفِ حديثِهِ إذا تفرَّدَ كما سيأتي.

وقال الدارقطني: «يُضعَّفُ حديثُه»[1].

ونقل البيهقي الإجماع على ضعفه، فقال: «أجمع أصحاب الحديث على ضعف ابن لهيعة، وترك الاحتجاج بما ينفرد به»[2].

قلت: وفي نقله للإجماع نظر؛ فهناك مَن وثقه كالإمام مالك، وإن كان توثيقه مدفوعًا بتضعيف جماهير المحدِّثين، وهذا على تقدير ثبوته، والتحقيقُ أنه لا يثبت كما سلف.

وأيضًا مع عدم ثبوته لا يمكن ادَّعاء الإحاطة بكل أقوال أئمة الجرح والتعديل في ابن لهيعة.

وممن ضعفه أيضًا ابن حزم، وابن عبد البر، وابن الجوزي وغيرهم.

---

(١) سؤالات السلمي للدارقطني (ص٢٠٧).

(٢) معرفة السنن والآثار (٩/٤٣).

قال ابن حزم: «ابن لهيعة، ساقط»[1]، وقال في موضعٍ آخر: «لا شيء»[2].

وقال ابن عبد البر: «ابن لهيعة، ويحيى بن أزهر، ضعيفان لا يحتج بهما، ولا بمثلهما»[3].

وقال ابن الجوزي: «لعمري إن ابن لهيعة، ذاهب الحديث»[4]، وقال أيضًا: «مطروح الحديث»[5].

ولا يخفى ما في قولي ابن حزم، وابن الجوزي مِن تشدد، ومخالفة ما عليه جمهور النقاد القائلون بالضعف فقط، لا الضعف الشديد.



(١) المحلى بالآثار (٣٢٧/١٠).

(٢) المصدر السابق (١٧٢/٩).

(٣) التمهيد (٢٢٤/٥).

(٤) الموضوعات (٤٦/٢).

(٥) المصدر السابق (٥٨/٢).

ثالثًا: مَن ذهب إلى التفصيل، وفرق بين رواية العبادلة وسواهم:

هناك مِن أهل العلم مَن حسَّن رواية العبادلة عنه دون غيرها، وعَلل ذلك بأنهم سمعوا منه قبل احتراق كتبه.

ومنهم مَن ضعفها أيضًا، وقال يُعتبر بها؛ كأبي حاتم الرازي، وأبي الحسن الدارقطني، وهو ظاهر صنيع ابن خزيمة.

قال ابن حبان: «كان شيخًا صالحًا، ولكنه كان يُدلس عن الضعفاء قبل احتراق كتبه، ثم احترقت كتبه في سنة سبعين ومائة قبل موته بأربع سنين»[1].

ثم قال: «وكان أصحابنا يقولون: إن سماع مَن سمع منه قبل احتراق كتبه، مثل العبادلة فسماعهم صحيح، ومَن سمع منه بعد احتراق كتبه، فسماعه ليس بشيء»[2].

قلت: وَصْفُهُ لابنِ لهيعةَ **بالتدليسِ** محلُّ نظرٍ؛ إِذْ لا يُعرفُ عن أحدٍ مِن الأئمةِ المتقدمينَ أنَّه وصفَهُ بهِ قبلَهُ، كما لم يُتابعْهُ على ذلكَ أحدٌ منهُمْ.

---

(١) المجروحين (٢/١١).

(٢) المصدر السابق.

ولم يتابعه إلا جلُّ مَن تكلم عن المدلسين مِن المتأخرين، كالذهبي[1]، وابن كثير[2]، وسبط ابن العجمي[3]، وابن حجر[4]، والسيوطي[5] وغيرهم.

ولم يكن التدليس بالأمر الخفي بحيث يَعْزُبُ عن الحفاظ، وأئمة الجرح والتعديل قبل ابن حبان، في ثنايا نقدهم لمرويات ابن لهيعة.

بل إنَّ الأمر ينسَحِبُ أيضًا على معاصريه، ومَن تلاهم مِن المتقدمين، فلم يتابعوه على ما قال كما سلف.

والصوابُ فيما ظاهره التدليسُ من مروياتِهِ أنَّه راجعٌ لأحد أمرين:

الأول: سوء حفظه، ونسيانه، مما تَرَتَّبَ عنه سقوط بعض الرواة من الأسانيد.

---

(١) ميزان الاعتدال (٤/١٧٣).

(٢) تفسير القرآن العظيم (٥/٤٠٤).

(٣) التبيين لأسماء المدلسين (ص١٢٥).

(٤) طبقات المدلسين (ص٥٤).

(٥) أسماء المدلسين (ص٦٦).

وقد ذكر ابنُ أبي مريم حديث التكبير عند رؤية الحريق مثالًا لذلك؛ إذْ نسي فيه ابنُ لهيعة الواسطة بينه وبين عمرو بن شعيب، فصار يُحدِّث به عن عمرو بن شعيب مباشرةً.

وذلك عندما كان في مجلسٍ عند ابن لهيعة، وقد جاءه بعض طلبة الحديث مسلِّمين عليه بعدما حجوا، فقال كما في "المعرفة": «فأتوا ابن لهيعة مسلِّمين عليه، فقَال: هل كتبتم حديثًا طريفًا؟ قال: فجعلوا يذاكرونه ما كتبوا، حتى قال بعضهم: حدثنا القاسم العمري، عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه، عن النبي ﷺ قَال: «**إذا رأيتم الحريق فكبروا**».

قال ابن لهيعة: هذا حديث طريف، كيف حدثكم؟ قَال: فحدثه.

قال: فوضعوا في حديث عمرو بن شعيب.

فكان كلما مروا به، قالوا: حدثنا به صاحبنا فلان، قال: فلما طال ذلك نسي الشيخ، فكان يُقرأ عليه فيجيزه، ويُحدِّث به في جملة حديثه عن عَمرو بن شعيب»[1].

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/١٨٥)، سير أعلام النبلاء (٨/١٥-١٦).

الثاني: الرواة عنه، وهو ما جَلَاهُ الإمام أحمدُ بنُ صالحٍ بقوله: «وكان قد سمع من عطاء، من رجل عنه، ومن رجلين عنه.

فكانوا يدعون الرجل والرجلين، ويجعلونه عن عطاء نفسه، فيقرأ عليهم على ما يأتون»[1].

وهذا يُذَكِّرُنَا بما تقدم من قوله -(أي أحمد بن صالح)-: «كان ابن لهيعة ... إذا لقن شيئًا، حدَّث به»[2].

وذكر الفَسَوي بعض التفصيل عن ابن أبي مريم في الواقعة السابقة، بما يُفْضِي بها إلى السبب الثاني؛ وهو أن الرواة عن ابن لهيعة هم الذين أدخلوا عليه الأحاديث فكتبوها ضمن روايته مباشرة، وكان يُقرأ عليه من كتبهم هم؛ قال ابن أبي مريم: «كان ابن لهيعة يقرأ مِن كتب الناس، ولقد حج قوم من أهل مصر، فقدموا، وصاروا إلى ابن لهيعة، وذاكرهم، فقَال: هل كتبتم حديثًا طريفًا؟ فقال له بعضهم: حديث القاسم العمري، عن عَمْرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّه أن النبي ﷺ قَال: «**إذا رأيتم الحريق فكبروا**».

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/١٨٤).

(٢) تهذيب التهذيب (٥/٣٧٨).

فقال ابن لهيعة: هذا حديث طريف. قال: فرأيت بعد يجيء الرجل، فيسأله حدثك عَمْرو بن شعيب؟ فيقول: لا. إنما حدثنا بعض أصحابنا، يسميه.

قال: ثم وضعوا في حديثه عن عمرو بن شعيب، فكان يقول كَمْ شاء الله إذا مروا بهذا الحديث: هذا حديث بعض أصحابنا عن عمرو.

قال: ثم سكت، فكانوا يضعون عليه في جملة حديث عمرو بن شعيب، فغيروها»[1].

ومِن ثَمَّ فالأمرُ في مثل هذه المرويات مُنْصَرِفٌ إِلَى سُوءِ حِفْظِهِ، أو جِنَايَةِ الرُّوَاةِ عَنْهُ؛ وليس راجعًا إلى التدليسِ كما ذهبَ ابنُ حبان، ومَن تابعه مِن المتأخرين، وقد سُئل أحمدُ بنُ حنبل عنه، فقال: «مَن كتب عنه قديمًا فسماعه صحيح»[2].

كذلك سُئل أبو زرعةَ الرَّازي عن سماعِ القدماءِ منه، فقال: «آخره وأوله سواء إلا أن ابن المبارك، وابن وهب، كانا يتتبعان أصوله

---

(١) المعرفة والتاريخ (٢/٤٣٥).

(٢) المختلطين (ص٦٦).

فيكتبان منه، وهؤلاء الباقون كانوا يأخذون من الشيخ، وكان ابن لهيعة لا يضبط، وليس ممن يحتج بحديثه، مَن أجمل القول فيه»[1].

وقال أبو حفص الفلاس: «عبد الله بن لهيعة كان احترقت كتبه، ومَن كتب عنه قبل ذلك، مثل: ابن المبارك، والمقرئ، أصح ممن كتب بعد الاحتراق، وهو ضعيف الحديث»[2].

وقال ابنُ أبي حاتم: «سألت أبي، وأبا زرعة عن ابن لهيعة، والإفريقي أيهما أحب إليكما؟ فقالا: جميعًا ضعيفان ... أما ابن لهيعة فأمره مضطرب، يُكتب حديثه على الاعتبار»[3].

وقال خالد بن خداش: «رآني ابن وهب أكتب حديث ابن لهيعة، فقال: إني لست كغيري في ابن لهيعة، فاكتبه»[4].

وعلى النقيضِ ممّا سلفَ، فهناك مَن ضعفه مطلقًا؛ قال ابن أبي حاتم: «قلت لأبي: إذا كان مَن يروي عن ابن لهيعة، مثل: ابن المبارك، وابن وهب يحتج به؟ قال: لا»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (٥/١٤٧-١٤٨).

(٢) الكامل (٥/٢٣٩).

(٣) الجرح والتعديل (٥/١٤٧).

(٤) المصدر السابق.

وهو ظاهرُ صنيع ابن خزيمة في صحيحه[٢]؛ إذ قَيَّد الاحتجاجَ بروايته بالاقترانِ بغيره.

وقال الدارقطني: «يُعتبر بما يرويه عنه العبادلة؛ ابن المبارك، والمقرئ، وابن وهب»[٣].



(١) الجرح والتعديل (٥/١٤٧).

(٢) صحيح ابن خزيمة (١/١١٣) حديث رقم (١٤٦).

(٣) الضعفاء والمتروكون له (٢/١٦٠).

رابعًا: مَن ذهب إلى التفصيل، وفرَّق بين روايتِهِ قبل احتراق كتبِهِ وبعدها.

لم ينعقدِ الإجماعُ على واقعةِ احتراقِ كتبِهِ بينَ أهلِ العلمِ؛ فمنهم مَن نفاها جملةً وتفصيلًا، كابنِ بكيرٍ في روايةٍ، ويحيى بن حسان، وابن أبي مريم، وأبي زرعة الرازي، وأهل مصر كما حكاه ابنُ معينٍ عنهم.

قال أبو زرعة الرازي: «قال يحيى -يعني ابن بكير-: احترق حصن لابن لهيعة، فبعث إليه الليث بمائة دينار، وأنكر يحيى أن يكون احترق كتب لابن لهيعة»[1].

وقال محمد بن يحيى بن حسان: «سمعت أبي يقول: ما رأيت أحفظ من ابن لهيعة بعد هُشيم. قلت له: إنَّ النَّاس يقولون احترق كتب ابن لهيعة، فقال: ما غاب له كتاب»[2].

وإليه نَحَا ابنُ أبي مريمَ، فقال: «لم تحترق كتب ابن لهيعة ولا كتاب، إنما أرادوا أن يرفقوا عليه أمير، فأرسل إليه أمير بخمس مئة دينار»[3].

---

(١) الضعفاء لأبي زرعة (٢/٣٤٥-٣٤٦).

(٢) الجرح والتعديل (٥/١٤٨).

(٣) تهذيب الكمال (١٥/٤٩٣).

وقال أبو زرعة: «لم تحترق كتبه، ولكن كان رديء الحفظ»[1]، وقال ابن الجنيد: «قال لي يحيى بن معين: قال لي أهل مصر: ما احترق لابن لهيعة كتاب قط، وما زال ابن وهب يكتب عنه حتى مات»[2].

وَبِإِزَاءِ ذَلِكَ مَن قطع باحتراقِ كتبِهِ، كابن عيسى الطباع، وابن بكير في روايةٍ، وابن حبان[3]، وعمرو بن علي الفلاس[4]، ورواية لابن أبي مريم وغيرهم.

قال الإمام أحمد: «حدثنا إسحاق بن عيسى الطباع، قال: أحرقت كتب ابن لهيعة سنة تسع وستين. قال: ولقيته أنا سنة أربع وستين يعني ابن لهيعة.

قال إسحاق: ومات ابن لهيعة في سنة أربع وسبعين أو ثلاث وسبعين»[5].

---

(١) تهذيب الكمال (٢/٣٤٦).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٣٩٣).

(٣) المجروحين (٢/١١).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٥/٢٣٩).

(٥) العلل ومعرفة الرجال/رواية عبد الله (٢/٦٧).

وقال البخاري: «قال ابن بكير: احترق منزل ابن لهيعة، وكتبه سنة سبعين ومائة»[1].

وقال قتيبة بن سعيد: «لما احترقت كتب ابن لهيعة، بعث إليه الليث بن سعد كاغدًا بألف دينار»[2].

قال ابن أبي مريم: «ما أقر به قبل الاحتراق وبعده»[3].

ثُمَّ إِنَّ ثَمَّةَ قَوْلًا ثَالِثًا ذهبَ إلى أنه احترقَ بعضُ كتبِهِ لَا كُلُّهَا؛ قال به عثمان بن صالح السهمي وغيره، واختاره الذهبي في "السير".

قال العقيلي: «حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح قال: سألت أبي: متى احترقت دار ابن لهيعة؟ فقال: في سنة سبعين ومائة، قلت: واحترقت كتبه كما تزعم العامة؟ فقال: معاذ الله، ما كتبت كتاب عمارة بن غزية إلا من أصل كتاب ابن لهيعة بعد احتراق داره، غير أن بعض ما كان يقرأ منه احترق، وبقيت أصول كتبه بحالها»[4].

---

(١) التاريخ الكبير (١٨٢/٥).

(٢) تاريخ بغداد (٥٢٤/١٤).

(٣) الجرح والتعديل (١٤٦/٥).

(٤) الضعفاء الكبير (٢٩٣/٢).

وقال الذهبي: «الظاهر أنه لم يحترق إلا بعض أصوله»[1].

الترجيح:

وَالَّذِي يَسْتَقِيمُ عَلَيْهِ النَّظَرُ أَنَّهُ ضَعِيفُ الْحَدِيثِ.

تنبيه:

– إِنَّ ابْنَ لَهِيعَةَ مَعَ سَعَةِ عِلْمِهِ لَمْ يَكُنْ بِالْمُتْقِنِ؛ إِذْ كَانَ مَنْشَأُ ضَعْفِهِ سُوءَ حِفْظِهِ، لَا مَا شَاعَ مِنْ أَمْرِ احْتِرَاقِ أُصُولِ مَرْوِيَّاتِهِ.

وَعَلَيْهِ؛ فَالْعَمَلُ عَلَى تَضْعِيفِ حَدِيثِهِ، وَلَا يُحْتَجُّ بِمَا انْفَرَدَ بِهِ، فَضْلًا عَنْ نَكَارَةِ مَا خَالَفَ فِيهِ مَنْ هُوَ أَوْثَقُ مِنْهُ.

وَقَدْ أَبْعَدَ النَّجْعَةَ بَعْضُ الْمُعَاصِرِينَ فَحَسَّنُوا حَدِيثَهُ مِنْ رِوَايَةِ الْعَبَادِلَةِ –أَوْ أَحَدِهِمْ– عَنْهُ؛ بِالرُّغْمِ مِنْ عَدَمِ انْعِقَادِ الِاتِّفَاقِ عَلَى هَذَا الْمَسْلَكِ بَيْنَ النُّقَّادِ كَمَا سَلَفَ.

وَالرَّاجِحُ أَنَّهُ يُكْتَبُ حَدِيثُهُ عَلَى سَبِيلِ الِاعْتِبَارِ، فَلَا يُقْبَلُ إِلَّا مَا تُوبِعَ عَلَيْهِ؛ سَوَاءٌ كَانَ مِنْ رِوَايَةِ الْعَبَادِلَةِ عَنْهُ أَوْ غَيْرِهِمْ، وَقَدْ أَسْرَفَ فِي حَقِّهِ ابْنُ حَزْمٍ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ.

---

(١) سير أعلام النبلاء (٨/١٨).

وَبِالجُمْلَةِ؛ فَإِنَّ تَتَبُّعَ مَسَالِكِ العُلَمَاءِ فِي ابْنِ لَهِيْعَةَ يُفْضِي إِلَى أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ العِلْمِ وَالفِقْهِ، لَكِنَّهُ لَمْ يَرْزَقْ مَلَكَةَ الضَّبْطِ وَالإِتْقَانِ؛ وَمِنْ ثَمَّ اسْتَقَرَّ العَمَلُ عَلَى تَضْعِيفِ حَدِيثِهِ إِذَا تَفَرَّدَ، وَرَدِّهِ إِذَا خَالَفَ؛ حَسْمًا لِمَادَّةِ الوَهْمِ، وَصِيَانَةً لِجَنَابِ السُّنَّةِ مِنْ مَظَانِّ الخَطَأِ وَالنِّسْيَانِ.





[من اسمه علي]:

٩٧- علي بن عبد الله بن جعفر بن نجيح المديني، أبو الحسن، المشهور بـ "علي ابن المديني".

روى عن: أبيه عبد الله بن جعفر المديني، وأزهر بن سعد السمان، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عُلية، والأسود بن عامر شاذان، وأمية بن خالد، وبشار بن عيسى، وبشر بن السري، وبشر بن المفضل، وجرير بن عبد الحميد، وجعفر بن سليمان الضبعي، وحاتم بن وردان، وحجاج بن محمد، وحرمي بن عمارة بن أبي حفصة، وحسان بن إبراهيم، وحماد بن أسامة أبي أسامة، وحماد بن زيد، وخالد بن الحارث، وزكريا بن يحيى بن عمارة الأنصاري، وزيد بن الحباب، وصالح بن عبيد أبي مصعب اليماني، وصفوان بن عيسى، والضحاك بن مخلد أبي عاصم، وعبد الله بن بكر السهمي، وعبد الله بن عيسى بن أبي هارون الشامي، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وسعيد بن عامر، وسفيان بن عيينة الهلالي، وشبابة بن سوار، وعبد الصمد بن عبد

الوارث، وعبد العزيز بن أبي حازم، وعبد العزيز بن عبد الصمد العمي، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد الوارث بن سعيد، وعبد الوهاب الثقفي، وعبيد الله بن موسى، وعفان بن مسلم الصفار، وعلي بن عاصم، وعمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص الليثي، والفضل بن دكين أبي نعيم الملائي، والفضل بن عنبسة الواسطي، وفضيل بن سليمان النميري، وقريش بن أنس، ومحمد بن بشر العبدي، ومحمد بن جعفر غُندر، ومحمد بن طلحة التيمي، ومحمد بن عبد الله الأنصاري، ومحمد بن عبد الرحمن الطفاوي، ومرحوم بن عبد العزيز العطار، ومروان بن معاوية، ومعاذ بن هشام، ومعاوية بن عبد الكريم الثقفي الضال، ومعتمر بن سليمان، ومعلى بن منصور الرازي، ومعن بن عيسى، وهُشيم بن بشير السلمي، والوليد بن مسلم، ووهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن آدم، ويحيى بن سعيد القطان، ويزيد بن زريع، ويزيد بن هارون الواسطي، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد، ويوسف بن يعقوب الماجشون، ويونس بن محمد المؤدب، وأبي بكر بن عياش، وطائفة.

وروى عنه: ابنه عبد الله بن علي ابن المديني، والبخاري، وأبو داود السجستاني، وإبراهيم بن الحارث البغدادي، وإبراهيم بن يعقوب

الجوزجاني، وأحمد بن محمد بن حنبل وهو من أقرانه، وأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، وأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، وإسماعيل بن إسحاق القاضي، والحسن بن الصباح البزار، والحسن بن علي الخلال، وحماد بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد، وحميد بن زنجويه، وحنبل بن إسحاق، وسباع بن النضر أبو مزاحم السمرقندي، وسفيان بن عيينة الهلالي وهو من شيوخه، وسليمان بن سيف أبو داود الحراني، وصالح بن أحمد بن حنبل، وصالح بن محمد الأسدي الحافظ، وعباس بن عبد العظيم العنبري، وعبد الله بن محمد بن العباس الضبي البصري، وعبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي، وعبد القدوس بن محمد أبو بكر الحبحابي العطار، وعبد الملك بن محمد أبو قلابة الرقاشي، وعثمان بن محمد بن أبي شيبة، وعلي بن أحمد بن النضر أبو غالب الأزدي، وعلي بن غالب بن سلام أبو الحسن البتلهي الدمشقي، والفضل بن الحباب أبو خليفة الجمحي، والفضل بن سهل الأعرج، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، ومحمد بن عبد الرحيم البزاز صاعقة، ومحمد بن عبيد الله بن عبد العظيم القرشي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن علي بن الفضيل المديني فستقة،

ومحمد بن محمد بن سليمان الباغندي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومحمد بن يونس الكديمي، وهلال بن العلاء الرقي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وجماعة.

روى له: البخاري، وأبو داود، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه في "التفسير".

ولد بالبصرة سنة إحدى وستين ومائة، ومات سنة أربع وثلاثين ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال علي ابن المديني على المنبر: «مَن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر، ومَن زعم أن الله لا يُرى فهو كافر، ومَن زعم أن الله لم يُكلم موسى على الحقيقة فهو كافر»[1].

وقال أيضًا قبل أن يموت بشهرين: «القرآن كلام الله غير مخلوق، ومَن قال مخلوق فهو كافر»[2].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٣٩).

(٢) المصدر السابق.

وقال أيضًا: «يحملني حبي لهذا الحديث أن أحج حجة، فأسمع من محمد بن خنيس»[1].

وقال أيضًا: «ربما أذكر الحديث في الليل فآمر الجارية تسرج السراج، فأنظر فيه»[2].

وقال أيضًا: «تركت من حديثي مائة ألف حديث، فيها ثلاثون ألفًا لعباد بن صهيب»[3].

وقال عثمان بن سعيد الدارمي: «سمعت علي ابن المديني، يقول: هو كفر» يعني مَن قال: القرآن مخلوق[4].

وقال علي بن الحسين بن الوليد: «حين ودَّعت علي بن عبد الله بن جعفر، قال: بلغ أصحابنا عني أن القوم كفار ضلال، ولم أجد بدًّا من متابعتهم؛ لأني حبست في بيت مظلم ثمانية أشهر، وفي رجلي

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٠١).

(٢) تاريخ بغداد (١٣/٤٢٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (١٣/٤٤٠).

قيد ثمانية أمناء، حتى خفت على بصري، فإن قالوا يأخذ منهم، فقد سبقت إلى ذاك، فقد أخذ مَن هو خير مني»[1].

وقال أبو قدامة: «سمعت علي ابن المديني، يقول: "رأيت فيما يرى النائم، كأن الثريا تدلت حتى تناولتها"، فصدق الله رؤياه، بلغ في الحديث مبلغًا لم يبلغه أحد، أو لم يبلغه كبير أحد»[2].

وقال عبد الرحمن بن يعقوب القلزمي -وكان من أصحاب علي-: «جاءنا علي ابن المديني يومًا، فقال: "رأيت هذه الليلة كأني مددت يدي، فتناولت أنجمًا من نجوم السماء"، فمضينا معه إلى بعض المعبرين، فقص عليه، فقال: يا هذا! ستنال علمًا، فانظر كيف تكون. فقال له بعض أصحابنا: لو نظرت في شيء من الفقه. كأنه يريد الرأي. فقال: "إن اشتغلت بذاك انسلخت مما أنا فيه"»[3].

وقال ابن عمار الموصلي: «قال لي ابن المديني: ما يمنعك أن تكفرهم -يعني الجهمية-؟ وكنت أنا أولًا أمتنع أن أكفرهم. حتى قال ابن

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٣٨).

(٢) المصدر السابق (١٣/٤٢٥).

(٣) المصدر السابق.

المديني ما قال، فلما أجاب إلى المحنة، كتبت إليه كتابًا أذكره الله، وأذكره ما قال لي في تكفيرهم، فقال ابن المديني أو أخبرني رجل عنه أنه بكى حين قرأ كتابي، ثم رأيته بعد فقلت له، فقال: ما في قلبي مما قلت وأجبت إليه شيء، ولكني خفت أن أُقتل وتعلم ضعفي، أني لو ضربت سوطًا واحدًا لمت»[1].

وقال سفيان بن عيينة الهلالي: «يلوموني على حب علي، والله لما أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني»[2].

وقال أحمد بن سنان: «كان سفيان بن عيينة يقول لعلي ابن المديني، ويسميه: حية الوادي، إذا استثبت سفيان أو سئل عن شيء، يقول: لو كان حية الوادي»[3].

وقال خلف بن الوليد الجوهري: «خرج علينا ابن عيينة يومًا، ومعنا علي ابن المديني، فقال: لولا علي لم أخرج إليكم»[4].

---

(١) تاريخ بغداد (٤٣٨/١٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٩٩/١).

(٣) تاريخ بغداد (٤٢٣/١٣).

(٤) المصدر السابق.

وقال حفص بن محبوب الخزاعي: «كنت عند سفيان بن عُيينة ومعنا علي ابن المديني، وابن الشاذكوني، فلما قام -يعني ابن المديني- قال -يعني سفيان بن عيينة-: إذا قامت الخيل، لم يجلس مع الرجالة»[1].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «الناس يلومونني في قعودي مع علي، وأنا أتعلم من علي أكثر مما يتعلم علي مني»[2].

وقال عباس العنبري: «كان يحيى بن سعيد القطان، ربما قال: لا أحدِّث شهرًا، ولا أحدث كذا، فحدثني ذكر -رجلًا من أصحاب الحديث- نسيته، قال: بلغني أن يحيى حدثه -يعني لابن المديني- قبل انقضاء المدة التي كان ذكرها، قال: فأتيت يحيى، فقلت له: إنه بلغني أنك حدثت عليًّا، ولم تنقض المدة التي ذكرت، فقال: إني كلما قلت لا أحدث إلى كذا، استثنيت عليًّا، ونحن نستفيد من علي أكثر مما يستفيد منا»[3].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٢٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٠٠).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٤٢٥).

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «علي ابن المديني أعلم الناس بحديث رسول الله ﷺ وخاصة بحديث ابن عُيينة»[1].

وقال أبو عبيد القاسم بن سلام: «انتهى الحديث إلى أربعة: إلى أبي بكر بن أبي شيبة، وأحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، وأبو بكر أسردهم له، وأحمد أفقههم فيه، ويحيى أجمعهم له، وعلي أعلمهم به»[2].

وقال يحيى بن معين: «عليٌّ من أهل الصدق»[3].

وقال أيضًا: «علي ابن المديني مِن أروى الناس عن يحيى بن سعيد، إني أرى عنده أكثر من عشرة آلاف»، فقيل ليحيى: أكثر من مُسدد؟ قال: «نعم، إن يحيى بن سعيد كان يكرمه ويدنيه، وكان صديقه -يعني عليًّا- وكان علي يلزمه»[4].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٢٤).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٠٠).

(٣) الجرح والتعديل (٦/١٩٣).

(٤) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٢٠١).

وسُئل ابن معين **عنه**، وعن الحميدي أيهما أعلم؟ فقال: «ينبغي للحميدي أن يكتب عن آخر، عن علي ابن المديني»[(١)].

وقال ابن الجنيد: «قلت ليحيى، وذُكر عنده علي ابن المديني فحملوا عليه، فقلت ليحيى: يا أبا زكريا، ما عليٌّ عند الناس إلا مرتد. فقال: ما هو بمرتد، هو على إسلامه، رجل خاف، فقال، ما عليه؟!»[(٢)].

وقال أحمد بن يوسف البحيري: «سمعت الأعين، يقول: رأيت علي ابن المديني مستلقيًا، وأحمد بن حنبل عن يمينه، ويحيى بن معين عن يساره، وهو يملي عليهما»[(٣)].

وقال أحمد بن حنبل: «أحفظنا للطوالات الشاذكوني، وأعرفنا بالرجال يحيى بن معين، وأعلمنا بالعلل علي ابن المديني»، وكأنه أومأ إلى نفسه أنه أفقههم[(٤)].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٢٩).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص١٤٨).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٠٢).

(٤) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٤٨٦).

وقال ابن عمار الموصلي: «ما أجاب إلى ما أجاب ديانة إلا خوفًا»[1].

وقال محمد بن عبد الله النيسابوري: «سمعت أبا عبد الله محمد بن يعقوب الحافظ يذكر فضل علي ابن المديني، وتقدمه وتبحره في هذا العلم، فقال له بعض أصحابنا: قد تكلم فيه عمرو بن علي، فقال: والله لو وجدت قوة لخرجت إلى البصرة، فبلت على قبر عمرو بن علي»[2].

وقال البخاري: «ما استصغرت نفسي عند أحد إلا عند علي ابن المديني»[3].

وقال أيضًا: «أشتهي أن أقدم العراق وعلي بن عبد الله حي، فأجالسه»[4].

وقال أبو زرعة الرازي: «لا نرتاب في صدقه»[5].

---

(١) تاريخ بغداد (٤٣٨/١٣).

(٢) المصدر السابق (٤٣٩/١٣).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٠٠/١).

(٤) تاريخ بغداد (٤٢٨/١٣).

(٥) الجرح والتعديل (١٩٣/٦).

وسُئل محمد بن مسلم بن وَارة عن علي ابن المديني، ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: «كان علي أسرد وأتقن، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه»[1].

وقال أبو داود السجستاني: «علي ابن المديني خير من عشرة آلاف مثل الشاذكوني»[2].

وقيل لأبي داود: علي أعلم أم أحمد؟ قال: «علي أعلم باختلاف الحديث من أحمد»[3].

وسُئل الفرهياني عن يحيى، وعلي، وأحمد، وأبي خيثمة، فقال: «أما علي فأعلمهم بالحديث والعلل، ويحيى أعلمهم بالرجال، وأحمد بالفقه، وأبو خيثمة من النبلاء»[4].

وقال أبو حاتم الرازي: «كان علي ابن المديني علمًا في الناس في معرفة الحديث والعلل، وكان أحمد بن حنبل لا يسميه، إنما يكنيه أبا الحسن تبجيلًا له، وما سمعت أحمد سماه قط»[1].

---

(١) الجرح والتعديل (١/٣١٤).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٠٢).

(٣) المصدر السابق (ص٢٩٣).

(٤) تاريخ بغداد (١٣/٤٢٩).

وقال صالح بن محمد جَزَرة: «أعلم مَن أدركت بالحديث وعلله: علي ابن المديني، وأفقههم في الحديث: أحمد بن حنبل، وأقهرهم بالحديث: سليمان الشاذكوني»[٢].

وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي: «سألت أبا علي صالح بن محمد، قلت: يحيى بن معين هل كان يحفظ؟ فقال: لا، إنما كان عنده معرفة. فقلت لأبي علي: فعلي ابن المديني كان يحفظ؟ فقال: نعم، ويعرف»[٣].

وقال عباس العنبري: «كان علي ابن المديني بلغ ما لو قضي له أن يتم على ذاك لعله كان تقدم على الحسن البصري، كان الناس

---

(١) الجرح والتعديل (١٩٣/٦).

(٢) تاريخ بغداد (٤٢٩/١٣).

وقوله: "أقهرهم" صوابٌ، والمراد به: أفضلهم وأغلبهم في الحديث؛ وقد جاء في بعض المصادر "أمهرهم"، وكلا اللفظين صوابٌ وله وجهٌ من النظر؛ فالأول يصف مكانته وهيمنته العلمية بين أقرانه، والثاني يصف شدة حذقه في الصنعة الحديثية.

(٣) المصدر السابق، وصالح بن محمد هو المعروف بجزرة.

يكتبون قيامه، وقعوده، ولباسه، وكل شيء يقول، ويفعل، أو نحو هذا»[(١)].

وقال هارون بن إسحاق الهمداني: «الكلام في صحة الحديث وسقيمه لأحمد بن حنبل، وعلي ابن المديني»[(٢)].

وقال محمد بن إسحاق السراج: «سمعت أبا يحيى، يقول: كان علي ابن المديني إذا قدم بغداد، وتصدر الحلقة، وجاء يحيى، وأحمد، وخلف، والمعيطي، والناس يتناظرون، فإذا اختلفوا في شيء تكلم فيه علي»[(٣)].

وقال النسائي: «كأن الله خلق علي ابن المديني لهذا الشأن»[(٤)].

وقال ابن أبي حاتم: «كان أبي يروي عنه؛ لنزوعه عما كان منه»[(٥)].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٢٦).

(٢) الجرح والتعديل (١/٣١٩).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٤٢٧).

(٤) المصدر السابق (١٣/٤٢٦).

(٥) الجرح والتعديل (٦/١٩٣).

وقال الخطيب البغدادي: «أحد أئمة الحديث في عصره، والمقدَّم على حفاظ وقته»[1].

وقال المزي: «الإمام المبرز في هذا الشأن، صاحب التصانيف الواسعة، والمعرفة الباهرة»[2].

وقال الذهبي: «الحافظ»[3].

وقال أيضًا: «إليه المنتهى في معرفة علل الحديث النبوي، مع كمال المعرفة بنقد الرجال، وسعة الحفظ، والتبحر في هذا الشأن، بل لعله فرد زمانه في معناه، وقد أدرك حماد بن زيد، وصنف التصانيف، وهو تلميذ يحيى بن سعيد القطان، ويقال: لابن المديني نحو مائتي مصنف»[4].

وقال ابن حجر: «ثقة ثبت، إمام أعلم أهل عصره بالحديث وعلله، حتى قال البخاري: ما استصغرت نفسي إلا عند علي ابن المديني، وقال فيه شيخه ابن عيينة: كنت أتعلم منه أكثر مما يتعلم مني،

---

(١) تاريخ بغداد (٤٢١/١٣).

(٢) تهذيب الكمال (٥/٢١).

(٣) الكاشف (٤٢/٢).

(٤) ميزان الاعتدال (١٥٢/٣).

وقال النسائي: كأن الله خلقه للحديث، عابوا عليه إجابته في المحنة، لكنه تنصل، وتاب، واعتذر بأنه كان خاف على نفسه»[١].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أبو يوسف القلوسي: «قلت لعلي ابن المديني: مثلك في علمك يجيب إلى ما أجبت إليه؟ فقال لي: يا أبا يوسف، ما أهون عليك السيف»[٢].

وقال العباس بن عبد العظيم العنبري: «دخلت على علي ابن المديني يومًا، فرأيته واجمًا مغمومًا، فقلت: ما شأنك؟ قال: رؤيا رأيتها، قلت: وما هي؟ قال: رأيت كأني أخطب على منبر داود النبي ﷺ فقلت: خيرًا رأيت، أنك تخطب على منبر نبي. فقال: لو رأيت، كأني أخطب على منبر أيوب، كان خيرًا لي؛ لأن أيوب بلي في بدنه، وداود فتن في دينه، وأخشى أن أفتن في ديني، فكان منه ما كان»[٣].

---

(١) تقريب التهذيب (ص٤٠٣).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٣٠١)، أي في محنة القول بخلق القرآن.

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٤٣١)، وقال الخطيب عقبه: "يعني أنه أجاب لما

وقال أزهر بن جميل: «كنا عند يحيى بن سعيد القطان، وثَمَّ سهل بن حسان بن أبي خدويه، وابن المديني، والشاذكوني، وسليمان صاحب البصري، والقواريري، وسفيان الرأس، فجاء عبد الرحمن بن مهدي، فسلم على أبي سعيد، وجلس إليه، فقال له يحيى: ما لي أراك خاثر النفس؟ قال: رأيت البارحة رؤيا هالتني، فقال: لا يكون إلا خيرًا إن شاء الله، فقال له علي ابن المديني: أي شيء رأيت يا أبا سعيد؟ قال: رأيت قومًا من أصحابنا رُكِسوا، قال: فقال علي: أضغاث أحلام، فقال له عبد الرحمن: اسكت، فوالله يا علي إنك منهم، فقال علي: إن الله يقول: ﴿وَمَن نُّعَمِّرْهُ نُنَكِّسْهُ فِي الْخَلْقِ﴾ فقال: ليس هو والله بذاك»[1].

وقال الأصمعي لعلي: «والله يا علي لتتركن الإسلام وراء ظهرك»[2].

امتحن إلى القول بخلق القرآن".

(١) الضعفاء الكبير (٣٦٧/٤).

(٢) تاريخ بغداد (٤٣١/١٣).

وقال زكريا بن يحيى الساجي: «قدم علي ابن المديني البصرة، فصار إليه بُندار، فجعل علي، يقول: قال أبو عبد الله، قال أبو عبد الله، فقال له بندار على رؤوس الملأ: مَن أبو عبد الله؟ أحمد بن حنبل؟! قال: لا. أحمد بن أبي دُؤاد، قال بندار: عند الله أحتسب خطاي، شبه علي هذا، وغضب، وقام»[1].

وقال محمد بن عبد الله بن إبراهيم الشافعي: «كان عند إبراهيم الحربي قمطر من حديث علي ابن المديني وما كان يحدث به، فقيل له: لمَ لا تحدث عنه؟ قال: لقيته يومًا، وبيده نعله وثيابه في فمه، فقلت: إلى أين؟ فقال: ألحق الصلاة خلف أبي عبد الله؟ فظننت أنه يعني أحمد بن حنبل، فقلت: مَن أبو عبد الله؟ قال: أبو عبد الله بن أبي دُؤاد، فقلت: والله لا حدثت عنك بحرف»[2].

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٣٦).

(٢) المصدر السابق (١٣/٤٣٧).

وقيل لأبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق الحربي: «أكان علي ابن المديني يُتهم بشيء مِن الكذب؟ فقال: لا. إنما كان حدَّث بحديث فزاد في خبره كلمة؛ ليرضي بها ابن أبي دؤاد»[1].

وسُئل إبراهيم الحربي أيضًا، فقيل له: «كان يتكلم علي ابن المديني في أحمد بن حنبل؟ فقال: لا. إنما كان إذا رأى في كتاب حديثًا عن أحمد، قال: اضرب على ذا؛ ليرضى به ابن أبي دؤاد، وكان قد سمع من أحمد، وكان في كتابه: سمعت أحمد، وقال أحمد، وحدثنا أحمد، وكان ابن أبي دؤاد إذا رأى في كتابه حديثًا عن الأصمعي، قال: اضرب على ذا؛ ليرضي نفسه بذلك»[2].

وذَكَر عمرو بن محمد بن بكير الناقد حديثًا من طريق محمد بن عبد الرحمن الطفاوي، عن الأعمش، عن مجاهد، عن ابن عمر قال: قال لي النبي ﷺ: **كن في الدنيا كأنك غريب** ... الحديث، ثم قال بعد ذِكره لعلي ابن المديني: «زعم المخذول –أي علي– في هذا الحديث

---

(١) تاريخ بغداد (١٣/٤٣٧).

(٢) المصدر السابق.

أنه حدثنا مجاهد، وإنما نرى الأعمش أخذه من ليث بن أبي سُليم»[1].

وقال يحيى بن معين: «كان علي ابن المديني إذا قدم علينا أظهر السُّنَّة، وإذا ذهب إلى البصرة أظهر التشيع»[2].

وقال العقيلي: «جنح إلى ابن أبي دؤاد، والجهمية، وهو في الحديث مستقيم إن شاء الله»[3].

وقال أيضًا: «قرأت على عبد الله بن أحمد بن حنبل كتاب "العلل" عن أبيه، فرأيت فيه حكايات كثيرة عن أبيه، عن علي بن عبد الله، ثم قد ضَرب على اسمه، وكتب فوقه: حدثنا رجل، ثم ضرب على الحديث كله، فسألت عبد الله، فقال: كان أبي حدثنا عنه، ثم أمسك عن اسمه، وكان يقول: حدثنا رجل، ثم ترك حديثه بعد ذاك»[4].

---

(١) الضعفاء الكبير (٣٦٩/٤).

(٢) تاريخ بغداد (٤٢٨/١٣).

(٣) الضعفاء الكبير (٣٦٧/٤).

(٤) المصدر السابق.

وقال ابن أبي حاتم: «ترك أبو زرعة الرواية عنه مِن أجل ما كان منه في المحنة»[1].

الترجيح:

ثقة ثبت حجة، إمام أهل عصره بالحديث وعلله.

تنبيهات:

١- قول يحيى بن معين: "وإذا ذهب إلى البصرة أظهر التشيع".

ليس على إطلاقه، فلا يثبت عند التحقيق اعتقاد ابن المديني بمذهب وعقيدة الشيعة، وإنما كان يفعل ذلك عند ذهابه إلى البصرة، ويحدثهم بفضائل علي بن أبي طالب ﷺ ومناقبه؛ لأنهم كانوا عثمانيين يبجلون عثمان بن عفان ﷺ ويتعصبون له فيطعنون في علي ﷺ.

ومن ثَم فما فعله ابن المديني كان نصرة لأحد أصحاب رسول الله ﷺ وليس غلوًّا فيه.

---

(١) الجرح والتعديل (١٩٣/٦).

كذلك فإن الأمر في بغداد حيث يقيم يحيى بن معين على غير ذلك، ولم يكن هناك حاجة لتحديثه بفضائل أمير المؤمنين علي رضي الله عنه.

وقد أشار شمس الدين الذهبي إلى ذلك بقوله: «كان إظهاره لمناقب علي بالبصرة لمكان أنهم عثمانية فيهم انحراف عن علي»[1].

كذلك نجد الأمر مختلفًا في مدينة الكوفة حيث كان أهلها من الشيعة، ومنهم مَن يغلو في علي بن أبي طالب رضي الله عنه ومن ثَم كان ابن المديني إذا دخلها لا يظهر التشيع، ولا يبالغ في إظهار مناقب علي رضي الله عنه لأنه ليس هناك مصلحة شرعية لذلك.

٢- بالغ وأسرف العقيلي في إيراده لعلي ابن المديني في كتابه "الضعفاء" وتمريضه القول فيه، وقد تعقبه الذهبي بقوله: «أفما لك عقل يا عقيلي، أتدري فيمن تتكلم، وإنما تبعناك في ذكر هذا النمط لنذب عنهم ولنزيف ما قيل فيهم»[2].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١١/٤٧).

(٢) ميزان الاعتدال (٣/١٥١).

٣– مسألة إجابة علي ابن المديني في محنة القول بخلق القرآن إنما فعل ذلك تقية، وخوفًا من القتل، كما فعل عمار بن ياسر ﷺ عندما نال من النبي ﷺ بسبب إيذاء وتعذيب الكفار له، وسيأتي مزيد تفصيل في ترجمة "يحيى بن معين".

٤– هناك بعض الافتراءات قيلت في علي ابن المديني، ولا تثبت عنه من وجه يصح، وإنما هي أباطيل رويت بأسانيد واهية، منها: تضعيفه لقيس بن أبي حازم.

كذلك رؤيته لنفسه يخطب على منبر نبي الله داود ﷺ وقوله: "لو رأيت كأني أخطب على منبر أيوب كان خيرًا لي؛ لأن أيوب بلي في بدنه، وداود فتن في دينه، وأخشى أن أفتن في ديني".

فكان منه ما كان مِن القول بخلق القرآن، وغير ذلك من قصص وغرائب، وقد أوردها الخطيب في "تاريخ بغداد" وضعفها بما يغني عن التَّكرار.





[من اسمه مالك]:

٩٨- مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر الأصبحي، أبو عبد الله المدني، حليف قريش، إمام دار الهجرة، صاحب المذهب.

روى عن: عمه نافع بن مالك أبي سهيل، وإبراهيم بن أبي عبلة المقدسي، وإسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة، وإسماعيل بن أبي حكيم، وأيوب بن أبي تميمة السختياني، وأيوب بن حبيب الزهري، وثور بن زيد الديلي، وجعفر بن محمد الصادق، وحميد بن قيس المكي الأعرج، وحميد الطويل، وخبيب بن عبد الرحمن، وداود بن الحصين، وربيعة بن أبي عبد الرحمن، وزياد بن أبي زياد مولى ابن عياش، وزيد بن أبي أنيسة، وسعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، وسعيد بن أبي سعيد المقبري، وسعيد بن عمرو بن شرحبيل، وسهيل بن أبي صالح، وشريك بن عبد الله بن أبي نمر، وصالح بن كيسان، وصفوان بن سليم، وصيفي مولى أبي أيوب، وضمرة بن سعيد المازني، وطلحة بن عبد الملك الأيلي، وعامر بن عبد الله بن الزبير، وعبد الله بن ذكوان أبي الزناد، وعبد الله بن عبد الله بن جابر بن عتيك، وعبد الله بن عبد الرحمن بن معمر أبي طوالة، وعبد الله بن

الفضل الهاشمي، وعبد الله بن يزيد بن هرمز، وعبد الله بن يزيد مولى الأسود بن سفيان، وعبد ربه بن سعيد الأنصاري، وعبد الرحمن بن حرملة الأسلمي، وعبد الرحمن بن عبد الله بن أبي صعصعة، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وعبد الكريم بن مالك الجزري، وأبي أمية عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، وعبد المجيد بن سهيل بن عبد الرحمن بن عوف، وعُبيد الله بن أبي عبد الله الأغر، وعطاء الخراساني، وعمرو بن أبي عمرو مولى المطلب، وعمرو بن مسلم بن عمارة بن أكيمة الليثي، وعمرو بن يحيى بن عمارة المازني، والعلاء بن عبد الرحمن بن يعقوب، والفضيل بن أبي عبد الله، وقطن بن وهب، وكثير بن زيد الأسلمي، وكثير بن فرقد، ومحمد بن أبي أمامة بن سهل بن حنيف، ومحمد بن أبي بكر الثقفي، ومحمد بن زيد بن المهاجر بن قنفذ، ومحمد بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي صعصعة، ومحمد بن عبد الرحمن أبي الرجال الأنصاري، ومحمد بن عمارة بن عمرو بن حزم، ومحمد بن عمرو بن حلحلة، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري، ومحمد بن المنكدر، ومحمد بن يحيى بن حبان، ومسلم بن أبي مريم، والمسور بن رفاعة القرظي، وموسى بن أبي تميم، وموسى بن عقبة، وموسى بن ميسرة

مولى بني الديل، ونافع مولى ابن عمر، ونعيم بن عبد الله المجمر، وهاشم بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، وهشام بن عروة، وهلال بن أبي ميمونة، ووهب بن كيسان، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويزيد بن زياد بن أبي زياد مولى ابن عياش، ويزيد بن عبد الله بن خصيفة، ويزيد بن عبد الله بن قسيط، ويزيد بن عبد الله بن الهاد، ويونس بن يوسف بن حماس، وخلق كثير.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله بن قريم الأنصاري قاضي المدينة، وإبراهيم بن عمر بن أبي الوزير، وأحمد بن إسماعيل أبو حذافة السهمي، وإسحاق بن سليمان الرازي، وإسحاق بن عيسى بن الطباع، وإسحاق بن محمد الفروي، وإسماعيل بن أبي أويس، وإسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عُلية، وإسماعيل بن موسى الفزاري، وأشهب بن عبد العزيز أبو عمرو الفقيه المصري، وبشر بن عمر الزهراني، وجُويرية بن أسماء بن عُبيد الضبعي (وهو مِن أقرانه)، وحبيب بن أبي حبيب كاتب مالك، والحسين بن الوليد النيسابوري، وحماد بن مسعدة أبو سعيد البصري، وخالد بن عبد الرحمن الخراساني، وخالد بن مخلد القطواني، وخلف بن هشام البزار، وداود بن عبد الله بن أبي الكرم الجعفري، وذؤيب بن غمامة

السهمي، وزيد بن أبي الزرقاء، وزيد بن يحيى بن عبيد الدمشقي، وسعيد بن الحكم بن أبي مريم، وسعيد بن داود الزنبري، وسعيد بن عمرو بن الزبير الزبيري، وسعيد بن كثير بن عفير، وسفيان بن سعيد الثوري، وسفيان بن عيينة الهلالي، وسلم بن قتيبة أبو قتيبة، وشعبة بن الحجاج أبو بسطام الواسطي، وشعيب بن حرب، وعبد الله بن الجراح القهستاني، وعبد الله بن رجاء المكي، وعبد الله بن عبد الوهاب الحجبي، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد الله بن محمد النفيلي، وعبد الله بن مسلمة القعنبي، وعبد الله بن نافع الزبيري، وعبد الله بن نافع الصائغ، وعبد الله بن وهب، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وعبد الأعلى بن مسهر أبو مسهر الغساني، وعبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، وعبد الرحمن بن غزوان المعروف بقراد أبي نوح، وعبد الرحمن بن القاسم المصري، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد العزيز بن عبد الله الأويسي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وعبد الملك بن عبد العزيز بن الماجشون، وعتبة بن عبد الله المروزي، وعقبة بن خالد السكوني، وعلي بن الجعد، والفضل بن دُكَين أبو نعيم الملائي، والقاسم بن يزيد الجرمي، وقتيبة بن سعيد البلخي، وكامل بن طلحة الجحدري، والليث بن سعد المصري (وهو مِن



أقرانه)، ومحمد بن إدريس الشافعي، ومحمد بن سليمان بن أبي داود الحراني، ومحمد بن غياث أبو لبيد السرجسي، ومحمد بن مسلم بن شهاب الزهري وهو من شيوخه، ومحمد بن يحيى أبو غسان الكناني، ومصعب بن عبد الله الزبيري، ومطرف بن عبد الله اليساري، ومعاوية بن هشام القصار، ومعلى بن منصور الرازي، ومعن بن عيسى القزاز، ومكي بن إبراهيم البلخي، ومنصور بن أبي مزاحم، وموسى بن أعين الجزري، والنعمان بن عبد السلام الأصبهاني، وهشام بن عبد الملك أبو الوليد الطيالسي، وهشام بن عمار الدمشقي، وورقاء بن عمر اليشكري، ووكيع بن الجراح، والوليد بن مسلم الدمشقي، ويحيى بن إبراهيم بن أبي قتيلة، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى بن سعيد الأنصاري وهو من شيوخه، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن عبد الله بن بكير، ويحيى بن أبي عمر العدني، ويحيى بن يحيى الأندلسي، ويونس بن عبيد الله العميري، ويونس بن يحيى أبو نباتة المدني، وجماعة.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

المشهور أنه ولد سنة ثلاث وتسعين، ومات سنة تسع وسبعين ومائة من الهجرة، ودفن بالبقيع.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال أيوب بن سويد الرملي: «إمام دار الهجرة، والسُّنة، الثقة الصدوق»[(١)].

وقال أيضًا: «ما رأيت أحدًا قط أجود حديثًا من مالك بن أنس»[(٢)].

وقال أيضًا: «حدثني الصدوق مالك بن أنس»[(٣)].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «كان وهيب لا يعدل بمالك أحدًا»[(٤)].

وقال أيضًا: «حدثنا مالك، عن نافع، ثم قال: هو أثبت من عُبيد الله، وموسى بن عقبة، وإسماعيل بن أمية، عن نافع»[(٥)].

---

(١) ترتيب المدارك للقاضي عياض (١/١٥٧).

(٢) الجرح والتعديل (١/١٣).

(٣) تاريخ أسماء الثقات (ص٢٨٤).

(٤) الجرح والتعديل (٨/٢٠٤).

(٥) المصدر السابق (٨/٢٠٥).

وقال ابن وهب: «سمعت مناديًا ينادي بالمدينة، ألا لا يفتي الناس إلا مالك بن أنس، وابن أبي ذئب»[1].

وقال سفيان بن عيينة: «ما كان أشد انتقاد مالك للرجال، وأعلمه بشأنهم»[2].

وقال أيضًا: «إنا كنا نتبع آثار مالك بن أنس، وننظر إلى الشيخ إن كان مالك كتب عنه وإلا تركناه»[3].

وقال أيضًا: «إمام»[4].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «ما في القوم أصح حديثًا من مالك – يعني بالقوم: الثوري، وابن عُيينة– ومالك أحب إلي من مَعمر»[5].

وقال يحيى بن حسان: «كنا عند وهيب فذكر حديثًا عن ابن جريج، ومالك، عن عبد الرحمن بن القاسم، فقلت لصاحب لي: اكتب ابن جريح، ودع مالكًا، وإنما قلت ذلك لأن مالكًا كان

---

(١) طبقات الفقهاء للشيرازي (ص٦٨).

(٢) الجرح والتعديل (٢٠٤/٨).

(٣) التاريخ لابن أبي خيثمة/السفر الثالث (٢٢٧/٣).

(٤) التعديل والتجريح (٧٦٥/٢).

(٥) الجرح والتعديل (٢٠٤/٨).

يومئذ حيًّا، فسمعها وهيب، فقال: تقول دع مالكًا؟! ما بين شرقها وغربها أحد آمن عندنا على ذلك من مالك، وللعرض على مالك أحب إلي من السماع من غيره، ولقد أخبرني شعبة أنه قدم المدينة بعد وفاة نافع بسنة، وإذا لمالك حلقة»[(١)].

وقال معن بن عيسى الأشجعي: «كان مالك يتقي في حديث رسول الله ﷺ الباء، والفاء ونحوهما»[(٢)].

وقال الشافعي: «إذا جاء الأثر فمالك النجم، ومالك، وابن عيينة القرينان»[(٣)].

وقال أيضًا: «ما في الأرض كتاب في العلم أكثر صوابًا من كتاب مالك»[(٤)].

وقال أيضًا: «كان مالك إذا شك في بعض الحديث طرحه كله»[(٥)].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٢٠٤).

(٢) التعديل والتجريح (٢/٧٦٩).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٠٥).

(٤) التعديل والتجريح (٢/٧٦٤).

(٥) المصدر السابق (٢/٧٦٩).

وقال أيضًا: «قال لي محمد بن الحسن: أيهما أعلم صاحبكم أو صاحبنا؟ يعني أبا حنيفة ومالكًا، قلت: على الإنصاف؟ قال: نعم، قلت: فأنشدك الله مَن أعلم بالقرآن: صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قال: فأنشدك الله من أعلم بالسُّنة: صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قال: فأنشدك الله من أعلم بأقاويل أصحاب رسول الله ﷺ المتقدمين: صاحبنا أو صاحبكم؟ قال: اللهم صاحبكم، قلت: فلم يبق إلا القياس، والقياس لا يكون إلا على هذه الأشياء، فعلى أي شيء يقيس؟!»[1].

وقال حرملة: «لم يكن الشافعي يقدم على مالك أحدًا في الحديث»[2].

وقال حماد بن زيد: «يرحم الله أبا عبد الله كان من الإسلام بمكان»[3].

---

(١) طبقات الفقهاء للشيرازي (ص٦٨).

(٢) تهذيب الأسماء للنووي (٢/٧٦).

(٣) التعديل والتجريح (٢/٧٦٧).

وقال عُبيد الله بن عمر: «ما أخذنا من ابن شهاب إلا قراءة، كان مالك بن أنس يقرأ لنا، وكان جيد القراءة»[١].

وقال ابن سعد: «كان مالك ثقة، مأمونًا، ثبتًا، ورعًا، فقيهًا، عالمًا، حجة»[٢].

وقال يحيي بن معين: «ثقة، وهو أثبت في نافع من أيوب، وعُبيد الله بن عمر، وليث بن سعد وغيرهم»[٣].

وقال أيضًا: «أثبت في الزهري من سفيان»[٤].

---

(١) أدب الاملاء للسمعاني (ص٩٤).

وَفِي هَذَا وَمَا شَاكَلَهُ دَحْضٌ لِمَزَاعِمِ مَنِ اتَّهَمَ مَالِكًا بِاللَّحْنِ، كَمَا أَنَّ مَا نَقَلَهُ الأَصْمَعِيُّ عَنْهُ فِي تَفْسِيرِ "الِاسْتِجْمَارِ" بِأَنَّهُ "الِاسْتِطَابَةُ"؛ لَيُؤَكِّدُ ضَلَاعَتَهُ فِي اللُّغَةِ وَتَمَكُّنَهُ مِنْ نَوَاصِيهَا؛ قال الأصمعي: «أخبرني مالك أن الاستجمار هي الاستطابة، ولم أسمعه إلا من مالك»(ترتيب المدارك للقاضي عياض ١/٨١).

(٢) الطبقات الكبرى (٧/٥٧٥).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٠٥).

(٤) أحاديث ابن معين لأبي بكر الصفار (ص١٦٦).

وقال أيضًا: «أمير المؤمنين في الحديث»[1].

وقال أيضًا: «أثبت أصحاب الزهري: مالك، ومالك في نافع أثبت عندي من عبيد الله بن عمر، ومن أيوب السختيانى»[2].

وقال أيضًا: «أوثق الناس في الزهري: مالك بن أنس»[3].

وقال أيضًا: «أكثر الناس في الزهري: مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس»[4].

وقيل ليحيى بن معين: مَن أثبت أصحاب الزهري في الزهري؟ فقال: «مالك بن أنس، قلت: ثم مَن؟ قال: مَعمر»[5].

وقال أبو بكر «سمعت يحيى بن معين وذكر له قول النبي ﷺ: "يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل فلا يجدون عالمًا أعلم من عالم

---

(١) التعديل والتجريح (٢/٧٧٠).

(٢) الجرح والتعديل (٨/٢٠٥).

(٣) تاريخ أسماء الثقات (ص٢٨٥).

(٤) التاريخ عن ابن معين لهاشم بن مرثد (ص٥٠).

(٥) الجرح والتعديل (٨/٢٠٥).

المدينة" فقال ابن معين، سمعت ابن عيينة يقول: نظن أنه مالك بن أنس»[1].

وقال ابن الجنيد: «سُئل يحيى بن معين، وأنا أسمع: مَن أثبت مَن روى عن الزهري؟ فقال: مالك بن أنس، ثم معمر، ثم عقيل، ثم يونس، ثم شعيب، والأوزاعي، والزبيدي، وسفيان بن عُيينة، وكل هؤلاء ثقات»[2].

وقال الميموني: «قال لي يحيى بن معين: لا تريد أن تسأل عن رجال مالك، كل مَن حدَّث عنه ثقة إلا رجلًا أو رجلين»[3].

وقال أحمد بن حنبل: «إمام من أئمة المسلمين»[4].

---

(١) التعديل والتجريح (٢/٧٦٥).

(٢) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٩٥)، وبنحوه ذكره الدوري كما في (تاريخ ابن معين/رواية الدوري ١/١٣٢).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٣٧٧).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية المروذي (ص٩٠).

وقال أيضًا: «ما روى مالك عن أحد إلا وهو ثقة، كل مَن روى عنه مالك فهو ثقة»[1].

وقال أيضًا: «مِن أثبت الناس، وقد كان يخطئ»[2].

وقال أيضًا: «إذا روى عن رجل لا يُعرف؛ فهو حجة»[3].

وقال أيضًا: «كان مالك مِن أثبت الناس، ولا تبال أن لا تسأل عن رجل روى عنه مالك، ولا سيما مدني»[4].

وقال أيضًا: «كان ابن أبي ذئب ثقة صدوقًا أفضل من مالك بن أنس إلا أن مالكًا أشد تنقية للرجال منه، ابن أبي ذئب لا يبالي عن مَن يحدث»[5].

---

(١) مسائل أحمد/رواية ابن هانئ (ص٥٠٤)، وهذا ليس على إطلاقه كما سيأتي.

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية الميموني (ص٢٠٤).

(٣) شرح علل الترمذي لابن رجب (٣٧٧/١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) سؤالات أبي داود لأحمد (ص٢١٨).

وقيل لابن حنبل: فأي أصحاب الزهري أحب إليك؟ قال: «مالك أحبهم إلي في قلة روايته، وبعده معمر، وما يضمن إلى معمر أحد، إلا أصبت معمرًا يفوقه، وأطلب منه للحديث»[(١)].

وسُئل أيما أثبت عندك في حديث الزهري: معمر، وابن عيينة، أو مالك، أو يونس، أو إبراهيم بن سعد، أو محمد بن الوليد الزبيدي، أو عقيل؟ قال: «معمر أحبهم إلي وأحسنهم حديثًا، وأصح بعد مالك»[(٢)].

وقال حرب بن إسماعيل الكرماني: «قلت لأحمد بن حنبل: مالك بن أنس أحسن حديثًا عن الزهري، أو سفيان بن عيينة؟ فقال: مالك أصح حديثًا، قلت: فمعمر؟ فقدَّم مالكًا عليه، إلا أن معمرًا أكثر حديثًا عن الزهري»[(٣)].

وقال عبد الله بن أحمد: «قلت لأبي: أيما أثبت أصحاب الزهري؟ قال: مالك أثبت في كل شيء»[(٤)].

---

(١) مسائل أحمد/رواية ابن هانئ (ص٤٧٠).

(٢) المصدر السابق (ص٤٩٤).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٠٥).

(٤) المصدر السابق.

وسُئل أحمد عن مالك فقال: «حديث صحيح، ورأي ضعيف»[1].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «أثبت مَن روى عن الزهري ممن لا يختلف فيه: مالك بن أنس»[2].

وقال البخاري: «أصح الأسانيد كلها: مالك، عن نافع، عن ابن عُمر»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «ثقة، إمام أهل الحجاز، وهو أثبت أصحاب الزهري، وابن عيينة، وإذا خالفوا مالكًا من أهل الحجاز حكم لمالك، ومالك نقي الرجال نقي الحديث، وهو أنقى حديثًا من الثوري، والأوزاعي، وأقوى في الزهري من ابن عيينة، وأقل خطأ منه، وأقوى من معمر، وابن أبي ذئب»[4].

وقال النسائي: «ما عندي أحد بعد التابعين أنبل من مالك بن أنس، ولا أجل منه، ولا أوثق، ولا آمن على الحديث منه»[5].

---

(١) تاريخ بغداد (٥٧٦/١٥)، وسيأتي تفصيل القول في ذلك.

(٢) الجرح والتعديل (٢٠٥/٨).

(٣) تاريخ دمشق (٥٦/٢٨).

(٤) الجرح والتعديل (٢٠٥/٨).

(٥) التعديل والتجريح (٧٦٧/٢).

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «أول مَن انتقى الرجال من الفقهاء بالمدينة، وأعرض عمن ليس بثقة في الحديث، ولم يكن يروي إلا ما صح، ولا يحدث إلا عن ثقة»[1].

وقال أيضًا: «من سادات أتباع التابعين، وجلة الفقهاء والصالحين، ممن كثرت عنايته بالسنن وجمعه لها، وذبه عن حريمها، وقمعه مَن خالفها، أو رام مباينتها، مؤثرًا لسنة رسول الله ﷺ على غيرها من المخترعات الداحضة، قائلًا بها دون الاعتماد على المقايسات الفاسدة»[2].

وقال الدارقطني: «إمام حافظ»[3].

وقال أيضًا: «رجل حافظ»[4].

وقال ابن حزم: «كان عندنا أحد الأئمة الناصحين لهذه الملة، ولكنه أصاب وأخطأ، واجتهد فوفق، وحرم كسائر العلماء، ولا فرق»[5].

---

(١) الثقات (٧/٤٥٩).

(٢) مشاهير علماء الأمصار (ص٢٢٣).

(٣) السنن له (٣/٤٧١).

(٤) التتبع له (ص٥٣٨).

(٥) الإحكام في أصول الأحكام (٢/١٢٢).

وقال الخطيب: «إمام المدينة في الفقه»[1].

وقال الذهبي: «الإمام ... ومناقبه أفردتها»[2].

وقال ابن حجر: «إمام دار الهجرة، رأس المتقنين، وكبير المتثبتين»[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال أحمد بن حنبل: «بلغ ابن أبي ذئب أن مالكًا لم يأخذ بحديث "**البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ**"، فقال: يستتاب وإلا ضربت عنقه»[4].

وقال سفيان الثوري: «مالك ليس له حفظ»[5].

---

(١) المتفق والمفترق (١٩٩٢/٣).

(٢) الكاشف (٢٣٤/٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص٥١٦).

(٤) المعرفة والتاريخ (٦٨٦/١)،

وَمَرَدُّ ذَلِكَ أَنَّ ابْنَ أَبِي ذِئْبٍ -وَهُوَ مِنْ أَثْبَتِ مَالِكٍ- كَانَ يَرَى حَتْمِيَّةَ الأَخْذِ بِمُفَادِ حَدِيثِ "**خِيَارِ المَجْلِسِ**"، فِي حِينِ كَانَ مَالِكٌ يَرْتَئِي أَنَّ العَمَلَ المُتَوَارَثَ بِالمَدِينَةِ يَجْرِي عَلَى ضِدِّهِ، فَاخْتَلَفَا فِي هَذِهِ النَّازِلَةِ بَيْنَ "مَنْحَى الأَثَرِ" وَ"مَنْحَى العَمَلِ"، وَسَنُفَصِّلُ القَوْلَ فِي ذَلِكَ لَاحِقًا.

(٥) تاريخ بغداد (٢٣٢/١٠).

وقال الليث بن سعد: «أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة، كلها مخالفة لسُنة رسول الله ﷺ مما قال فيها برأيه، قال: ولقد كتبت إليه أعظه في ذلك»[1].

وقال عمر بن قيس سندل لمالك: «أنت مالك، أنت هالك، جلست ببلدة رسول الله ﷺ تضل حاج بيت الله، تقول: أفرد أفرد، أفردك الله»، يعني: إفراد الحج[2].

وقال أيضًا: «مرة يخطئ، ومرة لا يصيب»[3].

الترجيح:

ثقة ثبت حجة، إمام دار الهجرة.

تنبيهات:

١- مَا نُقِلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ العِلْمِ مِنْ أَنَّ كُلَّ مَنْ حَدَّثَ عَنْهُ مَالِكٌ فَهُوَ ثِقَةٌ؛ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ، فَقَدْ رَوَى عَنْ بَعْضِ الضُّعَفَاءِ كَعَبْدِ الكَرِيمِ بْنِ أَبِي المخَارِقِ، الَّذِي غَرَّ مَالِكًا صَلَاحُهُ وَطُولُ جُلُوسِهِ فِي

(١) جامع بيان العلم (٢/١٠٨٠).

(٢) الضعفاء الكبير (٤/٢٩٢)، الكامل (٧/٣٠٤).

(٣) الطبقات الكبرى (٨/٤٨).

المِسْجِدِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ القَاضِي إِسْمَاعِيلُ: «إنما يعتبر بمالك في أهل بلده، فأما الغرباء فليس يحتج به فيهم»[1].

وَهَذَا التَّقْعِيدُ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّ المرْءَ قَدْ يَخْفَى حَالُهُ فِي السَّفَرِ أَوْ المجَالِسِ العَارِضَةِ بِخِلَافِ مَنْ نَشَأَ بَيْنَ ظَهْرَانَيْهِ.

لَكِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّغْلِيبِ أَيْضًا، فَقَدْ رَوَى عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَاصِمٍ، وَهُوَ مَدَنِيٌّ ضَعِيفٌ.

وَرَغْمَ مَا قِيلَ إِنَّ مَالِكًا لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ، إِلَّا أَنَّ الأَشْبَهَ بِالصَّوَابِ رِوَايَتُهُ عَنْهُ؛ إِذْ قَالَ ابْنُ خُزَيْمَةَ: «قد روى عنه مالك خبرًا في غير "الموطأ"»[2].

وَقَوْلُهُ هَذَا فِيهِ تَفْصِيلٌ؛ فَقَد رَوَى عَنْهُ فِي «المُوَطَّأِ» أَيْضًا كَمَا فِي رِوَايَةِ ابْنِ زِيَادٍ لِلْمُوَطَّأِ (ص١٣٩)؛ قَالَ: عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَاصِمٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الخَطَّابِ رَأَى رَجُلًا يَذْبَحُ شَاةً وَقَدْ

---

(١) شرح علل الترمذي لابن رجب (١/٣٨١)، زاد ابن رجب: وبنحو هذا اعتذر غير واحد عن مالك في روايته عن عبد الكريم أبي أمية، وغيره من الغرباء.

(٢) صحيح ابن خزيمة (٢/٥٣٢).

أَضْجَعَهَا وَهُوَ يَحُدُّ شَفْرَتَهُ، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالدِّرَّةِ، قَالَ: **فَهَلَّا فَعَلْتَ ذَلِكَ قَبْلَ أَنْ تَذْبَحَهَا**.

وَالأَثَرُ مَعْلُولٌ بِضَعْفِ عَاصِمٍ وَانْقِطَاعِ السَّنَدِ.

وَمِنْ طَرِيقِ مَالِكٍ أَخْرَجَهُ البَيْهَقِيُّ فِي «السُّنَنِ الكُبْرَى»(٣١٧/١٩)؛ قَالَ: أَخْبَرَنَا أَبُو أَحْمَدَ المِهْرَجَانِيُّ، أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ جَعْفَرٍ المزَكِّي، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ العَبْدِيُّ، حَدَّثَنَا ابْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَاصِمِ بْنِ عُمَرَ بْنِ الخَطَّابِ، **أَنَّ رَجُلًا حَدَّ شَفْرَةً وَأَخَذَ شَاةً لِيَذْبَحَهَا، فَضَرَبَهُ عُمَرُ بِالدِّرَّةِ وَقَالَ: أَتُعَذِّبُ الرُّوحَ؟ أَلاَ فَعَلْتَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَأْخُذَهَا**.

وَكَذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَصْحَابُ المَوَطَّآتِ كَمَا فِي «مُسْنَدِ الفَارُوقِ» لِابْنِ كَثِيرٍ (٢٧٣/٢) عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَاصِمٍ، كُنْتُ مَعَ عُمَرَ فِي طَرِيقِ مَكَّةَ، فَقَالَ تَحْتَ شَجَرَةٍ، فَلَمَّا اسْتَوَتِ الشَّمْسُ أَخَذَ عَلَيْهِ ثَوْبَهُ، وَقَامَ، فَنَادَاهُ رَجُلٌ: يَا أَمِيرَ المُؤْمِنِينَ! ثُمَّ حَاذَّ بِهِ، فَضَرَبَهُ بِالدِّرَّةِ، فَقَالَ: **عَجِلْتَ عَلَيَّ**. فَأَعْطَاهُ المِخْفَقَةَ، وَقَالَ: **اقْتَصَّ**. قَالَ: مَا أَنَا بِفَاعِلٍ. قَالَ: **وَاللهِ لَتَفْعَلَنَّ**. قَالَ: فَإِنِّي أَغْفِرُهَا.

وَوَصَلَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ الصَّنْعَانِيُّ فَرَوَاهُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ قَالَ: كُنْتُ مَعَ عُمَرَ... الحَدِيثَ
قال ابن كثير عقبه: «وهذا أشبه بالصواب».

أَيْ: يَقْصِدُ تَرْجِيحَ رِوَايَةِ الوَصْلِ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَصِحُّ الأَثَرُ؛ لِضَعْفِ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ.

وَهُوَ مِنَ المشَايخِ الَّذِينَ اشْتَرَكَ فِي الرِّوَايَةِ عَنْهُمْ مَالِكٌ مَعَ شُعْبَةَ بْنِ الحَجَّاجِ، وَسُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ.

وَخُلَاصَةُ القَوْلِ؛ أَنَّ دَعْوَى تَوثِيقِ مَالِكٍ لِكُلِّ مَنْ رَوَى عَنْهُمْ هِيَ قَاعِدَةٌ "أَغْلَبِيَّةٌ" لَا "كُلِّيَّةٌ"؛ فَالإِمَامُ وَإِنْ بَلَغَ الغَايَةَ فِي نَقْدِ الرِّجَالِ وَالتَّحَرِّي فِيهِمْ، إِلَّا أَنَّهُ بَشَرٌ يَجُوزُ عَلَيْهِ مَا يَجُوزُ عَلَى نُظَرَائِهِ مِنَ الأَئِمَّةِ مِنْ خَفَاءِ حَالِ بَعْضِ الرُّوَاةِ، أَوْ الِاغْتِرَارِ بِالظَّاهِرِ، أَوْ الرِّوَايَةِ لِلِاعْتِبَارِ.

فَمَا وَقَعَ فِي مَرْوِيَّاتِهِ مِنْ ضُعَفَاءَ -كَابْنِ أَبِي المخَارِقِ وَعَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ- لَا يَغُضُّ مِنْ إِمَامَتِهِ، وَلَا يَنْقُضُ مَنْهَجَهُ؛ بَلْ يُؤَكِّدُ أَنَّ "العِصْمَةَ لِلنَّصِّ لَا لِلشَّخْصِ"، وَأَنَّ مَقَامَهُ العَلِيَّ فِي السُّنَّةِ لَا يُغْنِي عَنِ النَّظَرِ الفَاحِصِ فِي آحَادِ الرِّجَالِ.

٢- قَوْلُ أَحْمَدَ بنِ حَنبلٍ -حِينَ سُئِلَ عَنْ رَأْيِ مَالِكٍ-: «رأي ضعيف»[(١)].

المرَادُ بِهِ ضَعْفُ اجْتِهَادِهِ فِي بَعْضِ المسَائِلِ الفِقْهِيَّةِ؛ وَقَدْ عَلَّلَ البَيْهَقِيُّ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «لأنه كان يترك حديثه الصحيح، ويعمل بعمل أهل المدينة في بعض المسائل»[(٢)].

وَهُوَ كَمَا قَالَ؛ فَلَيْسَ المقْصُودُ بِالرَّأْيِ هُنَا (عِلْمَ الكَلَامِ) كَمَا تَوَهَّمَ البَعْضُ، وَإِنَّمَا المرَادُ بِهِ مَلَكَةُ الِاسْتِنْبَاطِ مِنَ الأَدِلَّةِ الشَّرْعِيَّةِ، وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ مَا وُصِفَ بِهِ شَيْخُهُ (رَبِيعَةُ الرَّأْيِ)؛ فَافْهَمْ هَذَا!

وَمَا اسْتَضْعَفَهُ أَحْمَدُ مِنْ "رَأْيِ" مَالِكٍ هُوَ عَيْنُ مَا رَآهُ مَالِكٌ "أَثَرًا" مَتْبُوعًا -بِاعْتِبَارِهِ عَمَلَ أَهْلِ المدِينَةِ- فَالحُكْمُ هُنَا يَعُودُ إِلَى اخْتِلَافِ المنَازِعِ الأُصُولِيَّةِ، لَا إِلَى نَقْصٍ فِي المرَاتِبِ العِلْمِيَّةِ.

٣- قَوْلُ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ فِي مَالِكٍ: «يُسْتتابُ، وإِلَّا ضُرِبَتْ عُنقُهُ»[(٣)]؛ حِينَ بَلَغَهُ أَنَّهُ لَمْ يَأْخُذْ بِحَدِيثِ: **"البَيِّعَانِ بِالخِيَارِ"**.

---

(١) تاريخ بغداد (١٥/٥٧٦).

(٢) مناقب الشافعي له (١/١٦٦).

(٣) المعرفة والتاريخ (١/٦٨٦).

لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ مِنَ التَّكْفِيرِ، بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى شِدَّةِ التَّمَسُّكِ بِالآثَارِ.

وَمَنْشَأُ هَذَا التَّبَايُنِ؛ أَنَّ ابْنَ أَبِي ذِئْبٍ كَانَ يَرَى حَتْمِيَّةَ الأَخْذِ بِمُفَادِ حَدِيثِ **"خِيَارِ المَجْلِسِ"** عَمَلًا بِظَاهِرِ الخَبَرِ، فِي حِينِ كَانَ مَالِكٌ يَرْتَئِي أَنَّ العَمَلَ المتَوَارَثَ بِالمدِينَةِ مَاضٍ عَلَى خِلَافِهِ؛ فَاخْتَلَفَا بَيْنَ "مَنْزَعِ الأَثَرِ" وَ"مَنْزَعِ العَمَلِ"، وَلِلْمَسْأَلَةِ مَزِيدٌ مِنَ التَّفْصِيلِ لَهُ مَوْضِعٌ آخَرُ.

يُجَلِّي ذَلِكَ: أَنَّ المتَبَايِعَيْنِ إِذَا تَعَاقَدَا فِي مَجْلِسٍ وَاحِدٍ؛ فَمَذْهَبُ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ أَنَّ لِكُلٍّ مِنْهُمَا رَدَّ المبِيعِ مَا دَامَا فِي المكَانِ لَمْ يَمْشِ أَحَدُهُمَا عَنِ الآخَرِ، تَمَسُّكًا بِحَرْفِيَّةِ قَوْلِهِ ﷺ: **"مَا لَمْ يَتَفَرَّقَا"**(أَيْ بِالأَبْدَانِ).

أَمَّا مَالِكٌ فَيَرَى لُزُومَ البَيْعِ بِمُجَرَّدِ التَّلَفُّظِ بِالعَقْدِ، حَمْلًا لِلتَّفَرُّقِ عَلَى "تَفَرُّقِ الأَقْوَالِ" وَانْقِطَاعِ المسَاوَمَةِ؛ لِأَنَّهُ وَجَدَ أَهْلَ المدِينَةِ –وَهُمْ وَرَثَةُ العِلْمِ– لَا يَعْمَلُونَ بِالخِيَارِ بَعْدَ تَمَامِ الصِّيغَةِ.

وَحَمْلُهُ ﷺ لِلتَّفَرُّقِ عَلَى (تَفَرُّقِ الأَقْوَالِ) لَا (الأَبْدَانِ) لَيْسَ تَأْوِيلًا بَعِيدًا فِي لُغَةِ العَرَبِ، بَلْ هُوَ تَأْوِيلٌ تَعْضُدُهُ مَقَاصِدُ البَيْعِ الَّتِي تَقْتَضِي البَتَّ وَالقَطْعَ؛ لِئَلَّا يَظَلَّ البَائِعُ وَالمشْتَرِي فِي حَرَجٍ مَا دَامَا فِي مَجْلِسِهِمَا

الَّذِي قَدْ يَطُولُ؛ سِيَّمَا وَأَنَّ تَعْلِيقَ العُقُودِ بِمَشْيِ الأَقْدَامِ يُؤَدِّي إِلَى اضْطِرَابِ الأَسْوَاقِ وَالوُقُوعِ فِي الغَرَرِ.

وَعَلَيْهِ؛ لَمْ يَكُنْ صَنِيعُهُ رَدًّا لِلسُّنَّةِ جُحُودًا، بَلْ كَانَ نَظَرًا فِي "مَنْظُومَةِ الشَّرِيعَةِ" كُلِّهَا؛ حَيْثُ قَدَّمَ (السُّنَّةَ العَمَلِيَّةَ المتَوَاتِرَةَ) عِنْدَهُ عَلَى (الخَبَرِ) الَّذِي رَآهُ مَهْجُورَ العَمَلِ أَوْ مُؤَوَّلًا.

وَقَدْ دَفَعَ الفَسَوِيُّ هَذَا الوَهْمَ بِقَوْلِهِ: «ومالك لم يَرد الحديث، ولكن تأوله على غير ذلك».

وَإِلَى نَحْوِهِ أَشَارَ الذَّهَبِيُّ؛ قَالَ: «فمالك إنما لم يعمل بظاهر الحديث؛ لأنه رآه منسوخًا، وقيل: عمل به، وحمل قوله: "حتى يتفرقا" على التلفظ بالإيجاب والقبول»[1].

وَهَذَا التَّوجِيهُ هُوَ الصَّحِيحُ؛ فَمَالِكٌ رَحِمَهُ اللهُ أَوْرَعُ مِنْ أَنْ يَرُدَّ كَلَامَ النَّبِيِّ ﷺ بِلَا دَلِيلٍ أَوْ تَأْوِيلٍ سَائِغٍ، رَغْمَ ثُبُوتِهِ فِي "الصَّحِيحَيْنِ" مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ إِذِ التَّرْكُ لِلْعَمَلِ بِالظَّاهِرِ مَعَ العِلْمِ بِالثُّبُوتِ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمُوجِبٍ أَقْوَى قَامَ عِنْدَه.

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤٣/٧).

وَهُو إِمَامٌ مُجْتَهِدٌ؛ إِنْ أَصَابَ فَلَهُ أَجْرَانِ، وَإِنْ أَخطَأَ فَلَهُ أَجْرٌ -إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى- وَلَمْ يَدَّعِ لِنَفْسِهِ العِصْمَةَ قَطُّ؛ بَلْ كَانَ يَقُولُ: «إنما أنا بشر، أخطئ وأصيب، فانظروا في رأيي فكلما وافق الكتاب والسنة فخذوا به، وكلما لم يوافق الكتاب والسنة فاتركوه»[1].

وَقَدْ غَلَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ ﷺ فِي مَقَالَتِهِ تِلْكَ؛ لِمُجَرَّدِ خِلَافِ مَالِكٍ لَهُ فِي الفَهْمِ وَالِاجْتِهَادِ، وَدُونَ وُقُوفٍ عَلَى حُجَّتِهِ فِيمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ؛ إِذْ لَمْ يَسْمَعْهُ مِنْهُ مُشَافَهَةً أَوْ يُرَاجِعْهُ فِيهِ، وَإِنَّمَا بَلَغَهُ عَنْهُ بَلَاغًا.

وَحَاصِلُ المَقَامِ؛ أَنَّ حِدَّةَ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ مَحْمُولَةٌ عَلَى الغَيْرَةِ لِلسُّنَّةِ وظَاهِرِ النَّصِّ، وَصَنِيعَ مَالِكٍ مَبْنِيٌّ عَلَى رُسُوخِ مَقَاصِدِ الفِقْهِ فِيهَا؛ وَكِلَاهُمَا فِي بَحْرِ العِلْمِ وَالوَرَعِ غَوَّاصٌ.

٤- قَوْلُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ: «مالك ليس له حفظ»[2].

لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ؛ بَلْ هُوَ مَحْمُولٌ عَلَى المَقَايِيسِ النِّسْبِيَّةِ فِي المفَاضَلَةِ بَيْنَ أَكَابِرِ الحُفَّاظِ لَا عَلَى نَفْيِ الأَصْلِ؛ فَقَدْ كَانَ مَالِكٌ حَافِظًا مُتْقِنًا بِشَهَادَةِ كِبَارِ النُّقَّادِ؛ لِذَا لَمَّا سُئِلَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ القَطَّانُ: أَمَالِكٌ

---

(١) جامع بيان العلم (١/٧٧٥).

(٢) تاريخ بغداد (١٠/٢٣٢).

أَحْفَظُ أَمْ سُفْيَانُ؟ قَالَ: «مالك، ما سألت مالكًا عن حديث، فقال: أنظر، وقد كنت أسأل سفيان فيقول: حتى أنظر»[1].

وَقَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ: «مالك أحفظ أهل زمانه، ومالك لا يخطىء في الحديث، ولم يبق على وجه الأرض آمن على حديث رسول الله ﷺ من مالك»[2]، وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «مالك حافظ متثبت، مِن أثبت الناس في الحديث»[3].

وَنُقُولُ أَهْلِ العِلْمِ فِي حِفْظِ مَالِكٍ وَتَثَبُّتِهِ جَمَّةٌ يَضِيقُ الحَصْرُ عَنْهَا، وَلَعَلَّ مَقَالَةَ الثَّوْرِيِّ فِيهِ كَانَتْ نَتِيجَةَ غَمْزِ مَالِكٍ لَهُ بِقَوْلِهِ: «إنما كانت العراق تجيش علينا بالدراهم والثياب، ثم صارت تَجِيشُ علينا بسفيان الثوري»[4]، وَهُوَ كَلَامٌ مُجْمَلٌ يَحْتَمِلُ المِدْحَ وَالقَدْحَ مَعًا.

وَقَدْ شَنَّعَ ابْنُ النَّجَّارِ عَلَى الثَّوْرِيِّ مَقَالَتَهُ فِي مَالِكٍ وَرَدَّهَا بِقَوْلِهِ: «فهذا القول من سفيان في حق مالك باطل؛ لأنه إن عنى به الحفظ للحديث فمالك له "الموطأ" الذى هو أشهر من الشمس، وإن كان

---

(١) المعرفة والتاريخ (٦٨٢/١).

(٢) ترتيب المدارك للقاضي عياض (١٥٣/١).

(٣) المصدر السابق (١٥٥/١).

(٤) تاريخ بغداد (٢٣٢/١٠).

يريد الفقه فهو أحد الأئمة الأربعة الذين أجمعت عليهم الأمة، فثبت أن قول سفيان هذا ليس بشيء؛ لأنه نقل خلاف إجماع الناس فتبين أنه صاحب هوى، ومَن كان شأنه هكذا رفض المحدِّثون أقواله»[1].

وقال أيضًا: «ثم قوله عن مالك: "ليس له حفظ" يُعلم يقينًا أنه كذب؛ لأنه إن أراد الحديث فليس لسفيان مثل "مُوَطَّأِ" مالك، وإن أراد الفقه فهو أحد الأئمة الأربعة المجمع عليهم، وسفيان من المتروكي المذهب، ومَن ثبت مثل هذا عنه، فلا اعتداد بقوله»[2].

بَيْنَمَا سَلَكَ الذَّهَبِيُّ مَسْلَكَ الإِنْصَافِ بَيْنَ الإِمَامَيْنِ، فَقَالَ: «هذا يقوله سفيان لقوة حافظته بكثرة حديثه، ورحلته إلى الآفاق، وأما مالك فله إتقان وفقه، لا يدرك شَأْوُهُ فيه، وله حفظ تام، فرضي الله عنهما»[3].

---

(١) الرد على الخطيب البغدادي له (٢/١٠٦).

(٢) المصدر السابق.

(٣) سير أعلام النبلاء (٧/٢٧٠).

وَهُوَ كَمَا قَرَّرَا، سِوَى مَا وَقَعَ فِيهِ ابْنُ النَّجَّارِ مِنْ شِدَّةٍ فِي نَقْدِ الثَّوْرِيِّ؛ فَسُفْيَانُ إِمَامٌ ثَبْتٌ، وَمِنْ سَادَةِ فُقَهَاءِ المحَدِّثِينَ.

٥- قَوْلُ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ: «أحصيت على مالك بن أنس سبعين مسألة، كلها مخالفة لسنة رسول الله ﷺ مما قال فيها برأيه»[(١)].

فِيهِ نَظَرٌ؛ لِكَوْنِهِ جَاءَ مُجْمَلًا؛ فَاللَّيْثُ رحمه الله لَمْ يُفَصِّلْ تِلْكَ المسَائِلَ الَّتِي أَخَذَهَا عَلَى مَالِكٍ، فَلَعَلَّ الصَّوَابَ كَانَ مَعَ مَالِكٍ، وَلَمْ يُوَفَّقِ اللَّيْثُ فِي فَهْمِ مَقْصَدِهِ وَوَجْهِ اجْتِهَادِهِ.

وَقَوْلُهُ: "قال فيها برأيه" مَحْمُولٌ عَلَى الِاجْتِهَادِ المبْنِيِّ عَلَى البَيِّنَةِ وَالضَّوَابِطِ الشَّرْعِيَّةِ، لَا عَنِ الهوَى وَحَظِّ النَّفْسِ.

وَعَلَى تَقْدِيرِ صِحَّةِ مَا نَقَلَهُ اللَّيْثُ رحمه الله فَوَجْهُهُ أَنَّ ذَلِكَ مَبْلَغُ عِلْمِ مَالِكٍ فِيمَا لَمْ يَقِفْ فِيهِ عَلَى نَصٍّ، أَوْ بَلَغَهُ الدَّلِيلُ فَلَمْ يَصِحَّ عِنْدَهُ، أَوْ رَأَى غَيْرَهُ أَقْوَى مِنْهُ؛ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ.

وَقَدْ عَقَّبَ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ عَلَى مَقَالَةِ اللَّيْثِ بِقَوْلِهِ: «ليس أحد من علماء الأمة يثبت حديثًا عن رسول الله ﷺ ثم يرده دون ادعاء نسخ ذلك بأثر مثله، أو بإجماع، أو بعمل يجب على أصله الانقياد إليه،

---

(١) جامع بيان العلم (٢/١٠٨٠).

أو طعن في سنده، ولو فعل ذلك أحد سقطت عدالته فضلًا عن أن يتخذ إمامًا، ولزمه اسم الفسق، ولقد عافاهم الله ﷻ من ذلك»[1]، وَهُوَ قَوْلٌ حَقٌّ فِي غَايَةِ السَّدَادِ.

٦- نِقْمَةُ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ سَنْدَلٍ عَلَى مَالِكٍ، بِقَولِهِ لَهُ: «أنت مالك، أنت هالك! جلست ببلدة رسول الله ﷺ تضل حاج بيت الله؟! تقول: أفرد أفرد؛ أفردك الله!»، يعني: إفراد الحج[2].

وَزَادَ العُقَيْلِيُّ فِي سِيَاقِ الخَبَرِ: «فأراد أصحاب مالك أن يكلموه، ويردوا عليه، فقال مالك: لا تكلموه، فإنه يشرب الخندريس، يعني: النبيذ المسكر».

وَقَدْ أَنْكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ وَضَّاحٍ رحمه الله نِسْبَةَ هَذِهِ الحِكايَةِ إِلَى سَنْدَلٍ فِي حَقِّ مَالِكٍ، مَيْلًا مِنْهُ إِلَى أَنَّهَا وَقَعَتْ لِمُحَمَّدِ بْنِ الحَسَنِ الشَّيْبَانِيِّ؛ صَاحِبِ أَبِي حَنِيفَةَ، فَقَالَ: «إنما هي لمحمد بن الحسن الشيباني صاحب أبي حنيفة»[3].

---

(١) جامع بيان العلم (٢/١٠٨٠).

(٢) الضعفاء الكبير (٤/٢٩٢)، الكامل (٧/٣٠٤).

(٣) شيوخ ابن وهب لابن بشكوال (ص١٩٤).

وَعَلَى الرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ، فَالقِصَّةُ مَشْهُورَةٌ عَنْ مَالِكٍ، نَقَلَهَا الكَثِيرُ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ قَدْ تَكَرَّرَ لِسَنْدَلٍ مَعَ الشَّيْبَانِيِّ أَيْضًا.

وَبِالجُمْلَةِ؛ فَلَا حُجَّةَ تَنْهَضُ بِهَذَا القَولِ؛ إِذْ سَنْدَلٌ مَتْرُوكُ الحَدِيثِ، مُتَّهَمٌ بِالكَذِبِ، وَلَيْسَ بِأَهْلٍ لِقَبُولِ خَبَرِهِ، وَقَدْ حَكَى ابْنُ عَدِيٍّ وَغَيْرُهُ الإِجْمَاعَ عَلَى ضَعْفِهِ، فَضْلًا عَمَّا عُرِفَ عَنْهُ مِنَ السُّخْرِيَةِ بِالإِمَامِ مَالِكٍ؛ إِذْ يَقُولُ: «إن كان مالك من ذي أصبح، فأنا من ذي أمسى»[(١)].

وَذَلِكَ مِنْ سُوءِ خُلُقِهِ، وَبَذَاءَةِ لِسَانِهِ؛ غَفَرَ اللهُ ﷻ لَنَا وَلَهُ.

٧- قَوْلُ عُمَرَ بْنِ قَيْسٍ -سَنْدَلٍ- أَيْضًا فِي مَالِكٍ: «مرة يخطئ، ومرة لا يصيب»[(٢)].

وَزَادَ ابْنُ سَعْدٍ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ عِنْدَ وَالِي مَكَّةَ، فَقَالَ لَهُ مَالِكٌ: «هكذا الناس»، وإنما تُغَفَّل الشيخَ[(٣)]، فبلغ مالكًا، فقال: «لا أكلمه أبدًا».

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٧/٣٠٤).

(٢) الطبقات الكبرى (٨/٤٨).

(٣) أَيْ: إِنَّ صَنِيعَ سَنْدَلٍ لَيْسَ مِنَ النَّقْدِ العِلْمِيِّ فِي شَيْءٍ، بَلْ هُوَ مَحْضُ تَغْفِيلٍ لِلْإِمَامِ مَالِكٍ.

وَذَكَرَ القَاضِي عِيَاضٌ أَنَّ سَنْدَلًا أَجَابَهُ حِينَ قَالَ: "هكذا الناس"، بقوله: «لا؛ لكن هذا أنت!»، فَقَامَ مالكٌ إلى الأميرِ، وقال: «ما ظننتُ أن الأمير يحضر مجلسه اللَّعَّابِينَ»[1].

وَجَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِ القِصَّةِ عِنْدَ القَاضِي عِيَاضٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ قَيْسٍ وَلَّى مِنْ مَجْلِسِ الأَمِيرِ مُسْوَدَّ الوَجْهِ، قَدْ وَضَعَهُ اللهُ ﷻ إِلَى يَوْمِ القِيَامَةِ.

وَمِنْ ثَمَّ؛ فَلَا يُغْتَرُّ بِطَعْنِ أَمْثَالِ هَؤُلَاءِ الأَحْدَاثِ فِي سَادَةِ العُلَمَاءِ وَأَئِمَّةِ الدِّينِ كَمَالِكٍ وَغَيْرِهِ.

٨- لَمْ يَنْحَصِر مَقَامُ النَّقْدِ المرَادُ بَحْثُهُ عِنْدَ طَرَائِقِ الرِّوَايَةِ وَحْدَهَا، بَلْ تَجَاوَزَهَا إِلَى مَتْنِ "الموطَّأ" ذَاتِهِ؛ إِذْ نَقَمَ أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ المِصْرِيُّ عَلَى صَنِيعِ مَالِكٍ فِيهِ، وَذَلِكَ فِيمَا حَكَاهُ أَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ بِقَوْلِهِ: «وذكر أحمد بن صالح "الموطأ" فقال: وهل جاء بلاؤهم إلا من الموطأ»[2].

---

(١) ترتيب المدارك (٢/١٢٧).

(٢) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٢٩).

وَكَلامُـهُ ﷺ فِيـهِ غُلُـوٌّ وَمُجَـاوَزَةٌ لِلْحَـقِّ؛ إِذِ "المُوَطَّـأُ" كِتَـابٌ يَضُـمُّ الأَحَادِيثَ المُسْنَدَةَ وَالمُرْسَلَةَ، وَفِيهِ الصَّحِيحُ وَالضَّعِيفُ كَشَأْنِ مُعْظَمِ كُتُبِ السُّنَّةِ خَلَا "الصَّحِيحَيْنِ"؛ فَقَصْرُ النَّظَرِ فِيهِ عَلَى الضَّعِيفِ فَقَطْ دُونَ الأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ هُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّعَنُّتِ وَالجَوْرِ! وَالإِنْصَافُ فِي مِثْلِ هَذَا المَقَامِ عَزِيزٌ.

٩- ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ الإِمَامَ مَالِكًا فِي الطَّبَقَةِ الأُولَى مِنَ المُدَلِّسِينَ، وَقَالَ: «يلزم من جعل التسوية تدليسًا أن يذكره فيهم؛ لأنه كان يروي عن ثور بن زيد حديث عكرمة عن ابن عباس، وكان يحذف عكرمة، وقع ذلك في غير ما حديث في "الموطأ" يقول عن ثور، عن ابن عباس، ولا يذكر عكرمة، وكذا كان يسقط عاصم بن عبد الله من إسناد آخر؛ ذكره الدارقطني، وأنكر ابن عبد البر أن يكون تدليسًا»[(١)].

وَالرَّاجِحُ تَنْزِيهُهُ عَنْ وَصْمَةِ التَّدْلِيسِ؛ لِلْبَوْنِ الشَّاسِعِ بَيْنَ مَحْضِ "التَّسْوِيَةِ" وَ"تَدْلِيسِ التَّسْوِيَةِ"؛ إِذْ لَيْسَ مَا أَتَاهُ مَالِكٌ إِلَّا التَّسْوِيَةَ بِمَعْنَاهَا الأَعَمِّ؛ إِذْ أَسْقَطَ أَحَدَ رُوَاةِ الإِسْنَادِ -سَوَاءٌ أَكَانَ ثِقَةً كَعِكْرِمَةَ

(١) طبقات المدلسين (ص٢٣، ٢٤).

أَمْ ضَعِيفًا كَعَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَاصِمٍ- بَيْنَ ثِقَتَيْنِ لَمْ يَثْبُتْ بَيْنَهُمَا لِقَاءٌ؛ وَهُمَا كَمَا فِي حَدِيثِ عِكْرِمَةَ: ثَوْرٌ وَابْنُ عَبَّاسٍ؛ فَثَمَّ انْقِطَاعٌ جَلِيٌّ وَإِرْسَالٌ ظَاهِرٌ بَيْنَ الثِّقَتَيْنِ يَنْفِي شُبْهَةَ التَّدْلِيسِ؛ لِانْتِفَاءِ دَعْوَى اللِّقَاءِ أَوِ السَّمَاعِ.

بَيْنَمَا يَعْمِدُ المدَلِّسُ فِي "تَدْلِيسِ التَّسْوِيَةِ" إِلَى حَذْفِ شَيْخِ شَيْخِهِ -الَّذِي يَكُونُ فِي الغَالِبِ ضَعِيفًا أَوْ مَتْرُوكًا- لِيُجْرِيَ الإِسْنَادَ بَيْنَ ثِقَتَيْنِ عُرِفَا بِاللِّقَاءِ؛ غَيْرَ أَنَّ هَذَا الحَدِيثَ بِذَاتِهِ لَمْ يَسْمَعْهُ أَحَدُهُمَا مِنَ الآخَرِ، فَيَسْتَغِلُّ المدَلِّسُ أَدَوَاتٍ مُحْتَمِلَةً كَ "عَنْ" وَ"أَنَّ" وَ"قَالَ" لِيُوهِمَ السَّامِعَ بِاتِّصَالِ السَّمَاعِ بَيْنَهُمَا، وَهُوَ عَيْنُ مَا بَرِئَتْ مِنْهُ طَرِيقَةُ مَالِكٍ.

وَقَوْلِي: (بِحَذْفِ شَيْخِ شَيْخِهِ، وَهُوَ فِي الغَالِبِ ...)؛ إِنَّمَا هُوَ احْتِرَازٌ عَمَّنْ يُسْقِطُ شَيْخَ شَيْخِهِ الثِّقَةَ طَلَبًا لِعُلُوِّ الإِسْنَادِ لَا غَيْرُ.

وَهَذَا الفَرْقُ هُوَ جَوْهَرُ مَا يُفْهَمُ مِنْ مَنْطُوقِ كَلَامِ الدَّارَقُطْنِيِّ عَنْ مَالِكٍ -الَّذِي أَوْمَأَ إِلَيْهِ ابْنُ حَجَرٍ- حَيْثُ قَالَ: «فإن له عادة بهذا، أن يسقط اسم الضعيف عنده في الإسناد مثل عكرمة ونحوه»[1].

وَقَالَ أيضًا: «ومِن عادة مالك إرسال الأحاديث، وإسقاط رجل»[2]، وَقَالَ: «ومِن عادة مالك أن يرسل أحاديث»[3].

---

(١) العلل له (١/٨٧)، قاله حين سُئل عن حديثِ عثمانَ، عن عُمرَ: **"ضَعْ خَدِّي عَلَى الأَرْضِ، وَيْلٌ لِي وَوَيْلٌ لِأُمِّي إِنْ لَمْ يَغْفِرِ اللهُ لِي"**؛ قال: «هو حديث يرويه عاصم بن عبيد الله بن عاصم، عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان: **أَنَا آخِرُ النَّاسِ عَهْدًا بِعُمَرَ**.

قال: حدَّث به حماد بن زيد، عن يحيى بن سعيد، عن عاصم بن عبيد الله كذلك، وخالفه مالك بن أنس فرواه عن يحيى بن سعيد، عن عبد الرحمن بن أبان بن عثمان، عن أبيه، عن عثمان، ولم يذكر بينهما عاصم بن عبيد الله ... ووهم مالك في قوله: عن يحيى، عن عبد الرحمن بن أبان، أو تعمد إسقاط عاصم بن عبيد الله، فإن له ...».

(٢) العلل (٣/٤٢).

(٣) المصدر السابق (٨/٤٢٥).

وَكَمَا سَلَفَ بَيَانُهُ؛ فَإِنَّ هَذَا الصَّنِيعَ بَرِيءٌ مِنْ وَصْمَةِ التَّدْلِيسِ، وَمَحْمُولٌ عَلَى مَنْزَعِ التَّسْوِيَةِ وَالإِرْسَالِ.

فَإِمَامُ دَارِ الهِجْرَةِ حِينَ أَسْقَطَ "عِكْرِمَةَ" لَمْ يَنْزِعْ إِلَى "تَدْلِيسِ التَّسْوِيَةِ" بِمَفْهُومِهِ الِاصْطِلَاحِيِّ المَذْمُومِ -القَائِمِ عَلَى سَتْرِ عِلَّةِ الحَدِيثِ- بَلْ كَانَ يُمَارِسُ اجْتِهَادًا نَقْدِيًّا؛ إِذْ لَمَّا كَانَتِ الوَاسِطَةُ مَجْرُوحَةً فِي نَظَرِهِ، آثَرَ إِرْسَالَ الحَدِيثِ وَقَطْعَهُ؛ إِشْعَارًا مِنْهُ بِوَهْنِ السَّنَدِ وَإِبْرَاءً لِذِمَّتِهِ مِنَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ.

وَقَدْ آخَذَ الخَطِيبُ البَغْدَادِيُّ الإِمَامَ مَالِكًا فِي رِوَايَتِهِ الحَدِيثَ مُرْسَلًا عَنْ ثَوْرِ بْنِ زَيْدٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ؛ إِذْ تَعَقَّبَهُ بِإِسْقَاطِهِ "عِكْرِمَةَ" مِنَ الإِسْنَادِ، مَعَ كَوْنِ مَدَارِ حَدِيثِ ثَوْرٍ إِنَّمَا هُوَ عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، فَقَالَ: «وهذا لا يجوز وإن كان مالك يرى الاحتجاج بالمراسيل؛ لأنه قد علم أن الحديث عمن ليس بحجة عنده، وأما المرسل فهو أحسن حالة من هذا؛ لأنه لم يثبت من حال من أرسل عنه أنه ليس بحجة»[1].

---

(١) الكفاية في علم الرواية (٢/١٥٥).

وَالأَشْبَهُ أَنَّ مَالِكًا ﷺ كَانَ يَصْنَعُ ذَلِكَ أَحْيَانًا فِي حَقِّ مَنْ يَرَاهُمْ ضُعَفَاءَ فِي نَظَرِهِ، وَإِنْ وَثَّقَهُمْ غَيْرُهُ؛ إِذِ الأَحَادِيثُ ثَابِتَةٌ عِنْدَهُ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ وَغَيْرِهِ، فَهُوَ أَوْرَعُ مِنْ أَنْ يُسْقِطَ رَاوِيًا بِلَا حُجَّةٍ.

وَمِثَالُ ذَلِكَ صَنِيعُهُ مَعَ "عِكْرِمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ"؛ فَقَدْ كَانَ لَا يَرَاهُ حُجَّةً، وَلِذَا قَالَ الشَّافِعِيُّ مُوَضِّحًا ذَلِكَ: «ومالك سيئ القول في عكرمة، لا يرى لأحد أن يقبل حديثه»(١).

وقال يحيى بن معين: «إنما لم يذكر مالك بن أنس عكرمة؛ لأن عكرمة كان ينتحل رأي الصفرية»(٢).

وإليه ذهب علي ابن المديني، فقال: «لم يسم مالك عكرمة في شيء من كتبه إلا في حديث ثور، عن عكرمة، عن ابن عباس في الرجل يصيب أهله، قال: "يصوم ويهدي" فكأنه ذهب إلى أنه يرى رأي الخوارج، وكان يقول في كتبه: رجل»(٣).

---

(١) معرفة السنن والآثار للبيهقي (٧/٣٧٠).

(٢) التاريخ لابن أبي خيثمة/السفر الثالث (٢/١٩٤).

(٣) تاريخ دمشق (٤١/١١٦).

وَأَقْوَالُ أَهْلِ العِلْمِ فِي نَقْلِ هَذَا المِنْهَجِ عَنْ مَالِكٍ جَمَّةٌ، لَكِنَّهُ صَنِيعٌ لَمْ يَلْتَزِمْهُ بِاطِّرَادٍ؛ فَقَدْ جَاءَ ذِكْرُ عِكْرِمَةَ عِنْدَهُ فِي بَعْضِ المَرْوِيَّاتِ، وَهُوَ مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ عَبْدِ البَرِّ بِقَوْلِهِ: «وزعموا أن مالكًا أسقط ذكر عكرمة منه؛ لأنه كره أن يكون في كتابه؛ لكلام سعيد بن المسيب وغيره فيه، ولا أدري صحة هذا؛ لأن مالكًا قد ذكره في كتاب الحج، وصرح باسمه ومال إلى روايته عن ابن عباس ... وقد يحتمل أن يكون مالك جبن عن الرواية عنه؛ لأنه بلغه أن سعيد بن المسيب كان يرميه بالكذب، ويحتمل أن يكون لما نسب إليه من رأي الخوارج، وكل ذلك باطل عليه إن شاء الله»[1].

وَذِكْرُهُ لَهُ فِي "كِتَابِ الحَجِّ" هُوَ مَا نَبَّهَ عَلَيْهِ عَلِيُّ ابْنُ المَدِينِيِّ.

وَفِي مَعْرِضِ تَفْنِيدِ دَعْوَى وَصْفِ مَالِكٍ بِالتَّدْلِيسِ؛ يُورَدُ قَوْلُ ابْنِ القَطَّانِ الفَاسِيِّ جَلَاءً لِهَذَا اللَّبْسِ؛ إِذْ قَالَ: «ولقد ظن بمالك على بُعده منه عمله، وقد قال الدارقطني: إن مالكًا ممن عمل به، وليس عيبًا عندهم، وإنما هو الإرسال لكن عمن قد لقيه»[2].

---

(١) التمهيد (٢/٣٠، ٣١).

(٢) بيان الوهم والإيهام (٥/٤٩٧).

وَمِمَّا يُجَلِّي حَقِيقَةَ صَنِيعِ مَالِكٍ وَيَدْفَعُ عَنْهُ لَبْسَ التَّدْلِيسِ؛ مَا أَوْرَدَهُ الحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ مُسْتَبْعِدًا دُخُولَ هَذَا الضَّرْبِ فِي بَابِ التَّدْلِيسِ؛ قَالَ: «ومثال ما لا يدخل في التدليس: ما ذكره ابن عبد البر وغيره أن مالكًا سمع من ثور بن زيد أحاديث عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ ثم حدَّث بها عن ثور، عن ابن عباس، وحذف عكرمة؛ لأنه كان لا يرى الاحتجاج بحديثه، فهذا مالك قد سوى الإسناد بإبقاء مَن هو عنده ثقة، وحذف من ليس عنده بثقة»[1].

ثُمَّ قَالَ: «فالتسوية قد تكون بلا تدليس، وقد تكون بالإرسال فهذا تحرير القول فيها ... فلو كانت التسوية تدليسًا؛ لعد مالك في المدلسين، وقد أنكروا على مَن عدَّه فيهم»[2].

وَبِنَاءً عَلَى مَا تَقَدَّمَ؛ فَإِنَّ مَالِكًا كَانَ يُرْسِلُ تَوَرُّعًا لَا يُدَلِّسُ تَغْرِيرًا، فَصَارَ العَيْبُ فِي نَظَرِ الغَيْرِ مَنْقَبَةً فِي حَقِّهِ.

---

(١) النكت على مقدمة ابن الصلاح له (٢/٦١٨).

(٢) المصدر السابق (٢/٦١٨، ٦١٩).

وهَـذَا هُـوَ وَجْـهُ الصَّـوَابِ، وَالقَـوْلُ الرَّاجِحُ فِي المِسْـأَلَةِ؛ إِذْ تَبَـيَّنَ بِمَـا لَا يَدَعُ مَجَالًا لِلَّبْسِ أَنَّ مَالِكًا ﵀ لَمْ يَكُنْ مُدَلِّسًا قَطُّ، وَإِنَّمَا كَانَ صَنِيعُهُ مَنْزَعًا نَقْدِيًّا قَائِمًا عَلَى الوَرَعِ وَالتَّحَرِّي فِي حَمْلِ الآثَارِ.

١٠- إِنَّ أَسَـانِيدَ المُنْكَـرَاتِ وَالأَبَاطِيـلِ الـوَارِدَةِ مِـنْ جِهَـةِ مَالِـكٍ، مِمَّـا خَلَـتْ مِـنَ التَّصْـرِيحِ بِالسَّـمَاعِ وَتَسَـرْبَلَتْ بِظَـاهِرِ الصِّـحَّةِ والسَّـلَامَةِ؛ لَجَـدِيرَةٌ بِـأَنْ تُعَـلَّ بِعَنْعَنَتِـهِ؛ لِمَظِنَّـةِ الِانْقِطَـاعِ وَالإِرْسَـالِ لَا لِوَصْـمَةِ التَّدْلِيسِ.

١١- مَا نُقِلَ فِي مَطَاوِي التَّرَاجِمِ مِنْ مَطَاعِنَ فِي الإِمَامِ مَالِكٍ ﵀ مِمَّا لَا يَتَّصِلُ بِشَأْنِ الرِّوَايَةِ؛ فَقَدْ آثَرْتُ أَنْ أَطْوِيَ عَنْهَا كَشْحًا، إِذْ حَقُّ مِثْلِ تِلْكَ الْهَنَاتِ أَنْ تَدْرُسَ آثَارُهَا وَلَا تُؤْثَرَ أَخْبَارُهَا؛ لَا سِيَّمَا وَأَنَّ عَامَّتَهَا أَخْبَارٌ تَهَاوَتْ أَسَانِيدُهَا، وَمَا تَمَاسَكَ مِنْهَا فَمَحْمُولٌ عَلَى مَحَامِلَ سَائِغَةٍ كَانَ لِمَالِكٍ فِيهَا تَأْوِيلٌ يُبَيِّنُ مَعَاذِيرَهُ.





[من اسمه محمد]:

٩٩- محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع أبو عبد الله القرشي المطلبي، الشافعي المكي، نزيل مصر، صاحب المذهب.

روى عن: إبراهيم بن سعد الزهري، وإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي، وإسماعيل بن عبد الله بن قسطنطين، وإسماعيل ابن عُلَيَّة المصري، وحاتم بن إسماعيل المدني، وحماد بن أسامة أبي أسامة، وداود بن عبد الرحمن العطار، وسعيد بن سالم القداح، وسفيان بن عيينة الهلالي، وعبد الله بن الحارث المخزومي، وعبد الله بن المؤمل المخزومي، وعبد الرحمن بن أبي بكر المليكي، وعبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، وعبد العزيز بن محمد الدراوردي، وعبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رواد، وعطاف بن خالد المخزومي، ومالك بن أنس، ومحمد بن الحسن الشيباني، ومحمد بن عثمان بن صفوان الجمحي، ومسلم بن خالد الزنجي، ومطرف بن مازن قاضي صنعاء، وهشام بن يوسف الصنعاني القاضي، ويحيى بن حسان

التنيسي، ويحيى بن سليم الطائفي، ويوسف بن خالد السمتي، وآخرين.

وروى عنه: ابنه (محمد بن محمد بن إدريس أبو عثمان الشافعي)، وإبراهيم بن خالد أبو ثور الكلبي، وإبراهيم بن المنذر الحزامي، وأحمد بن محمد بن حنبل، وأحمد بن خالد الخلال، وأحمد بن أبي سريج الرازي، وأحمد بن سنان القطان الواسطي، وأحمد بن يحيى بن الوزير بن سليمان المصري، وإسماعيل بن يحيى أبو إبراهيم المزني، وبحر بن نصر بن سابق الخولاني، وحرملة بن يحيى التجيبي، والحسين بن علي الكرابيسي، والربيع بن سليمان الجيزي، وسعيد بن عيسى بن تليد الرعيني، وعمرو بن سواد بن الأسود العامري، والقاسم بن سلام أبو عبيد، ومحمد بن سعيد بن غالب أبو يحيى العطار، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكيم، ومحمد بن يحيى بن حسان التنيسي، وهارون بن سعيد الأيلي، ويوسف بن يحيى أبو يعقوب البويطي، ويونس بن عبد الأعلى، وجماعة.

روى له البخاري تعليقًا، وأصحاب السنن الأربعة.

ولد سنة خمسين ومائة، ومات بمصر سنة أربع ومائتين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال يحيى بن سعيد القطان: «أنا أدعو الله في صلاتي للشافعي منذ أربع سنين»[١].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «ما أصلي صلاة إلا وأدعو للشافعي فيها»[٢].

وقال أيضًا: «كان شابًّا مفهمًا»[٣].

وقال سفيان بن عيينة: «إن كان قد مات محمد بن إدريس، فقد مات أفضل أهل زمانه»[٤].

وقال الحميدي: «سمعت سيد الفقهاء، محمد بن إدريس الشافعي»[٥].

---

(١) الجرح والتعديل (٢٠٢/٧)، حلية الأولياء (٩٣/٩).

(٢) معرفة السنن والآثار (١٩٩/١)، المدخل إلى علم السنن للبيهقي (٢٦/١).

(٣) الكامل (٢٨٩/١)، حلية الأولياء (٩٣/٩).

(٤) حلية الأولياء (٩٥/٩).

(٥) المصدر السابق (٩٤/٩).

وقال أيضًا: «كنا نريد أن نرد على أصحاب الرأي، فلم نحسن كيف نرد عليهم، حتى جاءنا الشافعي ففتح لنا»[١].

وقال أيضًا: «سيد علماء أهل زمانه»[٢].

وقال أيوب بن سويد الرملي: «ما ظننت أني أعيش حتى أرى مثل الشافعي»[٣]؛ إذ قد رأى الأوزاعي[٤].

وقال يحيى بن معين: «ثقة»[٥].

وقال أيضًا: «صدوق، لا به بأس»[٦].

وقال أيضًا: «لو كان الكذب له مطلقًا لكانت مروءته تمنعه أن يكذب»[٧].

---

(١) حلية الأولياء (٩/٩٦).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٢٩٠).

(٣) حلية الأولياء (٩/٩٤).

(٤) تاريخ دمشق (٥١/٣٣٣).

(٥) جامع بيان العلم وفضله (٢/١١١٥).

(٦) الكامل (١/٢٩٣)، حلية الأولياء (٩/٩٧).

(٧) حلية الأولياء (٩/٩٧).

وقال أيضًا: «الشافعي في الناس بمنزلة العافية للخلق، والشمس للدنيا جزاه الله عن الإسلام، وعن نبيه ﷺ خيرًا»[1].

وقال علي ابن المديني لابنه: «لا تترك للشافعي حرفًا واحدًا إلا كتبته، فإن فيه معرفة»[2].

وقال إسحاق بن راهويه: كنت مع أحمد بمكة، فقال: «تعال حتى أريك رجلًا لم تر عيناك مثله»، فأراني الشافعي[3].

وقال أيضًا: «إمام»[4].

وقال أيضًا: «ما تكلم أحد بالرأي -وذكر الثوري، والأوزاعي، ومالكًا، وأبا حنيفة- إلا أن الشافعي أكثر اتباعًا، وأقل خطأ منهم»[5].

---

(١) تاريخ دمشق (٥١/٣٥٥)، هَكَذَا عَزَاهُ ابْنُ عَسَاكِرَ بِإِسْنَادِهِ إِلَى ابْنِ مَعِينٍ، وَهُوَ مَشْهُورٌ بِنَحْوِهِ مِنْ قَوْلِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ كَمَا سَيَأْتِي.

(٢) المصدر السابق (٥١/٣٦٩).

(٣) حلية الأولياء (٩/٩٧).

(٤) الكامل (١/٢٩٠).

(٥) حلية الأولياء (٩/١٠٢).

وقال قتيبة بن سعيد البلخي: «مات الشافعي، وماتت السُّنة»[١].

وقال أيضًا: «إمام»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «الشافعي عندنا إمام»[٣].

وقال أيضًا: «كان الشافعي كالشمس للدنيا، وكالعافية للناس؛ فانظر هل لهذين من خلف، أو منهما عوض؟!»[٤].

وقيل لأحمد بن حنبل: إن يحيى بن معين يتكلم في الشافعي، فقال: ومِن أين يعرف يحيى الشافعي؟! هو لا يعرف الشافعي، ولا يعرف ما يقول الشافعي -أو نحو هذا- ومَن جهل شيئًا عاداه[٥].

وقال أيضًا: «ما صليت صلاة منذ كذا سنة، إلا وأنا أدعو للشافعي»[٦].

---

(١) حلية الأولياء (٩/٩٥).

(٢) تاريخ بغداد (٢/٤٠٧).

(٣) المصدر السابق (٧/٣٦٢).

(٤) المصدر السابق (٢/٤٠٦)، الانتقاء في فضائل الثلاثة الأئمة (ص٧٥).

(٥) جامع بيان العلم وفضله (٢/١١١٤).

(٦) حلية الأولياء (٩/٩٨).

وقال أيضًا: «كانت أنفس أصحاب الحديث في أيدي أبي حنيفة ما تبرح، حتى رأينا الشافعي، وكان أفقه الناس في كتاب الله، وفي سُنة رسوله، ما كان يكفيه قليل الطلب في الحديث»[(١)].

وسُئل عن الشافعي، فقال: «حديث صحيح، ورأي صحيح»[(٢)].

وقال أبو ثور الكلبي: «كنت أنا، وإسحاق بن راهويه، وحسين الكرابيسي -وذكر جماعة من العراقيين- ما تركنا بدعتنا حتى رأينا الشافعي»[(٣)].

وقال أيضًا: «لما ورد الشافعي العراق جاءني الحسين الكرابيسي، وكان يختلف معي إلى أصحاب الرأي، فقال: قد ورد رجل من

---

(١) حلية الأولياء (٩/٩٨).

(٢) تاريخ بغداد (١٥/٥٧٦).

وَلَيْسَ الْمَقْصُودُ بِالرَّأْيِ هُنَا (عِلْمَ الْكَلَامِ)، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ بِهِ حُسْنُ الْفَهْمِ وَالِاجْتِهَادِ وَفْقَ مُقْتَضَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ وَقَدْ وَجَدْتُ الْبَيْهَقِيَّ قَدْ أَشَارَ إِلَى ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: «وقال ذلك في الشافعي ﷺ لأنه كان لا يرى الاحتجاج إلا بالحديث الصحيح المعروف، ثم يقيس الفروع على ما ثبت أصلها بالكتاب، والسنة الصحيحة، والإجماع»(مناقب الشافعي له ١/١٦٦)، وهو كما قال.

(٣) حلية الأولياء (٩/١٠٣).

أصحاب الحديث يتفقه، فقم بنا نسخر به، فقمت، وذهبنا حتى دخلنا عليه، فسأله الحسين عن مسألة، فلم يزل الشافعي يقول: قال الله، وقال رسول الله ﷺ حتى أظلم علينا البيت، فتركنا بدعتنا، واتبعناه»[(١)].

وقال الحسن بن محمد الزعفراني: «كان أصحاب الحديث رقودًا حتى جاء الشافعي فأيقظهم فتيقظوا»[(٢)].

وقال الحسين الكرابيسي: «ما أقول في رجل أسدى إلى أفواه الناس الكتاب والسنة والاتفاق. ما كنا ندري ما الكتاب والسنة نحن ولا الأولون حتى سمعت من الشافعي الكتاب والسنة والإجماع»[(٣)].

وقال أبو زرعة الرازي: «ما عند الشافعي حديث غلط فيه»[(٤)].

وقال ابن عبد الحكم: «حجة في كل شيء»[(٥)].

---

(١) تاريخ بغداد (٦/٥٨٠).

(٢) تاريخ دمشق (٥١/٣٥٦).

(٣) حلية الأولياء (٩/٩٨).

(٤) تاريخ دمشق (٥١/٣٦١).

(٥) المصدر السابق (٥١/٣٧٣).

وقال أيضًا: «ما رأينا مثل الشافعي كان أصحاب الحديث ونقاده يجيئون إليه فيعرضون عليه فربما أعل نقد النقاد منهم، ويوقفهم على غوامض من علل الحديث لم يقفوا عليها فيقومون وهم يتعجبون منه»[1].

وقال أيضًا: «يروي عن الكذابين والبدعيين؛ وإلا فهو في نفسه بريء من ذلك»[2].

وقال أبو داود السجستاني: «ما أعلم للشافعي حديثًا خطأ»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «فقيه البدن صدوق»[4].

وقال هلال بن العلاء: «مَنَّ الله على هذه الأمة بأربعة، لولاهم لهلك الناس، مَن الله عليهم بالشافعي حتى بين المجمل من المفسر، والخاص من العام، والناسخ من المنسوخ ...»[5].

---

(١) تاريخ دمشق (٣٣٥/٥١).

(٢) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٨٥/٣، ١٨٦).

(٣) تاريخ دمشق (٣٦١/٥١).

(٤) المصدر السابق.

(٥) الكامل (٢٩٨/١).

وقال النسائي: «هو أحد العلماء، ثقة مأمون»[١].

وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

وقال ابن عبد البر: «حديث الشافعي أحسن من أحاديث أبي حنيفة»[٣].

وقال الذهبي: «الإمام ناصر الحديث ... ثقة»[٤].

وقال ابن حجر: «هو المجدد لأمر الدِّين على رأس المائتين»[٥].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال ابن معين: «ليس بثقة»[٦].

---

(١) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (٣/١٨٤).

(٢) الثقات (٩/٣٠).

(٣) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٨٣).

(٤) الكاشف (٢/١٥٥).

(٥) تقريب التهذيب (ص٤٦٧).

(٦) جامع بيان العلم وفضله (٢/١١١٣).

وَكَانَ الْأَمِيرُ عَبْدُ اللهِ بْنُ النَّاصِرِ يُنْكِرُ هَذِهِ الرِّوَايَةَ؛ وَقَدْ حَاوَلَ الْبَعْضُ التَّشْكِيكَ فِي ثُبُوتِهَا عَنْهُ؛ لِسُوءِ حِفْظِ مُحَمَّدِ بْنِ وَضَّاحٍ الْأَنْدَلُسِيِّ نَاقِلِهَا.

وقال أيضًا: «ما أرى لمسلم أن ينظر في رأي الشافعي، ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إلي من أن ينظر في رأي الشافعي»[1].

وقال أيضًا: «ما أحب حديثه، ولا ذكره»[2].

وقال أيضًا: «لا أحب حديثه»[3].

وقال العجلي: «ثقة، صاحب رأي وكلام، ليس عنده حديث، وكان يتشيع»[4].

وقال أبو داود السجستاني: «كان أحمد بن صالح شديد البغض للشافعي، لم يكن يسميه، يقول: قال الشريف»[5].

وَلَكِنَّ الرَّاجِحَ ثُبُوتُ طَعْنِ ابْنِ مَعِينٍ فِي الشَّافِعِيِّ فِي أَحَدِ قَوْلَيْهِ، وَهُوَ قَوْلٌ مَرْجُوحٌ كَمَا سَيَرِدُ بَيَانُهُ لَاحِقًا.

(١) سؤالات ابن الجنيد لابن معين (ص٢٩٥).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (١٠٨٣/٢).

(٣) المصدر السابق.

(٤) ترتيب المدارك وتقريب المسالك (١٨٥/٣).

(٥) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٢٩).

وقال أبو حامد ابن الشرقي: «كان ابن معين، وأبو عبيد سَيِّئَي الرأي فيه»[1].

وقال ابن عبد البر: «قد صح عن ابن معين من طرقٍ أنه كان يتكلم في الشافعي على ما قدمت لك حتى نهاه أحمد بن حنبل ﷺ ونبهه على موضعه في العلم، وقال له: لم تر عيناك قط مثل قول الشافعي»[2].

الترجيح:

ثقة حجة إمام، ناصر السُّنة والحديث، صاحب المذهب الفقهي المشهور، ومناقبه كثيرة جدًّا، وقد أفردها كثير من أهل العلم بالتصنيف.

تنبيهات:

١- مَا رُمِيَ بِهِ الشَّافِعِيُّ مِنْ قِبَلِ الْعِجْلِيِّ وَبَعْضِ فُقَهَاءِ الْمَالِكِيَّةِ بِالتَّشَيُّعِ؛ لِمُوَافَقَتِهِ الشِّيعَةَ فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الَّتِي لَمْ يُخَالِفُوا فِيهَا أَصْلَ السُّنَّةِ؛ فَلَيْسَ بِشَيْءٍ.

---

(١) المغني في الضعفاء (٢/٥٥٢).

(٢) جامع بيان العلم وفضله (٢/١١١٥).

فَقَدْ كَانَ ﷺ نَاصِرًا لِلْحَدِيثِ، وَمُتَّبِعًا لِلسُّنَّةِ، وَمُجَدِّدًا لِلدِّينِ عَلَى رَأْسِ الْمِئَتَيْنِ، وَشَدِيدَ الْبَأْسِ عَلَى أَهْلِ الْبِدَعِ وَالْأَهْوَاءِ، مُعَظِّمًا لِلْخُلَفَاءِ الْأَرْبَعَةِ، مُوَافِقًا فِي تَفْضِيلِهِمْ لِمُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ؛ حَيْثُ قَالَ: «أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ أبو بكر، ثم عمر، ثم عثمان، ثم علي»[1].

وقال أيضًا: «في الخلافة والتفضيل، نبدأ بأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعلي ﷺ»[2].

وَقَالَ لَهُ إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْحَجَبِيُّ: مَا رَأَيْتُ هَاشِمِيًّا يُفَضِّلُ أَبَا بَكْرٍ عَلَى عَلِيٍّ، فَقَالَ لَهُ الشَّافِعِيُّ: «علي بن أبي طالب ابن عمي، وابن خالي، وأنا رجل من بني عبد مناف، وأنت رجل من بني عبد الدار، ولو كانت هذه مكرمة لكنت أولى بها منك، ولكن ليس الأمر على ما تحسب»[3].

---

(١) حلية الأولياء (٩/١١٤).

(٢) الاعتقاد للبيهقي (ص٣٣٦).

(٣) معرفة السنن والآثار (١/١٩٣).

قَالَ البيهقيُّ عَقِبه: «كذا قال: "ابن خالي"، والصواب: ابن خالتي، يعني: ابن خالة جده مِن قبل أبيه»[1].

وَالْأَدِلَّةُ عَلَى صِحَّةِ اعْتِقَادِهِ فِي الْأَئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَغَيْرِهِمْ كَثِيرَةٌ، وَكُلُّهَا تَدُلُّ وَتُؤَكِّدُ عَلَى بُطْلَانِ دَعْوَى الْعِجْلِيِّ وَغَيْرِهِ مِمَّنْ تَكَلَّمَ فِي الشَّافِعِيِّ عَنْ هَوًى أَوْ تَعَصُّبٍ.

٢- قَوْلُ الْعِجْلِيِّ فِيهِ: "ليس عنده حديث".

خِلَافُ الصَّوَابِ، وَيَشِي بِمَيْلٍ فِي نَفْسِ قَائِلِهِ؛ فَقَدْ أَثْنَى عَلَى الشَّافِعِيِّ أَئِمَّةُ الْفَنِّ كَيَحْيَى الْقَطَّانِ، وَابْنِ مَهْدِيٍّ، وَابْنِ عُيَيْنَةَ، وَابْنِ الْمَدِينِيِّ، وَابْنِ حَنْبَلٍ وَغَيْرِهِمْ.

وَذَهَبَ أَبُو زُرْعَةَ الرَّازِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ السِّجِسْتَانِيُّ إِلَى أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَحَادِيثِهِ حَدِيثٌ غَلَطٌ؛ كَمَا أَنَّهُ لُقِّبَ فِي بَغْدَادَ بـ (نَاصِرِ الْحَدِيثِ)؛ وَمِنْ ثَمَّ أَيُقَالُ فِي مِثْلِ هَذَا: لَيْسَ عِنْدَهُ حَدِيثٌ؟!

٣- مَا نُسِبَ إِلَى الشَّافِعِيِّ مِنْ غَمْزٍ؛ بِسَبَبِ رِوَايَتِهِ عَنِ الضُّعَفَاءِ وَالْمَتْرُوكِينَ - كَمَا حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ- وَذَلِكَ كَرِوَايَتِهِ عَنْ شَيْخِهِ

---

(١) معرفة السنن والآثار (١/١٩٣).

إِبْرَاهِيمَ بْنِ أَبِي يَحْيَى الْأَسْلَمِيِّ (الْمَتْرُوكِ)؛ فَلَا مَطْعَنَ فِيهِ، وَلَا يَقْدَحُ فِي صِحَّةِ حَدِيثِهِ؛ إِذْ هُوَ فِي نَفْسِهِ إِمَامٌ ثِقَةٌ، بَرِيءٌ مِنْ كُلِّ مَعَابٍ.

وَالْعِبْرَةُ بِنَقَاءِ الرَّاوِي فِي ذَاتِهِ لَا بِمَنْ يَرْوِي عَنْهُمْ؛ فَإِنَّ طَائِفَةً مِنْ أَعْلَامِ النَّقْدِ -وَعَلَى رَأْسِهِمْ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْحَدِيثِ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ- قَدْ رَوَوْا عَنِ الْمَتْرُوكِينَ وَأَهْلِ الْأَهْوَاءِ؛ وَلَمْ يَكُنْ ذَلِكَ يَوْمًا حَائِلًا دُونَ قَبُولِ حَدِيثِهِمْ، أَوْ ثَلْمًا فِي مَكَانَتِهِمْ، أَوْ مَسَاسًا بِعَدَالَتِهِمْ.

٤- طَعْنُ ابْنِ مَعِينٍ فِي الشَّافِعِيِّ -كَمَا ثَبَتَ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ-؛ مَحْمَلُهُ عَلَى مَا وَقَعَ بَيْنَهُمَا مِنْ وَحْشَةٍ فِي مَبْدَأِ الْأَمْرِ، أَوْ لِمَيْلِ ابْنِ مَعِينٍ إِلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ؛ غَيْرَ أَنَّ الرَّاجِحَ والثَّابِتَ مِنْ قَوْلَيِ ابْنِ مَعِينٍ هُوَ التَّوْثِيقُ، وَأَنَّ قَوْلَهُ بِعَدَمِ ثِقَتِهِ مَرْجُوحٌ قَدْ أَعْرَضَ عَنْهُ جَمَاهِيرُ النُّقَّادِ وَلَمْ يُعَرِّجُوا عَلَيْهِ.

كَمَا أَنَّ إِطْلَاقَهُ نَحْوَ قَوْلِهِ: "لا أحب حديثه، ولا ذكره"؛ لَا يَسْتَلْزِمُ -فِي هَذَا الْمَقَامِ- وَهْنًا فِي الرَّاوِي أَوْ ضَعْفًا فِي مَرْوِيَّاتِهِ؛ إِذْ هِيَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يَدُورُ مَعْنَاهَا مَعَ الْقَرَائِنِ.

وَقَدْ تَقَرَّرَ عِنْدَ أُولِي الْبَصَائِرِ بِفَنِّ النَّقْدِ، وَعَرَفَهُ السَّابِرُونَ لِأَحْوَالِ الرِّجَالِ؛ أَنَّ طَعْنَ الْأَقْرَانِ إِذَا قَامَ الدَّلِيلُ عَلَى كَوْنِهِ لِاخْتِلَافِ الرُّؤَى وَالِاجْتِهَادَاتِ، لَمْ يُعْتَدَّ بِهِ مَغْمَزًا فِي الْعَدَالَةِ وَالضَّبْطِ.

٥- مِمَّا أُلْصِقَ بِالشَّافِعِيِّ مَا نَزَعَ إِلَيْهِ ابْنُ مَعِينٍ مِنْ رَمْيِهِ بِمِيسَمِ التَّشَيُّعِ؛ وَقَدْ دَارَتْ فِي رِحَابِ هَذِهِ الدَّعْوَى مُسَاجَلَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بنِ حَنبلٍ، نَاضَلَ فِيهَا ابْنُ مَعِينٍ بِأَدِلَّةٍ لَا تَنْهَضُ لِلِاحْتِجَاجِ وَتَهَاوَتْ أَمَامَ سُطُوعِ الْبُرْهَانِ، فَلَمْ تَبْلُغْ مَبْلَغَ الصِّحَّةِ، وَلَا ثَبَتَ لَهَا فِي مِحَكِّ النَّقْدِ قَدَمٌ.

وَقَدْ أَفَضْنَا فِي بَيَانِ تِلْكَ الْمُنَاظَرَةِ، وَكَشَفْنَا عَنْ غَوَامِضِ آلِيَاتِهَا الْجَدَلِيَّةِ فِي سِفْرِنَا: «وَسَائِلُ الْحِجَاجِ وَآلِيَاتُهُ فِي الْمُنَاظَرَاتِ الْكَلَامِيَّةِ»؛ فَمَنْ شَاءَ الْوُقُوفَ عَلَى كُنْهِ التَّحْقِيقِ فَلْيُرْجِعْ إِلَيْهِ.

٦- إِنَّ جَفَاءَ أَحْمَدَ بْنِ صَالِحٍ الْمِصْرِيِّ وَغَيْرِهِ لِلْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ لَمْ يَكُنْ لِعِلَّةٍ فِي رِوَايَتِهِ، وَإِنَّمَا مَرَدُّهُ إِلَى مَا يَقَعُ أَحْيَانًا بَيْنَ أَهْلِ التَّخَصُّصِ الْوَاحِدِ مِنَ الْغَيْرَةِ أَوِ التَّدَابُرِ الَّذِي قَلَّمَا يَسْلَمُ مِنْهُ أَحَدٌ.

وَلَوْ تَمَّ الْإِذْعَانُ وَقُبِلَ كُلُّ جَرْحٍ فِي الرُّوَاةِ دُونَ اسْتِنَادٍ إِلَى ضَوَابِطَ عِلْمِيَّةٍ قَاطِعَةٍ؛ لَسَقَطَتِ الثِّقَةُ فِي جُمْهُورِ النَّاقِلِينَ وَضَاعَتِ السُّنَنُ.

إِذِ الطَّعْنُ قَدْ يَنْبُعُ أَحْيَانًا مِنَ الْهَوَى الْبَشَرِيِّ أَوِ التَّعَصُّبِ الْمَذْهَبِيِّ، وَاللَّهُ ﷻ يَغْفِرُ لَنَا وَلَهُمْ.





[من اسمه النعمان]:

١٠٠- النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، أبو حنيفة، الفقيه الإمام، صاحب المذهب الحنفي.

روى عن: إبراهيم بن محمد بن المنتشر، والحكم بن عتيبة، وحماد بن أبي سليمان، وسلمة بن كهيل، وعاصم بن كليب، وعاصم بن أبي النجود، وعدي بن ثابت الأنصاري، وعطاء بن السائب، وعطية بن سعد العوفي، وعلي بن الحسن الزراد، وعمرو بن دينار، وعوف بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وقابوس بن أبي ظبيان، وقتادة بن دعامة السدوسي، ويحيى بن سعيد الأنصاري، ويحيى بن عبد الله الجابر، ويزيد بن صهيب الفقير، ويزيد بن عبد الرحمن الكوفي، ويونس بن عبد الله بن أبي فروة، وأبي إسحاق السبيعي، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن طهمان، والأبيض بن الأغر بن الصباح المنقري، وأسباط بن محمد القرشي، وإسحاق بن يوسف الأزرق، وأسد بن عمرو البجلي القاضي، وجعفر بن عون، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وحفص بن عبد الرحمن البلخي القاضي، وحكام بن سلم الرازي، وسليمان بن عمرو النخعي، وسهل بن مزاحم، وشعيب بن

إسحاق الدمشقي، وعائذ بن حبيب، وعباد بن العوام، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد الله بن يزيد المقرئ، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، ويزيد بن زريع، ويزيد بن هارون، ويونس بن بكير الشيباني، وأبو إسحاق الفزاري، وآخرون.

روى له: الترمذي، والنسائي.

ولد سنة ثمانين، ومات ببغداد سنة مائة وخمسين من الهجرة.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال شَبابة بن سَوَّار: «كان شعبة حسن الرأي في أبي حنيفة»[1].

وقال الحسن بن صالح بن حي: «كان فهمًا عالمًا متثبتًا في علمه، إذا صح عنده حديث لم يعده إلى غيره»[2].

وقال الحكم بن هشام الثقفي: «كان من أعظم الناس أمانة، أراده السلطان على أن يتولى مفاتيح خزانة أو يضرب ظهره، فاختار عذابهم على عذاب الله تعالى»[1].

---

(١) جامع بيان العلم لابن عبد البر (١٠٨٣/٢).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (٥٦/١٢).

وقال إسماعيل بن داود: «كان عبد الله بن المبارك يثني عليه، ويزكيه ويقرظه»[٢].

وقال مالك بن أنس: «رأيت رجلًا لو أراد أن يقيم الدليل على أن هذه السارية من ذهب لأقامه»[٣].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «لا نكذب الله، ربما سمعنا الشيء من رأي أبي حنيفة فاستحسناه، فأخذنا به»[٤].

وقال الشافعي: «الناس عيال في الفقه على أبي حنيفة»[٥].

وقال يحيى بن معين: «ثقة ثقة، ما سمعت أحدًا ضعفه. هذا شعبة يكتب إليه أن يحدثه، وشعبة شعبة»[٦].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٥٨/١٢).

(٢) المصدر السابق (٥٦/١٢).

(٣) الرد على الخطيب البغدادي لابن النجار (٨٢/٢).

(٤) الكامل لابن عدي (١٢٧/١٠)، وقال يحيى بن معين: "وكان يحيى بن سعيد يذهب في الفتوى إلى مذهب الكوفيين".

(٥) الرد على الخطيب البغدادي لابن النجار (٨٢/٢).

(٦) إكمال تهذيب الكمال (٥٦/١٢)، وله ولغيره ممن أثنى عليه روايات أخرى في تضعيفه كما سيأتي.

وقال أيضًا: «ثقة في الحديث»[١].

وقال أيضًا: «كان ثقة، صدوقًا في الحديث والفقه، مأمونًا على دين الله تعالى»[٢].

وقال أيضًا: «لا بأس به، وكان لا يكذب»[٣].

وقال أيضًا: «أبو حنيفة عندنا من أهل الصدق، ولم يتهم بالكذب، ولقد ضربه ابن هبيرة على القضاء فأبى أن يكون قاضيًا»[٤].

وقال أيضًا: «أبو حنيفة أنبل من أن يكذب، كان صدوقًا، إلا أن في حديثه ما في حديث الشيوخ»[٥].

وقال أيضًا: «أبو حنيفة أجل من أن يكذب»[٦].

---

(١) تهذيب التهذيب (١٠/٤٤٩).

(٢) إكمال تهذيب الكمال (١٢/٥٦).

(٣) تاريخ ابن معين/رواية ابن محرز (١/٧٩).

(٤) المصدر السابق.

(٥) تاريخ بغداد (١٥/٥٨٠).

(٦) الكامل (١٠/١٢٧).

وقال أيضًا: «ثقة لا يحدث بالحديث إلا ما يحفظ، ولا يحدث بما لا يحفظ»[١].

وقال أيضًا: «أصحابنا يفرطون في أبي حنيفة، وأهل الفقه لا يلتفتون إلى مَن طعن عليه ولا يصدقون بشيء من السوء نُسب إليه»[٢].

وقال أحمد بن الصلت الحماني: «سمعت يحيى بن معين وهو يُسأل عن أبي حنيفة أثقة هو في الحديث؟ قال: نعم ثقة ثقة، كان والله أورع من أن يكذب، وهو أجل قدرًا من ذلك»[٣].

وقال علي ابن المديني: «ثقة لا بأس به»[٤].

وقال صالح جزرة: «ثقة في الحديث»[٥].

وقال ابن عدي: «له أحاديث صالحة»[٦].

---

(١) تاريخ بغداد (١٥/٥٨٠).

(٢) الاستغناء لابن عبد البر (١/ ٥٧٣).

(٣) تاريخ بغداد (١٥/٥٨١).

(٤) جامع بيان العلم وفضله (٢/١٠٨٣).

(٥) التكميل في الجرح والتعديل (١/٣٧٦).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٢٤٦).

وذكره الحاكم فيمن وُثِّقَ وعُدِّلَ، وكذلك ابن شاهين[1].

وقال ابن عبد البر: «كان في الفقه إمامًا حسن الرأي والقياس، لطيف الاستخراج، جيد الذهن، حاضر الفهم، ذكيًّا ورعًا عاقلًا»[2].

وقال مغلطاي: «قد أثنى عليه وزكاه الجمع الغفير من الأئمة والعلماء المتأخرين، منهم: الحماني، ومعمر بن راشد، وإسرائيل بن قيس، ويحيى بن آدم، وخارجة بن مصعب، والحسن بن عمارة، وأبو نعيم الفضل بن دكين، والحكم بن هشام، ويزيد بن زريع، وزكريا بن أبي زائدة، ومالك بن مغول، وأبو خالد الأحمر، وخلف بن أيوب، وابن عيينة، وأبو بكر بن عياش، والقاسم بن معن المسعودي، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، والأوزاعي وأستاذه حماد بن أبي سليمان، وفضيل بن عياض، وأيوب بن أبي تميمة، وسليمان بن مهران الأعمش، وسفيان بن سعيد الثوري، وأبو مطيع الحكم بن عبد الله، وأبو عاصم النبيل، ويزيد بن هارون، وخالد الطحان، وعبد الله بن

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (٥٧/١٢).

(٢) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (٥٧٢/١).

داود الخريبي، وعبد الله بن زيد المقرئ، ومكي بن إبراهيم، ويحيى بن سعيد القطان، والحكم بن هشام الثقفي، والحسن بن محمد الليثي»[1].

وقال الذهبي: «الإمام ... فقيه العراق ... أفردت سيرته في مؤلف»[2].

وقال ابن حجر: «الإمام ... فقيه مشهور»[3].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

قال عبد الله بن يزيد أبو عبد الرحمن المقرئ: «سمعت أبا حنيفة يقول: عامة ما أحدثكم خطأ»[4].

وقال أيضًا: «سمعت أبا حنيفة يقول: ما رأيت أفضل من عطاء، وعامة ما أحدثكم خطأ»[5].

---

(١) إكمال تهذيب الكمال (١٢/ ٥٦، ٥٧).

(٢) الكاشف (٣٢٢/٢).

(٣) تقريب التهذيب (ص٥٦٣).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (١٢٢/١٠).

(٥) المصدر السابق.

وقال أيضًا: «كان أبو حنيفة يحدثنا، فإذا فرغ من الحديث، قال: «هذا الذي سمعتم كله ريح وباطل»[1].

وقال يحيى بن أبي كثير الطائي: كان أيوب السختياني إذا سمع حديثًا يعجبه، قال: عمَّن؟ فيقال: عن أبي حنيفة، فيقول: «دعوه»[2].

وقال محمد بن جابر اليمامي: «سرق أبو حنيفة كتب حماد مني»[3].

وقال الأوزاعي: «ما ولد في الإسلام مولود أضر على الإسلام من أبي حنيفة»[4].

وقال أيضًا: «كان أبو حنيفة ينقض عرى الإسلام عروة عروة»[5].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٤٥٠).

(٢) الضعفاء الكبير للعقيلي (٦/١٥٩).

(٣) الجرح والتعديل (٨/٤٥٠).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٥٤٦).

(٥) الضعفاء الكبير (٦/١٥٥).

وقال سفيان الثوري: «استتيب أبو حنيفة مِن الكفر مرتين»[1].

وقال أيضًا: «غير ثقة ولا مأمون»، فلم يزل يقول حتى جاز الطواف[2] بالكعبة.

وقال أيضًا: «ما ولد في الإسلام مولود أشأم منه»[3].

وقال مؤمل بن إسماعيل: «كنت مع سفيان الثوري في الحجر، فجاء رجل فسأله عن مسألة فأجاب، فقال الرجل: إن أبا حنيفة قال كذا وكذا، فأخذ سفيان نعليه حتى خرق الطواف، ثم قال: لا ثقة ولا مأمون»[4].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «سألت سفيان عن حديث عاصم في المرتدة، قال: أما من ثقة فلا»[5]. قال أحمد بن حنبل: وكان أبو حنيفة يحدثه عن عاصم.

---

(١) السنة لعبد الله بن أحمد (ص١٣٥)، العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٢/٥٤٥)، الضعفاء الصغير للبخاري (ص١٣٢).

(٢) الضعفاء الكبير (٦/١٥٥)، تاريخ بغداد (١٥/٥٧٨).

(٣) الضعفاء الصغير (ص١٣٢).

(٤) الكامل (١٠/١١٩).

(٥) المصدر السابق.

وقال شعبة بن الحجاج: «كف من تراب خير من أبي حنيفة»[١].

وقال حماد بن سلمة: «إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن يردها برأيه»[٢].

وقال أيضًا: «كان أبو حنيفة شيطانًا استقبل آثار رسول الله ﷺ يردها برأيه»[٣].

وقال مالك بن أنس: «إن أبا حنيفة كاد الدِّين، ومن كاد الدين فليس له دين»[٤].

وقال أيضًا: «الداء العضال الهلاك في الدين، وأبو حنيفة من الداء العضال»[٥].

وقال عبد الله بن المبارك: «اضربوا على حديث أبي حنيفة»[٦].

---

(١) الضعفاء الكبير (١٥٧/٦).

(٢) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٥٤٥/٢).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٣٩/٨).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٥٤٧/٢)، الضعفاء الكبير (١٥٦/٦).

(٥) الكامل (١٢١/١٠).

(٦) الضعفاء الكبير (١٥٧/٦).

وقال أيضًا: «كان أبو حنيفة مسكينًا في الحديث»[1].

وقال أيضًا: «أستغفر الله من رواياتي عن أبي حنيفة»[2].

وقال أيضًا: «كان أبو حنيفة في الحديث يتيمًا»[3].

وقال يوسف بن أسباط: «كان أبو حنيفة مرجئًا، وكان يرى السيف، وولد على غير الفطرة»[4].

وقال وكيع بن الجراح: «كان مرجئًا يرى السيف»[5].

وقال عبد الرحمن بن مهدي: «بينه وبين الحق حجاب»[6].

وقال يحيى بن سعيد القطان: «كان جاري بالكوفة فما قربته، ولا سألته عن شيء ... لم يكن بصاحب الحديث»[7].

---

(١) الجرح والتعديل (٨/٤٥٠).

(٢) تاريخ بغداد (١٥/٥٧٢).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (١٠/١٢٢).

(٤) الضعفاء الكبير (٦/١٦٠).

(٥) المصدر السابق (٦/١٥٩)، وإليه ذهب أبو نعيم الفضل بن دكين وغيره.

(٦) المصدر السابق (٦/١٥٨).

(٧) الجرح والتعديل (٨/٤٥٠)، المصدر السابق (٦/١٥٩).

وقال علي ابن المديني: «سمعت يحيى بن سعيد يقول: مر بي أبو حنيفة وأنا في سوق الكوفة، فقال لي قيس القياس: هذا أبو حنيفة، فلم أسأله عن شيء، قيل ليحيى: كيف كان حديثه؟ قال: ليس بصاحب حديث»[(١)].

وقال النضر بن شميل: «كان أبو حنيفة متروك الحديث، ليس بثقة»[(٢)].

وقال عبد الله بن نمير الهمداني: «أدركت الناس ما يكتبون الحديث عن أبي حنيفة، فكيف الرأي؟!»[(٣)].

وقال أبو قطن عمرو بن الهيثم: «كان زَمِنًا في الحديث»[(٤)]، وذلك إشارة منه إلى ضعف وسوء أحاديثه.

وقال ابن سعد: «كان ضعيفًا في الحديث»[(٥)].

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (١٠/١٢٢).

(٢) المصدر السابق (٨/٢٣٨)، الضعفاء والمتروكون لابن الجوزي (٣/١٦٣).

(٣) الضعفاء الكبير (٦/١٥٩).

(٤) العلل ومعرفة الرجال لأحمد/رواية عبد الله (٣/١٦٤).

(٥) الطبقات الكبرى (٦/٣٦٩).

وقال أبو سلمة منصور الخزاعي: «سمعت حماد بن سلمة يلعن أبا حنيفة، وسمعت شعبة يلعن أبا حنيفة»[١].

وقال أبو عبد الرحمن عبد الله المقرئ: «حدثنا أبو حنيفة وكان مرجئًا، ودعاني إلى الإرجاء فأبيت عليه»[٢].

وقال أبو نعيم الفضل بن دكين: «كان مرجئًا يرى السيف»[٣].

وقال محمد بن يوسف الفريابي: «كان سفيان ينهى عن النظر في رأي أبي حنيفة»[٤].

وقال يحيى بن معين: «كان يُضعف في الحديث»[٥].

وسأله محمد بن حماد المقرئ عنه، فقال: «وأيش كان عند أبي حنيفة من الحديث حتى تسأل عنه؟»[٦].

---

(١) الضعفاء الكبير (١٥٧/٦).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٣٩/٨).

(٣) مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه (ص١٢٩).

(٤) تاريخ بغداد (٥٥٧/١٥).

(٥) الضعفاء الكبير (١٦٣/٦).

(٦) تاريخ بغداد (٥٧٦/١٥).

وقال أيضًا: «لا يُكتب حديثه»[١].

وضعفه علي ابن المديني جدًّا، وقال: «لو كان بيدي ما سألته عن شيء، وروى خمسين حديثًا أخطأ فيها»[٢].

وقال أحمد بن حنبل: «أبو حنيفة يَكذب»[٣].

وقال أيضًا: «رأيه مذموم، وحديثه لا يذكر»[٤].

وقال أيضًا: «ما قول أبي حنيفة والبعر عندي إلا سواء»[٥].

وقال أيضًا: «حديث أبي حنيفة ضعيف، ورأيه ضعيف»[٦].

وسُئل يُروى عنه؟ فقال: «لا»[٧].

وسُئِل عنه، وعن أبي يوسف، فقال: «لا أرى الرِّواية عنهما»[٨].

---

(١) تاريخ بغداد (١٥/٥٨١).

(٢) المصدر السابق.

(٣) الضعفاء الكبير (٦/١٦٢).

(٤) الجرح والتعديل (٨/٤٥٠)، الضعفاء الكبير (٦/١٦٣).

(٥) تاريخ بغداد (١٥/٥٦٩).

(٦) الضعفاء الكبير (٦/١٦٣).

(٧) مسائل أحمد بن حنبل/رواية ابن هانئ (ص٥٠٤).

(٨) المجروحين (٢/٤١١).

وقال أيضًا: «أبو حنيفة أشد على المسلمين مِن عمرو بن عبيد؛ لأن له أصحابًا»[1].

وقال أيضًا: «كان يعقوب أبو يوسف منصفًا في الحديث، فأما أبو حنيفة ومحمد بن الحسن فكانا مخالفين للأثر، وهذان لهما رأي سوء»، يعني أبا حنيفة، ومحمد بن الحسن[2].

وقال الأثرم: «رأيت أبا عبد الله –أي ابن حنبل– مرارًا يعيب أبا حنيفة ومذهبه، ويحكي الشيء من قوله على الإنكار والتعجب»[3].

وقال عمرو بن علي الفلاس: «ليس بالحافظ، مضطرب الحديث، واهي الحديث»[4].

وقال محمد بن المثنى: «ما سمعت عبد الرحمن يحدث عن أبي حنيفة شيئًا قط»[5].

---

(١) تاريخ بغداد (١٥/٥٦٨).

(٢) المصدر السابق (٢/٥٦١).

(٣) المصدر السابق (١٥/٥٥٨).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٢٣٦).

(٥) الضعفاء الكبير (٦/١٥٨).

وذكره البخاري[١]، وابن شاهين[٢]، وابن الجوزي[٣] في الضعفاء.

وقال البخاري: «كان مرجئًا، سكتوا عنه، وعن رأيه، وعن حديثه»[٤].

وقال أيضًا: «سمعت الحميدي يقول: قال أبو حنيفة قدمت مكة فأخذت من الحجام ثلاث سنن لما قعدت بين يديه قال: استقبل الكعبة فبدأ بشق رأسي الأيمن وبلغ إلى العظمين.

قال الحميدي: فرجل ليس عنده سنن عن رسول الله ﷺ ولا أصحابه في المناسك وغيرها كيف يقلد أحكام الله في المواريث والفرائض والزكوات والصلوات وأمور الإسلام»[٥].

وقال الجوزجاني السعدي: «لا يقنع بحديثه، ولا برأيه»[٦].

---

(١) الضعفاء (ص١٣٢).

(٢) الضعفاء له (ص١٨٤).

(٣) الضعفاء والمتروكون (١٦٣/٣).

(٤) التاريخ الكبير (٤٧١/٩).

(٥) التاريخ الأوسط (٣٨٣/٣).

(٦) أحوال الرجال (ص١١٧).

وقال مسلم بن الحجاج: «مضطرب الحديث ليس له كبير حديث صحيح»[1].

وقال يعقوب بن شيبة: «صدوق، ضعيف الحديث»[2].

وقال أبو زرعة الرازي: «كان أبو حنيفة جهميًّا»[3].

وقال أيضًا: «يُوصل الأحاديث»[4].

وقال أيضًا: «كان أهل الريّ قد افتتنوا بأبي حنيفة، وكنَّا أحداث نجري معهم ... حتى مَنَّ الله علينا وعرفنا ضلالة القوم»[5].

وقال أبو حاتم الرازي: «تركه ابن المبارك بأخرة»[6].

وقال المفضل بن غسان الغلابي: «ضعيف»[7].

---

(١) الكنى والأسماء (٢٧٦/١).

(٢) تاريخ بغداد (٥٨٢/١٥).

(٣) الضعفاء له (٥٧٠/٢).

(٤) المصدر السابق (٧١٨/٢).

(٥) المصدر السابق (٧٥٥/٢).

(٦) الجرح والتعديل (٤٤٩/٨).

(٧) تاريخ بغداد (٥٨١/١٥).

وقال النسائي: «ليس بالقوي في الحديث، وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته»[(١)].

وقال ابن أبي داود: «الوقيعة في أبي حنيفة إجماع من العلماء؛ لأن إمام البصرة أيوب السختياني وقد تكلم فيه، وإمام الكوفة الثوري وقد تكلم فيه، وإمام الحجاز مالك وقد تكلم فيه، وإمام مصر الليث بن سعد وقد تكلم فيه، وإمام الشام الأوزاعي وقد تكلم فيه، وإمام خراسان عبد الله بن المبارك وقد تكلم فيه، فالوقيعة فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق»[(٢)].

وقال ابن حبان: «لم يكن الحديث صناعته ... فلما غلب خطؤه على صوابه استحق ترك الاحتجاج به في الأخبار، ومن جهة أخرى لا يجوز الاحتجاج به؛ لأنه كان داعيًا إلى الإرجاء»[(٣)].

وقال ابن عدي: «عامة ما يرويه غلط وتصاحيف وزيادات في أسانيدها ومتونها، وتصاحيف في الرجال، وعامة ما يرويه كذلك،

---

(١) تسمية مَن لم يرو عنه غير رجل واحد (ص١٢٣)، الضعفاء والمتروكون له (ص١٠٠).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٢٤١).

(٣) المجروحين (٢/٤٠٦).

ولم يصح له في جميع ما يرويه إلا بضعة عشر حديثًا، وقد روى من الحديث لعله أرجح من ثلاثمائة حديث من مشاهير وغرائب، وكله على هذه الصورة؛ لأنه ليس هو من أهل الحديث، ولا يحمل على من تكون هذه صورته الحديث»[1].

وقال أبو أحمد الحاكم: «عامة حديثه خطأ»[2].

وقال الدارقطني: «غيلان بن جامع، وهُشيم بن بشير، وهما أحفظ من أبي حنيفة للإسناد»[3].

وقال أيضًا: «ضعيف»[4].

وقال أبو نعيم الأصبهاني: «قال بخلق القرآن، واستتيب من كلامه الرديء غير مرة، كثير الخطأ والأوهام»[5].

وقال ابن عبد البر: «كان مذهبه في أخبار الآحاد العدول أن لا يقبل منها ما خالف الأصول المجتمع عليها، فأنكر عليه أهل

---

(١) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٢٤٦).

(٢) الأسامي والكنى (٤/١٧٥).

(٣) سنن الدارقطني (١/٣٠٦).

(٤) المصدر السابق (٢/١٠٨).

(٥) الضعفاء له (ص١٥٤).

الحديث ذلك وذمّوه فأفرطوا، وحسده من أهل وقته من بغى عليه واستحل الغيبة فيه، وعظمه آخرون ورفعوا من ذكره، واتخذوه إمامًا، وأفرطوا أيضًا في مدحه، وألف الناس في فضائله وفي مثالبه، والطعن عليه وأكثر أهل الحديث يذمونه، وعامة الحنبلية اليوم على ذمه، وكان أحمد رحمه الله ممن يُسِيء القول فيه وفي أصحابه»[1].

الترجيح:

ضعيف الحديث مع علو منزلته في الفقه، وكان داعية إلى الإرجاء ونحوه.

تنبيهات:

١- إن أقوال أهل العلم في أبي حنيفة كثيرة جدًّا، وقد اكتفينا بذكر طرفٍ منها، علمًا بأن بعض العلماء قد أفرد ترجمته بالتصنيف المستقل.

وقد انقسمت المواقف تجاهه؛ فمنهم مَن أفرط في مدحه والثناء عليه، ومنهم مَن بالغ في الطعن فيه والازدراء به بل والقول بتكفيره وكذبه، والإنصاف في هذا المظهر عزيزٌ.

---

(١) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/٥٧٢).

والراجح في حاله -كما سلف- أن الحديث لم يكن من صناعته، فكان كثير الخطأ على قلة مروياته، غير أن له بعض الأحاديث الصالحة.

ويُتجنَّبُ من حديثه ما كان فيه دعوةٌ إلى بدعةٍ لكونه داعيةً إلى الإرجاء ونحوه؛ إلا أنه يُعدُّ بلا خلاف معتبرٍ من كبار الأئمة في الفقه، وصاحب أحد المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة في تاريخ الإسلام.

٢- قيل إن أبا حنيفة رأى من الصحابة أنسَ بنَ مالك ﷺ وسمع من أحدهم، وقد نقله ابن عبد البر؛ قال: «قيل: إنه رأى أنس بن مالك وسمع من عبد اللَّه بن الحارث بن جَزْء الزبيدي، فيعد بذلك في التابعين»[(١)].

ونفاه الدارقطني؛ إذ قال السهمي: «سئل الدارقطني، وأنا أسمع، عن سماع أبي حنيفة يصح؟ قال: لا، ولا رؤية، ولم يلحق أبو حنيفة أحدًا من الصحابة»[(٢)].

---

(١) الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (١/٥٧٢).

(٢) سؤالات السهمي للدارقطني (ص١٩٧).

والأشبه أنه لا يصح له سماعٌ مِن أحد من الصحابة ﷺ وتفصيل ذلك مبسوط في كتابي "الشوارد في إثبات سماع الرواة ونفيه عند المحدِّثين".

٣- لا تصح دعوى ابن أبي داود الإجماع على الطعن في أبي حنيفة، فهناك من أهل العلم مَن أثنى عليه في الحديث وغيره كما ورد في بعض الروايات عن ابن معين، وابن المديني، وصالح جزرة وغيرهم، وإن كان قولهم مرجوحًا أمام ما ذهب إليه جمهور أهل العلم، ولا يثبت عند التحقيق.

فإن قيل: إن الإجماع الذي نقله ابن أبي داود كان عن علماء سبقوا عصر يحيى بن معين ومَن أتى بعده، ومن ثَم فلا وجه للطعن في الإجماع الذي نقله؛ لأن توثيق مَن وثقه يُعد من قبيل الخلاف بعد انعقاد الإجماع.

قلت: هذا على التسليم بأنه لم يوثقه أحد ممن سبق أو عاصر مَن نقل عنهم ابن أبي داود الطعن فيه في أي مصر من الأمصار، وهو أمر لا يمكن الإحاطة به أو التأكد منه على وجه اليقين.

بل إن دعوى الإجماع هذه منتقضة من عِدة وجوه:

أولًا:

ثبوت الثناء والتوثيق عن أئمة عاصروا أبا حنيفة أو كانوا قريبين من عصره كـ (سفيان الثوري، وابن المبارك، وشعبة بن الحجاج في بعض أطوارهم)، مما يمنع ارتفاع الخلاف أو ادِّعاء الاتفاق.

ثانيًا:

أن الإجماع الأصولي لا يتصور انعقاده على إسقاط إمام استفاضت إمامته الفقهية، وطُبقت آراؤه في قضاء الأمصار والآفاق بموافقة جمهور علماء المسلمين في عصره ومَن بعدهم.

ثالثًا:

أن كلام النُّقاد فيه لم يكن على رتبة واحدة ولا نوع واحد، بل وقع التدافع والتعارض بين تضعيفٍ لحفظه وضبطه وغيرهما، وتوثيقٍ لفقهه وورعه، وهذا التعارض والاختلاف يسقط دعوى الإجماع تلقائيًّا عند التحقيق.

وقد جازف ابنُ أبي داود بقوله: "فالوقيعة فيه إجماع من العلماء في جميع الآفاق" فهو على ظاهره لا يخفى ما فيه من شطط.

ولمزيد من التفصيل عن الإجماع ومسائله يراجع كتابي في الأصول: "التشريع الإسلامي ومصادره".

٤- لا يُشكل على ما رجحناه بشأن أبي حنيفة ما عُرف من ثناء الحافظ ابن حجر العسقلاني عليه ووصفه له بـ «الإمام.. فقيه مشهور».

أو ما نقله عنه تلميذه السخاوي في الإجابة عن تضعيف النسائي له، حيث قال: «ومنها ما سُئل عما ذكره النسائي في "الضعفاء والمتروكين" عن أبي حنيفة ﷺ من أنه ليس بقوي في الحديث، وهو كثير الغلط والخطأ على قلة روايته، هل هو صحيح، وهل وافقه على هذا أحد من أئمة المحدِّثين أم لا؟

فأجاب بما قرأته من خطه: النسائي من أئمة الحديث، والذي قاله إنما هو بحسب ما ظهر له وأداه إليه اجتهاده، وليس كل أحد يؤخذ بجميع قوله. وقد وافق النسائي على مطلق القول في الإمام جماعة من المحدِّثين، واستوعب الخطيب في ترجمته من "تاريخه" أقاويلهم، وفيها ما يقبل وما يرد.

وقد اعتذر عن الإمام بأنه كان يرى أنه لا يحدث إلا بما حفظه منذ سمعه إلى أن أداه، فلهذا قلت الرواية عنه، وصارت روايته قليلة بالنسبة لذلك، وإلا فهو في نفس الأمر كثير الرواية.

وفي الجملة، ترك الخوض في مثل هذا أولى، فإن الإمام وأمثاله ممن قفزوا القنطرة، فما صار يؤثر في أحد منهم قول أحد، بل هم في الدرجة التي رفعهم الله تعالى إليها من كونهم متبوعين مقتدى بهم، فليعتمد هذا، والله ولي التوفيق»[1].

قلت: فهذا الكلام يُعد مِن أدق موازين الإنصاف والتحقيق عند متأخري المحدِّثين، وتوجيهُ العلمي يكمن في تفكيك كلام الحافظ إلى ثلاثة محاور رئيسية تكشف عن منهجه، وتؤكد صحة ما ذهبنا إليه في الترجيح.

أولًا:

ثناء ابن حجر على أبي حنيفة ووصفه بـ «الإمام.. فقيه مشهور»، وقوله: «ممن قفزوا القنطرة»، لا يتعارض مطلقًا مع نقل تضعيفه في ضبط الحديث؛ لأن الحافظ يتحدث هنا عن الإمامة الدينية

(١) الجواهر والدرر في ترجمة شيخ الإسلام ابن حجر (٢/٩٤٦).

والفقهية المستقرة التي قَبِلتها الأمة، والتي استقرت فوق نقد الناقدين؛ وهو مقامٌ لا يلزم منه بالضرورة ثبوت مَلَكة الضبط الحديثي الصارم عند نُقاد الأثر.

فالكلام في ضبط الراوي للحديث، لا يسلبه رتبةَ الإمامة في الدِّين وعلم الأحكام، وهذا تفريق منهجي دقيق بين (صنعة الحديث) و(صنعة الفقه)، فإنه لا يلزم من إتقان أحدهما إتقان الآخر.

ثانيًا:

بَيَّن ابنُ حجر أن قول النسائي وغيره فيه: «إنما هو بحسب ما ظهر له وأداه إليه اجتهاده».

وهذا إقرارٌ من الحافظ بأن أئمة الحديث المتقدمين كـ (النسائي، وأحمد بن حنبل، والبخاري، وابن عدي وغيرهم) قد وافقوا على مطلق القول في تضعيف ضبطه، وأن هذا الحكم خرج مخرج الاجتهاد المبني على سبر المرويات، وهو ما يدعم جملتنا السابقة: "أن الحديث لم يكن من صناعته".

ثالثًا:

أورد ابن حجر اعتذارًا بديعًا عن قلة حديث أبي حنيفة؛ وهو أنه كان يشترط في الرواية أعلى درجات التحمل والضبط -بحسب ظنه

واجتهاده- المتمثلة في: «أن يحفظ الحديث مِن وقت سماعه إلى وقت أدائه دون الاعتماد على الكتب»، فلأجل هذا التشديد الشديد منه على نفسه قَلَّت مروياته أداءً، وليس لأنه لا يحفظ في نفس الأمر.

وفي الجملة، فإن النتيجة تأتلف بوضع كل مقام في وضعه اللائق؛ فيُعرف للإمام أبي حنيفة جلالة قدره وفقهه، ويُتزن في قَبول مروياته على جادة صنعة النقد الحديثي.

٥- وقفنا في مصنفات الجرح والآثار على جملةٍ من المآخذ وصنوف البدع العقدية والمنهجية التي نُسِبت إلى أبي حنيفة ورُمي بها من قِبل بعض معاصريه ومَن بعدهم؛ فمِن ذلك ما جاء مَن وصفه بالإرجاء والدعوة إليه، وبأنه كان يرى السيف (الخروج)، بل وجاء في بعض الآثار الحادة أنه وُلِد على غير الفطرة.

كما نُقِل عن أبي زرعة الرازي قوله: «كان أبو حنيفة جهميًّا»، وذكر أبو نعيم الأصبهاني قوله: «قال بخلق القرآن، واستتيب من كلامه الرديء غير مرة».

ولم يكن هذا النقلُ فريدًا في بابه، بل تلاحَقت مواقفُ أئمةِ الكُوفةِ وغيرهم على حِكايَتِه، ومن ذلك قولُ أميرِ المؤمنينَ في الحديثِ سفيانَ الثوريِّ: «استتيب أبو حنيفة مِن الكفر مرتين».

وفي السياق ذاته، وردت عن الإمام أحمد بن حنبل آثارٌ شديدة النقد؛ حيث قال: «أبو حنيفة يكذب»، وقال في موضعٍ آخر: «رأيه مذموم»، وقال أيضًا: «ما قول أبي حنيفة والبعر عندي إلا سواء».

وفي الجانب المنهجي وطريقة التعامل مع النصوص، نُقِل عن حماد بن سلمة قوله: «إن أبا حنيفة استقبل الآثار والسنن يردها برأيه»، وقوله في موضعٍ آخر أشد غلظة: «كان أبو حنيفة شيطانًا استقبل آثار رسول الله ﷺ يردها برأيه».

بيد أنَّ تفصيل القول في هذه النقول، ومناقشتها مناقشةً علميةً مستفيضةً لبيان وجوه الصواب والخطأ فيها، والرد عليها وتوجيهها وموازنتها بوقائع التاريخ وقواعد الإنصاف، له موضعٌ آخر.



[من اسمه يحيى]:

١٠١- يحيى بن مَعِين بن عون بن زياد بن عون أبو زكريا البغدادي السرخسي، إمام الجرح والتعديل، وقيل في اسم جدِّه غير ذلك.

روى عن: إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم المعروف بابن عُلية، وإسماعيل بن عياش، وإسماعيل بن مجالد بن سعيد، وبهز بن أسد، وجرير بن عبد الحميد، وحاتم بن إسماعيل، وحجاج بن محمد الأعور، وحفص بن غياث النخعي، وحكام بن سلم الرازي، والحكم بن نافع أبي اليمان، وحماد بن أسامة أبي أسامة، وحماد بن خالد الخياط، وروح بن عبادة، وزكريا بن يحيى بن عمارة، وسفيان بن عُيينة الهلالي، والسكن بن إسماعيل، وسوار بن عمارة الرملي، وشبابة بن سوار، وعبد الله بن رجاء المكي، وعبد الله بن صالح أبي صالح المصري، وعبد الله بن المبارك المروزي، وعبد الله بن يوسف التنيسي، وعبد الأعلى بن مسهر أبي مسهر الغساني، وعبد الرحمن بن مهدي، وعبد الرزاق بن همام الصنعاني، وعبد السلام بن حرب الملائي، وعبد الملك بن قريب الأصمعي، وعفان بن مسلم، وعلي بن عياش

الحمصي، وعمر بن عبد الرحمن أبي حفص الأبار، وعُمر بن عبيد الطنافسي، والفضل بن دكين أبي نعيم الملائي، وقريش بن أنس، ومحمد بن جعفر غُندر، ومروان بن معاوية الفزاري، ومعاذ بن معاذ العنبري، ومعن بن عيسى القزاز، وهشام بن يوسف الصنعاني، وهشيم بن بشير السلمي، ووكيع بن الجراح، ووهب بن جرير بن حازم، ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة، ويحيى بن سعيد الأموي، ويحيى بن سعيد القطان، ويحيى بن صالح الوحاظي، ويعقوب بن إبراهيم بن سعد الزهري، وطائفة.

وروى عنه: إبراهيم بن عبد الله بن الجنيد الختلي، وإبراهيم بن يعقوب الجوزجاني، وأحمد بن محمد بن حنبل أبو عبد الله البغدادي، وأحمد بن أبي الحواري، وأبو بكر أحمد بن أبي خيثمة، وأحمد بن علي بن المثنى أبو يعلى الموصلي، وأحمد بن محمد بن عبيد الله التمار المقرئ، وأحمد بن محمد بن القاسم بن محرز البغدادي، وأحمد بن محمد بن يحيى، وأحمد بن يحيى بن جابر البلاذري، وأحمد بن منصور الرمادي، وجعفر بن محمد بن الحسن الفريابي، وجعفر بن محمد بن أبي عثمان الطيالسي، والحسين بن الحسن الرازي، والحسين بن محمد بن عبد الرحمن بن فهم، وحنبل بن إسحاق بن حنبل، وداود بن

رشيد، وزهير بن حرب أبو خيثمة، وعباس بن محمد الدوري، وعبد الله بن أحمد بن إبراهيم الدورقي، وعبد الله بن أحمد بن محمد بن حنبل، وعبد الله بن شعيب الصابوني، وعبد الله بن محمد المسندي، وعبد الخالق بن منصور، وعُبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي، والفضل بن سهل الأعرج، وليث بن عبدة المروزي نزيل مصر، ومحمد بن إدريس أبو حاتم الرازي، ومحمد بن إسحاق الصاغاني، ومحمد بن سعد كاتب الواقدي، ومحمد بن يحيى الذهلي، ومضر بن محمد الأسدي، ومعاوية بن صالح الأشعري الدمشقي، والمفضل بن غسان الغلابي، وهناد بن السري التميمي، ويعقوب بن إبراهيم الدورقي، ويعقوب بن شيبة السدوسي، وآخرون.

روى له: أصحاب الكتب الستة.

ولد سنة ثمان وخمسين ومائة، ومات بمدينة رسول الله ﷺ سنة ثلاث وثلاثين ومائتين من الهجرة، ودفن بالبقيع.

كلام علماء الجرح والتعديل فيه:

أولا: أقوال الموثقين:

قال القاسم بن سلام: «انتهى علم الحديث إلى أربعة: إلى أحمد بن حنبل، وعلي بن عبد الله، ويحيى بن معين، وأبي بكر بن أبي شيبة؛ وكان أحمد أفهمهم فيه، وكان علي أعلمهم به، وكان يحيى أجمعهم له ...»[1].

وقال ابن سعد: «أكثر مِن كتابة الحديث، وعُرف به، وكان لا يكاد يحدِّث»[2].

وقال علي ابن المديني: «انتهى العلم بالبصرة إلى يحيى بن أبي كثير، وقتادة، وعلم الكوفة إلى أبي إسحاق، والأعمش، وانتهى علم الحجاز إلى ابن شهاب، وعمرو بن دينار، وصار علم هؤلاء الستة إلى اثني عشر رجلًا منهم ... فصار علم هؤلاء جميعًا إلى يحيى بن معين»[3].

وقال أيضًا: «انتهى علم الناس إلى يحيى بن معين»[4].

---

(١) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٥٧٩).

(٢) الطبقات الكبرى (٣٥٧/٩).

(٣) تاريخ بغداد (٢٦٥/١٦، ٢٦٦).

(٤) المصدر السابق (٢٦٦/١٦).

وقال أيضًا: «انتهى العلم إلى يحيى بن آدم، وبعده إلى يحيى بن معين»[١].

وقال أيضًا: «ما أعلم أحدًا كتب ما كتب يحيى بن معين»[٢].

وقال أيضًا: «لا نعلم أحدًا من لدن آدم كتب من الحديث ما كتب يحيى بن معين»[٣].

وقال أيضًا: «كنت إذا قدمت إلى بغداد منذ أربعين سنة كان الذي يذاكرني أحمد بن حنبل، فربما اختلفنا في الشيء، فنسأل أبا زكريا يحيى بن معين، فيقوم فيخرجه؛ ما كان أعرفه بموضع حديثه»[٤].

وقال أيضًا: «ما رأيت يحيى بن معين استفهم حديثًا قط، ولا ردَّه»[٥].

---

(١) تاريخ بغداد (١٦/٢٦٦).

(٢) المصدر السابق (١٦/٢٧٠).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (١٦/٢٦٩، ٢٧٠).

(٥) المصدر السابق (١٦/٢٧٠).

وقال أيضًا: «دار حديث الثقات على ستة –فذكرهم– ثم قال: ما شذ عن هؤلاء يصير إلى اثني عشر –فذكرهم– ثم صار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين»[1].

وقال أحمد بن حنبل: «كل حديث لا يعرفه يحيى بن معين فليس هو بحديث»[2]، وفي رواية: «فليس هو بثابت»[3].

وقال أيضًا: «كان أعلمنا بالرجال يحيى بن معين»[4].

وقال أبو مقاتل سليمان بن عبد الله: «سمعت أحمد بن حنبل، يقول: ههنا رجل خلقه الله لهذا الشأن، يظهر كذب الكذابين؛ يعني: يحيى بن معين»[5].

وقال عبد الخالق بن منصور: «سمعت ابن الرومي، يقول: كنت عند أحمد فجاءه رجل، فقال: يا أبا عبد الله انظر في هذه الأحاديث فإن فيها خطأ، قال: عليك بأبي زكريا؛ فإنه يعرف الخطأ»[1].

---

(١) الكامل (١/٣٠٦).

(٢) تاريخ بغداد (١٦/٢٦٨).

(٣) المصدر السابق.

(٤) المصدر السابق (١٠/٥٥).

(٥) المصدر السابق (١٦/٢٦٨).

وقال أحمد بن إسحاق السني الدينوري: «رأى أحمد بن حنبل ﵀ يحيى بن معين في زاوية بصنعاء، وهو يَكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، فإذا طلع عليه إنسان كتمه، فقال أحمد بن حنبل ﵀ له: تكتب صحيفة معمر، عن أبان، عن أنس، وتعلم أنها موضوعة، فلو قال لك القائل: أنت تتكلم في أبان، ثم تكتب حديثه على الوجه؟ قال: رحمك الله يا أبا عبد الله؛ أكتب هذه الصحيفة عن عبد الرزاق، عن معمر، عن أبان، عن أنس، وأحفظها كلها، وأعلم أنها موضوعة حتى لا يجيء بعدنا إنسان، فيجعل بدل أبان ثابتًا، ويرويها عن معمر، عن ثابت، عن أنس، فأقول له كذبت؛ إنما هي أبان لا ثابت»[٢].

وقال عبد الخالق بن منصور: «قلت لابن الرومي: حدثني أبو عمرو، أنه سمع أحمد بن حنبل، يقول: السماع مع يحيى بن معين شفاء لما في الصدور، فقال لي: وما تعجب من هذا؟ كنت أختلف أنا،

---

(١) تاريخ بغداد (١٦/٢٦٧)، المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٥٧٨).

(٢) المجروحين (١/١٠٢)، وهذا فيه دَلالة على دقة وعمق فهم ابن معين، وشدة حرصه على السُّنة.

وأحمد إلى يعقوب بن إبراهيم في المغازي، ويحيى بالبصرة، فقال أحمد: ليت أن يحيى ههنا، قلت له: وما تصنع به؟ قال: يعرف الخطأ»[1].

وقال علي بن سهل: «سمعت أحمد بن حنبل في دهليز عفان يقول لعبد الله ابن الرومي: ليت أبا زكريا قد قدم -يعني: ابن معين- فقال له اليمامي: ما تصنع بقدومه يعيد علينا ما قد سمعنا؟ فقال له أحمد: اسكت؛ هو يعرف خطأ الحديث»[2].

وقال العجلي: «ما خلق الله أحدًا كان أعرف بالحديث من يحيى بن معين، ولقد كان يجمع مع ابن حنبل، وابن المديني، ونظرائهم، فكان هو ينتخب الأحاديث لا يتقدمه منهم أحد. قال: ولقد كان يؤتي بالأحاديث قد اختلطت وأقلبت، فيقول: هذا الحديث كذا وهذا كذا، وهذا كذا وهذا كذا؛ فيكون كما قال»[3].

---

(١) تاريخ بغداد (١٦/٢٦٧).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٥٧٧).

وقال أيضًا: «كان يحيى بن معين أنصف في طرح الرجال من أحمد بن حنبل، ولم يكن يحيى يحفظ قليلًا ولا كثيرًا، إلا أنه إذا جاء الحديث ومعرفة الطرق والرجال كان أعلم الناس بهذا الباب»[1].

وسُئل محمد بن مسلم بن وَارة عن علي ابن المديني، ويحيى بن معين أيهما كان أحفظ؟ قال: «كان علي أسرد وأتقن، وكان يحيى بن معين أفهم بصحيح الحديث وسقيمه»[2].

وقال أبو عبيد محمد بن علي الآجري: قلت لأبي داود: أيما أعلم بالرجال؛ يحيى أو علي بن عبد الله؟ قال: «يحيى عالم بالرجال، وليس عند علي من خبر أهل الشام شيء»[3].

وقال أبو حاتم الرازي: «إمام»[4].

وقال أيضًا: «إذا رأيت البغدادي يحب أحمد بن حنبل فاعلم أنه صاحب سُنة، وإذا رأيته يبغض يحيى بن معين فاعلم أنه كذاب»[5].

---

(١) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٥٧٧).

(٢) الجرح والتعديل (١/٣١٤).

(٣) سؤالات الآجري لأبي داود (ص٢٩٦).

(٤) الجرح والتعديل (٩/١٩٢).

(٥) تاريخ بغداد (١٦/٢٧٢).

وقال ابن أبي حاتم الرازي: «سمعت أبي يقول: الذي كان يحسن معرفة صحيح الحديث من سقيمه، وعنده تمييز ذلك، ويُحسن علل الحديث: أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وعلي ابن المديني، وبعدهم أبو زرعة -يعني الرازي- كان يحسن ذلك. قيل لأبي: فغير هؤلاء تَعرف اليوم أحدًا؟ قال: لا»[1].

وقال أبو بكر البزار: «يحتج به كثير من أهل العلم ويرونه إمامًا»[2].

وقال النسائي: «أبو زكريا يحيى بن معين الثقة المأمون، أحد الأئمة في الحديث»[3].

وقال ابن أبي الحواري: «ما رأيت أبا مسهر سهل لأحد من الناس سهولته ليحيى بن معين، ولقد قال له يومًا: هل بقي معك شيء؟»[4].

وقال عبد الخالق بن منصور: «قلت لابن الرومي: سمعت أبا سعيد الحداد، يقول: لولا يحيى بن معين ما كتبت الحديث، فقال لي ابن

---

(١) المعلم شيوخ البخاري ومسلم (ص٥٧٧).

(٢) مسند البزار (١/١٧٧).

(٣) تاريخ بغداد (١٦/٢٧٣).

(٤) الجرح والتعديل (٩/١٩٢).

الرومي: وما تعجب؟ فوالله لقد نفعنا الله به، ولقد كان المحدث يحدثنا لكرامته ما لم نكن نحدث به أنفسنا. قلت لابن الرومي: فإن أبا سعيد الحداد حدثني، قال: إنا لنذهب إلى المحدِّث فننظر في كتبه فلا نرى فيها إلا كل حديث صحيح، حتى يجيء أبو زكريا، فأول شيء يقع في يده يقع الخطأ، ولولا أنه عرفناه لم نعرفه، فقال لي ابن الرومي: وما تعجب؟، لقد كنا في مجلس لبعض أصحابنا، فقلت له: يا أبا زكريا، نفيدك حديثًا مِن أحسن حديث يكون، وفينا يومئذ علي، وأحمد، وقد سمعوه، فقال: وما هو؟ قلنا: حديث كذا وكذا، فقال: هذا غلط؛ فكان كما قال»[1].

وقال أيضًا: «وقلت لابن الرومي: سمعت أبا سعيد الحداد يقول: الناس كلهم عيال على يحيى، فقال: صدق؛ ما في الدنيا أحد مثله، سبق الناس إلى هذا الباب الذي هو فيه، لم يسبقه إليه أحد، وأما من يجيء بعد يحيى فلا أدري كيف يكون»[2].

---

(١) تاريخ بغداد (١٦/٢٦٦-٢٦٧).

(٢) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٥٧٨).

وقال أيضًا: «وسمعت ابن الرومي يقول: ما رأيت أحدًا قط يقول الحق في المشايخ غير يحيى؛ وغيره كان يتحامل بالقول»[1].

وقال أيضًا: «قلت لابن الرومي: سمعت بعض أصحاب الحديث يحدث بأحاديث يحيى، ويقول: حدثني مَن لم تطلع الشمس على أكبر منه، فقال: وما تعجب؟ سمعت علي ابن المديني، يقول: ما رأيت في الناس مثله»[2].

وقال العباس الدوري: «رأيت أحمد بن حنبل في مجلس روح بن عبادة سنة خمس ومائتين يسأل يحيى بن معين عن أشياء، يقول له: يا أبا زكريا، كيف حديث كذا؟ وكيف حديث كذا؟ يريد أحمد أن يستثبته في أحاديث قد سمعوها؛ كل ما قال يحيى كتبه أحمد، وقلما سمعت أحمد بن حنبل يُسمي يحيى بن معين باسمه، إنما كان يقول: قال أبو زكريا»[3].

---

(١) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٥٧٨).

(٢) تاريخ بغداد (٢٧٠/١٦).

(٣) الجرح والتعديل (١٩٢/٩)، المصدر السابق (٢٦٧/١٦، ٢٦٨).

وقال هارون بن معروف: «قدم علينا بعض الشيوخ من الشام، وكنت أول مَن بكر عليه، فدخلت عليه فسألته أن يملي علي شيئًا، فأخذ الكتاب يملي علي فإذا بإنسان يدق الباب، فقال الشيخ: مَن هذا؟ قال: أحمد بن حنبل، فأذن له، والشيخ على حالته، والكتاب في يده لا يتحرك، فإذا بآخر يدق الباب، فقال الشيخ: من هذا؟ قال: أحمد الدورقي، فأذن له، والشيخ على حالته، والكتاب في يده لا يتحرك، فإذا بآخر يدق الباب، فقال الشيخ: من هذا؟ قال: عبد الله ابن الرومي، فأذن له، والشيخ على حالته، والكتاب في يده لا يتحرك، فإذا بآخر يدق الباب، فقال الشيخ: من هذا؟ قال: أبو خيثمة زهير بن حرب، فأذن له والشيخ على حالته، والكتاب في يده لا يتحرك، فإذا بآخر يدق الباب، فقال الشيخ: من هذا؟ قال: يحيى بن معين؛ قال: فرأيت الشيخ ارتعدت يده وسقط الكتاب من يده»[1].

وقال عبد المؤمن بن خلف النسفي: سألت أبا علي صالح بن محمد: مَن أعلم بالحديث يحيى بن معين أم أحمد بن حنبل؟ فقال: «أما

---

(١) الكامل (١/٣٠٤)، تاريخ بغداد (١٦/٢٦٨، ٢٦٩).

أحمد فأعلم بالفقه والاختلاف، وأما يحيى فأعلم بالرجال والكنى»[1].

وقال هلال بن العلاء: «مَنَّ الله على هذه الأمة بأربعة؛ لولاهم لهلك الناس: مَنَّ الله عليهم بالشافعي ... ومن الله عليهم بيحيى بن معين حتى بيَّن الضعفاء من الثقات، ولولاه لهلك الناس»[2].

وقال أحمد بن عقبة: «سألت يحيى بن معين: كم كتبت من الحديث يا أبا زكريا؟ قال: كتبت بيدي هذه ستمائة ألف حديث. قال أحمد: وإني أظن أن المحدِّثين قد كتبوا له بأيديهم ستمائة ألف، وستمائة ألف»[3].

وقال الحسن بن عليل: «حدثنا يحيى بن معين، قال: أخطأ عفان في نيف وعشرين حديثًا ما أعلمت بها أحدًا، وأعلمته فيما بيني وبينه؛ ولقد طلب إلي خلف بن سالم، فقال: قل لي أي شيء هي؟ فما قلت له، وكان يحب أن يجد عليه.

---

(١) تاريخ بغداد (١٦/٢٦٩).

(٢) الكامل (١/٢٩٨).

(٣) المصدر السابق (١/٣٠٦)، تاريخ بغداد (١٦/٢٧٠، ٢٧١).

قال يحيى: ما رأيت على رجل قط خطأ إلا سترته، وأحببت أن أزين أمره، وما استقبلت رجلًا في وجهه بأمر يكرهه، ولكن أبين له خطأه فيما بيني وبينه، فإن قبل ذلك، وإلا تركته»[١].

وقال ابن الغلابي: «قال يحيى: إني لأحدث بالحديث فأسهر له مخافة أن أكون قد أخطأت فيه»[٢].

وقال محمد بن هارون الفلاس المخرمي: «إذا رأيت الرجل يقع في يحيى بن معين فاعلم أنه كذاب يضع الحديث؛ وإنما يبغضه لما يبين أمر الكذابين»[٣].

وقال أحمد بن علي الأبار: «قال يحيى بن معين: كتبنا عن الكذابين، وسجرنا به التنور، وأخرجنا به خبزًا نضيجًا»[٤].

وقال يحيى الأحول: «لقينا يحيى بن معين عند قدومه من مكة، فسألناه عن حسين بن حبان، فقال: أحدثكم أنه لما كان بآخر رمق، قال لي: يا أبا زكريا، أترى ما مكتوب على الخيمة؟ قلت: ما

---

(١) تاريخ بغداد (١٦/٢٧٢).

(٢) المصدر السابق.

(٣) المصدر السابق (١٦/٢٧٢، ٢٧٣).

(٤) المصدر السابق (١٦/٢٧٣).

أرى شيئًا، قال: بلى أرى مكتوبًا: يحيى بن معين يقضي أو يفصل بين الظالمين. قال: ثم خرجت نفسه»[١].

وقال أحمد بن محمد بن غالب: «لما مات يحيى بن معين نادى إبراهيم بن المنذر الحزامي: من أراد أن يشهد جنازة المأمون على حديث رسول الله ﷺ فليشهد»[٢].

وقال جعفر بن محمد بن كزال: «كنت مع يحيى بن معين بالمدينة فمرض مرضه الذي مات فيه وتوفي بالمدينة، فحمل على سرير رسول الله ﷺ ورجل ينادي بين يديه: هذا الذي كان ينفي الكذب عن حديث رسول الله ﷺ»[٣].

وقال إبراهيم الحربي: «انتهى علم رسول الله ﷺ مما رواه أهل المدينة، وأهل الكوفة، وأهل البصرة، وأهل الشام إلى أربعة: انتهى إلى أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وزهير بن حرب، وأبي بكر بن أبي شيبة؛ كان أحمد أفقه القوم»[٤].

---

(١) تاريخ بغداد (١٦/٢٧٤).

(٢) المصدر السابق (١٦/٢٧٥).

(٣) المصدر السابق.

(٤) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص١٨٥).

وقال عبد الله بن أحمد: «قال بعض المحدثين في يحيى بن معين: ذهب العليم بعيب كل محدث، وبكل مختلف من الإسناد، وبكل وهم في الحديث ومشكل، يعيى به علماء كل بلاد»[(١)].

وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: «كان رحمه الله من أهل الدِّين والفضل، وممن رفض الدنيا في جمع السنن، وكثرت عنايته بها، وجمعه لها، وحفظه إياها حتى صار عَلَمًا يقتدى به في الأخبار، وإمامًا يرجع إليه في الآثار»[(٢)].

وقال الخطيب: «كان إمامًا ربانيًّا، عالمًا حافظًا ثبتًا متقنًا»[(٣)].

وقال ابن خلفون: «إمام من أئمة المسلمين في الحديث وعلله ورجاله؛ أخرج بعض العلماء جزءًا في محاسنه، وما ظهر له من الكرامات في الحياة، وبعد الممات»[(٤)].

ثانيًا: أقوال المضعفين:

---

(١) مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص١٨٥).

(٢) الثقات (٢٦٢/٩).

(٣) تاريخ بغداد (٢٦٤/١٦).

(٤) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم (ص٥٧٧).

قال أبو قلابة الرقاشي، وأبو زرعة الرازي: «سمعنا علي ابن المديني يقول: دار حديث الثقات على ستة –فذكرهم– ثم قال: ما شذ عن هؤلاء يصير إلى اثني عشر –فذكرهم– ثم صار حديث هؤلاء كلهم إلى يحيى بن معين. قال أبو زرعة: ولم ينتفع به؛ لأنه كان يتكلم في الناس»[1].

وقال الحسين بن حميد بن الربيع اللخمي: «سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يتكلم في يحيى بن معين، ويقول: مَن أين له حديث حفص بن غياث، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ: **مَنْ أَقَالَ نَادِمًا أَقَالَهُ اللهُ عَثْرَتَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ**.

هو ذا كتب حفص بن غياث عندنا، وهو ذا كتب ابنه عمر بن حفص عندنا، وليس فيه مِن هذا شيء»[2].

---

(١) الكامل (١/٣٠٦).

(٢) المصدر السابق (١/٣٠٨)، تاريخ بغداد (٩/٧٩)، تاريخ دمشق (٦٥/٦)،

والإِقَالَةُ لُغَةً: الرَّفْعُ وَالفَسْخُ؛ وَالمقْصُودُ بِهَا: المسَامَحَةُ فِي البَيْعِ أَوْ التَّعَاقُدِ بَعْدَ نَدَمِ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ، بِإِلْغَاءِ العَقْدِ وَرَدِّ الثَّمَنِ تَطَوُّعًا وَمُرُوءَةً.

وقال أبو زرعة الرازي: «كان أحمد بن حنبل ... لا يرى الكتابة عن أبي نصر التمار، ولا عن أبي معمر، ولا يحيى بن معين، ولا أحد ممن امتحن فأجاب»(١).

وقال إبراهيم بن هانئ: «رأيت أبا داود يقع في يحيى بن مَعِين، فقلت: يُقع في مثل يحيى بن معين؟! فقال: مَن جر ذيول الناس جروا ذيوله»(٢).

الترجيح:

ثقة ثبت حجة، إمام الجرح والتعديل.

تنبيهات:

١- قَوْلُ أَبِي زُرْعَةَ الرَّازِيِّ: "كان يتكلم في الناس"؛ ظَنِّيُّ الدَّلَالَةِ، فَيَحْتَمِلُ الثَّنَاءَ بِقَرِينَةِ ذَبِّ الكَذِبِ وَالدَّخِيلِ عَنْ سُنَّةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمَيْزِ رُوَاتِهَا الثِّقَاتِ مِنَ الضُّعَفَاءِ؛ انْتِصَارًا لِجَنَابِ الشَّرِيعَةِ.

وَفِي ذَلِكَ حَثٌّ عَلَى التَّيْسِيرِ، وَمُقَابَلَةِ نَدَمِ النَّادِمِ بِالجُودِ، وَجَزَاؤُهُ مِن جِنْسِ العَمَلِ؛ بِأَنْ يَسْتُرَ اللهُ زَلَّاتِ العَبْدِ وَيَمْحُوَ خَطَايَاهُ وَيُؤَمِّنَهُ مِنْ أَهْوَالِ يَوْمِ القِيَامَةِ.

(١) سؤالات البرذعي لأبي زرعة الرازي (ص٢٦١).

(٢) تاريخ بغداد (٤/٢٣٧)، تاريخ دمشق (٦/٦٥).

وَيَحْتَمِلُ الذَّمَّ بِتَوَهُّمِ الِانْشِغَالِ بِتَتَبُّعِ العَوْرَاتِ وَنَقْدِ الذَّوَاتِ عَنْ بَثِّ العِلْمِ وَالرِّوَايَةِ؛ وَالأَوَّلُ هُوَ الأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

٢- مَا نُقِلَ مِنِ اعْتِرَاضِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ وَانْتِقَادِهِ لِابْنِ مَعِينٍ فِي حَدِيثِ: (**مَنْ أَقَالَ نَادِمًا**)؛ لَيْسَ بِشَيْءٍ؛ لِعَدَمِ صِحَّةِ الإِسْنَادِ إِلَيْهِ بِسببِ ضَعْفِ الحُسَيْنِ.

كَمَا أَنَّ قَوْلَهُ: (سمعت أبا بكر بن أبي شيبة يَتكلم في يحيى) فِيهِ إِيهامٌ بِطَعْنٍ وَقَدْحٍ، وَهُوَ مَا لَمْ يَثْبُتْ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ مِنْ وَجْهٍ صَحِيحٍ يُعْتَدُّ بِهِ.

وَإِنَّمَا فَعَلَ الحُسَيْنُ ذَلِكَ مَوْجِدَةً عَلَى ابْنِ مَعِينٍ؛ لِمَا سَلَفَ بَيَانُهُ فِي كِتَابِنَا "النَّوَادِرِ" مِنْ تَكْذِيبِهِ لَهُ وَلِأَبِيهِ، رَغْمَ تَوْثِيقِ ابْنِ حَنْبَلٍ لَهُمَا.

وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ هَذَا النَّقْلِ عَنِ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ، فَمَحْمَلُهُ عِنْدَهُ عَلَى أَنَّ تَفَرُّدَ الرَّاوِي لَا يَسْتَلْزِمُ كَوْنَ رِوَايَتِهِ ضَعِيفَةً أَوْ مَطْعُونًا فِيهَا؛ وَذَلِكَ لِرَصْدِهِ ابْنَ مَعِينٍ يَعِيبُ عَلَى بَعْضِ الرُّوَاةِ تَفَرُّدَهُمْ بِبَعْضِ الْأَحَادِيثِ.

وَالرَّاجِحُ فِي مَسْأَلَةِ التَّفَرُّدِ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مُطْلَقًا، وَلَا يُرَدُّ مُطْلَقًا، فَالْأَمْرُ فِيهِ تَفْصِيلٌ، وَيَخْتَلِفُ تَبَعًا لِلْقَرَائِنِ.

٣- مَا ذُكِرَ مِنْ عَدَمِ وُجُودِ الْحَدِيثِ السَّابِقِ فِي كُتُبِ حَفْصٍ -كَما أَفَادَ صَالِحُ بْنُ مُحَمَّدٍ (جَزَرَةُ) بِقَوْلِهِ: «حفص لما ولي القضاء جفا كتبه، وليس هذا الحديث في كتبه»[(١)]-؛ فَلَا يَنْهَضُ دَلِيلًا قَاطِعًا عَلَى نَفْيِ رِوَايَتِهِ؛ إِذْ قَدْ رَوَاهُ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، مَعَ ثُبُوتِ الْمُتَابَعَةِ لِحَفْصٍ فِيهِ.

وَلَعَلَّ الأَشْبَهَ بِالصَّوَابِ فِي هَذَا، أَنَّهُ حَدَّثَ بِهِ مِنْ حِفْظِهِ دُونَ تَدْوِينِهِ فِي كُتُبِهِ، فَأَخَذَهُ عَنْهُ ابْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ.

٤- لَمْ يَنْفَرِدْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ بِحَدِيثِ: (**مَنْ أَقَالَ نَادِمًا**)؛ بَلْ تَابَعَهُ عَلَيْهِ زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ، وَإِلَى هَذَا ذَهَبَ ابْنُ عَدِيٍّ؛ حَيْثُ قَالَ مُعَقِّبًا عَلَى نَقْلِ الحُسَيْنِ: «قد روى هذا الحديث مالك بن سعير، عن الأَعمَش، وما قاله أَبو بكر بن أبي شيبة، إن كان قاله، فإن الحسين بن حميد لا يُعتمد على روايته في ابن مَعين، لا شيء[(٢)]، فإن يَحيى أوثق وأجل من أن يُنسب إليه شيء من ذلك، وبه يستبرأ أحوال

---

(١) إكمال تهذيب الكمال/التراجم الساقطة (ص٢٥٣).

(٢) زاد ابن عساكر في هذا الموضع: "وهو متهم في هذه الحكاية"(تاريخ دمشق ٦٥/٦).

الضعفاء، وقد حدَّث به عن حفص غير يحيى: **زكريا بن عدي** من رواية أبي عوف البزوري، عنه»[1].

والأمرُ كما قَالَ، وحديث ابن معين المشار إليه، أخرجه عبد الله بن أحمد في زوائد «المسند»(١٢/٤٠٠-٤٠١) برقم (٧٤٣١)، وأبو داود في سننه (٣/٢٧٤) برقم (٣٤٦٠)، وأبو يعلى الموصلي في «المعجم»(ص٢٦١) برقم (٣٢٦)، وابن حبان في صحيحه (١١/٤٠٥) برقم (٥٠٣٠)، والحاكم في «المستدرك»(٢/٥٦) برقم (٢٣٤٦)، والبيهقي في «السنن الكبرى»(١١/٤٠٣) برقم (١١٢٣٨)، وأبو الحسن الخلعي في «الخلعيات»(٢/ ٤٨٦) برقم (٦٠٣)، وغيرهم.

كلهم من طرقٍ عن **يحيى بن معين**، قال: حدثنا حفص، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ ... الحديث.

أما المتابعة:

---

(١) الكامل (١/٣٠٨)، تاريخ بغداد (٩/٧٩).

فقد تابعه زكريا بن عدي، وذلك كما أخرجه ابن عدي في «الكامل»(٤/٣٥) قال: حدثناه العباس بن عصام، عن أبي عوف المروزي البزوري عبد الرحمن بن مرزوق، عن **زكريا بن عدي**، عن حفص، عن الأعمش ... به.

كَذَلِكَ تُوبِعَ حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ؛ تَابَعَهُ: **مَالِكُ بْنُ سُعَيْرٍ**.

وَالْأَعْمَشُ أَيْضًا تَابَعَهُ: **سُمَيٌّ مَوْلَى أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ وَاسِعٍ**.

وَفِي الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ مُسْنَدًا، وَيَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، وَشُرَيْحٍ الشَّامِيِّ مُرْسَلًا، وَغَيْرِهِمْ، وَتَفْصِيلُ ذَلِكَ مَبْسُوطٌ فِي كِتَابِي: (سِلْسِلَةُ الْأَحَادِيثِ الْمَشْهُورَةِ)، فَلْيُرَاجِعْهُ مَنْ شَاءَ.

٥- قَوْلُ أَبِي دَاوُدَ: "مَن جر ذيول الناس جروا ذيوله".

لَمْ يَصِحّ إِسْنَادُهُ إِلَيْهِ؛ فَقَدْ أَخْرَجَهُ الخطيب في «تاريخ بغداد»(٤/٢٣٧)، ومن طريقه ابن عساكر في «تاريخ دمشق»(٦٥/٣٥) قال: أخبرنا أبو نعيم الحافظ، قال: سمعت أبا بكر بن المقرئ يقول: سمعت محمد بن عقيل البغدادي يقول: قال

إبراهيم بن هانئ: رأيت أبا داود يقع في يحيى بن معين فقلت يقع في مثل يحيى بن معين فقال ... فذكره.

وَهَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ جِدًّا؛ لِجَهَالَةِ عَيْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَقِيلٍ؛ إِذْ لَمْ يَرْوِ عَنْهُ إِلَّا أَبُو بَكْرِ بْنُ الْمُقْرِئِ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ مَاكُولَا: «لا أعرفه»[1].

وَتَرْجَمَ لَهُ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُ، وَلَمْ يُذْكَرْ فِيهِ جَرْحٌ وَلَا تَعْدِيلٌ.

وَعَلَى تَقْدِيرِ ثُبُوتِ هَذَا النَّقْلِ -جَدَلًا- فَلَا حُجَّةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ كَلَامَ ابْنِ مَعِينٍ وَغَيْرِه مِنْ عُلَمَاءِ الْجَرْحِ وَالتَّعْدِيلِ الرَّبَّانِيِّينَ فِي رَاوٍ مَا، لَيْسَ صَادِرًا عَنْ عَاطِفَةٍ أَوْ هَوًى، وَإِنَّمَا هُوَ مُسْتَنِدٌ إِلَى بَيِّنَةٍ، وَنَصِيحَةٍ لِلَّهِ ﷻ وَلِسُنَّةِ رَسُولِهِ ﷺ وَقَدْ سَلَفَ تَفْصِيلُ ذَلِكَ فِي مُقَدِّمَةِ "النَّوَادِرِ".

٦- قَوْلُ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ: «إنا لنطعن على أقوام لعلهم قد حطوا رحالهم في الجنة منذ أكثر من مائتي سنة»[2].

قَدِ اسْتُشْكِلَ قَوْلُهُ هَذَا، وَقِيلَ: لَعَلَّ الصَّوَابَ فِيهِ: (مِنْ مِائَةِ سَنَةٍ)؛ نَظَرًا لِأَنَّ ابْنَ مَعِينٍ تُوُفِّيَ سَنَةَ (٢٣٣هـ)، وَمِائَتَا سَنَةٍ قَبْلَ ذَلِكَ تَعُودُ

---

(١) الإكمال في رفع الإرتياب (٦/٢٣٩).

(٢) علل الحديث لابن أبي حاتم (١/٢٥١)

إِلَى عَهْدِ عُثْمَانَ ﷺ وَهُوَ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الذَّهَبِيُّ بِقَوْلِهِ: «لعلها من مائة سنة، فإن ذلك لا يبلغ في أيام يحيى هذا القدر»[1].

وَالرَّاجِحُ أَنَّ ابْنَ مَعِينٍ قَصَدَ حَقِيقَةَ مَا نَطَقَ بِهِ؛ لِيَشْمَلَ كَلَامُهُ وَمَا نُقِلَ عَنْ مَشَايِخِهِ وَأَئِمَّةِ هَذَا الشَّأْنِ -كَالشَّعْبِيِّ، وَابْنِ سِيرِينَ، ثُمَّ الْأَعْمَشِ، وشُعْبَةَ، وَالثَّوْرِيِّ وَغَيْرِهِمْ- فِي نَقْدِ الرُّوَاةِ وَالْكَلَامِ فِي بَعْضِ كِبَارِ التَّابِعِينَ وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ حَيْثُ الضَّبْطُ؛ إِذْ لَمْ يَكُونُوا فِيهِ سَوَاءً، بَلْ كَانَ فِيهِمُ الْمَجَاهِيلُ وَالضُّعَفَاءُ، وَكَذلِكَ مَنْ رُمِيَ بِالْكَذِبِ وَالرَّفْضِ.

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ فِي (مِينَاءَ بْنِ أَبِي مِينَاءَ) -مَوْلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَهُوَ مِنْ كِبَارِ التَّابِعِينَ-: «مَن مينا الماص بظر أمه حتى يتكلم في أصحاب رسول الله ﷺ»[2]، وقال أيضًا: «ميناء ليس بثقة -وربما قال يحيى-: مَن ميناء أبعده الله»[3].

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٦٨).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (٨/٢٢٠)، نقله ابنُ عدي عن ابنِ معين.

(٣) تاريخ ابن معين/رواية الدوري (٣/٨٠)، قيل: "ميناء" بالهمز، وبدونه.

أَمَّا الصَّحَابَةُ ﷺ فَكُلُّهُمْ عُدُولٌ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ، وَيُمَثِّلُونَ أَعْلَى دَرَجَاتِ الضَّبْطِ وَالْإِتْقَانِ، فَشَأْنُهُمْ مَعَ مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ كَمَا قَالَ الصَّحَابِيُّ لَبِيدُ بْنُ رَبِيعَةَ ﷺ (ت٤١هـ) مِنَ "الكَاملِ":

ذَهَبَ الَّذِينَ يُعَاشُ فِي أَكْنَافِهِمْ ... وَبَقِيتُ فِي خَلَفٍ كجِلْدِ الْأَجْرَب.

٧- امْتِنَاعُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنِ الرِّوَايَةِ عَنْ يَحْيَى بْنِ مَعِينٍ، وَعَنْ كُلِّ مَنْ أَجَابَ فِي مِحْنَةِ خَلْقِ الْقُرْآنِ، مَحْمُولٌ عَلَى التَّفْصِيلِ؛ إِذْ كَانَ ذَلِكَ مَقْبُولًا فِي حَيَاةِ هَؤُلَاءِ الْأَئِمَّةِ مِنْ بَابِ الزَّجْرِ، وَتَهْذِيبِ النُّفُوسِ، وَالتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْأَوْلَى بِأَهْلِ الْعِلْمِ فِي النَّوَازِلِ الْأَخْذُ بِالْعَزَائِمِ لَا بِالرُّخَصِ.

إِلَّا أَنَّ الْإِصْرَارَ عَلَى هَذَا الْمَسْلَكِ بَعْدَ وَفَاتِهِمْ، أَوْ بَعْدَ رُجُوعِهِمْ إِلَى جَادَّةِ الْحَقِّ وَالتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ؛ فِيهِ نَوْعٌ مِنَ التَّعَنُّتِ وَالتَّشَدُّدِ، وَلَيْسَ بِمَقْبُولٍ مُطْلَقًا؛ لِمَا يَتَرَتَّبُ عَلَيْهِ مِنْ طَمْسٍ لِلْعِلْمِ، وَتَعْطِيلٍ لِلسُّنَنِ.

فَالْعُلَمَاءُ الَّذِينَ أَجَابُوا فِي هَذِهِ الْمِحْنَةِ لَيْسُوا بِقَلِيلٍ، وَكَانَ فِي طَلِيعَتِهِمْ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ، وَعَلِيُّ ابْنُ الْمَدِينِيِّ.

وَقَدْ رَوَى أَحْمَدُ فِي "المسْنَدِ" عَنِ ابْنِ المدِينِيِّ قَبْلَ المِحْنَةِ، لَكِنَّهُ لَمْ يُحَدِّثْ عَنْهُ بَعْدَهَا بِشَيْءٍ؛ حَيْثُ رُفِعَتِ المِحْنَةُ فِي خِلَافَةِ المتَوَكِّلِ،

الَّذِي بُوِيعَ لَهُ عِنْدَ مَوْتِ أَخِيهِ الوَاثِقِ فِي ذِي الحِجَّةِ سَنَةَ اثْنَتَيْنِ وَثَلَاثِينَ وَمِائَتَيْنِ مِنَ الهِجْرَةِ، وَلَمْ يَلْبَثِ ابْنُ المَدِينِيِّ بَعْدَ كَشْفِ الغُمَّةِ إِلَّا قَلِيلًا؛ إِذْ تُوُفِّيَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَثَلَاثِينَ، وَمَاتَ ابْنُ مَعِينٍ قَبْلَهُ بِسَنَةٍ.

وَقَدْ سَلَفَ فِي تَرْجَمَةِ (عَلِيِّ ابْنِ المَدِينِيِّ) الجَوَابُ عَنْ شُبْهَةِ عَدَمِ تَحْدِيثِ ابْنِ حَنْبَلٍ عَنْهُ فِي "المُسْنَدِ".

عَلَى أَنَّ فِي تَخْرِيجِ ابْنِ حَنْبَلٍ فِي (مُسْنَدِهِ) عَشَرَاتِ الأَحَادِيثِ عَنِ ابْنِ مَعِينٍ أَدَلَّ حُجَّةٍ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَطَّرِحْ حَدِيثَهُ كُلِّيَّةً، وَلَمْ يَأْمُرْ بِحَذْفِهِ كَمَا تَوَهَّمَ البَعْضُ؛ وَفِي هَذَا مَا يَقْطَعُ بِبُطْلَانِ ذَلِكَ الزَّعْمِ.

كَمَا أَنَّ اللهَ ﷻ قَدْ جَبَلَ النُّفُوسَ عَلَى تَفَاوُتٍ فِي الطَّاقَاتِ وَالْمَوَاهِبِ؛ فَلَيْسَ كُلُّ أَحَدٍ يَقْوَى عَلَى اصْطِبَارِ السَّجْنِ وَأَهْوَالِ التَّعْذِيبِ، أَوْ مُكَابَدَةِ الجُوعِ وَالعَطَشِ.

وَمَا أَسْهَلَ الدَّعَاوَى فِي زَمَنِ الْعَافِيَةِ! لَكِنْ عِنْدَ الِابْتِلَاءِ يَتَمَايَزُ النَّاسُ، وَاللهُ ﷻ وَحْدَهُ أَعْلَمُ بِمَنْ يَصْبِرُ وَيَحْتَسِبُ، وَبِمَنْ تَضِيقُ بِهِ نَفْسُهُ فَيَنْطِقُ بِالرُّخْصَةِ تَأَوُّلًا.

وَيُصَدِّقُ هَذَا مَا رُوِيَ عَنْ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ، قَالَ: جَلَسْنَا إِلَى الْمِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ يَوْمًا، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ، فَقَالَ: طُوبَى لِهَاتَيْنِ الْعَيْنَيْنِ اللَّتَيْنِ رَأَتَا رَسُولَ اللهِ ﷺ وَاللهِ لَوَدِدْنَا أَنَّا رَأَيْنَا مَا رَأَيْتَ، وَشَهِدْنَا مَا

شَهِدْتَ، فَاسْتُغْضِبَ، فَجَعَلْتُ أَعْجَبُ، مَا قَالَ إِلَّا خَيْرًا، ثُمَّ أَقْبَلَ إِلَيْهِ، فَقَالَ: «**مَا يَحْمِلُ الرَّجُلُ عَلَى أَنْ يَتَمَنَّى مَحْضَرًا غَيَّبَهُ اللهُ عَنْهُ، لَا يَدْرِي لَوْ شَهِدَهُ كَيْفَ كَانَ يَكُونُ فِيهِ، وَاللهِ لَقَدْ حَضَرَ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَقْوَامٌ كَبَّهُمُ اللهُ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ فِي جَهَنَّمَ لَمْ يُجِيبُوهُ، وَلَمْ يُصَدِّقُوهُ** ...»[1] الحديث.

وَرَحِمَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ؛ إِذْ كَانَ يَعْرِفُ لِلْفَضْلِ أَهْلَهُ؛ فَقَدْ قَالَ عَنْ نَفْسِهِ حِينَ كَانَ بِالْبَصْرَةِ وَذُكِرَ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «أراد الناس منا أن نكون مثل أحمد بن حنبل، والله لا نقوى على أحمد، ولا على طريق أحمد»[2].

وَقَالَ أَيضًا: «أراد الناس أن أكون مثل أحمد بن حنبل، لا والله ما أكون مثل أحمد أبدًا»[3].

---

(١) أخرجه أحمد في مسنده (٣٩/٢٣٠) برقم (٢٣٨١٠)، والبخاري في «الأدب المفرد»(ص٦٣) برقم (٨٧).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال (١/٢٩٧).

(٣) الجرح والتعديل (١/٢٩٨).

حَيْثُ صَبَرَ ابْنُ حَنْبَلٍ عَلَى السَّجْنِ، وَمُكَابَدَةِ الضَّرْبِ بِالسِّيَاطِ فِي مِحْنَتِهِ.

وَلَمْ يَكُنْ مَوْقِفُ ابْنِ مَعِينٍ هَذَا إِلَّا إِجْلَالًا لِمَقَامِ الصِّدِّيقِيَّةِ الَّذِي ارْتَقَاهُ أَحْمَدُ؛ فَقَدْ كَانَ يَرَى أَنَّ الثَّبَاتَ فِي تِلْكَ الزَّلَازِلِ مَحْضُ مَوْهِبَةٍ مِنَ اللهِ ﷻ وَقَدْ حِيزَتْ لِأَحْمَدَ دُونَهُمْ.

وَكَذَلِكَ عَلِيُّ ابْنُ الْمَدِينِيِّ -طَيَّبَ اللهُ ثَرَاهُ- إِذْ قَالَ: «ومَن يقوى على ما يقوى عليه أبو عبد الله؟!»[1].

وَقَالَ لِأَحَدِ أَصْحَابِهِ: «بلِّغ أصحابنا عني أن القوم كفار ضلال، ولم أجد بدًّا من متابعتهم؛ لأني حُبست في بيت مظلم ثمانية أشهر، وفي رجلي قيد ثمانية أُمَنَاءَ[2]، حتى خفت على بصري»[3].

---

(١) المجروحين لابن حبان (١/٥٦)، مناقب الإمام أحمد لابن الجوزي (ص١٤٦).

(٢) وأمناءُ جَمْعٌ، مفرده: المنا، بَيْنَمَا أَمْنَانٌ مفرده: المنُّ، وَهُوَ رِطْلَانِ؛ وَالرِّطْلُ زِنَتُهُ: ٣٨١.٦ جَرَامًا، وَقِيلَ: ٥٣٦ جَرَامًا، وَانْظُرْ تَفْصِيلَ ذَلِكَ فِي كِتَابِي: (صَدْعُ الْآكَامِ ص ٢٩٥ وَمَا بَعْدَهَا).

(٣) تاريخ بغداد (١٣/٤٣٨).

فَقَدْ أَمَرَ عَلِيٌّ صَاحِبَهُ أَنْ يَنْقُلَ لِأَهْلِ الْحَدِيثِ وَالسُّنَّةِ حَقِيقَةَ مَا جَرَى؛ إِذْ أُودِعَ مَكَانًا مُظْلِمًا حَتَّى أَشْفَى عَلَى فَقْدِ بَصَرِهِ.

وَرَغْمَ صَبْرِهِ الطَّوِيلِ، خَشِيَ عَلَى نَفْسِهِ التَّلَفَ لِيَقِينِهِ أَنَّهُ لَوْ ضُرِبَ سَوْطًا وَاحِدًا لَمَاتَ، فَلَمْ يَجِدْ مَحِيصًا عَنْ مُتَابَعَتِهِمْ بِلِسَانِهِ مَعَ اطْمِئْنَانِ قَلْبِهِ بِالْإِيمَانِ؛ تَأَسِّيًا بِمَا فَعَلَهُ عَمَّارُ بْنُ يَاسِرٍ ﷺ حِينَ نَالَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَذَكَرَ آلِهَةَ الْكُفَّارِ بِخَيْرٍ عِنْدَ الْإِكْرَاهِ.

وَهَكَذَا، تَرَخَّصَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ فَأَجَابَ إِلَى الْقَوْلِ بِخَلْقِ الْقُرْآنِ مُكْرَهًا بَعْدَ حَبْسٍ مُظْلِمٍ وَتَقْيِيدٍ شَدِيدٍ، بَيْنَمَا أَخَذَ بِالرُّخْصَةِ يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ تَقِيَّةً عِنْدَ التَّهْدِيدِ بِالْقَتْلِ وَالْوَعِيدِ.

فَلَيْسَ كُلُّ النَّاسِ خُبَيْبَ بْنَ عَدِيٍّ الْأَنْصَارِيَّ، وَلَا بِلَالَ بْنَ رَبَاحٍ ﷺ وَلَا أَحْمَدَ بْنَ نَصْرٍ الْخُزَاعِيَّ الَّذِي عُذِّبَ، وَبَاشَرَ الْوَاثِقُ ضَرْبَ عُنُقِهِ، وَلَا أَبَا بَكْرٍ النَّابُلُسِيَّ الَّذِي سِيمَ الْخَسْفَ، وَسُلِخَ حَيًّا، ثُمَّ حُشِيَ جِلْدُهُ تِبْنًا، وَصُلِبَ؛ عَلَى يَدِ الرَّافِضَةِ فِي الْقَرْنِ الرَّابِعِ الْهِجْرِيِّ، وَغَيْرَ هَؤُلَاءِ كَثِيرٌ مِمَّنْ يَطُولُ الْمَقَامُ بِذِكْرِهِمْ.

وَذَلِكَ فَضْلُ اللهِ ﷻ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ؛ فَهَؤُلَاءِ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ أَجَابُوا فِي الْمِحْنَةِ قَدْ أَنَابُوا وَنَدِمُوا عَلَى مَا صَدَرَ عَنْهُمْ، وَصَحَّ عَنْهُمْ قَبْلَ مَوْتِهِمُ الرُّجُوعُ إِلَى مُعْتَقَدِ أَهْلِ السُّنَّةِ بِأَنَّ الْقُرْآنَ الْعَظِيمَ كَلَامُ اللهِ ﷻ

غَيْرُ مَخْلُوقٍ؛ فَهُمْ أَئِمَّةُ الْهُدَى، وَبِهِمْ يُقْتَدَى فِيمَا وَافَقُوا فِيهِ كِتَابَ اللهِ ﷻ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ.

هَذَا آخِرُ مَا تَمَّ انْتِقَاؤُهُ، وَلِمَزِيدٍ مِنَ التَّرَاجِمِ وَاسْتِيعَابِ الرُّوَاةِ يُرْجَعُ إِلَى أَصْلِ هَذَا الكِتَابِ وَهُوَ (**النَّوَادِرُ فِي الرُّوَاةِ المُخْتَلَفِ فِيهِمْ عِنْدَ أَهْلِ الحَدِيثِ**)؛ فَفِيهِ بُغْيَةُ المسْتَفِيدِ وَتَمَامُ التَّحْقِيقِ.

وَإِنَّنِي إِذْ أَطْوِي دَفَّتَيْ هَذَا السِّفْرِ، أَلْهَجُ بِالشُّكْرِ لِلَّهِ العَلِيِّ القَدِيرِ الَّذِي أَعَانَ عَلَى تَحْرِيرِ هَذِهِ المادَّةِ وَتَقْرِيبِهَا، نَاشِدًا مِنَ المَوْلَى سُبْحَانَهُ أَنْ يَجْعَلَ هَذَا العَمَلَ لَبِنَةً خَالِصَةً لِوَجْهِهِ الكَرِيمِ، وَنَافِعَةً لِطَلَبَةِ العِلْمِ، وزَادًا لَنَا حِينَ نَلْقَاهُ ﷻ فِي يَوْمٍ لَا يَنْفَعُ فِيهِ مَالٌ وَلَا بَنُونَ إِلَّا مَنْ أَتَى اللهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ.

سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وبِحَمْدِكَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ، وصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَى سَيِّدِ ولَدِ آدَمَ مُحَمَّدٍ وآلِهِ وصَحْبِهِ وسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا، وَالحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ العَالَمِينَ.



المصادر والمراجع(١)

- الآحاد والمثاني/المؤلف: أبو بكر بن أبي عاصم الشيباني (ت٢٨٧هـ)/المحقق: د. باسم فيصل أحمد الجوابرة/الناشر: دار الراية، الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩١م.
- الأحكام الوسطى من حديث النبي ﷺ/ المؤلف: عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن الحسين بن سعيد إبراهيم الأزدي، الأندلسي الأشبيلي، المعروف بابن الخراط (ت٥٨١هـ)/تحقيق: حمدي السلفي، صبحي السامرائي/طبعة: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض – المملكة العربية السعودية/عام النشر: ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.
- أحوال الرجال/المؤلف: إبراهيم بن يعقوب السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق (ت٢٥٩)/المحقق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي/دار النشر: حديث أكادمي – فيصل آباد، باكستان. وطبعة: مؤسسة الرسالة بيروت ١٤٠٥هـ، تحقيق: صبحي البدري السامرائي.
- الآداب/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي عبد الله السعيد المندوه، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

(١) قائمة بطائفة من المصادر والطبعات المعتمدة.

- الأدب المفرد/ المؤلف: الإمام أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: عصام موسى هادي، طبعة: دار الصديق – الجبيل – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.
- الأدب/ المؤلف: أبو بكر ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: د. محمد رضا القهوجي، طبعة: دار البشائر الإسلامية – لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ– ١٩٩٩م.
- الأربعون الصغرى/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أبي إسحاق الحويني الأثري، طبعة: دار الكتاب العربي – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.
- الإرشاد في معرفة علماء الحديث/ المؤلف: أبو يعلى خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني الخليلي (ت٤٤٦هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، طبعة: مكتبة الرشد — الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٩هـ – ١٩٨٩م.
- أسامي الضعفاء (طبع مع سؤالات البرذعي)/ لعبيد الله بن عبد الكريم أبو زرعة الرازي (ت٢٦٤هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر– القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- أسامي مشايخ الإمام البخاري/ لأبي عبد الله محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه العبدي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: نظر محمد الفاريابي، طبعة: مكتبة الكوثر، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ– ١٩٩١م.

- أسامي مَن روى عنهم محمد بن إسماعيل البخاري من مشايخه في جامعه الصحيح/ لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد ابن مبارك بن القطان الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، طبعة: دار البشائر الإسلامية- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ.
- الأسامي والكنى/ المؤلف: الإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: عبد الله بن يوسف الجديع، طبعة: مكتبة دار الأقصى-الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.
- الأسامي والكنى/ لأبي أحمد الحاكم، محمد بن محمد بن أحمد بن إسحاق النيسابوري الكرابيسي المعروف بالحاكم الكبير (ت٣٧٨هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأَزهري، طبعة: دار الفاروق القاهرة ١٤٣٦ هـ-٢٠١٥م.
- الاستذكار/ المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار قتيبة – دمشق، ودار الوعي - حلب، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م. وطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت/الطبعة: الأولى ١٤٢١، ٢٠٠٠م، تحقيق: سالم محمد عطا، ومحمد علي.
- الاستغناء في معرفة المشهورين من حملة العلم بالكنى (وهو مشتمل على ثلاثة كتب في الكنى)/ لأبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: عبد الله مرحول السوالمة، أصل الكتاب رسالة دكتوراه في الشريعة الإسلامية بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، طبعة دار ابن تيمية

للنشر والتوزيع والإعلام- الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

- الاستيعاب في معرفة الأصحاب/المؤلف: أبو عمر يوسف بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)/المحقق: علي محمد البجاوي/الناشر: دار الجيل، بيروت/الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
- أسد الغابة في معرفة الصحابة/ لأبي الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الجزري، المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، طبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م. وطبعة: دار الفكر - بيروت/عام النشر: ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م.
- أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي الإمام/ لابن خلفون (ت٦٣٦هـ)، تحقيق: أبو عبدالباري رضا بو شامة الجزائري، طبعة: أضواء السلف، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ- ٢٠٠٤م.
- أسماء من يعرف بكنيته/ لأبي الفتح محمد بن الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بريدة الموصلي الأزدي (ت٣٧٤هـ)، تحقيق: أبو عبدالرحمن اقبال، طبعة: الدار السلفية- الهند، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م.
- الأسماء والصفات/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الله بن محمد الحاشدي، طبعة: مكتبة السوادي - جدة/ السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.

- الإصابة في تمييز الصحابة/ لابن حجر العسقلاني، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، طبعة: دار هجر- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.
- إصلاح المال/ لابن أبي الدنيا (ت٢٨١ هـ)، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، طبعة: دار أطلس الخضراء - الرياض ضمن الجزء الأول من موسوعة ابن أبي الدنيا، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني/ لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، المعروف بابن القيسراني (ت٥٠٧هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، طبعة: دار التدمرية، الطبعة: الأولى ٢٠٠٧هـ.
- الاغتباط بمن رمي من الرواة بالاختلاط/ لبرهان الدين الحلبي أبو الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت ٨٤١هـ)، تحقيق: علاء الدين علي رضا، طبعة: دار الحديث - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٩٨٨م.
- الأفراد/ لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: جابر بن عبد الله السريع، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م، والكتاب يشتمل على مائة جزء، جميعها في عداد المفقود حتى الآن إلا خمسة أجزاء، هي: (الثاني) و(الثالث) و(الرابع) و(السادس) و(الثالث والثمانون).
- اقتضاء العلم العمل/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: دار المكتب الإسلامي - بيروت، الطبعة: الرابعة ١٣٩٧هـ — ١٩٧٧م.

- الاكتفاء في تنقيح كتاب الضعفاء/ المصنف: عَلاءِ الدِّين مُغلَطَاي بن قَلِيج البَكجريّ (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي، طبعة: دار الأزهر للنشر والتوزيع- مصر، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- إكمال تهذيب الكمال/ للحافظ علاء الدين أبي عبد الله مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحنفي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: عادل بن محمد، وأسامة بن إبراهيم، طبعة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر — القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.
- الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال/ لشمس الدين أبي المحاسن محمد بن علي بن الحسن بن حمزة الحسيني الدمشقي الشافعي (ت٧٦٥هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار منشورات جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي - باكستان.
- الإلزامات والتتبع/ للدارقطني، تحقيق: مقبل بن هادي الوادعي، طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.
- الإلمام بأحاديث الأحكام/المؤلف: تقي الدين أبو الفتح محمد بن علي القشيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢)/المحقق: حسين إسماعيل الجمل/الناشر: دار المعراج الدولية، دار ابن حزم - السعودية - الرياض / لبنان — بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤٢٣هـ -٢٠٠٢م.
- أمالي ابن بشران/ لأبي القاسم عبد الملك بن محمد بن عبد الله بن بشْران البغدادي (ت٤٣٠هـ). الجزء الأول: تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، طبعة: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م. والجزء

الثاني: تحقيق: أحمد بن سليمان، طبعة: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

- أمالي ابن منده- رواية ابن حيويه/ لأبي زكريا يحيى بن عبد الوهاب بن محمد بن إسحاق بن مَنْدَه (ت٥١١هـ)/ رواية أبي عبد الرحمن محمد بن أبي بكر عبد الله بن محمد بن حيويه. والجزء من مخطوطات المجاميع العمرية، الموجودة في المكتبة الظاهرية، المجموع رقم (١٠٤)، رقم المخطوط في المجموع (٢٢)، من (ق٢٥٣ - ٢٥٧).
- أمالي المحاملي/ لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي البغدادي المحاملي (ت٣٣٠هـ)، (رواية أبي محمد عبد الله بن عبيد الله بن يحيى بن زكريا البيع)، تحقيق: د. إبراهيم القيسي، طبعة: دار ابن القيم - السعودية، المكتبة الإسلامية - الأردن، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ - ١٩٩١م. وطبعة: المكتبة الإسلامية، ودار ابن القيم، عمان، الأردن، والدمام/الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، تحقيق: د. إبراهيم القيسي.
- الأمالي المطلقة/المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)/تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي/طبعة: المكتب الإسلامي — بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ -١٩٩٥م.
- الأمالي لابن الشجري/ تأليف المرشد بالله يحيى بن الحسين بن إسماعيل الحسني الشجري الجرجاني (ت٤٩٩هـ)، دار النشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.
- الأمالي/ لأبي القاسم الزجاجي(ت ٣٣٧هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، طبعة: دار الجيل - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.

- الإمام في معرفة أحاديث الأحكام/ لابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، تحقيق: د. سعد الحميد، طبعة: دار تحقيق للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ.
- الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع/ للحافظ ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد حسن إسماعيل، طبعة: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- الإنابة إلى معرفة المختلف فيهم من الصحابة/ لعلاء الدين مغلطاي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: السعيد عزت المرسي وإبراهيم إسماعيل القاضي ومجدي عبد الخالق، إشراف محمد عوض المنقوش، طبعة: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م.
- انتقاض الاعتراض في الرد على العيني في شرح البخاري/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي- صبحي بن جاسم السامرائي، طبعة: مكتبة الرشد الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- الأنساب/المؤلف: عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني المروزي، أبو سعد (ت٥٦٢هـ)/المحقق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره/الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد/الطبعة: الأولى، ١٣٨٢هـ - ١٩٦٢م.
- الأوائل/ لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: محمد بن ناصر العجمي، طبعة: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.

- الإيثار بمعرفة رواة الآثار/ لابن حجر العسقلاني، تحقيق: سيد كسروي حسن، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- الإيمان/ لأبي بكر ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، طبعة: دار المكتب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- الإيمان/ لأبي عبد الله محمد بن يحيى ابن أبي عمر العدني (ت٢٤٣هـ)، تحقيق: حمد بن حمدي الجابري الحربي، طبعة: الدار السلفية – الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ.
- الإيمان/ لمحمد بن إسحاق ابن مَنْدَه (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.
- البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير/المؤلف: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ)/المحقق: مصطفى أبو الغيط وآخرون/الناشر: دار الهجرة للنشر والتوزيع – الرياض–السعودية/الطبعة: الاولى، ١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م.
- البعث والنشور/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: أبو عاصم الشوامي الأثري، طبعة: مكتبة دار الحجاز للنشر والتوزيع – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.
- بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام/المؤلف: علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، أبو الحسن ابن القطان (ت٦٢٨)/المحقق : د.

الحسين آيت سعيد/الناشر: دار طيبة – الرياض/الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- بيان خطأ البخاري في تاريخه/ لأبي محمد عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس بن المنذر التميمي الحنظلي الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمى اليماني، طبعة: دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن/ الهند، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.
- تاريخ ابن أبي خيثمة/المؤلف: أبو بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩)/المحقق: صلاح بن فتحي هلال/الناشر: الفاروق الحديثة – القاهرة/الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦ م.
- تاريخ ابن معين (رواية ابن محرز)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت٢٣٣)/المحقق: محمد كامل القصار وآخرون/الناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق/الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- تاريخ ابن معين -(رواية الدوري)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت: ٢٣٣هـ)/تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف/طبعة: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي - مكة المكرمة/الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ – ١٩٧٩م. وطبعة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، تحقيق: محمد بن علي الزهيري، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- تاريخ ابن معين -(رواية طهمان)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون البغدادي (ت٢٣٣)/المحقق: د. أحمد محمد نور سيف/الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

- تاريخ ابن معين -(رواية عثمان الدارمي)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)/تحقيق: د. أحمد محمد نور سيف/طبعة: دار المأمون للتراث – دمشق.
- تاريخ أبي زرعة الدمشقي/ للحافظ عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري، المشهور بأبي زرعة الدمشقي الملقب بشيخ الشباب (ت٢٨١هـ)، رواية: أبي الميمون بن راشد، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله القوجاني، طبعة: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى ١٩٨٠م.
- تاريخ أسماء الثقات/المؤلف: أبو حفص عمر بن أحمد بن عثمان بن أحمد بن محمد بن أيوب بن أزداذ البغدادي المعروف بـ ابن شاهين (ت٣٨٥هـ)/تحقيق: صبحي السامرائي/طبعة: الدار السلفية – الكويت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م. وطبعة: الفاروق الحديثة – القاهرة، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين/ لأبي حفص بن شاهين، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م.
- تاريخ أصبهان/ لأبي نعيم الأصبهاني أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠ هـ-١٩٩٠م.

- تاريخ الإسلام ووَفَيَات المشاهير والأعلام/ لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: د. بشار عوّاد معروف، طبعة: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى ٢٠٠٣م.
- التاريخ الأوسط /المؤلف: محمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت٢٥٦)/المحقق: محمود زايد/الناشر: دار الوعي ، مكتبة دار التراث – حلب ، القاهرة/الطبعة: الأولى، ١٣٩٧ — ١٩٧٧م. وطبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- التاريخ الكبير المعروف بتاريخ ابن أبي خيثمة- السفر الثالث/ لأبي بكر أحمد بن أبي خيثمة (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- التاريخ الكبير/ للإمام محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد بن صالح الدباسي، طبعة: دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن/ الهند، وقد صورته عدة دور عن هذه الطبعة:، كدار الكتب العلمية، ودار الفاروق الحديثة، وغيرهما.
- تاريخ بغداد- المسمَّى (تاريخ مدينة السلام وأخبار محدثيها وذكر قطانها العلماء من غير أهلها وواريها/ تأليف الإمام أبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد، طبعة: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

- تاريخ جرجان/المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت٤٢٧هـ)/التحقيق: تم بإشراف محمد عبد المعيد خان/طبعة: عالم الكتب – بيروت/الطبعة: الرابعة ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- تاريخ دمشق/المؤلف: أبو القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١)/المحقق: عمرو بن غرامة العمروي/الناشر: دار الفكر، بيروت/عام النشر: ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- التاريخ وأسماء المحدثين وكناهم/ لمحمد بن أحمد بن محمد، أبو عبد الله المقدمي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: محمد بن إبراهيم اللحيدان، طبعة: دار الكتاب والسنة، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
- التاريخ/ لأبي حفص عمرو بن علي الفلاس (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: محمد الطبراني، طبعة: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٣٦هـ- ٢٠١٥م.
- تالي تلخيص المتشابه/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: مشهور بن حسن آل سلمان، وأحمد الشقيرات، طبعة: دار الصميعي - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- تأويل مختلف الحديث/ لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: سليم عيد الهلالي، طبعة: دار ابن القيم، ودار ابن عفان، الطبعة: الطبعة: الثانية سنة ١٤٣٠هـ.
- تأويل مشكل القرآن/ المؤلف: ابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.

- تبصير المنتبه بتحرير المشتبه/ لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة علي محمد البجاوي، طبعة: المكتبة العلمية – بيروت.
- التبيين لأسماء المدلسين/ برهان الدين الحلبي أبي الوفا إبراهيم بن محمد بن خليل الطرابلسي الشافعي سبط ابن العجمي (ت٨٤١هـ)، تحقيق: يحيى شفيق حسن، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م. وطبعة: مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع – بيروت/الطبعة الأولى ، ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م/ تحقيق: محمد إبراهيم داود الموصلي.
- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف/ للحافظ جمال الدين أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن المزي (ت٧٤٢هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، طبعة: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الأولى، ١٩٩٩م.
- تحفة التحصيل في ذكر رواة المراسيل/ لولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني، ثم المصري، ابن العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: عبد الله نوارة، طبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٩ هـ—١٩٩٩م.
- التحقيق في أحاديث الخلاف/المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧هـ)/المحقق: مسعد عبد الحميد محمد السعدني/الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ. وطبعة: دار الوعي-حلب، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ.

- تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري/ لجمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف بن محمد الزيلعي (ت٧٦٢هـ)، تحقيق: سلطان بن فهد الطبيشي، طبعة: دار ابن خزيمة – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- التراجم الساقطة من كتاب إكمال تهذيب الكمال/ المصنف: علاء الدين مغلطاي، تحقيق: د. محمد بن عبد الله الوهيبي، طبعة: دار المحدث – السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.
- ترتيب المدارك وتقريب المسالك/ لأبي الفضل القاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت٥٤٤هـ) ، تحقيق جزء ١ ابن تاويت الطنجي، ١٩٦٥ م، جزء ٢، ٣، ٤ عبد القادر الصحراوي ١٩٦٦ – ١٩٧٠م، جزء ٥ محمد بن شريفة، جزء ٦، ٧، ٨ سعيد أحمد أعراب ١٩٨١-١٩٨٣م، طبعة: مطبعة: فضالة- المحمدية- المغرب، الطبعة: الأولى.
- الترغيب في فضائل الأعمال وثواب ذلك/ لأبي حفص ابن شاهين (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: طه أحمد مصلح الوعيل، طبعة: دار ابن الجوزي، الدمام/ السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م.
- الترغيب والترهيب من الحديث الشريف/ المصنف: عبد العظيم بن عبد القوي بن عبد الله، أبي محمد زكي الدين المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، طبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ.

- تسلية الكظيم بتخريج أحاديث تفسير القرآن العظيم/ المؤلف: أبو إسحاق الحويني/ الناشر: دار مكة العالمية للنشر والتوزيع – القاهرة/ الطبعة الأولى: ١٤٤٤هـ- ٢٠٢٢م.
- تسمية الضعفاء والمتروكين والثقات من أصحاب أبي حنيفة/ لأبي عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق: جميل علي حسن، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت ضمن مجموعة رسائل في علوم الحديث، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.
- تسمية شيوخ أبي داود/ لأبي علي الحسين بن محمد الجياني الغساني الأندلسي (ت٤٩٨هـ)، تحقيق: أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، طبعة: دار الكتب العلمية (طبع مع كتاب التعريف بشيوخ حدث عنهم البخاري)، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م.
- تسمية مشايخ النسائي وذكر المدلسين/ لأحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (ت٣٠٣ هـ)، تحقيق: حاتم بن عارف العوني، طبعة: دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- تسمية من لم يرو عنه غير رجل واحد/ لأبي عبد الرحمن النسائي (ت٣٠٣ هـ)، تحقيق: جميل علي حسن، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت طبع ضمن كتاب مجموعة رسائل في علوم الحديث، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥هـ.
- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة/المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/المحقق: د. إكرام الله إمداد الحق/الناشر: دار البشائر . بيروت/الطبعة: الأولى . ١٩٩٦م.

- التعديل والتجريح لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح/ لأبي الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (ت٤٧٤هـ)/تحقيق: د. أبو لبابة حسين/طبعة: دار اللواء للنشر والتوزيع – الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ–١٩٨٦م.
- تعليقات الدارقطني على المجروحين لابن حبان ومعه نقولات من كتاب الضعفاء للساجي من رواية ابن شاقلا إبراهيم بن أحمد عن الإيادي عنه/ تحقيق: خليل بن محمد العربي، طبعة: دار الفاروق الحديثة ودار الكتاب الإسلامي – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- تقريب التهذيب/ للحافظ أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢هـ)/تحقيق: محمد عوامة، طبعة دار الرشيد، سوريا، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م.
- التَّقصّي لما فِي المُوَطَّأ مِنْ حَدِيْثِ النَّبِيِّ ﷺ/ لأبي عُمَر يُوسُف بن عَبْدِ البر النَّمْرِيِّ الأَنْدَلُسِيِّ (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: فيصل يوسف أحمد العلي- الطَّاهِر الأَزْهَر خُذَيْري، طبعة: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت الإصدار ٥٢ من إصدارات مجلة الوعي الإسلامي، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م.
- تقييد العلم/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: يوسف العش، طبعة: إحياء السنة النبوية – بيروت، الطبعة: الأولى.
- التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير/ لابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: الدكتور محمد الثاني بن عمر بن موسى، دار أضواء

السلف، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م. وطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الطبعة الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م.

- تلخيص المتشابه في الرسم/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، طبعة: دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد/ تأليف: الإمام أبي عمر يوسف بن عبد البر النمري الأندلسي (ت٤٦٣)/ تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي، محمد عبد الكبير البكري/ نشر وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، المغرب، الطبعة: الأولى ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تمييز ثقات المحدثين وضعفائهم وأسمائهم وكناهم/ المؤلف: ابن البرقي أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عبد الرحيم المصري (ت٢٤٩هـ)، تحقيق: الدكتور عامر حسن صبري التميمي، طبعة: دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى ١٤٣١هـ - ٢٠١٠م.
- التمييز/ للإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم أبي الحسين القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٩م.
- تنبيه الغافلين بأحاديث سيد الأنبياء والمرسلين للسمرقندي/المؤلف: أبو الليث نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي (ت٣٧٣هـ)/حققه وعلق عليه: يوسف علي بديوي/الناشر: دار ابن كثير، دمشق – بيروت/الطبعة: الثالثة، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

- التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل/المؤلف: عبد الرحمن بن يحيى بن علي بن محمد المعلمي اليماني (ت١٣٨٦هـ)/مع تخريجات: محمد ناصر الدين الألباني - زهير الشاويش - عبد الرزاق حمزة/الناشر: المكتب الإسلامي – بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.
- تهذيب التهذيب/المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد الدكن/ الهند/الطبعة: الأولى، ١٣٢٦هـ. وطبعة: دار الفكر، بيروت/الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م.
- تهذيب الكمال في أسماء الرجال/ للحافظ أبي الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المزي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف بالتعاون مع فريق من الباحثين، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى من (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) إلى (١٤٢٣هـ - ١٩٩٢م)، فقد طُبعت أجزاء الكتاب تباعًا.
- الثقات/ تأليف الإمام أبي حاتم محمد بن حبان التميمي البستي ت(٣٥٤هـ)، دار النشر: دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م. وطبعة: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند/الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ -١٩٧٣م.
- جامع التحصيل في أحكام المراسيل/المؤلف: صلاح الدين أبو سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله الدمشقي العلائي (ت٧٦١)/المحقق: حمدي عبد المجيد السلفي/الناشر: عالم الكتب – بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤٠٧ – ١٩٨٦م.

- جامع بيان العلم وفضله/ لابن عبد البر (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، طبعة: دار ابن الجوزي – السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمود الطحان، طبعة: مكتبة المعارف – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- الجرح والتعديل/تأليف: عبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس أبو محمد الرازي التميمي (ت٣٢٧)/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت/الطبعة الأولى١٢٧١ هـ- ١٩٥٢م.
- الحجة للقراء السبعة/ للحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسيّ الأصل، أبو علي (ت ٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي- بشير جويجابي، راجعه ودققه عبد العزيز رباح- أحمد يوسف الدقاق، طبعة: دار المأمون للتراث- دمشق-بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء/المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني/الناشر: دار الكتاب العربي، بيروت/الطبعة الرابعة ، ١٤٠٥هـ. وطبعة: السعادة – مصر، ١٣٩٤هـ – ١٩٧٤م.
- خصائص مسند الإمام أحمد/ لأبي موسى المديني (ت٥٨١هـ)، طبعة: مكتبة التوبة، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م.
- خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام/ للإمام يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، طبعة: مكتبة ابن

كثير- الكويت، ومؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

- خلاصة البدر المنير/ لابن الملقن (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، طبعة: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.
- الخلافيات/المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨)/تحقيق: الفريق العلمي بدار الروضة/الناشر: دار الروضة – القاهرة/الطبعة: الأولى ١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م.
- الدراية في تخريج أحاديث الهداية/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: السيد عبد الله اليماني المدني/طبعة: دار المعرفة – بيروت.
- الدعاء/ لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: محمد سعيد البخاري، طبعة: دار البشائر الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
- الدعاء/ لأبي عبد الله الحسين بن إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعيد بن أبان الضبي المحاملي (ت٣٣٠هـ)، تحقيق: عمرو عبد المنعم، طبعة: مكتبة ابن تيمية - القاهرة، مكتبة العلم - جدة، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ.
- الدعوات الكبير/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: بدر بن عبد الله البدر، طبعة: دار غراس للنشر والتوزيع – الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٩م.

- دلائل النبوة/ لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: الدكتور غالب بن محمد حامضي وآخرون/طبعة: جامعة أم القرى- كلية الدعوة وأصول الدين، الطبعة: ١٤٣٢ هـ.
- دلائل النبوة/ لجعفر بن محمد الفِرْيابِي (ت٣٠١هـ)، تحقيق: عامر حسن صبري، طبعة: دار حراء - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.
- دلائل النبوة/ لجعفر بن محمد بن المعتز أبي العباس المستغفري السمرقندي (ت٤٣٢هـ)، تحقيق: د. أحمد بن فارس السلوم، طبعة: دار النوادر - دمشق، الطبعة: الأولى ٢٠١٠م.
- دلائل النبوة/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار الكتب العلمية، ودار الريان للتراث - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين/المؤلف: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨)/المحقق: حماد بن محمد الأنصاري/الناشر: مكتبة النهضة الحديثة – مكة/الطبعة: الثانية، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- ذكر أسماء التابعين ومن بعدهم ممن صحت روايته عن الثقات عند البخاري ومسلم/ لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: بوران الضناوي، كمال يوسف الحوت، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ- ١٩٨٥م.

- ذكر المدلسين/ لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، طبعة: دار عالم الفوائد- مكة المكرمة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ.

- ذيل ديوان الضعفاء والمتروكين/ لشمس الدين الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، طبعة: مكتبة النهضة الحديثة- مكة، الطبعة: الأولى.
- ذيل ميزان الاعتدال/ المؤلف: أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي (ت٨٠٦ هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وآخرون، طبعة: دار الكتب العلمية- بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.
- الرد على ابن القطان في كتابه بيان الوهم والإيهام/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: أبو عبد الأعلى خالد بن محمد بن عثمان المصري، طبعة: الفاروق الحديثة- القاهرة- مصر، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ- ٢٠٠٥م.
- رسالة أبي داود إلى أهل مكة وغيرهم في وصف سننه/المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥)/المحقق: محمد الصباغ/الناشر: دار العربية — بيروت.
- الرواة الثقات المتكلم فيهم بما لا يوجب ردهم/ لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد إبراهيم الموصلي، طبعة: دار البشائر الإسلامية- بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

- الزهد الكبير/ لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، طبعة: مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت، الطبعة: الثالثة ١٩٩٦م.
- الزهد/ لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: عبد العلي عبد الحميد حامد، طبعة: الدار السلفية – بومباي، ودار الريان للتراث – القاهرة، الطبعة: الثانية ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م.
- الزهد/ لأبي حاتم محمد بن إدريس الرازي (ت٢٧٧هـ)، تحقيق: منذر سليم، طبعة: دار أطلس – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م.
- الزهد/ لأبي داود السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس، طبعة: دار المشكاة، حلوان – مصر، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ – ١٩٩٣م.
- الزهد/ لأحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، رواية صالح بن أحمد، مخطوط بيانات المخطوط المكتبة الظاهرية– مجاميع عمرية رقم ١٠ (ق ١٨٥ إلى ق ٢٠٤). وطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ–١٩٩٩م، تحقيق: محمد عبد السلام شاهين.
- الزهد/ لأسد بن موسى بن إبراهيم بن الوليد بن عبد الملك بن مروان الأُموي القرشي، الملقب بأسد السنة، تحقيق: أبي إسحاق الحويني، طبعة: مكتبة التوعية – مصر، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.
- الزهد/ لعبد الله بن المبارك المرْوَزِي (ت١٨١هـ) (رواية الحسين المروزي عنه)، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، طبعة: دار الكتب العلمية — بيروت، الطبعة: الأولى ١٣٨٦هـ.

- الزهد/ للمعافى بن عمران الموصلي، تحقيق: د. عامر حسن صبري، طبعة: دار البشائر الإسلامية – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- الزهد/ لهَنَّاد بن السَّرِي بن مصعب بن أبي بكر التميمي الدارمي الكوفي (ت ٢٤٣هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، طبعة: دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، الطبعة: الأولى ١٤٠٦هـ.
- الزهد/ لوكيع بن الجراح بن مليح بن عدي الرؤاسي (ت١٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، طبعة: مكتبة الدار – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م.
- زهر الفردوس أو الغرائب الملتقطة من مسند الفردوس/تأليف: الحافظ ابن حجر (ت٨٥٢هـ)/مخطوط.
- السابق واللاحق في تباعد ما بين وفاة راويين عن شيخ واحد/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: محمد بن مطر الزهراني، طبعة: دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الثانية ١٤٢١هـ–٢٠٠٠م.
- السنة/ لابن أبي عاصم (ت٢٨٧هـ)، تحقيق: باسم بن فيصل الجوابرة، طبعة: دار الصميعي – الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ–١٩٩٨م.
- السنة/ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال البغدادي الحنبلي (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. عطية الزهراني، طبعة: دار الراية – الرياض، الطبعة: الثانية ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م.
- سنن ابن ماجه/ للإمام أبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني (ت٢٧٣)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر، بيروت. وطبعة: دار التأصيل –مصر، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م.

- سنن أبي داود/ للإمام أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥)، طبعة دار الجنان، ومؤسسة الكتب الثقافية، الطبعة الأولى، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م. وطبعة المكتبة العصرية، صيدا – بيروت/المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد.
- سنن الأثرم/ لأبي بكر أحمد بن محمد بن هانىء الأَثْرَم (ت٢٧٣هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، طبعة: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- سنن البيهقي الكبرى. للإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨)، طبعة مكتبة دار الباز، مكة المكرمة. وطبعة: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات/ المحقق: محمد عبد القادر عطا/الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م.
- سنن الترمذي أو (الجامع الكبير/ لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٥هـ، ٢٠١٤م. وطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، تحقيق: الشيخ أحمد شاكر وآخرون.
- سنن الدارقطني/المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥هـ)/حققه: شعيب الارنؤوط، وآخرون/طبعة: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
- السنن الصغير أو الصغرى/المؤلف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي/المحقق: عبد المعطي أمين

قلعجي/دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان/الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م. وطبعة: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي.

- السنن الكبرى/ للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي(ت٣٠٣هـ)/ تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م. وطبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي. وطبعة دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.
- السنن الكبير أو الكبرى/ للإمام أبي بكر البيهقي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: مركز هجر للبحوث والدراسات، طبعة: دار هجر - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- سنن النسائي الصغرى (المجتبى)/ للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣)، طبعة دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م. وطبعة: دار التأصيل - القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.
- سنن سعيد بن منصور (ت٢٢٧هـ)/ تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعيد بن عبد الله الحميد، و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، طبعة: دار الألوكة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨هـ-٢٠١٧م.
- السنن/ لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وحسن عبد المنعم شلبي وعبد اللطيف حرز الله وأحمد برهوم، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.

- سؤالات ابن الجنيد لأبي زكريا يحيى بن معين/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣)/المحقق: أحمد محمد نور سيف/دار النشر: مكتبة الدار - المدينة المنورة/الطبعة الأولى: ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. وطبعة: طبعة: الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، تحقيق: محمد بن علي الأزهري.
- سؤالات ابن هانئ الأثرم لأحمد بن حنبل/المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١)/المحقق: د. عامر حسن صبري/الناشر: دار البشائر الإسلامية — بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.
- سؤالات أبي بكر الأثرم (ت٢٧٣هـ) للإمام أحمد بن حنبل/تحقيق: محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.
- سؤالات أبي بكر البرقاني للإمام أبي الحسن الدارقطني/ لأبي بكر أَحمد بن محمد بن أَحمد بن غالب البرقاني (ت٤٢٥هـ)، تحقيق: لأبي عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- سؤالات أبي داود (ت٢٧٥هـ) للإمام أحمد بن حنبل في جرح الرواة وتعديلهم/المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)/تحقيق: د. زياد محمد منصور/طبعة: مكتبة العلوم

والحكم – المدينة المنورة/الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ. طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر– القاهرة، الطبعة: ١٤٣١هـ–٢٠١٠م.

- سؤالات أبي عبد الله بن بكير البغدادي للإمام أبي الحسن الدارقطني/ لأبي عبد الله الحسين بن أحمد بن عبد الله بن بكير البغدادي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر– القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦م.
- سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود السجستاني/المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥)/المحقق: محمد علي قاسم العمري/الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة/الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- سؤالات البرقاني للدارقطني رواية الكرجي عنه/المؤلف: أحمد بن محمد بن أحمد بن غالب، أبو بكر المعروف بالبرقاني (ت٤٢٥هـ)/المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري/الناشر: كتب خانه جميلي – لاهور، باكستان/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ.
- سؤالات الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ) للدارقطني (ت٣٨٥هـ)/ تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م. وطبعة: مكتبة المعارف – الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤–١٩٨٤م.
- سؤالات السلمي للدارقطني/ لأبي عبد الرحمن محمد بن الحسين السلمي (ت٤١٢هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ.

- سؤالات حمزة السهمي للدارقطني وغيره/المؤلف: أبو القاسم حمزة بن يوسف بن إبراهيم السهمي القرشي الجرجاني (ت٤٢٧)/المحقق: موفق بن عبد الله بن عبدالقادر/الناشر: مكتبة المعارف – الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤م. وطبعة: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- سؤالات عثمان بن طالوت المصري لابن معين(تاريخ هاشم بن مرثد عن ابن معين)/المؤلف: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي (ت٢٣٣هـ)/تحقيق: محمد علي الأزهري/طبعة: الفاروق الحديثة – مصر/الطبعة الأولى ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي ابن المديني/المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت٢٣٤)/المحقق: موفق عبد الله عبد القادر/الناشر: مكتبة المعارف – الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ. وطبعة: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.
- سؤالات مسعود بن علي السجزي لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري/المؤلف: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع (ت٤٠٥)/المحقق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر/دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. وطبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- سؤلات البرذعي لأبي زرعة الرازي ومعه كتاب أسامي الضعفاء/ للإمام الحافظ أبي زرعة عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ الرازي (ت ٢٦٤هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩م، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري.
- شرح السنة/المؤلف: محيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (ت٥١٦)/تحقيق: شعيب الأرنؤوط–محمد زهير الشاويش/الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت/الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.
- شرح سنن أبي داود/ لبدر الدين العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق: خالد بن إبراهيم المصري، طبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م.
- شرح علل الترمذي/المؤلف: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب االسَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥)/المحقق: الدكتور همام عبد الرحيم سعيد/الناشر: مكتبة المنار – الزرقاء — الأردن/الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م.
- شرح مشكل الآثار/المؤلف: أبو جعفر أحمد بن محمد الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي (ت٣٢١)/تحقيق: شعيب الأرنؤوط/الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت/الطبعة: الأولى – ١٤١٥هـ، ١٤٩٤م.
- شرح معاني الآثار/ لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري، المعروف بالطحاوي (ت٣٢١هـ)، تحقيق:

محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، طبعة: دار عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

- شرف أصحاب الحديث/ لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد سعيد خطي، طبعة: دار إحياء السنة النبوية — أنقرة. وطبعة: مكتبة ابن تيمية–مصر، تحقيق: عمرو عبد المنعم سليم، الطبعة: الأولى ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.
- شعب الإيمان/تأليف: الإمام أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي (ت٤٥٨)/تحقيق: الدكتور عبد العلي عبد الحميد حامد/أشرف على تحقيقه: مختار أحمد الندوي/الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع بالرياض بالتعاون مع الدار السلفية ببومباي بالهند /الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م.
- صحيح ابن حبان/ لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ التميمي الدارمي البُستي (ت ٣٥٤هـ)، المسمَّى التقاسيم والأنواع/ ولكن المعتمد ترتيب ابن بَلبان المسمَّى الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان/ تحقيق: شعيب الأرناؤوط، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- صحيح ابن خزيمة/ للإمام أبي بكر محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري (ت٣١١هـ)، تحقيق: د. محمد الأعظمي، طبعة المكتب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م.

- صحيح أبي داود – الأم/المؤلف: أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألباني (ت١٤٢٠)/الناشر: مؤسسة غراس، الكويت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.
- صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه)/ للإمام محمد بن إسماعيل أبي عبدالله البخاري الجعفي (ت٢٥٦هـ)، طبعة: دار طوق النجاة، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، الطبعة: الأولى سنة ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م، وهي مصورة عن الطبعة: السلطانية، التي طبعت بالمطابع الأميرية ببولاق، مصر، مع إضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي. وطبعة دار الفكر- بيروت، لبنان.
- صحيح مسلم (المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم)/المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)/المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي/الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت. وطبعة: دار التأصيل – القاهرة.
- الصفات/ لأبي الحسن الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. علي بن محمد بن ناصر الفقيهي، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- صفة الجنة/ لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: علي رضا عبد الله، طبعة: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الثانية ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م.
- صفة النار/ لابن أبي الدنيا (ت٢٨١هـ)، تحقيق: فاضل بن خلف الحمادة الرقي، طبعة: دار أطلس الخضراء - الرياض ضمن الجزء الثالث من موسوعة ابن أبي الدنيا، الطبعة: الأولى ١٤٣٣هـ - ٢٠١٢م.

- الضعفاء الصغير/ لمحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري أبي عبد الله (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، طبعة: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. وطبعة: مكتبة ابن عباس، مصر/الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- الضعفاء والمتروكون/المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥)/المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري/الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.
- الضعفاء الكبير/ لأبي جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي (ت٣٢٢هـ)/تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، طبعة: دار المكتبة العلمية – بيروت/الطبعة:الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م. وطبعة: دار التأصيل– القاهرة، الطبعة: الأولى٢٠١٣هـ. وطبعة: دار ابن عباس– مصر، الطبعة: الثانية، ٢٠٠٨م. وطبعة: دار الرشد–الرياض، تحقيق: مازن بن محمد السرساوي الطبعة: الأولى ١٤٣٧ هـ. ٢٠١٦م.
- الضعفاء وأجوبة أبي زرعة الرازي على سؤالات البرذعي/المؤلف: عبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد الرازي أبو زرعة (ت٢٦٤)/المحقق: د. سعدي الهاشمي/الناشر: الجامعه الاسلامية - المدينه المنورة/الطبعة: الأولى ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.
- الضعفاء والمتروكون/ تأليف الإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣)، الناشر: دار الوعي – حلب/المحقق: محمود إبراهيم زايد/الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

- الضعفاء والمتروكون/المؤلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني (ت٣٨٥)/المحقق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، أستاذ مساعد بكلية الحديث بالجامعة الإسلامية/الناشر: مجلة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة. وطبعة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م.
- الضعفاء والمتروكون/المؤلف: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣)/المحقق: محمود إبراهيم زايد/الناشر: دار الوعي – حلب/الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. وطبعة: مؤسسة الكتب الثقافية- بيروت، الطبعة: ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.
- الضعفاء والمتروكون/المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت٥٩٧)/المحقق: عبد الله القاضي/الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
- الضعفاء/ لأبي الفتح محمد بن الحسين المَوْصِلي الأَزْدي (ت٣٧٤هـ)، والكتاب في عداد المفقود ويتم العزو إليه من خلال المصادر الوسيطة التي تنقل عنه.
- الضعفاء/ لأبي زرعة الرازي/ الرسالة العلمية: لسعدي بن مهدي الهاشمي/الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة النبوية، السعودية/الطبعة: ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الضعفاء/ لأبي نعيم الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق: فاروق حمادة، طبعة: دار الثقافة – الدار البيضاء/ المغرب، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م.

- الضعفاء/المؤلف: محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، أبو عبد الله (ت٢٥٦)/تحقيق: أبو عبد الله أحمد بن إبراهيم بن أبي العينين/الناشر: مكتبة ابن عباس – مصر/الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.
- طبقات الحفاظ وأسماء المدلسين/ للذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: محمد زياد بن عمر التكله، طبعة: دار البشائر الإسلامية (ضمن سلسلة لقاء العشر الأواخر (١٣٣)، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- الطبقات الكبرى أو الطبقات الكبير/ لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع الزهري (ت٢٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد عمر، طبعة: مكتبة الخانجي – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠١م. وطبعة: دار صادر – بيروت، تحقيق: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨م.
- طبقات المدلسين/المؤلف: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢)/المحقق: د. عاصم بن عبدالله القريوتي/الناشر: مكتبة المنار – عمان/الطبعة: الأولى، ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.
- علل الترمذي الكبير/المؤلف: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (ت٢٧٩)/رتبه على كتب الجامع: أبو طالب القاضي/المحقق: صبحي السامرائي وآخرون/الناشر: عالم الكتب، مكتبة النهضة العربية – بيروت/الطبعة الأولى: ١٤٠٩هـ.
- علل الحديث لابن أبي حاتم/المؤلف: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (ت٣٢٧)/تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد الحميد و د/ خالد الجريسي/الناشر: مطابع

الحميضي/الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦م. وطبعة: دار المعرفة، بيروت.

- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية/المؤلف: جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧)/المحقق: إرشاد الحق الأثري/الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان/الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- العلل الواردة في الأحاديث النبوية/ تأليف: الإمام أبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني/ تحقيق: د. محفوظ الرحمن زين الله/الناشر: دار طيبة، الرياض/ الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٥م. وطبعة: مؤسسة الريان - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م.
- العلل ومعرفة الرجال -(رواية المروزي وغيره)/ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)/تحقيق: صبحي البدري السامرائي/طبعة: مكتبة المعارف - الرياض/الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
- العلل ومعرفة الرجال -(رواية عبد الله)/ لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١هـ)/تحقيق: وصي الله بن محمد عباس/طبعة: دار الخاني، الرياض/الطبعة: الثانية، ١٤٢٢هـ.
- العلل/المؤلف: علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني، البصري، أبو الحسن (ت٢٣٤)/المحقق: محمد مصطفى الأعظمي/الناشر: المكتب الإسلامي - بيروت/الطبعة: الثانية، ١٩٨٠م. وطبعة: دار ابن الجوزي - السعودية، الطبعة: الأولى ١٤٢٦هـ.

- غريب الحديث/ للإمام عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري أبي محمد لابن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق: د. عبد الله الجبوري، طبعة: مطبعة العاني – بغداد، الطبعة: الأولى ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.
- غريب الحديث/المؤلف: إبراهيم بن إسحاق الحربي أبو إسحاق (ت٢٨٥)/المحقق: د. سليمان إبراهيم محمد العايد/الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة/الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- غريب الحديث/المؤلف: أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي المعروف بالخطابي (ت: ٣٨٨)/المحقق: عبد الكريم إبراهيم الغرباوي/خرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي/الناشر: دار الفكر – دمشق/عام النشر: ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
- غريب الحديث/المؤلف: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي البغدادي (ت٢٢٤)/المحقق: د. محمد عبد المعيد خان/الناشر: مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد- الدكن/الطبعة: الأولى، ١٣٨٤هـ – ١٩٦٤م.
- غريب القرآن/المؤلف: محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، أحمد صقر، طبعة: دار الكتب العلمية (لعلها مصورة عن الطبعة: المصرية)، الطبعة: ١٣٩٨هـ – ١٩٧٨م.
- فتح الباري شرح صحيح البخاري. للحافظ أبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي (ت٨٥٢)، طبعة دار المعرفة، بيروت/رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي/أشرف على طبعه: محب الدين الخطيب.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري/ للحافظ زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: مجموعة من الباحثين، مكتبة الغرباء الأثرية – المدينة النبوية، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.
- فضائل الأوقات/ تأليف: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (ت٤٥٨)/تحقيق: عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي/الناشر: مكتبة المنارة، مكة المكرمة/الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ، ١٩٩٠م.
- فضائل الصحابة/ للإمام أحمد بن حنبل (ت٢٤١هـ)، تحقيق: د. وصي الله محمد عباس، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٣ – ١٩٨٣م.
- فضائل القرآن/ لأبي عبيد القاسم بن سلَّام (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، طبعة: دار ابن كثير – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ –١٩٩٥م.
- فضائل شهر رجب/ لأبي محمد الخَلَّال (ت٤٣٩هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن يوسف، طبعة: دار ابن حزم – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- فضل قيام الليل والتهجد/ لأبي بكر الآجُرِّي، تحقيق: عبد اللطيف بن محمد الجيلاني، طبعة: دار الخضيري – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ– ١٩٩٧م.
- الفقيه والمتفقه/المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)/المحقق: أبو عبد الرحمن عادل بن يوسف

العزازي/الناشر: دار ابن الجوزي – السعودية/الطبعة: الثانية، ١٤٢١هـ، ٢٠٠٠م.

- الكامل في ضعفاء الرجال/ لأبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق: د. مازن محمد السرساوي، طبعة: مكتبة الرشد – الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م. وطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت، لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ -١٩٩٧م. وطبعة: دار الفكر، بيروت/ تحقيق: يحيى مختار غزاوي/ الطبعة الثالثة ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م
- الكفاية في علم الرواية/المؤلف: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)/المحقق: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني/الناشر: المكتبة العلمية – المدينة المنورة. وطبعة: دار ابن الجوزي – الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٣٢هـ.
- الكنى والأسماء/ لمسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري أبو الحسين (ت٢٦١هـ)، تحقيق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، طبعة: الجامعة الإسلامية- المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٠٤هـ.
- الكنى والأسماء/المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)/المحقق: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري/الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية/الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- لسان الميزان/ لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: دائرة المعرف النظامية – الهند، طبعة: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت – لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ-

١٩٧١م. وطبعة: دار البشائر الإسلامية، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٢م.

- المتفق والمفترق/ للخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق: د. محمد صادق الحامدي، طبعة: دار القادري - دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.
- المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين/المؤلف: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (ت٣٥٤)/المحقق: محمود إبراهيم زايد/الناشر: دار الوعي – حلب/الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ. طبعة: دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي.
- المحدث الفاصل بين الراوي والواعي/ للرامهرمزي (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: د. محمد عجاج الخطيب، طبعة: دار الفكر - بيروت، الطبعة: الثالثة ١٤٠٤هـ.
- المحلى بالآثار/ تأليف الإمام أبي محمد علي بن احمد بن سعيد بن حزم (ت٤٥٦هـ)، طبعة دار الفكر، بيروت. وطبعة: دار ابن حزم للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م، تحقيق: خالد الرباط بمشاركة الباحثين بدار الفلاح.
- مختصر استدراك الحافظ الذهبي على مستدرك أبي عبد الله الحاكم/ لابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق: جـ ١، ٢ عَبد الله بن حمد اللحَيدَان- جـ ٣ - ٧

سَعد بن عَبد الله بن عَبد العَزيز آل حميَّد، طبعة: دَارُ العَاصِمَ ة- الرياض- المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى ١٤١١ هـ.

- المدخل إلى الصحيح/ لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، طبعة: دار الإمام أحمد - القاهرة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- المدخل إلى علم السنن (السنن الكبرى)/المؤلف: أبو بكر أحمد بن الحسين البيهقي (٣٨٤ هـ - ٤٥٨ هـ)/اعتنى به: محمد عوامة/طبعة: دار اليسر للنشر والتوزيع، القاهرة - جمهورية مصر العربية، دار المنهاج للنشر والتوزيع، بيروت — لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٧م.
- المدخل إلى كتاب الإكليل/ لأبي عبد الله الحاكم (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: أبو إسحاق الدمياطي، طبعة: دار المغربي للطباعة المنصورة — مصر.
- المدلسين/ لأحمد بن عبد الرحيم بن الحسين الكردي الرازياني ثم المصري، أبو زرعة ولي الدين، ابن العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق: د رفعت فوزي عبد المطلب، د. نافذ حسين حماد، طبعة: دار الوفاء، الطبعة: الأولى ١٤١٥هـ- ١٩٩٥م.
- المراسيل/ لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي (ت٣٢٧هـ)، تحقيق: شكر الله بن نعمة الله قوجاني، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.
- المراسيل/المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السَّجِسْتاني (ت٢٧٥)/المحقق: شعيب الأرناؤوط/الناشر: مؤسسة الرسالة — بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ.

وطبعة: دار الصميعي- الرياض، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ، تحقيق: عبد الله بن مساعد الزهراني.

- مسائل ابن أبي شيبة عن شيوخه/المؤلف: أبو جعفر محمد بن عثمان بن أبي شيبة العبسي مولاهم الكوفي (ت٢٩٧)/المحقق: عامر حسن صبري/دار النشر: دار البشائر الإسلامية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابنه أبي الفضل صالح (ت٢٦٦هـ)/المؤلف: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (ت٢٤١)/الناشر: الدار العلمية – الهند.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه/ رواية أبي يعقوب إسحاق بن منصور بن بهرام المروزي، المعروف بالكوسج (ت٢٥١هـ)، تحقيق: خالد بن محمود الرباط - وئام الحوشي - د. جمعة فتحي، طبعة: دار الهجرة- الرياض/ السعودية، الطبعة: ١٤٢٥ هـ -٢٠٠٤ م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل/ رواية ابنه أبي الفضل صالح (ت٢٦٥هـ)، تحقيق: أبي عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة، الطبعة: الأولى سنة ١٤٣٣هـ-٢٠١٢م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل/ رواية أبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- مسائل الإمام أحمد بن حنبل/ رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: محمد بن علي الأزهري، طبعة: دار الفاروق الحديثة -

القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م. وطبعة: المكتب الإسلامي- بيروت.

- مسائل الإمام أحمد رواية أبي داود السجستاني/ لأبي داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محمد وآخرون، طبعة: مكتبة ابن تيمية، مصر/الطبعة: الأولى، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
- مسائل حرب الكرماني من كتاب النكاح إلى نهاية الكتاب/المؤلف: أبو محمد حرب بن إسماعيل بن خلف الكرماني (ت٢٨٠هـ)/إعداد: فايز بن أحمد بن حامد حابس/إشراف: الدكتور حسين بن خلف الجبوري/طبعة: جامعة أم القرى/عام النشر: ١٤٢٢ هـ.
- مسائل محمد بن عثمان بن أبي شيبة (ت٢٩٧هـ) عن شيوخه في مسائل في الجرح والتعديل، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري ، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر- القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م.
- مستخرج أبي عوانة/المؤلف: أبو عوانة يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم النيسابوري الإسفراييني (ت٣١٦)/تحقيق: أيمن بن عارف الدمشقي/الناشر: دار المعرفة – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- المستدرك على الصحيحين/ لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي النيسابوري، المعروف بابن البَيِّع (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٥هـ – ٢٠١٤م. وطبعة: دار الكتب العلمية – بيروت/الطبعة: الأولى، ١٤١١هـ – ١٩٩٠م.

- مسند ابن الجعد- أو (الجعديات/لأبي القاسم البغوي (ت٣١٧هـ)، تحقيق: عامر أحمد حيدر، طبعة: مؤسسة نادر - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.
- مسند أبي بكر ابن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)/ تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، وأحمد بن فريد المزيدي، طبعة: دار الوطن - الرياض، الطبعة: الأولى ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.
- مسند أبي هريرة رضي الله عنه/ لأبي إسحاق إبراهيم بن حرب العسكري السمسار (ت بعد٢٨٢هـ)، تحقيق: د. عامر حسن صبري، طبعة: دار البشائر الإسلامية - بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.
- مسند أبي يعلى الموصلي (ت٣٠٧هـ)/ تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م. وطبعة: دار المأمون للتراث — جدة، ط٢ ١٤١٠هـ، ١٩٨٩م.
- مسند أحمد/ للإمام أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، طبعة مؤسسة قرطبة، القاهرة. وطبعة: مؤسسة الرسالة — بيروت، تحقيق: فريق تحقيق: منهم: شعيب الأرناؤوط وعادل مرشد ومحمد نعيم العرقسوسي وإبراهيم الزيبق وغيرهم، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م.
- مسند إسحاق بن راهويه/ للإمام أبي يعقوب إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن إبراهيم الحنظلي المروزي، المعروف بابن راهويه (ت٢٣٨هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التاصيل، طبعة: دار التأصيل، الطبعة: الأولى، ١٤٣٧هـ - ٢٠١٦م.

- مسند الإمام الشافعي (ت٢٠٤هـ)/ تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، مكتبة دار البشائر الإسلامية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.
- مسند الإمام الشافعي (ترتيب سنجر)/المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس المطلبي القرشي المكي (ت٢٠٤)/رتبه: سنجر بن عبد الله الجاولي، أبو سعيد، علم الدين (ت٧٤٥)/تحقيق: ماهر ياسين فحل/الناشر: شركة غراس للنشر والتوزيع، الكويت/الطبعة: الأولى، ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤م.
- مسند الإمام الشافعي/المؤلف: الشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان المطلبي القرشي المكي (ت٢٠٤)/رتبه على الأبواب الفقهية: محمد عابد السندي/تحقيق: السيد يوسف الزواوي الحسني، السيد عزت العطار الحسيني/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان.
- مسند البزار-المسمَّى بـ(البحر الزخار)/ لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله من الجزء الأول إلى التاسع، وعادل بن سعد من الجزء العاشر إلى السابع عشر، وصبري عبد الخالق الشافعي حقق الجزء الثامن عشر، طبعة: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).
- مسند الحارث بن أبي أسامة (ت ٢٨٢هـ)- (بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث)/ للحافظ الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق: د. حسين أحمد صالح الباكري، طبعة: مركز خدمة السنة والسيرة النبوية - المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

- مسند الحميدي/ لأبي بكر عبد الله بن الزبير بن عيسى بن عبيد الله القرشي الأسدي الحميدي المكي (ت٢١٩هـ)، تحقيق: حسين سليم أسد، طبعة: دار السقا – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٦م.
- مسند الدارمي المعروف بـ(سنن الدارمي)/ للإمام أبي محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي (ت٢٥٥هـ)، تحقيق: مركز البحوث بدار التأصيل، طبعة: دار التأصيل – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٣٦هـ – ٢٠١٥م.
- المسند الروياني/ للحافظ أبي بكر محمد بن هارون الرُّوياني (ت٣٠٧هـ)، تحقيق: أيمن علي، طبعة: مؤسسة قرطبة – القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٦هـ – ١٩٩٥م.
- مسند السراج/ لأبي العباس محمد بن إسحاق بن إبراهيم بن مهران المعروف بالسَّرَّاج (ت٣١٣هـ)، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، طبعة: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد – باكستان، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
- مسند الشاشي/ لأبي سعيد الهيثم بن كليب بن سريج بن معقل الشاشي البِنْكَثي (ت٣٣٥هـ)، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، طبعة: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤١٠هـ-١٩٩٠م.
- مسند الشاميين/ لأبي القاسم الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، طبعة: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م.
- مسند الشهاب/ لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر بن علي بن حكمون القضاعي المصري (ت٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد

السلفي، طبعة: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الثانية ١٤٠٧هـ-١٩٨٦م.

- المسند الصحيح المخرج على صحيح مسلم/ للحافظ أبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفراييني (ت٣١٦هـ)، تحقيق: فريق من الباحثين بكليَّة الحديث الشَّريف بالجامعة الإسلاميَّة، طبعة: الجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، الطبعة: الأولى ١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م.
- مسند الطيالسي/ لأبي داود سليمان بن داود بن الجارود البصري الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: د. محمد بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث، طبعة: دار هجر - القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- المسند المستخرج على صحيح الإمام مسلم/المؤلف: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني (ت٤٣٠)/المحقق: محمد حسن/الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان/الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.
- المسند/ المصنف: عبد الله بن وهب المصري (ت١٩٧هـ)، تحقيق: محي الدين بن جمال البكاري، طبعة: دار التوحيد لإحياء التراث، الطبعة: الأولى ٢٠٠٧م.
- معالم السنن/ لأبي سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، المعروف بالخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق: محمد راغب الطباخ، طبعة: المطبعة: العلمية - حلب، الطبعة: الأولى ١٣٥١هـ - ١٩٣٢م.

- من كلام أبي زكريا يحيى بن معين في الرجال/ رواية أبي خالد يزيد بن الهيثم بن طهمان الدقاق (ت٢٨٤هـ)، تحقيق: أبو عمر محمد بن علي الأزهري، طبعة: الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.



فهرس المحتويات

	المقدمة	٥
	[من اسمه أبان]:	
١	أبان بن أبي عياش	٢٠
٢	أَبَان بن إسحاق الأسدي الكوفي المدني النحوي	٤٠
٣	أبان بن تغلب الربعي	٤٣
٤	أبان بن صالح بن عمير بن عُبَيد القرشي	٥١
٥	أبان بن عبد الله بن أبي حازم	٥٥
٦	أبان بن يزيد العطار، أبو يزيد البصري	٦٠
	[من اسمه إبراهيم]:	
٧	إبراهيم بن أبي ميمونة الحجازي	٦٨
٨	إبراهيم بن إسحاق أبو إسحاق الضرير الصِّينيّ الجُعْفي، مولاهم الكوفي	٧١
٩	إبراهيم بن إسحاق بن عيسى المروزي، أبو إسحاق الطالقاني	٧٤

١٠	إبراهيم بن إسحاق بن عيسى، أبو إسحاق البغدادي، ويُعرف بالغَسِيلِي	٧٩
١١	إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأنصاري أبو إسماعيل المدني	٨٤
١٢	إبراهيم بن إسماعيل بن عبد الملك بن أبي محذورة الجمحي. (تمييز)	٩٣
١٣	إبراهيم بن إسماعيل بن مُجمِّع بن يزيد بن جارية الأنصاري	٩٧
١٤	إبراهيم بن إسماعيل بن يحيى بن سلمة بن كهيل الحضرمي	١٠٤
١٥	إبراهيم بن الحكم بن أبان أبو إسحاق العدني	١٠٧
١٦	إبراهيم بن العلاء بن الضحاك بن المهاجر، المعروف بزبريق	١١٥
١٧	إبراهيم بن المختار التميمي أبو إسماعيل الرازي الخُوَاري، ولقبه: حَبُّويه	١٢٠
١٨	إبراهيم بن المنذر بن عبد الله بن المنذر الأسدي الحزامي، أبو إسحاق	١٢٦

١٩	إبراهيم بن بشار الرمادي أبو إسحاق البصري الجَرْجَرَائى	١٣٥
٢٠	إبراهيم بن بشار بن محمد أبو إسحاق الخراساني الزاهد الصوفي. (تمييز)	١٤٦
٢١	إبراهيم بن جرير بن عبد الله الكوفي البجلي	١٤٨
٢٢	إبراهيم بن حرب أبو إسحاق العسقلاني العسكري السامي	١٥٣
٢٣	إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن عوف الزهري	١٥٦
٢٤	إبراهيم بن سُليمان بن رزين أبو إسماعيل المؤدب البغدادي الشامي	١٦٥
٢٥	إبراهيم بن سويد الكوفي الحنفي. (تمييز)	١٧٠
٢٦	إبراهيم بن سويد النخعي الكوفي الأعور. (تمييز)	١٧٢
٢٧	إبراهيم بن صالح بن درهم الباهلي أبو محمد البصري	١٧٧
٢٨	إبراهيم بن طهمان بن شعبة أبو سعيد الهروي، الباشاني	١٨١

٢٩	إبراهيم بن عبد الرحمن بن إسماعيل السكسكي أبو إسماعيل الكوفي	٢٠٦
٣٠	إبراهيم بن عبد الرحمن بن عَبد الله بن أبي ربيعة المخزومي المدني	٢١٢
٣١	إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي بن حسان العنبري البصري	٢١٦
٣٢	إبراهيم بن عبد السلام بن عبد الله بن بَابَاه المخزومي القرشي المكي	٢١٩
٣٣	إبراهيم بن عبد السلام بن محمد البغدادي أبو إسحاق الوشَّاء	٢٢٣
٣٤	إبراهيم بن عبد العزيز بن أبي محذورة الجمحي أبو إسماعيل	٢٢٧
٣٥	إبراهيم بن عبد الله بن الحارث الجمحي الكوفي الأصبهاني. (تمييز)	٢٣٣
٣٦	إبراهيم بن عبد الله بن الحارث بن حاطب الجمحي القرشي المدني	٢٣٥
٣٧	إبراهيم بن عبد الله بن بشار الواسطي، نزيل	٢٣٩

	بغداد	
٣٨	إبراهيم بن عبد الله بن حاتم أبو إسحاق الهروي، نزيل بغداد	٢٤١
٣٩	إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن إبراهيم أبو شيبة الصغير	٢٤٧
٤٠	إبراهيم بن عبد الملك البصري، أبو إسماعيل القَنَّاد	٢٥٢
٤١	إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، أبو شيبة الكبير	٢٥٦
٤٢	إبراهيم بن عقبة أبو رِزَام الراسبي البصري.(تمييز)	٢٦٤
٤٣	إبراهيم بن عقبة بن أبي عياش الأسدي المطرقي	٢٦٦
٤٤	إبراهيم بن عقبة. عنه حماد بن زيد. (تمييز)	٢٧١
٤٥	إبراهيم بن علي الرّافقي (بالقاف). (تمييز)	٢٧٥
٤٦	إبراهيم بن علي بن حسن بن علي بن أبي رافع الرافِعي المدني	٢٧٧
٤٧	إبراهيم بن عُيينة بن أبي عمران الهلالي مولاهم، أبو إسحاق الكوفي	٢٨١

٤٨	إبراهيم بن محمد بن خازم السعدي مولاهم، أبو إسحاق	٢٨٧
٤٩	إبراهيم بن محمد بن يوسف بن سرج أبو إسحاق الفريابي الشامي	٢٩٠
٥٠	إبراهيم بن مرة الشامي الدمشقي	٢٩٨
٥١	إبراهيم بن مسلم العبدي أبو إسحاق الكوفي، المعروف بالهَجَري	٣٠٢
٥٢	إبراهيم بن مسلم العنزي الكوفي. (تمييز)	٣١٢
٥٣	إبراهيم بن مهاجر الأزدي الكوفي. (تمييز)	٣١٤
٥٤	إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفي	٣١٦
٥٥	إبراهيم بن مهاجر بن مسمار المديني القرشي	٣٢٥
٥٦	إبراهيم بن مهدي البزاز، أبو إسحاق البصري، نزيل نيسابور. (تمييز)	٣٣٢
٥٧	إبراهيم بن مهدي المصيصي البغدادي	٣٣٤
٥٨	إبراهيم بن مهدي بن عبد الرحمن الأُبُلِّي، أبو إسحاق البصري البغدادي. (تمييز)	٣٣٨

٥٩	إبراهيم بن موسى بن جميل الأموي، أبو إسحاق الأندلسي، نزيل مصر	٣٤١
٦٠	إبراهيم بن ميمون أبو إسحاق الخَيَّاط الفزاري الكوفي. (تمييز)	٣٤٥
٦١	إبراهيم بن ميمون الصائغ، أبو إسحاق الخراساني المروزي	٣٤٨
٦٢	إبراهيم بن ميمون الصنعاني الزبيدي العدني	٣٥٢
٦٣	إبراهيم بن ميمون الكوفي مولى بني عدي بن كعب. (تمييز)	٣٥٦
٦٤	إبراهيم بن ميمون الكوفي، المعروف بابن الأصبهاني. (تمييز)	٣٥٧
٦٥	إبراهيم بن يحيى بن محمد بن عباد أبو إسحاق الشَّجَري المديني	٣٦٠
٦٦	إبراهيم بن يزيد القرشي الأموي، أبو إسماعيل المكي، يُعرف بالخُوزي	٣٦٤
٦٧	إبراهيم بن يزيد النصري الدمشقي. (تمييز)	٣٧٢
٦٨	إبراهيم بن يزيد بن مَرْدَانْبَه القرشي المخزومي	٣٧٤

	الكوفي	
٦٩	إبراهيم بن يوسف أبو إسحاق الحضرمي الكوفي الصيرفي	٣٧٩
٧٠	إبراهيم بن يوسف بن إسحاق بن أبي إسحاق السبيعي الكوفي	٣٨٣
٧١	إبراهيم بن يوسف بن ميمون أبو إسحاق الباهلي البلخي	٣٨٧
٧٢	إبراهيم مولى صُخَير بن أبي الجهم الكوفي. (تمييز)	٣٩٣
	[من اسمه أجلح]:	
٧٣	أجلح بن عبد الله بن حُجَيَّة أبو حجية الكوفي الكندي	٣٩٧
	[من اسمه أحمد]:	
٧٤	أحمد بن أَبِي طَيْبَة الجرجاني، أبو محمد الدارمي، قاضي جرجان وقُوْمِس	٤١٢
٧٥	أحمد بن إسماعيل بن محمد بن نُبَيْه السهمي، أبو حذافة المدني	٤١٨

٧٦	أحمد بن بشير البغدادي، أبو جعفر المؤدب. (تمييز)	٤٢٧
٧٧	أحمد بن بشير القرشي المخزومي الهمداني أبو بكر	٤٣٠
٧٨	أحمد بن خالد بن موسى أبو سعيد الوهبي، الكندي	٤٣٨
٧٩	أحمد بن رَشَد بن خثيم الهلالي الكوفي الواسطي، وقيل: ابن راشد	٤٤٣
٨٠	أحمد بن سعيد بن بشر بن عُبيد الله الهمداني، أبو جعفر المصري	٤٤٥
٨١	أحمد بن سليمان بن أبي الطيب البغدادي الأصل، أبو سليمان	٤٥٥
٨٢	أحمد بن شبيب بن سعيد الحَبَطي المكي أبو عبد الله البصري الجحدري.	٤٦١
٨٣	أحمد بن شيبان بن الوليد الرملي القيسي، أبو عبد المؤمن	٤٦٦
٨٤	أحمد بن صالح أبو جعفر المصري، المعروف بابن	٤٧١

	الطبري.	
٨٥	أحمد بن صالح الشمومي أبو جعفر المكي المصري. (تمييز)	٤٩٧
٨٦	أحمد بن صالح المكي السواق الطحان	٥٠١
٨٧	أحمد بن عاصم أبو محمد البلخي	٥٠٣
٨٨	أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي السَّفَر الهمداني، أبو عبيدة الكوفي	٥٠٧
٨٩	أحمد بن عبد الله بن يونس بن عَبد الله بن قيس التميمي اليربوعي	٥١١
٩٠	أحمد بن عيسى بن حسان المصري، أبو عبد الله العسكري	٥١٩
٩١	أحمد بن عيسى بن زيد أبو بكر اللخمي التِّنِّيْسي المصري. (تمييز)	٥٢٤
٩٢	أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد أبو الطاهر الهاشمي. (تمييز)	٥٢٨
٩٣	أحمد بن محمد بن أيوب البغدادي، الهرمزان، أبو جعفر الوراق	٥٣٢

٩٤	أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال أبو عبد الله الشيباني	٥٤٠
	[من اسمه عبد الأعلى]:	
٩٥	عبد الأعلى بن عبد الأعلى القرشي، البصري، السامي، أبو محمد	٥٨٩
	[من اسمه عبد الله]:	
٩٦	عبد الله بن لَهِيعَة بن عقبة الحضرمي، أبو عبد الرحمن المصري الفقيه	٦٣١
	[من اسمه علي]:	
٩٧	علي بن عبد الله المديني، أبو الحسن، المشهور بـ "علي ابن المديني"	٦٦٣
	[من اسمه مالك]:	
٩٨	مالك بن أنس بن مالك أبو عبد الله المدني، إمام دار الهجرة	٦٨٧
	[من اسمه محمد]:	
٩٩	محمد بن إدريس بن العباس أبو عبد الله القرشي المطلبي، الشافعي	٧٢٧

	[من اسمه النعمان]:	
١٠٠	النعمان بن ثابت التيمي الكوفي، أبو حنيفة، الفقيه الإمام	٧٤٥
	[من اسمه يحيى]:	
١٠١	يحيى بن مَعِين أبو زكريا البغدادي السرخسي، إمام الجرح والتعديل	٧٧٤
	المصادر والمراجع	٨٠٦
	فهرس المحتويات	٨٥٦

تم بحمد الله

